



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على شمول نعمه الجسام ، ووصول الفقه من أجل خير لاسلام
جيب انتم محمد المصطفى من بين الامم بكشف المكنون بـ يوم القيامة على تبيين
وعلى انه صلوة حاله بالدرام خالته عن وصية الله امه بالهداية الى
العقل المستطابق بغيره وحقها بالفضل مستوفاه عن الله تعالى
وتنوعت قواينه اعز المطالب التي يقترعها
يخرج الى تحصيلها الجوانح والعلوم الشرعية اشرف العلوم والنفوس الناجية
المعارف وارفعها اذ بها يتكلم الصالح للاباء ويعتزم الصالح في المنا من تحتها بها
فقد فاز بالقدر المعلى ومن على عنها ينشروم القيمة كمن هو اعلى ووصول
الفقه من بينها اكثر فائدة واربعها جامعة وارفعها سائر اوسسها بالافعة
ومقدادها كصنف في علماء الدوايب ونفصلا والمشا في المعارف
جزءها
من مواعيد السبع المحمودة
والنجر المدقوقة جامع الاصول
المدقوقة المحمودة مؤيد بالتأييد العبد في سعد الله والدين القضاة

و فرعا يستند هو واحد الاعمده مع اعتبار في طرفيه بترتيب علي الاخر مع اعتبار في جانبيه بالامرت فاعدهما
الشرعية والاخر كلمة الشهادة واما انظر الحكم منها اصلا وقرنا لانه الشرعية لها الصوار هي العقيدة الدينية
عن علم الذات والصفات والنبوت ولها فرع هي الاحكام الوعائية العملية ولذا كلمة الشهادة لها اصل هو الايمان
وفرع هو نفس العلم الصالح واما الترتيب فلا ان كلمة الشهادة مرتبة على الشرعية والايمان باعتبار رتبته
مرتبة على الصالح باعتبار احكامها وكذا العلم باعتبار ارتقائه وتبوءه عند ارضه مرتبة على علمه لانه مع اعتبار

لأنها لا تعطف بحكم إبداء الحروف في موضعها واداء بالحكمة كلمة الشهادة الباقية بالسوء على السنة العباد التي
 بر اليه الأباد وبأساسها الأمان فانه لا فرق بيني على التصديق وبرسوخه اقليان ان تعطف عليه وبإبداء العمل
 الصحيح فانه فروع لا قراره ولا المقي طيب به الكفار وبشهوده اي ارتفاعه فاداء الى الله وقوله عنده ووجه الترتيب
 انه كلمة الشهادة فرع ثبوت شريعة لانها تضمن تصديق الرسول وهو لا يكون الا بهذه البعث ورسوخ ان ياتى مرتب
 على احكام العقائد اذ كل استحکات باللائم القطعية اذ اداء الملبس في الايمان و زالت الشكوك والالام

المؤمنة للطفان وقبول العمل الصحيح
 عنده تعالى مرتب على معرفة احكامه
 المستفادة من خطابه تعالى اذ العزائم
 يجاهد اذ اصدر من علم كما قال الامام
 الخواص رحمه الله العلم به من العمل
 جوده والعلم به من العلم لا يكون ثم اورد
 تشبيها في غاية اللطف والبهانه وتبنيلا
 في غاية الجمال والصفا حيث قال كشجرة
 طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء اقتنا
 من قوله تعالى ضربا مثلا كلمة طيبة كشجرة
 طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء فليعلم
 فيما ذكره فانه ما سواه في هذا المقام
 من الافكار والانتظار كشجرة خبيثة
 اجثت من فوق الارض ما لها من قرار
 قال من مسكات السنة لاقتباسا لوارث
 سر اجاد واجا اقول فصله عما قبله لا يستبد
 ما افاده في كونه محجودا عليه فانه ايضا
 نعم لا يكتسب كنهها كاقبلها وتظهر على نظام
 معجب جامع للنوايد ورته على ترتيب
 ربي عاود للنوايد

مطالعة تحف الدعوات الى بناء به وبكبره في كبره في باقية خلي دور
 اللبالي والايام ولا يغني بكونه وره والايام منصرف في جوشي
 التسويج مستغنيا بالملك الوهاب الملم للصواب سنة امن روحانية
 الاسلاف الكرام بواهم الله تعالى ويا نافي دار السلام متقبسا من اذم
 مستغنيا من اشعة اقارهم وسعده كالحق ببقية السحاب ومار به فضل
 عليه لانه من ماله فالمسئول عن الاذكياء المتولين على الانصاف
 المتولين عن رزقي البقي والعتاف اذ احسنه على شئ نالت فيه اقدم وطمحي
 به القلم ان يستحضر وان كل جواد كجوده وكما صارم به ان من مسقط
 قد استهدف ومنه الذي يرضى سجايا وكلها كمن المولى يتلوا ثم بعد ما تبين
 وان لا ينسوفي وذلك الملك المعظم الذي تسبب لهذا الجمع من ربي
 رايات ايات فضل منشورة الى يوم النشور والحداد والاجود مسخرة ومجهم
 في سبيل الله منصوره الى تقوى المحصور من دعواتهم في علم الله واداء الشرح
 في المزمع مستغنيا بالملك المحمود وقوله ايحي من انما احكم خاتمة احسنه ببقية
 الخواصة الاحكام الاتقان والكتاب في اللغة ما كتب في اللغة
 كتب بمعنى جمع مسمى بالمفعول للبيان لغة او فعلى من المفعول تابلا سنا
 واطلاقه على المتكلم عبارة قبل ان يكتب لانه مما يكتب كما في اللغة
 مجموع بالفعل كما نقوش لان يقال بجره اعني في اعرفها عام وشيخ
 في تصوير اللفظ بحروف ايجائية والباء في كتابه لاسبب والاصول جميع
 احصل وهو في اللغة ما يتبين عليه غيره من حيث يتبين عليه والقبالة التي في قل
 في الالف الى معان كمن تفصيلها التبريق بعلم الله وجه ولاها ما شاع في
 تعالى لاجاد ومن الاحكام من حيث انها كورد والسارية وهي التي من البند

وجوز بعضهم على تقدير ان يرد
 بالاصول الادلة وان يرد
 بالاحكام ويجعل حاكما فكان
 الميز حاكم على المدلول
 على معنى جعل كتابه سببا في
 الاحكام مع قدرته عليه
 بلا سبب اذ له تعالى في
 انشاء الاشياء بالكتب
 والمداد حكم مشه

بالترتيب عبارات جامعة للطائف مع التهذيب وذلك لانه اراد بالاعتقاد الاطهار في
 على طريق الاستقارة التبعية وبالمسكاة صدر النبوة او قبلها على طريق الاستقارة التبعية
 الاصلية فانه كلاهما مجمع لاناوار الرحمانية وينبع لاناوار الربانية وهي في الاصل الكسوة
 الغير النافذة او الالبوبه في وسط الصدر وجعلها اخاقتها الى السنة قرينة وهي بهنا ما صدر عن النبي عليه السلام
 ببيان الاحكام من قول وليسمى الحديث او فعل او تقدير في الاصل الطريقة والعادة مطلقا ويجوز ان يكون الالقاء

قوله واكتب كتابا بالبرق
اما بالعتبار فلا يشك
على المصنف كما قرر في حاشية
على حاشية هذا المتن كما
نفسه انفسه لا سيما

مجلسه ۱۰۰ - ۱۰۱

المجانية لنفسه و
 الا يستطاع
 في التماس بغير
 تقديم مستحقة
 السعة في قصير
 الا ان فيها غار
 من ذلك ليس
 من شأنه ذلك
 المستخرج ثم اراد
 بالجامع الارادة
 جميع رأي معناه
 العلوي وهو
 في تحفة العلوم
 وبقائه اثاره
 اتي في السعة
 بقا آخر من
 اثره بغير التفرقة
 في اثره وهو
 بفتحها ما بقا
 من التمس في كان
 انما روي في سبع
 في راجع الى
 لا ولا يقا
 معناه العلوي
 وهو تقدير التمس

يستخرج منه مستقيم آخر
 وجسمه الذي كان في
 وفي نقيته ، ورجاسه
 مشه
 فكلما حدث ، عطف
 مطرب بالانجليزية ، فأنشده
 رب ، لا تترك عبيد ، وحر
 تملك على زوجه ، و
 مشه
 وشارة الى امر الموصوف
 محدود في قوله الخليفة
 في واسع الظاهر من جميع
 مشه
 وشارة باجراء ال
 ان لا نأخذ من التفسير
 القادر في الاستشارة
 لا يجرم ان يكون في نفسه
 في الكلام الذي وقع
 في ما ينوهم كونه مستقار
 مشه
 على ذمها ، الوحيه يكون
 إضافة الى ، و : إضافة
 الى الكفر خلاف إضافة
 لا صورة الاخرين مشه
 فلا يجزم الاستشارة المستقيمة

الحق چار کونن الا اخا
لورن علی الیهیة المشبهه
بستویة علی نقد بر صحتہ بعید
لا یقتضی الیه مع وضوح الیه
والصیحیح * مستحسن

ذلك في الاصل تنقسم الى ربيع خورش بوريدا وادسج التسميم كما تارة في الاساس من تنسبها تنسبت سببها ووجدها
 التسميم كما قالوا في قوله عليه السلام تنسبوا ربيع النجاسة الى اجدد وانسبها وانسبها
 الاول ربيع النجاسة مفعول تنسب فانه متعد كذا عرفت وان في مصدر ربيع النجاسة
 وضافته اليه من اضافته السبب به الى السبب كنجاسة الماء فيقول الاول جمع مفعول بعني
 المجرى والملازم والثاني جمع مفعول بعني لقوة الدلالة في الخبر العظم المشبه به

تخصيصها بالكبرياء
 المذكورة اندفع غير
 الاحكام وبهذا يندفع
 التكرار في هذه الاحكام
 بعم الكل والرفع يخص
 الفروع ولا محذور فيه
 فليتأمل مشه
 سواء جعل الاصول عبارة
 عن الادلة او جمالية
 التي هي موضوع العلم
 الاصول من حيث هو
 يتفرع عليه الاحكام
 ام لا نعم على الاول اظهر
 مشه

والتعلم الجليل
 والدراية العلية
 والانساب
 ههنا احمد
 الاوليه والمالم
 الوراثة بفتح
 الام هو الصواب
 والكسر خطأ
 التقدير
 التسوية
 ويقع الجذع
 قطع ما تفرق
 من اعضائه
 وفي ذكر بديهي
 الفطرية كثر
 الى اسم كتابه
 تقدير الميزان
 والشفيع
 واوصفه
 بعد صفة
 كتاب وكذا
 قوله كاف
 صفة بعد صفة
 لخصابه هو
 منه المان القدر
 الذي يجب فيه
 الزكوة والنجاسة

مستدعيه على عدم جواز
 بان شرط معطوفها ان يكون
 جزءا مقبلا او كجزء منه
 ولا يأتى ذلك الا في
 المفردات ويرد عليهم ان
 مضمون بعضها كجزء
 ان يكون بعضها مضمون
 اخرى كما تقول اكرمت
 زيد بما اقدر على حتى
 اتممت يعني خادما له فخط
 زيد على بجزء حتى مضمون
 وقد نسق على المعاني
 على انه الجملة الثانية
 قد ينزل منزلة بدل
 انصرف منه النقص لقوله
 تعالى امدكم بما تعملون
 امدكم بانعام وبنية
 مشه

وحتى انما عطف على هو كلام المتصاحح صريح كلام الشافعي في قوله
 وقد كنت فتي من جند البسم فارتقي الى حال فتي صا بيس من بني بني
 وكان يا باه جماعة من اخوة او ابتداءية او جارية منه بان عدلها وب
 اليه ابن كك ولا يبعد في كتاب تنسب برعاية الاصل بعني به فان
 والعطف من الفروع قال الخطابي لم لا بالكلية الباقية بنت في العتبات
 او جنبها او كما وصي من الله تعالى فانها كلام الرسول ع وفيه عجب ما لا
 فلانه يلزم من اتحاد الفاية والمفيا اللهم لان بعني في الرصوح والسموح
 زيادة في الاحكام والرفع وانما كانا فلان بعني قوله كنسبة بعني كنسبة
 نسبت الشريعة بتلك النسبة سابقا اللهم لان يقال انه قد سمع به علمهما
 وتوكيده بعني تخصيص المشبه به ههنا بالاصالة المذكورة في قوله
 بالكلية كلمة التوحيد فانها صفة بمعنى الشريك انبأت النبوة لسيدنا محمد
 ع ومضمونه بجميع الاعتقادات التي بمنزلة الاساس في العقائد التي بمنزلة
 البناء ووجه ترتيب ربيع اسكن الكلمة وشموع بناء على ما سبق ترتيب
 علمنا بها عليه وانت خير بان يمكن بهذا ايضا رفع الاراد الاول في هذه
 الخطاب في ثم الكلام يحتمل التمثيل بان تنسب حال الكلمة الباقية في استحكام
 اصولها وعلو قدرها بحال قصر تنسب في شدة قوامها وارتفاع ابنيتها بعني
 والاستقامة وشموع الاساس بحال الاعتقادات على حدة واستعارة شمع
 البناء بحال العقائد كذلك وتجمل الاستعارة بالقبالة كما لا يخفى على القائلين
 به قوله كنسبة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء يطبع الى قوله تعالى ثم نبه
 مثلا كلمة طيبة كنسبة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء اي عرفوها وان
 الشجرة المذكورة هي النخلة قال القاضي يجوز في فرعها اي اقسامها

او لا نعم التقرير انما هو وقوله قد سلك دليل عليه فانه في النقص وصف
 الكتاب كانه مظنة ان يتوهم انما هو فيه وجاز في قوله فانه لا امر كذلك فان
 حق كلام القوم وفق ما يراود ودفع فيه فوق ما يعتد مع زيادة لطائف لم يصح اليه
 الا لا يات ودقايق لم تدخل في الضميمة الا اذا سلم الى الآن الاستنباط على التمسك
 منه والرسوخ فيه والامد الغاية وصفه بالاقصى للمبالغة من دفع حال غير الامد لا يقتضيه

هذا المشبه وان كان
 على تقدير على قوله
 اصول الشريعة

والله اعلم بالطريق ورفعه كناية عن شهور بحيث لا يتخفى على ذوي البصائر والنيكات
 جميع كلمة كبقية وبقاع وهي المظيفة من الكلام المؤثر في القلب والفتق السق والرتق
 عكسه وخبره انهم عاينوا الالبصا المقدم رتبة واعلم ان المقصود من تقي مسجع
 الى الالبصار تلك النكات تقي من رتبة بطريق التقابلية وهي تقي وصول فكر احد اليها فانه
 قاتمة العادة بقطعي بان شذوكت النكات المظيفة او انبسط له احد لا يتكلم به كمنها

على الاستفارة بالكتابة
 من الوجوه الاخر
 الا انه لا يجوز ان يبقى
 وحكمنا نيا بان المراد
 من الكلمة الباقية

على لاكتفاء بل غلط الجنب لاكتساب الاستفارة من الافاضة بوجوبه
 بان مثل نظام زيه لا يستوفى وجوبا بل منج كما صحح بالتحقيق في بحثه تعريف
 المسند من جواسم المظلال في قوله قد الى قوله والصلوة فصر عما قبله
 اذ انما يستقل له في استجاب النور بالالبصا والالبصا على طريق الاستفارة
 تبعية والتمسك بالكتابة الكوة الخيرة لنا فذة او الابنية في وسط التقدير البنية
 في اللغة المظيفة العادة في الاصطلاح العبادات المتأخرة في الاول
 بالحد من النور غير ان من قول او فعل او تقرير ولا قياس لاخذ
 في النور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة اخيه بالاضياء التي منه دائم وبهذا
 مبين الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والنور نور
 وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء والني والنور ضوء عارض في الوجود المشهور
 اعترض عليه بان النور ينبغي ان يكون اقوى على الاطلاق لقوله تعالى ان نور
 السموات والارض الاية وانت خير بان في النور ما في الارض من الاية والكرامة
 قيام النور به تعالى وليس كذلك بل النور فيها بمعنى النور على ما قال الله
 انفسه فليأت على السراج الفيل المشقة والواجب الوقوف من وجهت
 النار تخرج بها وواجبنا بسكون العين فيها ثم انظر ان المشكاة استعيت
 ثم الرسول عام ولا يقدح فيه ثبوت السن الفعلية لان معظم السن
 والمثقة على تجديتها قوله هم ويحتمل استعارة النور لرسول عام او لصدده
 او لقلب على التقدير فالمراد بالسراج الفاظ السنة وبالنور ما سئل قاتها
 يجوز ان يحيل مشكاة السنة للبحر في الاما التي من الضيقة المشبهة الى المشبه
 ومع المراد بالسراج منطوقات السنة وبالنور ما يستفاد من منطوقاتها
 من المعنومات وبهذا لا يقدح في شرقي الى ان بانهم ما ينطوق عن النور

فيستعبد الالبصا
 الالبصار كانه
 اعلمه ضائه
 الحكيم ياخذ بال
 انما يحسد
 فسيانهم لازم
 لتفطير حادة
 ونقي الملازم
 لزوم تقي
 المعلوم من
 البشارة في
 الاضواء وذلك
 كيقول ان يكون
 لعدم التفاتهم
 اليها وعدم
 اعتمادهم
 بها قل اختيار
 لفظ نكات
 وانما قد لطيف
 اليها ونسبة
 الرتوب الى انهم
 يرفع ذلك
 لا نظار جميع
 فطر بعض النكات
 والتأخير وما

كالان في الامصار في الدوران على اللسان والاستتار وتاتي اى صاحب في الافاق
 جميع اقوى هو طرف السماء والمراد بالمداس عطا اى نصيبا عطيا كالطاولا وفي ولاستار
 هي الامم خطا واستتار منصوب بنزع الخي فخر وهو الكاف والمعنى وان كان ان ذلك الخط منه الاستتار
 ليس كما استتار الشمس في غابة استتار بان هو اريد منه وتظهر في كونه الواد على قول الشاعر طرق الخيل
 وعلو عبيد سد الكاف حقا ولم يتوج اوله لطف على كذا وفي اى لا يستتار النور في نصف الشهر ولا استتار

على فليت على
 مشقة

الشمس في نصف النهار والفراسخ غير نظير واعلم انه ذكر اسماء اثنا عشر نوعا من الالوان حيث لا يشترط
 شائية التكلف ولا يعترية وصحة التعمد والتسلف وهي اجماع وناقض و...
 والميزان والشمس والخلعة والبسوط والوانف والكار والكرات والنسب والكار والكرات
 والمستصفي والبسيط والكنز والوجير والوسيط والكفاية والتقوم والتعذيب والتفصيل والزيادة
 والتمكيات والنهاية والتقدير والمحتاج والبديع وكشف الاسرار والحقبة والاسد والافضل لها
 والتدقيق * تال * ولقد صادقت

مجازي بما وراة النهر * انور لا فرغ
 عن وصف المصنف والتصنيف
 مخرج في بيان سبب اقداره
 على التأليف صادقت اي وحدت
 مجازي اما مصدر بمعنى في سلوك
 فتعلق به الجار في قوله بما وراة النهر
 واما مكانه فيكون بما وراة النهر لا
 منه لكونه حال من مفعول صادقت
 وهو اقدرة
 كذا ذكره السارح
 في بحث القياس
 وسبب البحث فيه
 من عدم عليه
 المنع

التكرير هو اي يتناوب اليه اي الى
 ذلك الكتاب من نوي يهودى
 باب علم يعلم بمعنى احب فلما
 عدت الى علم انه ضمن معنى الاشتياق
 بالتمه حريصة عليه من ايام بمعنى عظم
 فلما عدت يعلم علم انه ضمن معنى الحصر
 جائية بهمة بدية اي جالسة على
 ركنها تمام ذلك الكتاب للاستفادة
 منه والرجبات جمع رغبة والرغبة
 في الشيء ارادة طمى بالرضا
 والميل اليه والاستيفان طلب
 الوقوف والمطاي جمع مطيعة
 بمعنى المركب بمعنى رجبات طالبة

ويجوز ان يكون المراد بالشرح برود اعم بما هو مناسب لقوله تعالى
 وسراجا منيرا فيكون مستقار في...
 منبهة وموضع بحث والايقار من مشهورة عند هـ هـ
 وبلا حقة في معنى محض وهو...
 وفي الاصطلاح تعاقب اجتهاد من...
 والاراد بقلوب...
 والاقفاء الاتباع والامارات جمع...
 في اللغة التقدير تسمى بالباء...
 وفي اصطلاح الشيخ مساواة لربع...
 الواضح والمضى شفا...
 واضحا وقوله حتى صادقت...
 الايضاح وقرينة ما نظرنا من...
 الف كما لا يخفى ومجا العلم...
 المشبه به اما بناء على تنوع العلم...
 الارشاد والدلالة...
 بفتح وباللام وبالي والغزة الذي ذكره الشيخ...
 معنى التقدير الاذباب الى المقصد...
 تعالى لقوله تعالى لنهدنهم سبيلا...
 غيره مثل انك لنهدى الى صراط مستقيم...
 مع انه لا يسا عد عليه كتب اللغة...
 الكجارد والاروم لغة غير مستعملة...
 في قوله تعالى عذرا بهم ايام

لوقوف من انهم عند ذلك الكتاب حتى يتأمنوا به ويستفيد منه...
 استاده في رفع حجب مشكلاته...
 في الصحاح كاشية...
 اموالهم...
 وغيره بجوانبه...
 في قوله عليه السلام...

علم الساب با ل بعد اقب با عسود
 وانه تمة القانخ بعن اعلم
 معقدي شفا تمة والا قفسار
 واما ستي منقصر في بوار اطي لفة
 عز العتور على قوا لمر معافيم
 ليجت عز طوا لالا لفا ط لا شفا

منه انظر بعني
ازالة العقد
من باب فخر
والانا على الجمع
اعز بعني
ووسو لا صايج
والعقود
بكسر الضاد
المستعمل
العقود الامم
بشد وشد
شبه الانظار
باشني صر من
ثم انزاله
لعقد بطريق
استشارة الكنية
وانت لها
الانا على بطريق
التجديد وشبه
مشكلات
الكتاب

بالكيفية المنقودة بطريقه الممكنية واثبت له العقد بطريقه التحجير وقوله لا يجوز ترجيح للاستقار فيها يجوز مشته
والبيان في الطرف الاصل مع شبهة ايضا ايمان شخص من شأنه فتح الابواب لمخلقة بطريقه الممكنية واثبت له البيان
بطريقه التحجير. شبهة مشكلات القباب بخلافه مخلقة الابواب بطريقه الممكنية واثبت لها الابواب بطريقه
تحجير. قوله لا يصح ترجيح للاستقار. انما في فلفظ عقدية ثيب بعده من الجليلية على ما قبله من الجليلية
بعد قوله. انما من جهة الظروف المتوقعة عن الاضمار المسببة على التضم والاضاف فيه مسو

والفرق ان العموم في
 الاول مستفاد من
 المصدر وفي الثاني
 من عدم الدليل الموضح
 لبعض ما يصلح المفعولية
 الفاعل المذكور فيحصل
 في المقام الخطابية
 قرينة على جعل مفعول صفة
 مشتبه
 على احد كون المهاجرين
 والانصار كتابية عنها
 مجموع الاصحاب
 غير لازم بجواز زياد
 بها مضافا المتعارف
 ويكون المراد بقوله
 والذين هم سائر الاصحاح
 كالمهاجرين ولا نقا
 لا تقدموا في الشرف
 جعلهم متبوعين ومن
 سواهم اتباعا لهم
 باحسان في التلبس
 بالاجابة والطاعة
 العز الصالح نعم لهم
 على ما اخرج سائر
 المسند من الدعاء
 مشبه
 انه قلت آة الجحيم
 الاوصاف الثلاثة
 لا يتحقق في جميع الاصحاب
 فكيف جعل المهاجرين
 والانصار كتابية عنها
 مجموعهم قلت من
 لقوله عليه السلام
 اصحابي كالنجوم باهم اقدارهم
 اهتديتم * مشبه

الى الاعناق
 اضافة الى
 المفعول والم
 كانه اكثر ظهور
 الاستشراق
 في الاعناق
 اسند اليها
 ومن حال
 احيا ومعناه
 في الاصل ادنى
 مكانة من الشئ
 يقال هو دون
 ذلك اذا كان
 وخطا منه قليل
 ثم استقيم
 للتفاوت
 في الاحوال
 والرتب
 فقبل زيد
 دون عمرو
 في الشرف
 ثم استع فيه
 واستعمل في
 لرتبنا وزعد
 وتخطى حكم الى
 حكم والاخذ
 جميع حدوده

بعد الزمان الماضي الى الانه اي القاطن كالحجب واسم الجمع نحو جنة ونحوها
 محبة في قيام الاستسار اي استسار الحياض مقصورة على سبعة كحبة نزع
 بغير فصله عما قبل يكون مقرا ومؤكدا لخواصها بفتح الحاء اي جات تحت الخطيب
 من ههنا مستتر في الاعناق صفة لهما في الصالح استشهدت الشئ او ازلت حد
 تنظر اليه وبسطت كلك فون عاجبيك كالك في بيت من الشمس والخائف ١٢

المفعول ليس ثابت وتول من بجانبه الى السبع واليسع شاملا
 بجواز ان يكون مرادوا ثبات سماح بعد بطلان التاثيرات
 او علة له او يكون اوقع على الشئ اسم السبع لم يمسح
 ولو سلم فساد لا يقاس عليه فواجب ان يقول بل ان كانا برهني
 لتبريح التقات به لا لقياس على مثل حذف هذه ان محيا
 لا يختص راي واحيا للاسم بقرينة في الامام او عدمه
 المقام وعلى التقديرين فية اية الى عموم قوله واول
 النساء في التلخيص قوله ثم على ان لا يأتى من على ركن
 والمراد من المقتضى والاشارة والادلة والمؤثر والمصدر
 من المعاني المصطلقة وساحة الادب فناء بالمراتب اسم من
 الاستصحاب جعل الشئ مصاحبا لا يكتفى ان يكون الشئ محسبا
 عدوا غنية جعل الشئ ام اياهم مصاحبين لنفسه في ساحة
 اياهم حسنا فيها فصار مقتضين بهذين المعنيين والمهادمة ان
 لا يجرى من كنه الى لانية اتباعا للشئ ام لا انصا لا يحد
 الى لانية وهما الاوس والتخروج ولهذا اجاز النسبة الى اخط
 انصارى وسموا انصارا لانهم نصر وارسول الله عرفان
 او او نصر وادوا احد الانصار نصير له اي اشداف وتول
 اتبعوهم باحسان قال الاستسار المتفق هو عطف على من لا
 قوله المهاجرين والانصار لانه بيان لمن التزم وقد اشتهر
 الامور الثلاثة التي هي التزم والاعتصام والاعتصام له
 لا يتحقق الا في الصحابة والمهاجرين والانصار لانها عن محمد
 عليه

عليه وهي سواد الاغلب والمعتنى ترى عينها ساحة الاحد اق حال لها متجادة
 عن الاصول اليها الى غير ذلك الى تلك الدلائل ولا كان اول ما يظهر من النوم
 تغير الكثرة منها جانب الى اخر المسند السهر الى الاحد اق سبالة في جازهم
 الصور على تلك الدلائل ولقد هم عن النوم ومقدامة فاعرت اي اذا كان لا يترك
 امرت بل سائر الالهام اما بمرادها دقة او جزم حصوله بعد الاستسار دقة

۱۴ مفسر معروف و المصنف جمع غریب نفیس و نادر و الاقلام و المصنف

تشكيب
 مشتقة من الحرج
 جميع
 بمنى
 الحظكم
 الدبا حير خوف
 ايا ويناسب
 انا و احب
 و اعتد آثره
 على احمل لانه
 فبسه كثره
 علم ليس في
 احمر و الحماير
 جميع كسيد
 بمنى كيد
 و هو المشتقة
 في لا ساس
 المسافر
 بكاء للسير
 و اذا ركب
 يول و صغوبه
 و الظاهر و الحظكم
 و الراجح
 و حرجه و حرج
 نفس اسوأ
 ان اشهد او
 و قد لست

والذي هو صعب ودولول استقارة تسمية حيث تبدأ الهيئة المنزلية من
مناقة والهيئة لا تناسب مشكلات الدول بالهيئة المتبرجة من رك
كل مركب صعب ودولول لا يستطيعوا افرالوجوسه ان في استخراج
تفلاته بالضم بنية اللب في النوع ففلاته بالضم بنية
تسمية على يد تمام الوسم والى ذلك انما يتقار بالابا علم الى

اذا جعل السبب
بمعنى الغالب فليست
مستثناة
فيصح العطف على جملة
الحمد وان لم يصح
على جملة الصلوة
مستثناة

اي على تقدير انه يكون
المحصول عبارة عن البقية
مستثناة
وقد يراد به ان يتخذ مبنيا
للفاعل متعديا الى
مفعول واحد كما في قوله
تعالى اتخذتم عند الله
عهدا فيجعل الفضل
الاول بمعنى الادراك
او بالمعنى المشهور
ويجعل للفقول عقول
على طريق التجريد اي
علم الاصول اعز
بأخذ ادراك او
العقول المتوهم لا مقول
وفيها تحلف نظ
مستثناة
توهم التوهم زاعما
ان قسم بمعنى
التفليس

مستثناة
جميع عطف بالكسر بمعنى الجانب والاضراب
ثانية عن كمال السرور لان الانسان
اذا فرح فرحا شديدا يتحرك جانبا
النشاط خفة تعرض عن السرور

انتم آتوا فانه انتفاض الشوارب
نار فانه انظر الى قوله وانتفاضة
لانه يقتضي كسر العطر الزرق
وفي الصالح هو ادعاء من المصنف
حتى يجرى مجرى الاجزاء منها فلما جعلوا
يصح لورودها
اصداق

الاذا انتم مستثناة
تلك التقريرات
بالنظر الى ان
في وقت الربيع
ولاذا انتم المحيط
بها بالاصدق
يكنى انما في
وقت يقال
لها ليس ان
تعلق على وجه
البحر فيفتح
انوارها وكل
ما يقع بقطرة
ويضم قاه
ويد سب
يكون فرائدا
وكل ما يطرح
فيكون في جميع
القطرات
بمضاغ درره

والاعطاف
جميع عطف بالكسر بمعنى الجانب والاضراب
ثانية عن كمال السرور لان الانسان
اذا فرح فرحا شديدا يتحرك جانبا
النشاط خفة تعرض عن السرور

انتم آتوا فانه انتفاض الشوارب
نار فانه انظر الى قوله وانتفاضة
لانه يقتضي كسر العطر الزرق
وفي الصالح هو ادعاء من المصنف
حتى يجرى مجرى الاجزاء منها فلما جعلوا
يصح لورودها
اصداق

للمسبب تعاضد
ثانية عليه بجهة التعظيم فلما ثابته
بان النبي يوم منقول لصلوة مستثناة
والصلوة على من رسول الله
قوله الحمد لله قول
العلم عن احواله بجهة عقول كالاتحاد
والسنة وايضا لا يذنب
منقول كما لا كثر قوله النافع
جميع مدرك بمعنى موضع الادراك
البقية والمراد به بقية الاحكام الشرعية
ان يرد بالادراك باخذ الاحكام الشرعية
لهم وقد يجعل المحصول بمعنى الخلاصة
مواضع درك خلاصة المطالب التي هي الصالح
العقبي كما صلبين باستبطاط الاحكام
الي فائدة كما انما كسبت اشارة الى مسائل
نعم تقسم من قسمت الميراث
ففيه انه يعني عن قصور القبول
مفعول يقسم لافاعله كاتوهم
حاله ملاية مطلوبة برضا من
الاستقارة بالكناية وانبت له نسيم
قبول القبول كالجين الماء ويتخذ على حصة
مستثناة

الكسر التثنية عن الامر والطرب خفة نصيب الانسان لشدة حزنه او لسروره
في الثاني الكلام فانه الولد والتعظيم للاعتقاد ومثونه الموداة اصولها
الشيء اقامة عليه يقال عرج فلان على المترل اذا جسر مطية عليه واقام كذا في
ههنا الانحصار في الاستدلال على ما ذكر غير متجاوز الى غيره ومثونه الموداة
ما ادعت مفعول سجد الماها كذا في الغرابة الحنفية والاشافعية ولا يستأجر ان لا يكون لها في الاما

[illegible][illegible]

من المستطاع
في مثل هذه الامور
اي بسم الله
بفتح الهمزة
وقول اختلف
في ان يرد
بفتح الهمزة
والاستقانة
فذهب صاحب
الكتاب
الى الاول
والقاضي
عنه ثم انه

[illegible]

الجمهورية. على من انظر على الاول مستقر وعلى الثاني في لغوه وقد جاوز صاحب الباب والنفاض الاسترابة الى اللغوية على الاول ايضا والتميز في ظاهر عبارة الشرح حيث جعل مستقلا ابتداءا للفقوسية على احد باعتباريه. لانه صرح فيها بان انظر حار والمعنى مستر كما بسم الله ابتداء الكتاب ووجه ذلك ان المتعلق بغيره ابتداء هو مبتدأ لا مثلا قد تركت شيئا مضيا فيجعل المذكور اما في حكمه متعلقو تعلق المتعلق به وانما ان تكتبه بنا لا شعار بان التسمية تعلقا بالابتداء كما ان الحق تعلقا به ايضا يكون التوطئة لوجه الايمان الذي ذكره

و انما صرح بمفعول ابتداء اعني انك بقطعنا لا اعتبار بحرف الجاء على انفسنا كما سيخرج به ظاهر المصنف في
 يكون هو التسمية فخصه بالحالية منه ضمير ابتداء فانه يكون من اجزاء الكلام المستقر في الوجود
 حتى يكون منه اجزاء المتداخلة فلهذا لا يخلو بالاسوية اكثر من اجزاء العطف الذي سببناه و يجب ان
 يجعله جارا على ذكر انما يستقيم اذا كانت التسمية من كلام المصنف وليست كذلك على ما صرح به في الرابع
 نصفي الكلام المصنف حيث جعل الضمير في قوله اليه بعدد الكلم غير واجع الى الخطا منه من قوله ١٦

عن الضمير المستكنه في فعله بدلية
 او الشروع المقدر بعد التسمية
 اي ابتداء الشرح حامدا لانا نقول
 قياس الشرح على المتن فاسد لانه
 المصنف لم يكتبها في المتن و صرح
 في الشرح بان قوله اليه من الاضمار
 قبل الذكر فخصه انها ليست
 الكتاب وكتبها في الشرح و ذكر
 بعد اكمال فخصه انها من الكتاب
 فجعل جارا على ذكر المعترض بعد جملته
 بان التسمية ليست من كلام المصنف
 باطل فجعل على ان متعلقها بالابيض
 اجنبي بحرف اكل اعني حامدا فلما وجد
 في العبارة
 اي هو بدل الشبان
 اي انك تاتي بدل
 على سبيل البيان
 ثم تاتي بعده بدل
 على الحقيقة
 مشه
 وليكن الايراد على الخطا
 بطريق اخر وهو انه
 لا كانه اتفاقا تعليم
 معلوما بالضرورة اذ
 السماع لا يكون الا
 من اول الابصار
 مشه
 عندهم اقول

التوب شديد العقاب ذمي لظن و صده من بين الصفات جال
 وغفل عن الشيخ ابو حيان فانظر قوله بان سواه و قوله هو طرفه
 فبحر سواه فقولنا لخصه بدلا من قوله بقا في من هو جال من سواه
 الاول لانه البدل الثاني منه جال من ان طرفه بدل و ليس من سواه
 لا يجوز في غير بدل الباء انهم عليه ابو حيان فلهذا ان سترى في قوله
 فلا بد من منه مرة اخرى و قد تغير الجمع قطع و نزل من صفا و قوله
 و ان صفة بعد صفة للكتاب و قد كاف صفة بعد صفة مصاب و لا بد
 ما في كلامه ذكر سامي الكتب مع لغيرها على وجه لا يؤيد ان شانه
 تكلف و قوله نعم تصدق لا سبق من الموضع الموضع بها رقة و قوله
 وقد سلك استنباط في موضع التعليل والاستنباط على التفسير
 منه و الرسوخ فيه والامد الغاية و وصفه بالانصاف لبيان ان
 الطرقة و رقة كناية عن شهيرة و الكليات لم يرد من جميع فخصه
 كبقعة و يقع وهي لطيفة من الكلام المؤثرة في القلب من غنة و نقطة
 من النقط والمراد بها المسائل كما صرح بالتفسير المؤثرة في القلب من غنة
 كذا الارض بنحو الاصح فالجاء و النفس المستوية و قوله في قوله
 بها و قوله انهم اولوا الابصار مناقضة و هي ان ما ذكره بدل على انهم لم يسموا
 تلك النكات و اما انهم لم يفتنوا بها و لم يصبروا عليهم ايها فلا يسمون
 مع انه مقصود بالبيان و مما ارضاه الخطابي في الجواب عنه انه بالغ في
 اختصاص تلك النكات بالمصنف في سماع اولوا الابصار اشارة الى ان معظم
 و سخر اجسامهم و امر معلوم الاتقاء غير محتاج الى التفسير و اما المحتاج اليه
 على سماعهم فتقاء و فيه بحث ظاهري و هو ان تفتن اولوا الابصار بها اذا كان

يعني ان المصنف لما رأى انه حديثي التسمية والتحميد مستعار ضامن مع براه كلام الشارح عن اشارته
 و انه ما ذهب اليه القوم والتوفيق بينهما من مجرد حمل احدهما على الحقيقي والاخر على الاضمار لا ينفرد
 عنه سبب ضعف مع الفية اراد ان يوفق بينهما باذن وجه و الحسن بحيث يكون عبارة مستوفية به
 فاختار في هذه طريقة اكمال نسوية بين الكمال وبين التسمية في مطلق الفيدية و رعاية لخاصة سبب
 خصوصية اكمال فانه التسمية ايضا كذلك ومن الظاهر المكشوف ان المقيد لا يوجد بدونه فلهذا

ان کا جواب ہے تو شروع
اسی قطع ہو انفس
الحق کو در فاش نہ ہو جملہ
ہو لا ہو و انتی مقصدی
بہا انفس انقا صر کیا

مستوفى

نکاح و طلاق

100

© 1999 by The McGraw-Hill Companies, Inc.

10

146/1

بہ طبع و اسکاں اسے

طریق مشرق

یہ دیکھو! یہاں

100

1990

... ..

وہم ہرگز نہیں

مردم و بزرگان

العلمية على طرق

فیض علی مدظلہ العالی

مجلس المدینہ منورہ

1944

THE

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۰۰

عن الانبياء والائمة

۱۰۱ لم يتعطف ولم يرد

12/24/2006

شركة التأمين

مجلس

10

بسم الابيات الاولى

درجہ ص م سطور

1948

1991

عظیم و ارجمند شخصیت

عزیز و احباب

امام حسن و امام حسین

ترکیبیہ ضروریہ

والمفرد من الصغار

1923

فكان له بعد استقامه ط	قطعه من هذا
البحار في شجرة معصاة	المتفرقة في قوله
مشبه	في قوله في قوله
اي جاء خيار الجنية	البحر قسيدا
بالعيز والتمال انه	لا يتبدل في ظاهر
لا طرد في مثل طرد	الى قوله
بيد يدع اي سائر	شوية بهي
في اول السيل	الحكمة والتمية
يريد به نقد	وقوله حار
والمنفعة تفصيل	عسنة ناظر
طرد قسمة في تلك	الى قوله
العينة على طرد قسمة	والحامية
في غير ما سد كالا زما	لقتا سب
حار من الخيار من سدك	بينهما وقوله
الحاكم كذا اي قسمة	كادق التسمية
بار حقا حلو وحلو وهو	كذلك قسمة
مسك الرجل وما يشبهه	في كالا الاخرية
من الالات ولم يتفرع	ولما ورد انه
اي لم يتعطف ولم يكل	يد التوفيق
عطف على سد كذا في	انما يتأخر في عمل
شرح المفتاح	الا بتداه على
مشبه به	الوف في المنة
ط	وهو خلاف
يد الاليات او ادحا	الخطاير
الاربعة منها مسطور	او لا يطبع
الرجز ولا هم اصله	

في رواية يعقوب
ابن اسحق وناوحي خليف
تركهم في حضرة
المفهوم من الصالح
انه يتشبه المنون

ولا عجل له حال
المستتر في خبر كان
اعني في جازاته
او هو خبر كان وفي
جاراته في محل نصب
على انكار + مشد

انكار في الحقيقة عطف
المقدر واطلاق على
نظم الطر مسامحة
كما صرح به السيد
عبد الله فلا يراد
على من الظروف المستقر
مذكور باعتبار كون
عاطف ذي الحال
مذكور + مشد

كما يتوهم من حكم
الاستعداد بان الوقت
ح مقدر + مشد

فلا يتبدع ان تدرك
شرح اللب وكذلك
يجب عليه ان يستثنى
عنه الظروف المشتو
من حدث لا يكون محقق
الاستقرار والكون
في مكانه كما مضى
والمقتل والمأكول فانها
مبهمة لانه تسميتها انما
يكون بسبب الحدث
الواقع والحدث خارج
عن معنى المكاني مع انها
لا يجز ان يقال ثبت
غرب زيد و ثبت نوعه
مشد

يوم قوله وترك معطوف على عمر
ويحتمل ان يكون معطوفا على ايراد جازي
لكنه الاول اولى لفظا لقرب

بما هو القيد به كما عرفت ان القيد لا يوجد بدونه القيد فلا يصح فيه ان يندرج
انما يحتمل ان يكون خبرا مكملا لغيره من غير ان يكون خبرا مستقلا
ولا كفاية بالنسبة الى السابق كونه محله يحتمل ان يكون خبرا مكملا لغيره
فخصر التسمية بالحقيقة عطف على ما قبله لا بد ان يندرج في القيد فلا يصح فيه ان يندرج
بقوله تعالى حكايته انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم وانه كما سئل ١٨

بن جبر في ما على ان يندرج في جازاته لا عجل له
لا فعله وقال ابو خراش وهو بطوف بالبيت
وامي عبدك لا اتي على ان با على الفارس في ذكره قوله تعالى على
العقبة انه لا يعني لم فالشكر غير واجب وقد يحتمل فصل معنى في المثال
ما ضا لفظا مستقبلا معنى فلا يجب ان يندرج في جازاته لان سبب الاول
لا يحتمل وان جوزه الداميني لانه المراد بجمع الافعال التي وقعت في الجوز
في الماضي وقد يحتمل قوله ولا اشتها الشمس معطوفا على قوله فان عطفا
الاشتهاء بتقدير ان الشمس المذكور اسي ولا يشتهى ووجه الاستدلال به
من اشتها والشكر الواجب بان قوله ولا يشتهى ووجه الاستدلال به بان قوله
فان خطأ وصحة عطفه عليه محتملان وجواب الاول قد عرفت ان سببه محتمل
وجواب الثاني ان يحتمل الاضغ بمعنى المضارع فلا يلزم بيان قوله فان
خطا لانه المراد منه الماضي ووجه الاستدلال به الاول في قوله ولا يشتهى
صادقت مختاري المحمودة معطوفا على خبر ان او على جبر فان في الاشارة
اي ولذا ولقد صادقت مختاري والخطا ما مصدر ميسر جودا على
الاتساع لا على طريق الاضافة او على حذف المضاف في وقت احتياج
على ما عرفت من المذهبين في انك خوف النجم او اسم زمانه او جبر
مكاف كما جوزه سعاد وغيره غير ان النجاة صرحوا بجواب ذكر
في مثله وانه لا يجوز منعت مقدر زيد والجاز في قوله با ورا اله
مستقو بنفسه المختار على الوجه الاول وبما تضمنه من مصدر على ان
او الجار والمجرور ظرف مستقر وقع حاله المختاري و ا ب اعني في
ويحتمل ان يكون با ورا اله التبريد لانه مختاري وقصر ان في قوله عا ب

المطلوبة يعني ان العطف باعتبار الكالسية وهي بالنظر الى الابد آ
المقدر وقد عرفت انما مستويا في لا تقاوت بينهما لوجوه من الوجوه فلو عطف
احدهما على الاخر لاخل بالتسوية لانه العطف يكون من التوابع وان كان في
الاعراب مستقر في الجملة بتعبئة الثاني لاول بحسب النوع وانه لم يقتضيه
يوم قوله وترك معطوف على عمر ويحتمل ان يكون معطوفا على ايراد جازي
لكنه الاول اولى لفظا لقرب

و معنى لا باءة و قد في غير موضع من جميع ما ذكرنا اسم المصنف كما أنه وفق به انصبيه بعبارة الله
 على الاستبانه الاولى للاجتماع و ما كانت على اعتبار الثاني له فقدر فانه هذا المقام مما استشهد على
 اقوام من غير علم المرام فاضلوا كثير من الانام و قوله لان قوله و بعد فانه العبد المستوسل يقول
 لا من ان ينفع عموما بعد و فيما قبله فخصه بما اذا فخره اما قبله بعد و اما على النسخة القديمة و هي كذا و في
 ١٩ حبة الصلوات بحسبها و يفتقر الى العبد المستوسل آه فاعلم انه جازر عند اي علم فاعلم يقول لا منه
 ثبت في الظاهر و هو من الكتاب

الكتاب في احوال جهنم فاعلم ان وجهت في مختاري بلخي جوده من فيه
 مسكه على لون لحن رصده و اسم مكان و تبعه السيد و لا يظهر وجه تركها
 كونه اسم زمان مع انه انهم من كونه اسم مكان و قوله تعالى اليه بالبحر
 لواد من هوو هوو اي سقط او نفضها من هوو هوو اي اجبه فتمتن
 معني السمع و قد في قوله فاق قلت لما قال هوو بصيغة الفاعل
 انه ادور و الا و صاف في الترابين الاخر بصيغة الاسم قلت تمهيدا الى قوله
 تعالى فاجعل افئدة من الناس تهوي اليهم و قوله يا ايها عليهم قال انظروا
 هي من ام معنى عظم لا من ام بمعنى خير و ذهب من العشق الى الكبد
 و انما يوصف بالعظم لا التجر العشق و فيه نظر لان لفظة عليه يوجب
 اعتبار الكرم و مثله و لا فرق بين وصف الكبد بالتجر و بالعشو و وصفه
 بالكرم على انه الاكباد و مجاز من اصحابها و قوله و محمولا جانية بين يديه
 اي جالسة على ركبته و الرغبات جمع رغبة من رغب في الشيء اي اردته
 و المطا با جمع مطية و هي فقه سميت مطية لانه تركب مطا اي ظهرها
 و قيل لانها بطا اي بها في السيد اي يده و اصل مطية من الفعل مطيوه فلما
 اجتمعت الواو و الياء في كلمة و سبقت احديهما بالسكون قبلت الواو ياء
 و انعمت الياء في الياء و الفقرتان يحيلان الكناية عن كمال الطلب
 لان الجحش و استيفاف المطية لازمان له فاطلوا اللان زمان و اريد بهما
 المزدوران اللذان هما المقصودان اصاله و لا يلزم في الكناية اسكان
 حصول اللازم لان ثبت له الملزوم و يحتمل ان التميز بان شبه الهيئة
 المسترعة من احوال الفعل المشعوف المتوجه توجهها تاما الى تحصيل ما في
 الكتاب بالهيئة المسترعة عن احوال المطالب لعلم من احد الجاني على

و خلافة مختلر
 و قال في مختلر
 و قوله و قوله
 فانه قبل مختلر
 مختلر ام يكون
 معني اول
 في التفسير
 و انما ينافي
 التوضيح
 قلنا لا انتقاء
 المقارنة
 بين احوال
 و الاعراض
 اللهم لا اله الا انت
 من قبيل
 قول ان
 احد قد في
 حرية و قد اثرت
 صيانة موسى
 بعد آياته
 التسع
 و قال كمال
 و انه و حفته
 صفاته
 و قوله اي
 لانه الكمال
 و قوله اي
 لانه الكمال

و صفاته العظيمة فانه قبل الذات هو كيف يستحق الكرم و الحمد و عليه يجب ان يكون فعلا
 اختياريا قلنا معني استحقاق الذات استحقاقه بصفاته الذاتية فانه لم يكن
 غير الذات و ان لم يكن عينية ايضا اعطيت علم الذات بخلاف الافعال و على ذلك
 ذكر الصفات مع الذات و ذكر الاستحقاق و الفعل في مقابلة الاستحقاق الذاتية ثم جعلت تلك الصفات
 لانبائها عن الافعال الاختيارية او لكون الذات كافيها فيها بمنزلة افعال اختيارية يستقر لها فافهمها

وبعض اقتضاء سبب الاختيار كحدوث مجواز كون بالذات لا بالزمانه وليس بشئ لانه كما قيل في سبب
 لانه المشكله لا يقولون بتقديم الذات على آثار الابدان والبقاء فتولى اى نقول اننا نيسر
 المراد منه اولاً وثانياً طرف لايجاد ولا ابتقاء لظهور انها متعلقه بمحاذاتكم المراد منه في تخصيص الكلام
 وتفسيره بها اشارة الى نعمتي الابدان والابتقاء ولا ينافي على معنئى محاذاتى اول الامر على الابدان
 والابتقاء في الدنيا وفي ما في الكمال على الابدان والابتقاء في الآخرة ثم انه المراد منه بشئ على قسم

سور مصدره بالتحديد والفاصلة
 لما كانت ام الكتاب اسير فيها الى
 نعمتي الابدان والابتقاء في داري
 انشاء والبقاء اما الى الابدان
 الاول فيقول له رب العالميه فان
 الاخراج من العدم الى الوجود عظيم
 تربيته واما الى الابقاء الاول
 فيقول له الرحمه الرحيم اى المنعم
 بجلال النعم ودقايقها التي
 بها البقاء واما الى الابدان
 الثاني فيقول لك مالك يوم الدين
 وهو ظاهر واما الى الابقاء الثاني
 فيقول له اياك نعبد الاله فان
 منافع ذلك تعود الى الآخرة
 والوصول الى الجنة وسفاسة
 الرحمة ثم اسير في كل هذه السور
 الاربع اباية الى واحدة
 من النعم الاربع اما في سورة
 الانعام فالى الابدان الاول
 وهو ظاهر واما في سورة الكهف
 فالى الابقاء الاول فانه نظام
 العالم وبقاء النوع بالنبى عليه
 السلام والكتاب واما في سورة
 السبا فالى الابدان والثاني
 لانبياؤ الكلام الى اثبات
 الحشر على منكري الساعة
 حيث قال وقال الذين كفروا

وكتبه امام المطر ب من التوجه اليه بالكلية اطلاقاً لفظه المستبعد على
 المشبه ونحوه في العفو والاعراض وقيل ان الاستفادة بالحقبة والتجديد
 تشبهاً للعقل الموصوف بالطالب والانبياؤ المحمودين من حواشي المشبه
 للمشبه في قوله يا كواشي الاطراف المحمودين انبياؤ المحمودين
 عطف تفسيرى والمراد يكتب فيها ولا غلبه فيها كما لا يخفى في ما مر
 ذلك فلا يرد انه قد يكون اى اللغز لا يكون المنعم بها فانها من انبياؤ
 بالاصناف قانعين من القناعة واما في الرضا والامن في قوله يا كواشي
 كما هو المشهور وقال بعضهم القنوع بحسبى ارحم الراحمين
 غير القنوع القنوع وسر القنوع القنوع وتعدية بحسبى القنوع
 او الاخر اعتراف الرضى من الامانة عن طلب الزيادة لا بطل سبب
 بيان تصورهم ولما ترك العطف والامانة من الامانة مع جميع
 بفتح الهم والمقصود من القنوع غلام اى احيائه في الامانة
 استغنى وانه مفضل لا يستدعى لوجهه والبيان اى اطراف الامانة مع
 والامان في البيان للاستقراء لا للبعد بقوله فاما في قوله
 فاما في قوله فاما في قوله فاما في قوله فاما في قوله فاما في قوله
 جميع جزية وهي الحجة من النساء نحو اليها بفتح اللام يقال تعدد حوائج
 وحوائج وحوائج وتواليه بفتح اللام في الجميع بمعنى الاستشراق والجمع
 من يستشرق الشمس اذا رفعت بعدت عن نظر اليه وبطلت الملك فوق
 حاجبك كما لا يستر من الشمس يلزم ان يكون الساقط في قوله
 اسم الفاعل المستند الى الفاعل المجازى لان المقعد ان هو الذي ينظر اليه
 وليست الاعناق كذلك وقد نقاه صاحب طب اللسان في غير بعض

لا تأتينا الساعة قل بل وربي واما في سورة الفاطر فالى الابقاء الثاني في قوله جاء على الملايكة الاموات
 رسلا على ما قيل انه اشارة الى تلقي الملايكة لابل المحمد بالتسليم واستقبالهم بالتجليل والظهور ولا يخفى
 على ذي درجة في صناعة التوجيه انه مراد السارح وجمادى الامور الاربعه المرتبة في السور
 الاربع المرتبة بحيث يوجد الاشارة الى المقصود في اول الكلام وانه وجدت الى غيره فيه وفيما بحسب
 ففي سورة الانعام توجد الاشارة الى الابدان الاول في قوله خلق السموات والارض وقوله خلقكم

اراد ان يبينه خاصية افاد في بعض خصوصيات ذلك التركيب وهو تقديم الحية على نباته بحسب
 قصر حرف عنه التعظيم به جميع جهات الاقوال واداءه في حرف الاحوال الى جانبته تعالى فيكون
 اشارة الى انه الشارع في العلوم الاساسية مية ينبغي ان يوضع في جانب الحق والحق وحده
 التعظيم من جميع تلك الجهات الى جانبته تعالى على كونه عالما بالذات المستحق للتعظيم تلك الجهات احصاها
 فان ذلك المقصد يلزم هذا العلم في فاعله فان من شرط الحكماء قوله في مشكاة السنن ٢٢

قوله وفيه اشارة الى انه لا اخذ
 في العلوم الاسلامية يعني ان هذا
 الاستدلال انما يتم اذا وجد
 المصنف الم شروع مقارنا بالحكم
 وحرف النفاذ وهو يتوقف على صحة
 كونه حامدا ونايا حال من الابد
 او لا صحة له لانها شرط الحكم
 المقارنت للعالم والاحوال المذكورة
 يعني حامدا وغيره لا يتقدم الابد
 بالتسمية لانه آفة وكل من تلك
 الاحوال يقتضي زمانا وخصيصا
 الجواب انه الابد والنا كونه آفيا
 قطعا اذا كانا بها في بسم شر
 صفة لا يتقدم وليس كذلك لانه
 يقتضي ان يكون الم شروع فيه
 اسم الله تعالى لا الكتاب بل

انظر في حال
 على انه الاصداف في
 وقت النسيان تعلوا
 على وجه الماء وفتح
 افوا بالحق اعط
 فالذي يضع منها
 القطرة يكون تلك
 القطرة فيه درة
 كبيرة والذي يطبع
 في القطرات يكون
 القطرات فيه درر
 سفار المشه

جميع كيد يعني كيد على ارادة النوع السدة والظلمة العظمى في القرآن
 جنبه على كمال مرصه حيث بين ان كان بركت الشئ في الامور التي
 لم يكن يتقبل فيها ايديهم لموسى لا مستر حجة والاراء بالاصح والاول
 البعير الغير المتقار والاولى وهو المتقار اما الفكر القوي والتصنيف
 شاذ وسهل من الاحوال وفيه تشبيل الى العايد لشوار على طلبه فيكون
 فارسات في ما البعير في نزجه كره على الشئ بقت يرد به الى علمه
 في الوصول الى مقاصد الكتاب لا كما هو المتعارف في اخذ الاستدلال من اجابته
 منها كما يفهم الشارح من البعير والامانة الا ان الاصل في القناع لفتنة
 في قوله الموسوم بالتلويح الى كشف عايد التلويح مع لفظة الموسوم
 انما الى ان اسم الموسوم كما هو عند جب لاسم اسمه على هو عند جب
 البصريين ثم انه الشرح ان كان هو الجميع فلا مرط وان كان تلويح
 ولا شك ان المراد به اللفظ يحتاج الى ملاحظة المعنى المعنوي لتعلق الجاز
 فان لا اعلام عين ما يقصد بها المعاني العينية قد بلا غلط معها لعل في
 الاصلية بالتعبية واندنا في بعض الملقاة بالكرام الى العبيد والاعاق
 ما يتصل بها المقاصد ويرتبط بها يستند ارتباطا متين تجري جوارها
 فليذا جعلوه جارية عن الموضوعات والمبادئ التي قوله تليح هو
 الى انه تقريراته كما عطا توقع في احوال لا زلق الاداء لا عطف في
 عطف وهو الجانب والتميز كناية عن السور والافعال في جوارها
 نشاط وهو المراد منها وقد يكون كناية عن التنبه والذوال لفتنة الى الفكر
 فيه تجريك جانبية في قوله وتوجيهات ينشط لاسمها المسلمات
 الصالح الكلي فقد انما المرأة والاداء الى التلويح والتمثيل التي تقدمت وما

ويقارن التبرك بالتسمية والتكيد والعرف والصلوة وغيره فان
 التبرك من الاعمال الخاصة والمقدور في الطرف المستوجب ان يكون من الاعمال
 العامة كما تقر من الخلق فلما قد صرح المحققون من تراجم الكشاف ان تقدير الفعل العام ايام
 يوجد قرينة الخصوص واداد جودت فقدر ما افادته مني لو قلت ذبه على نفسه ومن العلماء
 او في حاجتك او في النعمة لقد ركب واعد دوشهم وانما اسم المسألة الاسفة

قال فان قلت فعلى الوجه الثالث القول الثاني قوله فعلى الوجه الثالث قلت على ان
 يكون السمعان ما يشاء مما قبله بغير ان يشترط مقارنته بحال لفظي فليس الوجه الثالث لا منه
 يقتضي عينه ان يكون حاصلا في الدنيا بحسب ما في الكلام وحال ما عليه ليكون الكلام مقارنا لحال الكلام
 الذي هو ابتداء فان الكلام في الاصل لا يقارن ابتداء الكتاب الا بهذا القول وهو فاسد
 لا يستلزم الجمع بين الحقيقة والجماد فان الكلام حقيقة في معناه والمجاز في النسبة

والوهم كما اذا اراد بحال فاسد
 الى ان لا حقيقة ونظرا الى ما
 عينه يزعم الجميع بينها بضرورة
 وتجميع الجواب ان الجميع انما
 يزعم اذا اتحد لفظ جامدا في
 اوله وانما ياديسم كذلك بل يجمع
 الكلام من قبيل المجزوف ويقدر
 جامدا اخر في ثانيا فيفسد لفظ
 جامدا ويراد بالاول معناه
 الحقيقي وبالثاني معناه المجازي
 فلا جمع الا في ذلك قال عليه
 بالسكون في قوله ان قولهم
 اختاره الجوهري والمفهوم من

الشكل على ما يظهر من هذا الكلام ان لا يوصف بالذكر على ما نقل
 الا ان يستعمل في غير ما استعمله الكلام في انتم انتم اختار في الفقرة
 الاولى لا يستلزم الذي لا على الاقوال والتلف في السماع وفي التورية
 الثانية اصل السماع لان السمعان لا يشترط بتفسير تلك التوجيهات
 بل اذا سمعها في الجوز يمتز تمام سماعها وسمعا يجعلها غرضا ومقصودا
 والكلام بحسب له عند ابتداء سماع تلك التوجيهات الطرب والشايط ولا
 يتوقف على سماعها بقولا لا على حال من قال جمعت والتقدير الاقوال مستون
 الرواية اصحها وحكما منها من من استثنى ان اصل التوجيه الاقامة يقال
 في على المنزل او البسم مطبوعة واثام وعلم من الرواية خيارا في الكلام
 الذي لا يستلزم التفتيح اعترض عليه اولا بان الغرض من موقفة عقاب في
 الشرح ودقايقه انما هو مبرورة الشخص في انهم العلماء وبارع في
 الاصول وقد جعل تلك المهاراة والبراعة شرطاً لهذه المعرفة وبما فيها
 واجيب بان المهاراة والبراعة مراتب متفاوتة فيجوز ان يكون بعضها
 شرطاً لشيء وبعضها الاخر غرضاً منه واعترض ثانيا بان المفهوم من الكلام
 ان موقفة الكتاب لا يحصل الا بموقفة في الشرح وموقفة عبارة عن موقفة
 عقاب ودقايقه وقد حكم بان هذه الموقفة موقوفة على المهاراة والبراعة
 في الاصول فلا بد ان من كتب يحصل منها تلك المهاراة والبراعة في نظر
 احتياج الشخص في تحصيل علم الاصول في تلك الكتب وقد ذكرنا في الكتاب
 معنى كل واحد من هذه الكتب واجيب بان المراد من الحقايق والرفايق
 التي اضيفت الى الشرح وحكم بان معرفتها موقوفة على تلك المهاراة
 والبراعة بالها من اختصاص هذا الشرح ودقايقه التي هي مذكورة في الكتاب

الاساس
 ان يكون حقيقة
 فيها حيث قال
 في بيان
 الحقيقة
 بحكمة للبيان
 ويقال للخبيل
 التي تأتي من
 كل ادب عليه * قال ومعنى ذلك
 تكثير الصلوات حيث اريد بالجملي
 ان يكون المصلي الاحق بالنظر
 الى نفسه لا ان يكون مجليا بالنظر
 الى شخص ومصليا بالنظر الى اخر
 اذ لا لطف فيه ولا مبالغة

الاعتراف انما هو لولانا
 طوسي * مشه

قال وما في التورية الثانية من الاستقارة اقول حيث شبه القنار بجواد منه شانه الا يصل الى
 البنية بطريق الكنية واثبت له العنان بطريق التخييل والعنان الذي يلازم المسبب بطريق الترشيع
 قال وفي الرابعة من التمثيل اقول المناسبة لا ذكر في التورية الثانية من تشبيه القنار بجواد
 ولاضافة الكنية الى الصلوات ان تغير الصلوات كالا جواد ونفسه كما لو اكب عليها وتشبيهه بمسببة
 باعتبار الصلوات الصادرات عنه مرة بعد اخرى بمسببة راكبي الاجواد المترتبة في العدد وفيه

من المباحة كما لا يخفى * قال وانه تقديم المفعولات في التراكيب الثلاث الأخيرة اقول في هذا
مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد الى الاحاد والاراد وتوابع المفعولات الثلاث في اواخرها
وتفصيل بان المحر لا يناسب المقام وما سببه انه تقديم اليه بغير ان يحصر على ان نفسه بم خارج
عنه المقصود بهل التقدیر انه تقديم المفعولات الثلاث في التراكيب الثلاثة * قال مع انه انفسه بغير
له ليراه اقول في هذا مذهب البصريين فانه يجوز ان يكون على انه من تركيب اولي ولم يستعمل التركيب

الا في اول مستقر فاته والقياس
في تانيه واولي كقصر كنهم قلبوا
او او الاول بمزة وقال الكوفيون
هو فوعله واولي نعت المزة
الى موضع الفاء ونه فيه كقصر
افعل تفصيل واستعماله بغير مطلق
لكونه فوعلا واما قوله اول
واولتانه فانه كلام القوم وليس
بصحيح كذا في شرح الرضي ليس
بالرضي لانه صاحب الكتاب قال
في الاساس يقول جمل اول وناقته
اوله اذا تقدم الابل * قال فلاته
يؤثر طرف بمعنى قبل اقول قال الرضي
يقار بالقيمة من عام اول يوقع اول
صفة عام اي عام اول من هذا
العام وبعض العرب يقولون من عام
اول لفتح اول وهو قلب حكي
سبويه انهم جعلوه طردا كانه
قبل من عام قبل عامك ثم قال في
تأويل اول قبل اشكال لان اول
الشيء سببه اجزائه فمعنى اول
عامك سببه اجزائه اما في اليا
او الايام او الاوقات ومعنى
قبل عامك الزمان الذي يتقدم
جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل
ذلك لكان محذوف المضاف اليه
ووجب بناؤه على الضمير ويجوز

الاخر ايتم بواسطتها يحصر مزة المقابلة والمقابلة كحاشية السج
علم يحصر الاحتياج الى كتاب اخر قوله ولا يستعمل في التراكيب الثلاثة
الاساس مطلقا بل كذا وقد يستعمل في ذلك وهو مستعمل في سمعت
البحر في استعمله استعمالا واسعا فاندفع قول الجمهور في ذلك اقول
اي كذا ولا تقول مستعمل في العامة تقول لان المقصود من سببه كلام
التقدم في لغة الاستعمال واختصاصه بالبحر في سببه الفروع فيه
* قوله صناعة التوجيه والتقدير في علم الكلام وقوا من التناوب
والتحصيل علم المنطق والاحتياج الى الثاني فانه الاحتياج الى الاول
وكنه في الاحاطة فيه والبصاحة في الاول وقد يكون صناعة التوجيه
على علم الخلاف والتعديل علم التوجيه والله سبحانه اعلم في بعض السج
وفي بعضها وانتم عن سلطانة فبعض علم التبيين مع سببه فبعض في
تزيها بليغا من سببه اذا وجب وبعد لاكت ابعثت من سببه مما تزيه
عنه او من السج بمعنى الفروع من السج كانه جعلت فاريا عنه
وانتم ما به وانما يفعل متروك اظهره وتقدیر سببه ان سببه انه
نزل منزلة الفعل فتمت مشددا والسلطانة فعلان من السلطنة وهي
الملكه والقهر ويطلق على سببه فتمت مشددا او من السببه وهو التزيه
او بها الغلبة والتزوير الملقى على الشيء القادر عليه من جهة الكلام
واصله ليس قبل المزة ياء له تم بها بعد ياء سببه قبلها سببه
كحاشية الخطية * قوله وهو حسبي انتم الويل فان قلت قد يجوز
رد هذا التركيب في المطول بلزوم عطف الاشياء على الواجب * عطف
البحر على المخوف فكيف اوردوه بهذا قلنا قد بينا في حواشي المطول ان

انه يقول اول بهنا بمعنى اول عامك ويكون انظر صفة عام اي عام فانه سببه
من عامك جعل زمانه زمانا تو سعا ولا يبعد ان يقال انه صفة المرفوع على فاعل في الموصوف
لان ما بعد قد يجري فعلى هذا يكون اول محذورا لا منصوبا في الكلام وانت فيه في
لو كان مرفوعا لما ذكر منه الوجهين اذا ذكر اول مع عام او قوله بهنا ليس بذلك
بهنا اشارة الى ذكرنا * قال في المصنف ما قاله في الواجب في هذا

أخذه لم يعرفه تقول بغيره عاذاً ١١ إذا لم يجعله حرفة تقول عاذاً ١٢ لا ومنه قوله فقد كان
صاحبها والوفاء بينهما الثانية ١٣ إذا كان في الأول حصة عاذاً ١٤ ومنه قوله عاذاً ١٥
في الحجة على هذا العام ١٦ من غير عام ١٧ من غير عام ١٨ من غير عام ١٩ من غير عام ٢٠
قال سعد بن جده أيام ٢١ الكد البعث ٢٢ باب الالب ٢٣ قول فانه قيل لا يام ان يطلو لفظ
ر مهيان قريب ٢٤ بعب ٢٥ ويرا ٢٦ العبيد ٢٧ اعتدا ٢٨ على قرينة خلية

موز عطف الاخبار على لائسأ ٢٩ من اخرج من كنه ٣٠ واما مقصوده
هنا كنه ٣١ على صاحب ٣٢ التبعيم ثم يتوز ٣٣ عطف ٣٤ التبعين
اخبار او انشاء ٣٥ قوله حال من المستحسن في مستغلة ابناء بسم الله
التي ٣٦ كتاب حاد ٣٧ لا كما في ظاهر كلامه ٣٨ موها ٣٩ من المتعلق ٤٠ تحقيق لبيان
هو ٤١ بدئي ٤٢ ويسمى ٤٣ الخبر ٤٤ كما يصرح به كنه في كاشية ان المراد ان
الطرف حال مما ٤٥ بدئي ٤٦ اذ المتعلق ٤٧ تحقيق قد ترك نسباً مستبداً
للا لانه على ٤٨ المعنى صرح ٤٩ من مفعول ٥٠ بدئي ٥١ هو الكتاب ٥٢ وج لا معنى
بجملها ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠
عبارته ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠
مفعول ٢٠١ بدئي ٢٠٢ يستلزم ٢٠٣ انه يكون ٢٠٤ المفعول ٢٠٥ هو التسمية ٢٠٦ لا الكتاب
فانه ٢٠٧ بمفعولية ٢٠٨ الكتاب ٢٠٩ نفى ٢١٠ لازم ٢١١ كون ٢١٢ الباء ٢١٣ صلة ٢١٤ بدئي ٢١٥ اعني
انتفاء ٢١٦ مفعولية ٢١٧ الكتاب ٢١٨ ونفى ٢١٩ لازم ٢٢٠ يستلزم ٢٢١ نفى ٢٢٢ لازم ٢٢٣ وفيه ان
بدئي ٢٢٤ يقتضي ٢٢٥ كون ٢٢٦ لا ابتداء ٢٢٧ بمعنى ٢٢٨ لا انشاء ٢٢٩ والا حداث ٢٣٠ كما في قوله تعالى
لما بدأكم تعدون ٢٣١ لانه الذي يتعدى بنفسه ٢٣٢ ولا يقتضي ابتداء ٢٣٣ يكون
صلة ٢٣٤ واما لا ابتداء ٢٣٥ بمعنى جعل ما بدئي به سابقاً على غيره في كونه متعلقاً
للام الذي اعتبر لا ابتداء ٢٣٦ ابتداء ٢٣٧ كما في ابتداء في القراءة ٢٣٨ بسم الله مثلاً
فانه بسم الله اول ما يتلو به القراءة ٢٣٩ وسابوق على سواه في هذا فانه
يقتضي ابتداء صلة ٢٤٠ واصل لا ابتداء على السابوق ٢٤١ وان ترجع بدلالة على بسم
كل المؤلف بالترك ٢٤٢ بسم الله ٢٤٣ لا انتم قوله فيما بعد لا ابتداء اعراضاً في
او امر في يعتبر مثله مناف لهذا ٢٤٤ هو مخرج في امر المراد بالابتداء
المعنى الثاني ٢٤٥ وهو الاقتراح ٢٤٦ المفهوم من كلامه انما ابتداء لو كانت

المضيق ٢٤٧
هنا متبادراً
لا تفاد
بينها بالتقريب
والبعد
والمستلزم
فالمراد
لا يقتضي
المطلوب
لان مجرور
كونه الحجة
للمضيق
لا يقتضي ابتداء
قلنا معني
اب الالب
هنا قريب
لذكره بعد
تأخر الشريعة
والمراد البحث
بقريته كون
المراد دعاء
له نفسه
وانه خفي
ووقت
والسراج
رحمة متر
نية على الاصل
الابتداء اذا كانت
للمصاحبة كقول
الطرف مستقلاً
وانه جواز الرضى
وصاحب الباب

والكتفي في اياتي بدلالة السبوة والسبوة ٢٤٨ قال او التضييق ٢٤٩ بمعنى التضييق
اقول التضييق ٢٥٠ ان يقصد فقط قدم معناه ٢٥١ تحقيق ٢٥٢ ولا حفا ٢٥٣ معني آخر
يناسبه ٢٥٤ ويدار عليه ٢٥٥ بذكر شئ ٢٥٦ متعلقاً ٢٥٧ كقولك احمد ايك فلان لا حطت
مع الحمد معني لانها ٢٥٨ و ٢٥٩ قلت عليه بذكر حصة ٢٦٠ اعني الى اني ايك حصة
وفاضة ٢٦١ التضييق ٢٦٢ اعطاء ٢٦٣ مجموع ٢٦٤ الخبير ٢٦٥ حقها ٢٦٦ فاللفظ ٢٦٧ مقصود ٢٦٨ من مقاصد

المعوية كما مر في
الحواشي مشهورة

واما بخصوص
العموم في المستوفى
مفوض الى التولية
فاذا دلت على
الخصوص تعدد
في صانك اذا
قلت زيد على النفس
ومن الاقاصد كان
المقدر ركب
ومع ذلك قال
الفاضل المني تقرير
المنجاة العام عند
انقضاء التولية
اي الخصوص اما
اذا وجدت فالمقدر
هو الخاص وكذلك
قد صاحب الكشاف
البركي على تقريره بالاول

اي اتركب فوات
القاسب حيث لم
يجعل تسمية المتهم
جزأ بقريضة
تفريجه في الشرح
بان قوله اليه يعص
الكلم الطيب مه
قبيل الاضمار قبل
الذكر ولو قوع
التصريح به في الشرح
قلت اتركب المصنف
في الشرح اي ظهر
ارتكابه فيه وانما
قلت لعزل لعدم
الحزم بارتكابه

وتارة بالعكس
فيجوز
المحذوف
اصلا والمذكور
مفعولا كما
مر وحالا كما
قيل في قوله
تعالى يؤمنون
بالنبي انه
تضييع معنى
اي يعترفون
به مؤمنين
وما حقه فيه
منه القيل
والمعنى
لا شرفه لانه
تعالى يفتيح
الاصول
موقفا له
فانه قيل
اذا كان
المعنى الاخر
مدلوله عليه
بلقط محذوف
لم يكن في
ضمير المذكور
فكيف قيل

او لم يكن فانه قيل المعنى المستوفى
والمنجاة في احد هما لم يقصد به
هو مستوفى معناه الحقيقي والمعنى الاخر
من متعلقا فتارة يجعل المذكور اصلا
ويكبر والمقرر على ما ذكرتم كانه قيد
وتارة بالعكس

بعد ما بدأ يكون الطرف نحو مع كونه
على المشهور من مذهب النجاة من اوجب عموم
في الطرف مستوفى واما على المنجاة من المذهب
الحاصل فمقدر في الطرف مستوفى او لا يثبت
لونه اكثر فائدة فانظر مستوفى فانه
من المستلزم المستوفى في الطرف هو
جعل التسمية قيد للاصناف الكلامية
بينها نعم لو جعل بضمير محال
الاصول المحذوف فانه يثبت على
قلت كلام الله مبني على كونه التسمية
المتن ليس جزأ منه قلت لا يلزم من عدم
كونه تسمية الشرح كذلك غاية فوات
ارتكابه محذوف جملة ولعله اذ لم يفسر في الشرح
بها الكلام يجوز ان يكون جزأ من ذلك الكلام
في حصول الاشارة بها فانه قوله في ضرورة
في مقام التكميل او جملة يكون التكميل
فصل عنه هو التكملة ولا يرد ان كما يقتضي
جملة فعلية على قدره هو او جملة اسمية
قوله على ما هو المتعارف ومن جاز قوله
للجملة او ما لا عنها فان قلت اذا قال
حامدا فما ذكره لا يصلح ان يكون وجهها
انما مقتضى اياه قلنا لا كانه مناسبة المعنى
قريضة على اعتبار جعل كانه في ضميره
او لا من ملك في حال والصواب لم يسبق
بان التضييع محال لا اسما في كلام
الرب لا اجتماع مجلدات فيجوز ان يضمن

الاصول المحذوف فانه يثبت على
قلت كلام الله مبني على كونه التسمية
المتن ليس جزأ منه قلت لا يلزم من عدم
كونه تسمية الشرح كذلك غاية فوات
ارتكابه محذوف جملة ولعله اذ لم يفسر في الشرح
بها الكلام يجوز ان يكون جزأ من ذلك الكلام
في حصول الاشارة بها فانه قوله في ضرورة
في مقام التكميل او جملة يكون التكميل
فصل عنه هو التكملة ولا يرد ان كما يقتضي
جملة فعلية على قدره هو او جملة اسمية
قوله على ما هو المتعارف ومن جاز قوله
للجملة او ما لا عنها فان قلت اذا قال
حامدا فما ذكره لا يصلح ان يكون وجهها

الاصح في هذه الاستفادات فلو ان كان ظاهر في خلاف الموت ولا اقل
من مستواه الا انها بين بخلاف ما مداه قوله تسوية بين التسمية
والمعاني في سبب بينهما انما اريد بالتسوية بينهما كونهما قيدين للظلام
وغيره في سبب بينهما كونهما قيدين من جنس واحد وهو انما يكون
قوله في حال ان يكون التسمية في نفس امرها وان اريد بالتسوية اتحادهما في
النوع اعني كالتسمية كونهما سبب وبالنسبة اتحادهما في الجنس
اعني التسمية يكون قوله في حال ان يكون مشوشا وقوله فقد ورد في
الكهيت بيان للعلة الباعثة على رعاية التسوية وحاصل ان استجابة
ابتداء الامور بهما انما ثبت بالكهيت وورد الكهيت فيهما انما هو
على نمط واحد بل تفاوت فينبغي ان يورد في الامثال متساويين بل
متساويين بقدر الامكان فلهذا حاول في قوله حاله
محذوف معناه اي حاله عن فاعله او تسامح لانه انما قيد للعامل فكانه
حال ومعنى ذي بال ذي شرف وسان يستعمل والمراد لكل امر ذي
بال انما كذا في ذلك ويقتضيه بالابتداء ولا يجوز وسيلة الى ابتداء آخر
فلا يرد ان كلامه التسمية والتعريف امر ذو بال فلا بد له بمقتضى التبيين
من تسمية وتعريف اخر فيتم والابتداء في الاصل مقطوع الذنب والمراد
كونه ناقصا غير معتد به وفيه رمز الى ان نقصان الاول يرمي الى
الاخر والاهم مقطوع اليد من الجرم وهو القطع وليس من الجرام
وهو الداء المعروف لانه يقال منه جرم الرجل يعني الجرم وهو الجرم
ولا يقال اجرم كذا ذكره الجوهري ونحو جاز الله في الغايين انما اجرم
والجزم والمجزم المصاب بالجرم واعلم ان صاحب الكشف صرح

الطريقية السابعة اي لم ينف على مثلها بقاها او لم ينفقني ليعتقد
والفعل على مثل قوله في التسمية باسم المراد الصواب بحسب العمل اللغوي
والا فقد ذكرنا ان المصنف كثيرا ما يشرح في كلماته انما يقال سببا
معناه الى جانب المعنى واما سبب قوله ليعتقد المعنى هو ان لا يقال
ان التسمية ايضه صواب حسب اللغة لانه في العبارة اصل اللغة

ولا محالة
في التسمية
نفس بله
ان يقال
سببته

على كذا اي
بمعنى غلبة
عليه كما
قارنته

و ما نحوه
بمعنى قية
على ان يندل

استلهم
و عدم كونه
المعنى هو

على هذا
ولا يخفى على
الغلبة تركه
لفظ نحو ونحو

في قوله
سبقت
العالم

الى المعاني
نقطة الشعر
عنه الحكيم
عسر الخيام

فوات انما سب
لا حائل انما يحل
بمعنى الشرح خارجة
عنه ايضه وان
كان خلاف الظاهر

فيه من حيث لزوم
محذوف جملة فيهما
الظاهر في الحال
اعني ما مداه مثله

انما قيل ذو بال لانه
من حيث انه شغلا
انقلب لانه ملكه
ولما له صاحب بال

ويجوز ان يقال
الامر انظر ذو بال
على الاستقارة

المعنى والتعريفية
ويجوز قوله بتر
ترسيها على نحو قوله
تعالى ان شئت لكان

هو الا بتر التقييد
بقوله ذي بال
التعظيم اسم تعاطف

واجلاله والتعريف
في المحقرات الامور
والامر شامل لجميع
الامور حتى الوضوء

والذي يبيع بالتسمية
في الفرج سبب باعتبار
كونه عملا منها الاعمال

الخبر واجب باعتبار
خصوصه وبه صرح
قوله المحيط بوقال
الذابح اسم امر

بصائب فكرة وعلو همة ولا ح يحكمه نور الهدى في ليا الى الفضالة مولومة
يريد انما يكون ليظفوا ويا بئس الله الا ان يمتد به قال وضع اسم شارة
وضع الضمير لخال العناية بتمييزه انور فانه قيل بهما كلمة اخرى ابلغ واخرى
ما ذكره في التسمية على ان تسمية بالتوضيح لاجل الاضافة بالصفات
السابقة كما ذكر في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم فاجابوا ربه

التسمية لا تحتاج العمل
لا يجوز لانه لم يسم
لذلك كما اراد التسمية
لغيره كمن كبر عند
افتتاح الصلاة
لاجابة الاذان
لا يصير شارعا فيها
اذا التزم بين الصور
عسيدا بدونه مشهرا

جزأ منه
لزم ترك
العمل بالسنة
لا في الكتاب
امروا بال

ولم يبدأ فيه باسم الله وتخصيص
الجواب اختيار المشق الثاني
من التزويد قوله لزم ترك
العمل بالسنة قلنا لا نسلم ان
العمل بالسنة يقتضي جرئية التسمية
من الكتاب وعلى كل تقدير يراد
بذلك التقديرات التي يكون
الاختار قبل الاكر المرجع رضى
الكتاب لانه انتقاء ايجزائية
منه يوجب عدم الذكر فيه
لا يقال القول بالكناية المذكورة
ههنا ينافي قوله سابقا اذا لا ابتداء
بأحد الامر به بقوت الابداء
بالاخر اذ يجوز حينئذ الابداء
الحقيقي بالامر به في زمان واحد
بانه يتلفظ بالتسمية او يتخطا بالبال
ويكتب معا وايضا قوله او يكتب
على قصد الترك من غير ان يجعل
جزأ من الكتاب يدل على ان الكتاب
عبارة عن النقوش وقد صرح في
شرح المفتاح وغيره بانه عبارة
عن الالفاظ والعبارات لا ما يجب

عليها قلنا وجوبه انما يتحقق بالثبوت من لما كان صرح به في
الآية فلو اريدت به ايضا لكانت كسيرة وقد ذكرنا ان التسمية
من التأكيد قال لا يقال ان ابتداء التسمية بالتسمية فلا ضرورة
تخصيص السؤال ان التسمية ان جعلت جزأ من كتاب فلا ضرورة
لان اسم الله تعالى حينئذ يكون من المذكور في الكتاب كالنص في
جزأ منه

بانه ما ذكره من الحديث بالمعنى ان لم يوجد اللفظ المذكور
كما قطع عبد القاهر في اربعين ابو علوانه ابو حبان في صحيحه
امروا بال لم يبدأ باسم الله الرحمن الرحيم ثم هو صرح في شرح
شهاب الدين في تخريج احاديث الكتاب في هذا الباب
فهو قطع قوله لانه قدم التسمية في دفع ما يترجم به
اورد التسمية والتحيد على الترتيب المخصوص مع انه اخذ من التسمية
المقصودة وتخصيص الدفع ان مقتضى التسمية التسمية في هذا
وهي بان لا يقدم على الاخرى وبعد ذلك في الواجب تخصيصا على ما
لغات العمل بأحد هما بالكلية لعدم ان المبدأ بهما في هذا
الاضافي في العمل بالابتداء في حديث البعثة على التخصيص في حديث
على الاضافي وقدم التسمية عليه اقتداء بالكتاب والاتباع الفعلي
على تقديم البعثة على التسمية فيها اذا اجتمع فلا يرد انما
تعالى ان من سليمان وابه بسم الله الرحمن الرحيم فانه قلت ان
تأخير التسمية عن غير التحيد فعن التحيد وان قلت بعد تسليم ان قوله
انه من سليمان من مضمون الكتاب انما تقدم اسم التسمية
مخافة من ان يقع الطعن والتقصير عليه حينئذ فتح الكتاب فوجد
ههناك قوله قوله اذا لا ابتداء بأحد الامر به في هذا
قيل لانهم بدأوا بما يترجم لو لم يكن التسمية محمدا ثم روي قوله
برفع الدال لم يتجدد ذلك لفظ ان الرواية بكسر الدال لا تنافي
بالجمل الفعلية مثلا ونقل عن الشيخ في الجواب بانه من ان التسمية
لا يقال له مما ذكرنا وفيه نظر لان الحديث في عمل ما ذكر في حديث

عن الاول بانه كلامه سابقا في التسمية التحيد الواقعيه عن الكتاب كما يظهر من انما فيها
وح يتبع الجمع بينهما بالابتداء الحقيقي وهو ظاهر وعزائي بانه بين الالفاظ والمعاني والنقوش
علاقة قوية وهي الدالية والاولوية فكما جاز استعمال اللفظ الموضوع للفظ في المعنى وباللفظ
فقد كثر يجوز استعمال اللفظ الموضوع للفظ في المعنى قال ثم الحكم غلب على الكنية اقول جيبه
وان كان منوذا بحسب اصل الوضع لكثرت على التفسير بحسب الاستعمال في الواحد اصلا حتى تؤيد

الامام المطرزي بانه جميع كلمة وجمعة صاحب الباب عني في لانه جميع كثره
يتناول ما في قوله العشرة وليس كذلك لوجهين الاول انه قد يو وصف
بالذكر كما ذكره الاستاذ في جميع يو وصف به وفيه بحث لانه تذكر الوصف
لا يدر على افراد الوصف يجوز ان يكون قسما ويرا الوصف بالحد كونه
كما قال صاحب الكتاب في قوله تعالى وبيت منها رجالا كثيرا

الطواعي لثبوت في ضمن التسمية في اقال الخطابي كون احد الابدان
مضمونا لآخر اذا جعل الابدان في حد هما وبالآخر متعلقة بالابتداء
وجعلت في كنهين ايضا متعلقة بالبدن واما اذا جعلت متعلقة
بالحدوث فالالتباس والترك فلا لانه الزمان الذي اعتبره سنة
مقارنة احوال لتوقع مضمون عالمها بعلومه اعم من الحقيقي وهو الذي
لا يفصل عما وقع فيه وتسمية الاصوليون معيارا غير الحقيقي وهو الذي
يفصل ويسمونه طرفا فيكون التباسا في زمانه بهذا المعنى
فالكل وقوع الابدان في عالم التباسين من غير ان يلزم وجود ابتداء
متدافعين وذكر ايضا انه يجوز ان يكون احدهما اما بالبيان او بال
او بالكتابة والآخر باخر منهما او يكون بالبيان يجوز اخطار شيين معا
بالبيان وفي كل ما ذكره بحث امان في الاول فلانه معنى العموم الذي اعتبره
النهاية في مقارنة العالم انه يجوز ان يكون للحال زمان فاصول عن
زمانه عالمه حتى يكون مقارنة له ببعضه لا يتأخر فاذا قلت جاء في الزمان
راكبا جاز تقدم الركوب على المجيء بشرط امتداده اليه ومقارنته
اياه واما جواز عدم المقارنة اصلا فلم يقرب احد فغنى التسمية والتحميد
ايها اضر لا يكون شي من مقارنة لا ابتداء الذي ليسو الزمان اقسام
ومعلوم انه التباس بامر لا يتحقق برونه تحقق ذلك الامر فلو كان
التباسا في التسمية والتباسا في التحميد ذلك الابتداء لزوم وقوع ابتداء
متدافعين واما في الثاني فلانه التسمية والتحميد المعتد بهما المرجو منها
حصول التميز والترك ما يكون عن قلب حاضر وتوقع تام ولا يتيسر
التوجه تام الى شيين لانه المجردين عن العلايق البشرية

الاولى اسم
موجود في ضمن
التسمية لا سمية
هو الوصف بالبيان
الا انه قوله اول
ذكر كنهين
البيان
رجالا بالجميع
اي جمعا كثيرا
والثاني انه
ابنية الجميع
محمودة
مضمومة
وهذا البناء
ليس منها
ويمكن ان يذكر
وجد اخر وهو
انه ليس
بجميع صحيحة
لانه ليس
بالاول والثاني
او بالالف
والبيان
ولا بالجميع
تكبير لان
الواحد فيه
على السلامة
فان قيل
ستلنا انه
ليس جمعا
بصفتها
لكن لم لا يجوز

انقول اسم
موجود في ضمن
التسمية لا سمية
هو الوصف بالبيان
الا انه قوله اول
ذكر كنهين
البيان
رجالا بالجميع
اي جمعا كثيرا
والثاني انه
ابنية الجميع
محمودة
مضمومة
وهذا البناء
ليس منها
ويمكن ان يذكر
وجد اخر وهو
انه ليس
بجميع صحيحة
لانه ليس
بالاول والثاني
او بالالف
والبيان
ولا بالجميع
تكبير لان
الواحد فيه
على السلامة
فان قيل
ستلنا انه
ليس جمعا
بصفتها
لكن لم لا يجوز
فيكون لمقارنته
احال زمانه فاصول
عز وقوع مضمون
عالمها ويطبق لهذا
الزمان من اوله
الى اخره زمان
عالم احوال لوقوعه
فيها فيكون التباسا
في زمانه لا ابتداء تأخر
مشتمل
عالمه ان الزمان
الفاصل الذي اعتبره
النهاية قبل وقوع
مضمون العالم
لا بعده فلا يكون
بعده وقوع العالم
زمانه مقارنته

ان يكون اسم جمع كالقوم والترمط قلنا ان الحقيقي من النهاية قد فرقوا
بين اسم الجنس المفرد واسم الجمع لوجهين الاول ان اسم الجمع لا يطلق
على الواحد والاثنيه اصلا بخلاف اسم الجنس والثاني ان الفرق بينهما واحد
اسم الجنس وبينه فخاله واحد يتم اما بالياء نحو دوم ودومي او الستار
نحو ثمر وثمره بخلاف اسم الجنس ولا شك ان الوجه الاول وان لم يوجد

القياس بالقياس لا يفتقر
مشتبه

بما العارض الاستعمال كونه ان في موجوده انما اسم الجمع
ففيه اسم جنس يفرق بينه وبين واحد وان كان في
الشيء في انه جمع آية انما يفرق بين اسم جنس يفرق بين
وبينه وليس من ابيته الجمع الصيغي لا يفتقر الى ان جمع كثر
بناء على الاول اما كونه كثر فيا نظر الى الوضع لا الاستعمال واما كونه مركب فيا نظر

الى الاستعمال لا الوضع كما تقرر ان
المركب اسم جمع دون الكلم
كلمة لم يستعمل في الواحد فصار
مركب ولا يفتقر الى ان يشك
في انه ليس بجمع كسب
ورتب بناء على الثاني وان كان
في مفرداتها لانها جمع صان
صيغة لتغير حال مفرداتها
فاذا لم يثبت شك في واحد منها
ففي استعمال كلمة الشك حيث
قالوا الكلم ان كان خرازة ظاهرة
والصواب وان كان يواد الوصل
واعلم انه

فيه اشارة الى المنع
اذ يكون زوج في قوة
حامدا او لا واما
مشتبه
وانما جاز الى ذلك في
النسخة المتقدمة لكون
من ضرورة احيية
الى ذلك لا يوجد
في النسخة القديمة
فما ش * مشتبه

ظاهرة عبارة
المصنف
محتاج الى
التوجيه
فاذا وجه
لم يثبت شك
ويظهر ما ذكر
ان راجع
من الاختار
وذلك
ان قوله
ان كان جمعا
شرط حذف
خرازة لانه

واما قوله واما تفصيل
الحكمة تفصيل الواقع
في زعمه السامع
فانه توجيه بعض
المصنفين الى يتردد
السامع ان حال الاخر
ما اذا على انه قد يتغير
بما قصد تفصيل

ودواعي التفتيش في حصول النقص فيا ضرورة يقع احداهما في مقتضى
جاء يا عن المتوهم قوله لتلايتم بالنسبة يعني ان المعطوف في صحيح
النهاية ليس في تابع فيلما ويوهم انما في بيته في مقتضى فيا يعني بيته
في المعنى وربما يعارض بان في ترك المعطوف عن انما في مقتضى فيا
المعنى اختلف واختلفا بالتسوية اقوى قوله عارض في مقتضى فيا
الصدارة يمنع محرم ما بعد فيا قبلها ولا في مقتضى فيا
انما المعطوف لان المعطوف محمول بعد بقول العبد حامدا واما
لا يجوز كما اذا قيل اكرمت زيد عمره واما ما عارض في مقتضى فيا
من مقتضى العارض في مقتضى فيا عارض في مقتضى فيا
على رسول الله واما كانه حامدا لا عارضا فيا في مقتضى فيا
حمد الله والصلاة على رسوله يقول حامدا فيلزم خلاف مقتضى فيا
اذ بعد تسليم ان المعنى المذكور خلاف المتوهم لان مقتضى فيا
معناه بعد الابتداء بالنسبة يقول حامدا لان مقتضى فيا
فالظن ان حاله قبل عليه لا يزيد الا عارض في مقتضى فيا
الما في مقتضى فيا كونه حامدا لا عارضا فيا في مقتضى فيا
المقتضى المزمع في ظهوره والافقية في مقتضى فيا
توجيهه الى مقتضى فيا كونه التحديد قيد لا يقتضي فيا
بانه تعلق شي من الكلام الذي يقع بعد التسمية فيا عارض في مقتضى فيا
لم يوجد له نظير سيما في كلام المصنف فيا لم يفتقر في مقتضى فيا
حيث صرح في قوله اليه يصعد الكلم الطيب والعلم النافع
بانه اضممار قبل الذكر وبما يجوز ظهور العارض صاحب فيا سبب فيا

قوله وكل جمع آية والشريطة مع المبتدأ ضميرى واما جمع آية كبرى
والقياس دليل على جواز تذكر وصف الكلم وتقدير الكلام انما الطيب مع ذكر
صفة الكلم لان الكلم انما في جمعا فيا فيا وبين واحد وانما فيا
كذلك يجوز في وصف التذكير والتأنيث فالعلم يجوز في وصف مست فيا
والتأنيث فيا واقع الطيب مع تذكر وصفه له فليس انما المصنف فيا

الجمعة المجتبية في لا يملك كل كلمة ان على انك فيه بل يجب ان يجر على انك
من الحق طيب بناء على قول بعض النحاة انهم لما سبوا فان لم يستقر فيه ايضا كما
تفسر في المعاني فكانه قال والكلم ان وقع شك في جملة العينية بناء
على قول بعض النحاة انهم فلا شك في العينية المجتبية في لا يبقى غرازة في قال
من محامد علم من الكلام بيان له على ما قل النبي عليه السلام آه

نحو ان زيد فلفظ
غير مست

لا يخفى ان الانسب
على اللفظ ان يفسر
المعنى بعينه لا يفسر
لا المتعارف اي ابتداء
الكتاب عامدا وفي
قوله يقول العبد
الصفات منه التكلم
الى العينية على كل
تقدير فليأتها مست

فان ان يرجع في المطول
وكثيرا يقيد الفسر
او واقع في زمان
التكلم بالمساحي
لواقع قبله بمدة
طويلة لكنه تصديره
بلفظ قد كسر سورة
الاستعداد كقول الله
السلام اصدقه في حرة
مست

جواب سوال مقدار
يرد على الشرح
وهو انه ان اراد
باعتبار هذه الوجوه
صحة ارادتها
اللفظ فلا يستقام له
او صحة انما رادة
يجمع ولا له اللفظ
ولا دالة للفظ على

هذه الوجوه في الجملة
فليس ذلك من الشرح
في شئ او الشرح
عبارة عنه بيان مراد
المصنف كلامه لا بيان

ان هذا
الموضع هو
مفادك
اللفظ
وسايرك
ولا فكاك
كم زلت في
مضايقة
الاقسام
وضعت في
وقا يقه
العقول
والادام
فان ادوت
الفتور
على تحقير
المقام في
لما يتي عليك
من الكلام
فاقول وبالله
التوفيق
اراد بالكلم
الطيب لكل
لفظ دل على
الايمان وتظيم
الحكم الخاف
كي اريد ذلك

وانت خير بان جعل عامدا لا من فاعل يقول يقول العمل بحديث البدي
في التسمية الى الكتاب لا ان يجعل جميع ما ذكر بعد القول في خلاصة
وفيه نوع بعد ستم اذ الوجدان تقدم ان انيف على الخطبة المستند على
التحيد كما هو اللفظ من كلامه وليس هذا هو المستند في تغيير النسخة القديمة الى
النسخة المشهورة في قوله فيجوز وجوبا من جملة الوجوه المحتملة الغير
المذكورة في الكتاب بان المراد مجرد التكرار والتكرار اي عامدا حمدا
كثيرا مرة بعد اخرى كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين ومنها ما نقل
عن المصنف المراد اذ لا في التفسير وما ياتي في التوضيح وينبغي ان يحل على
ان المراد بما بين السجدة الاولى والثانية في التوضيح فيوجد المقارنة
بين كمال وعاطها واما ما جعله من قبيل اصدقه في حرة وقد امتدت
صحة موسي عم بعد اياته التسع كما قيل فقيه ان ذلك في الجملة المأخوذة
المصدرة بقدر كما تقرر في موضعه ومنها بناء على ان الديباجة
متأخرة عن الكتاب عامدا ولا على التوفيق للاستغفار لهذا
الامر الخطير وما ياتي على الاتهام والتيسر ثم المؤ من ذكر محتملات الكلام
بيان المراد بان التيسر بخارج منها وفي هذا التيسر طريقا تحصيل مراد
المصنف للطالب بانضباط مواقع فكره ومطابق نظره على انه لا يجب
ان يكون المراد احد محتملات اللفظ بالتعيين بل اذا كانت المحتملات
كلها صحيحة في نفس الامر فكثيرا ما يكون المجموع بالنظر الى مقصود المتكلم
على السواء فلا يرد احد ما بعينه ولا ينصب قرينة على تعيينه لهذا
نفس السامع كل مذهب ممكن وما قالوا من انه لا بد للتحذق من قرينة
معيبة فانما هو عند تعيين المراد في قوله لكانه وانه يحفظ صفاته

بجمله الطيب في قوله تعالى كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة الاربعة
و بالسجدة انما قرار باللسان المرتب على التصديق بجانين والمستبعد بانهم الاذكان
بانه عبارة غير فيكون عبارة عن المحامد الموصوفة بقصدي تو تعريف الحمد
عليه ويظهر صحة كونها بيان للكلم المعروف لانه لا توجه الى معنى الكلم الطيب
مع قطع النظر عن عمومته وخصوصه منهم ولا دخل للرأي فيه فويل لبيان

محال يكمل محل اللفظ
 عليها وتقرر الحقائق
 من
 تفسير عظم صفاته
 بصفات العظيمة
 يفيض الحكمة على ما قام
 بالحمود وهو الصفا
 نقسها واما تفسير
 الحار ذاته بذاته الحار
 فيلما سببه والتوطئة
 للاعتراض والنجوى
 كليم الفائدة منه
 عدل عن المشهور وهو
 انه معنى استحقاق
 الذات استحقاق
 بصفاته الذاتية
 فانها لم يكن غير
 الذات وان لم يكن
 غيره الذات ايضا
 اعطيت حكم الذات
 لانه هذا التوجيه
 انما يتأتى في مذهب
 الاشاعرة منه
 وتوهم البعض انه
 مرادهم ان المحمود يجب
 ان يكون عظم اختيار
 في الحكمة وان لم يكن
 بالنسبة الى المحمود عليه
 وعلى هذا لا يحتاج في الحكمة
 على الصفات المذكورة الى
 ان يكون حكمه هذا التوجيه
 خارج عن دائرة الاستفا
 كونه محالنا لصرح
 الصفات لكنه خلاف
 ما صرح به الحق اللفظ

بالحكم الموصوف الصلح الشرح تنبيه بان ذلك مسبب على اورد في الحكمة
 بيان ان الحكم الذي لا يتحقق فيه بيان محال النوع انما هو محال في حصول
 ان بيان ليسم باعتبار خصوصية الكليات المذكورة فيه بيان محال في حصول
 على الايمان بما يجب ان يكون به فان قول سبحانه ان الله على كل شيء قدير
 والحكمة تدبر لعل انصافه بجميع صفات الكمال والثبات على اعدائه ان
 تعالى
 حتى لو جبر
 عنه ذلك
 بعبارة آخر
 متفادات
 كما في ذلك
 لم منها كمالا
 طيبا ايضا
 فظهر انه قوله
 على ما قال
 النبي عليه
 السلام لا يور
 على انه الحكم
 الطيب بهذا
 ايضا محمول
 على بسببه
 الرسول عليه
 السلام حتى
 يرد انه
 لا معنى لعموم
 الصلح
 استغراقه
 حينئذ اللهم
 الا ان يعبر
 المحال وفيه
 بعد ذاته
 لا يصح البيان

اي لذاته الكمال بصفاته العظيمة وهذا امر متصور في وجه الحكمة
 في المشهور انما يكون بازا او اعتباري فلا يكون ذاتة تعالى الحكمة
 عليها ولا صفاته تعالى او ليست اختيارية ولا لازمة انما على
 تقرر في الكلام والتجيب بان الحكمة في مثله محال في غير محال في قوله
 عسى ان يفتك ربك فما يحكمه او قول الشاعر اعجب بحكمة المحمود
 كمالا والمدح ليسم الاختيار في اتفاقا واما ما ذكره الشرح في قوله
 انك في من ان ايضا فخصه بالاختيار في عند صاحب الكتاب على
 صرح به في تفسير قوله تعالى ولكن الله سبحانه يعلم الايمان بحسب محبت
 لانه المفهوم المتبادر مما ذكره صاحب الكتاب في هذا الاختيارية
 المدح به لا المدح عليه ولا لازم بين اختيارية الحكم لا المستلزم
 احد اختيارية المدح به وقد ياب عن الاول بان استحقاقه انما
 للحكم لم يخصه وصفادون وصف تلوته المعاني في ذاته كانت
 ذاته تعالى كافية في جميع صفاته من غير احتياج الى غير هذا استحقاقه
 بجميع صفاته استحقاقا ذاتيا وعرضا الثاني بان تلك الصفات متبينة
 عن افعال اختيارية والحكمة عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه
 اختيار في الحال وبان تلك الصفات تكون الذات لا فيها بغير
 افعال اختيارية يستقر فيه فاعلمها وتثبت الخطا في قوله بكون
 الثاني بما ذكره الامام من ان صدور صفاته عن سبحانه بالاختيار
 لا يستلزم حدودها لان قصده تعالى ما كان في غاية القدر والجلالة
 الكمال جاز ان لا يتخلف عنه المقصود المختار بل يكون من صفاته زمان
 مع تقدم الاختيار بالذات وفيه بحث ولا يصح فيها تفت عليه
 في المحامد الموصوفة لانها الحكم من الحكم بهذا المعنى ثم لا اورد على كونه صفات
 محامد بيان الحكم الطيب ان اللام فيه للاستغراق لانه لا صرح به لا محض
 سيما في مقام تكبره والجمع المنكر ليسم بعام عند المصنف لانه لا يستلزم
 فيه فكيف يصح ان يقع غير العام بيانا اجاب عنه بوجوبه الاول لانه وان كان
 منكر لكنه موصوف بصفة عامة وسبب في مباحث العام ان شذوذه الموصوف

بصفة عامة والثاني ان التفكير والتشكيك وهو من اسبب الضمير في هذه المسألة
 وتخيّلها ان القوم صرحوا بان الشك في المودة على وجهي الأجنبية والمودة
 فيكون لا اجابة الا رجلا معناه رجلا واحد فيجوز ان يكون رجلا واحدا
 يتضمّن اليها قرينة والذات على ان النصية منها الى الأجنبية دون الوحدة فلا يختص
 بعضها الا فرادى بعلم كما اوصف بصفة عام والحكم ما يصحّ تفسيره

العلم الاختياري بما العلم والقدرة والالتزام وتقدم الشيء على نفسه
 فظاهر قوله من حيثها التوفيق ان اريد بالذات والنهاية والاول
 نفس التوفيق فالتوفيق معناه من المبنى للمفهوم وان اراد بها الانعام
 بناء على انه الحكم على ما هو من الاوصاف المحبوبة او تع فهو مبنى للفاعل
 في قوله فاشيا بالاسم المستحق بالتحديد قال في الكاشية بيان ذلك
 انه اقر ان يستعمل على قسم سورة مسدودة بالتحديد والفاضة كما كان ثم
 الكتاب يشير فيها الى معنى لا يجرى لا بقاء في وادي الفناء والبقاء
 الى الايجاد الاول يقال رب العالمين فان لا خراج من عدم
 الى الوجود اعظم تربية واما الى البقاء الاول فبقوله تعالى الرحمن
 الرحيم اي المنعم بجلال النعم ودقايقها التي بها لا يتناهى واما الى الوجود
 الثاني فبقوله تعالى مالك يوم الدين وهو ظ واد الى البقاء الثاني
 في قوله اي ان تعبد فان منافع ذلك يعود الى الاخرة والوصول الى
 الجنة وسعة الرحمة ثم يشير في كل من السور الاربع الباقية الى
 واحدة من القسم الاربعة اما في سورة الانعام فالى الايجاد الاول
 وهو ظ واما في سورة الكهف فالى البقاء الاول فان نظام العلم
 وبقاء النوع يكون بالنبى وعم الكتاب واما في سورة السبا فالى الوجود
 الثاني لانسياقه الى ابحاث احسن والرد على منكري الساعة حيث
 قال سبحانه وتعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بل هي
 درجتي تأتيناكم واما في سورة الفاطر فالى البقاء الثاني بقوله
 جاءكم الملائكة رسلا على ما قيل انه اشارة الى تلقي الملائكة قال الجنة
 بالنسبة واستقبالهم بالترتيب والتكريم انتهى كلامه وانت خير بان غرضه

هذا الوصف
 فان بعلم
 من ذلك
 تفسير الحكم
 على ما يوجد
 فيه الوصف
 الا انه التوفيق
 لا يخصر في
 الوصف
 للقطع بالعموم
 في سورة
 غير من جرادة
 وعلقت تفسير
 ونحو ذلك
 والكلمة وصف
 يصح قرينة له
 للقطع بالنبوة
 لا عموم في
 من لقيت
 رجلا عالما
 فاذا افاد
 الوصف
 والتشكيك
 بحجب القضاء
 المقام العموم
 في المفرد
 المستعمل على

والله اعلم واحكم
 سببه
 القول باختيار
 وجود سائر المقدور
 الى القدرة الموجودة
 مثلا ووجود القدرة
 نفسها الى ما يشترطها
 كما لا يقتضيه المبدأ
 لانه معنى اختيار
 توقف الفصل
 الاختياري على العلم
 والقدرة مثلا
 توقف على قيامها
 بالفاعل قيامها به
 على تقدير كونها
 من الموجودات
 يتوقف على وجودها
 اذ لا معنى لانه يقال
 يقوم السواد المعدوم
 بالكل كيف ولو صح
 لم يثبت القدرة
 الموجودة مثلا
 بالنسبة الى سائر
 المقدرات لا يقال
 يجوز ان يكون القدرة
 اللاحقة موجودة
 والسابقة فزادها
 اذ يجوز ان يكون بعض
 افراد الطبيعة
 موجودا وبعضها معدوما
 لا نقول الانصاف
 بذلك السواد المعدوم
 ان كان بالاختيار
 فيم سببه فرد آخر
 وانهم جردا فيفسد
 فان حيز الى جواره
 في العدميات في الجدة

الوحدة المتأنية للعموم فلان يفيد انه في جميع المحل المستعمل على الكثرة المناسبة
 للعموم اذ في فانه قيل قد صرح الشارح في مباحث الاستثناء ان المقام
 بعوم الشك في الموصوفة لا يستلزم في العموم الاستثناء فكيف يصح
 استدلاله بالوصف على الاستثناء قلنا مقصوده هو ان توجيه كلام المصنف
 وهو معنى الاستثناء الاستثناء في غير قائل بعوم الشك في الموصوفة وما ذكره

كلنا لا يجوز ان يكون
 لانه الاتصاف بجميع
 المقدمات بحيث
 لا يثبت شي منها
 يلزم ان يكون مسبوقا
 بقدره اخرى فيلزم
 دخولها وخروجها
 وان كان بالاجاب
 فليقل بذلك
 من اول الامر
 واما حاجته الى
 اثبات قدره
 عدمية فليتاثر
 مشبه
 وهو الانسب بقوله
 عظمت صفاته
 مشبه
 ويكفي ان يرفع الوجه
 الاول بان لا شك
 انه يجوز ان يحكى
 الواسطة فليقل
 الى الظاهر وان
 يحكى المحكى عليه تعالى
 نظر الى ما يصلح
 الواسطة فلهذا
 سبحانه جرت على
 يد فقير الاسلوب
 سورة انبأ يناسب
 قصد تعظيم المحكى على
 المقسم النبوية
 نظر الى الفاظ لا تغير
 في سورة القصص فيحكى
 على من اختصاص المحكى بالشر
 سبحانه كما قالوا في المحكى
 من ولا نجده
 في الاعتبار
 مشبه

ضرب اثر
 مثلا كلمة
 طيبة آتية
 وذكر فيه
 ان المحكى
 كشيء لها
 اصل و فرع
 اصل الايمان
 ولا اعتقاد
 و فرعه
 الاعمال
 والطاعات
 فلما توجه
 عليه ان
 به التبيين
 اذا كان اصل
 المحكى وفرعه
 محسدا ايضا
 كما ان اصل
 الشجرة و
 فرعها شجر
 ايضا وقد
 سبوا ان
 المحكى فصل
 اللسان فقط
 واصله
 فعل الجنان

ثم يجب بيان اذا كان ذاتا او اثر في علمها سبحانه
 المحكى الطيب ما بين المحامد الموصولة بالوصف المذكور وان
 من المحامد ونعمات ما ذكر في وصفه والاستقراءات المستمرة
 مما جاء في الايضاح او غيره بقوله والمحامد جميع محمودة آتية وبعدها عتق الوصف
 وحال الموصوف بآية فائدة ذلك الوصف بانما التبيين في قوله تعالى ٢١

وجاء في الاشارة الى المحكى على التام والاكمل بآية المرتبة في السور ومع
 المرتبة بحيث يوجد الاشارة الى الموت الى الاحكام وان اجتمع عليه
 فيه او فيها بعد ولكن الانسب ان يشار الى الله في الحاجة بقوله رب
 العالمين فان المرتبة يعلم النبوية والاخرية . فلما فرغ من بيان
 وجه وجود المحكى فخصه في الآية الاولى وعلى ما ذكره بتاج ان جميع ذلك
 فبعد من مستلزمات المحكى وانما اشار الى الايمان في سورة سبأ في قوله
 المحكى في الاخرة لانه اقدم والى قوله قوله في الاخرة
 بآية الآية وقعت في سورة القصص لانه لا بد ان يكون في قوله محسدا
 آتية المحمودة وهو انما لا يلازم من في الآية في قوله . . .
 سورة سبأ المحكى الذي له ما في السموات وما في الارض . . .
 في الاخرة فذكر القاضى من تقديم قوله بمعنى انه راجع الى قوله
 لا اختصاص فان المقسم النبوية قد يكون بواسطة بيته هو . . .
 ولا كذلك نعم الاخرة وادراك ذكره في قوله بين ما فرغ من قوله
 اعني المحكى بقوله قوله المحكى وفيه تكليف ان يكون قد استقر في
 القصص ايمن مع ان المحكى ان يقع باراد المقسم النبوية ايمن على
 ان قوله ولا كذلك نعم الاخرة هم
 رسول الله و
 لانه يحكى الاولون والاخرين كما روى في قوله في قوله
 كما افاد الاختصاص فيما ذكره افاد كلام جارية في قوله في قوله
 له ما في السموات وما في الارض فلم يمتنع في قوله
 من باب المحكى في تفسير الفاتحة من ان لا اختصاص بيني وبينكم

وفرعه فصل الا ان كان دفعه بقوله وتحقيقه ذلك وحاصله
 ان اصل المحكى الله من وفرعه ايضا محسدا لانه محسدا
 عبارة عن فعل ينشئ عن تعظيمه مطلقا فالاعتقاد هو محسدا
 الله في قوله لانه ذلك المحكى كشجرة غير ثابتة لعدم اصلها في العلم فرغ
 من جنسه لولا ما كان له قبول عند الله تعالى فالقصد هو محسدا محسدا

والوضوء هو الغسل ثم قلم وزعموا انها لقائمة بحسن واحد الوضوء والوضوء هو الغسل
يعني انهما الخطب ويجوز ان يعني بهما الغسل وقال غيره القبول والوضوء هو الغسل
وهما مصدران متاخران وما سواهما من المصادر يعني الغسل قال تاج الدين في بعض
النظم اشارة الى عظم امر العلم اقول اما الاشارة فانه كعبت من جميع الجهات
شأنها ان تغتو بجميع النعم اذا عقلت بعض منها فقد اذلتك بعض لغاية شدة ٢٦

وكما متر له كل النعم وتدل
باعداء متر له عدم واما عظم
امر العلم فلانه شرف الموضوع
يفيد شرف العلم والاصول
المراد منها الادلة الكلية
موضوع هذا العلم كما سيأتي
ان شاء الله تعالى فاذا
عظمت تعلية المحامد لمزيد
مبانيها لزم تعظيم العلم
اباحت عن احوالها بالضرورة
قال الشريعة نعم الفقهاء
وغیره من الامور الكريمة
بالادلة السمعية اقول

وهنا بحث
فيه رد على من
ادعى ان ما ذكره توجيه
عبارة المصدر
منه
الفقهاء وغيره لم يستقم اضافة
الفروع اليها لان عمومها
يقضي دخوله تحتها والاضافة
تقتضي خروجها فان جعلت
من اضافة اجزاء الى الكل او
اجزائه الى الكل لم يستقم اضافة
الاصول اليها لانه كلامه الكتاب
والسنة ليس من الشريعة بالمعنى
المذكور وان جعلت في الفروع

باعتبار التعظيم ولكن انما يرفع السواء الوضوء باقتصاص من ان
يوجد غير ما ذكره الشارح . هو ان المصدر لا يدل من جهة الاسباب
على ثبوت جميع محامد المحامدين فانه يقول انما بانها باقتصاص من
النماء والاستواء قوله فان نعم الله تعالى يستوجب شكره
يستوجب بالنعم الشكر انما تعالى وجب الشكر عليها بتبليغ الشارح لا انما
يستوجب عقلا لا خلاف مذموب الاشارة ثم المنع من وجوب شكر
العرفه قد صرحوا بذلك قوله وفيه اشارة فيسبح الشارح الى جواب
اخر يعني ان تقديم الطرف على لية لا يقتضيه فانه انما يقتضيه
جنس النماء به تعالى ولم يفهم هذا من الكلام السابق انما لا يعلم ولا يعلم
الاجابة في تقرر على الاختصاص بالشؤون والمستبعد عنه ضرورة انه القائل
بالمحامد لا محذور . قوله ان جميع الجواهر بها ان يتعلم به احد
والنماء على ارادة الموارد والاول ان يظهر قوله ليست لية بنية
لا بد من بل الطرف على يعني فالعامل انما هو مطابقة الالاف لا بد
بالتمسية والابتداء المطلق امر عرفي متمم فحصلت المقارنة بهذا الاعتبار
وفي هذا اشارة الى وجه اخر للجمع بين نعتي لا بد بالتمسية والابتداء
بالتمسيد لكن فيه بحث وهو انه لا حاجة في تحقق المقارنة الى عبارة لا بد
امر عرفيا متمم اذ يكفي فيه وجود لا بد المستدوع فيه بعد ان التمس
بالامور المذكورة بلاقا حصل لان الشرح جعل من منها وجود نفسه
دفع المحرر كما اعتبر التسمية المتحققة في ابتداء العبادة متحققة في جميع
اجزائها تقديرا وفعاله كيف وعلى تقدير تقدير مستعدة ابتداء من لا فعال
الحاجة على ما هو المختار لا يصح المقارنة لا بد الاعتبار وحين ان يقال

من اضافة اجزاء الى الكل وفي الاصول من اضافة الدليل الى المدلول بتفكيك النظم
ولو اريد بالسندية معنى الدلالة وحمل الاضافة على التوسيع كما في ما ذكره يوم الاربعة
لم يرد ذلك التام ان جعل عالم الصفات مطلقا من مباني اصول الشريعة ليس كما ينبغي لا سيما
حينئذ يتوقف عليه مطلقا فلا يصح الاستدلال في مباحثه باحد الاصول المذكورة وقد يستدل
الشارح رحمه الله في المقاصد وغيره على كونه تعالى سميها وايضا بالكتاب النظم الام

انه يقال انه دليل الحقيقى هو العطر والكتاب التائيد الثالث انه ادعى انه جميع ذلك
نعم مستوجب الحمد والسيب لا يطالبوا اذا ارادوا بالحقه لوجهها الا فى ان
اول المحمود عليه تمهيد بيان اصول الشريعة ولم يترك في الدليل والبيان
انه نفس الشريعة ليست بحمود عليها وقد ذكرت في الدليل و بالحمد بعض
المطلوب ليس بلازم وبعض اللازم ليس بمطلوب ويكفي ان يقال

في انما يتاني اذا جعل الخطبة خارجة عن كتاب والا فحق في التمهيد حصل
التمهيد في اول جزء من الكتاب مع عدم مقارنة التعليل الا ان يعبر
الا بتدريج او بجمل لا يتدريج لا يتدريج لا يتدريج لا يتدريج لا يتدريج
فان قلت فعلى الوجه الثالث في امسنى على ان المراد باو لا و تانيا
الانبياء والافرة كما هو المراد في الآية او لو اراد بها اول الامر وتانيا
ان جامدا اول مرة على كماله المعلوم بالحمد ونواله الواصل الى العباد
في الدنيا و جامدا في تانيه كمال على ما علم بالحمد الصادق من كبرياءه
ونحنه التي تشاهد في الاخرة لم يتج الى جعل جامدا تانيا بمعنى ما
الحمد كما لم يتج اليه في الوجه الثاني واعلم ان رادة الحكم والاستقبال
مما من اسم الفاعل بحسب الجمع بين الحقيقة والمجاز للاتفاق على انه
ضاربه هذا مجاز فلا بد على الوجه الثالث من التأويل وان لم يوجد
قضية المقارنة في قوله في دار السلام المراد منه الجنة مطلقا سميت
سلاستها عن النقص والآفة اولها دار السلام الله تعالى والملائكة
فيها على من يدخلها والمؤمنون بعضهم على بعض او الاضافة الى الله تعالى
تكريما لان السلام من اسماء الله تعالى في قوله يستغفر للمؤمنين والمؤمنات
سبحي به لوقوع تضمير الفرس ربا ضمة فيه والمراد بالاستفارة هو المعنى
الاعلم ان كل المجازات كلها كما هو مصطلح الفقهاء والانسب بالمعنى
اللفظي لا المعنى الذي اصطلح عليه البيانون لان في من ذكر الحكم و رادة
الحمل فهو المجاز المرسل ثم في امسنى على ما اختاره الجوهري والمفهوم من
الاسماء ان يكون حقيقة فيها حيث قال الخليل في السبأ و يقال
للتخيل ايضا وما ينبغي ان يعلم ايضا انه لا ضرورة هناك الى حمل الكلمة على

انه من قبيل
التنبيه
بيان حال
الا تذا على
بيان حال
الا على طريق
ولا في النص
فكانه حال
بالشريعة
نظام الدنيا
وتوابع القبيح
فاذا استوجب
الحمد فلان
تستوجب
تمهيد
اصولها
اولى واعلم
انه المصنف
والسراج
لم يتعرضا
بجز قوله
رقيقة
الحق بشي
سوى ما قال
المصنف
لطيفة
الاطراف

فيه ان شئت عدم
منوع قائل مشه
بعضهم اختار في جواب
في السؤال عموم
المجاز كما هو المفهوم
في امسنى باسناد
بالحمد كونه بصدد
سواء في حق الحمد
الحال او في تانيه
الحكم ليس بشي
لان لا يفهم حينئذ
الحمد بحديث التمهيد
مشه
ومعناه سالم ذاته
من العيب وصفاته
عنه النقص واقباله
جل جلاله عليه الشرح
المطلقة المراد لذاته
لا تخير حاصل في ضمنه
اعلم منه + مشه
قيل سمي بالسيب انه
منه وانما طالع
لوقوع تطوير النوس
فيه ولا يخفى انه المناسبت
تقديم الدال للهم
الا انه يحمل على القلب
واقرب منه انه يكون
ما هو ذا من الودع
وهو حسن القيام
في العروس ولا
يخفى وجه المناسبة
مشه

والجوانب والظاهر انه المراد بالاطراف والجوانب وجوه الاشارات والدلالات
والصفوات لا وجوه الاستحسان لدخولها في وقت المعاني و بطونها خفاؤها
عن بعض البصائر فانه الشئ اذا تكلف نجفى عنه الا بصره في قائل وفي هذا الكلام
اشارة الى انه علم الاصول فوود الفقه و منه الكلام اقول اي في جعل الادلة الكلية التي هي موضوع
علم الاصول اصولا وللشريعة الساتلة للفقه وجعل علم الذات والصفات والجنات مباحة تلك

قَالَ الْحَقُّونَ فَكُلُّ
رَتْبَةٍ الْمُرْسَلَةِ
وَسُخَّرَ مِنْ فَكُلِ رَتْبَةٍ
الْبَيِّنَةِ وَلِكُلِّ رَتْبَةٍ
مِنْهَا فِيهَا أَفْلاكُ

بعضاً من بعض
ونفك رسالته ثانياً
محمداً عليه السلام محيطاً
بجميع وسائلها
النبوة والرسالة
والخلافة حيطته
والصلوة عليه
يشمل جميعهم فلا يتصور
الصلوة عليه بدون
اجزائه وابعاضه
قطر من المص لم يترك
الصلوة على سائر
الانبياء والرسول ومن
هنا قيل ارادوا بالحاصل
المصلي بالصلوات
الاصولية وبالاصلي
المصلي بالصلوات
الاضمنية والواقعة
منه

الإشارة إلى استناد
الصرف إلى القارئ
على التجوز وتوضيح
كونه ترشيحا للمكسنة
بأبواب ما لم يستفاد منه
للمستفاد له من غير

وما على سبيو به عزم
انجيل انه جعلوه قطفا
هو اول بالفتح في قولك
لقية مذ عام اول
نصر حريم بالفتح الذي
هو من هذا من البناء

الاصول اشارت الى علم الامموا على مرتبة من العقيدة والحدود
 والاشارت الى الاولاد من مودة او كلام التجانية ما في الدنيا
 باجموعها موقوفة على الآلة الحية توضع الجمع على لاصد
 الآلة والمشهد على الآلة والمشهد ولو بالامر الى الله في الحق
 والسند على العربية وموقوفة تعالى على الفناء والدار توضع حدود

على الصلوة
ونحو ذلك
فان توقف
الاداء ايجاب
تقف وحكم
الموقوف
عليه على
الموقوف
وربما سئل
على الاطلاق
موجب موجب
توقف عليه
بمختلف
الانواع وايضا
العالم لو
بينه خبيثه
موصوفه
في علم اخر
يكون ادنى
مرتبه من
ذلك الاخر
والفقه
بالنسبه الى
الاصول كترك
فانسه انما
يجت عليه
الاحوال

[illegible]

أفعال المكلفين من حيث الجود والكرمه وتحت الحكيمة ما يشتمل
في الأصول كما أشار إليه بقوله من حيث يتوابعه في حكم
الشرعية واما الإشارة إلى الثاني فقام مودة امور الدنيا بحسبته من
الحكيمة المذكورة فرع بالستر عليه نعم الجود ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥
الأصول بالضرورة فاضحى ما توهم من سوءه في شأنه من مودة على

شئ آخر لا يقتضي كونه الموقوف عليه مشرف الا يرى توقف معرفة
الكتاب السنة على معرفة العربية مع انها ليست بالمشرف منها بل هي آلة
والآلة لا تكون مشرفا على الآلة وانما اكتسب من شرفه فانما
المعصية موقوفة على الوضوء وليس مشرف منها والفقر آلة لا يستدركه
٩٠ موقوفة تعالى وليس بالمشرف منها * قال بنى على اربعة اركان
اقول قصر

ذلك لانها ليست لفظا المشبه به على قياسه وقرئناه في قوله اعلم بآية
اصول الشريعة فانما هو بان يغير التفسير في قسم قوله مجليا * مجليا بان
يشبه الآية المعقولة المستمرة من حال نفسه ومن حال سائر المصلين في
سعيهم اليه في الصلاة * افادت عن ابيهم فيها اجتماعا وكذا واحد في السجدة
المعصية على غيره * والحصول في المصباح بالآية التي اصلها للجمعي مع سائر
القراسم سببا في ذلك انما المشبه على المشبه وقع كونه ذكر الصلوات
في قوله في عليه سببا في هذا التمثيل ويكون في نفسها استقامة
بالكنائية تشبيها له بالسبب في كونها مقصودة في غاية الاهتمام و
اثبات اكليدية لها تحيلا ثم لا يقتصر على ما ذكره في القران اقتصارا على
البيان ولا يتعد فيه اهتمام الكلام بوجه اخر * قوله وان تقديم
المعمولات على العمل لا يخبر في القرنية الثانية اعني اليه خارج عن عموم
المعمولات القرنية كسبوت من لا شارة الى ان تقديمه محصور * قوله مع
انه افعال التفصيل بل في المذهب بمو البصر بين حيث ذهبوا الى انه
افعل التفصيل من قول والمية حمزة في التكميل لاني اول متصرفاته والقياس
في ثانياه وولي كغيبلي لثمن قلبه الواد لاولي حمزة وقيل اصله اول من
اول بناء لان الحاجة في السبب فابا لت حمزة واولا تحقيقا غير قياسي
وقيل ان اول من الى ارجع لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعلي بمعنى
الافعل كما شه واحد قلبت حمزة واولا قلبا شاذا فادخلت وقا في التثنية
هو فو علم من واد دل فقلت حمزة الى موضع الفاء وتصريفه كتحريف اول
الله ليس يستفاد من سبطان لهذا القول واما قوله اوله اولت من
ففي شرح الرضوي انه من كلام الدوام وليس يصحح لكن انما يحسن في الاما

الاحكام بقرينة
المبدء من
الجملة
السابقة
انها لا تبرز
البدل من
الجملة
السابقة
لانها ليست
بدل منها
حقيقة اما
لفظ فان
المبدء من
يجب ان يكون
مع بالان
المبدء من
التوابع والجملة
السابقة
ليست لذلك
لانها في صفة
ولا محل لها
من الاواب
للمجموع بانها
عسى فلا
المبدء من
يجب ان يكون

يانه كونه غير مشرف
وانما اراد بان لا يفتق
الغيب بان يكون
ظرفا لكانه المقدر
فيجوز للزمان زمان
توسعا به مشبه

بقرينة من مقابلة
بجمع بالجمع يقتضي
انقسام الآحاد
بالآحاد اذ لا دلالة
في قوله القوم بسوا
نباهم على انه لا يجر
لهم الا نوبا واحدا
مشبه
فانه الشرط في الاستعانة
ترك النظر فيه كما هو
المختار جعلا لفظا
الاصد من مقتضاها
لا لفظا المركبة على
ذكر النفس ودة
مشبه
والقياس في مثل
هذا الهمزة ان يقتضي
عملتها على السلك
قبلها ويجزف ثم
القياس في ثانياه
وهو كنه قلبت
الهمزة الثانية واولا
مشبه
جواب سؤاله وان
لو كان في التفصيل
لم يقر اوله اولت
كما يقال افضله فضلتا
بريقا فضلي فضلتا
مشبه

مقصود بالنسبة والجملة الاولى ليست كذلك * قال سبب الاحكام الشرعية
بقصر آه اقول رتبة عليه ما اوردده اولا انه المتبادر من رتبة الشئ ما كلفه
واخلافيه فانما وجبه بجعل الادلة الخارجية عن الاحكام اركانها وانما انما ذكره
ههنا يانه ما ذكره آخر انه قصر الاحكام يستعمل على حكم ونص ومقتضا به وتجهل
فانها اقسام الكتاب كما قال ثم ذكر اقسام الكتاب ومن التكاليف الشرعية والتعصيات البشيرة

اي هو ظرف محض
لا شائبة في وصفيته
واما اذا جعل ظرفا
وجعل مع ذلك صفة
الشيء فقد لا ينصرف

وعلى ذلك يحل قول
الرضي في قوله
ما لقيته مذ عام اول
على سبيل يعم خليل
انهم جعلوه ظرفا كانه
قار مذ عام قبيل
عائلك ثم ينجيز لان
زمانه توسعا مشه

سواء اريد بالعام
الاول الذي يلي هذا
العام او اعم وكثرة
الاستعمال في الاول
لو سلم فلا دخل له في
القول الثاني عن كونه
افعل تفضير وصفته
مشه

غير رده ما يفهم
الصحيح من ان اول
اذا كان بمعنى قيل
لا يميز حيث قال
انك تقول ما رأيت
مذ عام اول فانه رفع
الاول جعله صفة
لعام ومن نصبه
جعل له ظرف
فكانه قار مذ عام

غير عامنا اللهم الا
اذا فرق بين كونه
لما نظرف وبين كونه
ظرفا وفيه نظر لان
الا نصرف لما كان

على الاجمالية
واما اجماع
اليهم ساد هو
المتا سبب
لقوله اول
في المتن وانه
في المحركات
الى قوله
بجملات كتابه
كما اعترف به
الشيخ
حيث قال
ثم ذكر بعض
اقسام
الكتاب
استادة
الى انه كما
يشتر القصر
على ما هو غاية
في الظهور
وعلى ما هو
دونه ثم
قال كذلك
قصر الاحكام
يشتمل على
محكم آه
ولقوله ثانيا

ما قيل انه جعل الاصول الاربعه اركانها لانها عام في كل
بما فيها على فاسية احتياجا اليها فان احتياجه في كل
الاحتياج ولهذه الشكثة ايضا جعل الاحكام مستقلة على فاسية
فانوجه الصريح في توجيه كلام صاحب الشرح انه يقال ان الاحكام الاربعه
الاربعه الاجمالية وبما تقصر الاول لانه اعم من الثانية انما هي

قول جمل اول وثانية اوله انما تقدر بالاوله قوله فانه يضاف
بمعنى قيل والاكثر في الا نصرف والعطف اليه بجمع من بعد
اعتبار الوصفية في الجملة ان تعينت اقوال بالصفة عام فان جنى
اول على سبيل يعم الخليل لانهم جعلوه ظرفا كانه قار مذ عام قبيل
ولا يبعد ان يقال بمر صفة المرفوع على نواسم خبر في ان سوف لا يبعد
قد تجر قدم الا نصرف في ايض الوصفية على ان لا يبعد ان يضاف
المجرور على المنصوب على نواسم خبر في ان يضاف على ما في قوله
انني لست مدرك ما هو ولا ساير متبنيات وان كان جانيا ثم هوهم
كلام الشارع انه اذا جعل ظرفا ينصرف لان اعتبارا نظرية جنى
الا نصرف البتة كما يرد ما تركت له ان لا يثبت انما قوله وانما جعل
صفة صرفية هذا ايضا من صريح كلام الصواع وبما ذكره الخطابي
استفاد من الصواع بطريق مفهوم الفاظة ايم شيى انية الذي بين
المنصرف وغيره ان لفظ اول لا لم يكن مستقلا من شيى مستقلا على ثانيا
الصحيح حتى فيه معنى الوصفية فلم يعتبر ولا لا مع ذكره انما هو
فاذا قلت لقيه عاما اول يعتبر اول صفة للعام ومنه انما هو
العام اى عام قيل هذا العام الذي نحن فيه بان يكون هذا العام عام
كما بين والعام الاول عام تسع وسبعين واذا قلت فيه عاما اول
يجعل بلامه العام ظرفا محضا مستقلا بلفظه وانما كانا سابقا في خبر
على هذا العام بان يكون في الصورة المذكورة عام تسع وسبعين
عام ثمان وسبعين سلا كما قيل والظاهر ان الفرق بين المقيدين بسبعين
بان يعتبر في صورة الوصفية بسبعين هذا العام المقام بسبعين

في السراج على الوجه الذي بنى السراج قصر الاحكام عليها فاعلم ان
ظاهر هذه العبارة وكذا عبارة التلويح حيث قال انما يثيب الذي
بنى السراج الاحكام عليها غير مستقيم لان فيها عائد الى الموصوفين فلا وجه لتأنيث
اللهم الا ان يقال الضمير فيها عائد الى الاركان والعائد الى الموصوفين فخذ
وهو عليه في قوله ثم العبر بالقياس اقول انما زاد لفظ العبر هنا لانه السراج

والتنقيح ذكر القياس ثم قال ثم لم يستقم اذا لا شئ بعد القياس ثم تقدم
افراد على عطف على تقدم القياس فاما الترتيب الذي بين الالفاظ في الكلام
عليه ثم تقدم القياس على السنة والسنة على الاجماع والاجماع على
القياس فاذا لم يوجد شئ من السنة يتبعه العمل بالقياس وقد يقال
ان وجه الزيادة التشبيه على انه العمل كما انه مقصود في القياس

فسيبده ان على ما سبوه في العام وفي الثانية لا يغير شيئا في الاقسام على
القابل قوله ايها ام اذا وجد البحث اب الا ب انه حمل الايام على
المعنى لا على الذي يتعارفه العامة وهو استعمال لفظ له معناه ارادة
احدهما مطلقا فالمراد ان هو على المعنى المصطلح وهو ذكر لفظ له معناه
قريب وبعيد مع ارادة البعيد فاقصاره على ما ذكره لان كون البحث
الذي هو المراد في مقام الدلالة معني لاجل هو المحتاج الى البيان واما
كونه معني بعيد بعد ذلك وكونه اب الا ب معني قريب على الاطلاق
فما لا يكره في قوله تسامح او تضمن المراد بالتسامح استعمال اللفظ في غير
حقيقته بلا قصد علاقة معنوية اعتمادا على ظهور الفهم في ذلك المقام
وبالتضمن ان يتصور لفظ معناه الحقيقي ويراد منه معنى اخر تابع له
بلفظ اخر دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم اجماع بين الحقيقة
والجواز فتارة يجعل المذكور أصلا والمحذوف محالا وتارة يقسم
فانه قلت اذا كان المعنى فاحرمد لولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن
المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور
لمعونة ذكر صفة قرينة على اعتبار جعله في ضمنه ومنه كما كان جعله
محالا وتبع للمذكور اولى من عكسه وترجيح العكس بدلالة حذف صفة
المذكور وذكر صفة المترك كما ذكر صاحب الكشف بان ذكر صفة
المترك انما يدل على كونه مراد في الجملة اذ لولا لم يكن مراد اصلا ثم
ان التضمن وان كان بايا واستغنايا في كلام العرب حتى نقل
عن ابن جني انه قال لو نقلت تضمنات العرب لاجتمعت مجلدات الا ان
المصنف لما كان كثيرا يسامح في الصلابة في مواضع لا مجال فيها للتضمن مبالغة

من لوازم التقاطع
ذكر الموصوف
على ما ذكره اوله وقد
تحتوي في المثال المذكور
على تقدير نصب اوله
لم يجد في منه كونه
كما نظرت والا فرب
ان يقال ما ذكره ثانيا
لغة بعض العرب
على ما حكى سيبويه
عن الخليل في قوله
بجيت
لا ينبغي ان
ان يكون
العمل فيها
على ما لا احد
بجيت
القياس
فان الحكم
لغة لا يظهر
الا بالعمل
فكان العمل
فيه مأخوذا
بهذا الاعتبار
وكيف يكون
مقطوع النظر
مع كونه
مأخوذا في
ما هيته
في قار ما اذا
في اعراضها
اقول ليس

من لوازم التقاطع
ذكر الموصوف
على ما ذكره اوله وقد
تحتوي في المثال المذكور
على تقدير نصب اوله
لم يجد في منه كونه
كما نظرت والا فرب
ان يقال ما ذكره ثانيا
لغة بعض العرب
على ما حكى سيبويه
عن الخليل في قوله
بجيت
لا ينبغي ان
ان يكون
العمل فيها
على ما لا احد
بجيت
القياس
فان الحكم
لغة لا يظهر
الا بالعمل
فكان العمل
فيه مأخوذا
بهذا الاعتبار
وكيف يكون
مقطوع النظر
مع كونه
مأخوذا في
ما هيته
في قار ما اذا
في اعراضها
اقول ليس

قيد القول يستوي بل لقوله نعت بملاحظة انصافه بذلك والمعنى
نعت لها ما داما فيه قار وفي الكلام نوع حرارة حاصل الاعتراض ان
المتبادر النصوص منقضية لتنازع الافكار ان يكون مفعولاتها والاحكام
المستفادة منها آكار الافكار وقررات ولها وليست كذلك لثبوتها في
الواقع وابقائها للعالم باللغة مع قطع النظر عن فكر المتفكر وتظيره

لان المفعول بهما
من متعلقات الفعل
المضمر لان المتعلق
يتناول المفعول كما
اشار اليه السار

في اولها حيث
احوال مشكلات
الفصل منه المطول
مشه
وقد ذكرها وجه
ثالث وهو انه يكون
صفة التوفيق مقدرة
وهي لهذا الشرح
والعنى وفقنى اشر
تعالى بتأليف تنقيح
الاصول بتأليف
هذا الشرح اى جعل
تأليفه الشرح
موافقه والتفصيل
اقرب اسباب من الكل
مشه
وقد يجعل المكسور
ختم التنقيح بسبب
انام التوضيح وسببه
المقدم الثاني على
هذا اظهر لكه يلزم
اشارة الفير مشه
اي تضييع الاستقراء
مشه
و لو سلم انه الامر
ليشعر عبارة الحانية
ولا شك انه المراد
فليحذف على حذف
المضاف * مشه
واحال انه مقصود
اشارة نفي كون
الترتيب مغلوبا عليه
مشه
فلازم الحديث اذا لم يكن بحيث لا يلزم على من يخاطب به لا يكشف القناع عن جهل المجازات ما يأتى
في موضعها انما البيان اذا لم يكن شافيا قد يغلب الاجمال الى الاشكال الا انه المصنف

بقرئ القياس
اختر ترتيب
ذكر الاركان
الاربعة
على الوجه
الذى اذن
رعايته
فيجاء يريد
الاحكام
المستخرجة
من النصوص
بقرئ الالة
والاسارة
لانا نقول
اريد بالذكر
الذكر
الاستقراء
يسمونه
انت تترك
الصبرة
فلا ينافيه
الذكر المستطرد
فلا اختال
ولا اشكال
قوله الظاهرة
على النصوص
مرقوع صفة

توليه فكانت ارادة جواب عنه و ما عليه ان لم يرد به ان ليس غلو ما ثبت
النصوص حتى يلزم ذلك بل اراد بها الفصل المستنبط من النصوص التي ثبت
الحكم في النصوص عليه لاجلها واحكام الفروع تناسخ الاطار وان لم يلها
مفومات النصوص واحكامها كذلك ولما اختلف المجتهدون في الاصل والادلة
الثانية لا يقال قاذرا اريد الفصل المستنبط والاحكام المستخرجة ٤٤

المعنى جعل قرينة على احتمال بناء الكلام بهذا المعنى على التنازع والتمترار
بين الامرين واليه اشار بقوله والتمترار كثيرا مناسجا في قوله ثم عدوا ضمة
انما قصر الختام على عرضه على الطالبين لعدم منعه من جبر
الاولى المستفاد من عبارة المصنف كون الفصل هو الاقسام لما به من
بعده والثاني انما انما انه لا مدخل للعرض في اقتضاها فثبت انما سببها ان
المستعارف تقدم على العرض والمقابلة من تقابلها بل انما المستفاد ان
كل منهما في الثاني فاء الى ان يقال انما به بقوله انما هو منه في التتم هذا
بانعدام بعض اجزائه يشبه بالنسبة الختم في مجردة كالمفعول في جمل
على محذوفاته فمحذوف رفع المانع بنفس الاقسام بمنه في نفس الختام في قوله
والنصوص لم يستبقى الى مثله في الجواب بالنظر الى اصل المائدة كما قد عرفت
السارح فلا يرد جواز التضييع بسبب المائدة في نفسه بسبب المائدة في نفسه
اصل المائدة نعم يقال سبقت عليه بمعنى ثلثه لم يسم بالمعنى على بالان
ايتم عن السارح لان المعنى حينئذ كون انما في مغلوبا * مقدم عليه
فلا عبرة بمنع الخطا في لعدم كون المعنى على الغلبة مستندا في وجه
الصحيح لان خطبة الصحيح بهذا المعنى ترتيب لم سببه اية انما به
اغلب عليه قال في هناك * مصواب الى كما هو الصواب في خطبة مستوا
بعضى واخر على تحوير التهذيب في انما به في نفسها ثلثه انما به
مغلوبا عليه * ما نقاه السارح كون سببه مغلوبا على انما به في ثلثه
والغلبة مفدية بنفسها اليه على انما يلزم انما به مغلوبا على مغلوبا عليه
ولا معنى له في انما به * من انما به في ثلثه * مفهوم من انما به في ثلثه
المكسوف في نفسه قوله تعالى وما نحن بسبوتين على انما به في ثلثه

لتنازع في قول اى خطاب به الفصولية احوال ابا طل آه
اقول كل من اوجهها مناسب يكشف القناع عنها جمال
بجملات الكتاب اما الاول فلا نزكشاف الحديث عنه باعتبار فاعلته واما الثاني
فلازم الحديث اذا لم يكن بحيث لا يلزم على من يخاطب به لا يكشف القناع عن جهل المجازات ما يأتى
في موضعها انما البيان اذا لم يكن شافيا قد يغلب الاجمال الى الاشكال الا انه المصنف

لا يحكم المفسر به
 لا يشكوا الا بمرات
 الموصوف فلا يفهم
 سببية الصفات
 ولا قيل لا تقدمت
 ذكر الصفات ربما
 يفهم مع التفسير فان
 لم يفهم به ويزال كما
 في انتفاء السببية
 في الجملة كما في تمام
 وبعد ذلك قيل الحق
 اسم المقصود بقوله
 في التفتوة ببيان
 التسمية لا بيان
 وجه التسمية والسببية
 المفهومة منها كما
 يكفي فيها توقف التسمية
 في الوجود على التمام
 مشه
 لا الى الله بل ليس
 قوله فيكون في الايضاح
 من قبيل الاختصار
 قبل الذكر مشه
 اجاب صاحب الترجمة
 عن السؤال باختيار
 انه ابتداء باسم الله
 حيث قال الله يصعد
 الكلم الطيب ولم يبد
 بسم الله والسنه
 وارودة على لا ابتداء
 باسم الله تعالى وانت
 غير بان لا يقال في
 الحرف لمن ان في ذلك
 القول انه في التسمية
 ولان الطبقوا على
 التفسير الظاهري

المستفاد من هذا ان
 المعنى والاعجاز صفة
 فليكنه انه يقال مراده
 فان المقصود اذا كان
 الصدق يجوز تفسيره
 وعلم المعاني
 بالتسليم وبيان
 ليس كذلك
 فان ان ادعى
 الخ كورد
 مع بيانها
 لا يحجز غير
 مساوية له
 في التحقيق
 مجاز تفسيره
 بها بطريق
 الشايع كما
 كان في التفسير
 به المذكور
 لا يقال
 ما ذكر ان
 مفهوم الاعجاز
 احسن منه
 انه يكون
 بلاغة
 وغيره
 فانما يكون
 ذلك في
 معناه
 المقصود انما
 ما قصد
 المصنف

المستفاد من هذا ان
 المعنى والاعجاز صفة
 فليكنه انه يقال مراده
 فان المقصود اذا كان
 الصدق يجوز تفسيره

ولم يورد السؤال الا لان
 للقيود التي جردت في السببية
 ان القواعد لا تورد في
 سواء السببية على ان
 من انتم محققون وانما ذكره
 قرينة الفعل والمقام
 لم يذكر اسم الاشارة لان
 باليقين انهم انصاف
 قيل في اشارة الى ان
 لا بالتسليم حتى يرد
 الكتاب انما بالانصاف
 لم يقر على حضوره
 راجع الى الذكر بل
 صحة الاشارة
 الاول ظهور ذلك
 الثانية من مقتضيات
 عرضا اخفى فادعى
 بالتسمية قد يجاب عنه
 البسملة واكد له
 مستفاد في كونها
 احدها الى في اخرى

من المعنى الاصطلاحي الذي هو وصف
 لا غير على ما هو الرأي الصحيح
 سوى ما ذكره الشارح فمن ادعى ذلك
 فخصوه بالبيان
 فظاهرا ان الاعجاز متفق عليه
 المستفاد

يرمى اسم يكون في السبب والسبب سببا مستلزما له اللفظ على قولنا
 بعد اختلافنا في جهة الجواز انما مع الاتفاق على كونها محجوزة
 لا يتصور ان يكون اسم يكون معنى الاتفاق على كونها محجوزة على إطلاق
 لفظ محجوزة وهو غير الاشتراك في اللفظ الاشتراكي اللفظي خلاف
 الظاهر فلا يضر اليه الا انه ليس بغير فليس به قائل وحيث

في المحجوزة التسمية
 محجوزة التسمية
 في كونها محجوزة
 كما لم يذكرها عليه
 وقد يقال ان الظاهر

ان استقلال اللفظ بغير احد بان يراد الجواز في محله من باب
 وضع اللفظ موضع الضمير عليهم قولنا لا نقول بغير في العدمية
 او الجواب مشعر باختيار الشواهد في من التزويد المذكور في السؤال
 واخر مشعر باختيار الاول والتحقيق ان الجواب مبني على الاستفسار
 والتحقيق ان اسم الاول لا بد من عقيدة الجوز التسمية جزءا من الكتاب
 فالجواب اختيار الشواهد ومنع الملازمة المذكورة فيه وان اراد
 الا بد من مطلق عن هذا القيد فالجواب اختيار الشواهد ومنع الملازمة
 المذكورة فيه ثم المراد بقوله ان يذكر التسمية باللسان ان يذكرها به مقرونا
 بحضور القلب والتوجه التام الى معناه وكذا المراد بقوله او يكتب على
 قصد التبرك كما سبقت من انه التسمية هو التحديد المرجو منها حصول اليقين
 والبركة ما يكون عن قلب حاضر وتوجه تام واداء بقوله او يخطر بالبال
 او يخطر بحدوده من الذكر باللسان والكتابة لكن اختار المقرونة بتوجه تام
 وبذلك يظهر التقابل بين الاقسام الثلاثة ويندفع توهم التناقض في بيانه
 وبين كسبه من ان لا بد من احد الاخرين لقوت الابتداء بالآخر بناء
 على جواز ان يلفظ بالتسمية او يخطر بالبال ويكتب التحديد معا وذلك
 كسبه من ان التوجه التام الى شيئين لا يتأتى من له داعية التصنيف
 في الاصول واما الجواب بان كلامه سابقا في التسمية والتحديد الواقعيين
 جزءا من الكتاب ومع يمتنع الجمع بينهما بالابتداء الحقيقي فيما لا يفتت اليه
 لانه هناك بعدد بيان التقارن والظن بين المحكيين المطلقين فلا بد
 ان يكون كلامه على العموم وهذا فان قلت قوله او يكتب على قصد التبرك من
 غير ان يجعل جزءا من الكتاب يدل على ان الكتاب عبارة عن التوثيق وقدم

القول هو
 البحث الاول
 قولنا
 هو اللفظ
 منه جميع ما
 عند
 وهو خمسة
 انه ان يرد
 بجميع الطرق
 الطرق المحققة
 الموجودة
 فقط او
 المحققة
 والمقدرة
 جميعا
 لا سبيل
 الى الاول
 لانه كون
 طريقا دائرية
 المعنى

اللفظ هو
 التسمية في التسمية
 كتبها على ان جزءا
 منه ثم ترك
 عند او راجع
 التسمية بالتوجه
 حصول ما يطلب
 لبيان التسمية
 التسمية المكتوبة
 فليس فاعني الى
 توجيه الاخبار
 ان لم يحسن ارجاعه
 الى ما في التسمية التوضيح
 او بما جرت اثاره
 لم يلاحظ في ارجاعه
 التوجيه لا ضارة
 قبل الدارج فاعني
 بما ذكره فليس منزلة
 مشد

اعني اللفظ اللفظ منها فقط غير
 في الايجاز اولاد فيه
 من العجز عن المعارضة والافتقار
 بيشد وهو لا يصلح بحج كون
 بلغ منها فقط لاحتمال ان يوجد
 في الطرق المقدرة ما يعارضه

والا الى ان لا يكون له اللفظ منها جميعا غير مستور وفيه لانه الله قادر على مثل ومورد البحث
 الثاني قولنا ولا يكون من الاواحد او توحيده اسم في غير مستقيم بل مراتب الاعجاز ايضا فوق
 الواحد فان الطرف الا على من البلاغة وما يقرب كل منها حد الاعجاز على ما صرح به
 التسمية المعاني وحاصل الجواب عن الاول اختيار الشواهد الثانية من التزويد قولنا كونه اللفظ
 منها جميع غير مستور وله فليس قلنا لا نسلم قوله ان الله تعالى قادر على مثل قلنا المراد باحد

من الطرق كلام آخر يقال فانما الامور لا تسبوا الا في كلامه تعالى ومعنى كونه ابلغ
 من جميع اعداد الله ابلغ من كل ما هو غير كلام الله تعالى حقيقة ومقدرا ومن فطر على المراد
 بما عداه من الطرق قال في الشواهد في سطر خاتمة كونه ابلغ من الطرق الحقيقة غير مشروطة
 لان الله في التي ذكرت في التواضع في مواضع بعبارات مختلفة والبراهنة كقوله
 موسى عليه السلام وغيره يجوز ان يكون بعض تلك العبارات ابلغ من بعض

في شرح المفتاح بانما عبارة في انما العبارات تحت بعد جواب
 استحقاق اللفظ المضموع للفظ في لفظه معطاة في قوله تعالى
 في شرح المقاصد بانما الكناية تصوير اللفظ في قوله تعالى في قوله
 هو اللفظ وان كانا في الحقيقة في الحقيقة في قوله تعالى في قوله
 في الحقيقة كونه في الحقيقة في قوله تعالى في قوله
 العبرة قبل كونه في الحقيقة في قوله تعالى في قوله
 المعنى انما الكلام كونه في الحقيقة في قوله تعالى في قوله
 كونه في الحقيقة في قوله تعالى في قوله
 في الحقيقة في قوله تعالى في قوله
 العبرة في قوله تعالى في قوله
 استحقاق كونه في قوله تعالى في قوله
 يستحق في الاثنين لكن الفاظ اخرى في قوله تعالى في قوله
 الاثنين في قوله تعالى في قوله
 لا يدل على ما ذكره في قوله تعالى في قوله
 الكشف في قوله تعالى في قوله
 رجلا لا يجمع اى جمعا وجوابه انما لا يجمع اى اى في قوله تعالى في قوله
 ما يدل على قوله دليل في قوله تعالى في قوله
 مع انما فعل ليس منية اجمع في قوله تعالى في قوله
 ولا يدل على ان ليس منية اجمع في قوله تعالى في قوله
 انما ليس على ذلك في قوله تعالى في قوله

طريقة من البعض الاخر ولا يخرج
 البعض الاخر بذلك عن كونه
 مع انما يظهر ان كونه ابلغ
 من جميع اعداد الله ابلغ من الطرق
 الحقيقة ليس بشرط وعامل
 الجواب عن الثاني ان المراد
 بوحدة الامور الوحدة النوعية
 لا اعتبارية بمعنى انه من
 الكلام لا يمكن للغير معارضة
 ولا يناقضها التعبد والاعتقاد
 في حقيقتها التي هي الباطنة
 على ما حققناه في قوله تعالى
 المعلوم بما لا مرية عليه بخلاف
 نحو الكلام

اعلى ان المراد بالكثير حيث لا احد
 ما يقابل الواحد بضمير لا احد
 ما يقابل الواحد بضمير لا احد
 ووجه قوله
 والجواب بان قوله
 مع انما فعل ليس
 منية اجمع
 جزء العلة في هذا
 الاصل في العلة
 على ما افقوا من خوا
 مع على التسوية
 توقف لعدم قوله
 يدل على ما ذكرنا
 قول الله

فيما بعد فيضع الكتاب على قسمة قلنا قوله ذلك على انه
 بعد فراغه من المقدمة فراه بالكتاب ما سواه على انه
 فلا يخالفه ولا اقل فيضع بالفاء ووجه الواو قال وهو مندرج في
 الترجيح والاجتهاد في قوله في جواب سؤال تقديره ان القسم الاول كيف يكون
 مبنيا على اربعة اركان وفيه بابان سوى الاركان باب الترجيح وباب الاجتهاد

وتقدير الجواب اسم ذلك الجواب من جهة الارباع وتوايها فكلها ذاتية فيها * قال لان
من هذا الطالب كثرة المضبوطة آه اقول اعلم ان الطلب يكون فصيلا لا يستأثر
الا بآرادة متعلقة بخصوصية المطلوب موقوفة على امتيازها عما عداها فاذا كان
مشكرا لكثرة جهة واحدة كما فيها فكلها فيه فكلها اي الا لا يتوحد بحال الطالب انه يعرفه بتلك
الجهة واللا يفوته ما يعينه ويضع وقته فيها لا يعنيه وذلك لانه لو لم

يتصور
بوجه استحال
طلبه في
ان تصور
بما يعينه
وغیره
لم يتصور
الارادة
بخصوصه
وان تصور
وتصور
تصور
في نفسه
بشيء
لا يعينه
لم يتصور
المطلوب
عنده
ولم يأت
ان يأت
الطلب الى
غیره
فيكون
ما يعينه
ويستقل
بغيره وان
توجه الى
تصور كل واحد منها بخصوصه تعذر عليه ذلك انه لم يتناها ويتصور ان تها
بما هو المطلوب فانه اسماء العلوم انما وضعت بازار قواعد مدونة وان
جازا زيدا فروعها بعد التدوين وعلى التقديرين يلزم الحواة والضمان
اما على الاول قط واما على الثاني فلا تخرج يفرق كثيرا من اوقات الى ذلك
فرها لا يفي ما فيها لتحصيل المطلوب فيلزم ما ذكره وفي هذا البحث زيادة تحقيق
بشيء وبين واحد
بالقار او السيار
على انه عدم الحاقة
على الواحد يجوز
انه يكون بتعارض
الاستمرار وان كان

على انه اسم جنس فانه كلامه الا من مختلف في اسم الجمع * قوله كثر
وركب جمعه في المشبه به بين اسم الجنس واسم الجمع ويلزم على انه مراد
انه ينبغي ان لا يشك في الجمعية بحسب المعنى وهو قد اشتركا فيهما
الصالح لارادته في هذا المقام * قوله حرازة لا يخفى الحرازة وجع
في القلب من غيظ ونحوه والمراد به ما يدق في القلب ويتفرغ عنه
الطبع قال الخطابي يمكن دفع الحرازة بان التردد في الجمعية الضعيفة
وجها لان مذهب الاغتشان جميع اسماء الجمع التي لها احوال من
تركيبها كركب جمع خلا فالسيبويه ومذهب الفراء ان كل ماله واحد
من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر او اسم جنس كتم جمع وفيه شك
لان له ليل لما قام على صحت مذهب سيبويه وبطلان مذهبهما
فالتردد فيهما والتسوية بينهما لا يوجب حرازة ولذا فرغ السارح
الحرازة على ابطال جمعية الضعيفة باقامة الدليل بعد ان ذكر
ان بعضا من مذهب اليها وقيل في دفع الحرازة كلمة ان مجموعا على الشك
من المتخالف فان قد يستعمل فيه ايضا كما تقرر في المعاني فكانه قال
والكلم ان وقع شك في جمعية الضعيفة بناء على قول بعض الائمة
الشيخ فلا شك في جمعية الجمعية وانت خبير بان قاعدة من البحث
السابق مع ما فيه من البعد على انه الشك في الجمعية الضعيفة لا يوجب
الحكم بالجمعية الجمعية للتنا في بينهما فالصواب ان يقال فلا شك
في جمعية المفردة بالبناء * قوله والصواب وان كان بالواو
اعترض عليه بان المراد بالجمع على هذا الجمع الضعيف فلا يصح ترتيب
الحرازة على الشرط وهو خطأ واما الجمع الجمعية فيلزم ان يكون تقيضا لشرط

تصور كل واحد منها بخصوصه تعذر عليه ذلك انه لم يتناها ويتصور ان تها
بما هو المطلوب فانه اسماء العلوم انما وضعت بازار قواعد مدونة وان
جازا زيدا فروعها بعد التدوين وعلى التقديرين يلزم الحواة والضمان
اما على الاول قط واما على الثاني فلا تخرج يفرق كثيرا من اوقات الى ذلك
فرها لا يفي ما فيها لتحصيل المطلوب فيلزم ما ذكره وفي هذا البحث زيادة تحقيق

يفيد الاطلاق
في المقصود بالثبات
فليتأخره مشعر
اي من غير تأويل
على ما عليه الساق
مشعر

والا حكام
جميعا
على ما سياتي

وايضا كما تصور في هذه
المبادي في لسان المصنف
في المقام فيجب فيه عن احوال
الاولى المذكورة وجزء الثاني
لا يحتاج اليه اللقب لا اعتبار
فيه ايضا فظهر ضعف ما قيل
ان المقصود في هذه المقدمة
هو انصرف اللقب وما يتبعه
من بيان موضوع العلم الملقب
بالفقه
ولا فرق بين ان يكون
كما لا يخفى في مشعر

المؤلف فيه فان هذه الامور من
مقدمات الشروع لا تضمنه
الكتاب من هذا العلم كله المعنى
الاضافي قرئ بالمعنى اللقب
في البيان فاسما من علاقة
النظر والملاحظة المعنى الاضافي
في المعنى الثاني اللقب في
نظر الى المعنى العلمي هو المقصود
في الاعلام اقول يعني ان
اللفظ اذا انفرد الى العلية
يكون فيه معينا من متقول عنه

وتدقيقه في حواشي + فان قد لكان اعتبار في كل من
الشرع في مقصود منها اعني مقدمات الشروع على بصيرة في المعنى
فما ذكر في الشرح قبلا واما الاضافي لانه يجوز الاول وسيله الى
هو من المبادي المقصود به لانه الاصول المراد بها الاول لا لوجه
ان المقصود من موضوع العلم لانه فقط او بعضه ان كان الاول

اولا بالضرورة لانه هو مقتضى المستغنى به عن الربط بالاول
على ان يجوز لانه لا يتم الوجود في جميع الازمنة في نفس الموضوع لا يستقيم
بهنا لان نقيض ذلك وهو ان يكون في جميع الازمنة قد يكون في بعض الازمنة
لكن معنى قد يكون يكون جميعا شيئا على التقديرين لا يجوز في
وصف التذكير ان كانت واجب ان المراد من قوله الجميع وجميعه
محمدا في هذا المورد في موضوعه دليل عليه عند في صفة التذكير
والكلم ان كان جمعا جاز في وصفه التذكير لانه جمع يفرق بين
وبين اعمدة بالثبات وجميع كذا لانه يجوز في وصفه التذكير ان
ولا شك ان نقيض هذا الشرط وهو كونه مفردا انساب يستلزم
ذلك يجوز والدليل على ذلك كذا في معنى تعيين المصنف في هذه
ان لا معنى لترتيب قوله وكل جمع على كون الحكم جمعا بل انما انما
انما هو بيان جواز تذكير الموصف وان يجوز انما هو بيان
وبين الواقع في بيان بحث وهو ان في معنى الوصفية هو ان
انما يجوز لانه لا يتم الوجود في جميع الازمنة في نفس الموضوع لا يستقيم
الشرح في المطلق مثلا اياه بقوله ثم علم بعد هذا انما هو كذا في
تعالى لم يفسد فيكون المؤدى على تقدير وجود الواو بعدها فلا وجه
الثاني في تصويب الاول فليتأخر في قول عال من الحكم بيننا في
لانه يجب تقدير المتعارف معرفة فيقتضي في حذف الموصوفين مع بعض
صلته والبصريون لا يجوزونه كذا ذكر في المثال وفي بحث يجوز
ان يقدر المتعارف اسم فاعلم بمعنى الثبوت لا كدوات ان يفي معنى
النظر في الحق والقول ولا يعجز فيه ما هو بعد في العلم عن اسم الناحية

ومنقول اليه والمقصود فيه هو المعنى الثاني وفي بحث لانه اراد ان
المقصود فيه ذلك مطلقا فلا شك في ذلك كيف وقد يقصد الاضافي
بحسب المقام وان اراد ان المقصود فيه ذلك من حيث كونه علما مستلما لكنه لا يفيد
لانه ذكر الاضافي بين اسم حيث العلية اللهم الا ان يراد ان المقصود في الاعلام الاصطلاحية
بالنظر الى ذلك الاصطلاح فانه لا كان علما عند ارباب الفقه المشهور في فقه جليل

فلا في الفقه **ب** قال وانه من الاعراض بمنزلة البسيط من المركب
أقول **ب** فيه بحث لانه ان اراد اللغوي بمنزلة الجوز من الاغصان
في لغة ذلك اما بحسب اللفظ فلا تجازيها واما بحسب المعنى فلا من كلام
من معني لا حصول الفقه مغاير للمعنى اللغوي اما الفقه فظاهر ولما
الاصول فلا نراها جميع اصل بمعني المعنى وهو المعنى اللغوي

التي تكرر في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك لجنون وانما ينشأ
في قوله على ما قال النبي عم هو سبحانه ان شاء الله تعالى في قوله
بمعنا صحتها فهو يفرق بين عليهما استقارة من استقارة غيا انما
اي وجهه بالسلام ووجه الرحمن مجاز عن ذاته ثم الاكرب انه اورد
الحديث مؤيد لارادة المجامد من الكلام ههنا لان المجامد ايضا من
الكلمات المذكورة في الحديث لانه المراد بالكلم ههنا ما ذكر في
الحديث لان يحيل الحديث على معني ان الكلام ههنا هذه الكلمات
وامثالها فيكون بيان الكلام على طريق التمثيل والافلواراد بالكلم ههنا
ما دل عليه الحديث بظاهره ولم يصح البيان بالمجامد الموصوفة لانها
اعم من الكلام بهذا المعنى وايضا لا معنى لعموم الكلام واستفاد في الكلام
ان يصير المجال وما ذكره الخطابي من ان التكثير باعتبار المجال لو سمى عموما
فابحسب المنكر يحتمل في العموم ايضا فلا حاجة الى اعتبار العموم بالوصف فنفية
ان الاحتمال لا يكفي في العموم بل لا بد من شئ يفيد الشمول كاللام وكل والوصف
فظهر انه لا بد من اعتبار العموم بالوصف لانه لا يقول بعموم الجميع المنكر قوله
من ان المنكر يعم بالوصف اعترض عليه بان عمومها لا يرفع السؤال لانه
المجامد لا يتناول الا جميع افراد المجامد الموصوفة وانما بعض افراد المجامد
المطلقة التي هي الكلم الطيب فلا يصح تفسير الجميع افرادها واجيب بان الكلم
الطيب هي المجامد الموصوفة بالوصف المذكور البتة وما خلا عن هذا
الوصف لا يصعد اليه تعالى وهذا انما يستقيم اذا جعل الصعود اليه
تعالى مجازا عن قبوله سبحانه تعالى اياه واما اذا جعل مجازا عن صعود
الكتابة بصحيفة كما يشعر به الحديث فلا لان المفهوم من الحديث ان الكلم

فلا في الفقه
أقول
في لغة ذلك
من معني لا
الاصول
في قوله تعالى
في قوله
بمعنا صحتها
الحديث مؤيد
الكلمات المذكورة
الحديث لان
وامثالها فيكون
ما دل عليه الحديث
اعم من الكلام
ان يصير المجال
فابحسب المنكر
ان الاحتمال لا
فظهر انه لا بد
من ان المنكر يعم
المجامد لا يتناول
المطلقة التي هي
الطيب هي المجامد
الوصف لا يصعد
تعالى مجازا عن
الكتابة بصحيفة
فلا لان المفهوم
من الحديث ان الكلم

فلا في الفقه
أقول
في لغة ذلك
من معني لا
الاصول
في قوله تعالى
في قوله
بمعنا صحتها
الحديث مؤيد
الكلمات المذكورة
الحديث لان
وامثالها فيكون
ما دل عليه الحديث
اعم من الكلام
ان يصير المجال
فابحسب المنكر
ان الاحتمال لا
فظهر انه لا بد
من ان المنكر يعم
المجامد لا يتناول
المطلقة التي هي
الطيب هي المجامد
الوصف لا يصعد
تعالى مجازا عن
الكتابة بصحيفة
فلا لان المفهوم
من الحديث ان الكلم

واذلة له كيف وسيا في ان بعضا من مسائلها ليس من شرطه ويقود
مستبارة في مسائل هي المتبنيات للفقه وان سلم فيكون هذا المعنى مستفادا
من مجموع اصول الفقه والكلام انما يتم اذا استفيد ذلك من الاصول
فقط وغاية ما يلزم ان يقال المراد بالاصول القواعد التي جعلت المقصود
اللقبي عبارة عن العلم بها وهذا المعنى يستفاد من الاصول

بلا اولیٰ مما اشار
 الیه الشایع من
 جعل الشریعۃ
 بمنزلة روایات
 ولا یقارن شایع
 الشریع الروایة
 الا علی حذف
 المضاف فلا بد
 منه هنا علی ما ذکره
 ممثلاً

الاولاسة
 والاربعة
 غيبنا مرق
 قال
 فان قدم
 تفسير
 قول
 اي تفسير
 الفقه
 بان يقدم
 تفسير
 اصول الفقه
 باعتبار
 الامانة
 قال
 والاهم
 الى ايراد
 تفسير
 نارة في الفقه
 قول
 اعلم ان
 مراد السارح
 بيان سبب
 تعديل
 المصنف
 عن طريقته
 انما يجب

المقيدة بالاضافة فقط الى المقيد والمقيد غير المجموع فلهذا ضيقه
للمعنى اللغوي هو الاصور فقط لكنه بهذا الاعتبار على ان المعنى اللغوي
هو العلم بالقواعد والصور ومنه الاضافات في المقيد بعد المعنى لا كما في بعضها
وبعض العلم بها بالهيئة قوية تزيل عنها اللفظ من انما قال بمنزلة العلم بالهيئة
له كنه لا يلزم تصور المصنف فيها شيئا له في المراد الاصولي . .

الصاعده بالمعنى المذكور قد لا يقبل اعدام قوله تعالى يا ايها الصالح اتقوا

باب في العموم بحسب المفهوم لا يخفى في انه يجوز ان يكون المراد بالخاصة من كلامه تعالى

في قوله تعالى يا ايها الصالح اتقوا الله في كل حال وفي كل حال وفي كل حال وفي كل حال

باللغة لا في لغة الجاهل بل في لغة العالمين في قوله تعالى يا ايها الصالح اتقوا الله في كل حال

ليسا بها او على التفسير بآياتها ولا تقسم ان الله تعالى في كل حال وفي كل حال وفي كل حال

انه ترك التقسيم بالاختيار مع وجوبه في كل حال وفي كل حال وفي كل حال وفي كل حال

وهو بالاختيار وفيه بحث لان تجزئ المحذور عليه قياسا على المحذور في كل حال وفي كل حال

بالعلم اذا كان كذلك في شئ من محرمات زيارته على علمه بالآيات في كل حال وفي كل حال

يجاب عنه بان اصل الشبهة لا يخلو من بين القائلين ان الله تعالى في كل حال وفي كل حال

انما علم على نفي العالم ونفي العلم فعلى من ادعى العلم في كل حال وفي كل حال وفي كل حال

مقابل الشبهة بالعلم والظن ان المراد بالعلم بالعلم والظن بالعلم والظن بالعلم

اللازم في الشكر على المعنى المشهور كونه في مقابل الشبهة في كل حال وفي كل حال وفي كل حال

ونفس الامر في تقسيم المنعم يجوز ان يكون هو صفة بالانعام عليه وليس فيه

العلم والصفة شيئا في فرد لا اعتقاد في نعم قد فسر الشكر في كل حال وفي كل حال وفي كل حال

المعتبرة بالثناء على الحسن في كل حال وفي كل حال وفي كل حال وفي كل حال وفي كل حال

هو الثناء على الحسن بالاولاد من المعروف وفي الجهر والشكر الثناء على المولى

المعروف بولي لا ريب في ان الثناء من الثناء على المولى في كل حال وفي كل حال وفي كل حال

ذكره بالعلم فلا بد على هذا ان يكون مفهوم الشكر لغة الظاهر الشكر بالعلم

ذكر معروف المحسن والثناء به عليه وليد انه فسر الفكران وهو من الشكر

واما على التفسير المشهور الذي ساء الكلام عليه فلا بد قوله جعلها على طريقة

وسلكا طريقة اخرى وما ذكره يفيد ذلك لانه التعريف اللقبى الذى ذكره اياهما ايجاب يستلزم على تعريف نفسه به حيث الذات لانه حيث لو انه مدلول لفقد الفقه فاذا اقدم التعريف اللقبى يحتاج الى عبارة تفسير نفسه في التعريف الاضافى مرة اخرى ليعرف به حيث انه مدلول لفقد الفقه كما فصله اياهما ايجاب بخلاف ما اذا اقدم الاضافى حيث يعرف الفقه حينئذ باحتمالين فلا يحتاج الى الاستقارة

الاعادة لعدم يقينه في التقين بل يحكي انه يقسم هو اعلم بالقران
 حتى هو يتوصل بها الى الفقه كما قصد المصنف فالاعتراف بانها
 انه يقار في التقين انه اعلم بالاحكام التي يتوصل بها الى الفقه لم يقبلها
 معنى الفقه ثم يؤخذ في تعريف الاضافي فلا يحتاج الى تفهيم الفقه مرة
 اخرى لا يرد على الشارح لانه لا يقص في غرضه كما عرفت وارجو

الاعادة لعدم يقينه في التقين بل يحكي انه يقسم هو اعلم بالقران
 حتى هو يتوصل بها الى الفقه كما قصد المصنف فالاعتراف بانها
 انه يقار في التقين انه اعلم بالاحكام التي يتوصل بها الى الفقه لم يقبلها
 معنى الفقه ثم يؤخذ في تعريف الاضافي فلا يحتاج الى تفهيم الفقه مرة
 اخرى لا يرد على الشارح لانه لا يقص في غرضه كما عرفت وارجو

ذلك بالقران
 في نفسه
 اذ لا معنى
 حينئذ
 لا خذ في
 تعريف
 الاضافي
 لان المقصد
 حينئذ الا
 الاصول فقط
 * قال
 ولما كان
 اصول الفقه
 عند قصد
 معنى الاضافي
 جمعا * اقول
 يعني هذه
 العبارة
 التي احمد
 اجزاءها
 الاصول
 وتاينها
 الفقه وتاينها الاضافي
 لا الاصول المضافة الى الفقه
 وان سبقت اليها بعض الاوامر
 بلا امعان * قال واللفظ
 علم يشترط اوزم * اقول
 قال واصول الفقه علم
 مستعدة اذا القام منه يز يد غير القائم بعمر وشيخها وان اتخذ معلوما لها فان قيل تزايد
 بعض المسائل بحسب تلاوة الافكار ينافي العلمية لانه الموضوع له حيث هو الحقيقة
 المتخذة في الذهن وهي لا يقبل الزائد قلنا الموضوع له هو نيتها واصولها

الاستقارة بالكتابة جعل الشارح في طائفة الفرق بين استقارة بالكتابة
 واستقارة تخيلية والاستقارة ان يقار في كل منها استقارتان بالكتابة
 واستقارتان تخيليتان ما في الاصل الى جملة الشرح فانهم اكدوا ان
 في كلمة الفقهاء وعلوم المتأخر استقارة بالكتابة واثبات المتأخر
 بها استقارة تخيلية وجعل العقائد التي هي اصول المجامع في وقت
 الى التقوية باولتها من الكتاب والسنة وغيرهما بمنزلة القطع ان
 المقصود الى الامانة استقارة بالكتابة واثبات ان ما في من مزارع
 الشرح استقارة تخيلية والادعى الثانية فجعل قبول العبارة بمنزلة
 حيث الصبغة استقارة بالكتابة واثبات ربح الصبغة استقارة
 تخيلية كما ذكر الشارح وجعل الاعمال الصالحة المنتجة للمتبوبات بمنزلة
 الاستقارة المتمرة استقارة بالكتابة واثبات النماء لها من كمال القبول
 استقارة تخيلية * قوله وحيثما المستوى مطلع الشمس انما
 قال المستوى لان الصبغة قد يتكبد عن مطلع الشمس وهي لا تزيب
 والصبغة كما ان نكبات الدبور سمي الجرباء والليف ايضا * قوله
 يذبح السحاب وشيخه لا علاج القلع والاشجار الرفع والكشف
 في المشهور مستعد فينبغي ان يحكى على حذف المفعول اي كشف عنه
 اشجاره والنور يجمع والكشف القطعة ونزل ما من الانزال
 والاستعداد مجازي او من النزول ومطر التميز اي ينزل مطره * قوله
 لم يسمع له ثمان هذا قول ابي عمرو بن العلاء وعند اكثر من ثبت ابو بكر
 ايضا بمعنى المحرر وجوز في الصحاح ان يكون الموضوع مصدر او في الكشف
 الوقود بالضم مصدر وقد جاء فيه الفتح ايضا * قوله لم يسمع له ثمان

يعني باعتبار مفهومه الاصل فان ذلك قد يقصد نفيها * قال واصول الفقه علم
 لهذا الفن * اقول قيل هو من اعلام الاجناس لانه علم اصول الفقه كلي يتناول افراد
 مستعدة اذا القام منه يز يد غير القائم بعمر وشيخها وان اتخذ معلوما لها فان قيل تزايد
 بعض المسائل بحسب تلاوة الافكار ينافي العلمية لانه الموضوع له حيث هو الحقيقة
 المتخذة في الذهن وهي لا يقبل الزائد قلنا الموضوع له هو نيتها واصولها

ان بنو صراحي مستقراج المسائر المزاج او المجمع بسببه ان كان مزاجا لا يتغير
 يسمى بغيرها فكذا يزداد بها فانه الظاهر من ان اسمي في قسم ثم زاد في
 اجزاءه بحسب كبر السن والخبثه ونحو ذلك لا يتغير المسمى به بل لا يخلو
 بالعلمية فكذا اذا * قال يحتاج الى تعريف المضاف لا هو وصوره المضاف اليه
 وهو الفقه * اقول مولفه المضاف من حيث هو مضاف بنوعه * ٢ *

على مولفه	كذا في تغيير النقص
المضاف	مشتبه
الشيء فاذا	وفي قيامه مقام
وهنا جال	المبدل منه نوع
تفسيره	تختلف الا ان
تفسيره	الشارح ذكر
وجبه تقديم	في الطول السنه
المضاف	ليس بلازم
الشيء على	واخره بما ذكره
المضاف	صاحب الكشاف
ولذا قال	في قوله تعالى
الا مدرك	وجعلوا شركارا
في الاحكام	المجتن * مشتبه
اصول الفقه	فاحصل الشئ على
مؤلف	بداجه واما الدرس
من مضاف	يشي عليه بعض
ومضاف	اجزاءه وفروعه
الشيء وان	جزؤه الذي يشي
يعصرف	على بعض اجزائه
المضاف	مشتبه
الشيء فلا	العلم انما يقال
جرم وجب	الاعتقاد والمطابق
تعريف	سقط في الحكم
معنى اللفظ	اللفظي والشرطي
اولا ثم	لا يطلو عليه الاصل
معنى	على ما سيجي في
الاصول	التوضيح * مشتبه

فانما العجب من انهم الحاجب والمصنف كيف ذهب عليها ان
 هذا عكس العلم الا ان يقال انهما لم يعتبر الكيفية المذكورة
 * قال لا تعريف المركب يحتاج الى تعريف منزهة عنه الفهم البينة
 اقول يعني من حيث يصح تركيبها مثلا لا بد في معرفة البيت من موقفه
 الارض والحداد والسقف من حيث يصح تأليف البيت منها لا من حيث انها جواهر

بلاغتہ کا عرفی .

اشارة الى الميعاد
على انهم لا يعتقدوا
الله له الا عظمة واحدة
او ثمانية وجزء الخلا
هو الا عظمة واحدة
الحاوية لما سترنا
فيها اني لم اقف
ت

الاولى في التكرار خصوصا
فما لبثت قد مضت
سنة الايام
منها ما كان من اوقاتنا
قد ريمت على
لعلنا نرى

والا وخص
ابوة زيد
وسنة
وعيد الى
سواء وجد
واعتبار
لعلنا نرى

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

[illegible]

ای ای	ای ای
استقامت	استقامت
لا ایشا	لا ایشا
المنی	المنی
النجاة	النجاة

وانما يستلزم منه انما النسبة نسبة شئ الى شئ المحسوس كونه محسوسا وليس
 كونه كذا بجواز ان يكون نسبة النسبة المحسوس كونه طرفية محسوسا بين كذا
 في وجه النسبة المحسوس كونه كذا في وجه النسبة المحسوس كونه طرفية محسوسا
 المستوفى على الجواز كونه طرفية محسوسا بين كذا في وجه النسبة المحسوس
 المستوفى منه كذا لفعل على المحسوس كونه طرفية محسوسا بين كذا في وجه النسبة

بقيته معلومة
 مقصود منه عليه
 لان النسبة
 التقديرية ليست
 بحسب التوضيح

و لو سلم

معلوم متبعا
 التي طلب فيها
 واسار الى الجواب
 بانها طلب منزلة
 منزلة الجاهل فتأمل

انها تقتضي
 ذلك كذا
 لم لا يجوز
 ان لا يعتبر
 التقدير

المبني على

المراد منه ابتداء
 الاصول على علم
 الذات والصفات
 والنباتات ابتداء
 عليه من حيث
 كونها بحسب
 موصلة الى الاحكام
 الشرعية لا من
 حيث التصديق
 بالوجود ونحوه

المعتبر
 العقل
 يقتضي ما يقتضي
 بحسب
 العرف

من ابتداء
 السقف
 على الجدار
 وابتداء
 بعض اجزاء
 الجدار ونحوه

ذلك محسوس

في سائر الاصول
 في سائر الاصول

وانما كانه

فانما الاصل احترام
 على الاولة التقديرية
 والا يكون من الغوا
 ايضا وان سلم
 جواز وصف الاولة
 التقديرية بالكلية
 الكلية مدلولاتها

بقتضي العقل
 معقول
 محض فاذا
 اريد بحسب
 هذا المعنى
 يخرج مثل
 ابتداء

الافعال

سواء كان مدلولها
 تقديرية شاع
 فلهذا اورا البعد
 في قول جيبه

ولا يترتب
 فيظهر تفسيره
 وجوه من جزم
 على المتكلمين

الافعال هي التي هي كلفة الجوزين صعود الكلم الى غيره تعالى والمراد
 من الوهم في قوله لا يترتب على الوهم الى غيره وهم المؤمنون فلا ينافي
 فتنفس لا يخفى قوله شارة الى عظم امر العلم اما وجه الاشارة
 والمراد انه انما هي الامور العامة التي من شأنها ان تكون بكمالاتها
 بتحديد مباح في الاصول التي هي موضوع في العلم وان على تعليم هذه
 الشئ لا ينافي الى انما كانهما كذا في الامة وما عداها منزلة منزلة العلم
 وتعليمها يستلزم تعليم نفسه الموضوع ولا شك ان شرف الموضوع وعظمه
 يفيد شرف العلم وعظمه قوله من ثم الذات والصفات اجمع المحلى بالام
 قد يشيخ من في اتمية وجزئية الصفات ههنا من في القيل
 او ليس من في الاصول المذكورة علم جميع الصفات فان بعضها مما لا يثبت
 لا بالدليل السمعى فاما لا يعتد فيها بالكلم في قوله وفروع الشريعة
 احكامها فحسب عموم الشريعة لهذه الاحكام فانما فروعها هي
 اضافة الجزاء الى العلم بخلاف اضافة الاصول فانها من اضافة الدليل
 الخارج عن المدلول اليه ولو فسر اصول الشريعة بالعقائد ومبانيها
 بادلها لم يتعطل النظم قال الخطابي يمكن ان يقال الاضافة في اوتها
 ليست الا المدلولات بل هي ايضا من اضافة الجزم الى الكل فان الشريعة
 ينقسم الى جزئين اوله هي اصول ومدلولات هي فروع فيكون متبعا
 الاضافتين مرتبة وفيه بحث اذا اوضح تفهيد الاولة بالكلية كما
 فعله الشافعي فانه قلت فروع الشريعة التي يتناول غير الفقه شاملة
 لبعض مسائل الكلام كسئلة الرواية والمعاد فها وجه تفهيد الفروع
 بالاحكام المبينة في الفقه قلت وجه ان الفروع شاع في عرف

الفعل على الصمد منه اذا لا يثبت ذلك محسوسا في العرف ايضا
 ولا يترتب النقل بتفسيره وهو ترتيب الحكم على دليله ولا واسطة
 فيظهر تفسيره للفصل بالذكر وكيف لا يظهر تفسيره وهو مثال له
 وجوه من جزم فانه ابتداء الجواز على الكيفية والاحكام الجزئية
 على المتكلمين والمعلومات على علمها والافعال على المصادر

تفسير لا يشترط حتى يرد عليه ما ذكره في تفسيرين ما هو المقصود
 حيث لا شك ان المقصود والمصنف ههنا على ما بينه الشارع
 في تقسيم الاصول ليس الحكم الشرعي هذا راعى ان كتاب خلاف
 الاصول الذي هو المنظر بقدر الامكان فلا يجرم جعل الاصل اثباتا
 ٥٧ انكسرت بالاستطراد والابتداء العقل المقصود ههنا وهو

اد الاصل توقف الفقه على الاصول توقف ذي الالة عليها فلا يبعد
 ان يكون الفقه اشرف من الاصول كيف ولولا ان لم يتوقف الاصول
 ويؤيد وجعل اصول الفقه لقباله لدحه واطلاق الاصول والفرع
 لا يضر نعم توقف الاصول على جميع الاصول العلوم الشرعية على
 الكلام ليس بطريق التقدمة بل الالافضة والرياسة ولد اعتمد
 الحكم فهو اشرف من الحكم الا ان صاحب الفقه وغيره قالوا في
 ترتيب الكتب حسب الوضع ان الفقه يوضع فوق الكلام والادراك
 ما وجدته ولكن ان تقول التقدم بالرتبة غير التقدم بالاشرف والفرع
 من الكلام المشهور الاول ويظهر حتى في العربية ايضاً قولهم عن احوال
 الصانع والنبوة والامامة آه لا يترجم من عطف النبوة وما بعد على
 ما هو موضوع علم الكلام عند البعض كونها منه حتى يرد انه لم يقل
 به احد اذ قد يكون البحث في المسئلة بحكم احوال الاعراض الذاتية
 عليها كما سيجي في الصانع تعالى موضوع على ما هو مختار القاضي الارمني
 وبحث الرسول ونصب الامام والكثرة واحكامه من الاعراض المحيطة
 عنها ويبحث ايضاً من اعراض كل منها قولهم بمنزلة البدل من الجملة
 السابقة اي بمنزلة بدلي الاستمرار كونها اذ في باقادة عظم امر العلم
 وجلالة قدره في الجملة السابقة وانما لم يجعلها بدلا اصطلاحيا مع
 انه اظهر في كونه سببا لترك العطف لان البدل منه يجب ان لا يكون
 مقصودا بالنسبة والجملة الادلى ليست كذلك وانما ما قيل من انه
 ابدل من التوابع فيقتضي كونه البدل منه مع ان الجملة السابقة
 ليست كذلك لانها في صفة انه لا يحل لها من الاعراب وانما الاعراب

ترتيب الحكم
 على دليله
 اذ لا فائدة
 في التعميم
 لغرض المقصود
 فكانه قال
 والابتداء
 العقل
 وهو ههنا
 ترتيب الحكم
 على دليله
 فليست اقل
 فانه دقيق
 وبالقبول
 عقيق
 * قال
 الالهية
 اما ان يكون
 لها تحقق
 وثبوت
 * اقول
 فيه اشكال
 وهو ان
 المقرر في
 الكتب
 انه الالهية
 من العقول

انما قال فلا يبعد
 لانه من جهات
 مشرف العلم
 الموضوع ولا شك
 ان موضوع الاصول
 اشرف من موضوع
 الفقه الا ان
 غاية الفقه
 اشرف من غاية
 الاصول مشه
 قال الفقه والنحو
 نوع واحد في وضع
 بعضها فوق بعض
 والتفسير والحديث
 فوقهما والكلام
 فوق ذلك
 والفقه فوق
 الكلام والاعراب
 والمواظاة والاعراب
 المروية فوق
 ذلك والتفسير
 فوق ذلك مشه
 لا سيما على
 نوع تفصيل ليس
 في السابقة مشه
 الجملة السابقة
 منزلة البدل
 يكون فيها اذا كان
 الجملة الاولى
 غير واقية بتمام
 المراد وكونه الواقية
 كذا ذكره
 المطلوب
 مشه

الانانية التي لا تحقق لها في الخارج وانما التحقق والنبوت والوجود
 الفاظ مترادفة فانه الوجود عندنا منحصرة في الخارج لا نقول
 بالوجود الذهني فلا معنى لقوله الالهية اما ان يكون لها تحقق
 وثبوت مع قطع النظر عن اعتبار العقل وهو ظاهر ولا نقول له
 اي انما ثبت في نفسه الامر لانه بمعنى وجوده شئ في نفسه الامر

انما يشترط بالتركيب لا يقتضي الاختصاص بها ولا ينافي كون بعض الاعتبارات بسايط
 لا من المقصد في تصنيف الماهية الاعتبارية بتمامه وهو لا يقتضي ايراد الامثلة
 من كل نوع ولله مسلم انه يقتضي الاختصاص بها فلا خلاف فيه لانه تلك البسايط
 انما يقال لها في العرف الامور الاعتبارية لا الماهيات الاعتبارية فلا بأس في
 ٥٩ خروجها * قال ما يتفقد الواضح ليضع باذاته * اقول فيه بحث
 انما ادلة فلان ماني ما يتفقد

قد يكون الظاهر قصر الاحكام على الدالة والقول باستعماله على الامور
 الاربعة على ظاهره ويؤيد ذلك كبر الضمير في الحكم وان يحكى في هذا الترتيب
 على حوال هو اقرب الى العلم الذي هو اجسد التصنيف فيه انتهى
 علم الأصول وهو الدالة الاربعة * قوله الذي بنى الشارع الاحكام
 عليها الضمير عام الى الاركان والضمير العائد الى الموضوعات المحذوف
 وهو عليه * قوله ثم القياس غير الاستلزام حيث دار العلم بما
 الى الخطا ودرجة عن درجة تلك الدلائل لاستقراره بان موجب
 القياس وجوب العلم لا وجوب الاعتقاد ثم انه اما معطوف على
 تقديم الكتاب او على الكتاب بتقدير عامل في المعطوف مغاير لعامل
 المعطوف عليه كما في قوله لهم علمتها تبنا وما راد اى سقيتها ماء
 باراد التقديم بهما ثم اعتبار العلم بالقياس * قوله فان قلت ليس
 ترتيب الشارع آه قيل المفهوم من سورة كلامه انه المراد بتقديم بعض
 الدالة على بعض انه اذا تفرقت اثنان يعمل بمقتضى ما حكم بتقديمه في
 بشكل الام في تقديم الكتاب على السنة من حيث انه كتاب او يرجح
 ايها * جديفة من جهات الترتيب التي ذكرت في موضعه بلا تفاوت
 فينبغي ان لا يخفى جهة التقديم بذلك فانه الكتاب مقدم على السنة
 في الشرف من جهة المجازة ومن جهة نقل الاحكام كثيرة مثل صحة
 الصلوة بقرائة وجوبها فيها وحرمة قرأته على الجنب والكانقن
 الى غير ذلك * قوله جعل غياض الاستمارة آه قيل عليه اذا جعل قوله
 بنى على اربعة اركان آه بمنزلة البدل من الجملة السابقة كما ذكره السمر
 لزوم ان يكون الكل من الجملة المتقاطعة بهما وخرق في فهم علم الذات

الواضح انه كان عسيرة
 عن الامور الخارجة عما في حكمه
 لزوم ان لا يكون الموضوع له
 معنى ومعناه حاصل في
 العقل وقد صرحوا بخلافه
 وان كان عبارة عنها الصورة
 العقلية لم يصح قوله انما
 يكون له ماهية حقيقة لا
 الماهية انما هي الامور
 الخارجية وما في حكمها
 وانما انبأ فلان ذلك
 الشئ اشارة الى ما يتفقد
 الواضح فيكون المعنى انما
 ان يكون متفقد لنفسه
 حقيقة متفقد وفادة
 لا يقتضي وانما انبأ فلان ذلك
 في قوله انما ان يكون المتفقد
 متفقد والجواب عن الكل
 انما تختار ان عبارة عن الاول
 قوله لزوم ان لا يكون
 الموضوع معنى حاصل
 في العقل
 قلت انما
 يلزم ذلك
 لورجح ضمير

مؤخره مشر
 على الحديث * مشر

بر راجع الى اى صنف العقل المفهوم من قوله ما يتفقد الواضح فانه الواضح انما يتصور
 الاشياء بوجوده ومعانها يضع بازاء تلك الوجود والمعاني الفائد ان تلك
 الماهية قد يكون لها حقايير وماهيات في نفس الامر وقد لا يكون فقريف الماهية
 الحقيقية اسمي الاسم من حيث ان الماهية حقيقية اى مع العلم بها وما عظمه
 انما بعد تسميتها اسمي تاداتا افاد تصور الماهية في الذاهم بالذاتيات كلها ودفنا

انما افاد تصور ما فيه بغيره لا يسمى وسمي انما افاد تصور ما فيه بالحق سبحانه
 الحققة او المركبة منها ومنه الزايات و تعريف مفهوم الاسم وهو الذي يعقد
 الواضع وضع الاسم اذا لم يوافق صدق عليه ما به حقيقة في نفسه
 وان لم يضر ولم يلاحظ او لا تعريف الاسم بغير تعيين ما وضع الاسم باذا
 باللفظ اشهر لقولنا انفسر الاسم او بلفظ يشتر على ما تقصير ما دل عليه ٩٠

الاسم فظهر ان التعريف
 والاسمي لا يكون في تعريف
 الماهية الحقيقية لاسمي الاسم
 من حيث هي هي سواء لم يكن
 تعريف الماهية اصطلاح
 برينا في انه اللفظ لا معنى
 وضع او كان تعريف الماهية
 الاعتبارية او الحقيقية كلها
 لا من حيث هي بل من حيث لم يعلم
 تحققها بعد ولا هي بهذا
 المعنى يقال له لفظي ايضا
 على ما قاله الشارع في حواشي
 شرح القصر اي الحمد اللفظي
 عند الحقيقة هو اسم يقصد
 بانه ما تقتضيه الواضع
 فوضع الاسم باذا لم يوافق
 كان بلفظ مرادف او بالوارد
 او بالذايات حتى انه ما يقدر
 في اول الامتدادية ان
 الثالث شكل محيط به ثلثة
 اصطلاح تعريف اسمي ثم
 بعد ما يتبع وجوده يصير هو
 حقا حقيقيا فمن ادعى المفارقة
 بينها فعليه النقل محله يكون
 الكلام المحكي على مثل الشارع
 والمصنف وسائر المحققين
 فاضح كثرها الخرافات

والصفات وما بعده على اختياره المعنى ان كانت لا يعلم ما
 الا انه لم يظهر انزاله في غير ذلك ان تقول يعني يكون بعد
 اللاحقة كابدل من السابقة كونه ان ثانيا في من الاولى بتأدية
 الغرض المسوق له الكلام وهو انما الدلالة على شرف العلم وعلو
 قدره بالاياء الى شرف موضوعه ولا شك ان جعل اشرفها في بعض
 القباب مما يصل اليه العقول البشرية الى كنه المراد منه يستندوه على
 بطلان ما لا سواد التي تورد رب القصر بالوصول اليه نوع تعظيم شأنه فيلزم
 قوله والوصول على غاية متناه من العلم بالمراد فان قلت
 عظم على التفكير بعد ان يكون العلم بالمتناهي منها ولا يخفى ان قلت
 المراد بالمنع المنع اللغوي لا الشئ السري فلا ريب ان قلت قوله فكما ان
 الجهال يمتدحون اولي في شروح اصول فخر الاسلام ان لا يمتدح
 بالامعان في الطلب للعالمين غير المخلصين وذلك لمعرفه غير المتناهي
 من اقسام الخفاء والجهالين والالهم بوجوه الراستين فائدة قوله
 تقول بحسب الدابة آه فيه إشارة الى انه قول المصحيح هناك وبنهم
 يشتمل على استدراك والظاهر يقول كبح وبنهم والى انه تعديته كبح
 بعن ليست على امر اللغة بل تعين معنى العرف والى انه اذان للراستين
 ماثلة الى التفكير فيما يرد عليها والوصول الى معناه متوجه اليه جدا
 قوله مادام في اعراضها اي تحت لها بطلان عليها مادام في حال
 مباشرة العرف فاذا انقضى لا يقار لها العرف بل الزوج ويستوي
 فيه ايضا على الاصح قوله وهي ليست نتائج افكار المتفكرين الخ
 لان نتائج افكارهم ملزومة للخفاء وجزاز الخط فيها ووجهه في القالب

منها ما قيل انه التعريف الحقيقي ما مقابل للاسمي كما ذكره المصنف واما مقابل
 لفظي وهو الذي افاد الماهية الغير المحصورة سواء موجودة في الخارج
 او لا و الحقيقي بهذا المعنى يتناول الاسمي وحقيقة لا يقع جعل الشارع التعريف العقلي
 كتعريف الفطر بالاسم في غير الاسمي لان الاسمي الذي هو مقابل للحقيقي ما افاد
 تعريف الماهية الاعتبارية واللفظي ليس كذلك لان الماهية الاسمية ليست

عبارة و اسم الالهي المعنى الثاني هو الذي اثار تعريف الالهية الغير النحاصلة
 و المعنى ليس كذلك لانه الالهية لا يقيد بقصور الالهية الغضبية لا انها معلومة من قبل
 بل انما لفظ الغضبية موضوع له * فان كان قلت ظاهر عبارة مشر آه * اقول
 من السؤال قوله و تعريف الالهية هو ذات قد يكون اسما و قد يكون حقيقة و تقريره انه
 مقتضى ما ذكر انه يكون تعريف الالهية الحقيقية تارة حقيقية و اخرى
 اسمية و المقصود من ظاهر

عبارة الالهية الحقيقية
 البتة حيث قال التعريف
 الالهية الحقيقية الالهيات
 الحقيقية و اما اسمية
 كترتيب الالهيات الالهية
 فانه تعريف الالهيات
 الالهية لا يكون الا
 اسمية بلا حرة و قرينة
 المقابلة يقتضي انه لا يكون
 تعريف الالهيات الحقيقية
 الا حقيقة و تقرير الجواب
 انه العدل هو ظاهر
 العبارة جاز و امه سهل
 فانه اذا اعتبر فيه الكيفية
 و قيل المراد تعريف الالهيات
 الحقيقية من حيث انها
 ماهيات حقيقية يستقيم الكلام
 و ينفذ المراد كله لا يكون في
 ظاهرها تحقيق للمقام بل التحقيق
 ما افاده الشارح التحري بالامر
 عليه * قال و شرط الكلام
 التعريف الالهيات الالهيات
 * اقول اعلم انه المراد
 بالشرط اعلها تحقيق مساواة
 الحمد للمجد و على ما هو الشرط

و المعاني الالهية للمقصود اعني معلوماتها و الاحكام المستفاد منها
 و هنا وهي التي اظهرت بالمقصود الظاهر انما كانت عبارة العروس على
 المنفعة من وجه الظهور و امتناع الخطأ و قد اشار الى الاول بوصف
 المسك بالمبين اي المظهر و الى الثاني بوصفه بكونه ثابت هو
 كجسم ماله و منه فيها متغيرات قطعاً * قوله فيطلقون على معاني لفظ
 ان المراد بالمعاني العقلية كبرية كما مر و قد يقال اراد المصنف بقوله و المقصود
 منصفه عاير بكار افكار المتفكرين انهم يستخرجون منها بقوة فهمهم
 الوفاة معاني دقيقة لا يتبادر اليها الا ان العامة سواء كانت
 جملة الحكم او غيره كما فهم ابن عباس من قوله تعالى اذا جاء نصر الله
 و الفتح آه قريب اجل الرسول هم و استحسنة عمر رضي الله عنه و لم يفهم من
 حاضري مجلسه سواء و هذا لا ينافي كونها احكام الملوك اكنوا المبين
 لانهم ليسوا بوجدان مستنبطين فقط فلا خلل في هذا الكلام ولا حاجة
 الى تخصيصه بعقل الحكم * قوله و يستخرجون احكاما قيل ينبغي ان يربط
 بالاحكام الالهية المستخرجة من النصوص بطريق الدلالة و الاشارة
 لا المستنبطة بطريق القياس و الا اختلف ترتيب ذكر الاركان الاربعة
 على الوجه الذي ادعى رعايته و قد يقال مراده بذكر الاركان على الترتيب
 في قوله و كشف عن جمال محلات كتابه الى قوله و بعد فان ما ذكر
 القياس بهما فاما وقع سابقا على ذكر الاركان على الترتيب المستطرد
 و ذكره الاستطرد في لا ينافي في هذا الترتيب * قوله الظاهر على النصوص
 مرفوع صفة نتائج اي النتائج الظاهرة على النصوص بمنزلة العروس
 على المنفعة بالنسبة الى تلك النجول الاعلام من المجتهدين فكونها نتائج

في التفسير يفات مطلقا عند التأخير و التعريفات انما عند المتقدم فانه اتفق لها
 اما بعمومية الحمد من المجدود و بالخصيصة منه فاذا اعدم الاول يحصل الاطراد و اذا اعدم
 الثاني يحصل الاتساق و لا كما في اتساق مساواته في صورة عمومها اظهر جعلوا صدق
 المجدود على كل ما يصدر و عليه الحمد بحيث لا يوجد الحمد بدون المجدود و في صورة من الصورة
 اطراد المقصد على الاستتار و جعلوا صدق الحمد على كل ما يصدر و عليه الحمد و بحيث لا يوجد

المحدود بدون شك في صورة من الصورة انما هو ما هو في نفسه قوردا
 يصير كذا في اشارة الى ان الاطراف ليس هي المنع بل المستلزم له وله
 ليس بجمع بل مستلزم له ايضا كما سيأتي * قالوا * فكيف ما عده * فليس هو
 المحذور عليه بانه محذور في الاصطلاح ايضا لانه محذور مستثنى من المحذور
 مادام ان المنع الكلية الموجبة اذا كانت تأييدها مستلزمة ان تكون
 كلية وانما لم يعتبر المنطقيون

لعدم التوافق الى المادة وفيه
 بحث لانه مساواة اللسان
 للمفهوم انما ثبت اذا ثبت
 مساواة المحدود للمحدود وانما
 ثبت اذا ثبت الاطراف الا ان كان
 باعتبار المساواة وفي بيان
 معني الاطلاق مستلزم بوجود
 الشئ قبل وجوده * قال
 فالحاصل واحد * اقول يعني
 المحذور المعني بالحد كونه
 للعكس وانما هو واحد وهو كونه
 احدا جامعاً لافراد المحدود
 وان كان في نفسه فرق بيني
 عليه ان يلزم الكل منهما
 كونه احدا جامعاً اما لزومه
 لا قول فظاهر وانما للسان
 فلانه محذور يقتضي لانه
 فليلازم ان لانه اذا صدق
 كلما انتفى احدا انتفى المحدود
 ويصدق كلما وجد المحدود
 وجد احدا والا انتفى احدا
 عن بعض افراد المحدود فيكون
 ذلك البعض انتفى احدا وصدق
 عليه المحدود وهو مناف
 لصدق قولنا كلما انتفى
 احدا انتفى المحدود ونفسه ان

انما هو اعم واقعي انما هو اعم واقعي
 المنع بالنسبة اليهم في ان لا يكون
 المجتهدين والوجه انهم من جهة واجب عليهم
 بل صار قطعاً لانه قياس ما سببه في ان لا يكون
 في الظهور انما هو انما هو انما هو انما هو
 يعني انما هو انما هو انما هو انما هو
 هو وصف خطاب النبي عام يكون ما سببه في ان لا يكون
 وذكر الخطابي في حواشي المطول انما هو انما هو
 ووصف خطاب به على طريقة المبالغة على ان النسب
 عليه انما هو المعاني على ما ذكره عليه في ان لا يكون
 واوبار وفيه بحث لانه الفصل اذا يعني على معناه يقتضي ان
 الى معنوله الذي هو انما هو انما هو انما هو
 ذكره الشيخ في نسبة المصدر انما هو انما هو
 والنقطة على المعنوي انما هو انما هو انما هو
 انما هو على انما هو انما هو انما هو
 خطاب به الى الله تعالى فان ظهر الكتاب قد بين في الكتاب انما هو
 بان فيه احد ازعم انما هو انما هو انما هو
 لصنع المبين وخطاب الكلام علم التكرار مع تأخير الصورة عن قوله
 ونفسه خطاب به لرعاية تناسب قرآن الكلام وانما هو انما هو
 بين المعطلين والكلام العلوي * قوله * فروع لا يوضع منصوص على
 وسيد كونه مباحث الاجماع جواز نسخ الاجماع وانما هو انما هو

هذه العبارة لا تدل على ان الجمع عليه العكس كما توهم حتى يخالف ما فهموا
 انما هو العكس مستلزم للجمع لا عكسه ثم ان كلام الشارح لا يدل على ان قولنا
 انتفى احدا انتفى المحدود يدل على الجمع باحدى الالات التي هي
 بان الامر ليس كذلك ويكون قوله والحاصل اشارة الى انفسه فان قيل قد تقدم
 ان الجمع لازم له قلنا مطلق لا يقتضي اللازم بالمعنى لا يخصر كما هو المعبر في الاشارة

جواز كونه خبرين او بيانا بحسب الاعمال * قال لانه تبيين ان لفظ الاستدلال
 * اقول قيل هذا التعريف لفظي وقد توهم اصحبه وقد عرفت جوابه فيها مسبقا
 * قال وهذا لا دخل له في بيان فساد التعريف * اقول قيل فائدة قوله ولا شك
 ان تعريفه لا يصلح تعريف اسمي اثبات وجوب الاطراد فيه فاما مراده ان هذا التعريف
 اذا كان اسميا قد علمت انه مشروط لكلا التعريفين الطرد والعكس *
 يكون الاطراد لازما فيه

والمحال انه غير مطرد فيه بحيث
 لا يمكن محصل كلامه ان روح
 لا في الاطراد ولا يستلزم الكلام
 انفسه يفهمه كما انه يفهمه
 احدهما ببيان اشتراط
 الاطراد لغيره بل يكفي ان يقال
 اشتراطه فالتعريف الذي
 ذكره في المحصول لا يطرد فلما دفع
 هذا الكلام وقيل قوله ولا
 شك انه متفوع على قوله
 التعريف اما حقيقي او اسمي
 وقوله فالتعريف الذي في
 المحصول انه متفوع على بيان
 متفوع على

بيان معنى
 انطرد يعني
 اذا كان
 الطرد ما ذكر
 فالتعريف
 المذكور ليس
 بمطرد ولا
 يعني على من
 له ادنى

درسته في اساليب التركيب
 ان هذا التوجيه يقتضي التقييد
 في الكلام فانه الفاعل في قوله

عند هذا السلام وجواز شئ عند الجمهور ايضا ان لم يكن قطعيا فان حمل
 الاجماع عليها على القطعي فبني على مذهب الجمهور وان حمل على المطلوق
 فكانت مبني على ندرة شئ الاجماع وان كان جائزا في الجملة * قوله
 المعنى باقوى الذريعة المراد به علم الاحكام والشرائع كما ان جود في
 ديباجة الموقاة وشكره من خصه علم الاحكام والشرائع بانه احدى
 المسائل والذريعة المعنى بالشيء به المراد * قوله من ركزت الزنجر
 في انفسه بل على ان الركز غرض الشئ في الارض بحيث لا يكون معطى
 وسنور بالتراب فيه مستعار بان صعوبة فهم معاني اصول فقه
 الاسلام ليس من جهة بعد ما علم الفاظه لانها تيرا اى من بينها بل
 بجزالة تلك الفاظه ولطافة تلك المعاني * قوله فاصل الكلام
 مرموز الى نحو امض لم يجعل التقدير مرموزا اليها على ان يكون بمرموزا
 على نحو امض لان فيها ذكره قل التقدير ورعاية المناسبة مع السنور
 في الافراد والتحرز عنه خلاف الاصل وهو تقديم الخبر بلائكة فقه بها
 اولان الواجب مرموزة بان كانت فان قلت مرموزة مستند
 الى الجار والمجرور كما في هذا مرموزة بها فلا يجب التانيث قلنا اذا اعتبر
 الظرف مستد اليه لم يجر حذف لعدم جواز حذف الفاعل الا بان يحذف
 الجار ويوصل الفعل وهذا لا ينافي اعتبار الاصل مرموزا اليها وجب
 التانيث * قوله والنظر تأخر الشئ بالعين والامعان فيه مبني
 على ما قاله الجوهري النظر تأخر الشئ بالعين والامعان فيه مبني
 ان يجعل بمعنى التفكر والاعتبار بان يجعل من النظر المعنى بغيره واما
 اعتبار الامعان فيه فبعد تسليم كونه وصفا زائدا على نفس النظر يجعل

فالتعريف الذي يتأدى على فساد * قال وهما بحث من وجوه * اقول الجواب عن
 الاول ان المصنف هنا يعترض على الامام وهو بمنزلة شرط المساواة حتى قال في شرحه
 لاسيما ان لازم المعنى لا يمكن ان يكون اعم من الشئ ولا اخص بل يجب ان يكون
 مساويا فتجوز آخر من التعريف بالاعم لا يدفع الاعتراض عنه واما قول السراج
 فان كتب اللفه مسحونة آه فكلما صحيح يشهد به تتبع كتب اللفه ومن انكره فكانت

م بنظر من يخرج و ما قيل عليه انه ما ذكر في كتب الفلسفة انما هو تفسير بهي نظري
 فاما ما قد عرفت جوابه و عن الثاني انه محصل كلام المصنف شيخ الطائفة خطه و اصل
 على الفاعل و استناد فيه و انما يصح الجواب عنه انما هو ما عرفت و استناد
 ما قيل عنه يقيد به و لا يعني مجرد عدم صدور الاصل على الفاعل و استناد به و انما
 عنه انك انت علامه في ذلك الجواب لا يدل على انه كل محتاج حسب ما عرفت ٢٠ ٢١

حتى يطرأ تعريفه بالاحتياج اليه
 و انما يدل على انه اذا وقع
 الاستثنا و به الاصل الذي
 هو الحقيقة و النوع الذي
 هو المجاز و قصد التمييز بينهما
 بتفسير الاصل بالاحتياج اليه
 و الفرع بالاحتياج تفسيره بينهما
 بحسب حصول المقام و لا يلزم
 منه القول بصفة تعريفه
 مطلقا و ذلك انه قال رحمه الله اذا
 عرفت انه معنى المجاز على
 اطلاق اسم المزدوم على اللازم
 و المزدوم اصل و اللازم فرع
 فالكائنات الاصلية و الفرعية
 عن الطرفين يجري المجاز
 الطرفين كالعلة مع المفعول
 الذي هو علة غائية ليس
 و كما يجري مع الكل فان الجزاء
 تبع للكل و الكل محتاج الى
 الجزاء و كما هو فان اصل
 بالنسبة الى احوال لا احتياج
 احوال الى الجزاء و عن الرابع
 انك قد عرفت انه ما سبقت
 ليس تفسير الاشارة العقلية
 مطلقا بل بيانه المراد بالاشارة
 العقلية هناك ترتيب على
 و سبقت و قد فهم منه انه

نظريه في مقام المباشرة على تلك القواعد و قوله بتوضيح تعيينه و على ذلك
 المؤثر على السمع كما انه المقدم و انما هو في ذلك و قوله الكلام
 لا يخرج عن اوضح ما آتاه في غاية المعلوم من ان احوال انما هي تفرعها
 من المخرج و احوال انما هي تفرعها من المخرج و الا احوال المعلوم من المخرج
 احوال المخرج و احوال انما هي تفرعها من المخرج و الا احوال المعلوم من المخرج
 المباشرة على الاطلاق و لا يوصف لونها و اجتهاد في الحكم و الحكم
 و ارادة التبيين و ما عطف عليه كما يستلزم وجود معنى له و ما عطف
 عليها لا وجوب انما هي تفرعها من المخرج و الا احوال المعلوم من المخرج
 ايها عند حصول المؤثر قوله و انما هي تفرعها من المخرج و الا احوال المعلوم من المخرج
 انه اراد عدم احوالها و لا يلاحظ انما هي تفرعها من المخرج و الا احوال المعلوم من المخرج
 تراخي هذا المعنى و انما اراد عدم المتداهل بالذات فغيره انما هي تفرعها من المخرج
 نفسيها المصداق قوله في ذلك و انما هي تفرعها من المخرج و الا احوال المعلوم من المخرج
 يقع في التفسير في ضيقه و تقييده فان المسمى بالمقسم على
 قواعد العقل كانه لا حصول نظر لا عدمه و قوله انما هي تفرعها من المخرج
 قد يقرأ ان يؤول على صفة المعلوم حتى يكون صفة الكلام لا المجاز
 و لا احتياج الى ذلك انما هي تفرعها من المخرج و الا احوال المعلوم من المخرج
 يدل عليه قوله بل المراد انما هي تفرعها من المخرج و الا احوال المعلوم من المخرج
 و قوله لانه لا يلزم ان يكون بالبيان حتى لو لم يزل ذلك جواز
 تفسيره بها مسامحة بان يراود به كونه الكلام بحيث يؤول الى
 بطريقه يؤول من جميع ما عدا و قوله في انما هي تفرعها من المخرج
 اول البيان من خواشي المطول حيث قال انهم و انما هي تفرعها من المخرج

مطلقة ترتب امر على آخر في العقل و هو صادق على ابتداء الفكر على
 الامور المذكورة في غير لا يخفى انه اذا اقول كلام المصنف بانها تمثيل
 لا تفسير سقط هذا السؤال و انت خبر بان انه اراد انما هي تفرعها من المخرج
 عرفت ضعفه و انما اراد ما ذكرنا فغيره و تارة عرفت انما هي تفرعها من المخرج
 احد ما دون الاخر و اقول لعل وجه عدم تفرعها من المخرج و عناية الادب لانه منسوبة

من الامام الاعظم رضي الله عنه * قال يجوز ان يريد بالنفس العبد نفسه لا
 امره ولا كلامه متعلقة باعمال العبد من * اقول فيه اشارة الى ما سياتي الى
 ان لها وما عليها عبارة عن اجسام اعمالها فالمراد بمعرفة معرفة احكام اعمالها
 من الوجوب والحرمة وكما هي الحكمة قال يجوز ان يريد بالنفس العبد المركب
 من الروح والعبد من لانه اكثر الاحكام المرادة بقوله ما ليس وما عليها
 متعلقة باعمال العبد من

فانه قيل فانه ليس لا يطابق
 الدعوى لانه العبد المذكور
 في الدعوى مركب من الروح
 والروح والمذكور في الدليل
 هو العبد فقط قلنا عمل
 العبد من لا يحصل الا بالروح
 وعدم التعرض له لغاية
 الوضوح * قال وان يريد
 النفس الانسانية * اقول
 يعني بها الروح والجسم
 كما قال في العبد كما قال به
 جمهور اهل السنة فلما وجه
 ما قيل ان الوجه الاول
 متعيبه
 لا تنه ان
 السنة
 لا يقولون
 بالنفس
 الناطقة
 فانه انما
 يقولون
 بالنفس
 المجردة
 ولا يفهم من
 محبة الشارح العبد
 * قال والعبد الاخير كما
 لا دلالة عليه اصلا * اقول قيل يدل عليه ما قال الراغب الاصفهاني في المعرفة
 اسم لما يحصل من العلم بعد تذكر المعلوم والاستدلال بالآثار ولذا لم يقرب في
 صفات البارئ تعالى انه عارف قلت ولم يسلم انها في اللغة مطلقة لانه متعلقها
 بهذا المعنى بعد ما اعني ما لها وعليها الدلائل على استزاد جميع احكامها او دليل
 واعدل ما يدل على التفسير لا متناع معرفتها بلا دليل وقوة استنباط وانت خبير

بالفهم كنتم تسامحوا في ذلك اذ لم يقصدوا به معناه الصريح بل يفهم
 منه ما هو صفة للفظ يعني كونه بحيث يفهم منه المعنى والاعتقاد وان
 ذلك على ظهوره في الدلالة صفة اللفظ والفهم ليس صفة له فلا بد
 من ان يقصد بما ذكر في قوله تعالى معنى هي صفة فانه من ما يقال المفهوم
 من تعليله ان العجز لو لم انه يكون بالبلاغة جاز ان يكون انما
 المذكور في تفسيره مع انه لا يستقيم لان غاية ما يلزم من ذلك ان
 يكون تلك التاوية طريقا لا مجاز ولا يلزم منه صحة تفسيره بها كيف
 وطريقا لا يحكم عليه والتفسير يجب ان يحكم على المقدر نعم لو قال
 في التعليل لانه ليس بنفسه ولا صادقا عليه لكانه اظهر * قوله
 وقيل باخباره عن المغيثات آه ورواه انه يلزم ان لا يكون السور الغير
 المستتمدة على ذلك معجز اللهم الا ان يراد بالمغيثات البواطن وفيه
 ما فيه * قوله وقيل بعرف القراءة وفيه ان الانسب ترك الاعتبار
 ببلاغة لانه كلما كان انزل في البلاغة كان عدم تيسر المعارضة
 ابلغ في العجز * قوله بل المراد ان العجز لانه ذكر في بصيرة
 الحكم على العجز مباينة في حصر السببية بالنظر الى الظ * قوله
 فباختار انه يستلزم ان كان العجز الكلام بالبلاغة يستلزم
 كونه ابلغ من جميع ما عداه لانه يستلزم ذلك في العجز مطلقا
 حتى يلزم منافاة ما ذكر سابقا من جواز عدم كون العجز بالبلاغة
 قيل ان اراد بكونه العجز واحد لا تعد وفيه باعتبار مفهوم صادر
 على افراد وهو كون الكلام ابلغ من جميع ما عداه فالسحر ايقظ
 باعتبار مثل المفهوم وهو وقفة الكلام ولطفه ما عده وان اراد

لا دلالة عليه اصلا * اقول قيل يدل عليه ما قال الراغب الاصفهاني في المعرفة
 اسم لما يحصل من العلم بعد تذكر المعلوم والاستدلال بالآثار ولذا لم يقرب في
 صفات البارئ تعالى انه عارف قلت ولم يسلم انها في اللغة مطلقة لانه متعلقها
 بهذا المعنى بعد ما اعني ما لها وعليها الدلائل على استزاد جميع احكامها او دليل
 واعدل ما يدل على التفسير لا متناع معرفتها بلا دليل وقوة استنباط وانت خبير

بأنه اشعار به التقيد بالقرينة استنادا منه إلى التقيد من الكلام لا من
 بتقديره بل من أجلها بالقرينة على ما ذكره في كتاب معتمد بعد الكلام قوله لا يصح
 عطف على دلالة ما قال وقيد بما لا يخفى من اجزاءها يتبع به آية في قول الظاهر لا يتبع
 اجزاءه من غير الطلب أيضا إذ لا يخرج له سواء ما قال في كونه على التقيد من جهة معناه
 في قول أي ذكر على تقدير كونه الكلام لا يتفادى على التقدير من جهة معناه ٦٦

لأنها وما عليها الأول انه يراد
 بالنفع الثواب وبالضر العقاب
 والثاني انه يراد بالنفع عدم
 العقاب والضر العقاب
 والثالث انه يراد بالنفع
 الثواب والضر عدمه قوله
 ثم ذكر تعنيها آخره يعني
 لقوله ما لها وما عليها بملاحظة
 كونه الكلام لا يتفادى وعلى التقدير
 الأول انه يراد بها لها وعليها
 وما يجب عليها بناء على استعمال
 الكلام صفة للجواز كما يقال له
 انه يفكر كذا واستعماله صفة
 للجواب وهو ظاهر البتة
 انه يراد بها ما يجوز لها وما
 يحرم عليها بناء على استعمال
 على صفة للحرمة أيضا فصارت
 المعاني الخمسة تسمى
 منها تسعة جميع اقسام ما يأتي به
 المكلف وهي الثاني والثالث
 والخامس والثاني لا يشتملها
 كلها وهو الاول والرابع والخم
 انه ظاهر عبادة التوضيح هو ما
 لا يتخلو عنه نصف اذ لا ارتباط
 به الشرط الذي هو قوله فانه
 اراد بها والجزء الذي هو قوله
 فاعلم انه ما يأتي به المكلف

انه لا يقع على طرف مستندة ومراتب متخالف كما يدل على قوله وهو
 وهو يقع على طرف مستندة آية فهم لم واجب بان يراد هو الاول
 معنى مضبوط بمنزلة حقيقة نوعية جزئية متناهية بخلاف سحر الكلام
 فانه مفهوم واسع كل الشئ جزئيا متناهية لا جارية مثل المكلف
 احواله الفصاحة واللفظ كمال من البلاغة والحوال من المحسنات
 حتى انه يجوز ان يجمع فردان من السحر بخلاف لا يجوز ولا يمكن ان يجمع
 اقرب الى لوجوه مما لا ينبغي ان يشك فيه فاسب فراد الاول
 وجميع الثاني وقد يقال في وجوه فراد هذا وجميع ذلك ان الكلام من قبيل
 الاستقارة بالكناية والتجسير فقد شبه لا يجوز باناء تقسيم فيه شئ
 مطلوب واثبت له ما هو من خواص المشبه به عادة وهي العادة التي
 تشبه السحر ثوب لطيف مرغوب واثبت له ما هو من خواص عادة
 وهو الايراد وبذلك التوق الظاهر فليعلم قوله بخلاف سحر الكلام فيقول
 الكلام اذ اوصرف في اللطافة والبلاغة الى ما دون مرتبة لا يجوز
 حتى صار غريب بما يدخر في حد الكوارق اطلو عليه السحر لكونه مشد
 في تشجير القلوب وتحويلها وغرة العادة والنظر ان المقصود بقوله
 فهو دون لا يجوز في المعنى فراد تفسير سحر الكلام بأنه كونه في دون
 مرتبة لا يجوز بسبب وقته ولفظه باخذ الا انه لا يجوز اذ تلقى
 منه والالم يقع في محله اذ ليس في الموضع موضع بيان في قوله فهو
 اقوى من الارب واليه الاختار فيها التمسك الذي هو الاخذ بالقوة
 لكونه اقوى من التمسك الذي هو التعلق في قوله وهو ما يمتثل الاول
 في قوله من جميع ما عداه والثاني في قوله لا يكون الا واحدا في قوله غير

ويكلمه انه يقع بانها اجزاء قوله الانية تفعل الجواب آية والارتباط بينه وبينه كان
 شرط ظاهر وقوله لا علم جملة معتدلة في نقاد واعلم فاعلم ينفع في قوله يعني
 انه فاعلم يستحق محذورا دون العقوبة بالنار كغيره من الشفاعة في قوله فانه غير المذكور
 في السحر محذورا فوق الكبيرة ومرتبة ليس محذورا عن الشفاعة وانه مات قبل النبوة
 سند امر السنة وقد قال عليه السلام شفاعتي لا تلحق الجبار من امتي فكيف يصح ترتيب

و قد افردت
 بالذكر و توفيه
 ان المراد
 بالواجب
 المعنى الاعلى
 السامع
 الواجب
 المشهور
 و هو ما ثبت
 به دليل فيه
 شبهة و لا فرق
 و هو ما ثبت
 به دليل قطعي
 فانه يستفاد
 بهذا المعنى
 شائع
 عندهم
 يشهد به
 تنج كتب
 العقوبة
 بخلاف
 اطلاق الاحكام
 على المذكور
 تحريفا فانه و انه جاز كما في الوجه
 الخامس لكنه ليس بشائع و لو ان
 افردت المصنف بالذكر و المراد

لأنه في الإجاز لا احتمال أنه يوجد في الطرف المحقق رتبة ما يتعارف عليه
 أنه يقال في الاحتمال إنما يتصور إذا لم يكن الطرف المحقق غاية ما يمكن
 للبشر وقد حقق في الكتب الكلامية أنه معجزة كبرى مما يتباين فيه قوله
 بحيث لا يتصور المزيد عليه كما سحر في زمن موسى عم والطب في زمن
 عيسى عم والبلاغة في زمن سيدنا محمد عليه السلام على أنه من جملة
 الطرق المحققة طريقاً في المعنى القرآني ولا شك أنه لا بلفظة مستعم
 يعني في الإجاز نعم لا يشترط ذلك ولا لزوم أنه لا يكون جميع سور القرآن
 معجزة إنما أنه غير كاف فلا ولو خصه بطرقة بالطرقة البشرية لم يستقم
 بطلان الشك الثاني بأنه أنه سبحانه قادر على الاتيان بشئ القرآن و
 غلبت أنه قد رفع هذا الكلام في إجاز الكلام اقتصر تعالى على المنقولين
 وقتي المصاحف تواتر أقواله بالطرقة المحققة ما عدا طريقاً في معنى
 القرآن كما يدل عليه صريح قوله بلغ من جميع ما عداه ولا شك أن لا بلفظة
 منه لا يكفي في الإجاز فليتأمل قوله بل لا بد من العجز عن معارضته
 والاتيان بمثل المراد بالعجز المذكور عجز البشرية كل زمان ماض أو حال أو آت
 وطريق العلم بهذا هو الذوق المنتهي فلا يرد القصد بالسبع المعلقة المعجزة
 عنها قبل زمن النبي عم * قوله حتى لا يمكن الاتيان بمثل غير مشروط
 والاولى أنه يقال بدل قوله غير مشروط غير محقق لأن قوله أنه يؤدي المعنى
 بطريق ليس تعريفًا للإجاز الكلام على ما ذهب إليه السمر بل بيان أن
 الإجاز واقع بهذه الطريق ومع نفي الشرطية لا يقتض في الموت الأيرى أنه قال
 في الأمر واقع بالوجه الثاني لا يرد عليه أنه بعض ما اعتبرت في ذلك
 الواقع غير مشروط في الأمر والشرطية التي اعتبرت سابقاً لرفع

بالمستدوب ما يشتر السنته وانقل فلهذا لم يدركها * قال * والمراد بها يا فتى به المتكلم
الفاعل بمعنى ما حصل بالمصدر * اقول اعلم انه كثير من المصادر يحصل به الفاعل معنى ثابت
تألف به كما اذا قام فحصل له معنى القيام او تحرك فحصل له معنى الحركة فكل من لفظ المنفصل
وصيغة المصدر قد يطارد على نفس ايقاع الفاعل ذلك الامر وهو معنى المصدر مما يسمى بالثابت
لا يطاق القيام والنفود ولا أحداث الحركة في ذات المحدث فانه فحرك لا كما يطاق الحركة

في جسمه الذي يكون قويا ، قد يطلق على من وصف كادس على من كان
 لا يقع في ذلك ، المعنى المحاسن من المعصية ، كما لا يقع في المعصية
 كما هو في ذلك ، حيث كان الذي يكون محسنا ، وهو من صفات المستند
 والمنتهي ، لا دل حقيقة معنى المعصية ، وهو الذي هو من صفات المستند
 او اعتباري ما وجد له في الكلام لا يتبين في حاشيت الكتاب ٦٨

في باب قوله
 فيما سيأتي يعني
 اذا كان الكلام
 بالصفة التي شرط
 فيه كون الرفع من
 جميع ما عدا
 مسته

والنصب
 في قوله

انما قامت ليسم في كلام المصنف ما يدل عليها يكون هو ، ووجهه هو ان
 على المصنف انما كانت توجبها لعدم التمسك ، وانما هي انما هي قوله
 انما الطرف لا على من ايدته ان جعل من بيانها ، وتبينها بل هو ان
 لا على من كان ما يوجب من قوله من بيانها ، وجهه في بيانها ان
 كما ان السامع اطلاقا لم يجر على نفس الكلام وانما هي ما جعل من تبيينها
 انما الطرف لا على من جهة البلاغة ولا على ما قوله ، وعنه انما هي ما
 ظاهر تقريره في قوله لا يفسد لا يجوز ان الكلام مسوده بيان ، ثم عليه
 طريقة ذلك ان يفسر الى حذف التعريف انما من طرفه لا يجوز ان يفسر
 قوله باعتبار انه قد رجع الى المعنى المفهوم من الاجازة ، فوجد من الاجازة
 المذكور يستلزم ان يكون طرفه لا يجوز باعتبار انه لو كان الكلام يقع من حيث
 عدا ، قوله فانه ليس له من يبيد ، وانما لفظه كانه قد رقت ، ووجهه
 انه مفهوم واسع الشمول ليس له من يبيد ، انما لا يحتاج الى عدا ، فوجهه
 الكتاب رتب على مقدمه فسين ان قلت ، انما هي بقا المصنف في
 فيض الكتاب على فسين فكذا ، انما هي انما هي انما هي المقدمه
 قلت المراد هناك ، وتبع مقاصد الكتاب ، لا حاجة الى انما هو الملوذ
 الكتاب على بعضه ، قوله لان له لور فيه ما هو مقاصد ، انما هو المشهور
 ان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات ، وقد يطلق على ذلك ، لها من
 حيث هي ، وانها على ما لو انما من حيث انها كذلك فان جود
 الكتاب هي عبارة عن المعاني فالامثلة وان جعل عبارة عن الالفاظ
 والعبارة فان كان المذكور به عبارة عن المعاني فكم من مقاصد
 انهن على حقيقة وقوله انما هي المقدمه فيه يجوز ان حذف الالفاظ

الظاهر انما يراد
 التبيينية
 في قوله من مقاصد
 لا اعتبار ان لم يعرف
 في التبيينية
 مقاصد الفهم
 ويجعل انما يجعل
 تجسدية في قوله
 مسته

لم يذكر كونه عبارة
 على التقدير بعد
 بالنسبة الى الاول
 مع ظهور توجيه
 الكلام حيث
 ايضا مما ذكره
 على الوجهين
 مسته

فانه التقدير هناك
 اذا صير الى حذف
 المضاف والمفطر
 القسم الاول والفظ
 القسم الثاني
 انه بعد حذف
 المضاف يقلب
 الضمير المحرور المتصل
 الى المرفوع المتصل
 كما هو القاعدة
 مسته

اي لفظ الدال على
 المتاني به مسته

ان المشهور ذلك كونه قد يطلق على عدم الفعل حيث يحل المقدمه
 عليه فيقال عدم مباشرة الصلوة حرام ، وعدم مباشرة الربوا واجب
 ومنه فقد عرفت كونه الاطلا في المعنى المحل حال في قوله الا انها قد يطلق
 على عدم الفعل تشايع لانه لم واحد من الواجب والحرام على عدم
 النقل يقع صفة له ، واعلم ان معنى الواجب الذي هو صفت به

عدم الفعل ما يستحق المصنف بمقتضى العقوبة بالنار ومعنى الحرام الذي يوصف به عدم الفعل ما يستحق
 المصنف به العقوبة بالنار واما استحقاق الثواب فانما هو بفعل الواجب حتى ان ترك الحرام
 من حيث انه عدم الفعلية تب عليه استحقاق الثواب وانما يترتب عليه من حيث انه كلف المصنف عند
 تهيؤ الاسباب وميلته المصنف عليه كما سيأتي في قوله فان قلت اي حاجة الى اعتبار
 عدمه والترك في القول يعني انه تقبيل الاقسام بقدر ما كان هو الاصل وقد انكسر
 لا نقضا - وهنا على الستة

المقدمة وان كان المراد منه لا نقضا فالمراد بالعكس وهو على ما قول
 في الاول ما ان يكون البحث فيه انه انما هو بيان وجهه وهو ان كتابه
 في الاجزاء الستة هو المحقق على الاقل - الاستقراء لا بيان
 انحصار الكتاب في اجزائها لانه ثابت معلوم وان كان الغرض بالمشا
 عن غير الاول والاحكام اعز احد هما فقط ولذا انحصار اجزاء كل
 من القسمين فاما ما سبب قوله انما يبحث فيه ثم انه قد يذكر في كتب الفقه
 المباهمة المحققة فاعلمها لذات المسألة التي يحتاج اليها في تمييز
 مقاصد العلم فاما الانسب ان يترجم لعدم جعل كل منها فاما برأسه
 في قوله وادخل في بيان الترجيح والاحتياط في القياس مذهبين
 اباين فهما من جهة الادكان ولو اوجها فكانا في اخطاين فيها فلا يرا
 ان نقضا على كون القسم الاول مبني على اربعة اركان في قوله - سوقة
 لتعريف العلم وتعرفه بالوجه المذكور في الكتاب فمضمون الاشارة الى الفاعل
 او يعلم من الموت انه من الالفقة - قوله ان يعرفها بتلك الجهة او اولو
 ام يتصورها بوجه احتمال طلبها وان توجه الى تصور كل واحد منها بخصوصه
 فقدر عليه وحسنه وعلى كونه التقديرين لا يأت من فوات الموت والاستحسان
 بغيره واما على الاول فانه لا يتفرغ عن شرط الطلب لعنق وضو المطا اليه
 واما على الثاني فلان باقى له في ما لا يسع تحصيله الا ويحرفه واحد
 عنه وان تصورهما بما بهما وغيرهما لم يتغير ان رادة بخصوصها ولو اندفع
 الى طلبها من حيث شانه جزئي المفهوم العام قبل تميزها بجهة الوحدة لم
 يميز عنده العلم المطا وانما امر ان يوايه الطلب انه غير غفوت باضيه
 وبضيق الامر في ما لا يقصده تصور السائر ايا من فوات الموت والاستقرار بغيره

بما يرا ان الواجب العلم
 الفعل والترك وكذا المندوب
 والمباح والحرام وغيره فيدخل
 في الواجب ترك الحرام وترك
 المكروه كراهية تحريم فيكون الواجب
 خمسة وفي المندوب ترك
 المكروه كراهية التزيم فيكون
 المندوب اثني عشر وفي المباح
 تركه فيكون اثني عشر ايضا وفي
 الحرام ترك الواجب فيكون
 اثني عشر فيكون المجموع مع
 المكروه
 والمكروه
 التحريم
 ستة اقسام
 وتصريف
 الجواب
 لو لم يحسم
 بل اقتصر
 على الستة
 وادخل
 يدرج الجواب
 في باب عليه
 لم يصح ان
 في الواجب
 يدخل فيها
 في موقفة بجهة
 وحدة ولو كان
 غير مما - ستة
 معرفة بجهة الوحدة
 كونه حق طالب
 العلم معرفة بها
 انما جاز ان يكون
 الفاية فلا يلزم
 ان يكون هو طالب
 المكروه فانه في الاقرار
 بان جهة الوحدة
 غير مختصة في
 انفسه يغيب

يتأب طلب على الاطلاق اذ من الواجب ما لا يتأب عليه وهو عدم
 فعل حرام كما سيأتي في حقه استقراء انه ان يكون لكل احد في كل لحظة مشروبات كثيرة بحسب كل
 ممره - بعد عسسه بل يجب ان يقال فعل الواجب يدخل فيها يتأب عليه كما قال المصنف
 فلا بد من التفصيل المذكور ليصح ويحصل المرام - قال - الا انه فيه حباست - اقول فانه قيل
 اراد بالمباحات الاخرى على المصنف فليس كذلك وان اراد بها تحقيقات اراد بالمصنف

لا اله الا الله محمد رسول الله
علم الله العلم المشرع
في علم الاصول
مستظهر

و لا لاسه تذكير
الضمير في قوله
على اسم السموال
عن المقي نظر لم
لا يجوز ان يكون
عن الاشارة قد كبر
باعتبار العلم
مشتر

کلمه منه
 الخاضعیه ابتدائیه
 الا ان الاصل
 باعتبار الاتصال
 والمعنوی انما للقبی
 تاسیانه الاضافی
 مقصدا به
 بترک البسیط
 تاسیانه المركب
 و مقصدا
 مقصده

المصنف
 و امر خفي
 على من قال
 الحمد لله
 سيد اعتراف
 بن تفسير
 لمعنى المراد
 بالتفسير
 التفسير
 قال ولو سلم
 انه اعتراف
 فما وقع منه
 في معرض
 الجواب
 يكون جوابا
 عنه من غير
 فرق وهذا
 ايضا باطل
 محض لانه
 امر اراد

بالجواب جواب المستفتي
 قد عرفت بأنه لم يكسبه
 وإن أراد به جواب الشارح
 عنه فلا وجه له أصلاً لأن
 الشارح لم يدع به شيئاً
 انتفاء الجواب عنه في نفسه
 إلا حتمى به عليه أن الجواب

باعتبارين وجيب ان ذلك لا يتم دون ان يكونا لان الجيب في
جزء الاستثاء الى سوابقه فاما في قوله حصول الفقه اي ثم
في توقيفه سابق الكلام يدل على انه ليس هو الفقه بل هو
ولا باعتبار الفقه اعم من كونه انما على قوله واولا في الفقه
اي هو الموقوف لا كلام الا اصطلاحية بالعلم الى ذلك الاصطلاح في حصول
الفقه لما كان عليها عند ارباب الفقه شروع فيه بين علماء في تخصصه فلا بد
انه قد يتعدد المعنى لاضافي بحسب المقام في قوله وانه هو لا يشاء في البرهان
اليسيطر من التركيب معني كون الفقه بمرئ الجيب يذهب من لاضافي في قوله واولا في الفقه
في مفهومه الوحدة والتماثل في الفقه في مفهومه الكثرة في قوله وانه هو لا يشاء في
لتقديم فلا بد ان كلا من معني الاصول والفقه معناه معني فقه
الفقه فقط واما الاصول فلا بد ان جميع اصول المعنى في جميع اصولها سابقا
بان المراد بالاصول الاول لا الاربعة وهي غير المعنى للفقه في قوله واولا في الفقه
اي معنى لفظة الفقه وتفسيره مأخوذ فيه كما يدل عليه قوله واما جيب في
ايضا وتفسيره تارة في الفقه وقوله فانه تقدم تفسيره اي تفسيره
فهو من قبل الاستخدام في قوله واما ايجاب في قوله واما جيب في
تارة في لاضافي اما الاحتياج الاول فانه مأخوذ معناه في مفهوم الفقه
واما الاحتياج الثاني فليعلم انه مفهوم لفظة الفقه بان لفظة الفقه
وقع جزاء الحرف معناه الاصلي جزاء الحرف لكون الحرف لم يعلم
معناه ولا يربطه دلالة التعريف المعنوي لتركيب لاضافي معناه
في المعنى المجموع في اللفظ واما انه في الجزاء من المعنى لجزء من اللفظ
فلا بد ان ضرورة كونه عند قصد تعريف لاضافي في ايضا وتفسيره

ان في ذكرته ثم جواب ههنا بل حاصل مناقشته انه لا يخرج عن الذي ذكرته
على ذلك التعريف و ارد على هذا ايضا في وجه عدم ذكرها ههنا * فذكر مع انه
اطلاق اللفظ على المعاني آه * اقول لانه المقصود من التعريف اعادة المعاني للعيان
واللفظ اذا احتل معاني متعددة بلا تعيين المراد لا يتصل ذلك لانه اللفظ لا يحد
يكون مشتركا او في حكمه فلا يراد بجميع المعاني اذ لا يحتمل له كما سيأتى انه تعالى

ولا القصور المشتركة بينهما ولا يكون مشتركا معينا في حكمه ولا واحدا بعينه اذا اختلف
 انتفاء القومية المعينة ومنه لا يوجب ما قيل ان الاغتراف مستند في لا في عدم
 الاستحسان حيث يطلو فقط مختلجان ويراوي واحدا منهما بعينه بلا قرينة معينة
 اما اذا اطلو وادرسه محلي واحد مشترك حاصلا في ضمن كل واحد من تلك المحتملات
 فهو مستحسن لا محذور وما نكح به بعدد من هذا التفسير فانه المراد بالها وما عليها

ما يعرض الاقسام اثني عشر
 من الدوائر ضوئية الساطعة الحاصلة
 في ضمن كل واحد من المحتملات
 الثلثة فاليها وما عليها
 وهي ما عدا الاول والرابع
 من المحتملات الخمسة فانظر
 يا معشر الاحرار واعتبروا
 يا اولي الابصار * قال *
 ليسى اعتقادية واصولية
 كونه الاجماع حجة * اقول
 فانه قيل فعلى هذا يجب ان يكون
 كونه الاجماع حجة مسئلة
 الكلام لا الاصول وقد ذكر
 في الثاني كاشيات انه شاذ
 فانا اذا ذكر فيه على سبيل
 المبدئية وتبيين الصانع
 باليسر منها لا انما من المسائل
 ومساكن في او انما حجت الموضوع
 بزيادة تحقيق لهذا الكلام
 انما شاذ انما * قال * وهو
 ليس برادها لانه علم ارادة
 * اقول في المعنى مع وضوح
 فادها كما افاده الشارح
 قد جوزوا بان اغتراف الفاضل
 الشريف قدس سره في حواشي
 على شرح المختصر فيتنظر منه
 * قال * والمحققون على انه

انما انما حجة اخرى ثم قلت فليور دلفظ الحق في تعريف اللقي وغيره
 ثم ايند كرفي فريضا لانا في بناء احتياج الى تفسيره بسبب العلم بوجوه حيث
 ذاته ومن حيث كونه غوام لفظ الحق قلت لا وجه لذلك لانه لا يوجب
 لتان التعريف ان يكون في ذاته تاما مفيدا للفظ غير مشترك على جهول قوله
 ولما كان الحق عند قصد المعنى لا اضافي جمعا قيل يعني هذه العبارة التي
 اجزاها الاصول وما فيها الحق وما فيها الاضافة لا الاصول المضاعف
 الى الحق وفيه بحث اما اول فلان العبارة المركبة من هذه الاجزاء الثلاثة
 لا يوجب في نفسه بل الموصوف بها هو الخبر والاول والاما ثانيا فلان جعل
 الاضافة جزءا من العبارة غير مستقيم وانما يجب ان يثبت على ما ذكر ان ظ
 لهما ان المستر بان المعروف عند قصد المعنى لا اضافي جمع وبان ما هو
 جمع عند قصد المعنى لا اضافي ومفرد عند قصد المعنى اللقي واحد لكن كل
 منها خلاف الواقع اما الاول فلان المعروف او المركب لا اضافي وهو
 بجمع واما الثاني فلان المفرد تمام اللفظ وجميع جز منه فمع عبارة
 تسامح وفي وجه تذكير الضمير وتأنيده في الموضوعين ح تكلف * قوله
 وقال قالان يعرفه لم يورد لتذكير الضمير ما هو قرين العبارة التي وقع فيها
 تأنيث معنى قوله وثانيا باعتبار انه لقب لعلم مخصوص لا احتمال ان يكون
 التذكير فيه باعتبار ان يكون لا بما ذكره * قوله * والصب علم يشترط ان يوزم
 اعي باعتبار مضاد الاستعلاء فانه قد لا حظ الى العلمانية بقاء لذلك في
 انه يذكر الشخص بعلمه الدال في اصله على ذم اذا كان تأنيذا في ثم الفرق
 بين الكنية على هذا التفسير بالكيفية فاسعار بعض الكنى بالشرح
 او الذم كانه الفصل واني جهول لا يفرد قد يقال لا اعلام اما مصداق

الثاني ايضا ليس براد * اقول يعني من الحكم اذا اصل على المعنى الاصطلاحي يفهم منه الشرعية
 والعلمية فيلزم التكرار اما انقام الاول فلان الشرعي ما ورد به خطاب الشارع واما الثاني
 فلان متعلقا فعلا الكيفية بالاقنناء او التخيير معني العلمانية والمصنف لما جوزاه احتج الى
 التفسير في دفع التكرار على الشرعي على المعنى لا يخص وهو ما يتوقف على خطاب الشارع
 والعبارة على الاخصر ايضا وهو ما ذكره الاول ما بكيفية لعل وهو خص ما فهم من الاحكام لشمولية

۱۱. لکنا با اسمی
۱۲. صبح الح سائل
۱۳. می فرج بعد این
۱۴. لکنا و قد مره
۱۵. لقب ضی ما کنی
۱۶. مشتم

من حیث دو
من حیث یک

بان لا يجعل الزمان
 يتلاقى الا فكار
 من اجزاء المستعده
 لا لا اجزاء الزمان
 في الفصل بانهم
 متكتم

لا ينبغي ان يحصل
ذكره سابقا
بقوله وحقه وحقه
ليس الا اعتبار
وضع عام وخصوص
الحال فلا

مستباعد و لا بد
 سيد علي شاه فنجان
 نيا اليه خريف
 مضاف لامي
 ط حيث انه
 اوف الاله الحق

ما تقریب المرب
مساوی و یمنین
سرا که لا و
عنا ف المایه
سام زاده

لانی و هوسا
کدام تیجی
و خضوع
و ثناء و تکریم
تقریب الیه

و نه در تمام

ابی و ام و انا و ان تعبیر و تانی ما شکر و مدح و ...
 لقب تانی و اسم علی و یقاین لقب مردان و خدا خدا می
 شرح و توضیح نموده و نام از من نگین و ...
 حدیث و خبر العلم و حد باب و اسم و ...
 اینها شکر و ...

علم لهذا الغرض فبما هو علم حسي من ان العلم من
 قائله بالشيء هو حقيقة واحدة من ان العلم من
 جهة بها جوده لا اياها بغيرها والعين في العلم من جهة
 بالاربع جميعه من جهة واحدة وقيل ان العلم من جهة
 بالعلم من جهة واحدة لا اياها بغيرها والعين في العلم من جهة

لأنه إنما اعتبر سمي نفسه بقوله الحمد والصلوة وهو
 كمن سمي نفسه قتيلاً في صحيح كشاف مع في الحقيقة هو
 لأن اعتبر القوله الحمد في مدون آخرين هو أن القامت به في
 الحمد بمدح لا بذكره مع أنه من بين أنه لا يثبت في مدح
 على ما هو عليه في كتابه الحمد والصلوة

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

والتكليف على من اصابه طاعون في السفر

علي تيمال في الظلام

نسب إلى المطلوب

فصل اول در احکامات

موت قف السرع

على أنواع الكليد فيل

مجلس
العلماء

جوانا بھل

سید

66

انہی علیہ

اسلام
نیو

مختار

1. 主 體

6

بسم الله الرحمن الرحيم

100

65

مجموعہ

فقط

— 100 —

لے کر

سبح

سید علی

١٠٠

۱۰۰

عليه السلام
عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروساً لمن يلاحظها بعين
الهدى والقلب السليم

[illegible]

الحمد لله
فلما يناسب ما قبله
مستمر
الجواب
ثم قال هذا
شارة الى اتحاد

۱۔ رسم الحقیقی
والا رسم کا کد
الحقیقی والا رسم
نے مواضع کثیرہ
میں

عليه السلام
انما توقف
على الشئ
يلزم الدور
و ايضا
و جواب
تقدم في الشئ
عليه السلام
مد توقف
على حرمه
الذي في
انما ثبت
شرعا يلزم
الدور ولا
يخفى على من
لهم ادنى
مسئلة ان
ما ذكره هنا
من طريق
الدور هو
الذي كورث
على الاما
ولا تفرقة
بينهما
ترويها
هـ ا ا ا

فی الحال
 قدینا قسم باہر المساء
 اعلیٰ مساوت تمام
 لا تقدم انما یثبت
 وذا ثبت الاطرار
 و الا تعکاس فی اختیار
 المساوات فی بیان
 معنی الا تعکاس
 جزم بوجود الشی
 قبل وجوده و جواب
 ظاہر بارے میں
 مشہ
 انما قال الباء و
 انه لم یفصح
 العکس اصطلاحاً
 میں سکتا ہوں
 فعلی سکوت بنا
 علیٰ سہل
 الا تعکاس صریحاً
 بعدم اعتداد
 ہذا العکس بعدم
 ظہر بارے میں
 مشہ
 قطر بطلان فی ما قبل
 ذلک الجواب است

الوجوب هنا الالزامي
التي تترتبة عليهم للمجانب والسير المرجع والباب ه قال ه وهو فيه نصيب
المناف لتوقف وجوب الايمان وخووه على الشرع انما تاتي بغيره على نفسه
الايمان والتفكير في نفسه لزوم الدار وانما المنصب فيه لتوقف على وجوبها وانما
في لتوقف صلة المناف ه اقول كما هو المذهب عندنا ان لا وجوب لا يسمي قبلي
بالب اليه الا شعري من ان لا وجوب الا بالشرع انما هو واجب انما هو واجب انما هو واجب

فغير مستقيم فانما نعلم خطاب الوجود بانها ثبتت بفعلها الايجاب القديم القائم
 به المستعمل بل ذكره لا بد من ان لا يفسد الوجود بالاشهر قد لا يثبت
 باستقائه من توقف الشرح على وجوب الالفاظ وهو في حرف في اختيار الشق الاول
 فيفسد الشرح بخطاب الشارع على ما سبق فانه عند سبب الشق اليه الحسنة انه لا يجب على
 المكلف شيئا فانه يمتنع اليه دليله منسحب بوجوبه وانه لا بد من الشرح ووجهه قد

٨١

السمع بول الشرح في ذلك
 القائل بين ذلك ابا طاهر عليه
 السلام الاول المستبعد والحق
 السبب المستبعد حتى اعترفت
 الشيخ الاشارة الى ما هو
 سبب الحق بغيره ووجهه
 بلا شعور له بوجوبه ولا شعور
 على مطلقه والحق انه غفل
 عن هذا القدر في نفسه
 على التخصيص فليس و غدر
 في ذلك * هذا انما يصح

وهذا انما
 يصح على التقدير
 ان لا يكون
 كانه الحكم
 المصطلح في
 كونه التقييد
 بالعلية
 لا خمد لاج
 النظرية
 كونه الاجتماع
 حجة لا يصح
 على تقدير
 صل الحكم
 على المصطلح
 غير وجهها
 عن الحكم بذلك المعنى الا
 اذا كان الحكم بكسفة المعنى شاعلا للنظر حتى يخصصه العلية في شموله له كلام سيجي حيث
 يقولون القائل ان يقول اذا حكم في تعريف النقص في المصطلح فذكر العلية كمر قطع
 لا بد من وجوب الالفاظ فيجب بقية التعرّية على ما مر ومثل كونه الاجتماع حجة
 غير ذلك في الحكم المصطلح غير وجهه بقية الاقتضا او التحية ويستتبع هناك انه من الخطاب
 لوضعي فيدخر في الاقتضا انه عم والاقضي الوضع * قال * اذا كانا صرنا دليل

بواجوب المعلوم باللفظ الى مجموع المادة والصوره الاولى في
 كونها متوقفة للصوره الاولى المادة نفسها كالميت اي كما هو المراد حيث
 يتولد في هذه الوجوه وحيثما قرء قوله كالميت السريرية له معنى على ما ذهب
 اليه البعض من جواز تقدم الجواهر بالعرض القائم بجزء اخر منه بان يتركب جواهر
 من جواهر و عرض قائم به في الحال تركب من العرض القائم بالخارج منه او به
 في قوله والثاني ان كان ما منه الشيء فهو الفاعل لا يلزم كون ما منه الشيء
 خارجا عنه كما يدل عليه كلامه لا متقاضي بل تركب من الواجب والممكن فانه
 يمكن يحتاج الى علة فاعلية وهي في خلافه وفرض الكلام فيها كل جزء منه ممكن
 فكذلك ان قوله كالميت للسريرية على متقاضي الحرف والا فهو في الحقيقة
 باعتبار امر كانه لخصوصية معد للسريرية لا فاعلية * قوله كما يجوز في السريرية
 فان قلت لو كان العلة الغائية نفس الجواهر لزم من انتفاءه انتفاء السريرية
 ضرورة انتفاء المعلوم بالمتقاضي جزء من علة انما لم يسم كذا ذلك وان كان
 به صور لم يستقم قولهم بوجوب تأخر الغائية بحسب الخارج قلت العلة الغائية
 نفس الجواهر لكن باعتبار تصوره ويلزم من انتفاءه بهذا الاعتبار انتفاء
 السريرية في الخارج انتفاء التصور * قوله الاول منع اشتراط الطرداة فيجب
 بانه المصطلح على الامام وهو غير ليشترط المساواة كما صرح به في شرح
 الاشارات وفيه ان مراده لو كان مجردا لا عراضا على الامام ولم يكن المساواة
 شرطا عند المتحققين لم يمتنع للعدول من ذلك التعريف وجه وجيه ولا قربان
 يقال لا خلاف في اشتراط المساواة بجموده التعريف مع انتفاءها في تعريف
 المحصول وفيه القدر كفي سببا للعدول عنه نفي بهنا بحث وهو ان السارح
 ذكر في شرح الكشاف انه قول الغاية الحكم هو المخرج صريح في الترادف فما ذكره

عنه الحكم بذلك المعنى الا
 اذا كان الحكم بكسفة المعنى شاعلا للنظر حتى يخصصه العلية في شموله له كلام سيجي حيث
 يقولون القائل ان يقول اذا حكم في تعريف النقص في المصطلح فذكر العلية كمر قطع
 لا بد من وجوب الالفاظ فيجب بقية التعرّية على ما مر ومثل كونه الاجتماع حجة
 غير ذلك في الحكم المصطلح غير وجهه بقية الاقتضا او التحية ويستتبع هناك انه من الخطاب
 لوضعي فيدخر في الاقتضا انه عم والاقضي الوضع * قال * اذا كانا صرنا دليل

والمتضاف اليه تعريفيان في الاقليد ان الفقه علم المصريح. المعنى من الكلام وفي
 نوادر الاحول ان الفقه من المقبولات المهمة في بيان ما في بيان
 ولا شك ان الوقوف على غرض التكليم بعد الوقوف على المصريح لا يعمى عن
 ضرب شئ يتعلق بالمتضمن ثم صار عبارة عن الاحكام الشرعية في المقصود
 ثم في المواضع والبيان في الشارح * قوله * دون الاخر قيل لم يصرح بتبيين
 تاويله لانه منقول عن الامام رحمه الله * ولذا قد مر بتكرار * قوله * العبد نفسه
 ووجه التركيب في الروح والجسم والبدن لانه لم يذكر الروح في الدليل بل ذكرها
 في الفارقة بين المتضمنين لظهور ان عمل البدن لا يخصر الا بالروح وفي قوله لانه
 اكثر الاحكام آية اشارة الى ان المراد بما عليها الاحكام اعمالها على ما
 سيأتى والمراد بالنفس الانسانية الروح الجسماني اكمال في البدن لا النفس
 انما طقة المجردة لان جمهور اهل السنة لا يقولون بها * قوله * وليس المعرفة
 باوفاك انجزنيات اعتبار تخصيص المعرفة بالجزنيات يقتضي ان يكون جميع
 مسائل الفقه القضايا الجزئية وليست كذلك فالله لانه لا يعتبر * قوله
 والقيد لا خير مما لا ولا لست عليه قيل يدل عليه ما قاله في الرغب المعرفة اسم
 لا يخصر من العلم بعد تذكير المجهود والاستدلال بالانكار ولذا لم يقترن صفاء
 ابداء على نه عارف وفيه بحث لان كلام الرغب يدل على اخذ الدليل
 والتدكير وكلام الشارح في اخذ مجرد الدليل وقد يقال ولو سلم انها في اللغة
 متعلقا لكن تعلفها بهما بعين بعد ما اى ما لها وما عليها واليتين على
 مستقرا في جميع احكامها اقل دليل واعمل شاهد على التقييد لا متناع
 معرفتها بل دليل وقوة استنباط واستحالة العقل بهذا التقييد لظهور
 من اشعار شهرة ان الفقه من العلوم الدينية بتقييد ما لها وما عليها بالآخر كما

الاجابة على ما في قوله تعالى يخرج به فضل بل مع ما غلطت علوم الاحكام
 فان وجهها في بعضه فلا يصح ان يكون على العلم بجميع الاحكام من
 والكتاب بالاستدلال في قوله والمصنوع انما هو احراز علم المقصد في
 قول يمينه ان مراد بهما * كما يجب من زيادة قيد الاستدلال بكونه لانه
 لم يقيد ان مراد بهما حتى لو اعترف انما قيد الاستدلال مقيد
 اخرج علمها
 مع علم
 المقصد كان
 الاول في ان
 فينبى التكرار
 الى الاول
 حيث لم يقيد
 فائدة خاصة
 لكنه لم يعترف
 به فظهر
 ما قيل انما
 فينبى التكرار
 الى الثاني
 في آخره
 في الذكر
 وان كان
 الاول في
 ان ينبى
 التكرار الى
 الاول حيث
 لم يقيد فائدة
 خاصة
 بخلاف
 الشارح
 او افاد
 ما افاده
 الاول من

الاجابة على ما في قوله تعالى يخرج به فضل بل مع ما غلطت علوم الاحكام
 فان وجهها في بعضه فلا يصح ان يكون على العلم بجميع الاحكام من
 والكتاب بالاستدلال في قوله والمصنوع انما هو احراز علم المقصد في
 قول يمينه ان مراد بهما * كما يجب من زيادة قيد الاستدلال بكونه لانه
 لم يقيد ان مراد بهما حتى لو اعترف انما قيد الاستدلال مقيد
 اخرج علمها
 مع علم
 المقصد كان
 الاول في ان
 فينبى التكرار
 الى الاول
 حيث لم يقيد
 فائدة خاصة
 لكنه لم يعترف
 به فظهر
 ما قيل انما
 فينبى التكرار
 الى الثاني
 في آخره
 في الذكر
 وان كان
 الاول في
 ان ينبى
 التكرار الى
 الاول حيث
 لم يقيد فائدة
 خاصة
 بخلاف
 الشارح
 او افاد
 ما افاده
 الاول من
 اجازة عن علم المقصد والزيادة التي هي الاحراز عن علم جبرئيل
 والنبى عليهما السلام فظهر انما فينبى الشارح الى انهما كما يجب انما قد
 الاستدلال عن علم جبرئيل والرسول عليهما السلام يدفع الاستدراك
 لازم على زعم المصنف وانما ما ذهب اليه المصنف من التكرار قائم محض
 قبل ايضا ما قيل بناء على انبساطه على انبساطه قد تبين به

الاجابة على ما في قوله تعالى يخرج به فضل بل مع ما غلطت علوم الاحكام
 فان وجهها في بعضه فلا يصح ان يكون على العلم بجميع الاحكام من
 والكتاب بالاستدلال في قوله والمصنوع انما هو احراز علم المقصد في
 قول يمينه ان مراد بهما * كما يجب من زيادة قيد الاستدلال بكونه لانه
 لم يقيد ان مراد بهما حتى لو اعترف انما قيد الاستدلال مقيد
 اخرج علمها
 مع علم
 المقصد كان
 الاول في ان
 فينبى التكرار
 الى الاول
 حيث لم يقيد
 فائدة خاصة
 لكنه لم يعترف
 به فظهر
 ما قيل انما
 فينبى التكرار
 الى الثاني
 في آخره
 في الذكر
 وان كان
 الاول في
 ان ينبى
 التكرار الى
 الاول حيث
 لم يقيد فائدة
 خاصة
 بخلاف
 الشارح
 او افاد
 ما افاده
 الاول من

الاجابة على ما في قوله تعالى يخرج به فضل بل مع ما غلطت علوم الاحكام
 فان وجهها في بعضه فلا يصح ان يكون على العلم بجميع الاحكام من
 والكتاب بالاستدلال في قوله والمصنوع انما هو احراز علم المقصد في
 قول يمينه ان مراد بهما * كما يجب من زيادة قيد الاستدلال بكونه لانه
 لم يقيد ان مراد بهما حتى لو اعترف انما قيد الاستدلال مقيد
 اخرج علمها
 مع علم
 المقصد كان
 الاول في ان
 فينبى التكرار
 الى الاول
 حيث لم يقيد
 فائدة خاصة
 لكنه لم يعترف
 به فظهر
 ما قيل انما
 فينبى التكرار
 الى الثاني
 في آخره
 في الذكر
 وان كان
 الاول في
 ان ينبى
 التكرار الى
 الاول حيث
 لم يقيد فائدة
 خاصة
 بخلاف
 الشارح
 او افاد
 ما افاده
 الاول من

الاجابة على ما في قوله تعالى يخرج به فضل بل مع ما غلطت علوم الاحكام
 فان وجهها في بعضه فلا يصح ان يكون على العلم بجميع الاحكام من
 والكتاب بالاستدلال في قوله والمصنوع انما هو احراز علم المقصد في
 قول يمينه ان مراد بهما * كما يجب من زيادة قيد الاستدلال بكونه لانه
 لم يقيد ان مراد بهما حتى لو اعترف انما قيد الاستدلال مقيد
 اخرج علمها
 مع علم
 المقصد كان
 الاول في ان
 فينبى التكرار
 الى الاول
 حيث لم يقيد
 فائدة خاصة
 لكنه لم يعترف
 به فظهر
 ما قيل انما
 فينبى التكرار
 الى الثاني
 في آخره
 في الذكر
 وان كان
 الاول في
 ان ينبى
 التكرار الى
 الاول حيث
 لم يقيد فائدة
 خاصة
 بخلاف
 الشارح
 او افاد
 ما افاده
 الاول من

لا يستبان في زمانه
 النبي عليه السلام
 فانه من اسلم منه
 له ثبوت تام بوقت
 جميع ما حكم
 بالسنن من النبي
 عليه السلام
 مشتهر
 على انه تعليم مستدل
 بالانوار في جميع
 الاجتهاديات
 مكلفه مشتهر
 بل لا مستنسخ لاداة
 انه يكون من مقدر
 عند مجتهد
 فيرف جميع
 ما يفسر بالسنن
 وما عليه مشتهر
 وانما تارة كاجابة
 لا عناني ان يفتي
 في هذه نصيبه المراد
 لا تفسير مشتهر
 كيف لو كان من هذا
 التفسير من التوثيق
 لا فية في ذكر
 العلم واداة
 الخاص في التوثيق
 فلعلم انه يقول
 اوردت بالاحتجاج
 السيرة في تعريف
 الاصل ما يتبين
 عليه غيره وان
 كان العلم والفرقة
 عدم الاصل والاصل
 على نفس الامر

المستدل
 على تكرار
 ليس تمام
 كما في علم
 المولى الشارح
 غايته
 في الباب
 ان يفسر
 بتكرار بعض
 حيث افاد
 مع التكرار
 امر اذا كان
 عليها لا ينافي
 المستقل
 على تكرار
 الا كما يقتضيه
 المصنف
 في قوله
 فان قيل
 هذا العلم
 علم لا يسل
 مستحضر
 المستدل
 او في قوله
 في السؤال
 من قبل
 المصنف

انه ما نقول المولى الشارح من ان
 علم بهر خبر وارسول عليها السلام لا يرفع
 من انوار قوله عز وجل انما نقضت
 مع انوار قوله عز وجل انما نقضت
 انصافه وقيده انما من انصاف المصنف من قوله

على ما ذكره في مقدمات الكلام في
 الحكم بانفسه مستدل او بانفسه
 التفسير بوقت التفسير ثم ان قوله لا
 وما عليها في قوله لا يستفاد منه
 والكلام هو ان في قوله لا يستفاد منه
 وبنية في قوله لا يستفاد منه
 في قوله لا يستفاد منه
 ولا اصطلاح في قوله لا يستفاد منه
 اصطلاح في قوله لا يستفاد منه
 واللام في قوله لا يستفاد منه
 على تقدير كون اللام للاستفاد
 عليها التوثيق وبقا به انما يفتي
 وهدى قوله لا يستفاد منه
 ان اللام عند قوله لا يستفاد منه
 على قوله لا يستفاد منه
 وانما في قوله لا يستفاد منه
 قوله لا يستفاد منه
 بين شرط وانما في قوله لا يستفاد منه
 كما في الحقيقة قوله لا يستفاد منه
 اصلا ذلك ان قوله لا يستفاد منه

لا وقت انه ساكت عليها من
 المستدل انما يقطع لا من قوله
 لا وقت ان معني رسول الله صلى
 الحكم انما يخرج علم مقدر على
 انه مشهور بالسنن لا يجوز ان يكون

در نظر نویسیم از مشرب به سبب ذکر استلال الشیخ
 با علم التزاد و دفع التوهم او جیب از آنکه از قول من است
 التخصیص به یاد من ذکره و آخر ارجح اختلاف که ذکره المصنف قد لایله
 علی الاستدلال با حجتی متبادره و التزاد که هو اصل فی نفسی
 ۸۰ الاولی فبید الاستدلال لدفع التوهم انه کما حصل من الاولی
 قد یكون

و اما مشرب به سبب
 و انما کمال و یقرب
 مستند لایله
 لیس من الواجب
 التشریح به مشرب
 بلا استدلال
 و علی التام
 ان لم یعتبر
 الا التزام
 فی التوفیق
 فهو التفریح
 با علم التزاد
 و لا یستند
 فی حجة
 تحسده
 لفظ و ان
 اعتبر فهو
 لا یتسم
 بیان الحدود
 اعتبار
 بسبب التکید
 فیه قوله
 و من الاحتمال
 منعاق
 بالقرائن
 ما قیل
 فی الاستدلال
 غیر متبذل
 ما کما
 فانه یخرج
 با علم التزاد
 التزاد انما یستند
 من فقیه لم یستند
 فبید الحق

و التفریح فان رید بها التوهم و العقاب بیزم الوضوح لان ما یأتی به
 المتکلف فهو نظیر قول نقالی و ان یکذب بک قد کذبت رسول من قبک ای غلام
 تخون و اهدی لانه قد کذبت و حل من قبک و قوله منع المنع عن التزاد
 اطلاق الاولی علی الواجب و التزاد نوع تسامح علی ما یجوز من مباحث الاحکام
 و یقرب منه قولی المصداق اعرفت هذا فاعلم علی وجهه کیون من التخصیص بوضوح
 اولاً ان المراد وجوب کمال علی التکلیف و تعیین ارادة التکلیف و التزییف و اعلم
 ان المراد بالتساوی التساوی فی نظر الشارع با حکم بذلت صریحاً او کتابة
 بالاولویة الاولویة فی نظر بان یضم علیه و علی سبیل و قوله بذلت علی التکلیف
 المشهور المذکور فی الهدایة و غیره ان المراد کمال حرام عند محمد ریح لانه لم یطلق
 لفظ التکرام علیه اعدم نص قاطع و من ارجح و انما یوسف لانه التکرام اقرب
 و ذکر المصنف فی شرح التوقایة ان المراد بالمرکب المکرر و کراهة التکریم و اما المکرر کراهة
 تکریمه فی کل اقرب و فی بعض شروح الهدایة ان المراد من التکرار و انما یوسف
 مما نقل محمد ریح فی التکرار انما یوسف قال لا یجوز ریح و اقلت فی شیء اگرچه
 فی رأیک فی قال التکریم و انما لا یتبادر عند المکرر و کراهة التکریم و التکریم
 به قوله بعد المکرر و تکریمها ذکره المتبادر فی توضیحها و المناسبة انما هو باعتبار القسم
 انما یقول لکن باب تارک کراهة فیه حجت لانه صریح فیما بعد بان تارک التکرام
 و المکرر و تکریمها باب تکریم یک تارک المکرر و تکریمها متبادر علی التکریم
 قولی المصداق و انما لا یتبادر و انما یوسف علی قول محمد ریح لانه تارک المکرر
 تکریمها لا یجوز و انما لا یتبادر و انما یوسف علی قول محمد ریح لانه تارک المکرر
 یقال یعنی التکریم انما یجوز و انما لا یتبادر و انما یوسف علی قول محمد ریح لانه تارک المکرر
 فلاینا فی قوله انما لا یتبادر و انما یوسف علی قول محمد ریح لانه تارک المکرر

فلان کونه احد التکریمات و انما لا یتبادر و انما یوسف علی قول محمد ریح لانه تارک المکرر
 الی الاحتمال من علم التکریم و انما لا یتبادر و انما یوسف علی قول محمد ریح لانه تارک المکرر
 المذکور لیس الا بالاراد و انما لا یتبادر و انما یوسف علی قول محمد ریح لانه تارک المکرر
 التخصیص ان لم یوهم حداف المصداق و انما لا یتبادر و انما یوسف علی قول محمد ریح لانه تارک المکرر
 لدفع التوهم و انما لا یتبادر و انما یوسف علی قول محمد ریح لانه تارک المکرر

والصواب هو الكلف، ولا يستلالي الذي يفيد فائدة مع زيادة أو أقله من الصواب
 اختلاف، كما كونه للبيان فيقتل ما ذكر في دفع اليوم من غير لزوم ولا يخلص من التمام فيما
 ذكرناه من تحقيق الكلام تزييف ما حكينا من الجملات والادام * قال * هذا هو المستند
 الشافعية من خطاب الله تعالى * أقول في العبارة مناشئة وهي المضافة
 هي من أن يكون هذا الأبحاث والنقل المذكور في كتبهم المسمى كذا لم يوجد ٨٦

الموقت فلا يراى أنه في الفاعل ليس قوله تركب البيرة في الحرم ولم
 يحرم من الشفاعة، أن مات قبل التوبة قوله ثم شفاقتي من تكبائهم
 من توبيخ قوله ثم المراءى بالواجب في جواب عما ينوم ١١١١١
 أن التوبة والسنة والنقل خارج عن التماس، وتوجب ذكره وذكره
 تحرياً داخل في الحكم وقد فرغ من ذكره قوله خلاف طاعة الحكم في
 ليس بشايع وإنما جازي في التوبة المسمى وله التوبة من غير ذكر
 في قوله ما يشتر السنة والنقل فيجب عند أبي قتادة لا تسته فية
 من قوله وإلّا في لا يعاقب عليه ثانياً سنة أو لأنه يوجب ساق
 وعدم اطلاع العقاب على ما مع طاعة * ب على ما في تبلي على
 كما دل عليه قوله في الواجب والمنه، وب ما يوجب عليه من مستحسن
 والواجب من المراءى بالعقاب العقاب بالثابت سنة * لورة
 لا يستحق في سنة حرمان الشفاعة كما صرح به في بيانه، فتقدم على
 في قوله ليس بسنة * يوم يستحسن في قوله يعني على * الحسن
 المصدر في ذلك العام لا يقع في قوله ثم ذلك المحسن ثم من التوبة
 من المصدر اللازم كما ذكره وهو المتعدي كغيره ليس له السران * غير
 ونحوها * قوله * وإنما استتر ترك بعدم الفعل قبل كمن في جعل ترك
 الحكم والمكروه ونحوها مما لا يوجب عليه ولا يعاقب لا صحة له إلا إذا لم
 عدم الفعل بلا قصد ولا وجده * قوله * فعل الواجب بعينه قبل عليه
 لا يرم من كون الترك بمعنى كلف لو ترك محرام فعل الواجب الذي
 هو ما يأتي به المكلف بعينه ولو وجد بان المعنى الحائز إتيان ترك المحرام
 فعل الواجب فيكون الترك مع واجبا مما يأتي به المكلف بان لا يفتى

في لا حسن أنه يقال المقوم *
 المذكور في كتب الشافعية
 بيلام ما قال في الصفة الآتية
 ذكر في بعض المحصرات أو
 قوله والمصنف ذمب إلى
 أنه تعريف له أي الحكم
 الأخوة في تعريف النقص
 قوله وان
 الشرعي
 فيسب ذلك
 على الخطاب
 حيث قال
 وجب تعريف
 الحكم
 وتصريف
 الشرعي
 قوله ولأن
 كونه تعريف
 الحكم الشرعي
 إنما هو رأي
 بعض المشايخ
 حيث قال
 وبعضهم
 عرف الحكم
 الشرعي
 بـ

وبه التقرير جيد في
 ما قيل أي هذا
 لا يتم على وجهه
 كلام المصنف
 على قول محرم وقت
 من ادخال المرد
 تحريمه في الحكم
 وإنما يتم لو أخرج
 على رأيها * مستند
 فيه أنه الكلف
 نعم الفعل الواجب
 لا فعل أصل
 الواجب ويكلف
 ونقصه بأنه الكلف
 بمعنى أصل
 بالمصدر أم
 واجب والكلف
 بمعنى المصدر
 فصل كلف الواجب
 مولانا خطا

وسيا في تحقيق هذا القول من شاء الله تعالى بيا أن في فعل
 صاحب المناسج ايضاً قائل بأن التعريف كلف
 الشرعي والتزييف أو هم من عدم الشرع عرف الحكم الحائز في تعريف
 * قال * فنقول عرف بعض المشايخ الحكم الشرعي الخطاب الله تعالى
 المنفصل بـ * أقول يعني لم يزيدوا قيد الاقتضاء والتجويد وسبب الله

في الخطاب من عدم الاستحسان في التفسيرية عند رخص المناجزة اذا لا تكليف فيه
 احد حتى قال بعض الصواب ان ثلث القصة فيقال ان الحكم التلخيصي او التخييري او الوضعي
 في ذلك لا يثبت حكم التلخيص لا يقتضي كونها مبطله بسبب بل يجوز باعتبار سلب
 التكليف عن طرفه فصل المكلف كما يوزن به العباد في انفسهم يرد الا لشك في سلب
 الاستناد اليه اذ حيث جعل الا باعثة تكليفها وانما الجيب عنه ايضا في موضع
 ٨٩

قال * الحكم حادث
 الكونه متصفا بالحصول
 * اقول يعني الحكم حادث

لا
 متصف
 بالحدوث
 ولا بالماهية
 متصف
 بالحدوث
 لانه اكتسبت وعليها
 لانه اكتسبت وذلها
 اما الصوري
 فلكونه
 متصفا
 بالحصول
 بعد الحدوث
 ولا يتصف
 به فوجاهة
 اذ لا معنى
 للحدوث
 الا ذلك
 واما الكبرى
 فلما تقر
 في علم الكلام
 ان القديم
 لا يتصف
 بالحدوث
 قطره الشو

اما عدم كونه علم امر
 تعالى من المادكية
 التفصيلية فلا
 يحصل منها
 لازم حدوده لانه
 لادلة التفصيلية
 حادث واما عدم
 كونه علم جبريل
 وارسولي عليها
 السلام منها
 لكونها بالقائه
 اشارة تعالى في
 قلبها لانه دليل
 بطريق الاستدلال
 مسته

قبل عدم الاستحسان في التفسيرية اذ اطلق لفظ التفسير لانه يرد واحد منها
 بلا قرينة معينة انما اذ اطلق وارجح به معنى واحد مشترك في كل واحد من
 من تلك المحللات فهو حسن لا يرد فيه كما فيا نحن بعدد واثبت خبره ان
 يستلزم ان لا يجد استعمال للفظ المشترك في التعريفات من غير قرينة قبل
 على احد معانيه قسما ولا يخفى فيجوز قوله وخرج العلم بغير الاحكام من التفسير
 والصفات منه المصداق قوله اي يخرج التصورات ويبقى التصديقات
 ولا يخفى انه مجرد إضافة العلم الى الحكم لا يخرج التصورات لانه ملتبسة ان
 ربما يتعلق بها التصورات كمن اشكك فيها او توهم فلا بد ان يخرج العلم بالتفسير
 كما هو المتبادر من اتفاقية الى الحكم بواسطة السمع قوله فلكونه الاجماع
 حتى قبله في المسئلة من علم الكلام قد ذكر في علم الاصول ما ياتي بطريق المبدئية
 وتبين الصلة باليسر منها لالا انها من مسائله وفي قوله المسئلة مشتركة بين
 الاصوليين والمفارقة بحسب جهة البحث قوله وخرج ايضا علم امر تعالى
 لو ترك اقله اي لو كان اولي لانها يوافق ان العلوم الثلاثة خرجت بقصد
 العملية كالعلم بالاحكام الشرعية النظرية وان ظهر بانها في التسمية في
 نفس الخروج مع قطع النظر عن القيد قوله وكذا علم المقلد لانه لم
 يحصل من الادلة التفصيلية فصل علم المقلد من العلوم الثلاثة فخطا في التسمية
 والاشير في لانه يحتمل ان يعود الى كل واحد من العلوم الثلاثة وان يعود
 الى علم المقلد فقط احتما وعلى فهم السامع والاول اولي لكونه اكمل قوله
 لانه علم والفقه ليس علما بالعلوم الشرعية يمكن ان يحكم الحكم على ذلك ويجعل
 العلم عبارة عن المسائل والملكة والمعنى هو العلم المتعلق بالاحكام الشرعية
 قوله نكرارا اما الشرعية فلا نفعا منها من خطاب امر تعالى سواء اخذ

اقام دليل الصوري مقامها وترك الكبرى الكف بتقرر في الكلام
 قال * والمصنف اهل في تفسير الخطاب الوضعي ذكره في القصة
 يعني ان كل من السببية والشرطية كما انها من الوضعيات بالاستدلال
 ملكة لا تخفى منها بالاستدلال ولا ينافي تلازمها مع الشرطية باعتبار
 قانها لانه ليس استنادا منها لانه لا يوافق بمقام التفسير ان يخرج في

[illegible]

من الموضوعيات ايضاً فما وجهه
الاقتصار على الامامية قال
فاجاب الاستاذ عزة الاول
ان قول هذا الجواب ليس
كما ينبغي لانه فيه تشبيهاً من
الاستاذ عزة ابن الخرداد باحكم
هو الحكم القديم وهو
لا يناسب موضع الذي هو
بيان الحكم المتعارف به
الفتاوى المنقسم تارة الى الاقسام
الخمس من الوجوب وغيره
واخرى الى غيره ولهذا قال
صاحب المنهاج ولا بد لاسوئ
من تصوير

فاندر علیها التصور
مشتمل
ایا تمام اینها در سبب است
تحقیق در قوه جمیع اعضا
المصنف از مشا و آتیه تعالی
نظر اجاب بپوست اینج قدم
الخطاب بانیز ادا ما خوب
سبب کما من سببها سبب
و نیز در سبب * قمار * و
الثانی بان ادا پوست تقسیم
المحدود * اقول یعنی
با ذکر اذنی احد است اذی الی
تقسیم فبا طر عدم حصول

[illegible]

المقصود من وهو التعريف وانما اذنى الى تقسيم المحدثات الى جزئياتها
 بالتعريف ثم قيل انما تناول التعريف لفظ من لفظه فلهذا تقسيم
 للمحدثات والافراد تقسيم للمحدثات كما اذا قسم الجسم الى اجزاء
 اجزاء ثلثة يكون تقسيم للمحدثات * فاعلم * وانما تقسيمها الى اجزاء
 * اقول اعلم ان الاسماء عرقة في هذا المقام ليست فرقاً عما في حقيقة المحدثات

في مستخرج المختصر منهم من لم يستم الوضوء على وجهه فيجعل الاقتصار
 اعم من الوضوء والمصنف يستلزم ذكر الفرقة الاولى واختار تحتها الثانية وقد
 اختار ان لا يستلزم الوضوء للمفهوم وهو الخطاب بان لا يوجب ذلك ونحوه واحكم
 التحليل له مع عدم خبر مباينة الاول وهو الخطاب المتصل بالفتور المكلف به بالاقتضاء
 ٩١ او التخيير وانما حكمه بالباينة حينها لانه الاول ما يفهم منه تعلو شيء بشي

يجوز في شرح قول المصنف وبعضهم عرف الحكم الشرعي بهذا انه قال في المحكي
 اذا كان في تعريف الحكم الشرعي ما يتوقف على الشرع * قوله
 ولا يدركه لولا خطاب الشارع قيل في الية تفسيره لا قبله يرد عليه انه
 ليس بمتيقن احد قد علم الحكم القديم دون ما قبله ويحتاج الى الجواب بان
 المراد ما يتوقف ادراكه على خطاب الشارع بل بيان التوقف لا خبر الذي
 يعتبر في الشرع بهذا التفسير لا يفهم فان المذهب هو ان الوجوب شرعي
 فهو تارة الحكم على البعض وبه ظهران المراد بالتوقف هو التوقف في
 محتمل العلم ولذلك قال الشرع فيما سمي في الامناف لتوقف وجوب
 الايمان ونحوه على الشرع كما هو المذهب عندهم من ان لا وجوب الايمان
 وفيه نظر كما ستطلع عليه * قوله موقوف على الايمان بوجوده والباري
 تعالى آية سورة الكلام يقتضي ان يقال على وجوب الايمان فكانه محمول
 على حذف المضاف وكلامه هذا في لفظ ما في شرح العقائد من الاستدلال
 على ثبوت الكلام بالاجماع وتواتر النقل عن الانبياء صلوات الله عليهم
 اجمعين * قوله فكيف يتوقف على الشرع هذا مبني على ان يعتبر في الشرع
 توقفه على الشرع فهو تارة لا يعتبر توقفه عليه علما والقديم الحكم لما بنا في
 توقف نفسه على الشرع لا يتوقف ادراكه وفيه نظر لانه المصنف في
 تفسير الشرعية على قوله لا يدركه لولا خطاب الشارع وقال بعد
 تعريف علم الاصول الحكم المذكور بان انما اراد به خطاب الله وهو قوله
 فالمراد بثبوت علمنا به بالادلة * قوله ولما قل ان يمنع توقف الشرع
 ادعى المصنف وجوب الايمان وجوب تصديق النبي عزم لا يتوقف على الشرع
 واستدل عليه بقوله لتوقف الشرع عليه فقول الشارع ولما قل ان يمنع

هو لازم
 له والاشارة
 ما يفهم وجوب
 فعله ونحوه
 وهو لازم
 له والاشارة
 متباينة
 وقد تقدم
 ان متباينة
 الاول لازم
 العلم في ايضا
 علم في م
 المتباينة
 الامنافيات
 مستلزمة
 في باب
 الصلاة
 لو كانت
 التمسك
 بقوله تعالى
 انم الصلاة
 لو كانت
 التمسك
 حكم من
 مختلفا
 في الحقيقة
 ايجاب
 الصلاة
 بانه دارقائل
 مستلزمة

وجعل الوقت سببا في الخطاب لا في الفعل باقاسة الصلاة
 بعد ذلك ان خطاب متعلق بفعل المكلف بالاقتضاء الخطاب
 المتعلق بالوقت فانه لا يقتضاء فيه نظر الى ما تقتضيه نفسه قد قارنه
 خطاب فيه اقتضاء ويجوز ذلك لا يندرج في الحد كما لا يخفى فان قيل قول المصنف
 ولزوم احدهما الاخر في صورة آية يعني لزوم الوضوء للتكليف في صورة يوجد

و ايضا ذكر في
 بيان الحكم
 في البيع و وجوب
 تقسيمه بين
 محلي و غربي
 في الاول
 في الثاني
 في الثالث
 في الرابع
 في الخامس
 في السادس
 في السابع
 في الثامن
 في التاسع
 في العاشر
 في الحادي عشر
 في الثاني عشر
 في الثالث عشر
 في الرابع عشر
 في الخامس عشر
 في السادس عشر
 في السابع عشر
 في الثامن عشر
 في التاسع عشر
 في العشرون

في الاول لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الثاني لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الثالث لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الرابع لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الخامس لا يثبت على المشتري ان يملك
 في السادس لا يثبت على المشتري ان يملك
 في السابع لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الثامن لا يثبت على المشتري ان يملك
 في التاسع لا يثبت على المشتري ان يملك
 في العاشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الحادي عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الثاني عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الثالث عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الرابع عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الخامس عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في السادس عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في السابع عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الثامن عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في التاسع عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في العشرون لا يثبت على المشتري ان يملك

في الاول لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الثاني لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الثالث لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الرابع لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الخامس لا يثبت على المشتري ان يملك
 في السادس لا يثبت على المشتري ان يملك
 في السابع لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الثامن لا يثبت على المشتري ان يملك
 في التاسع لا يثبت على المشتري ان يملك
 في العاشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الحادي عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الثاني عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الثالث عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الرابع عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الخامس عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في السادس عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في السابع عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في الثامن عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في التاسع عشر لا يثبت على المشتري ان يملك
 في العشرون لا يثبت على المشتري ان يملك

هذا على ما عليه مع جواب ثم يجب ان يسهل المتقو عليه ثم قال ولا بد من الاشارة
من تصور الاحكام فيمكن من اثباتها وتفسيرها لا جسم من جهة على مقدرة
مسبقة كتب الله في الاحكام ومتعلق لها وفيها بيان الاول
في تفسيره الحكم فكل ما له قوة له تدبير الشارع الى الحكم
اشارة الى الحكم الشرعي المعهود فيسكن انه ليس بالحكم المذكور

غير متبذرة المعقول كخلاف المعنى توقف الشارع على نفسه لا يمان والتصور
غير متبذرة لتوقفه على وجوب الايمان والتصور هو هو منزل منزلة الظاهر
الاجتهاد فيكون له توقف وجوب الايمان على بطلان التنازع فيستقيم
وقوله من لا وجوب لا لا يسمع لانه لا يتوقف للوجوب الا بدليل يفي
فان من ذهب الشيخ الى كسب ان لا يجب على المكلف شيء ما لم يبلغ اليه دليل
سمعي يوجب له ذلك او كراهة السمع بدل الشارع والا فاما المستهور وانما
الا بالشرع اي خطاب الشارع فلا يرد ان الوجوب انما يثبت بحصول الاثبات
القديم القائم بذاته جل ذكره لا بامر آخر فوله اي المتوقف على الشارع
الذي ان ليس المراد بالشرع ما يتوقف عليه بل ما يتناول له والماخوذ منه
يرتكك اليه لفظه ثم وانما هذا البيان لا اختصاص له باحد جنس الشرعية
وان فائدة العملية لم يبين على المعنى الاول للشرعية فليست على قوله وفيه
كلام سيجي انما اللفظ من الافعال افعال الجوارح فلا يتناول النظريات
فيخرج الى نعم الا فاعال فيقال المراد بها ما يقع افعال الجوارح والقلب
فيقتناول النظريات ويخرج بالعملية اذ يراد بها ما يخص بالجوارح بقوله
اذ انما من الدليل انه قيل فيه بحث وهو ان الدليل قد ينسب اليه العلم
والمراد حصوله به وقد ينسب اليه غيره والمراد حصول العلم به منه كما
يقال الدليل على وجود الصانع هو العالم والمراد ان العلم به منه وثبت
غيره ما ذكره يعني على انه الدليل ما يمكن التوصل به الى النظرية الى العلم
بالمطلوب وما يلزم من العلم به وهو بوجه خاص العلم بالخط والكلام في الشبهة
بطريقه الحصول منه لاني النسبة المطلقة فالبحث حال من الحصول بقوله
لم لا يحصل من النظر في الدليل اي بالذات بل بالواسطة والستاد من

في تعريف
اللفظ
بما في ضمن
قوله من
تصور الاحكام
او قوله
ففي الاحكام
وقاها بها
شرعية
ويش على
ما ذكره
المراد الاول
تفسير
المحققين
من شراح
ام الموقوف
هو الحكم
الشرعي
المتعلق
ان مراده
لو كان
الذكر في
التعريف
لما وسط
بينهما بالامور
الاجنبية
المتعلقة

بالكلام فكيف يتحد
لو سلم انه لا خط
انما الخطيب
وهو الخطاب على ما
ثبت به لا ينافيه
الايراد عليه
ان من شر الحكم
بخطيب لا يشر تعالى
فانما الخطيب
بالكلام انفسه لم
يكنه انه الحكم الحكم
الواقع في تعريف
الفقه حبيب
لان المقصود
ان الخطيب على هذا
الا اصطلاح ايضاً
مش
لا يخفى عليك ان
رغمه ظاهر ليس
بظاهر مما لا ير فيه
العقول السليمة
احسن من الظاهر
عند هم خلاف
ذلك كما لا يخفى
مش
وهو الكلام الذي
سيجي على قوله
وقاها ان يقول
او احسن الحكم
في تعريف الفقه
على المصطلح قد ذكر
العملية بمر قطعاً
لان من وجوب
الايمان خارج بقيد
الشرعية على ما
ترد عليه كوان
الاجماع حجة غير داخل

انما هو كلامه حيث قال ولا بد من تصور الاحكام ليمكنها
من اثباتها وتفسيرها ينادى على الصوت ان المقصود من التعريف
بيان المجهولات التي هي الاحكام الشرعية لا بيان قبيح في التعريف
ما قبله لا لانه بعض الصلوات الساقية لا عرف حصول الفقه
في تصانيفه بقوله مرفقة ولا كالفقه اجمالاً آه والفقه بقوله

لا تتركوا الحلال الحرام
ولا تتركوا الحرام الحلال
ولا تتركوا الحلال الحرام
ولا تتركوا الحرام الحلال

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

عظیمیہ مدرسہ اسلامیہ

19

تفتیشی و کلام

Figure 1

1994

تصانيف

11/11/2011

اسماء

1998

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

الحمد لله

الاول *

1

110

Abstract

... ..

وایں

الحق و الحق

1968

461

وہی ہے جس نے

بسم الله الرحمن الرحيم

142813

تقریر

Abstract

از رتبه اول به رتبه دوم

500

توفيق الحكيم

المعروف

● 2014年12月14日

[illegible]

121

تاریخ ہجری ۱۲۸۵

علم نشاء

1998

11/11/11

فصلی و اولی

18

وَقُلْ

تعريف الحكم اي الحكم المصطلح بمعنى الشرعي في تعريف الفقهاء ما يتوقف
على الشرع ليكون قيداً مقيداً يخرج ما هو جوب لايمان وبقوله ان الحكم
على معني ما ورد به خطاب الشارع لم يقيد بمعنى زائد على العلم المستر
تعالى واذ كان تعريف الحكم الشرعي بمعنى الشرعي الذي هو العلم المستر
مع . صفة جماله ما ورد به خطاب الشارع لا ما يتوقف على الشرع لان

المحدود الذي هو الحكم الشرعي يكون من اخصر من اكد الذي هو خطاب الله تعالى
 لتناول اكد مثل وجوب الايمان مع انه المحدود لا يستلزم له حينئذ اكد
 اذ قيد بالشرعي بمعنى ان يكون على الشرع لعدم توقف الايمان على الشرع كما سبق
 * فانه الحكم على هذا الاستناد امر على اخصر يعني انه الحكم المذكور في تعريف
 ٩٥ نفسه على تقدير ان يكون التعريف المذكور للحكم تعريف الحكم الشرعي

بالضرورة كما مر معه بالزمان لا عنه بالزمان و قد الكاف في الاشعار بالان
 هذا فان قلت قلت انما يكون قيد الاستدلال لا احتراز عن علم جبرئيل
 و الرسول عليهما السلام يدفع مستدركه اللازم على زعم المصنف لا يشرح
 الاستدراك مطلقا لان انما وقوله عن اولتها التفصيلية قد افاده
 قوله بالاستدلال مع الزيادة فينبغي قوله عن اولتها التفصيلية مستدركا
 فاما عن الفادة فما توجه تعريفها بين الحجاب قلت بعد تسليم خروج
 علم المقتدر بقيد الاستدلال يخرج بقيد تفصيلية علم الخلاف كما اشار
 اليه الشرح سابقا و ابدأ في ليرتبط به ذلك القيد على ان في تقرير الشر
 اشارة الى ان قوله بالاستدلال متعلق بعلم المخصوص اعني العلم
 الخاص من اولتها التفصيلية فلا استدراك لان اعتبار القيد بدون
 القيد لا يجوز لا يقال فيجعل متعلقا بعلم المطلق لانا نقول في طر تو اخر
 و تعيين الطريق ليس من ادب المناظرين سيما اذا استعمل الطريق المختار
 على فائدة زيادة التوضيح و بالحكمة التطويل غير الاستدراك * قوله
 او لرفع الوهم اسي وقع و هم من يغفل عن هذا اللزوم و يظن ان مثل علم الرسول
 علم الاول * قوله فنقول عرف بعض الاشاعة يعني انهم لم يزدوا قيد
 الاقتصار و التخيير و لما اعترض عليه بعدم المنع زاد البعض الآخر من الاشاعة
 في القيد فحصل الاتفاق من الفريقين بان ما ذكره تعريف الحكم الشرعي
 لا الحكم المأخوذة في تعريف الفقه فلا ينافي في ذلك ما سبق من طعنه على المص
 في زعمه ان كونه تعريف الحكم الشرعي انما هو رأي بعض الاشاعة و لا ما
 سياحة من انه لا خلاف لاحد من الاشاعة في ان هذا التعريف للحكم الشرعي
 * قوله و هو بهذا الكلام النفس لو قس فيه بان الكلام النفسي لا يقع به

استناد امر
 الى اخصر
 خطاب الله
 تعالى
 المتعلق به
 لانه لو
 اراد ذلك
 كما ذكر
 الشرعي
 في تعريف
 الفقه كمر
 لما سبق
 ان الشرعي
 في قوله
 الحكم الشرعي
 على تقدير
 ان يكون
 خطاب الله
 في قوله
 الحكم الشرعي
 المأخوذة * منه

ما ورد به
 خطاب الشارع
 اكد اعلم من المحدود فاذا
 اراد بجبر الحكم الخطاب
 المذكور يكون ذكر الشرعي
 بمعنى ما ورد به خطاب
 الشارع مكررا بالضرورة

لا نقول به من الحكم حينئذ اذ لا يمكن ان يراد بالشرعية الواقعة صفة لاحكام ما يتوقف
 على الشرع لانه المفروض ان التعريف بالمعنى الاعلى للحكم الشرعي قريب ما قيل اذا
 كان الحكم المأخوذة في تعريف الفقه بمعنى الخطاب المذكور كان الشرعي و اخلاف
 مفهوم الحكم المأخوذة في تعريف الفقه فهذا الشرعي داخل في مفهومه كونه بمعنى
 ما ورد به خطاب الشارع و لا ينافي ان يكون الشرعية المذكورة في تعريف

واما قوله اذا كان
 لا محال ان يكون
 بنوعه الكلام
 النفس لا فقام
 هو اسئلة الكلام
 العقلية وكذا ان
 النفس لا فقام
 مستند كذا لا شك
 ان خلاف الظاهر
 كما قلت المقصود
 باللفظ والافهام
 هو المعنى لا اللفظ
 نعم اللفظ وسيله
 الى الفهم ليستفهم
 قوله واما الكلام
 الظاهر في الكلام
 النفس قلت ضمير
 راجع الى من المعنى
 فقام نفس الكلام
 من هو متي الفهم
 وليس المراد فقام
 نفس الكلام بل
 فقام نفس معناه
 فيختص باللفظ
 واما اعتبار المتي
 انتهى بانظر فافهم
 مشبه
 فسر يدفع بهذا
 التوجيه ما قاله
 الشارع في شرح
 المختصر لو قال بفعل
 المكلف لكان جسا
 يتناول ما لا يعلم
 من احكامه كخوض
 النبي عليه السلام
 في الماء
 يتناول هو تتناول

في نفس النفس
 النفس لا يفسد
 انما هي لا يراد
 كلام المصنف
 بطريق الجواز
 حقيقة
 في انما
 بالخطاب
 واما كما
 جازا الفهم
 في الجواز
 في المفسر
 واما الاستدلال
 فانه يصح
 جازا الفهم
 سواء كان
 مستقيا
 او غير
 او مطلقا
 كما نفس
 في مباحث
 الحقيقة
 واما حكم
 يكون
 جازا الفهم
 لا المفسر
 وهو الحكم
 اطلق على
 المفعول
 وهو المعلوم
 فان المراد
 بالمفعول

في نفس النفس
 النفس لا يفسد
 انما هي لا يراد
 كلام المصنف
 بطريق الجواز
 حقيقة
 في انما
 بالخطاب
 واما كما
 جازا الفهم
 في الجواز
 في المفسر
 واما الاستدلال
 فانه يصح
 جازا الفهم
 لا المفسر
 وهو الحكم
 اطلق على
 المفعول
 وهو المعلوم
 فان المراد
 بالمفعول

انما طلب العلم
 فسر الخطا
 او قصد الفهم
 لا ظهر ان يقول
 جنسها بان
 معنى الحقيقة
 النبي لم في
 المكلفين عليه
 بفعل المكلف
 ولا شك في
 الافعال لا
 باعتبار المتعلقات
 تغييرا باحدة
 باعتبار ما فيها
 كونه مكلفا
 عدول الى
 لو لم يذكر
 بان لا يلزم
 بحسب ان
 اعتبار الحقيقة
 لكن لا يدفع

انما طلب العلم
 فسر الخطا
 او قصد الفهم
 لا ظهر ان يقول
 جنسها بان
 معنى الحقيقة
 النبي لم في
 المكلفين عليه
 بفعل المكلف
 ولا شك في
 الافعال لا
 باعتبار المتعلقات
 تغييرا باحدة
 باعتبار ما فيها
 كونه مكلفا
 عدول الى
 لو لم يذكر
 بان لا يلزم
 بحسب ان
 اعتبار الحقيقة
 لكن لا يدفع

متباينة في حربية وحاصل الجواب الاول عنه منع المباينة
 نظر في الواقع والمستور وحاصل ان في سبيلها نظرية
 الواقع ومنه نظر الى الاستحالة بناء على التسامح وحاصل الثالث
 منوها نظر الى الواقع بناء على الاستحالة بالذات يمنع كون الحكم
 ٩٨ صفة فعل المكلف وتوضيحه على ما نقل عنه ان الحكم

المتضمن لتبعية على وجوب التعلق بخلاف السلف الصالحين والتجرب
 كان سببا لملك بعضهم من جنابهم مما كلف الله بابتنا به قال سرتقا
 لقد كان في قصصهم عبرة لاولي الابصار لا يخفى ان الاجتناب عن
 يتعدى بهم من حيث انهم مكلفون التمسك لان يقال الخطاب المتعلق بالواقع
 في تلك الحقيقة من الحكم المصطلح والعلم به انما في سبيل الفقه كما سيوضح
 في قوله في المسألة الاولى اجيب عنه بان لا يقتضي في الشرح بذكر السببية
 والشرعية على ردة التمسك بعد تبعية في المتن قبوله ونحوها على وجود قسم
 آخر في الاول بالشراف لكلامه في لا يتنازع العقل على ما مر في قوله وانما
 الجواب بان لا ينعى شي شرعية ضد في الحقيقة فان نعية الجحاسة شرعية
 الطهارة فلم يجر شيئا فقيده انما التمسك بعد كون لا نعية حكما وضرعيا
 بالاستقلال لا يفيد والذالم كيف المص في المتن بذكر السببية والشرعية
 بل قال ونحوها نعم يرد على المتن ان كون الشئ ركنا او دليلا او علامة
 من الموضوعات يعبر فيها وجه الاقتصاد على لا نعية في قوله بل المتصف
 بذلك هو المتعلق وقد يجاب بان الحوادث ظهوره وان قدم تعلقه
 ايضا قوله والمعنى تعلقه بكل بها فيه مسامحة فان لكل امر يحصل بعد
 تعلقه بالخطاب الذي هو الاحلال فكانه شي الكلام على انما بالذات
 في المتن هو كالايجاب والوجوب وقد اورد على هذا الجواب انه فيه
 شيئا من قبل الساعة ان المراد بالحكم ههنا ما هو الحكم القديم وهو لا ينافي
 غرضهم الذي هو بيان الحكم المتعارف بين الفقهاء فلو اجاب بمنع قدم
 الخطاب بان المراد ما خوطب به كانه مناسبا لما سياتي في قوله
 تقسيم المحذور لا تقسيم المحذور قد يجي تقسيم المحذور والضابط ان المحذور

الذي هو
 خطاب الله
 تعالى له
 نفسا
 بما ينبغي
 لانه الخطاب
 توجيه الكلام
 نحو الغير
 لا فاسم
 اعتبر منه
 جانب
 الفاعل
 يقال له
 الا بما لا
 اعتبر منه
 جانب
 المفعول
 وهو فعل
 المكلف
 يقال له
 الوجوب
 فاسم الحكم
 شئ واحد
 يعبر عنه
 تعلقا
 بوصف
 بهذا الاعتبار

تارة في ذلك اخبري فالاجاب والوجوب متحدان في الموصوف
 الذي يقولان به وهذا معنى قوله وانما متحدان بالذات
 ومختلفان بالاعتبار فانه قيل الاجاب من مقولة الفعل
 والوجوب من مقولة الافعال والمقولاتان متباينتان ذاتا
 واعتبارا قلت ذلك في الامور الحقيقية والكلام ههنا في الاعتبارية

ظاهر في النظر
 بشبه في قوله
 احسن في مشه
 ٩٦ غير نقد به الحقيقة
 على ما هو جسد
 بعينه كما في الامور
 الغير الاضافية
 مشه
 فانه قلت المراد
 انهم مكلفون بهذه
 الافعال حينئذ
 يستند في الاشكال
 لعدم تكليفهم الا
 بتلك الافعال
 قلت مع انه غير
 مفهوم من التوقيف
 غير مستقيم في التخيير
 اذا لا تكليف فيه
 كما ثبت عليه في مشه

اي ولا اجل عدم
 افادة الاستلزام
 بعد ان كانت
 كل منهما حكما
 وضعا بالاستقلال
 فتأمل في مشه

فانه قلت تعلق
 الحكم ايضا صفة
 والتعلق حادث
 فيكون الحكم حادثا
 قلت لان الحكم ان
 التعلق صفة
 حقيقية برشي
 والسبب هو الاعتبار
 ولذا يراه اولاً

صورت موصوفها
 مشبه
 قارعه الموصوف
 في التوزيع واجب
 بعضهم بان لا ينقسم
 ام خطاب الوضوح
 حكم آية قارعه المعنى
 لا يخفى انه اجاب
 الاول بعينه بان
 المنع ان لا يكون
 لا ان يكون سببية
 ولو لو كانت عبارة
 عن وجوب الصلة
 عند ما يصيد
 واجاب السيد
 بان السبب في
 الاصل هو عبارة
 عن وجوب السبب
 بالسبب او عند
 وجوده واذ كان
 كذلك فتفسير سببية
 ان لو كانت الصلة
 وجوب عند لا بعد
 فيه * مشبه
 على ان لزوم الكلية
 في اللزوم عرف
 ان الحق لا لا يار
 يعلقون اللزوم على
 الجواز * مشبه
 اشارة الى انه يجوز
 كلامه مشهور على ان
 احدهما دعوى وجوب
 ذكر القيد في تعريف
 الحكم بناء على
 ان الخطاب نوعان

قصد فيها
 انزل على
 صبيحة
 حيث اطلق
 القول في
 الشك في
 بان التاثير
 واحد
 بالذات
 متساير
 بالاعتبار
 حيث حكم
 بان التعليم
 والتقسيم
 والتوزيع
 والتقسيم
 والمثال
 ذلك
 واحد
 بالذات
 متساير
 بالاعتبار
 فليتأمل
 قار *
 الاول ان
 المقصود
 تعريف

انفس وصفه لتفصيل من القول ثم لا يجاب بالذات ان
 عليه بان لا يمتنع حيث ان فرق بين الحكم والسبب
 قوله انظر واجيب بان الحكم هو القول في النفس لما سببها
 المقصود في القول ليس هو القول في النفس لما سبب لغيره
 ان هذا كونه ذكر في المحقق عطفه على ما ذكره في
 ٩٨

اذا اشتر على امر شامل في التقسيم المحدود كما يقال في جسم مركب
 جوهرين او اكثر ولا تقسيم كذا اذا قيل ما يترتب من جوهرين
 فصلا قد اذنا له طول وعرض وسمو واما ان قيل من قبيل ان لا يكون
 واجاب بعضهم بان لا يتم فيه بحث واما ان قيل انما هو حقيقة
 بارادة لا لا فلهذا انما هو انهم لا تقسمه فيقسمون في
 نفس الامر واولاه على ان التقديرين من ان ليس فاسد فثاني
 في قوله ولزوم احد ما لا يخفى في بعض الصور ان
 خمسة اقسامه اللازم لوضع بعض منها وهو وجوب وكونه
 في بعض الصور فلهذا في قوله احد ما لا في لزوم شي يرد
 لا يكون لا لحيث لا معنى لقوله في بعض الصور فلهذا في
 قار فاعلم ان السبب فيه بحث لان المخرج من بعض صور هو السبب
 الوضع بناء على انه الاحكام الوضعية واما في قوله فثاني
 انهم من التصريح ثم رد على هذه الخطأ فثبت انهم في سببها
 وجوب بأكمله مثلا مفهوم وان الحكم كلي في وجوب بأكمله مفهوم اخر
 احد ما لا في بعض الصور فان في اجاب بان لا يمكن ان يكون
 في الحقيقة والخطاب الذي يعلق بأكمله عليه ان خطاب متساوي
 بفعل مكلف بالاعتناء بخلاف الخطاب الذي يعلق بالاعتناء
 فيه اصلا فلهذا ما يعلق به انهم قد قارنه خطاب في نفس و بالذات
 لا يندرج في الحكم لا لا يخفى ولا بد لهم من زيادة فيه انهم
 حكما وذكروا انما راجع في الحكم وانه انما يطلق عليهم قصد اوج
 كلاما موجه لا يخفى عليه شيئا كما ذكره في تعريفه واما في لزوم المقدم

الحكم المصطلح العلم من الاستحالة انما هو في كنههم
 لا يستمد الاصول من الاحكام كونه معرفتها من باد
 التصور سببه وانه انما هي صاحب المنهاج ولا بد له من
 الاحكام ليشكله من اجابته في غير وقال في اجابته
 فمن الكلام والوجوب والاحكام وقار شارة المحقق
 في كلام

۹۹ ذکر واجب
التسليم والتسليم
بعض محض من
الكتاب المستند

بالنظر الى المصدر المنقول عنه سلبا وكذا لا يصيد كم
يقربا والاشياء ثلاث فلا من فيه فليس كم من حكمه فخطاب الله
نفسا الى وتوعدت انه لا ياتى سب غير الله الا انما سب الله
ذكره على تقدير محضه لا يصيد الا في التوعدت بحكمه في الاصول انما هو
لكونه حصة لفصل المكلف بينا سب الله على ما يكون ۱۰۰

والعلم انه التسمية
في قول المصنف
لا يخفى على المخدوق
في مجرده اطلاق
المصدر على المنقول
من غير انه يعتبر
المنقول بالتقديرية
بنفسه او غيره فلا
يرد ما قيل من انه
الوجوب ليس
بمفعول الا بواجب
الذي هو الحكم
او لا يقال اوجب الله
الوجوب كما يقال
خلق الله تعالى
المخلوقات من

حقيقة
ولا خبر فيه
او لا خبر فيها
في المقصود
فيكون مبنيا
على التفسير
بالاعتبار
فلا يصيد
الا تحسار
بالدوام
وايضا انه
اراد بقوله
ليس
لفعل
من صفة
لفعل
حقيقة
لا تب
اعتبارية
فلا نسلم
ذلك
بقوله
فان القول
ليس متعلق
من صفة
تفصيله
المعصوم

ولا يخبر في مفهومه او انما هو بالحكم الشرعي المصطلح لكونه بالادراك
المعاني المخبرية المأخوذة في المعنى المعنى هو
على التسريع والاداء في خطاب الشايع في جرم هو
تأخره قوله استنادا الى ان في الخطاب من حيث
لما يستلزم الاقتضاه في شانه في جرم به حكمه المسمى
الى غير ان نسبة اليه في وجوبه وسلبا في وجوبه في وجوبه
الحكم على المنقول او ان من وجوبه في وجوبه على وجوبه
يشتر على معنى المصدر او هو واجب في وجوبه على وجوبه
الحكم نسبة مستندة للتشبيه في قوله في وجوبه في وجوبه
كما انه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
لا يلزم بسببه من قتيار كونه في وجوبه في وجوبه
قديم والحكم في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
هو ما خرد في تعريفه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
في قوله في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
الا تلاحظ الواجب اعتبارا في وجوبه في وجوبه في وجوبه
الامر المنقول عنه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
في الحكم به في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
ان الحكم به في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
تعلقه بواجب لان الخطاب توجيهه بواجب في وجوبه في وجوبه

فقد اعترض على تعريف
الحكم بالامر المستند
الوجوب والوجوب
والوجوب من وجوب
افعال المكلفين
تكميل يكون خطاب
الله تعالى في كلامه
فقال لا اله الا الله
قوله لم اكفر اكون
من صفات الافعال
م اذا لمعنى عتدا
كونه الفعل حلالا
الا مجرود كونه
مقبولا في وجوبه
الحكم به في وجوبه

فان ذلك لا يقتضي عدم التوافق المعصوم بصفة عدم
من البسمة ان الوجوب صفة لفعل واجب دوم لا
عبارة في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
ان البسمة في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
يتم بكونه صفة اعتبارية كسببه في وجوبه في وجوبه في وجوبه

بأنه الصحة والفساد والبطالة من الأحكام الشرعية فكيف لا يكون من الأحكام الشرعية
 الشرعية فانه قيل في ردود ايها الكتاب يجب بانها امور عقلية لانه الصحة اما كون
 النفس مستقلا للقضاء واما موافقة امر الشارع وابطالها من الفساد نفيا قلنا
 ما ذكره كنههم بعبارة العبادات وفادها وكلامنا في المصلحة مع ذلك ليس يستقيم
 كما اشار اليه المحقق لا تأملد وورد امر الشارع بالصلاة بالنسبة يستلزم

من عيّن قوله تكون الشخص مصليا او تارة كالصلاة قبلها ما يعرف فانه
 بكنهه فلا معنى احدهما يعرف بالاعتقاد وجب بانها يعرفان بالاعتقاد لكن
 بواسطة الكنه ذلك انه يقول المراد بالاعتقاد غير الشارع فبقنا ان كنه
 ولو على سبيل الجواز قوله ومعنى جواز ابيح صحة المراد بالصحة هو ما
 ترتب لاثرائه قال القاضي في شرح مختصر الاسول واما في المعاملة
 فترتب لاثرائه منها عليها قوله ان الولي ما مور بان يحرره على
 الصلوة فيكون ان معنى كون صلوة مندوبة ما ذكره بل معنى استحقا والتمنا
 بالاعتقاد لا العقاب بالترك والتحرير الولي امر خارج عنه وقد يجاب بان
 الصبي المميز وان لم يكن اذ انهم خطاب الشارع وما يقتضيه مقصود
 التكليف لعمول نفهم خطاب الولي ثم الذنب كما ثبت بان الولي غير
 ممن وجب الشارع طاعته فيكون صلوة مندوبة لا يقتضي كونه مأمورا
 مبني قبل الشارع بل يجوز ان يكون بان الولي ما مور من قبل الشارع
 ابتداء فكلما قال ومعنى كون صلوة مندوبة كونه مندوبة من قبل
 الولي لا الشارع ابتداء فلا يكون من الاحكام الشرعية وفيه تأمل قوله
 غير متناه الحكم الثابت بالقياس فيه ان المراد بالخطاب في دعم المصداق
 من صفات الله تعالى لا الاثر الثابت بالخطاب فكيف يقتضيه بالحكم الثابت
 بالقياس اللهم لا انه يقال انه كلام على التنزيل قوله من ظهور الحكم في
 الواقع او بحسب دعم المجتهد ظاهر عليه انه مبني على كون كل مجتهد مصليا
 قوله والجواب ان كلامنا كما شاف عن خطاب الله تعالى في قوله عليه السلام
 خطاب لا لاني قاله انما ايضا كما شاف عن ذلك فلا وجه تخصيصه لسؤال بها
 وان اراد خطاب العقل فلان ان كلامنا كما شاف عنه فالحق ان السؤال

ما ورد به خطاب الشارع
 او ما يتوقف على ورود خطاب
 الشارع به وكونه المأني بـ
 موافقا للشرع كما لم يرد به
 الشارع ولا يتوقف على ورود
 الشارع فلا يكون حكما شرعيا
 بالمعنى المراد به المقام
 اننا نقول سنذكر في قوله
 والشرعية بالادراك او لا
 خطاب الشارع انه يعلم ما يكون
 الخطاب وارد في صورة يحتاج
 اليها هذا الحكم مشه
 يعني الصحة في العبادات ما تروا
 في المعاملات مشه
 من وجود ذاته تعالى وكونه
 شكلا مخيا طبيا مكلفا
 وجود الرسول الصارفة
 ابلغ عنه الله تعالى وغير
 ذلك مشه
 لانه يقتضي ان يجبر الحكم
 الشرعي عبارة عما ثبت من
 قبل الشارع ابتداء فيخرج
 بعض الاحكام الثابتة بالاجماع
 كما لا يخفى مشه
 فبذلك الجواب ملائم للاجماع

في معرفة كونه صحيحة او غير صحيحة بمعنى كونها مستقط للقضاء او لا الى توقف
 من الشارع لان بعضها لا يسقط القضاء كصلوة النسيم المقيم وفاقا لظهور ربه
 والمربوط والاعمى النحر الذي يجري له بصيرته في انما يجره ظاهره بخلاف غيرهما
 والبصر المتغير تحريمه فيهما وبعضه يسقطه كصلوة النسيم المرفوع والآخر غيرهما
 الا انه لا يعرف ذلك بغير العقل الثاني انه فيما ذكره نسط الاصطلاح

كما تقدم عند اتم فلا حاجة لتوجيه السامع ان التوجيه الذي ذكره من
لا يدل عليه كون صلوات مستدرة باحدى الدلالات الثلاث فكيف يكون معناه
ذلك والجواب عنها هو قوله على مقدمتها الاولى ان الواجب والسند كما
انما يتبين بالاشارة كذا في بيان الامر غيره كما في الامر والمولى من واجب
الاشارة على عتبه الثاني ان العصب المميز وان لم يكن اطلاق لفهم خطاب الشارع
١٠٥

ولا شارة مطلقا فتاوى قوله والاشارة المذكورة في اختلاف آراء قد يحل
عنده بان تلك الاشارة يكون على الامكانات بطلان على انما في التاثير بها
من فعال الجواب وحيث علم الامر بطلان طرد التعريف بالنظر اليها
ورده بان الخطايات المتعلقة بتلك الاشارة من الاحكام العلمية والعلم بها
داخل في معنى الفقه فلا يخرج في دخوله في تعريف بل يجب وانما يخرج
في حيز العلم بل هو من تلك الاشارة في معنى الفقه فكل نظر فليس بوجه قوله
و قد يخرج فيما سببه بان يراد عملا او قد يعتذر عن هذه المقالة بان الاحكام
العلمية يراد بها ما ليست باعتقادية كلامية عرفانية بل اخلاقية
و اختلاف قوله عملا فان الاصطلاح ما جرى في ذلك على ما ذكرنا من
جهة المبسطة فخرج الاخلاق اذ هي ملكات لا مباشرة فيها وانت
فسير بان كلامنا على ما يتناول اخلاقية فينا في قوله سابقا من العلمات
علم الفقه بانه غير ضروري على قول المصنف حسن بعض الافعال ونحوها او بانه
ان اراد ببعض الافعال فعل الجواب لا يصح قوله بل هو علم الاخلاق
وان اراد علم لا يستقيم قوله والثاني هو الفقه والجواب باختصار اننا
نعم معنى العموم عدم التقيد لا التقيد بعدم ليتناول قوله والثاني
هو الفقه فانه قوله على ما خرج به في قيد العلمية وقع لا يتوهم من
ان فيها ذكره اشراج الكلام عن ظاهره بلا دليل وحاصل المدعى ان
المبطل تصحيح الامام به حيث قال انه احتراز عن العلم بكون الاجماع
والقياس وخبر الواحد حجة فان كل ذلك احكام شرعية مع ان العلم بها
ليس من الفقه ولم يقل ليس بغيرها قوله ولا كلية تفصيلية بان العلم
انه كل فرد من افراد هذا النوع من الحوادث حكمه الواجب وكل فرد من افراد

الاحكام وانما يستقل بانها
العقل بحسب اخذ من الشرع
يعتد به وليس من فهم فني
حكم العقل احكاما كيف لا يخرج
لها نظر في دلالة الاشارة
على المؤثر سواء ورد الشرع
ام لا وليس بشي لانه الكلام
في الاحكام الخمسة والعقوبات
والسند والاشارة والاشارة
والاشارة لانه مطلق الحكم
ولا يثبت شي منها عند
الاشارة الا بالشرع ولذا قال
من نشأ على سابق الجليل
ولم يبدف دعوة بني فانه معذور
في ترك الاعمال والايام ايضا
كما صرح به في شرح المواقف
وعلى هذا الحديث دلالة الاشارة
على المؤثر لا تقرب له من مشه

ما هو الا حجة ان لا يسد ما ورد
خطاب الشرع في قوة ما
لا يدرك في الخطاب الشارع
مشه
وقد يجب ايضا بان مراد المصنف
انتفاء التعريف بالعلم بحسبه
بسبب الاخلاق ونحوها فكل من
المراد ان سبب الاخلاق
هو الاعمال مشه
كذلك انما يعرف الى الفقه
لا دفع حاجتهم ومزاولة الاعمال
الاشارة لا يصادف بخلاف العباد

كما قال الامام في ان العصب المميز وان كان يفهم بما يفهمه
غير المميز غير السند ايضا غير قائم على الكمال ما يعرفه كمال
العقل من وجود امر تعالى وكونه مشكلا محاطا
مكتفا بساده ومن وجود الرسول الصادق المبلغ
عن الله تعالى وغير ذلك مما يتوقف عليه مقصد التكليف

كنه اهل نظم خطاب الولي كما قال في نسخة ايضا اسم الامام بصحة التميز ليس من جهة
 الرابع والي هو من جهة الولي فقد روي عليه السلام وروى بالصلوة وروى ابن
 شريح وذاك ما يعرف الولي فيهم فكل نسخة خلاف خطاب الرابع على تقدم
 اليه في الكلام واذ اعرفت المقتضية عرفت ان نحو من النصيب منها على نفسه وكونه مقتضى
 منه واما لا يقتضي شيئا منها كونه في سورة من قبل الرابع بعد ان يكون لكل ١٠٩

وخصاؤه هو انهم والاشياء الجليل
 على الاقرب ان مقتضى الملاقات
 والقيام مع الامام ليس التظيم
 الوارد في غير ذلك من نسخة

في عبارة الامام انه قوله لا يعلم
 كونها من الامام ضرورة احترام
 عن العلم به وجوب الصلوة والصدقة
 فانه ذلك لا يثبت فيهما شي في غير
 في معنى الفقه ولا بعد منه
 بترسيته في نسخة فيما سبقت قولنا
 العلمانية احترامه عن العلم
 يكون الاجماع ونحو الواحد
 والقبول صحة فانه كل ذلك
 احكام شرعية مع انه العلم
 بما ليس في الفقه من نسخة

بانه يعلم انه انما هو الذي
 والالتفات على وجوبها فكلها
 الوجوب منه فكلها الوجوب
 على هذا من نسخة
 وهذا يظهر اعتبار ارادة البعض
 المعية كالنقطة والاربع
 وان لم يتوصل له حيث كانت
 غاية بعد من نسخة
 وهو على اربعة اقسام مفرد

النوع الثاني حكم التذنب وعلى هذا ان الامام لا يملك ان يوجب ان يثبت
 بمقتضى ما نحن في الفقه الا ما في النصيب من فروع تفرع
 من اقسام النصيب في قوله ويجوز ان يكون انما يوجب على الامام
 الذي هو ان يكون لا يكون انما يوجب مقتضى النصيب فلا بد ان يكون
 انما قد يكون ويجوز ان يكون مقتضى ما في نسخة في نسخة
 تسعين بالتحسين فانه ان كان لا يعلم فانه لا بد ان يكون مقتضى نصيب
 فانه قد علم في ان هذا القسم اكثر من ذلك فانه لا يكون وجوبه في
 تحت النصيب بالتحسين فانه ان كان لا يعلم فانه لا يكون وجوبه في
 على انما يكون على بعضه ولو يكون اكثر مما لا يساوي له اذن في بينه
 على عهده والعمل ان الكثير في مصطلح الحساب عبادته عز وجل واما انما
 انه مقتضى في حجة اكثر منه فانه لا بد ان يكون مقتضى نصيب
 واحد وكما لا يتبين من نسخة فانه لا بد ان يكون مقتضى نصيب
 لا يخلو به الا بالتحسين من نسخة من نسخة فانه لا يكون مقتضى نصيب
 والمراد بهما بالكتسور كسور المنطقه في نسخة وان تترجم في نسخة
 ان لادان على نسخة لان في الامام بعد من نسخة فانه لا يكون مقتضى نصيب
 الاحكام لا يتناول موقفة بعضها فقط فانه لا بد ان يكون مقتضى نصيب
 ما يتخلو بكون واحد في بعض فقط في نسخة فانه لا يكون مقتضى نصيب
 قال الله لان تعبير بعد من نسخة فانه لا يكون مقتضى نصيب
 الآتية ايضا غير متناهية بمعنى انها لا تفرق تحت النصيب وانما انما
 الا تباين لا لم يكن حقيقيا لا ففقا وروى في نسخة فانه لا يكون مقتضى نصيب
 الآتية والآتية فانه لا تفرق تحت النصيب فانه لا يكون مقتضى نصيب

ط منها باحوالي الامور من قبل الرابع فكانت قال ومعنى كونه صلوة
 من نسخة من قبل الولي في الرابع فلا يكون من الاحكام الشرعية
 فانه دفع الاشكال لان فانه قبل الامر حقيقة في الوجوب كما في نسخة فانه لا يكون مقتضى نصيب
 والي امر النصيب بالصلوة بمقتضى التذنب ويجب على النصيب بالصلوة بمقتضى امر الوجوب
 الملاحظة بالشرع فانه الامر حقيقة في التذنب ايضا عند التباين في نسخة

في موضع آخر اشار الى كلامه في الاشكال * قال * الثالث ان التعريف غير
 متناول للحكم الثابت * فلو كان كذلك لكان السؤال والجواب بحثا في الاول فلا بد
 من قطع عن اصله لانه المراد بالخطاب على ما ذهب اليه المصنف ما هو من صفات اشرفها
 لا انما ثبت بالخطاب فكيف للفقير بالحكم الثابت بالقياس المسمى اللهم الا ان يقال
 ان كلامه على الترتيل وانما انما فلا بد انما يستقيم اذا وجب كون كل قياس

بالآية لما ظاهرا ان يكون الجمع المعروف باللام على المجموع بقرينة ذلك التعريف
 * قوله * ويدخل في الوجود على التفصيل اي حقيقة او فرضا فلا بد على
 تفصيل بثبوت لا بد من ما ثبت في ذلك الثبوت يجوز ان يكون
 بالنظر الى الاحكام المفروضة الواقع نعم لو قال وبكل واحد مما لم يثبت
 في من من المجتهد كما ان ظهر * قوله * بان المراد من الاحكام المجموع بظهور
 هذا التقرير ما في عبارة المصنف من التسامح حيث قال لا يراد من
 الاحكام الكل ولا كل واحد ولا التمييز للكل او المفهوم منه ان ليس
 المراد من الاحكام التمييز وليس المعنى على ذلك بل على انه ليس المراد
 بالاحكام المجموع وبالعلم بها التمييز قوله ينافي التمييز بالمعنى المذكور
 مما ان المراد من التمييز هو ان يحصل له ما يتوقف عليه حكم من الاحكام
 الخمسة من القواعد الشرعية والنوعية فعدم تيسر معرفة بعض الاحكام
 لا مخرج خارجية لا ينافي حصول تلك القواعد الذي جعل التمييز عبارة
 عنه لكن فيه نظر لانه ما اعتبر في تلك الاخذ كفاية الرجوع اليها في معرفة
 الحكم ولم يثبت تلك المعرفة لبعض من هو مجتهد بالافتاء مرة حيونه
 بعد بجهتها وان كان متانيا التمييز التويب بالمعنى المذكور وما قبل من ان
 السهم اشار الى وقع هذا النظر بقوله بالمعنى المذكور فان المعنى السابق
 هو ذكر اشكاله والاستنباط والاعتماد لاشارة في ارفع الموانع
 فيجوز ان يكون تخلف العلم لوجود الصانع مردود بان ما فيه شيئا في
 قوة شرعية حذره فيندرج ارتفاع الموانع في وجود جميع الشرائط وقوله
 لتعارضه لانه في تناقضها لا يستلزم ان يكون بالحكم هو حكم لان الحكم
 هو التوقف كما ذكره السهم في بحث المعارضة والترجيح وجيب بان الحكم

صوابا وليس
 كذلك اذا
 كان مجتهدا
 يحيط بهيب
 الصبر والا
 ان يقال
 كونه مظهرا
 الحكم اعلم
 من ان يكون
 بحسب الواقع
 او ظن
 مجتهدا
 * قال *
 والجواب
 ان كلامها
 في شرف عن
 خطاب السهم
 نقا له
 فيه بحث
 لانه انما اراد
 بالخطاب السهم
 نقا له
 خطاب السهم
 لا راي له
 فلا وجه
 تخصيص
 السؤال

بها لان القسم انما يعين كما شئت عنها الخطاب الازلي وانما اراد به الخطاب اللفظي
 فلا نسلم ان كلامها كما شئت عنها فانما هو السؤال غير وارد فيها ثبت بهما
 لانه كما شئت كما شئت عن الخطاب الازلي كما قرأنا في اختلاف القياس فانه كما شئت
 عن عدة مستنبطة من موارد الكتاب والسنة والجماع الامة الكواشف عنها ذلك
 الخطاب والسمعة احدث التمسك اصول لا مطلقته وهو اصل من وجبه دون وجه

كاستي في انتم ستا و اعترفت بالحق * ظهر * انما قول ان يقول اذا من حكمته
 تعريف الفقه آه * قول يعني ان المصنف قد جوز بها سبب حكم على المصنف
 فليس في ذكر العملية زائد ابسته لان فاعله سببه لا فاعله سببه وجوبه
 مشترك في الاجماع حجة الاول خارج عن تعريف الفقه بقيد خبره في انكشافه
 خبره في الحكم بقيد الاقتضاه لا في خبره في بحث لان مشترك في الاجماع ١٠٨

حجة من الخطاب الوضعي
 فان علم الاقتضاه لم يخرج
 لسر ذلك عنه في ذلك القيد
 لتساوله ايضا و لا قيد في
 بقيد الوضعي * قال * لا
 نقول فيقتضه لا يخرج بقيد
 العملية فيه بحث لان عدم
 خروج حجة به انما يلزم اذا لم
 يجر معنى العملية ما يتعلق
 بقول الجوارح فكما ان
 الجواب على عبارة السائل
 حيث قال وجوب العمل
 بمقتضاها و ظاهر ان ليس
 العمل هو بمعنى العملية
 في تعريف

الذي هو حكم بان فاعله لا زائد يقتضي الجواب و انما من تاحي في حجة
 التي هي الوجوب و الحكمه و الله ب * لا يابته * كثره * لا يخرج في
 الامور ان لم يعلمه * قول * و معارضة الوهم يقتضي انهم لا يركن
 الا الى الحجة في الجارية * العقل لا يركن * العمليات تقتضي لها حجة فيها
 وجوب بان مدرك الحكم هو نفسه فكيف يركن العمليات بالقبول في العلم
 و الجوانب بالكمالات * معنى المعارضة * فخر ب نفسه و يستلزم
 الوهم فيما حجة يستلزم العقل و انك لا تفتي ان الوهم مدرك
 كثره قوله و لا ثم ان شيئا من الاحكام فيكون بعضه كثره و لا شيء
 الاجتهاد في حجة و لا لا يعلم من نظرية القياس و تشبه في سور العمل
 و العقل فلا يكون للقياس فيه مسامحة و انما حجة بان و لا في العمل
 للاجتهاد فيه مسامحة بل هو من قبيل الخلف فيه علم الاجتهاد في العلم
 و قوله و قوله في القياس في التثنية في قوله بان علم حجة في
 ركن في حجة معارضة لا يدل على ذلك يجوز ان يكون عدم قوسه
 فان لم يكن للاجتهاد مسامحة بناء على ظهوره * حجة في علمه * مسامحة
 فيه للاجتهاد و لا يغني عن الكلام على السند * قوله * لا يخرج في حجة
 فيه بحث لان تلك التي اعطاه العلم عليها في العلم مسامحة في العلم
 لا تلك الاستصحاب المعنى في العلم و لا في العلم * قد يجاب بان العلم
 العلم على تلك اذا لم يذكر له و لا يعلم و لم يقدر به * و انما كثره
 لا راد في العلم و لا انما يتم اذا جعل قوله بان مقام طرفه في العلم
 و انما اذا جعل طرفه مستقرا على ان يكون معنى العلم مقتضى الاحكام
 فلا و قد قران مقتضى الطرف المستقر قد يكون اقتضاها في العلم قوله

لا انه صرح بالتمتع
 في قوله لا تسلم
 ان شيئا من الاحكام
 في مقتضى العمل
 قوله يدل عليه انه
 على السند و انما كان
 ظاهر قوله يدل على
 يلزم الاستدلال
 لا انه الاستدلال
 على المنع خارج
 عن الاثر في الملاحظة
 المستند

و علم من فعل القلب و الجوارح الا تلك الالة لا يقتضي العلم
 العلم بالاجزاع البسته و ذلك ظاهر و انما قوله و لكن
 ان يقال يعني في جواب قوله و انما قول يقول بره حجة
 العملية فيقتضيه ان كانت بمعنى ما يقتضيه العقل الجوارح فلا وجه
 تخصيصها باخراج مثل جوارح الاجماع و وجوب القياس

على انه يجوز
 ان يقتضيه العلم
 باعتبار معناه
 الاصل الذي هو
 الالة و المعنى

وكتولهم وجه السبب انه ولا يخفى انه العلم اذا هو على الاصول في القواعد
 صحيح تشبيهه بغير بالحكمة لانهما طرف من فضيلة الى الادراكات بجزئية نعم
 لا وجه فكون العلم السبب بمعنى الادراك اذا لا معنى لكون الادراك المطلق
 جهة الادراك وان كان الادراك المخصوص هو قد يكون جهة الادراك
 مخصوص كما ان العلم بالذيل جهة للعلم بالمدلول اللهم الا ان يقال الطريق
 المقصود الى الادراكات بجزئية بجميع المقدمات من العلم بها نفس الاصول
 التي هي الكبريات الصغريات سهلة الحصول كما تقر في موضع فليتأمل
 قولنا لا انه يراد به قبل هذه الصورة مبنية على فرض محض لانها متقدمة
 عادة لان هذه الملكة انما يحصل من ادراك جزئيات الاحكام مرة بعد اخرى
 والتعريف انما هو بالنظر الى الافراد الواقعة او الممكنة فلا ورود له وانت
 غير بان هذا من عدم الفرق بين ملكة الاستحصال المرادة بهما بين ملكة
 الاستحصال فانها المراد بها بهما صحة راسخة يتمكن بهما الاستنباط
 وتظهير في التعريف في معنى ملكة الانتقال الواقع في تفسير العقول بالملكة
 اى صفة كاملة راسخة يتمكن بهما الانتقال الى النظريات على انه ملكة
 الاستحصال قد يحصل بلا حيلة حكم وكيفية حصوله مرة بعد اخرى فيحصل
 بالنسبة الى حكم واحد بلا خفاء الا ان يحصل على ملكة استنباط الفروع
 القياسية وقد يكاب عن اعراضه انما المراد بكل حكم لان الجمع
 المعروف باللام قد يتناول المفرد لو حاول افراده كما في دانته لا تزوج
 النساء على ما عرف في موضعه وفيه ان لفظ كل يقتضي المتعدد ايضا
 فليتأمل قولنا الاول وجه لان الفقه انما يتمكن بملكة استنباط النود
 القياسية لا باستنباط الاحكام من دلالتها فقط فان قلت استنباط الاحكام

لا يخرج ايضا وجوب العلم بيقيني ثلثة لما عرفت آنفا وان كانت
 المقصود العلم فلا يثبت اخراج ما ذكرناه مستدريج فيه كما لا يخفى
 وعندنا لا سيما في ما ورد به خطاب الشارع انه يدارو الكلام المعبر
 وتفسيره من ان العلم بآياته عبارة عن حكم العقل وقد تقر عندهم
 انه لا حكم لا نفساني العقلاء قبل ورود الشرع فيكون قولنا
 ١٠٩
 بالادراك
 خطاب
 الشارع
 وما لا يدرك
 ولا خطاب
 الشارع
 في المال
 واحمد
 بالضرورة
 فلو كان
 خطاب الله
 تعالى
 تعريف
 الحكم الذاتي
 في تفسير
 الفقه
 على ما ذهب
 المصنف
 لا الحكم
 الشرعي
 مطلقا
 كما انه ذكر
 الشرعي
 ثم ادرك
 سوء تصرفه
 الشارع
 وما لا يدرك
 ولا خطاب
 الشارع
 فليتأمل

فيما ذكرناه غفل عن هذا فقد اكثر مما يدعي * قال * واقول انما يلزم ذلك لو كانت
 هذه الاحكام * اقول يمكنه دفعه بان ما ذكرناه من التواضع والجدود وكونها دكدا اضدادا
 كما يستعمل في الملكات النفسانية والاخلاق الباطنية كذلك تظلم على انما هي التابعة لها
 من افعال الجوارح فحيث حكم في الاول بان الاحكام المتعلقة بالامور المذكورة غير
 علمية اراد بها تلك الملكات والاخلاق بتفسيره قوله تارة اى الاخلاق

اللازم كما في سبب
 على اى وجه
 مستند
 رتو على من حصل
 العلم على الادراك
 يستأثر على ما استأثر
 السبب * مستند
 اول سبب
 في نظرنا مرتبة
 العقل بالمستند
 ومرتبة العقل
 بالعلم * مستند
 الجيب هو اننا نأثر
 مستند
 عدم تناول التعريف
 للعلم بحكم واحد
 وتناول له للعلم
 باحكام ثلثة طه
 ولذا ذكرهما
 واما تناول للعلم
 بحكمه فمحل تردد
 او لو اراد بالاحكام
 ما فوق الواحد
 يتناول له والا فلا
 فلهذا سكنت عنه
 مستند
 خطاب
 الشارع
 وما لا يدرك
 ولا خطاب
 الشارع
 فليتأمل

كولتة بالضرورة وادامهم بالاستشهاد المستقر في ذلك
لا في كلامه بالضرورة ولا يستدل انما هو بالنظر اليهم فلا عبرة بالاستشهاد
في غير ذلك فانهم لم يردك ما ذكرنا حتى يستخرج على الشارح ومن قصر
ادامهم على الامام فقد قصر عن ذلك الحق ونبيل المراد ويستحق
على نفسه بالعبادة والقوانين والكرامات بالمرأة عن الرواية

حاصل الجواب المختار
الشيء الاول انما
يلزم على هذا ان
لا يكون احد عالما
على تقدير ان يكون

الرواية
* قال *
بان المراد
بالاحكام
انما الكل

العلم عبارة
عن جميع الناس
الا بعد احاطة
جميعها بطلان
اللازم ثم * مشه

وهو ظاهر
* اقول *
قيل ومن
قسم آخر
ممكن وهو

وما ذكره الشارح
بعد ادراكه لادول
على تغيير المست
مشه

ان يراد بعض
مستب
ليس له
نسبة
معية

اشارة الى المنع
اذ قد يكون الاصلح
عدم الحكم كما ذكره
القاضي * مشه

الى الكل
كالعشرة
والا كانه مشك
وهو باطل
لان مندرج
في القسم

واغترض بان الاجماع
على خلاف اخبار
الا حاد انما يكون
به ليس مخالفا لها
واذا كان كذلك
فكيف ثبت حكمها

الرابع لانه
داخل تحت
المطعون ان
الاطلاق
ليس بقيد

حتى يقتض بالاجماع
واجب بكونه
سند الاجماع امر
لا يكون في مرتبة
اخبار الاحاد

منك
منك
منك
منك
منك

ولا تعارضها لمصلحة
من مصالح ان سواد
كان كذلك لم ينعها
من انبات احكامها
مشه

منك
منك
منك
منك
منك

على انه يقال انما
منك
منك
منك
منك

العلوم اقسام جنسية والتعيين النوعي غير مناف للزائد والناقص ويكون
ان يجاب بان كل واحد من العلوم اسم لجميع المسائل الباقية عنه ولو ان
موضوعه لان بعضه قد يطلق على بعض المسائل والبعض الآخر يطلق
على البعض الآخر منها فيلحق بها في التفسير على العالم لا على العلوم وعلى
ما ذكره المص يكون التفسير نفسه العلوم وسمى الفقه فليتنازل * قوله
وايض يقتض بحسب النواسخ قيل عليه قوله تعالى ما نسخ من آية او
منها ناسخ فيها او مثلهما يدل على انه المنسوخ ثبت مكانه حكم آخر
فلا يقتض بحسب النواسخ والجواب بعد تسليم وجوب ايتا والبدال
ان المثبت بعد النسخ غير المنسوخ فيجوز اطلاق الفقهان يعني فيه بحث
وهو ان تعريف المص يشمل العلم بالحكم المنسوخ والناسخ جميعا وكذا
العلم بحكم غير الواحد وحكم الاجماع المنعقد على خلافه اذ يصدق على كل
واحد منها انه حكم ظهر نزول اوصى به فإيتا ان المنسوخ والمفهوم من خبر
الواحد المذكور لم يتجبا معهما ولا يها وليس في كلامه بالشعر باسما بقاء
العلم فاذن لا يلزم الانتفاء وقد يجاب بان الظ من العملية كونه العمل
مقصودا وعلى تقدير النسخ لا يكون العمل مقصودا فيلزم الانتفاء
* قوله * مشه في التعريفات بعيد قبل شهره تحقوا الاجتهاد وفي زمن
الرسول عدم وعدم الاجماع الا بعدد يسوع اذ اذ ذلك المعنى لا يستل
قوله والتي انعقد الاجماع في قوة قوله والتي انعقد الاجماع عليها
عند تحققة فيصير معنى التعريف انه الفقه هو العلم بالطائفة الاولى من
الاحكام مفردة بالثانية على تقدير تحققها وهذا المعنى صادق على
الصحابة على انه يجوز ان يكون المعروف بالتعريف المذكور هو الفقه المصطلح

* قال * فلا يعلم احكامها جزئيا فجزئيا آه * اقول اي لا يعلم
حكم كل واحدة معينة من جزئيات الاحكام بانها الوجوب
او الحرمة او غير ذلك لانها وان كانت في نفسها كما سبقت
لكنها من الكثرة بحيث لا يفي بها القوة البشرية ولا كليا تفصيليا
اي لا يعلم حكم كل واحدة جزئية من جزئيات هذا النوع

منك
منك
منك
منك
منك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

و یگوید این برقع را
با آن معروف بودستی
آنوقت و قد ذکرنا
آنکه لا مختلف و ما
سیرح به فی تعریف
الکتاب لایحی علی
اختلاف مسمی الکتاب
جز هو واحد غیره
با اعتبار بعضی الزام
نوازیم و هو از خود
تفرقت با اعتبار نواز
البینه بالنسبة الیه
رمانی غلبه مستند

جیت قان نقیصہ
الاجماع علیہا ای
علی الاحکام + مست
و ایضا قالوا ہم لایست
بالتفسیر الی نقیصہ
نکریاتی خاصہ
مست

لکنا یزیم علی پڑا
لا یوجد دلیل قطعی
فی علم انفسه
لا من الادلة منصوصه
فی الادلة اللغویه
و ما یفرع عنیه
مع امر کو زقم لکنا
و السنة الحقه اثر
انصر بحیثه و الاثر
و استند سند قطعی
بیش قطعی خلاف الاثر

الحوادث وحكمها من حيث هي نيات ذاك النوع منها
 من الوجوب والامكان او غيرهما لا من كونها
 تلك الانواع انما هي من حيث هي نيات ذاك النوع منها
 لا من كونها من الوجوب والامكان او غيرهما لا من كونها
 يتصور تلك الانواع بالضرورة . فكل ما كان من تلك الانواع

مجبور انكسرية
 * اقول
 يعني اي
 كفة الفكر
 مجتهد
 لما عرفت
 انه لا يحد
 ولا يدخل
 تحت انضبط
 ولا شكك
 ان الجواهر
 بكيفية داني
 بهذا الوجه
 يستلزم الجبر
 بكيفية
 انكسور
 المتعاقبة
 السبب من
 انصف
 وغيره
 بالضرورة
 ولم يذكر
 بهذا الوجه
 صري الاطلاق
 على ما سبق
 * قال
 ولهذا

بین قوم کم یار و کم از من نبوت و بر عین قول و علم مسائل لا محاله شرط
 لاتی از من رسول ام و نظیر و صاحب حق به نشانی شریف نقیض
 قال و غیر بعضی مسائل و انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 از کم یار و کم از من نبوت و بر عین قول و علم مسائل لا محاله
 اصحاب و بعد از آنکه غیر حقیقی ام و کم از علم حکم شرط و بعد از
 قد و اما جمیع علم لاتی و انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 و جمیع علم لاتی و انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 نیست بل از آنکه لاتی و انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 الا جمیع و غیر مرد و و انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 بر لاتی و انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 من قرأت انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 التي هي مسائل الحق حقيقة و انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 المسائل الحقية فيما يأتى من العلم و انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 الحقية في مسائل العلم و انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 العلم بسبب انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 ليس كذلك و انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 من لا بد من القياس و انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 بجهت سبب انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 الحقية انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت
 المشروطة لاتی و انکه در قوسه در سوالان لاتی نبوت

ولمّا أتى
استنزلهم جبالاً كسيرة لعلهم لا يجدوا السور المتعارفين فيه
فيظهر الله لأبصارهم ما لا يرون من آيات الله عجايبه وعلاماته
المنصفت وهو أيعجز عنهم لآياته العظام فنبأهم علمهم
بالفصلين ودر فل تحت القبطه انهم لم يجدوا من عجزهم
ليست كذلك لآفت فاعلموا انهم لم يجدوا من عجزهم

بمسرحه في السني كما في مقصد الحظية جعلت قبيلها في المقصد فاما العلم
انه في قسم نصفه بالقبيل ودرجها في قسم جزا انه في القسم
الكثير وذلك لان ما ذكره موجود داخل تحت القبط بالكثر بخلاف
ما نحن فيه من الاحكام فيكون قيا سها عليه قيا سابع الفاروق قال
وهنا بحث وهو انه من الاحكام آية في قول حاكم انه يحل كل

القطعي كذا في حواشي
اشريف على حواشي
شعره المختصر
مشهد

قوله للقطع بانه قطعي في غير القياس الذي ثبت عليه الحكم فيه من
من شايح * قوله اذا كان ثبوتها ايضا قطعا فيلزم الحكم لا ينكسر
اذا قد يكون ثبوتها قطعا ويكون ما ورد به قطعا لعدم كونها قطعا
كالعام المخصوص ذلك ان يمنع في الصورة المذكورة كون ثبوتها
بالنسبة الى الموضع قطعا كما هو المراد وهو في قوله هو الذي ذكر في المخصوص
فيه انه الامام من الاشاعة ويجهلهم على انه الادلة العقلية لا يفيد
البيقين وقد نظم الشريفي في حواشيه على حواشي شرح المختصر بان الامام
تدبر في هذا المذهب اللهم الا ان يقال ما ذكره في المخصوص غير محتار به قوله
صار ذلك بمنزلة قطعي آية لا يخفى انه في تقرير الكلام على ما عساه
المصنوعة والا فبر عليه ان اعتبار السهم فلهذا ظن المجتهد انما يصير لثبوت
تنصيصه على وجوب العمل به لا على ثبوت الحكم كما يستفاد من رده
كلام شايح المنهاج * قوله على هذا تقدير نصيب كل مجتهد قد منع
هذا بناء على انه المراد بثبوت الحكم في علم الله تعالى اعم من ثبوته فيه
في الواقع و ثبوته فيه عند المجتهد فالفرق بين هذا وبين مذهب المصنوعة
انه كل مجتهد عنده حكم يحرم على هذا القول بان حكم الله سبحانه هو
لا ما يتخالف من رأي مجتهد اخر بناء على قولهم بوحدة الحق عند تعالى
والمصنوعة يقتضون كل منها حكم في الواقع بناء على قولهم بتعدد الحق
عنده تعالى انت خير بان سياق الكلام هو انما على كونه المراد بالقطع
البيقين وهو العلم عند المتكلمين في حيز يدفع المنع ولو سلم انه المراد به
ما يقابل الظن طاقوا الواقع او لا فمحصل الحكم مما يلزم ان يكون
المجتهد طائفا بان حكم الله تعالى هو ما لا يتخالف قوله لكن فريم على

الاحكام
مقتضا
لكل واحد
منها
غير صحيح
معرفة
كل الاحكام
معرفة
لكل واحد
وبالعكس
غاية الامر
ان يعتبر
في الاول
مقتضا
خاصة بها
روايات
وتحيز ذلك
لا يتغير
بحيث يختلف
حكمها فان
ادعى المصنوع
الفرق بينهما
والتميز
معرفة
جميع الاحكام
اعم من معرفة
لكل واحد

المراد به صور
المراد منه من
بقوله عليه السلام
فان من الطوائف
عليكم والطوائف
وكان لا ينبغي له قوله
نفسه في قوله
فاستدلوا به مشهد
فانه قلت العام
المخصوص واللاية
المؤدلة وخبر الواحد
والاجماع المنقول
ايضا بالاجاد ليست
بقطعية والقياس
بعده منصوصة
قطعي قلت الاصل
في الشك القطع
وعدمه بالعارضة
وبما اقيس
فما عكسنا فاختلنا
بالاعتبار الاصل
مشهد
وانما قال هو
لان حرج في
شرح المختصر
بان المراد بالعلم

او البعظ فقط فقدم ثنائيا في الاحكام لا بان في ذلك ولا يصح عدم
ادوات يجوز ان لا يتناهي في نفسه الامر ويحصل المقصود في فهم البع
المذكور فان قيل لا وجب لانه ام المصنف ذلك لانه اعم ادا
يكون اعم العموم المصطلح يعني قوله بعد خصته ولا يرد كل واحد
عنها لانها صريحة بانتفاء القسم وانما اراد به الشمول فقدم ثنائيا

بالاحكام ما يقابل
العلم وهو الحكم
القطعي عليه الواقع
او لا مشهد
الايدى الى قوله

<p>والمعلوم بالاجتهاد التفصيل فانه عدم احتمال التقييد معتبر في العلم بمقتضى اليقين او ليس مقتضى الاصفة فوجب تميز الاجتهاد التفصيل منه</p> <p>وهو ان سياق الكلام هو ان على انه المراد بالقطعي اليقين . مشه</p> <p>وايضاً كما ان الكلام على رأي غير المصوت والبيان المذكور انما هو على رأي المصوت مشه</p> <p>فتدبر لان التام يتناولها لعدم تقدم الاجتهاد بتقدم اخر من ان يكون له تقدم ام لا . مشه</p> <p>وقيل معني كون الوجي مشتملاً انه يظهر ما هو مكتوب في الموضع المحفوظ ومعتبر به لا يجوز ان يكون ولا لرسول ولا لغيرهما تبدل ولا تغيير بما يقيد فابده لكنه منجذرا ومشهور به . مشه</p>	<p>انما ادب كيف لا يتألف في الاول من حيث هو لا من انما هو وان كان مقتضى بانتظام الكلام لا يقتضي بانتظام ارادة الكلام لا يقتضي بانتظام فكره . والظاهر انه اراد . انقول في جواب من البحث بثبات الغاية به الكثرة به كراهية يصح ان يقال ١١٤</p>
---	---

<p>الاول انه اجيب عنه بان مقتضى اجواب العمل بوجوب الظن به عيب عليه الجزم بوجوب ثبوت الامارة على وجوبه وهو من حيث لا ارادة على حرمة ولا ان كان الشارع جعل ظنه من طاعة الحكماء وحده ومقتضى تحقق ظنه بالوجود ان علم قطعا بثبوت ما يظن به جماعاً فغير الظن به ان العلم بالاحكام لنفسها وجوب العمل بوجوب ظنه . قوله على الثاني ان يكون ثابت اجيب عنه بان المراد بالعلم بالاحكام بما يجر الظن وهو الحكم القطعي على ما يقع وقوعه بالادليل في قوله لا يظهر الى دليل ما كان من المقدمة الاجمالية بقية سبب في قوله لا يظهر موضع ان الدليل الظني يفيد قطع عنه ان كان كونه غير ممكن ولذلك سكر على الموت وانضم اليه صريح وجهاً في اخرج من قوله على حاله منكرة غير معقولة بان موت من في لا يقطع بموت ذلك الخير وقد عرفت ما فيه . قوله يكون ذكر وجوب العمل بها انما يكفي من يقارح في ثبات كونه الفقه على قطعاً ان علم معنوا انهم وكلمة علم مطلقون له علم قطعا انه حكم الله تعالى قطعا . قوله ذو جبهة انه الدليل او قيل وجه الضبط الاول لا يتناول سنة العقب لا ليست بوجي في الوحي في الاصل هو الكلام المقتضى قوله (الكلام) والفعل ليس بقول واجواب منع اختصاصه بالاحكام ما سيجي في باب السنة . قوله وان كان مقتضى الظن . احكام شرعية بخلافه قراءة للجنب ووجوبها في الصلوة وقيل معناه تلاوة بغير تسليم على الرسول وتلاوة الرسول على الامامة . قوله ان كان قول الامامة اراد بكلام الامامة العلماء المجتهدين الذين هم اهل هذا الحق واما</p>	<p>في قوله حيث علم بجها وهو انما التعليل لا دخل لها في ثبوتها بذلك المعنى انما الاول فلا انما هو الاشية غير مشتملة بمعنى انما لا تدخل تحت الضبط الحكم في وجه علم الاحكام الاضحية في الاشية واما انما فلا انما هو والوجود في الوجود على التفصيل ليس بلان في ثبوت</p>
---	---

<p>لا ادري يجوز ان حيث بالنظر الى الاحكام مفروضة الوقوع فلو قال والظاهر انه قصد بالعلم بجموع الاحكام سواء كانت الاضحية والاشية او بالاشية فقط . بكلامه احد ما يفتت السبب في انهم المجتهدين سواء وقع او لا حيث علموا انهم يراي مقتضى عليه فكره . واما اجاب به كما يجب . انقول ان بيان ان قول</p>	<p>انما في الاحتياج الى ارأي كقول القرائن</p>
---	---

مختلف ولا تنبيه للكل اورد على وجه الحجاب لكنه لوح في اجزاء تقريره
الى انه في اعتبار هذه المسألة لا في المفهوم هو انما يريد به الحجاب
بالحكم التنبؤ لذلك وقوله ولا تستر التنبؤ يكون في الشفاعة اشارة
الى انه قول المصنف ولا يرد ان لا يكون بحيث انه رد لتفسيره الحجاب
التنبؤ بما ذكر من وجوه اربعة اجاب السارح عنها كل منها

واقتضات من
فهم ايضا وانما
في الاجماع
كما سيجي في الزمر
الثالث عشر

بمسألة رد
الاول في
الرباع
الاول في
معنى التنبؤ
اذا كان
ما ذكره
الارجح
والعرف به
بكونه منقذ
كونه عدم
تيسر موفقة
بعض الاحكام
بعض الفقهاء
مدة حيوة
مناقبه
بالمعنى
المذكور بعيد
اول المذكور ان
في معرض
السند
لا يصح ان
السندية
فلا من تداركه
الادلة
لا يقتضي كمال
لحكم كما

قوله في الشرح
والشاعر من
اصطلاح القوم
الى معنى فاذا
اطلق فهم منه
معنى معية شئ
ان يقال اشتد
المراسر فهم منه
رأس القسم
لارأس البقر
والبعير وغيرهما
مسألة
استلزام به في
اما تالزم القبول
كالقول بان
مع طلاقه صح
عليه رد وحيث
بالطرد والعكس
واما تالزم لا نقا
فلا لا يصح التيمم
بغير النية لم يصح
الوضوء بغيره
والاستصحاب
بقاؤ الشيء على ما
كان عليه كبقاؤه
نوب القضاء على

العوام فلا عبرة بهم فيما يحتاج الى الرأي وقوله والافاق قياسه قيل الاحكام
الاجتهادية خارجة عن الفقه كما ترى فكيف يكون القياس من أدلة اجيب بان
الخروج بالنسبة الى الفقه الذي يحبان يكون حاصلا قبل صدور الاجتهاد
حتى يتمكن بهم الاجتهاد ولا بالنسبة الى الفقه بالمعنى المدون وقوله انه
اشترطه من عدمه ليس المراد به عصمة المجتهدين من المناهي ولا يلزم ذلك
في الاجماع بل عصمتهم عن الخطأ في هذا الصادر ويدرست في الاجماع لقوله
لا يجتمع متي على الصلوة ويختل ان يريد به عصمتهم مما سقط العدالة من فستور
او بدعة وقوله ونحو ذلك كما تفرق والعمر بالظن والاخذ بالاحتياط والفرقة
تقليد القلب وقوله فراجعته الى الاربعة اما سابع من قبلنا فارجحة
الى الكتاب والى السنة لانه انما يلزمنا العمل بها اذا قصها الله سبحانه بها
انكاره وقصها الرسول كذلك فالاولى راجعة الى الكتاب والثانية الى
السنة واما الشاعر فراجعته الى الاجماع واما قول الصحابي فراجعته الى السنة
لان الظاهر السماع وقد قال عم الصحابي كما يجوز بايم قد تم استدتم وذكر
في الكافي السمرقندي انه الاخذ بالاحتياط عمل باقوى الدليلين والفرقة
تقليد القلب عمل بالاجماع والسنة المستقلة فيها او بعوم قوله تعالى
ولا تاتوا دعوا وشهادة القلب عمل بقوله عليه السلام لو اصابه بن محبب
استفت قلبك والخرى عمل بالكتاب والسنة والاجماع او القياس
لان لامة جتمعت على شريعة عند الحاجة ووردت فيه السنة والاثار وكذا
اقسام الاستقناء والمصالح المرسله راجعة اليها وقوله وسماه الاستدلال
عونه لا مدي بانه دليل لا يكون نصا ولا اجماعا ولا قياسا شرعيا واختلف في
ان اجمعه فثبت ان الحجاب استلزام والاستصحاب وشرع من قبلنا وعند الخفية

ذكر السارح في بحث المعارضة والترجيح لانه يجوز تحقو التعارض
من غير ترجيح على ما هو الرأي الصحيح اذ لا مانع من ذلك والحكم حينئذ هو
الموقوف وجعل الدليل به بمنزلة العدم ولا يلزم اجماع التفضيل
او افضاها او التحكم كما يلزم شئ من ذلك عند عدم شئ من
الدليل به واما الثاني فلا من الاخذ اذ لم يزل مدة الحيوة فعدم

الطواراة لم
يظهر عليه بخاسنة
والاستحسان دليل
يقع في مقام
القياس الجلي الذي

سید الیہ الامام
والصالح المرسل
الا و خاف ان
یفسد فی علیا بحرق
کونسا خفیة
من غیر ان یعرف
ناظر

يتفهم
 مسني
 الادراك
 والتحقيق
 ان مسني
 بتحقيق النقطه
 العلم
 الادراك
 وليد المعنى
 مستقر
 المعلوم
 وله تابع
 في الحصول
 كونه ذلك
 التابع
 وسيله اليه
 في البقاء
 هو الملكة
 وترا طلق
 لفظ العلم
 كل منها
 ايا حقيقة
 عرنية
 او اصطلاحية
 او مجازاً
 مشهور
 فاذا ذكر

قال القاسمي في
الاحكام والالتزام
والاستدلال في اصول
الرجوع الى التمسك
بمقتضى النص
والاجماع فان النص
والاجماع احصل
والقياس والاستدلال
تابع لهما والمنصف
خالص في القياس
والفقه في
الاستدلال مشد

یعنی لایسہ اول
اسی الامام جماع یکو
ای الی الی الی
عند البعض قد
یکون بل سند
یکون الی الی الی
فیہم علیٰ ضرب
مشہد

في هذا التفسير وفتح
لا يقال كون
الكتاب والسنة
والاجماع اصولا
يسمى مقبولا
الحكم الثابت بالقياس
ليكون القياس
سببا قريبا

بالتعريض المتعلق بجواز ارادة كل من التمس بحسب المقام
واما اذا قرئ بذلك المتعلق بتعقيب الاول فان قيل
ثبت ان الملك لا تراد بالعلم فكيف لم لا يجوز ان يراد بالعلم الاحكام
مجازا بطريق اطلاق اسم السبب على المسبب نظرا الى اتحاد
والعكس نظرا الى ايقاف وقت لا نه المجاز لا بد له من قرينة

١١٦
 فمن معنى الحقيقة وترجع المحب ذى وهب لا وجود لها ولا
 قال المصنف لا دلالة للفظ عليه أصلاً فان قيل قد منع المصنف
 بهن ارادة المعنى القريب من العلم بالاحكام وقد قال فيها
 اختاره من التفسير مع تلك الاستنباط مما اراده بهن ثم
 فمن قريب بهن وما اراده علينا غوارده عليه ثم
 سبباً قريباً ايضاً

في قوله
 قلنا الا وجه
 ان مراده
 بملكته
 الاستنباط
 ثم على ما
 ذكره المصنف
 ملكته
 استنباط
 المصنف
 القياسية من تلك الاحكام
 فانه ذلك من ملكه الاستنباط
 حكم كل واحد من هذه الاحكام
 من ادلتها احسننا منها مراده
 بالاحكام البعوض والافاد
 بهن لانها ليست بغيره
 بل شرط لكون العلم
 بالاحكام المذكورة فقها
 كما سبباً في تقديره ولا ملكه
 من الغايله * قال * تعريف
 مختص بالفقه بحيث
 ينضبط معلوماته * اقول
 يعني ان المصنف لما حكم
 بفد والتفسير المنقول
 عن الشافعية لعدم
 تعبيره المراد منه بحيث
 لم ينضبط به معلوماته اختار

فيه بحث لا نه حكم الاصل لم يخرج من القطعية بالقياس وحكم الفرج خرج
 بالمجهورية الى المظنونية فلا يكون القياس سورنا لتقصان في شيء من
 الحكمين العلم لان يقال القياس اوردت في الحكم الثاني نقصاناً بالنظر الى
 الاول * قوله المصنف فقياس من حرمة اللواط آه اعترض عليه بان حرمة
 اللواط لو ثبت بالقياس لوجب ان لا يكون حرمة قبل نزول هذه الآية
 واما انما جرت قبل بعث الرسول بما ورد في حق قوم لوط فانه مالى
 الباب انه موافق له وقد تقرر في موضعه ان موافقة الحكم للعدل لا يقتضي
 اخذه منه والجواب ان شرايع من قبلنا انما يلزمنا اذا اقتضت من
 غير تكريم كما ترغلا اعراضاً انما يتوهم وورده اذا ثبت تأخر هذه الآية
 عن القصة المذكورة في القرائن الواردة في حق قوم لوط عدم على الجيب
 بان القيس حرمة اللواط في المرأة كما صرح به المصنف بعد جده في حواشي
 فصول البديع * قوله المصنف والمصنف من الاجماع فادروا النظر
 قيل عليه انما قال بهن اوردوا دون سببه من التطرين لورودها
 بهن وعلى انه لم لا يجوز ان ثبت حرمة الوطى في صورتين بدلالة
 نفي ورود في ايهات النساء من غير اشتراط وطى فانما غير الموطوءة
 اذا حرمت لمجرد النكاح لكونه داعياً الى الوطى فلا يحكم بالوطى اولى
 والجواب عن المناقشة ان حرمة ام المنكوسة الغير الموطوءة لو كانت
 لكونه النكاح منضياً الى الوطى لكانت حرمة بنت المنكوسة الغير الموطوءة
 ايضاً لانه كذلك * قوله بعد ما تقرر قيل اخفاء
 في تقرر ذلك فيما سببه لكن لما تخلص في البين قوله واصول الفقه
 اختار به واورث نوع شبهة فاحتاج الى الاضافة ونفسها لها

قد ريفاً بطالها فان الاحكام التي ظهر نزول الوحي بها والتي انعقد الاجماع
 عليها امور معلومة مضبوطة وقد جعل الفقه عبارة عنها غاية انه شرط
 الا قرأ من الملكة بسبب كسبائه وهو لا يخرج المعلومات عن الانضباط * قال * الا انه
 اذا ظهر نزول الوحي * اقول هذه الصورة مبنية على فرض محض لاننا ممنقصة
 عادة لانه هذه الملكة انما تحصل من ادراك جزئيات الاحكام مرة بعد اخرى كما هو

شأن سائر المظالم و التوفيق به هو بالتكرار الى ان قراره بالحق المذهب
 فلا يثبت بغير الشارح امر بغيره من حيث على مثل المصنف و هو الجواب
 المستند بان المكر في قوله بغير الاحكام يرد به جميع الاحكام و هي جميع
 محلي باللام غير ان يثبت الاستدلال المقتضي لثبوت الامور المستند اليها
 البطلان من لانه شموله لغيره المستند الى انظر الى حال ١١٨

غير محلي بغيره
 محلي بغيره
 فائدة قوله
 ينطبق على جزئياته
 واجب بان المراد
 بالانطباق الانطباق
 انما هو من الطبيعة
 بان يجعل الجواز
 صفة في الحكمي
 كبرى و انما هو من
 الانطباق انما هو من
 من الطبيعة تعريف
 احكام الجوزيات
 من الكليات المستند

وجوده
 في خبر الحكم
 ولذا لم يجوز
 تخصيصه
 الجواز المستند
 الى الواحد
 كما عرفت
 الشارح
 في المظالم
 قال
 اهتزاز عا
 تنال به الوحي
 و لم يرد بعد
 يعني لم يرد
 ذلك
 في المجتهد
 فانه ذلك
 لا يقصد
 في اجتهاده
 اذ ليس
 من شرط
 الفقهاء
 معرفة
 ذلك الوحي
 اما اذا بلغ
 اليه بعد ما
 اجتهد

اي بغير جزم من
 الاحكام الاختيارية
 حكم من قبل الشارح
 بعضه من قبل
 و بعضه من حيث
 يستنبط من النصوص
 عند الحاجة باعتبار
 انه يقع على ما يناسب
 مستند
 و قد يقال اراد بقوله
 من احكام كل عمل
 من احكام التي يتلوا
 الشارح حكمه بغير
 قوله من قبل
 الشارح لا كقول
 مطلقا فيناط حكم
 به بغير مختص ذلك
 ان يرد ذلك الحكم
 خصوصا شخصيا
 باعتبار خصوص
 الموارد يستنبط
 من ذلك الدليل

ف قوله و القاعدة حكم محلي و انما بالحق المذهب خلافة سم
 الجوز الذي يرد عليه المذهب و هو و هو بالانطباق انما هو في
 قوله محلي بغيره من حيث على مثل المصنف و هو الجواب
 اي احكام جزئيات موضوعها و في قوله يستند احكامها بغيره من حيث على مثل
 المصنف و باللام فيه لام الحال و معنى استند الى القضية محلي احكام جزئيات
 موضوعها كونها بحيث يستخرج تلك الاحكام منها بحسب كبري و كبري حكم
 فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته و فيه وجهان فمن ان كبريها
 في حواشي المظالم فيستخرج منها قوله بغيره من حيث على مثل المصنف و هو الجواب
 و المراد بالوضع في قوله محلي مدلوله انما هو القضية بالكون موضوع مدلوله
 لتناول المظالم و القضية و لا تترك مية و قوله يستنبط انما هو عند
 الحاجة في قوله تعبير بقدره اي مخرج بعضه ذلك علم يستنبط عند الحاجة
 من دليله و يقاس على ذلك الحكم المخرج به و يناسب انما هو اتفاق على
 من احكام علم من قبل الشارح مسوط بغيره من حيث على مثل المصنف و هو الجواب
 الاحكام المنصوصة و المستنبطة فلا تفرق في قوله يستنبط انما هو عند
 لا يخفى ذلك ان يكون غير مستنبط و اجعل الى باقي من علم المظالم سابق
 و هو الحكم المخرج به و يجعل ذلك اشارة الى ذلك انما يصير في حذف
 المضاف الى مستنبط بعضه و هو غير الاحكام انما هي بغيره من حيث على مثل المصنف و هو الجواب
 بعد حذف المضاف استمر التعبير كما هو القاعدة و قوله فيسمى العلم بغيره
 من اولها و الظاهر الضمير في هذا راجع الى الاحكام الشارح به بغيره
 انما هو من تلك الالاء انما هو راجع الى القضاء كما يتوهم لغم من ان الغم
 هو العلم بالقضاء التي موضوعاتها الانعزال و تكوناتها الاحكام فيكون

فجب الرجوع اليه اذا خالف و لهذا تسامح كثير من المجتهدين
 انهم رجعوا الى اجتهادهم بغير ما يبلغ اليه انما هو
 قال اي العلم بما ذكره بغيره من حيث على مثل المصنف و هو الجواب
 اقول يعني ان يكون الفقه عبارة عن العلم بما ذكره مستند
 يكون ذلك مقارنا للاستنباط ثم ان اللام في الاستنباط هو من

فجب الرجوع اليه اذا خالف و لهذا تسامح كثير من المجتهدين
 انهم رجعوا الى اجتهادهم بغير ما يبلغ اليه انما هو
 قال اي العلم بما ذكره بغيره من حيث على مثل المصنف و هو الجواب
 اقول يعني ان يكون الفقه عبارة عن العلم بما ذكره مستند
 يكون ذلك مقارنا للاستنباط ثم ان اللام في الاستنباط هو من

المضاف اليه وهو اما الفروع القياسية او الاجتهادية مطلقا فعلى
الاولى يكون ضمير منها راجعا الى الاحكام فانها لما كانت منصوصة
انفذ منها الاحكام القياسية بتعميم علوسها وعلى الثاني الى الاول
فان الاحكام انما تنفذ منها والاول اوجبه لان الظاهر ان المراد
بظهور نزول الوحي فهم المجتهد انما يستدل به بالعبارة او الاشارة

عموم الحكم بتفسيره
لا يبرهن من الخصومة
الى العموم لعدم
عاقبة مشترك
بهم المقيس والمقيس
عليه وانت ضمير
او لا قضاء
سواء كان

منا فيا لما مر انه العلم بالاحكام التي هي محمات تلك القضايا قوله
ثم نظروا في تفسير آية النظر في تفاسيدها تتبع جزئياتها والمراد من التعميم
الظهور بما به الاشتراك قوله ولما قلنا ان منع آية اجاب عنه صاحب
الترجيح بانه اذا تكلم في ان عملة الاجبار الصغر او البكارة على قواعد الخلا
فلا شك انه يتوصل بها الى حكم هذه المسئلة توصلها قريبا وكون نسبتها الى
الفقه وغيره على السوية لا ينافي في كون التوصل بها الى الفقه قريبا كما ان
كون ايجال الكتاب الى الفقه قريبا لا ينافي في كون اتصاله الى الفقه
الاحتمال بغير قريبا وهو مراد بان التكلم في عملة الاخبار مثلا ليس من
قواعد الخلا فبل بطريق التيسير قوله يسمى موضوعا اي في القضية الكلية
اما اذا كانت شرطية فالمحكم عليه يستحق مقدما والمحكم به تأليا قوله
والمراد بآية الفاء ما هو مراد من احوال الدليل والمطابقا هو في القياس
انما لم يذكر القياس الاستثنائي لندرة مساهمته في الاستدلال الفقهي
واغترض بان الدليل عند الاصوليين والفقهاء هو الكتاب مثلا وهو
ما يمكن التوصل به الى النظر فيه الى مطاخرى دون الاشكال والتركيبات
القياسية وجيب بان يدحضه الا انه يجب اعتبار الصورة ولا يكره
والفقهاء وان كانوا لا يفتنون الى مرامات صطلحها بالمنطقيين الا ان
كلامهم لا يخرج عن قواعدهم تحقيقا فالمراد بقصدى لبيان الكلام عليها
قوله بالاشكال الاول قيل عليه قد يقع المسئلة الاصولية كبرى عند
الاستدلال على مسائل الفقه بالاشكال الثاني مثلا يقال ان التوسيع
لان لم يثبت بدليل قطعي وكذا فرغنا من بدليل قطعي واجيب بان سائر
الاشكال لا كانا نتاجه بملاحظة رجوعه الى الشك الاول صار القياس

الوحي هو
الاسم
الظهور او
الغفلة
فلا يبقى الا
الاحكام
القياسية
ويجوز
ان يرد
فهم انما
من النصوص
النظاهرة
الاولى
على المراد
فيبقى مع
الاحكام القياسية سائر الاحكام
الاجتهادية المستفادة
من النصوص بطريق الاجتهاد
قاله فان قيل المسائل
القياسية السؤال موجب
لان قوله التي قد ظهر نزول
الوحي بها مع ملاحظة ما تقرر
انه القياس من مظهر لا مثبت
يقضي انه يكون المسائل القياسية
ما ظهر نزول الوحي بها وكذا

اجواب لان الظهور لا كانه ظاهرا لا يشكر تعبر في دفع السؤال المصير الى ما ذكره اولاً
والقياس يكون له لا توسط القياس قوله لا في الواقع فان ظهور المجتهد السابق انما
هو بطريق الظاهر وهو لا يجب ان يطابق الواقع قاله ثم هيست البحوث الاول
ان المقصود تعريف الفقه المصطلح اقوال اجواب عن الاول انه اراد بالخصوص
والتعريف الشخصي فلا نسلم ذلك بل كل علم من العلوم الحقوسه كلتيه يوجد في ذهن افراد

في الصفح السبعة
 الحصول على
 كانت هذه الحصول
 اما لا منه حصل الكلي
 على ما هو جزم في له
 وفي كونه مطردا
 لسوء البحث واما
 لا نهى حكم مخصوص
 والا حصل يتناول
 الاستبعاد متعدد
 وفيه ايضا تاثير
 وتقرر عليها بالسهولة
 بناء على الاغلب مشه
 حاشية شريف
 بالشارات
 المراد بسببته الحصول
 ان يحصل حصولا
 من المقدمة الكلية
 لا منه من قبيل حصل
 الكلي على ما هو جزم في له
 لا نه تأخذ مقصود
 موضوع القضية
 الكلية ويحده على
 جزئيات بعد العلم
 يكونه جزئيا له
 فيكونه بين سبب
 فلا يرد حصل الكلي
 مطلقا على ما هو
 جزئيا له مشه
 وقريب منه ما يقال
 ليس معنى التوصل
 القريب بتلك
 القضاء بان لا يجوز
 الكبرى مؤثر في العلم
 المطلوب بدونه
 التفسيرات لكونها

فاحتمل بعلمانه على ما تقرر انما اصحاب العلوم اعلام جنسية وانما ارد
 النوعي سلمنا ذلك نجعل ما نسب اليه المصنف من اهل باله
 اسم المقوم كلى واما تبينه كسب الايام والا عصاره فاحضر دورى لا يجر
 من الاعتراف به فانه بعض النسخة ر عنوان الترتيب الى عليهم الجمع
 كما في فقيها في وقت تزل بعض الاحكام بعد ذلك ذكر المصنف ١٢٠
 فيكون في العلم
 فحقا بالضرورة
 وبعد ما
 تزل بعض
 آخر منها
 و علمه
 يتبدل علمه
 الى الزيادة
 واذ انتسخ
 منها وعلمه
 يتبدل علمه
 الى التخصيص
 بخروج
 الاحكام
 عن الشرعية
 وكل ذلك
 معصوف
 لا ينكر
 مستهود
 لا يستر
 واما البحث
 المشائى
 فحقا صله
 انه المصنف
 لا اعترف
 في الشرح
 ان علم

من الشكل الاول في المال مثلا يقال فيها ذكر من المشايخ لوز غير ثابت بل
 قطعي ولا شئ من غير الثابت بدليل قطعي غير ضروري قد يجاب بان الغرض
 بيان الحكم في بطريق التمييز قوله السبب الحصول على تعريف في قوله
 المطالع كون الصغرى في مثله سبب الحصول لكونها من قبيل حصول العلم
 ما هو جزم في له وفيه بحث اذ يلزم كونه النتيجة بقوله سبب الحصول قوله
 هو معنى التوصل بها الى الفقه لانها لا يجوز ان يحصل اليها بطريق لا فريها لا تقرر
 في الميزان من التوصل القريب مجموع المقدمات لا الكبرى قوله او كاشفنا
 فقط قيل ومنه يعلم ان التعريف ليس كما ينبغي لانه يدل على إطلاق التوصل
 القريب على حد ما فقط وقد يقال معنى التوصل القريب تخصيص التوصل
 القريب بان ينظم الى الصغرى السبب الحصول كما اشير اليه في عبارة الشرح
 وسببية القواعد انما اعتبارا بالنسبة الى التوصل بالنسبة الى الفقه حتى
 يرد ما ذكرتم ولا يخفى ما فيه من تكلف نعم يمكن ان يفرق بين القريب لا قريب
 وان كان قد يطلق القريب على الاقرب من المطلق على الحال قوله
 يعني بشرط ذلك في سببها وجهها واداء اي راد مختلفة بحيث يحصل
 المجمع اجماع مركب بدليل قوله بعد ان قال ويكون القياس قد ادى
 اليه رأي مجتهد حتى لو اذ اخالف اجماع المجتهدين ولم يقيد بالقيود المذكور
 لم يتم اذ يجوز ان لا يثبت في المسئلة اجتهاد اراء على التناقض بان يجمع
 في كل عصر اجتهاد من مجتهد واحد وعلى الاجماع لكن مع وجود مخالف
 وعلى التقديرين لا يتحقق اجماع ويجوز الاجتهاد على خلافها وبالقيد
 المذكور يندفع ايضا ما يقال انه يفهم منه ان القياس اذا ادى اليه رأي
 مجتهد سابقا لا يكون مخالفا للاجماع وبذلك يسمى على إطلاقه ويجوز

المسائل الاجماعية بشرط الا انه من الرسول لعدم الاجماع
 في زمته لانه انما يرد بالتحقيق العلم بما ظهر نزول الوحي
 فقط انه لم يكن اجماع ورواها الفقه عليه الاجماع انه قوله ومثله
 في التفسير يقات بعبد واثبت انه لا بعد فيه لان شجرة تحقيق
 الاجتهاد في زمن الرسول عليه السلام وعدم الاجماع لا بعد

لا بد
 لا بد

يسوغ ارادة ذلك المعنى بلا استبعاد وانما ارادوا الى ارشاد و آية
ابحث ان كنت فبنا على ان المراد بالفقه المسالك والاحكام المدونة
المبدية وليس كذلك بل المراد القياسية والاجتهاد كما اعترف به
السراج حيث قال لانها نتيجة القياسية والاجتهاد فخرج الاحكام
القياسية عن الفقه بهذا المعنى فزوي كما سبق فلا يبقى حجة

الا كانت سببا
البحر ان كنت فبنا على ان المراد بالفقه المسالك والاحكام المدونة
المبدية وليس كذلك بل المراد القياسية والاجتهاد كما اعترف به
السراج حيث قال لانها نتيجة القياسية والاجتهاد فخرج الاحكام
القياسية عن الفقه بهذا المعنى فزوي كما سبق فلا يبقى حجة

ان يقع من مجتهد رأي ثم يتخذ اجماع على خلاف ذلك اراي ثم يقع
قياس موافقا للرأي الاول وهذا القياس مما ادعى اليه رأي مجتهد
مع عدم صحة مخالفة الاجماع فزيادة هذا القيد لم يتم الموت ووجه الاندفاع
ان المراد ان يكون القياس قد ادعى اليه رأي مجتهد من اجل الاجماع المركب
به قوله بعيد لم يذهب احد قيل عليه لا يلزم من كونه محال لم يذهب اليه
احد ان يكون بعيدا فانه اكثر لطائف الفقه من هذا القيد مع انها
مقبولة وانت جدير بالفرق بين لم يذهب اليه احد وبين لم يتفطن له احد
فانه حاصل الاول ان يكون القضية الثانية التي ذكرها من اصول الفقه
ليس من بابها لاحد فتوجيه الكلام بما ذكره مخالف لاصطلاحهم ولا يخفى
انه يكفي للبعد هذا وقد يجاب عن اصل الاعتراض بان لا نزاع في انه هذا
الاحتمال بعيد بدليل قوله الظاهر ان المختص بالمجتهد الا انه بيان الاحتمال
البعيد هذا اللفظ مستعار ولو منوع من التأويل قال صاحب الكشف
في قوله تعالى قائما بالقسط مجيبا عن قوله بل يجوز ان يكون صفة للمتنقي
لا يبعد ان يكون مخالفا لما سائر الاجوبة قال صاحب التلخيص لما عثر الاستاد
المحقق على هذا الحقيقة امرنا باخراج هذا الايراد من شرحه وفيه بحث لان
الاعتراض ليس بمجرد البعد حتى يرد ما ذكره بل كونه بعيدا لم يذهب اليه كما
تحقق فلا محجوز الى الاخراج قاطرا قوله لا الى الفقه انه قيل فيه
بحث وهو ان المقلد الذي وقف على قواعد الكسب والتحصيل اذا
اطلع على دليل المجتهد الذي رتب به الاجتهاد لمسئلة فقهية فلا شك
انه يتوصل بذلك الترتيب الى حكم تلك المسئلة اذ لا معنى للدليل الا
ما يفيد عليه ثبوت الشيء او انتقائه غاية ما في الباب ان توصل به وانه

الرابع فاجاب عن منعه
من المراد ظهوره المجتهد
لكنه لا يتوسط القياس فظهر
من جميع ما ذكرنا من المقال
ان هذا التفسير في حال
عدم الاشكال والاختلاف
واعلم ان قول المصنف فالمعتبر
ان قوله لا يذهب اليه
كلام مسبوقة ببيان قوله
قد ظهر نزول الوحي به
العبارة الى قوله
على المستنبط من كلامه
مستأنف ببيان قوله
ملكة الاستنباط * قال * والمصنف
وما قيل ان الفقه ظني فلم يطلق
لفظ العلم عليه آه * اقول جاز
السؤال ان تعريف الفقه
بالعلم تعريف الشيء بهايه
لان العلم مباح
الظن لانه لا يختص باليقين
والظن يحتمل وجعل الجواب

الاول منع كونه الفقه ظنيا وقد اجاب عنه السراج رحمه الله بوجوبه الاول منها
ضعيف لا تحققت ان الاحكام القياسية يجب خروجها عن الفقه المعروف فكيف
لا يشعرب البعده واما الثاني فقد قيل عليه انصر والاجماع انها يذهب ان القطع وان
كان قد لا يذهب اليه لعارض وليس بشيء لان الكلام ليس فيها من تلك التحيث بوجه
ثبت ما قطعنا مع قطع النظر عن تلك التحيثية وحاصل الجواب الثاني في تسليم كونه الفقه

فكتب و منع تباينه للعلم المذكور است فانه مشترك لفظا بينه ما ذكر وبينه . هذه
 انظر لفظه لم لا يجوز ان يكون المراد بهما هو ذاته و حاصل الجواب ان
 تسليم التباين و تفصيل التعريف يجعل متساوية العلم غير متساوية الظاهر و قرره المصنف
 بوجوبه حكم على الاول بان صحة على مذاهب المصنوية و بينه ان في بعض يفيقه و انما
 الاول بان يستلزم ان يكون الفقه عبارة عن العلم بوجوب العمل بالاحكام ١٢٩

ترتيب المجتهد فانه اجتهاد ليس بمقدور فلا يمنع التوصل اليه في بجهة
 قوله قول المصنف انما كانت متعلقة بالحكم به هو مبتدأ و ثوب ثانيا
 بتدريج خبره و كذا قوله ثم المباحث المتعلقة بالحكم عليه مبتدأ و خبره منه
 وقد يتوهم ان الاول معطوف على انواع الحكم و قوله ثم بتدريج بيان الخبر
 ذلك ليس كذلك بل ان الاول فلان المناهضة في الحكم به و انما بنا
 فلهذا ملاحظة لا بعد لان قوله مندرج في البتة قوله الله و هو فعل
 المكلف و فيه بحث لان موضوع الفقه افعال المكلفين فاذ كانت لا افعال
 محكومة بها يلزم ان كانت موضوع العلم في ذلك العلم فيلزم ان يكون موضوع
 مجموعا عنه و ذلك بان البحث في العلم انما يطرح في احوال موضوع
 لا عنه و قوله لا لا درك لما نسا في فيه بحث لانه انما نسا ان كان
 عبارة عن الحيوان انما يطرح كما هو مشهور فلهذا الاول كذلك و بسطة
 كونه حتميا سائطا و لا دخل لسائر الاجزاء في ذلك فثبت انه خبر
 المساوي للذات وان كان عبارة عن النفس سائطة لم يمنع قوله
 كما انكرت لانسان بواسطة كونه حيوانا في جواب انما يتصور ما يتصور
 لذاته بالصفات الثابتة مترقيا في العلم والقدرة و نحوها اذا كانت
 بالحقبة مغايرة لصفات الممكنات كما هو الحق و قوله او بواسطة
 يساوية ظاهرة انه معطوف على قوله بان يتصور الشيء لذاته الا انه لا وجه
 وجهها بجعله تفسير لما يكون منشا و الذات فالحق انه معطوف على ما قبله
 بحسب المعنى و قوله او بواسطة اعلم انما ذهب بعض المتأخرين من المنطقيين
 و رده المحققون منهم بان لا واعية التي يعلم الموضوع خارجة عن ان يفيد اثره
 الآثار المطلوبة او تلك الآثار انما يوجد في الموضوع وهي توجد خارجة

انما يست بالنظر الى الدليل
 الظني و ان لم يعلم ثبوته
 في الواقع قطعيا و احكام تلك
 تعلم ان اثبات التعطيل
 ما لا يحتمل عدم الثبوت في الواقع
 و في كل من كلام المصنف و
 الشارح بحث انما في كلام
 المصنف فلما قد عرفت ان الحكم
 اعلم انما هو حكم الله تعالى
 في الواقع او في اعتقاد المجتهد
 و الا لم يصح تعريف الفقه

بالاحكام	العلم الا ان يراد
الشرعية	كونه محكوما به
ثم تعريف	في المسئلة
الحكم	مستند
بخطاب الله	لما اراد بالعرض
تعالى	الذات ما يعرض
الا على مذاهب	المشي بذاته او
المصنوية	بواسطة
فالمسألة	مستند
بثبوت الحكم	

في علم الله تعالى اعلم من
 ثبوته فيه في الواقع و ثبوته
 فيه عند المجتهد فالفرق بينهما
 و بين مذهب المصنوية ان كل
 مجتهد حصل عنده حكم تحريم

على ان القول بان حكم الله تعالى هو لا ياتحالف من رأي مجتهد اخر بنا و على قولهم
 عنده تعالى و المصنوية يقولون ان الحكم منها حكم تعالى في الواقع بان
 على قولهم بتعدد الحكم عنده تعالى و اما في كلام الشارح فلان حاصل اعتراضه على
 الاول ان ذلك الاجماع لا كان قطعيا جزم المجتهد بقتضاه و اقتضاه نفسه بواسطة ذلك
 يجوز الى العلم بوجوب العمل بالاحكام لا العلم بالاحكام انفسها و المقصود هو

شأنه وهو غير وارد لانه معني وجوب العمل بموجب الظاهر انه يجب عليه ان يحرم
 بموجب ما دللت الامارة على وجوبه وحرمة ما دللت الامارة على حرمة مستند وكذا
 فان الشايع جعل نطقه مناطا لاحكام وعلة ليس كما جعل الفاظ العقود مثلا
 علامة عليه واثباتا لثبوتها فتنفى تحقق نطقه بالوجوه ان علم قطعا ما ينطبع به اجماعا
 برعزورة من الديار فقد انقضى به نطقه الى العلم بالاحكام انفسها وجب

عليه العمل بموجب نطقه
 لو كانت ويجعل وكذا اعترض
 على الشأن غير وارد لانه
 المراد بالعمل بالاحكام
 ما يقتضيه الظاهر وهو احكام
 القطعي طابوا الواقع الا لا يخرج
 بذلك في حواشي شرح
 المختصر والسير في قوله
 بالنظر الى السير ما قارن
 الهندسة الاجماعية
 بقرينة السياق وقد تقررت
 في موضعها انه لا دليل
 الظني يفيد القطع عند

القدر ان
 ما يفيد
 كما لو اجبر
 تلك بموت
 ولد له
 مشرف
 على الموت
 وانضم اليه
 اذ قد يقع موضوعها
 الحكم المضاف الى
 الفقه والمحمول
 الثبوت كما يشوبه
 كلامه في هذا المقام
 مشه

صراح وجنازة ونحوه وج
 المحدرات على حال منكرة
 غير معتادة ووجه موت
 مشه فانا نقطع بصحة
 ذلك ان خبره ونعلم به موت
 الولد بخلاف ذلك من انفسنا

والبحث مبسوط في شرح المطالع وحواشيه فليست فيها بقوله هو الاثبات
 والنبوت قال صاحب الترجيح فيه تسامح قائم المحمول فيها مثبت او
 ثابت لا الاثبات والنبوت وجوابه انه مثبت او ثابت اذا كان
 محمولا بالمواطاة يكون الاثبات والنبوت محمولا بالاستقاة فلا مستح
 اصلا لانقضاء الاصطلاح على اطلاء الحكم على كل من النوعين نعم هي
 بحث وهو انه اذا كان محمولا المسئلة في هذا الفن هو الاثبات
 يلزم انه يكون محمول النتيجة ايضا كذلك لان مسائل هذا الفن كقررة
 المعروض كانت عملية يقع كبرى الشكل الاول يفيد التوصل بها الى الفقه
 ومعلوم انه محمول كبرى الشكل الاول يكون محمولا النتيجة واذا كان محمول
 النتيجة الاثبات يلزم انه يكون موضوعها الدليل لانه الاثبات يحتمل على
 الدليل لا على الحكم فالنتيجة التي يتوصل بهذه المسئلة اليها لم يكن مسئلة
 الفقه لانه مسائل الفقه كما صرح به الشرح فيما سبقه يكون موضوعها احكام
 المكلفين ومحمولها الاحكام وبالحكمة لم يتصور قضية محمولها الاثبات
 يتوصل بها توصلافريا الى مسائل الفقه اللهم الا انه يقال المراد ان
 الاثبات يقع في مقدمة الملازمة الكلية التي هي مسائل هذا الفن كان
 يقال كلما كان الامر مثبتا لوجوب القراءة في الصلوة فوجوبها ثابت لكنه
 يشبه فوجوب القراءة في الصلوة ثابت وهو مسائل الفقه فليتل
 قوله ثبات الاجماع والقياس للاحكام المفهوم مما سبق في تحقيق
 التعريف حيث قال ويسمى اعتقادية واصلية لكونه الاجماع حجة
 انه يكون حجة الاجماع مطلقا نعم من كونه مثبتا للاحكام او العقائد من
 مسائل الكلام وما ذكره بهما انه يكون حجة بالنظر الى اثبات الاحكام فاعلم

وهذا انما ضروريا لا يتطرق الشك فظهر مما ذكرنا من تحقيق الكلام انه ليس ما ذكر البعض
 غايته ما اكلمه في هذا المقام * قال * والوصي انه كما من متلوا * اقول قيس معنى كونه
 الوصي متلوا انه يظهر ما هو مكتوب في اللوح المحفوظ ومنعبد به لا يجوز ان يحجب به
 الا لرسول عليها السلام وغيرهما تغييرا وشبهه بما يفيد فائدة كونه شجرة
 او متجدي به وقيل معناه انه يتسلق شجرة الاحكام كوجوبها في الصلوة

<p>۱۰ یا یقال من امر المراد الاثبات اللاتی فلا یشتق الا من یجوز علی ما ذکرنا مستثناه</p>	<p>و امر مشوب فی بعض الاحوال و نحو ذلک ان یقولوا ان جبر علیہ السلام و تلاوة الرسول صلی الله علیه وسلم علی الامم قال ۰ و الا فاست ۰ اقول ای و ان لم یکم الا وحی متواتر سواء کان لفظاً او لا فیه فیها تفسیر الرسول و تفسیر یر ۰ کما کذبت و کذا قولہ ۰ ایا ۰ و الا فاست مستثناه و لکن لا یزعمون و ان لم یجوزوا بنظر الامم ۱۲۶</p>
--	--

<p>ای مقدر لفظ الا ثبات فی قوله والقیاس و یقال بذیه فی الجمیع ایجاب العلم بها او غلبة الظن مستثناه و اما الاعتراض بان قد یجوز فی کونه الکلام محکماً عزاً و اخباراً بجملة الاسمية او الفعلية و فی کونه قابلاً للنسخ عهد الله جملة فعلية او خبرية او انشائية فیقال مستلذاً الکلام مسبوک علی قالب الجملة الاسمية او الفعلية ایجاب فیها فلا یحکم من النسخ و لا الکلام مسبوک علی قالب الجملة الفعلية الا حریة فیجوز النسخ فقد یجاب عن بان انجبت عنه کونها خبرية او انشائية هو الذي یجوز ان انهم لم یکنوا اسمية او فعلية مستثناه</p>	<p>عدم تعلق الاجماع اعتمده ان یجوز له نظم اولا و الا فاول فی الاول الظهور قال ۰ و اما شرايع من قبلنا و انما و قول انما یجوز ۰ اقول اما شرايع من قبلنا فبعضها راجع الی الکتاب اذا قصدت بلا انکار و بعضها الی السنة اذا قصدت الرسول علیه السلام</p>
--	---

<p>۰ فانه تلك الشرايع انما فرضت اذا قصدت الله تعالى عليه اذ رسول صلي الله عليه وسلم بلا انكار كأياته في موقعه ان شاء الله تعالى و اما التقيد بل فراجع الی الاجماع و اما قول الصحابة قاله السنة لان الظاهر فيه السماع و قد قال عليه السلام بايمهم اقدیمتم ايمهمتم قولہ و نحو ذلک كالتحسين</p>	<p>۰ فانه تلك الشرايع انما فرضت اذا قصدت الله تعالى عليه اذ رسول صلي الله عليه وسلم بلا انكار كأياته في موقعه ان شاء الله تعالى و اما التقيد بل فراجع الی الاجماع و اما قول الصحابة قاله السنة لان الظاهر فيه السماع و قد قال عليه السلام بايمهم اقدیمتم ايمهمتم قولہ و نحو ذلک كالتحسين</p>
--	--

من مسائل الفقه الاصول فلما مضى لفظ لكن بر و محلي قوله اثبات الاجماع
والقياس للاحكام ان القياس منطوق لا مثبت للعلم لا انه بر و بالاثبات
اثبات غلبة الظن كما سيأتي لكن يزعم الجميع بين الحقيقة والجهل بالعلم لا انه
يجوز من قبل المجتهدين في تقدير لفظ الاثبات في قوله والقياس و
يقال بر و في جميع اثبات العلم لا غلبة الظن لا كما سيأتي ۰ قوله ولا
يجوز منها اثبات الكتاب والسنة لولا ان مقتضى علمه بالبرهان فانهم
نقضوا لان كلان من الظاهر والعام والخاص والتفسير والحكم كيف ثبت الحكم
وكذا تلك الآية المتأولة والعبارة والادلة وكذا المتواتر المشهور و يجوز
ان كل في نفسه الكتاب والسنة من حيث هما لا في انواعهما فانهم جعلوا جملة
مطلوب الاجماع والقياس من المسائر ولم يجعلوا جملة مطلوبة الكتاب والسنة
منها ۰ قوله المعصوم وما يتعلق بها هو الادلة المختلف فيها احرز عليه بان
بالادلة ان كان دليلاً مستلزماً فقد انزعجت الادلة والا فلا يجب البحث
عن ادلة وجوب بانه من دليل الشرع لا من انحصار علماء الاصول لان
المراد بالادلة الادلة العامة المتفق عليها فيما يستوي بين مسببها والاشارة
المستبورة بالفتنة كالاشارة الاربعة وما يتعلق بها الادلة المختلف فيها
۰ قوله المعصوم وقد يقع محمولاً فيها نحو التكرار آية الله اذا وقع محمولاً فيها
كان مستلزماً عندنا فاما معنى عدل من الاطراف التي لا يجب فيها العلم لان
يراد انها ليست مقصودة بالبحث ۰ قوله وكونه دليل جملة اسمية او
او فعلية لوقوع فيه يمنع ان يكون دليل جملة اسمية او فعلية لا دخل له في
الاثبات او ليس كذلك باسمية الجملة على استمرار الحكم مثلاً وقد فعل الامام محمد
في كتبه ۰ قوله لان دليل مقدم بالذات فيه بحث اذ لو اراد ان نفس الدليل

والعلم بالظواهر والاخذ بالاعتبار والفرقة لطبيب القلب فانها راجعة الى احد
 * قال * وكذا المعقول نوع مستدل بالحدوث الى قوله خرج بذلك في الاحكام * انور
 نظر الامري في اول القصة العدد الثانية المسمى بالبرهان الشرعي منقسم الى ما هو صحيح في
 نفسه ويوجب العلم به والى ما ظهر انه دليل صحيح وليس هو كذلك انما القسم الاول
 ١٢٥ فهو خمسة انواع وقد الاستدلال خاص منها ثم قال وكذا واحد من هذه

الانواع فهو دليل ظهور
 الحكم الشرعي عند تأييد
 والاصل فيها انما ب لانه
 راجع الى قول الشرع في
 المسدوع ولا حكم في السنة
 مخيرة عنه قوله تعالى
 وحكمه ومستند الاجماع
 راجع اليها واما القياس
 والاستدلال فيخرج تبين لها
 هذا كلامه فان قيل فيسب
 مخرج بان الاستدلال بالقياس
 في الاستدلال ولهذا جعل
 الاصل انما هو في القياس
 والسادس في الاستدلال
 ومقصود الشارع من نقل
 كلامه تصحيح التمسك في
 رجع الاستدلال الى التمسك
 قلنا مقصوده يحصل من ذلك
 التصريح الا انه لا مدي في
 نظر الى الظاهر جسد
 مستقلا ومن يتقدم الى
 القضية به وجبه فيها والقياس
 فيها يستقون من مذهب * قال *
 واعترض بوجود احد في
 * اقول * حاصل الاعتراض
 الاول طلب فائدة زيادة
 قوله وان كان ذا فاعا

بالذات على المدلول ثم من قد يكون المدلول مقدما على الدليل كالصانع
 العالم وكما فيما نحن فيه اذا كان الحكم الخطاب لا لذي وان اراد ان العلم
 بالدليل مقدم فلا حاجة الى تقييد تقدمه بالذات لانه مقدم بالزمان
 * قوله * كما انه موضوع المنطوق التصورات والتصورات لا شك انه
 موضوع المنطوق المعلومات التصورية والمنطوق التصديقية من حيث
 الاتصال لا تقسم الاتصال ولا نفس التصور والتصديق فكلامه اما
 على حذف المنطوق وعلى جعل التصور متساويا للتصور او بناء على اتحاد
 العلم والمعلوم وكذا الكلام في قوله بحيث فيه عن احوال التصور او يوده
 انه اتحاد الرسم وكذا الجنس والفصل المعلومات التصورية لا نفس
 التصور والتميز والقضية ونظائرهما المعلومات التصديقية لا نفس التصديقية
 وبذلك * قوله * لكن الصحيح انه موضوع الدلالة والاحكام فترغم الشرائع
 قال وظني انه لا خلاف في المعنى لانه من جعل الموضوع الدلالة جعل الجاهل
 المتعلقة بالاحكام من حيث البتوت راجعة الى احوال الدلالة من حيث
 الاثبات تقليدا لكثرة الموضوع فانه يبقى بوحدة العلم من الوحدة الجاهل
 والحيثيات كما جعل المباحث المتعلقة بالدلالة من حيث الاثبات راجعة
 الى الاحكام من حيث البتوت من جعل الموضوع الاحكام على ما في الاما
 الفرائي في كتاب معيار العلوم انه موضوع اصول الفقه هو الاحكام من حيث
 بنوها بالدلالة ومن جعل الموضوع كلاما لا من احوال التوضيح والتفسير
 * قوله * لانه راجع الى الدلالة آه رجع بكمي لازما ومستعدا ومصدر الاول
 الرجوع والثاني الرجوع وما نحن فيه من قبيل الثاني * قوله * حكم قبل الحكم
 انما يلزم اذا جعل اصول الفقه عبارة عن العلم بالقضايا الكلية السامية مباحث

لثلاثة لان في الظاهر مستفهم عنده وحاصل الجواب انها التنبية على انه
 القياس ضعيف في معنى الاصلية لا بقتل على غيره فلو لم يزد ذلك لزم دخوله
 في الاصل المنطوق كما طرف في الاصلية وحاصل السؤال الثاني انه القياس بالنظر الى
 الحكم كالسبب بالنظر الى السبب وباقه الاول كالسبب البعيد فكما انه السبب القريب
 معنى مع كونه سببا عن البعيد اذ في باطلا فاسم السبب عليه من البعيد

۱۰۰
و اما بحدیقه ظاهر مستأخر
اصول المقصد ۱۰۰
قر و سیر شد علی
صیح ثبت احکام
و ۱۰۱ نظام بحسب
المقصد ۱۰۲ بجا
تو مشا علی حکم
شد علی دق علی
ثبوت شد ذلک
الدلیل ثبوت است
و العجوة ثلث
لا لا لفظ و حاصلها
اثبات الدلیل
الحکم و ثبوت
بالدلیل و المحمول
فی الوجوه یقتضی
الی ثبوت بها لا شر
در نسبت جعل
موصوفه عا و د و
الآخر حکم ۱۰۳ مشه
۱۰۴
ای کا یفسد العلم
بالدلیل ۱۰۵ مشه
۱۰۶
اذا ارید بها اثر الخطأ
مشه
۱۰۷
و کذا مراد المصنف
بقوله یزید فی
بجميع اجابات العلم
لما او غلبه الظن لث
مشه

يتصور ذلك
 في تقسيم
 الامليات
 الحقيقية
 في القول
 بعيني امر
 الامليات
 الحقيقية
 لا يتصور فيها
 التفاضل
 بالنظر الى
 الواجب
 والفراد
 بالادوية
 والادوية
 ونحو ذلك
 لا يثبت
 في موضع
 انها
 متواصلة
 لا يتصور
 فيها
 التماثل
 فلو تفاوت
 نزم كونها
 متساوية

[illegible]

✱

و لو سلم ذلك في كل قسمه أو + أقول الخ لم يقسمه فله جواب عن الثاني .
 بقسام اعملة لانها يكثر من يقال الولاية ما خود في الكلمة
 وفي دلالة الحرف على صفة قصور وضعف كونه باقية فاما في كل قسم
 ضيف + تارة + وقد يجاب بان الاجماع ثبت امر الزائد + أقول عثر على
 بان العام المخصوص الآية الأولى أو خبر الواحد والاجماع مستوفى .

باعتبارها في تقصيصها والقياس بعدة منصوبة قطعي اجيب بان الاصل في الشئ
 نفع و عدمه بالعارض والقياس بالعكس فاختلاف اعتبار الاصل في ظاهره اما
 القياس المستند من الكتاب فكيف قسم حرمة اللواط آه اقول فبما تحت لانها
 لو ثبت بالقياس لوجب ان لا يكون محرمة فغير ذلك في الآلة والكان انها محرمة
 قبل بحث الرسول عليه السلام كما ورد في حق قوم لوط فالبينة ما في هذا
 ١٢٦

البيان انه موافق له وقد
 تقر في موضع اخر انه موافق
 احكم للمبطل لا يقتضي اخذه
 منه * قار * المصنف

وبما المستند
 من الاجماع وهو انه يكون
 في العوارض التي
 لها دخل في
 المحرمات عنه
 بعضها ما شيا
 من الاجماع
 في احد المضافين
 وبعضها ما شيا
 من المضاف الآخر
 مشه

هذا في عبارة
 المصنف قار على
 الشرح في
 فقه واصول وجوه
 قائل * مشه

حيث قال وتبين
 البحث عن احوال
 التصور الموصف
 اليه بان
 كانه بسيط لا يحد
 وان كانه مركبا
 من اجزاء والفصل
 يحد وان كانه له
 خاصية بعينه
 يرسم واما فلا
 ويكفي ان يرجع
 في بحث

باعتبار عدم جواز ما لا يحدده له اولى وهذا نظير ما ذكره الفقهاء في مثل
 انت طالق مطلقا فان حيث انه يجوز نية التثنية ولا يجوز نية الاثنين
 قوله المصنف كلا المضافين تحرر اخر التبرجج بلا مرجع واعتبار ما هو الموصوف
 قوله حر وجوب فعل المكلف فان وجوب الفعل من حيث هو وجوب
 ليس اضافة لا بين الفعل والمضاف بل صفة لا اضافة كحسن المعاملة ليس
 اضافة بين المعاملين ولا بين فعل المكلف والدليل ان لا يتوقف تفصل
 الوجوب على تفصل الدليل بل يتوقف به كما لا يتوقف تفصل وجود زيد
 على تفصل موجد * قوله او كانه اضافة قال جدي راجع في شرح فصول
 الديات حراد صاحب التقيج انه اذا كان المبحوث عنه في علم اضافة امر
 الى اخر جاز ان يكون موضوعه كلا المضافين مطلقا لانه اذا كان المبحوث
 عنه الاضافة انما يجوز تقديره على تقدير مخصوص كما قال في التلويح فانه
 شرح لا يوافق المشهور في بدليله هو بالنظر ومنع التمسك جواز التردد فيه
 والظاهر ان ذكره المشهور كما يدل عليه قول المصنف ويكون بعض العوارض آه اذ الو
 لم يكن احد المضافين من شئ من تلك العوارض لم يكن يحمله موضوعا وجه
 واما ذكره المصنف فليتميل مجرود كون المبحوث عنه اضافة نعم قول المصنف وان لم يكن
 المبحوث عنه الاضافة حيث لم يذكر الشئ الاخر يشعر لا ذكره المبحوث لكن
 الحق حقيق بان منع فاللام من الاضافة للمعهود الاضافة التي كلا
 مضافها من تلك العوارض فالتقيي بين القسمين فليتاثر * قوله على
 قرره المصنف فيما سبق قيد بذلك لانها دخل فيه على ما قرر في نفسه فيما سبق
 قوله باختلاف المعلومات وهي المسألة آه في بحث لانه المسألة كما يختلف
 باختلاف الموضوع يختلف باختلاف المحل فلو صح عدم جواز تقدير الموضوع بناء

البناء من غير اشتراط الوطئ فان ادم غير الموطورة اذا حرمت
 بغير التكاليف كونه داعيا الى الوطئ فلا يحرم بالوطئ اولى فالمشرك
 انما له عن المناقشة سقوط تقوم منافع المقصوب بجهة انها غير
 مخدرة قياسا على سقوط تقوم منافع البسطة في يد المفسد
 و قار * بعدة تقدر صور افعاله فب العلم بخصوص آه

من احوال الله
 مشه
 قال في مشه
 فان قلت المفهوم
 من هذا انه الاضافة
 جهت البحث ومن
 كلام التفسير انه
 المبحث عنه
 فكيف يكون جهته
 البحث فيه المبحث
 عنه قلت بناء
 على انه جهته البحث
 هو بناء من نوع
 المبحث عنه
 بمعنى انه انما يبحث
 عنه في الواجبات
 لا في غيرها
 تفصيل اثبات
 الادلة الاحكام
 مشه
 معنى الحكمة
 الاحكام في الاربعة
 هي المراتب الاضافة
 في القسم الذي
 يكون المبحث عنه
 الاضافة فيها
 الشبهة كذا في
 شرحه
 الا يرى انه احسن
 والهندسة لا يظن
 انه ملائمة الذي
 هو من انواع الحكم
 شرح مقاصد

اقول لا يخفى في نظر سياتي كنه لا تال في بعده وصور التفقه
 الكتاب آه فكل في البينة ما يورث الاستنباط فاحتمال الى الاضافة
 وبيانته قال * والتمسوا القريب مستفاد من بيان السببية آه
 اقول بوجه بيان ان قول المصنف في الشرح هو تفهيم قريب من قوله
 في المستند من احوال السببية * والتمسوا القريب مستفاد من بيان السببية آه
 بان قوله
 في الشرح
 هو صلب
 قريب غير
 مستفاد
 السببية كما
 هو عام فان
 بطلانه
 لا يستنبط
 على احسن
 قال *
 بن تفسير
 بطلان
 احسن آه
 في العبارة
 من انشأته
 وهي السببية
 او القسوة
 بطلان الاحمال
 حكم من قبل
 الشارع
 منوط بدليل
 يختم ذلك
 احكم فقد
 حصل جميع
 الاحكام

على ما ذكره لزوم عدم جواز تعدد المبحث فانما يقتضيه جانب المبحث
 شي عيها في حكم الواحد فليقتضيه جانب الموضوعات يعني قوله انما يقتضيه
 لا انه انما اراد آه قال انما يقتضيه المبحث فان قيل لم لا يجوز ان يرد بانها
 غير بد من المعنيين قلنا لان بطلان في مقابلة الالفاظ مستفاد من قوله لا بد للتفسير
 وقوله من غير رعاية معنى يوجب الاضافة مستفاد من قوله انما يقتضيه
 الامرين حتى لو لم يدر معنى اخر لم يلزم اخذ في المفهوم اذ لا معنى له سوى عدم
 اتحاد الموضوع بالذات وانما باعتبار معنى التام في ذاته او غير ذلك
 قال عدي في حصول البديع مجيبا عن قوله مستفاد من قوله لا بد للتفسير
 انما انما بطلان في حكمه فليقتضيه بيان لزوم انما يقتضيه البحث في جهة
 الوحدة انما بطلان في الحكم لا بطلان في الموضوعات بها يوجب ملاحظتها
 في الاستنباط والمزج او لا بطلان في الضافة انتهى وانما يقتضيه التام في
 على انه المراد بالضافة اذ ان يكون الربط هو غير هذا المعنى فيقوم
 لانهم ايضا اعتبروا الربط وانما يقتضيه الوحدة فيهما جواز من تعدد
 الموضوع * قوله شرط تناسبها قيدا تناسبها ان يبعد بطلان مقتضى
 امر لا يعرف قدره فلا ينضبط او اقاد العلم فليقتضيه جواز في الضافة
 ان تتركيب الهندسة بياضين من انما في المقادير الاخلاص في
 جنس الحكم لا يجهلان من جهة اختلاف علم النحو بافتراض احوال الحكم
 اجاب الشرح في شرح المقاصد بان المبحث عن احوال الاستنباط او الحكم
 من جهة اشتراكها في دوام صفة امر يقع البحث عن كل ما يشتركها في
 ذلك الامر فانما سبب مقتضى العلم واحد وانما مقتضى جواز اشتراكها
 في ذاتي في بحث هو ان ذلك في التام في الضافة في معنى بطلان

المنصوص عنه والمستنبط فلا يبقى لقوله مستنبط عنه
 عند الحاجة آه معني لا في الظاهر انما ما رتب اليه
 غير استنبط والمشار اليه بذلك الحكم قوله حكم من قبل الشارع
 وهو عام لتفقد بطلان من اعمال العام فلو القيد اذ ان يكون هذا منوط بدليل
 يختم شرح بطلان عند الحاجة * قال * وانما يقتضيه انما يقتضيه كون

ثم بعد ذلك ذهب الى نفسه في قوله قال في معنى التوصل الى
نفسه هو صلاته بينا في قول جليلي احدى مقدمتي الدليل
على معنى نفسه ولا ينبغي من مسائل علم الخلاف يقع احدى مقدمتيه
على نفسه في اطلال التوصل الى قريب على هذا المعنى تحت سببته
في شأنه نفسه في قوله قال في الدليل لا محالة يتألف

و يمكن ان يتولد
لها نفس بوجه
اخر وهو ان المعنى
قائل بان الاول
موضوع الاصول
كما لا حكم مع ان
كلا منها امور متحدة

منها ثم راجع الى قوله فان قلت انما يكون ذلك لما يلزم ان
يكون نحو بعض الاعراض لا يمكن تقييد بعضها مع المقابل على
معارضه لزوم عموم بعض الاعراض المجعول عنها اذ جعل الموضوع انواع
المقدرة المحققون لا يجوزونه وان يجوزوا لم يسموها التكميل الا ان يقال
تقييد العلم بما يجده مساويا بين واما حديث المساواة مع المقابل فتقيد
انه انما ينبغي فيها ان لا يخرج عن كثر من المقابلين الى ان يكون الموضوع
نوعا معينا كما ذكر في حواشي المجلد وغيره في قوله والاركان هي
الاختلاف لاربعة او العناصر لاربعة في قوله من انفسه لان موضوع
الاصول قبل عليه علم الاصول مما بحث فيه عن الامتياز والاعراض بعضها
في غير احد منها فبين بعضها من الآخر كما تقدم في الموضوع
في مثله فان المناقضة في المثال واجب بان مقتضى الامانة يكون
تعدد الموضوع في هذا القسم باعتبار التبيين ان رتبة المناقضة
لا غير ينبغي ان يكون موضوع الاصول مطلو الادلة والاحكام فقط لكن
لا يلزم جعل مطلو الادلة اعني الدليل موضوعا من حيث مفهومه كما ذكر
فيحظر في جعل الادلة موضوعا باعتبار خصوصياتها وحيث يزيد عدد
الموضوع على اثنين وبهذا الاعتبار يتناقض كلامه فاننا نقدر في هذه
الصوره باعتبار كثير الموضوع وعدم تكثره وقد يجادل باعتبار كون
مطلو الدليل موضوعا كما لزم من كلامه وغير موضوع لان الاعراض
الذاتية ليست لها والاول اظهر فليتدبر في قوله ليست اعراض ذاتية
لمفهوم الدليل غير عليه كما انها ليست اعراض ذاتية لمفهوم الدليل كذا
ليست اعراض ذاتية لمفهوم الكتاب والسنة وغيرهما وانما اعراض ذاتية

في مقدمته
في قوله
ازاد بالدليل
الاقتراض
ولم يذكر
الاستثنا
لنفسه
بالنسبة
الاقتراض
سيما في
الاستثنا
الفقوى
كما ان
الاستثنا
المفصل
بالنسبة
الاستثنا
المفصل
ولهذا لم يذكر
المصنف
رحمه الله
اهم احاجب
في المختصر
لكن في
كان طريقا
متفردا

لا باسم بان التعريف له على وجه الاختصار فنقول القياس اما اقتصر
او استثنى لانه اما ان لا يكون لازم منه ولا يقتضيه مذكورا
فبالفصل او يكون والاول لا يقتضي والتا في الاستثناء وبهذا
الاول ما يكون بالشرط ويسمى الاستثناء المتفصل ويسمى المقدسة المشتملة
على الشرط شرطية ويسمى الشرط مقدما ويجوز ان تالبا والمقدسة الاخرى

و بالجملة لا يخلص
عن القول بتكثير
الموضوع في علم
الاصول وتعدده
في علم المنطق والافراز

وان لم يكن المجهول
محمداً الا عارض
بالمفارقة وقد
يقال ان الموضوع
في الاصول اثبات
وفي المنطق واحد

١٢٩ مشهور

فانه قلت يجوز
ان يكون محمولات
المسائل اعراضاً
واقعية لمفهوم
الامر مساوياً
على سبيل التقابل
كما اعتبر اشتراف
في شرح المواقف
موضوع الكلام
مفهوم المعلوم قلت
قد ذكرنا في حواشينا
شرح المواقف
بإيراد عليه مستذكر
بينا اننا لم نسلم
صحة خبره بل
يعتبر مثله فيما اذا
تقدم الموضوع
على ما ذكره المحققون
فلا وجه للعدل
على ذكره القوم بلا
ضرورة مستند

فالاول ان يقول
عن احوال الوجود
شكاً يشترط اعتبار
التفسير فيها في
الاطلاء مستند

الا يلزم
من استثناء
تقديم المقدم
تقديم التالي
ولانه استثناء
بوجه اقل
بوجه المقدم
يجوز ان
يكون لازم
الحسم كما
في المثال
المذكور
الغريب
المتاخر
ما يكون بغير
شرط
ويستثنى
استثنائياً
منفصلاً
ويشترط
تقدم
اللازم مع
المتاخر
بوجه اقل
وحيث
يلزم منه
وجوده

استثنائية وشرط بعد كونه النسبية بوجه المقدم والتمسك بالنسبية
ان يكون في الاستثنائية الاستثناء بالعموم المقدم فلا بد من
والا لتفريق التالي فلا بد من يقتضي المقدم او لم يقتض احداهما بل لا بد
اللازم مع عدم اللازم وانما يظهر كونه لازماً بالعموم فان هذا النسبية
فوهية ان كنهه انما هو حجب ان كنهه ليسم جيو ان غلبت بالعموم ١٢٩

لا احد في كتاب دلالة المتكلمات في احوالها في ما لا صدق عليه
الدليل فانه ان يلزم انهما موضوعات دون الدليل وجب عندنا ان
ليس عارضاً به في تصورهما وانما هما في حيث انهما يلزم ان
يوجدن في المحل عندنا وهو مساوياً للدليل ومساوياً لك في حيث انهما
كتاب دلالة او غيرهما وهذا يلزم من المحل عندنا وهو مساوياً
ولذلك في التصور والتقدير في المنطق قوله في التفسير بين اثنين
بني على اجوده مساوياً كونه لوجوده في حقا بل هو شرط
الحكم واخره المحققون يقيدهم بالوضع الذي في مثله بالجلد مساوياً
الموضوع قوله في التفسير والتقدير في المنطق قوله في التفسير
من استثناء الغار غير بالعموم فان الموضوع موقوف للمفهوم وهو
الطبيعة الموجودة في ضمنه من انما هو موضوع الاصول في شرح
المسائل المذكورة الاربعة وهو موضوع المنطق معلوم سابق للتصوير
والتقدير في الوضع الذي حقيقة الاول هو انما في الحكم التبعي والمتاخر
الا يصل الى المحل وانما هو مساوياً لحوال الواقعة محمولات مسائل
فيها اجماع الى انما في الاول هو انما في التفسير انما يكون
الوضع الذي في كل من العلمين امر واحد وانما يكون خصوصيات لا واصل
المحسوس عنها انما هي في دلائلها احد قوله في احوال الموجودات
المجردة او هي المطلقة لا المجردة عن المادة فانه يبحث عن احوال الماديات
ايضاً ثم ان قوله الموجودات يشوبه موضوعه انواع الموجودات في شرح
في حواشينا المطالع يجب ان يقيدهم بالحوال المستند بما جعله مساوياً
للموضوع شكاً يلزم ان يكون من الاعراض الويدية كما هو التحقيق

عدم ذلك ومن وجود ذلك عدمه اذا لولا ذلك
والعرض ان لا يلزم منه سجا فلو ان احداهما لا يستلزم
الا يستلزم ولا عدمه فلا يلزم احدهما فلا يستلزم

باللزام على اللازم كما تفسر ثم التالي انما كان اثباتاً واجباً كما في المثالين السابقين
وفي كل تناقض لازماً اربع نتائج يلزم باعتبار التناقض في اثباتها ان يلزم وجود

كل واحد منها مستلزما لعدم الآخر فيلزم من استثناء كل واحد نقيض الآخر
 واما هنا في نقيضها ان يكون عدم كل واحد منها مستلزما لوجود الآخر
 فيلزم من استثناء نقيض كل واحد منها الآخر فيلزم الا بالرجعة
 مثال عدم ما زوج والا فرد لكنه زوج فيلزم بفرد لكنه فرد
 ١٤١ فيلزم بزواج لكنه ليس بزواج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج

وان كان
 التناقض
 اثباتا لا انتفاء
 لزوم الاولان
 اي من استثناء
 عبيدها كل
 نقيض الآخر
 ووجه الاخرية
 اي لا يلزم
 من استثناء
 نقيض كل
 عبيدها الآخر
 وهو ظاهر
 مسألة
 الجسم اما
 جساد
 حيوان
 لكنه جواد
 فيلزم حيوان
 فيلزم بجواد
 ولو قلت
 لكنه ليس
 بجواد فهو
 حيوان
 او ليس
 بحيوان
 فهو جواد
 ذكر الجواب جدي
 في فصول البدائع
 وهو موافق
 مشه
 او القيد في الجزئية بذلك
 المعنى لا يتأخر

يدو عليه انه موضوعه اذا كان انواع الموجودات كانت ذات الواجب
 من جهة موضوعاته فكان يجب وان لا يبحث في هذا العلم في وجوده
 مع انه الظاهر ان اثبات الصانع من اعمى مقاصده اللهم الا انه يلزم استطراده
 في ذلك ولا يخفى بعده وقوله هو الموجود من حيث انه موجود صحيح في ان
 موضوعه طبيعة الموجود لا انواعه وعلى هذا لا يرد الا عراض المذكور لكن يرد
 عليه لزوم كون الاعراض الخارجية بالانواع انواعا غريبة واعتبار التصادف
 بما جابه في ذلك لا يكفي في المشهور لكون العرض ذاتيا بل لا بد مع
 ذلك ان لا يحتاج في عروضة الى انه يصير الموضوع نوعا معيناً لا حقيقياً ولا
 اضافياً والاحوال المجردة عنها قد يحتاج الى ان يكون الموضوع جوهر
 او صفات كما لا يخفى على الناظر في مباحثه قوله والامكان عند الامكان
 من الاعراض الذاتية للموجود لا يصح الا بعد تقييده بما يخص به والافق يعرض
 لعدم ايضاً والاقرب بان ذكره استطرادي قوله لانها في الاول
 جزء من الموضوع كيف ولو كان جزءاً منه لكان موضوع الاتي مركباً من
 الموجود والموجود وليس البحث عن اعراض المجموع اذ ليس المجموع امراً
 محققاً حتى يبحث عن اعراضه في اعمى العلوم كذا في محكمات الاسرار است
 وقد يجاب بان معنى كون الحقيقة تارة جزءاً من الموضوع انها تقيد في الوصف
 العنواني بحيث يكون بعض العوارض اللاحقة له باعتبار تصاقفه بذلك وبه
 ينرفع اعتراض السامع ايضا كما لا يخفى لكن فيه بحث لان الوصف العنواني انما يقال
 فيما يرد الامدادات وموضوع الاتي طبيعة الموجود ثم انهم يقولون موضوع
 الاصول لادلة الشرعية مع انه يبحث عن دليلية الاجماع والقياس فلو اريد
 بالجزئية كونها وصفاً عنوانياً يلزم جزئية الدليلية في موضوع الاصول فكيف

لم يله الا ما يجوز انتفاءها كافي الشجر وان كان التناقض نقيضاً لا اثباتاً
 لزوم الاخر اي من استثناء نقيض كل عبيدها الاخر ووجه الاول ان
 لا يلزم من استثناء عبيدها كل نقيض الاخر وهو ظاهر مثلاً الجسم اما
 لا يرد الا امرأة اذا لا يتفادى والامكان رجلاً وامرأة كلها يجمعان كالشجر
 لكنه ليس بامرأة فهو لا امرأة وليس بامرأة فهو لا رجل ولو قلت

١١١٠ شكرا على
 سوق السراج
 جرد على كون
 الحكيمة قيدا
 للموضوع كما لا يخفى
 وقد اورد الرازي
 في المحركات على
 جعلها بيانا
 لا اعراضا انية
 حيث قيد الحكيمة
 بسبب كونه الاعراض
 فيقدم عليها
 فلم كان بيانا لكونها
 كانه عنها فيقدم
 تقدم الشيء على
 نفسه واليه ينظر
 كلام جرد في حصول
 الابداع حيث جعل
 ايراد على الثاني
 لا الى سوء التلويح
 وقد غفل عنه
 البعد فاعترض على
 كلامه بان هذا
 الاشارة على الاول
 لا على الثاني
 مشه

لان الطبيعة ما بها
 الاستعدادات
 التائية ويعتبر به
 لان الاجسام
 استعداد الحصول
 الطبيعية لانها
 مستعدة بالبدن
 الاول كحركة ما بها منه
 وكونه بالذات
 مشه

لا المبرر او
 او شئانية
 فقط ويعلم
 منه ان
 التفسير في
 ليس كما
 ينبغي لانه
 ير أن على
 اطلاقه
 الموصل
 القريب
 على احدهما
 فقط كما
 ويسند رج
 كلها تحت
 العلم
 بالقاء عدة
 * اقول
 من الامور
 المقهورة
 والقضايا
 المسماة
 ومن اسم
 العلم
 لا يطلق
 حقيقة
 الا على

كونه اداة فليس له وجودا لا جلا فليس له اداة لم يجد في اجنابها
 في الجبر * ثم * وضم القاعدية الكلية الى الصوري المسبوق بحصول
 يخرج المطلوب الفعلي من القوة الى الفعل وهو محقق ان حصولها
 الى نفسه * قول هذا هو الكلام الصحيح وانما المبرر لا نفسه
 الكتب الميزانية من الموصول القريب بمجموع المخذ منبه ١٩٩

بحث عنها على انه * التقييد من تلك ان تقول في موضوع الية اجسام
 العالم وان تقول الموجودات المادية على هذا لست ان تقول ليرد كونه
 مجرد كونه الحكيمة وصفا عنوانيا بل كونه المختبر في كونه الاعراض مستوان
 الموضوع فيندفع البحث في الاميزان * انا الله * فاول ثقت في العبادة
 ولا يقدح في حصوله قوله نعم يرد لا سلطانا وان كان في حصوله يندفع البحث
 ويجواب انه حيثية لصحة مثلا اعتبارهم * اعتبارا غير ان ليس له فيكون
 بل يحكيها يعني انه السؤال في ايرادها * انية قيد ما حيف ليدانها
 عين الصحة مثلا ليس كذلك لان حية الصحة مثلا اعتبارا ولا شك ان
 اعتبار الشئ في غير ذلك الشئ بسبب كونه اداة هو الاول ولا اعراض الا ان
 هو ان في تلك الاشكال في الحال انه الصحة مثلا في غيرت سببا ليس سببا
 لكونها في نفسه الا ان بل يحكيها يعني انه * واما كما بانها في * ان البحث عنها
 وهذا كما ترى معنى على اعتبار بين الحكيمة والصحة وانه المضافة حيث يأتيه
 وهو مقدم عند وان لان خلافه انشور فليقل * قوله * مشهور في
 جوابه انه يرد عليه انه لا يتيسر في مثل قولهم موضوع علم السداد * انعام من
 الطبيعي اجسام العالم من حيث الطبيعة * لا يصح تخير وجبة استعداد
 الطبيعة * انما يستمر ان لا يبحث في الطبيعي عن استعداد كونه مع انه
 يبحث فيه عن كونه * تلك قابلية الحركة المستديرة اللهم الا ان يكون
 الطبيعة الى تأثير فيندفع الاول ويقال قيد الموضوع استعداد * طلق
 الحركة والبحث عن استعداد الحركة الخاصة او يترجم ان البحث عن ذلك
 مستطرد فيندفع الثاني * قوله * والتحقيق ان الموضوع في نفسه ان
 لفظ الموضوع يتضمن معنى على البحث والعروض فاجاز في قولهم موضوع

القواعد ادراكها والملكة الخاصة من ادراكها اداة بعد اخرى
 فليس هذا لتباعد من القواعد في التعريف انما هو قواعد
 العلم على الاطلاق والصفة لا شقة حتى يترجم من يكون كل
 من قواعد الاصول صاخر لانه يتوصل بها الى الفقه نحو حصول
 قريب او على ما ذكره المصنف وشارح رجمها انتم على المراد بها

في علم الاخر اطلاق في من حيث كذا مستقلة بلفظ الموضوع باعتبار جسد
 معناه اني البحث لا باعتبار ايجز الاخير اعني العود حتى يزعم انه يكون
 للحيثية مدخل في عود العوارض وفيه بحث لان الحيثية اذا كانت من جهة
 الموضوع لم يكن لها دخل في عود العوارض لم يصد وتويف مطلقا الموضوع
 على موضوع العلم المذكور اذا لا يصد في على الموضوع المقيد بالحيثية انه بحيث
 في العلم من اوضاع الذاتية اذا اعترض على تقدير ان لا يكون للحيثية مدخل
 في العود ليست ذلك المقيد بالملفوظ فليسا في قوله عليها ان طبايعها
 بدل من احوال الاجسام وقوله حرمانها وموضعها معطوف على طبايعها
 وقوله وتويف الحكم معطوف على احوال لكن قد رتب المعطوف عامل غير عامل
 المعطوف عليه كما في غلظتها بنا وما وبارد اى يحصل فيها تعريف الحكم لان
 المراد به المعنى المصدرى لا المعنى المعروف في قوله وتنفيذ في الترتيب
 والتنفيذ هو ان الترتيب عبارة عن رفع بعض الاجسام قوة بعض والتنفيذ
 عبارة عن وقوع بعضها قوة بعض على سبيل التماس لازم لعدم انكشافه فيكون
 الترتيب اعم من التماس والتنفيذ كما ذكره الشريف في حواشي شرح الجفني
 في قوله والنيات فيها الاولى ان يسقط الثبات ههنا اذ كره في قوله عن
 احوال الاجسام من حيث التغير ايضا في قوله وقد خرج بانها قيد العود ثم تأيد
 بقوله السابق اعني قوله وعلى هذا الوجه انما هي في القسم الثاني ايضا قيد
 الموضوع على ما هو في كلام القوم انه لكن ما خرج به ابو علي في خلاف ما ذكره في
 من التحقيق من ان الحيثية قيد للبحث لا العود ثم في قوله وخلصوا الاحتياط فيه
 اشارة الى وجه تسمية موضوع العلم موضوعا في قوله وجوزوا لكل واحد ان
 يضيف آه فيه تصريح بان يجوز ان يكون العلم بجملة تفاوت بحسب الاعضاء

١٢٢
 في علم الاخر اطلاق في من حيث كذا مستقلة بلفظ الموضوع باعتبار جسد
 معناه اني البحث لا باعتبار ايجز الاخير اعني العود حتى يزعم انه يكون
 للحيثية مدخل في عود العوارض وفيه بحث لان الحيثية اذا كانت من جهة
 الموضوع لم يكن لها دخل في عود العوارض لم يصد وتويف مطلقا الموضوع
 على موضوع العلم المذكور اذا لا يصد في على الموضوع المقيد بالحيثية انه بحيث
 في العلم من اوضاع الذاتية اذا اعترض على تقدير ان لا يكون للحيثية مدخل
 في العود ليست ذلك المقيد بالملفوظ فليسا في قوله عليها ان طبايعها
 بدل من احوال الاجسام وقوله حرمانها وموضعها معطوف على طبايعها
 وقوله وتويف الحكم معطوف على احوال لكن قد رتب المعطوف عامل غير عامل
 المعطوف عليه كما في غلظتها بنا وما وبارد اى يحصل فيها تعريف الحكم لان
 المراد به المعنى المصدرى لا المعنى المعروف في قوله وتنفيذ في الترتيب
 والتنفيذ هو ان الترتيب عبارة عن رفع بعض الاجسام قوة بعض والتنفيذ
 عبارة عن وقوع بعضها قوة بعض على سبيل التماس لازم لعدم انكشافه فيكون
 الترتيب اعم من التماس والتنفيذ كما ذكره الشريف في حواشي شرح الجفني
 في قوله والنيات فيها الاولى ان يسقط الثبات ههنا اذ كره في قوله عن
 احوال الاجسام من حيث التغير ايضا في قوله وقد خرج بانها قيد العود ثم تأيد
 بقوله السابق اعني قوله وعلى هذا الوجه انما هي في القسم الثاني ايضا قيد
 الموضوع على ما هو في كلام القوم انه لكن ما خرج به ابو علي في خلاف ما ذكره في
 من التحقيق من ان الحيثية قيد للبحث لا العود ثم في قوله وخلصوا الاحتياط فيه
 اشارة الى وجه تسمية موضوع العلم موضوعا في قوله وجوزوا لكل واحد ان
 يضيف آه فيه تصريح بان يجوز ان يكون العلم بجملة تفاوت بحسب الاعضاء

في علم الاخر اطلاق في من حيث كذا مستقلة بلفظ الموضوع باعتبار جسد
 معناه اني البحث لا باعتبار ايجز الاخير اعني العود حتى يزعم انه يكون
 للحيثية مدخل في عود العوارض وفيه بحث لان الحيثية اذا كانت من جهة
 الموضوع لم يكن لها دخل في عود العوارض لم يصد وتويف مطلقا الموضوع
 على موضوع العلم المذكور اذا لا يصد في على الموضوع المقيد بالحيثية انه بحيث
 في العلم من اوضاع الذاتية اذا اعترض على تقدير ان لا يكون للحيثية مدخل
 في العود ليست ذلك المقيد بالملفوظ فليسا في قوله عليها ان طبايعها
 بدل من احوال الاجسام وقوله حرمانها وموضعها معطوف على طبايعها
 وقوله وتويف الحكم معطوف على احوال لكن قد رتب المعطوف عامل غير عامل
 المعطوف عليه كما في غلظتها بنا وما وبارد اى يحصل فيها تعريف الحكم لان
 المراد به المعنى المصدرى لا المعنى المعروف في قوله وتنفيذ في الترتيب
 والتنفيذ هو ان الترتيب عبارة عن رفع بعض الاجسام قوة بعض والتنفيذ
 عبارة عن وقوع بعضها قوة بعض على سبيل التماس لازم لعدم انكشافه فيكون
 الترتيب اعم من التماس والتنفيذ كما ذكره الشريف في حواشي شرح الجفني
 في قوله والنيات فيها الاولى ان يسقط الثبات ههنا اذ كره في قوله عن
 احوال الاجسام من حيث التغير ايضا في قوله وقد خرج بانها قيد العود ثم تأيد
 بقوله السابق اعني قوله وعلى هذا الوجه انما هي في القسم الثاني ايضا قيد
 الموضوع على ما هو في كلام القوم انه لكن ما خرج به ابو علي في خلاف ما ذكره في
 من التحقيق من ان الحيثية قيد للبحث لا العود ثم في قوله وخلصوا الاحتياط فيه
 اشارة الى وجه تسمية موضوع العلم موضوعا في قوله وجوزوا لكل واحد ان
 يضيف آه فيه تصريح بان يجوز ان يكون العلم بجملة تفاوت بحسب الاعضاء

بما ذكرنا لا يخفى على المتأمل في قوله في المصنف وقولنا على وجه التحقيق لا ينافي في هذا
 المعنى في قولنا باعتم التوصل للجهل والمقلد ولان الظاهر من التحقيق انه يكون مقابلا
 للتحقيق اذ انما يدق به بان التحقيق المذكور ههنا لا ينافي في التقليد بل يوجب معه فانه تحقيق
 المقلد انه يقتد بجهل ايقظ ذلك المقلد حقيقة رأي ذلك المجتهد في قوله في المصنف
 في الذي ذكرنا انها هو بالنظر الى السبيل في قولنا يعني ما ذكرنا بقولنا ثم اعلم ان كل

١٩٥
 انما توجد في الموضوع وهي توجد خارجة عنه وايضا التفسير لا يلحق الشيء لذاته
 بل هو من انفسه لا يثبت له ما لا يثبت له الشيء سببه المساوي
 فالحق ما ذكرناه في شرح مرقاة الاصول انه موضوع لكل علم ما يبحث فيه علم
 او خاصية الذاتية التي تلحقه لذاته او بجزءه المساوي له او للخارج
 المساوي له في نفسه او في الوجود فانه المباهة للشيء اذا قام به كان

مساويا له في الوجود وكان
 له عارضا قد عرض له حقيقة
 لكنه الموضوع يوصف به
 ايضا كما في ذلك العارضا
 من الاحوال المطلوبة في
 ذلك العلم الاول للتكلم
 لانه في كل من جزئية
 وخلافية والثاني كما ذكرنا
 الامور الرئيسية بجزئية
 الساطعة والثالث كالتفصيل
 له بالتعجب والرابع كاللون
 بالسلم المباهة له في الصدق
 والمساوي في الوجود وما
 سوى ذلك عارضا غريبة
 اذا بحث عنها في العلم
 * قال * والمراد بالبحث
 عن الاعراض الذاتية
 حملها على موضوع العلم
 * اقول * اعلم انه كلما
 الموضوع والواعية
 الاعراض الذاتية والواعية
 اذا اعتبر العمل عليه قد يوجد
 مطلقا وتجد يوجد مقبلا
 بقيد والشارح رحمه الله
 انما تعرض للمطلوع والتمتع
 وقد اوردناهما مع استلزامهما
 في شرح المرقاة فانه اراد

في جانب الموضوع ايضا وعرض ايضا على الشيء بان قوله فكل احداه يرد
 على ما ذكره ايضا من جواز كون حقيقة الموضوع متقدما بالبحث مثلا يجعل فعل
 المكلف من حيث البحث عز وجوبه موضوع علم من حيث البحث من حيث
 موضوع آخر الى غير ذلك فيكون الحق معلوما متقدما موضوعيا فكل المكلف
 خفي في كل منها بحقيقة اخرى فلا ينضبط الاتحاد والاختلاف على قياس ما
 ذكره وقد جاب بان المتو انضباط العلم المتا للشارع في ابتداء شروعه لياحه
 فوات ما يفيد والاستفال بما لا يفيد فاذا علم انه هذا المقيد بالمعنى الذي ذكر
 موضوع العلم انضبط ذلك العلم عند قبل الشروع فيه بخلاف ما ذكره المعرفانه
 لا يتميز العلم به ولا ينضبط ابتداء بل بعد الاحاطة بجميعه وفيه نظر اذ يكفي للانضباط
 الا ابتداء الاحاطة الاجمالية بالمحمولات وهي ممكنة قبل الشروع * قوله فلا
 ينضبط الاتحاد والاختلاف قيل لكل احد ان يصطلح على ما يشاء ولم يرد هذا
 احد بتأديته الى عدم انضباط المتو مثلا لفظ الفعل موضوع في اللغة بمعنى ثم
 اصطلاح التعريف على معنى آخر ثم التكلم على معنى آخر ولم يرد احد بان لا ينضبط
 التكلم وكذلك موضوعات العلوم وكثيرا ما يكون شي موضوع علم ثم يصطلح آخر
 على فعل نوع منه موضوع علم آخر ثم اخره على جعل صنف منه موضوع علم
 آخر فيقال هذا يقبل وما ذكره المصيرى والحاصل انه ينضبط المتو في الجميع
 يكون الشخص من هذا الاصطلاح او ذلك الاصطلاح * قوله كالقدرة
 قيل في كون القدرة غير اضافية نظر والاول التمثيل بالحياة وهو مدقوع كما
 صرح به في الالبيات شرح المواقف من ان القدرة صفة حقيقية ذات
 اضافية لانفسها لاضافة * قوله والمتصف بصفات كثيرة آه سياتي كلامه
 يدل على انه ليس قياسا من السكول الاول وقوله المتصف آه كبرى له

غير اجمع ثم * قال * قلت لانه المقصود بالنظر في القوة هي المكسبات آه * اقول
 فانه غير فيه تسليم ان ابيات حجة الاجماع من مسائل الاصول وهو مخالف لما سبق
 في تحقيق تعريف القوة بالعلم بالاحكام آه حيث قال ويسمى اعتقادسية واصولية
 فلو من الاجماع حجة والايمان واجبا فانه يقتضي انه يكون ذلك من مسائل الكلام
 قلنا ما ذكرناه هو حجة الاجماع مطلقا اعلم من كونه مثبتا لاحكام او العقائد

لا من المست في
 فهو من الوجود ذاتيا
 تحقق الواسطة
 في الوجود لا يثبت
 كما عرفت في شرح
 المطالع وهو مشهور
 مشهور

قد تقرر في موضع
 ان الواسطة لا يلزم
 ان يكون من جهة
 وبسبب اسقط جوبا
 مما يجب التجميع
 على ان بان الواسطة
 للمشي لا يمكن ان
 يثبت لا من جهة
 له * مشهور

القول في عدم تنافي
 التوقفات فان
 كان في موارد متناهية
 فهو المصطلح والاقا
 فالتسلسل لا يورث
 كما ذكره الشريف
 في مواضع * مشهور

فان قلت بان القيد
 ليس بصحيح الكلام
 لا يرفع التوقف
 قلت قد سبق من
 فتابع من قال
 لا يقدح في حقيقته
 بانفسه تعلقا

مستوية ولا نصب
 ترس دائرة عليه
 اعتماد على ظهور الفهم
 انقسام فوجوه
 لا يورث التنازع

ولا شك ان تقرر في مقصد
 وجعل مقرون بوجود
 خاصية هو محلي وهذا ذكر
 وجعل مقرونا انفسا من
 الصحيح ان موضوعه لادلة
 ١٢٦

المشهور المقرر بينهم اشتراط
 ولا منصف آه لكن يراد منع
 بل هو احد حقيقي منصف
 منع ايضا لا يلزم ان يكون
 بل يجوز ان يكون ممكنا فلا يتوقف
 منع سائر المقدمات بل هو مستبعد
 والحال جائز ان يستلزم الحاصل
 لبيان فلا يظهر ان يورث
 فان منصف بصفات كثيرة
 الواقع ان خاتمة الجواب
 الجواب قوله بان متنازع
 ولا يباين على حق الواسطة
 ان يكون على نفق وسطة
 خارجا عنها ثم هو سلكه
 كما ذكره في قوله لا يورث
 ان يثبت في قوله لا يورث
 لاخر وقا يتكلم في قوله
 بهذا قوله عينا غير ان
 في قوله لا يورث لا يورث

اشتهر قال
 نظري اشتهر
 لا خلاف
 في المعنى
 لان من جعل
 الموضوع
 الادلة
 جعلها
 المتعلقة
 بالحكام
 من حيث
 التوقف
 راجعة
 الى احوال
 الادلة
 من حيث
 التباين
 فليلا
 فكرة الموضوع
 بالذات
 فانه ايقن
 بوحدة
 العلم من
 الوحدة
 بالكميات
 والكميات

لا جعل الماهية المتعلقة باحوال
 راجعة الى احوال
 هو الاحكام على ما قال
 انما انفس الاحكام من حيث
 في الامور انما هو التوضيح
 ١٢٧

میرزا یحییٰ خان
میرزا یحییٰ خان
میرزا یحییٰ خان
میرزا یحییٰ خان

تفصیل
۱۔ آغاز
۲۔ ہذا کلام
۳۔ حاصل شدہ
۴۔ اصول
۵۔ ہذا کلام
۶۔ حاصل
۷۔ تفسیر علماء
۸۔ ہذا کلام
۹۔ ہذا کلام
۱۰۔ ہذا کلام

خارجاً عن الم
تسمية الاسم
على الذات فيه
ذلك المعنى
فيتركب من
الاسماء الآتية
وهذا القسم
فيها مخرج التسمية
يطرد منه في كل
ولا يقعان صفة
بالصفة والتعريف
لأن المعنى الحقيقي
مفهوم كل شئ
يوضعان ولا يوصفان

في النظر الكامل فلتوضح الكلام التوسيع لمحو حاله ضعف كلام
التوسيع فنقول وبالله التوفيق وبسببه مقاليد التحقيق اراد
يقول انه اراد بالحكم ان تحسبوا قوله في المتن مما ثبت به
وهو الحكم بايراد الاسكال عليه ثم دفع عنه وتقرر
انه اراد بالحكم نفس الخطب فلا يصح قوله ثبت بهذه

البحار في غلبة الظن اما في الاول فلا من قدم الحكم لما مستغنى عنه من
 اعتباره على ظاهره او احتج الى تقدير معناه من سبب وهو العلم
 ان لا اعتقاد بالبحار في غلبة الظن واما في الثاني فلا من هذه
 الادلة لا كانت اسبابا ظاهرة للحكم المعنى اثر الخطاب افاد علمه
 عليه كما افاد نبوت نبوته لانه الادل في استخدام ان نسبة كما
 ١٤٩

والفعل الظاهر والقوى من الملازمة بين النقوش والالفاظ * قوله على انه
 انه القرائن تفسير الكتاب و باقى الكلام تعريف للقرائن قيل هذا مخالف لما
 ذكره في حواشي العبد حيث قال لما كان المراد بالفكر والنظر في اعتبار
 المنطقيين واحدا في العلم لا يمدى من مراد القاضى الى كبر في تعريف النظر بالفكر
 الذي يطلب به علم او ظن انه نفس النظر بالفكر تبينها على انها معنى ثم يعرف
 بما يطلب به علم او ظن ثم قال والجواب انه الظاهر كونه القرائن في المعنى المراد
 اشارة الى الكتاب والظاهر كما ذكره فيصالح ان يكون تعريفه لفظيا بخلاف لفظ الفكر
 بالنسبة الى لفظ النظر فلا مخالفة هذا واعلم ان الشرح الجليل الذي على تعريف
 الكتاب بان المراد باللام فيه ان كانت الحقيقة فالتعريف الذي ذكره لا يشتمل
 على الكتاب والمعرف فيعلم وان اراد بها العهد فالمعروف معلوم لا يحتاج الى
 تعريفه واجيب عنه بان المراد قد يكون بالمجردة او بوجه اخر سواء كان فلا
 يستلزم العلم بما يميز حقيقة عن سائر احتمالاته * قوله لا انه المجموع تعريف
 الكتاب اى مع كونه القرائن بمعنى كتاب الله تعالى ليظهر لزوم المذكور
 وكونه باعطف عليه مقابلا له * قوله بعيد عن الفهم لانه القريب الى الفهم
 المعنى الحقيقي للفظ سيما في التعريفات والقرائن بمعنى المفرد مجاز * قوله
 فلازاله هذا الوهم صرح بحرف التفسير في لا دخل في حروف التفسير لانه الوهم
 المذكور بل هو انما يراد بقبوله وهو ان لو لم يكن ذلك برقى الى القرائن الذي
 نقله لكان ذلك الوهم باقيا ولم يكن حرف التفسير قبل القرائن وهو آه
 لئلا في غاية ما يمكن ان يقال ان دمول اى في التعريفات اللفظية شائعة
 وهي انما يكون في الاكثر بالمفردات فيؤخذ نوع ايزان بان التفسير مفرد
 واحتماله لو سئل لاراله الى لفظ هو لكان اقرب * قوله وهو ما نقله لنا

في الفصل
 بخارجية
 ترتيب الحكم
 على وصف
 الاسباب
 اعتبر ونظم
 ليشير الادل
 بالسر
 قال *
 هذه ثلثة
 سباحث
 في موضوع
 اورد في
 مخالفا لجمهور
 المحققين
 اقول
 اعلم ان
 المصنف
 براد الله
 منجمله
 وجعل
 الفردوس
 سواء وخرجه
 ورد بخرجه
 اصائب
 وراى ان قب
 ثمانية مباحث

النفذ بهم
 مقتضاها لا فلا * مشه
 ١٤٨
 ويجوز الجواب
 بوجه وهو ان
 يقال مراده الله
 اذا كان الظاهر في
 المجموع يكون الظاهر
 في البعض كما هو
 الظاهر فلهذا كانت
 جعل تفسير الادل
 فلا اشكال فليتناول
 ١٤٨ مشه
 كما ذهب اليه
 الامامان ولو ترك
 غلبته على الفكر
 وقار القدر ان
 في اللغة مصدر
 بمعنى القراءة غلب
 في عرف الشرع
 على مقدار تلك آيات
 مشه
 لان عمله على تعريف
 الكتاب بعد التوليف
 اللفظي بالمفرد
 لم يفسد مثله
 في مقام التعريف
 صرح به الساج
 في حاشية شرح
 المختصر لاهل الحجاب
 في تعريف النظر
 مشه
 في شرح اليزدوى
 مشه
 يعني لو لم يذكر
 حرف التفسير
 لثبهم كونه القرائن

مخالف للجمهور و مناقب لما تقرر عند الجمهور فيجب منه المتأق
 فيها ويخرج لوى الوقوف عليها المبادئ والمنظرات لم يظن
 احد يبلغ هذا الامر من الحقيقة او من اسلك هذا المنهج من التدقيق حاصل
 الادل ان موضوع العلم الواحد انما يجوز تقديره اذا كان
 المحقق عنده اى مرجع محمولات المسائل الواضحة الذات في الحقيقة

من الحجة وجزالة
فيكون من بطلان
الجنس وكون
التفسير وذل
ذلك التوهم مسته

اختلافه في خصوصه بانه الدوار ثم التي ليسا في المحرر من حيث
في الحقيقة ان بعضها تاسيها عن احد المتضادين وعضب عنها
وذلك لان حقيقة العلم انما هي كمال فانما العلم والاختلاف
انما هو اتحاد واختلافها ثم انما لا تركيب من جزئيه موصولات وعضبها
موضوع العلم ومحمولات وعضبها الوهم الذاتي للموضوع ١٤

قال الساج في
شرح المقاصد
فان قيل المكتوب
مكرر

في اتحادها
اتحادا وكل
منها بجزئيه
بعضه
تناسبه

الا ان هذا يتوقف
على انه مادي
الآية ليس
بالا على الحكم
والا لم يستقم
قوله وذلك
آية آية مسته

انام وعدم
اختلافه
لا بعضه
عدم تعدد
على ما يات
في اختلافها
اختلاف

ان قيد يكون
وليس على الحكم
ثم انما رتبة
فيما سبقت فلا يكون
من الصفات المشتركة

لان اتحاد
التناسب
يكتسب
بجزء ذلك
اختلاف

اجاب عنه في
فصول السدس
بان مادي
محملة من حيث
انها مادية
فيها لا يفتي
انه نصف مع

وذلك خلاف
ما ينحصر في
المحملة
ذات
الجهة
اضافة

ان يوجب دخول
الكلمة في التعريف
وامس قرانا
عند انهم انهم
نفسه مسته

بمقدار الموضوع البسته مع تمام العلم وان فلا يقدر
الموضوع وانما يقدر فلا يخفى العلم بانها ذات
ان تلك الاضافة يقدر الموضوع فلا بد من الاضافة اللازمة لا احد
المضاف اليه لا غاية لا من الاضافة للمضاف الا صير الموضوع
تفسيره بالضرورة وان بالضرورة ولا وجه لرفع احداهما الى الاخر

بين دقتي المصاحف استعمال كلمة في التعريف مع انه في بعض
العام يشبه كما صرح به بعض المحققين بالانه في الكلام على جهة التوقف
والا لانه من ذكر العام وادارة العام ثم انه صرح في شرح المصاحف
بان المصاحف في القرآنية تواتر كونه من التواتر لا يجوز تواتر ذلك الكلام في
ما يحتاج في صحيح في التعريف الى نوع محدد وانما يجب تواتر بعض متواتر
كونه قرآنا والمعنى بان نقل بين دقتي المصاحف وانما كونه قرآنا
الا انهم ان يستغنى عن قوله بين دقتي المصاحف لكفاية قوله في نقل بين
متواتر قرآنية الا انهم يجعل للتوضيح ويجعل قرآنية على رادة متواتر في آية
فما تواتر قوله وعلى كما جازاه على كل جزء يد على الحكم كما يفهم من تعبير
ثم بالبيان لا يستلزم دليلية الدلالة والظهور وانما يتوقف في الاستدلال
فما يتقدم دليلية الظهور نسبة ان في محمولات بخلاف دليلية الكل
فانه لا يستلزم دليلية كل واحد وانما قوله لا يجمع انما انما لا يجمع
فقط وبما يندفع توهم عدم النجاسة على ما يدعى بان على انه يدعى
في المدعى لا إطلاقه على الجميع وانما يدعى له لانه لا يخصصه مستفاد
من قوله وذلك آية لا يطلقوا عدم قوله على كذا آية على انما لا يطلق
على الجميع في معناها آية ثابتة انما هي مستفاد من آية يحتاج
الى البيان في فهمه فافهم قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
الا صوبين على انما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
فقد يكون دليلا على الحكم كما شاء به فيها بعد نقلها من عسفا مسته
لستة من بين لانا بجزء الدلالة قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
انما نقاب بين دقتي المصاحف كما يدعى عليه عبارة مصداق نقل قرآنية فلا يرد

بمقدار الموضوع البسته مع تمام العلم وان فلا يقدر
الموضوع وانما يقدر فلا يخفى العلم بانها ذات
ان تلك الاضافة يقدر الموضوع فلا بد من الاضافة اللازمة لا احد
المضاف اليه لا غاية لا من الاضافة للمضاف الا صير الموضوع
تفسيره بالضرورة وان بالضرورة ولا وجه لرفع احداهما الى الاخر

بأنه دليل كافي في احوال الامام انما راجعة الى احوال الادلة وقيل
 بالعكس لا سند ترجيح بلا مرجح كما لا يخفى على من نظر المسألة وأما اتحاد العلم
 على ذلك التقدير فلا بد من أحد النقصين إما في حقيقة المسائل وهو الجهل عند لا اتحاد
 بينهم ولا في جامعياتهم الموضوعية لكونه إضافة واحدة بينهما اتحاد كل من
 الجزئية أما المحمول فظاهر وأما الموضوع فلا بد من اتحاد واثنا سبب

التمام وبالاختلاف عدمه
 لا محذور في نفسه كما يشهد به
 عبارات السادة في البحث
 أن ذلك كما يظهر من كتاب
 ان شاء الله تعالى ولا شك
 انه بالإضافة
 السجدة
 ترتيب التخصيص
 عليها توجب
 على النسب الواجب
 تناسلها
 فقدم الكلام
 المسألة في
 الموضوع عليه
 مستشهد

فإذا اتحدت
 المسائل
 والمقال قال على
 فيقد العلم
 المشهور لأن
 ضرورة
 عدم اتحاد
 المركب التقيدي
 وأما عدد
 الموضوع
 بها محقق تردد
 على انتفاء
 كما ذكره في حاشيته
 ذلك
 على المطلوب * مستشهد

التقدير
 فلا بد من توقفه عليه فاما
 انه يتقدم بلا شبهة انما
 في جامع ذاتية او عرضية والاول
 غير صحيح بالاجماع وكذا الثاني
 والثالث عند المصنف
 رحمه الله اما الثالث فلا بد
 الامور المتقدمة اذا اشتركت

ان النظر بالنسبة ليس مختصا بالقرآن لوجوده في الحديث على انه المراد
 اختصاصا بجميع الصفات لا اختصاصا بكل منها لانه اختصاصا بغير الاعجاز
 منها محال بحث * قوله * ولم انما يعرفونه بالنسبة المكتبة هذا لا يدل على
 وجه اعتبار الانزال مع انه مقصود بالبيان لانه مذكور في الحديث فلا
 يتم التقریب اللهم الا انه يقال انما لم يذكر وجه الانزال لظهور انه منزل
 منزلة الجحيم فلا بد من تعريف منه وانه من اللوازم الشاملة ولا يمكن
 وجود القرآن بدونه بخلاف الاعجاز * قوله فانه ليس من اللوازم البينة
 عليه السلام في حاشيته شرح المختصر بان كون القرآن موضوعا بالاعجاز
 مما لا يعرف مفهومه ولزومه الا لافراد من العلماء فلا يكون لازما ببيت
 وعقله جدي في فصول ابداع مخفاه وجه اعجازه وفتح عليه الاختلاف
 فيه ثم قال والجواب عن ان المعبر البينة في وقت التعريف وذلك محال
 بسبب العلم باعجازه في الكلام ولا يخفى ما فيه من التعسف قائل * قوله
 او المعجز هو السورة او مقدار ما ظهر كلامها ثم يدل على انه مقدار السورة
 معجزة البينة وفيه نظر لان الاعجاز بالبلاغة على المختار كما سبقت والبلاغة
 لا يوصف بها الا الكلام التام فما لم يكن كلاما تاما لا يكون معجزة وان كان
 مقدار السورة بل اكثر كقوله تعالى انه المسلمين المسلمين والمؤمنين
 والمؤمنات والقائمين والقائمات والصادقين والصادقات و
 الصابرين والصابرات والنحسين والنحسات والمتصدقين
 والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فردهم وايضا
 والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اعدائهم مغفرة واجرا عظيما فان
 مقدار هذا اكثر من مقدار سورة والعصر والكثير والا خلاص

في جامع ذاتية كانه الموضوع في الحقيقة ذلك اجماع كما قال به سينا في الشفاء
 ان التلخيصات المبحوث عنها في الهندسة من التلخيص والترجيح والتدليس ونحوها
 كانت امور تخيلية والمقدار المطلق الذي هو موضوع الهندسة معنى جسر
 بعيد عن الحبال وادراك البرهان على حقوق الامور الحقيقية للمعنى الجسر البعيد
 عن الحبال في غاية الاشكال وعلى حقوق المنوعيات بناء على النوع اقرب

بأنسابها كنه لا مطلقا بل متاسبا لما مقتضاها به وذلك لا يحصل الا بماثل محمول لا تب
 ان اتحاد الموضوع او تجانسها ان كان البحوث عنه في الحقيقة ذلك المبحث واتحاد
 الموضوع كما سياتي في البحث الثالث وكان البحوث عنه الاضافة عن قصد وحق
 اذا قصد ولم يكن البحوث عنه الاضافة لا يحصل ذلك التاسب اذا لا يوجد
 حيثما استلزم المسائل في واحد من البحوث الموضوع والمحمول لا يعرف
 ١٤٤

انما يختلف المسائل
 قطع فيختلف العلم ضرورة
 وهو معنى قوله فاختلاف
 الموضوع يوجب اختلاف
 العلم واما اعتراضه بالزام
 المناقضة لان المصنف قائل
 بان الادلة موضوع
 الاصول كالاحكام مع انه كذا
 منها امور متقدمة ولا
 اضافة بينها وكذا التصور

والتصديق
 فانه قائل
 بانها موضوع
 المنطوق مع
 انتفاء
 الاضافة
 كانت في زمن
 بينهما
 فانه كتب ما ذكرتم
 لم يكن في تلك
 المصنف مشه

موضوعات
 العلوم فيقال مثلا لا يجوز
 ان يكون الكلمة موضوع
 لانه محمولات مسأله ليست
 اعراض ذاتية لمفهومها
 بل لاصد اعليه وهو
 غير متناه والموضوع يجب

لا يضاف فلا يبرهن انه ما ذكره انما يصح اذا كان الموضوع من ذكرها الاخر
 انما اذا كان الموضوع كما ذكره قبله في قوله انما ليست من التواتر
 وحده بعض من التواتر التي لا اعتراف بتزويدها والقول بانها نزول بالبر
 بقرائنه قوله انزلت للفصل والبرك وقد نزل ولما لا يقتضي تعدد
 قرائنها كيف وقد قيل بترك نزول الفاتحة ولم يقل احد بتعدد قرائنها
 قوله كتب في المصاحف يعني مع المبالغة في توصيتهم في تجريد التواتر
 عما سواه حتى لم يشوا بين ومنع قوم العجم ايضا وقوله غلط المصحف دفع
 لتواترهم لا اعتراض بكتب كونه السورة مكتبة او مدنية وعدد آياتها مع ليس
 من التواتر اتفاقا فان ذلك ليس بخط المصحف بل قد يميز عنه بان يكتب
 بالاحمر ونحوه قال المجتهد في تفسير الفاتحة لا خلاف في وجوب تواتر
 الفاتحة في اصله وتفاصيل اجزائه ثم قال السامعي ربح التواتر في نقله بين
 دفعي المصاحف كاف للاجماع على توصية تجريد التواتر عما ليس بقرآن
 فابسته عنده قرآن وقال ابو ج و ما لك رهبما الله المعبر التواتر في قرائنها
 لا في نقله فقط وهو الحق اذ من الظاهر النقل اذ لم يكن على انه قرائنه لا يفيد
 القرائنة والتواتر في نقل البسامل ليس على انه قرائنه والالم يخالف فيه بل
 كتب في المصاحف للفصل والبرك بها والاجماع على توصية التجريد بل
 للملابس هم وعلى توصية التجريد غير عما ليس بقرآن مسلم ولا يفيد قوله
 وعدم جواز الصلوة آية هو الرواية الصحيحة وذكر التواتر في شرحه
 المجامع الصغير انه لو اكتفى بما يجوز صلوة عند بروج لكن الصحيح هو الاول كذا
 في كشف البرزوي قوله للشبهة في كونها آية تامة قبل فعلها في انفسها
 لا ينادى فرض القرآن آية طويلة اختلف القرآن في كونها آية تامة وليس

انه يكون متناهما مضبوطا وكذا الحال في البوارق وحلها انها من باب اشتباه
 العناطر بالمعروض والقباس الكللي بجزئيات تامة الموضوع معروض المفهوم
 وهو نفس الطبيعة الموجودة في ضمن جزئيات غير متماثلة فهو موضوع الاصول الدليل
 الشرعي الشامل لكل من الاربعه وموضوع المنطوق العلوم الشامل للتصوري والتصديقي
 والعرضي الا انه حقيقة للاول هو اثبات الحكم الشرعي والثاني الا يصل الى

كما ان في الاصول بحث عن ابحاث الادلّة للحكم وفي المنطق بحث عن افعال تصور
او تصديق انه تصور او تصديق فلا يثبت في ما ذكرنا لان العرض مستبعد
التمثيل كونه المجهول بحث عنه اضافة مستثنى الى اخر لا تسوية بينهما مطلقا ثم
الاضافة المستثنى في قوله وان المجهول مستثنى الاضافة اشارة الى اضافة
سابقة مفيدة يكون بعض العوارض المذكورة في سائر هذه المضامين

وبعضها عن الاخر فصدق
او بافتقار الاضافة اصلا
او بالتفريق قيد في فلا حاجة
الى ان يكون
بعد او هو ابلغ حسدا
كان المجهول
عنه الاضافة
ويكون صحيح
العوارض
ناشيا
منها احد
المضامين
كما توهم
في قوله
ومنه
انه قد يذكر
الاحتمالية
في الموضوعات
وله معنيان
اقول
هذا هو
البحث الثاني
وحاصله
انه الاحتمالية

قوله ان يفتي على عمومه آه ولا يفيد تقييد بجزء باله نوع الاختصاص
بكله كما ذكره الفاضل الشريف في حواشي الكشاف لان كل جزء مفيد
عليه فلا دلالة له على ما يتميز به كل جزء بطلوه عليه القرائن مما لا يخلو عليه
وقد يجاب عن هذا الاغراض بان المراد بالتعريف تعيين القرآن الذي
هو مناط الاحكام فاذن يكون المراد ببعض ما يكون مناط الحكم الاحكام
الشريعة من حرمة مسته على المحرمات وتلاوته على الجنب وانت خبير بان
هذا ما يناسب في الفتاوى واما على مذهب الاصولييين فما لا قرب
ان يرد كل جزء يدل على الحكم كما استرنا اليه قبل قوله خرج بالاسم بلام تام
انما البعض بالنظر الى قوله مع انه يسمى قرآنا آه والا فاختار ج كل باليس
بلام تام قوله لا للمعنى الكلي لانه خرج فيما سياتي في موضع بانه لا يحصل
معنى القرآن الا بان يقال هو هذه الكلمات ويقرأ بها من اوله الى آخره
وفي موضع خرج بانه لا يعرف القرآن الا بانه يقال هذا هو التركيب المخصوص
ويقرا من اوله الى آخره فانه اذا اريد بالحد والجوهر وجب ان يرد باحدة
ايضا ذلك واجاب عنه صاحب الترجيح بان هذه الكلمات وهذا التركيب
المخصوص يجوز اطلاقه على كل القرائن وعلى بعضه وتفسير قوله من اوله الى آخره
في الاول راجع الى الكلام المستمر عليه الكلمات الدالة عليه وفي الثاني راجع الى التركيب
المخصوص ولا يخفى انه فيه حرف الكلام عن الظاهر قوله فانه قيل فالكلام المعنى
الثاني آه لا يخفى انه بعد ما خرج بانه كلامه الكتابي والقراءة يطلب عند
الاصولييين على المجموع وعلى كل جزء منه لاحاجة الى ايراد السؤال و
الجواب الا ان يرد من ذكرهما التوطئة للسؤال الثاني قوله فيكون
حقيقة في الكل والبعض كونه حقيقة في البعض باعتبار ان اطلاق العام واردة

يكون تارة خبرا من موضوع
بمعنى انها تعتبر في وصف
الشيء انما بحيث يكون بعض
العوارض الاحتمالية باعتبار ذلك الوصف كما في قولهم موضوع الاله
اباحث عن احوال الموجودات المجردة اي عن التقييد والخصصة لا المجردة عنها الآداة
هو الموجود من حيث انه موجود لانه الموجود داخل في الوصف المستوفى بحيث لا يبحث
عن العوارض الاحتمالية للموجود والا باعتبار اتصافه به ويكون تارة بياناً لنوع العوارض
الذاتية المجهول بحث عنه اذ قد يكون للشيء اعراض ذاتية متنوعة وانما يبحث في علم

عن نوع منها وانما علمت بانها على اقسام اربعة كانه الاول ان يكون
 كذا كذا لا يوجب علمها في العلم او لا يوجب علمها في العلم او لا يوجب علمها في العلم
 الاول ان يكون كذا كذا لا يوجب علمها في العلم او لا يوجب علمها في العلم او لا يوجب علمها في العلم
 قد يكون كذا او قد لا يكون كذا الى غير ذلك من عبارات تدل على ان هذه اقسام اربعة
 رحمه الله تعالى لا نسلم ان هذه اقسام اربعة بل لا يجوز ان يكون
 ١٤٦

الخاصة بتخصصه لا ينافي كونه حقيقة وانما المناقاة له اربعة اقسام
 بتخصصه كما حقيقة في المعلوم في قوله يعني ان جعل التعريف لا كونه
 قيل ان الكلام يشترط ان المذكور من قبل التعريف المقتضى الذي سمي
 التسمية والتعريف سمي تعريفنا اسما لكن كلام المصنف يدل على انه ليس به
 تعريف كجمله في الاصطلاح تعريفنا اصلا بل هو يقين عند مختص اللفظ الذي
 قد علم السامع وضع اللفظ لها فيجعل التعريف في قوله ثم اريدت حقيقة
 في هذا الموضع انه تعريف او على المعنى القوي وانما لم يجعل كلام المصنف
 ايقظ على ذلك لانه قوله فيما بعد التعريف التعريف وانه كما في التفسير فانه
 انه يساوي المعرف مانع عنه قوله في التفسير انه ليس بمعرفة اي والتفسير
 لفظه قوله لانه يقول ادفع الكتاب فيه منع فانه ما هو انما يبعد
 عليه الوحي المستوي بالكتاب والتعريف قوله يخرج منسوخ الشادة
 لوجه لا تقتضيه على بيان خروج ما من سائر الكتب السماوية
 الاحاديث النبوية والقرآنية الشادة ايضا واجبة الخروج
 فلو قال يخرج منسوخ الشادة ونظايرها لما نقلها لولا ان كان هذا
 خروج الاحاديث النبوية لما نقلها لولا ان كان هذا كلاما مستويا
 الكتب النبوية باينها والاحاديث النبوية والشواهد منسوخ الشادة
 بتواتر لا يبعد ان يقال في خروج الشادة منها ما يشتمل سائر الكتب
 السماوية لانه تلاوةها منسوخة ايضا ولا يلزم ان يستوي تلاوة في كتابها
 كما يتبادر من العبارة وانما الاحاديث المتواترة يخرج من غير نقلها
 ايتها المصنف بغير تواتر لعدم كتبها في زمن موسى برضه قوله
 فانه قيل تعريف الاصوات اسما في الكلام يدل على انه لغة زمانه غير كذا

قيد علمه عليه وبناء على
 هذا وجعلنا في القسم الثاني
 ايضا قيدا للموضوع
 حيث هو موضوع كذا هو
 المقوم من كلام القوم ليجوا
 عن قر المصنف رحمه الله
 تعالى من كونه البحث عن
 جزء الموضوع ولم يرد من
 ما لم يرد من كونه مشاركت
 العلم في موضوع واحد
 بالذات وباعتبار اذ يحصل
 الاشارة حينئذ بالذات
 والحوادث عنه ان كونه
 جزءا من الموضوع سمي بالمعنى
 الذي ذكرنا لا ينافي كونها
 قيد الموضوعية كما انه كثر
 من التخييل ان كانت طرفة جند
 من الانبى لانها في قيدية
 الانسانية ثم ان لا وجه
 لهذا يجوز ان قيد فيها في
 الاول لا يستلزم فيه شيئا
 في الثاني دون الاول
 وهو ورد في الاشكال
 المستعمل الذي يحتاج في
 دفعه الى التكلف المذكور
 لانه مداره

ولذا افرد بالذكر على قيدية
 فيها سمي بالاعتراض بالبحرث عنها فاذا انتفت التفت التفت بالضرورة
 واما ما ذكر من شارة العلم في موضوع في قوله بالذات وباعتبار
 فيما تقرر عند المصنف رحمه الله ان التسمية فكيف يستقيم من ان رجح رحمه الله
 انما سمي وما ذكر في البحث الثالث من الاشكال فسيبها هناك ما سمي
 ان حال ان شارة العلم في ان في حصول البسطة اربع على الاول يعني

كأنه كائنية جزء من الموضوع وجب أن الأول أنه موضوع إلى ليس مركب
من الوجود والوجود ليس البحث عنه أو اضرب هذا المجموع أو ليس المجموع أمرا محققا
حتى يبحث عنه أو الوجود في العلم الحقيقي والوجود في العلم لا يلزم من كونه
الوجود جملة البحث جزء يجوز أن يكون فيه آثار بما اعتبر في البحث وهو الحق
١٤١ وأورد على الثاني أنه كائنية لو كانت بيانا لآخر غير البحوث عنها

من تلك الكائنية يلزم
تقدم الشيء على نفسه
وهو في عدم سبب الحق
عليه وفيه بحث أما
أو لا فلا أنه أنه أراد بالوجود
مجرد مصدر وضم الوجود
فلا وجه يمنع المركب منه
ومن الوجود موضوع

الاولى لأنه
البحث إنما
هو عن امرائه
اللاتية
لأنه الحق

اتفاقا وأنه أراد به
المصنف بالوجود باللفظ
سلك أن موضوع الأولى
ليس المركب منه من الوجود
لكنه اتفاقا يكون موضوعه
الوجود لا يريدونه به
المعنى بل مصدر وهو الوجود
فقط لا يقال المراد بالوجود
أنه كائنية ما صدر عليه
ولا نسلم أن الوجود جسم
منه بل عرض عما له
وأنه كائنية مفهوم فائز
مسألة لكه الموضوع ليس
ذلك وهو ظاهر لا نقول

الاصولي لا يعرف إلا المعنى الكلي وموقفه وأنه كانت متوقف على معرفة
المصنف كونه معرفة المصنف لا متوقف على معرفة لمن قاله تقريره وموقفه
لا متوقف على معرفة المصنف ولا معرفة المصنف على معرفة فقد اجد
* قوله ولو سلم إشارة إلى الشيخ بناء على أنه يكون الكلي جزءا من الشخص
* قوله أي تميزه إشارة إلى أنه ليس المراد بالشخص التعيين الشخصي
* قوله منافية للسكوت والآلة أراد بها الباطنين بأنه لا يريد في نفسه
الكلام أو لا يقدر على ذلك كما صرح به في شرح العقائد وأعلم أنه تفصيل الكلام
في الكلام في الكلام فلا تستعمل به هنا * قوله أقر أنه كلام آخر غير مخلوق
ذكر الصفات في رد المحتار جملة الموضوعات أنه هذا الحديث موضوع ومن
العجب أن أهل السنة استدلوا به على عدم خلو القرآن وأخصوم أجابوا به
المخلوق بمعنى المقترى ولم يتفطنوا لكونه موضوعا * قوله عبارة عن ذلك المعنى
التقديم قيل معنى كونه عبارة عنه أنه دال عليه عقلا دلالة الأثر على المؤثر
على مبدئه فانه السطوة الظاهرة في الإنسان كما يدل على مبدئه تغير
العلم والتقدرة والارادة كذا لك الكلام اللفظي في الباري تعالى يدل
على مبدئه تغيره في سائر الصفات * قوله لا بد وأن يساوي المعروف
والوفا في مثله فاعطاه على مقدراته لا بد أنه يصح وأنه يساوي وتأكيد
المصنوع بين اسم لا خبره ومعنى لا بد لا فراوة أو لا عرض ثم أنه هذا ما بنا على
أدعاء المصنف تعريف الأصل أو على أنه المساواة شرط لوجود التعريف
والأخالف ذكر هناك أنه لا حاجة إلى المساواة * قوله كما تعبير عنه
باسم العلم قيل فيه بحث لأنه السامع أنه عرف ذلك الشخص وكونه مسمى
باسم العلم لم يحصل له معرفة به لا متناع حصول الحال كذا أن لم يعرفه وكونه

نختار الأول ونرفع المسنح بما مر أن المراد بجزئية منه اعتبار أنه في الموصف
العلمية أنه فلا أشكال وأما ثانيا فلا يرد على كلام الشارح وأورد على قوله
والثاني أنه لا يلزم أنه لا حاجة إلى الامتداد وأما ثالثا فلا يلزم
المذكور ليس على الثاني كما تحققته ولما قال الله رحمه الله نفسه يرد
الأشكال المشهور فانه موقوف على وجوده على اعتبار العقيدة دون

سحر و الوهم هو الاول والعرض الا حق هو است فلا استكالي و احوال انه الصحة
 مستلزمه اعتبارت سببا فليس سببا للحقيقة في نفسه الاول بل كمالها بعيني
 انه محصور بكونها فانية و افع الى البعث عنها وفيه بحث لا انه مبنية
 على انفسها من الحقيقة والصحة و هو حرج المحققون بانها احدا قهرها ايها ذلك
 اما لها بانسية انبأ لم * تال * ومنها ان المشهور اسم الشيء الواحد
 ١٤٩

* اقول هذا هو البحث الثالث
 وعاصله
 انه يشارك
 العلوم
 المختلطة
 في موضوع
 واحد بالذات
 والاعتبار
 جائز وواقع
 انما يجوز
 فلا انه يصح
 انه يكون الشيء
 واحدا
 اعتبارا
 ذاتية
 مختلفة
 بالانواع
 بحيث في
 علمها
 نوع منها
 وفي علم
 احدها
 نوع اخر
 فبما ين
 العلمان
 بالاعراض
 البحوث

اشارة الى منع المقدمة الثانية اذ لا دليل في كلام الصحابة في التعريف
 على اوجار انه تعريف حقيقي * قوله يجوز ان يذكر معه العرضيات
 المستحصنة انه قلت انما يتركب من الذاتيات فما يستلزم على ذكر العوارض
 المستحصنة لا يكون هذا لانا نقول انما عند الاصوليين ما يكون جامعا واما انما
 لا اذكره فانه اصطلاح المنطقين فان قلت ذكر العرضيات المستحصنة لا يصح
 المحذور لا اعتبارا عند النظر ان يكون لا غير قلت العوض و قوله المستدل
 لا يمكن ردوها فهو كلام الزام لا تحقيق فليتها * قوله فان ذلك انما
 يحصل بالاشارة لا غير القصر انما في النسبة الى التعريف فلا ينافي قوله
 سابقا بالاشارة او نحوه وكذا الكلام في قول المصدر موقوفة كل منهما
 موقوفة على الاشارة * قوله الابان يقرأ من قوله الى آخره ويقال آه
 قيل في اشارة الى قصور عبارة المصدر حيث قدم الاشارة على القراءة
 والمناسب العكس وانت خبير بان الواو لا يقتضي ترتيب فليس في كلام المصدر
 ولا السهم لا يقتضي تقدم احدهما على الآخر * قوله ولا يخفى انه الكلام في
 تعريف الحقيقة اخره عليه بانه يكفي في تعريف حقيقة القرآن ان يقرأ من
 اوله الى آخره بحيث يحصل به جملة في خيال السامع ولا حاجة في ذلك
 الى ان يشار ويقال هو هذه الكلمات بهذا الترتيب واجيب بان مراد
 اسم الكلام في تعريفه اللفظي بحيث يحصل حقيقة مستمارة من حيث هو كذلك
 عند السامع لا مجرد ان يتأخر عن غيره * قوله والخو علم بحيث آه نعم ان
 في شرح الكشاف انه في التعريف للمعنى العام المتبادل للعرف وفسر الاعراب
 والبناء بالهيات ولا يخفى انه نفس لا يتركب التعريفات فانها من اخذ في تعريف
 النحو حبيبة الاعراب والبناء انما اخذ بالاعراب لان الحبيبة المميزة

عنها وانما اتحاد الموضوع بالذات والاعتبار ذلك لان
 اتحاد العلم واختلافه انما هو بحسب اتحاد المسائل واختلافها
 وهي كما يتحد باتحاد موضوعاتها بان يرجع الجميع الى موضوع
 العلم سواء كان واحدا حقيقيا او متعددا بجمعه الاضافية كما سبق ويختلف
 باختلافها بان لا يرجع الى ذلك بل الى متعدد لم يجمع الاضافية كذلك

يتمتع بالحق في نفسه وبقدر ما يرجع إلى جميع الأشخاص في نوع من الأقسام الخاصة به في
 الموضوعات التي هي اختصاصها الذي هو الاختصاص أو القدرة كما سبق أو جنسها الذي هو طبع
 أو خاصية من اختصاص الموضوع وكما في المجموعات من اختصاصه في الحقيقة كذا كانت المجموعات
 إلا أن المعتبر في اختصاصها هو الاختصاص الذي هو الموضوع والمحمول بعينه عدم اختلافه كما سبق
 بخلاف اختلافه أو يكفي فيه اختلاف أحداهما وهو ظاهر وبالحمد لا فرق ١٥٠

في الموضوع والمحمول فيهما
 يرجع إلى اختصاصه المعلوم و
 اختصاصها فكما يصح أن يتمايز
 المعلوم بتمايز الموضوعات
 فكذا يصح أن يتمايز المحمولات
 وأن لا يرد أن الاختصاص
 يكتسب من الموضوع معتبر
 في ذلك لا المحمول فلا معنى
 من ذلك وأما الوقوع فلان
 اختصاصه هو اختصاص
 العالم وهو اليبس كذا من
 الاطلاق والعناصر موضوع
 علم اليبس من حيث الشكل
 وهو موضوع علم السماء
 والعالم وهو مبني على
 التفكيكات والعنصرية
 من حيث الطبيعة والحيوية
 فيها بيان للاختصاص لا جسد
 الموضوع والامتناع البحث
 عنها في العلم فهو موضوع لكل
 واحد منها اختصاص العالم
 على الاطلاق فكيف البحث
 في اليبس من حيثها لا وفي
 السماء والعالم من طلبها
 فما علمنا من مختلفات محمولات
 المسائل مع اختصاص الموضوع
 بالذات والاعتبار واعتراض

فيه هو الاطلاق لعدم بطلان الموضوع على ما يتبادر إلى ذهنه كما صرح في شرح
 الاقضية وغيره الا انه ينبغي أن يفهم ما يجب من قول الحكم من حيث اليبس
 وقوله لا يتعدو المحال المراد بتعدد المحال العلم من التعدد الحقيقي والاعتباري
 لأن تعدد ما ذكر يحصل بعدد و من تنقسم في زمانين في قولنا فلان
 من ذكره حسب منزل أو ذاب المبرد في متد إلى أن تتبين الفعل معنى
 نقا وظايره للتوكيد والمعنى مشاغل فيف والمكره الزجاء وقابل
 وخطاب المصاحبة في الواقع وقيل لوجب خطاب المصاحبة لا لغيره
 والحق فيه أن أقل عنوان الرجل في عالمه وأما في أقل الرتبة فتد
 تجري الحكم الرجل على ما تد الف من خطاب المصاحبة والبصر في غير ذلك
 اللزوم للالتباس وقيل أراد تفن البنون فإما في الف من توان وجرى
 الوصول بجري الوقف والكثرة يكون في الوقف ويكثر مجزوم جواب
 الامر والذكرى بمعنى الذكر ومن متعلقة بنبك وما بعد يستقط المولى في
 الدخول فحول وهذه المعدادات مناذل والباء متعلقة بقفا وبنياب
 أو بمنزله وأراد بين أجزاء الدخول فإجزاء هو لأن من يقتضي تعدد قوله
 فلا يستقيم العطف بالفاء إلا بان أول المذكور روي لا يصح قول بالاول
 وقوله من التايف فلا يرد يومهم من ما ذكره وقوف على تأييف بين
 الكلمات الكثيرة وليس كذلك لأن تجرد قوله فإيا في حرف لاول منه
 لا يمكن تعدده لا بتعدد المحال وفيه بحث وهو أنه في قراءات مختلفة حتى
 بزيادة الكلمات وانحصارها وتبدل الكلمات بخبري فاما أن يقال جميع
 القرآن عبارة عن قراءات القراءات بعضها حتى لو قرأ أحد بقراءة واحدة من
 المتواترات لم يصح بالحقيقة أن يقال أنه قرأ الجميع وعلم بخلافه ان كان

على يد السارح بوجه ثلثة اما الاول فطلب هو وجوابه ايضا فلا ير
 ما سبق وانما انت في محله من الموضوعات مما زلة معلومة
 لطلب والمحمولات مجزولة مطلوبة له فاللا يؤول للتميز هو الموضوع المعلوم
 لا المحمول المجزول وجوابه من نفسه المحمول الذي هو الموضوع الذي هو الموضوع
 وانما المحمول انتساب قفا حصيله إلى الموضوع وهو لا يمتنع في استيادته في نفسه

الذي هو المقصود في انما الثالث في حمله انما لا يجب ان لا يكون له واجب لا لا اعتبار
 المذكور بحال عند النظر مثلا على ما يختلف باعتبار رتبة من الوجوب والحرمة ونحوها
 ليس بغير وجوب انما تنوع الاعراض انما يقتضي اختلاف في العلم انما لا يشترك في
 جنس هو المقصود بالبحث كما هو حال الكلمة المبحوث عنها في العلم والحرف والاشتقاق
 ١٥١ واما اذا اشترك فيه كما في رفع والنصب والجر والجرم المشاركة في الاعراب

فيجب الاتحاد سر واما العرض
 المذكور في الحقيقة ذلك
 الجسم فاذا وجد يتحد
 والجسم في الذات فيتحقق العلم
 واما ان يوجد جسم يكون كذا
 من الاعراض عرض ذاتها
 مختلف المحولات فيختلف
 المسائل فيختلف العلوم
 وتظهر بالسياسة في الموضوع
 انما الاستعداد المستمرة اذا
 اتحدت في ذاتها كان الموضوع
 في الحقيقة ذلك الذات
 ثم انما هذا الجسم قد يكون

على انه يقرأ مجموع القرآن وبعد خمسة انما كان خلفه لا يقرأ
 وانما انما في خلاف الحرف والسر والما انما يقال هو عبارة عن تمام
 ما يستمر على الواحدة المعينة من تلك القراءات وهو تحكم او على واحد منها
 على الاطلاق فقد تعدد ذاته بدون اعتبار تعدد المحال قوله ظاهر تعريفه
 مجموع الشخص لان من تبيينه والسورة المنكرة عامة لعدم التقدي
 وظاهر الذي لكل سورة بعض منه مجموع القرآن ليس الا قوله في مجمله
 في البلاغة والفصاحة فيه بحيث اذا يدرى من هذا التوجيه انما لا يتناول
 التعريف لا مقدار السورة وانما تلك آيات لان علو الطبقة مرتبة
 الاجزاء وهو ليس الا في ذلك المقدار كما تقرر في موضعه ويمكن ان يجاب عنه
 بان الآية الواحدة مثل السورة في علو الطبقة لان الله تعالى عالم الكميات
 الاحوال وكيفيةها فيلزم ان يكون الكلام المستعمل عليها في على المراتب
 الا ان دون السورة لقوله ربما امكن للبشر الاتيان بسلكه وان لم يقع
 وبالحكمة التفاوت في حيزين الآية والسورة وكذا بين الآيات بالنظر
 الى انما الاحوال المقننة للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرحية
 فيه او من مقتضيات المرحية في الاخرى وذلك لا يقدر في ان يكون لكل
 منها في الطرف الاعلى اي في مرتبة الاعلى من البلاغة لا بلاغة فوقها
 بالنسبة الى ذلك التقدير لوجوب اشتغال كل آية مثلا على جميع مقتضيات
 التي في نفس الامر بناء على حاكمة علمه تعالى بجميعها الا ان هذا الجواب انما
 يتم اذا ثبت ان الآية الدالة على الحكم كلام تام البتة اذ لا يوصف بالبلاغة
 في المشهور الا ذلك وفيه تأخر قوله بعض مترجم اوله واخره لا خلاف
 انه منقوض بالآية فانها ايض مترجم اولها واخرها والقول بان المراد مترجم

لا فساد
 الموضوع
 على الاطلاق
 كالشكر في
 الهيئة
 والطبيعة
 في علم السماء
 والسماء
 وقد يكون
 على سبيل
 التقابل
 الهمم الا انما يقار
 يوجد آية لا يتصور
 فيه بلاغة كذا في متان
 فتأمل * مسته
 لانه عدم اتصاف
 المركب التقييد
 محتر ترد كما ذكره
 في حواسيبه على
 المطول * مسته

بان يكون هو مع ما يقابل
 ما يليها لها ومختصها بها

كالاعراب والبنات في النحو والحركة والسكون في الحكمة الطبيعية والصحة والمرض
 في الطب فقد تلخص من جميع هذه المباحث الثلاثة ان الموضوع اما واحد بالذات والنوع والعرض
 الذات الذي هو مرجع محولات المسائل يجب ان يكون واحدا كذلك فسموله انما على الاطلاق
 او التقابل واما واحد بالجسم فالعرض الذات يجب ان يكون واحدا كذلك وشموله
 ايضا انما على الاطلاق او التقابل واما اتيان بينهما الاضافة الخصوصية فالعرض الذات

يجب ان يكون له احد باجنس هو انما خافه له لولا ان بها وطسا مضافيه و
 يترادف في انما يبينه من الاستطاف والتكثير لانه نظر على النظر به و تركت الحق
 والتدقيق من استقر احوال العلوم على الاستقراء و بعد كذا واجتبه اليها
 ذكرنا في السيرة انه قد قسموا استغرابه سينا وان يسطر الكلام والخط في الشفا
 ولا يخفى على اخصير المصنف انه قد قسموا على ظهره على المصنف كنه التفسير ١٥٢

في الوقوف على امره وحيد

وہی ترجمہ کلامہ تحقیق

نور و قلم و کلام و کلام

۱۰ منہ یخسیر میں ہذا کہ

1964

یہاں سے جو کچھ کہیں گے وہ سب سچ ہے

الاوليات

فیه بحث و در آن عرض داشت

فیض علی آریہ

من القرائن والتجيين والشان

والزبور : مشہور کتابت عظمیٰ

221

وَيُكَلِّمُكَ فِيهِ بِكَلِمَاتٍ خُفْيَا وَهِيَ السَّيِّئَةُ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

في قوله تعالى

کاملاً متروک ہو گیا تھا۔

مسیر قدما بهیست

المؤمن على معرفة للمحتاج

بسم الله الرحمن الرحيم

مقام ذکر و التماس

مکتبہ اسلامیہ

مجلس شورای اسلامی

نقد و بررسی کتاب

علمیہ اسلامیہ اسکول

فیثقی الاستیعاب الاول قوله ولا تم

لرفع الدور و مش

...

اوراد پر اصرار کیا اور انہیں پھر سے

مراد قوله لا يفرق بينه وبين غيره

اول ما يذكره بالبيان انه كان قرأنا وعلوه اذ لم يكن واخره بالانتهاء
ايها والى نصف لا يفهم من التعريف لما لا دلالة له يقال بعض مترجم
توفيقي اي سمعي باسم كما يفهم وان قرأنا وآية الكبرسي كبر واخاذا لا
ولا تعقيب كما ذكره الشرح في حواشي الكتاب في قوله كراءا كان واخيرا
بدليل آية وعليه بان السورة غلبت في حرف التبرج على بعض القرآن المترجم
اوله واخره توفيقي بين السور كما كتاب من جبر كتابه ولذا عرف صاحب
الكتاب السورة بالاطلاق من القرآن المترجم وتبينها سور غير القرآن
محدول من الظاهر الى الحق ومن الحقيقة الى الجاهل والبرهان كما ذكره المحقق في
تعريف المصحف بما اجمع فيه المعاني والمجيب في حصول الابداع من
الدوران في تميز القرآن في تصور ما بين الاصطلاحات فيجوز ان يوافق
معرفة السورة على تميزه ويكون لو توفرت عليها تصور ما بينه وتبرج
من هذا ما ذكره الشرح في المطول ونقلا لدور عنه ترفيد السكاكي علم المعاني
بتتبع خواص تركيب الكلام في قوله ولينذا احتاج آية غير عليه الاحتياج الى
قوله من لم يسمع تميز سورة القرآن من سورة غيره بل بيان ان السورة
من جنس في ابلاغه وتجاوب بان تقدير كونهما هو على تقدير ان لا يكون
المحدود والقرآن من الكل الشامل للكل والجزء على ما يدل عليه صريح كلام
ولو منع انصرافه الى بيان ان سورة من جنس الكلام الكثير
في ابلاغه حتى يحتاج الى قوله عنه لانه ان كان بيان نعم يكن ان يقال انما ذكر
قوله منه لانه اراد تعريف الجميع وبدونه يصدر عن المعنى اكل الظن
للكل والبعض في قوله اي بيان انما من مخصوص والعموم والاستثناء
واما ما في الاواخر الاية لله ليدل على التسبيح والتعظيم فيضم انما تارة في كونه

۱۰ علی مضمون قوسہ السابق و نیز کما فی غیرہ الذیل

الغير حتى يلقى في المسجد ثم قال ويحكم

اختصاصاً بما يكره من أمة وترك المشغول في الأمان مع كون

و ایجاب عن ابن قولس و لاش ملزم فطر الی کلام

و اینست: «هر دو جنبه و بعد الاستیجاب و انجا تقابل و

رد ما لا يقتضيه كما دأب منه من الاكتفاء بالاستشارة الخفية في بيان الفرائض
 الابنية فكانت قال دلائله واعتبر الامم المتفصل ولم يكتف بما ذكرنا في الوجهين
 يلزم استكمالها في القليل في الجواب عنه ان الجارح من الشيء لا يمكنه ان يحق
 الامر بسببها لان المراد بالقتل من الجوارح واذ لم يكن له سببها فحولا فكيف يكون
 في مجلس امر آخر والمثال المذكور في بعض الكتب لهذا من ان الحرارة يرضى
 ١٥٢

ولذا قد بين ان الاقسام من البحث واما التعريف فليس فيه شبهة
 صور العرض والاذنية اصلا فيخرج عنه بالضرورة قوله ولم يتبين في
 علم العربية مستوفى فيلزم عليه بحث الحقيقة والمجاز من الابواب المتعلقة
 بافادة المعنى وقد بين في علم العربية مستوفى فكيف يصح التعريف بقوله
 ولم يتبين في علم العربية مستوفى وايضا التعريف والتكثير مما له تحصيل
 بالادلة الاحكام الشرعية حيث قالوا المعرفة اذا اعيدت مودة كانت
 بين الاول في غير ذلك فكيف يستقيم قوله لا كما لا غراب والبناء والتعريف
 واجب علم الاول بمنع كون البحث عنها مستوفى في علم العربية ولو سلم
 فقول الشارح بناء على الاغلب وعن الثاني ان البحث عنها استطراد
 ولذا قال الشارح انما كان الجواب الكلام الى ذكر التكرار وافادتها العموم و
 التخصيص اذ قد بها استمر ان التكرار اذا اعيدت تكرر قوله لا يقال
 المراد من السؤال انما اضافة الابحاث الى ضمير الكتاب المفيدة للتخصيص
 يخرج تلك المباحث لانها لا يختص بالكتاب بل بجمعه وغيره ولا حاجة في
 اخرها الى ما ذكره من التكلف وجاها الجواب ان التخصيص الحقيقي
 لا يمكن هنا والالم يكن المباحث الموردة في الباب الاول بل الثاني ايضا
 مباحث الكتاب لتناوبها السنة ايضا لا لغراب والبناء وغيرهما قوله
 يريد ان اللفظ الدال على المعنى او يريد شرح قول المصنف والمتن قبل بيان النظم
 في السج قسم اللفظ بالنسبة الى المعنى اربع تقسيمات فيندفع توهم حجب
 الترجيح ان السج ذكر التقسيم او لا ثم ذكر تفسير النظم وما يتعلق به على خلاف
 المتن ثم انظر ان المراد بالمعنى الثاني غير الاول ولهذا في لفظ موضع التفسير
 فلو تكرر الثاني ليعتبر ذلك كما ان الظاهر ان الموقف اذا اعيدت مودة فالجواب

لها بواسطة النار
 غير سديد لعدم وضوحها
 بالمجازورة والنجاسة
 ليست بمباشرة للماء
 بل هو محمول عليه فيقال
 المارحار لانه مجازورة للنار
 فليس بشئ لان منشاؤه
 القسمة
 من القواعد
 فان الواسطة
 هو للسطح
 والسطح
 ما يله
 في التمثيل
 اجيب بانه
 انما اريد
 بالسطح ما
 صدق هو
 عليه فهو
 الجسم
 بعينه
 وانما اريد
 مقبوسه
 غير البياض
 عارضا له
 بل للسطح
 الموجود
 في الخارج فهو الابيض وكذا الحسان في المذكور منه المثال فان
 الواسطة على اعتم المعترض على الجازورة وهي ليست بمحمولة
 على النار وانما المحمول عليه هو الجازورة ولا شك انها صدق هو
 عين النار في الخارج لا واسطة بينهما ووجه النار ومقبوسه وان
 لانه مفادها لانه ليس واسطة بينهما ايضا والعجب ان يدعى

في الخارج فهو الابيض وكذا الحسان في المذكور منه المثال فان
 الواسطة على اعتم المعترض على الجازورة وهي ليست بمحمولة
 على النار وانما المحمول عليه هو الجازورة ولا شك انها صدق هو
 عين النار في الخارج لا واسطة بينهما ووجه النار ومقبوسه وان
 لانه مفادها لانه ليس واسطة بينهما ايضا والعجب ان يدعى

والتجربة فكله هذا على ذكر منك فانه نافع فيما سياتي من استشارة الناس
 * قال * والقرآن في اللفظة مصدر بمعنى القراءة * اقول فان قيل كما
 القرآن في اللفظة مصدر بمعنى القراءة كذا في الكتاب في اللفظة مصدر بمعنى
 به المفعول للمباني فخرج به سراج الهداية وغيرهم فادجبه قوله وهو في اللفظة
 اسم المكتوب قلنا هو مذهب البعض وذهب بعضهم الى انه فعان كما للباس

بني المفعول وهو المنقوش
 ثم اطلق على العبارة في
 ان يكتب لانه كما يكتب
 ذكره الامام البيضاوي
 والشارح رحمه الله تعالى
 اختار ان في لفظة النقل
 * قال * قلب في العرف
 العام على المجموع آه * اقول
 المقوم ايض من اطلاق
 لفظ المجموع المعينه ومنه
 قوله وهو في هذا المعنى
 مشهور واظهر لفظ الكتاب
 ومن تعريف المجموع بلام
 العهد في قوله يطول عنه
 الاصولية على المجموع ومن
 قوله اقرأ قلنا قسم على
 ان يكون القرآن ايض حقيقة
 في البعض كما هو حقيقة في
 الكل ان يكون المراد بالمجموع
 المعينه مجموع ما به الدقيل
 لكنه لا يلزم قوله فكله
 جعل تفسيره حيث قيل آه
 لان ذلك التفسير لا اصولية
 مستوف انهم انما يفسرون
 الكل من الكل والكل
 حتى احتجوا الى تخصيص صفات
 مشتركة بهما لكل واحد وانما

المجموع وانما علم قوله فان رويت على ما ينبغي آه هذا يستدعي ان
 لا يكون المراد بلفظ الا اذا راعى قدر ما يقضي به طاقته حتى لا يقدر
 على كلام ابلغ من هذا الموجود في لزومه في البلاغة تردد والله اعلم
 ان يراى بقوله صار الكلام بلفظ انه يكون كما كان في البلاغة لا في
 الاعجاز بدليل قوله واذا ابلغ * قوله * ويجواب ان هذا ايض من اعجاز
 النظم فيه بحث اذ يحتل ان يكون مراد القائل ان الاطلاق على معاني
 القرآن نفسه والاحاطة بها علم مع قطع النظر عن الدلالة عليها
 بالكلام خارج عن طوق البشر فلا يكون من اعجاز النظم وكونه هذه المعاني
 بحيث لا يتحملها غير كلام الله ورجوع هذا الى اعجاز النظم لا ينافي كونها
 في نظمها بحيث يكون الاطلاوة عليها والعلم بها خارجا عن طوق البشر
 ولا يستلزم كون هذا ايض من اعجاز النظم فليعلم * قوله * ومقصود المستخرج
 من ربط بقوله كما قالوا القرآن هو النظم والمعنى جميعا آه وما بينهما من
 تمة الاول * قوله * وقع التوهم ان شئ قيل التوهم يندفع بان يقال
 اسم للنظم الدال على المعنى والجواب انه تعيين الطريقة وليس من باب
 المناظرة على ان فيها اختار واستعار لكون المعنى ركن كما هو المناسب
 لمعناى صحيح * قوله * المراد بالنظم ههنا اللفظ والتبني على هذا قال المصنف
 قسم اللفظ بعد ان قال لا كان القرآن نظما ولا آه ولم يفرق قسم النظم وانما
 قال ههنا لانه قد يطاوع ويراد به الشعر والمعنى المصدرى واللفظ المرتب
 وهذا لا يدفع توجه الايراد الثاني كما زعمه صاحب الترجيح لان سورة الا
 بالنسبة الى استعمال آيات * قوله * حيث يقسم الى الخاص والعام آه فيه
 بحث لان مورد القسم ههنا اللفظ لا النظم فلا يحتاج الى تفسير النظم

قال في العرف العام لانه غلب في عرف اهل الشرح على مقدار تلك آيات كما ذهب
 اليه الامامان فلو ترك غلبتها على الكل وقال في الاول هو اللفظة اسم المكتوب ثم
 اطلق على العبارة في قوله ان يكتب كما قال الامام البيضاوي وفي الثاني والفساد
 في اللفظة بمعنى القراءة غلب في عرف اهل الشرح على مقدار تلك آيات لم يرد
 عليه شئ * قال * وهو في هذا المعنى مشهور آه * اقول اي لفظ القرآن

صرح المصنف رحمه الله بحرف التفسير * اقول اني لا ازالسته واهم ان القرآن
 مصدر بمعنى المقر فيتم كلام الله بتفسيره وصرح بحرف التفسير الدال على الاختصاص
 واورد التفسير الرابع الى القرآن حيث لا يكون التفسير الينا ويدا ملايم لا يختاره
 المصنف من كون المجموع دون المفهوم الكلي بخلاف ما في الاصولية من سوء
 فهمه انما يجب فاسد قيل لم لا يجوز ان يكون التفسير بحسب التخطئة القوم
 ١٥٧

قلنا لا اعترف بصحة التفسير
 اعترف بصحة التفسير
 اللفظي لان حرف التفسير
 لا يدخل الا على الاعرف
 الا مشهور فلا وجه للتخطئة
 * قال * ثم كل من الكتاب
 والتفسير يطلو عند الاصولية
 آه * اقول فيه بحث اما
 اولاً فلا قول له وعلى كل جزء
 منه يتناول بهونه
 كل حرف من حروف المباني
 ولا يطلو عليه التفسير
 عند الاصولية كاسياني
 بياض ان شاء الله تعالى
 واما ثانياً فلا دليل لا يطابق
 له عو
 لوجود الاول
 انه فرض
 في الدعوى
 لا طلاق
 على المجموع ولم يتحدد ض له
 في الدليل الثاني انه اجزاء
 في الدعوى عام يتناول حروف
 المباني كما عرفت وقوله
 من حيث انه ليس على الحكم
 لا يطابقه اولاً لانه فيها
 الثالث انه انحصار المستفاد

من عدم كون المعنى قرأنا عدم فرضية قراءة القرآن لان العبارة الفارسية
 اقيمت مقام العربية فحصل قراءة القرآن بهذا الاعتبار وتوهم كثير من
 الناس ظنهم انهم يجواب باعتبار الشئ الاول نظر الى قوله جعل النظم مرعياً
 فانظر الى قوله في الشئ الاول من السؤال يلزم عدم اعتبار النظم في القراءة لاجل
 لان مجرى المعنى انما قرأنا يلزم الا انما المذكوران ولا بد فعد اقامة
 العبارة الفارسية مقام النظم المنقول لانه الكلام مسوق على كون مجرى
 المعنى قرأنا وذا على التناقض يعني بهما بحث وهو ان التسمية مع كونها قرأنا
 في الصحيح لا يمكن آية تامة عند الشافعي لم يتأدى به فرض القراءة المقطوع
 لا يراى خلافاً شبهة فكان ينبغي ان يتأدى بالمعنى المجرد بدونه النظم لان
 المعنى المجرد ليس قرأنا عندنا لان خلافاً ليس ادنى في ايراث الشبهة
 من خلافاً مع ان خلافاً مع الاتفاق في القرآنية في كونه آية تامة وخلافاً
 في كونه قرأنا على ان الكلام مسوق على ان المعنى المجرد ليس قرأنا عندنا
 ايضا فاقول * قوله بدليل لا محالة كان ذلك الدليل ما نقل عند بعض الافاضل
 من ان من في الآية للتبويض وبعض ما يقرأ من القرآن نوحاً بعض تركيبي
 كما لا يهمل ونحوها هو بعض من التمام وبعض بسيط كما المعنى بدونه النظم العربي
 فيكون كل منها جازاً في القراءة من غير عجز لعموم البعض لهما وذا انما يظهر اذا
 جعل قرأنا عبارة عن مجموع اللفظ والمعنى * قوله فان قيل فعلى الاول آه
 يمكن ان يدفع بان يحجز الآية من قبيل عموم المجاز بان يراى من القرآن النظم
 الدال مطلقاً ذكر المخاصم واردة للعام * قوله ويثبت الحكم المجاز بالقياس
 فيه بحث وهو انه ينبغي ان لا يتأدى فرض القراءة المقطوع به بالقياس لانه
 مغلون واعترفوا ايضا بلزوم الزيادة على الكتاب بالقياس مع عدم جوازها

من قول * وذلك آية لا يطابق عموم قوله وعلى كل جزء منه الرابع انه احييت
 انه اعترفت لزوم ان يطلو على المجموع اذ لا يدل المجموع على حكمه ويمكن دفع اول الوجود بان
 الاطلاق على المجموع امر مقدر عند الكل مسلم عند الاصولية وكذا ارا بعض
 فانه اعتبار احييت انما يفيد عدم البحث عن احوال المجموع لا عدم الاطلاق عليه
 وقد عرفت ان الاطلاق عليه امر متحقق عليه مقرر عند الكل وسنبيه في آخر

الكلام ان قول الشارح رحمه الله منقطع بسبب انه في المقام وشمع فان كان هو
 الحق الصريح ان سفس من الفكر القديم والنفس الصحيح * قال * والمصنف رحمه الله
 على ذكر النفس في المصاحف * اقول لا حاجة الى ذكر هذا الكلام في هذا المقام
 لان المقام مقام بيان تعريف الكلي وحق الصفات المستكة كذا في المجلد والجزء والمصنف
 لم يعرف الكلي بل الكل كما سبذ كره الشارح رحمه الله * قال * والقرائات ١٥٨

لكنها في معنى النسخ واجب بانها انما يلزم اذا كان اللفظ قطعيا في
 مدلوله وبهذا ليس كذلك لانه كثير من اهل التفسير يهوون في المراد
 من القرآن الصلوة والمعنى وانما علموا الحكم فيها ما يتصرف في الصلوة
 ولو سلم انه المراد بذلك فهو عام فخص منه اليهود وهو ما دون آيات
 وسيا في النسخ يكون ظاهريا يجوز تخصيصه خبر الواحد والقياس فيه سلب
 لان جود الفقهاء على ان القرآن من فروع هذه الآية انما هو على
 النسخ العملي لا الاعتقادي فليتنا عزه قوله وقيل كلف في انما زينة
 لا غير لانها قريبة من العربية في المصاحف وقيل لانها لغة الانبياء والقرية
 ذكره في شرح المنظومة المسماة بالتحفة وقوله من كلف في انما زينة
 مدونة القرأة بالفارسية لتفهمه بل على انه عدم جواز بالجنب ما ينظر
 ليس لعدم كون النظم لازما في غير جواز الصلوة بل هو في انما قوله بعد
 لازما في غير جواز الصلوة كما لذي ذكره بقوله فان قيل * قوله فان قيل
 المتأخر من على يجب سجدة السلاوة آية قيل لا يلزم من كون سجدة السلاوة
 على من قرأ بالفارسية وحده من مصنف رثم بها يجب وايضا القول
 بصحة القرآن عليه فان القول بالجمع ليس باقل من رثم شبهة والقبول
 كالغفار انما ثبت بالنبهات وكذا القربة واجاب لانام في الدين
 في شرح النزول عن المسلمين بانهم ملتبسوا بالمطروا بالفارسية على انما
 نقاني وان لم يكن قرأنا فيهم شبهة غير المتعد وقراءة لا يفيء ويجب كالتورية
 والاشجود عن سجدة السلاوة بانها لم تحف بالصلوة لانها من رثانها وجبها
 مشا ركة في المعنى وهو مطلق السجود فيجوز انما في الصلوة في سفلتها
 وركية النظم قد سقطت في الصلوة فيسقط فيها كقولها لا قوله فان نخر

ان آية لم تنقل اليها
 بطريق التواتر آية * اقول فان
 قيل لا حاجة في اخر اجها
 الى قسيد
 فان المصلي اذا
 لم يقسم اصالا
 لا حقيقة ولا حكما
 يطمئن صلواته
 ولا يجر سجدة السهو
 كما يجر بسا ترك
 الواجب فسد
 مستسنى كونه فرضا
 علينا * مشه
 قلنا لا نسلم
 انما الذي يكفر جاعدا
 مشه
 واذا قصد آية
 السجدة بالفارسية
 يجب على السامع
 السجدة عند سوا
 علم الله يقرأ
 انما ان ام لا
 وعند ما انما كان
 يعلم ان يقرأ
 انما انما يجب
 ان فلا كذا في
 ذلك

المتنجد مشه
 فزيد نسب التواتر لا كذا قوله كما اختص بعضه آية هو بانما في تضار
 رمضان فعدة من ايام اخر متتابعات قوله كما انما يحدف اية مسعود
 وهو ما نزل في كفاية التبيين فقيام ثلثة ايام متتابعات * قال * والام
 انما خربها في هو الى ان الصحيح من المذهب انها في اوائل السور انما من

القول * قال * فانه قيل فليهدف قيل بلا شبهة
 او يحكم على ان كيد كاشبه او لا شبهة ان فيها شبهة حتى قالوا قوة الشبهة منفتحة
 لا كفار من الطرفية قلت الشبهة التي هي غير الشبهة التي هناك كما سياتي في تحقيقه
 * قال * انزلت تفصيل هذه السور * اقول كقول صاحب الكشاف عن هذه السور
 رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يعرف ضم كل
 سورة وابسته او اخرها

حتى ينزل جبريل عليه السلام
 بسم الله الرحمن الرحيم
 في اول كل سورة ويجي لفه
 ما قال في فصول السبب ايج
 لم ينزل شي منها على تعيينه
 فانه قيل ذلك المنقول ملايم
 مذهب السلف في رحمه الله
 فانه يكرر النزول يقتضي تعدد
 القراءة فقلت القول
 بتركه لا يقتضي القول بتعدد
 كيف وقد قيل بتركه نزول
 الفاتحة ولم يقل احد
 بتعدد قرائتها * قال *
 به سبل انها كتبت في المصاحف
 بخط القراء من غير انكار آه
 * اقول يعني مع المبالغة
 في تواترهم بحمد الله القراء
 عت سواه حتى لم يشبهوا آياه

ومنع قوم
 العجم ايضا
 فانهم جحد
 ما ذكر لا يدل
 قط على
 المطلوب ما لم ينظم السبب
 المبالغة المذكورة فانه قيل

الاسلام آه ليس في الاستدلال على وجوده بل هو بيان وجه الرجوع
 في قوله حيث وصف المتزل بالعربي في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا
 عربيا وقوله سبحانه وانزلنا القرآن من قبلنا بالبيان نزل به الروح الامين
 على قلبك ليكون من المنذر بين بيان عربي مبين وانما قال بخلاف
 ظاهر الاحتمال ان يرد جميع الضمير في الآية الاولى الى السورة ويكون ذلك
 باعتبار كونها قرآنا ويشملو بلسان عربي في الآية الثانية بقوله من المنذر
 لا بقوله تنزل على انه يحتمل ان يكون محمدا على التقلب فلما بناه في الكلام
 بكلمة او اكثر بالغا رسية على ما هو المجوز في قوله ونزل الاسلام قدم آه
 عبارة فخر الاسلام بكذا والناظر في وجوه البيان بذلك النظم والثالث
 وجوه استتمال ذلك النظم وجريانه في باب البيان فيمكن ان يقال قسم
 الاستتمال بالنسبة الى قسم البيان بمنزلة المركب من المفرد لان القسم
 الثاني في بيان وجوه تفسير البيان والقسم الثالث في بيان كيفية
 استتمال الالفاظ في باب البيان والمفرد مقدم على المركب طبعاً
 فقدمه وضعاً ليوافق الوضع الطبع وايضاً الاستتمال دليل الى البيان
 والوسيل احاطة المؤمن على الظهور والاختفاء في وجوه البيان ليس الا
 بحسب الدلالة اذ الذي بحسب الاستتمال ما في الصريح والكتابة فلا بد
 ان يقدم اقسام الظهور والاختفاء على اقسام الاستتمال كتقدم الدلالة
 عليه اذ هي في الحقيقة اقسام الدلالة وتسميتها اقسام البيان لكونها مسببة
 عنها * قوله نعمان تصرف في اللفظ آه التصرف في اللفظ يجعل بحيث نفهم
 منه المعنى وهو معنى جعله موضوعاً والتصرف في المعنى يجعل بحيث نفهم
 من اللفظ بالظهور والاختفاء برأيهما وهو معنى جعله موضوعاً واللفظ

دفع ذلك لا ينفيد القطع بل الظاهر ايضاً صريح به ايها الحاجب وسراج كتاب
 قلت ذهاب السراج الحق الى انه قطعي لان الفادة تقتضي في مشه جدم
 لا تفاد فلما لا يكتبها بعض او يسكر على كاتبها ولو نادرا * قال * هذا جواب
 عن سوال مقدم تقرير السؤال ظاهر واما تقرير الجواب فهو انه وجوب قراءة القرآن
 ان ثبت بنصر لاشبهة فيه فلا يولد في الاقراء ما لا شبهة في كونه آية تامة

والشمسية يستلزم ذلك اذا الصحيح من مذهب الشافعي انما مع ما بعد باله راس الآية
آية تامة فادركت ذلك مشبهة في كونها آية فادركت اي بسا عرض المقطوع
سبه فادركت الجواب مبني على الصحيح من الرواية والا فليذكر التماسي في شرح
الجامع المفسر اذا لو امكن في غير هذا الصلوة تحت اي حنفية ومذهب شافعية الصحيح
هو الاول ذكره في الكشف * قال * ويجوز انما ذهب الجيب والكتابان ١٦٠

هو على التيمز والبرك آه * اقول
فانه قيل لم لا يجوز ان يكون
هذا الجواز المشبهة المذكورة في
قلت تلك الشبهة لا تورث
هذا الجواب لان المقام مقام
الاحتياط فالاحتياط هو
تركيها ما دل الدليل على كونه
آية فانه قيل ليس في
يفيد قصد التيمز والبرك
جواز تلاوتها لهما لانه
ايضا من ف الاحتياط
فلمنا

لو حصل المصنف	سقا رسته
الا سقا طه	القصود
في المشرک لم يبعد	لا تورث
لا لا يخفى * مشبه	مجبسة
	الشبهة

في خروجها من القرآنية قطعا
لانها تمايزت بالاعتبار
وقيد الحكيمة لا بد من
اعتبارها فيها يختلف بسبب
بما يراه من اطلاق اسم
المعرف على ما قصد للمسيب
المعرف انما يكون من حيث
تحقق هذا التعريف فيه
وصدح على فقولنا
الحكم بغيره

ذلك اما السادة الى التصرف المنقسم الى النوعين والتصرف في المعنى
في قوله حتى لانه لو خلا آه كما حصل من المصنف عليه السلام في المعنى وخلفه في العمل
وهذا بعد الاستئصال في غير الاسلام اعتبر كونها بالقوة اي كون المعنى
بحيث يقدر ويخفى من اللفظ وهذا قيل الاستئصال ويقال غير المصنف
الظهور متفقا في الخارج وفيه بعد الاستئصال في غير الاسلام اعتبرها
في الامن والاعلان وفيه قيل في كل درجة او قولها على
الا فلو هو انما هو المفهوم منه هو انما هو الشخصي وانما هو النوعي
كجزء من ان في كل الاستئصال بين الاخر وفي قوله سقط فاقول
من درجة الاعتبار قيل فاسقط لان الترجيح في ما دل عليه باعتبار
وضع بل تناقض المجتهد متناه الكلام في لانه لو طعن في رد بان
المعروف من قسام الوضع هو من حيث كذا في بعض الوجوه
بان لا يخرج نفسه الحقيقة بما حطه الوضع وحصل كاسبابه تحقيقه
ان شاء الله تعالى * قوله لانه ان عهد آه من قلت * فلو هو النوع
والظهور بين الكفاية والغنى مثلا حتى عدت قسما ما عاين قلت لانك
ان تعد هذه التقسيمات بتعدد الاعتبارات باعتبار الاحتياط في
التقسيم الثاني الاستئصال في المعنى والظاهر انما كانت نفس ظهور المعنى
وخلفه في الفروقه قوله وان معنى معناه آه ان قلت قد جعل القرآن
كتابا للوزن مشتملا على قسمين بقوله من قائل وهو الذي انزل عليك
الكتاب من آيات محكمات هن ام الكتاب * فترتيبها من فريدين تحت
هذه التماس المنفصلة المتأخذه الكتاب قلت قوله الثاني وان حصة
لحذف دل عليه على آيات ولقد يره وان آيات اخر مستجابات

انما يكون عتق هذا قرأنا لو اعترف فيه القيد والشمسية المتزايدة والكتوبة
والمنقولة بالتواتر فاذا قيل ذلك شكرا لم يكن القيد والشمسية معقولة
فيه وايضا معنى اعتبار القيد الحكيمة انما يكون مكتوبة او غيرا من حيث ان قرأنا
كان علم بعض السوادح المعنى فانه علم المقصود فليأتنا * قال * وعدم تكفيرها
انكر كونها من القرآنية آه * اقول هذا الجواب عما يقال لو كان قرأنا بموجب الكفاية

منه انكر قرأه لانه انكار القطع كمنكر قرأه في الباب في ومنكر احده
 الا انه في الامور باطل لانه لو وقع كمنكر عادة والامام على عدم الانكار
 وتقرير الجواب ان انكار القطع انما يكون كمنكر انما لم يستند اليه شبهة قوية بحيث يخرج
 الحكم من حد الموضوع الى حد الاشكال ويثبت كذا في المقام الاول من هذه الطريقة
 في زعمها واعلم ان المراد بالشبهة هي ما يذكر في الكتب الكلامية وهو لا يشبه

الاسيسيل وليس به ولو
 في اعتقاد الخصم ولفونها
 خفاء فسادا بحيث لا يطلع
 عليه الا بامعان النظر
 حتى يعتد به صاحبها
 ما ولا مشكلا دليل الشافعية
 في هذه المسئلة عند التحقيرة
 بمعنى انه ليس بدليل
 في الواقع كلها الشافعية
 يحصلوه دليلا لعدم
 اطلاعهم على عدم دلالة
 على مطلوبهم قوية عندهم

ايضا
 كخفاء الصيغة فصيحة
 فسادا حتى بمعنى المفعول
 اعتاج الى من الصيغ التي
 معانها يدل على التعريف
 النظر في الالبسة لانه
 آتت من المادة كذا في التحقيق
 ودليل مشه

الكنفية
 بالكتب عند الشافعية ولا
 شبهة في ان هذه الشبهة
 لا تورث مشكلا اوردها
 لا طرف الاطراف أصلا وانما
 لو كانت لو لم يقدر ذلك
 الطرف على الزاوية ولو

فقد ايدل على بعض الحكم وبعضه متشابه ولا يدل على انه ليس فيه غيرهما وانما
 ختم القسمين لانها في اعلا درجات الظهور والخفاء في قوله الا ان هذا
 وجه ضبط دفع ما قاله صاحب التحقيق من ان الاول ان يضرب عن هذه
 التكييفات صفي لان بعض هذه الاختصارات غير تام يظهر بادي في تأخر
 شمسك فيه بالاستقراء التام الذي هو حجة قطعا لان الكتاب عما يمكن
 ضبطه في حوزة التقسيم والاستقراء فيها يمكن ضبطه حجة قطعية في قوله
 في وجوه التظيم الوجوه هي الجهات والاعتبارات والمراد بها الاقسام
 كما صلت بتلك الاعتبارات وهذا التفسير يظهر اطراوه في التقسيم الاول
 بخلاف تفسير بطرقة التظيم صيغة واحدة وكان السر في سكوت الشرح تفسير
 في التقسيم الاول وتفسيرها بالطرقة في التسمية الاخيرة هو هذا في قوله لان الصيغة
 هي الهيئة العارضة او وانما قدم فخر الاسلام الصيغة على اللفظ مع تأخر
 الاول عن الثانية على ما ذكره لان اكثر احوال يؤول على المعنى بالهيئة شيئا
 الامر والنهي اللذين عليهما مدار الاحكام الشرعية والتنبيه على هذا الدور
 فخر الاسلام الصيغة والهيئة ولم يذكر الوضع مع انه احصاه على ما ذكره
 الشرح من ان الوضع وضع الهيئة ايضا في قوله والواضع كما عين حروف
 ضرب قيل عليه الواضع ما عين حروف ضرب بازاء معنى محضه ص من
 تلك الحروف مع هيئة ليست في ضرب وهي فتح الضاد مع سكون
 الراء واجيب بان الواضع وضع الضرب لذلك المعنى على ما ذكره بوضع شخص
 ثم وضع حروفها بهذا الترتيب بشرط عود واحد من الهيئات التي وضعها
 للمضي وللاستقبال لها لذلك المعنى ايضاً في ضم وضع نوعي كانه قال في
 وصحة الدلالة على حدث فتغير حروفه اذا قرئت بهيئة من تلك الهيئات

بالا معان لم يتبق عنده معتبرا أصلا لكنها لما اضافت الى الامعان تخالف فسادا
 عند هذه الطرف الاخر يمسك بها معذور ان لا يكفر كما لا يكفر المأولي وهذا
 تحقيق ما قال المحقق في شرح المختصرات الجواب لانهم الملازمة وانما تصح لو
 كان من الطرفين لا يقوم فيه شبهة قوية تخرج عن حد الموضوع الى هذا
 الاشكال وانما اذا قويا عند كل فرقة الشبهة من الطرفين الاخر فلا يلزم الحكم

اللفظ المسمى هو عبارة عن الكتاب ولا ينفك عن اللفظ من كلمات القرآن آية
 نداء مستأنس ذكره بعض الخروف عند البعض نحو قس وقن كما صرح به في كتب
 المنفس وان كان في كونها حرفا منافية لانتها وان كانت حرفا في الكتب
 ككتب السام في العبارة كما صرح به صاحب الكشاف فلو لم يحل على ما ذكره في البحث
 التقسيم ولا عدد الكلمة آية نعم لا يعطى حكم القرآن لكل كلمة او كلمتين
 ١٦٣

فصل عاشر في بيان ما لم يبلغه الآية
 عند اكثر الفقهاء من
 حرمت منه على المحدث
 وتلاوته على الجنب وان
 دلت على ستره في ذلك
 امر اخر مستعمل بنظر الفقهاء
 لا الاصول وتدل على صحة
 ما ذكرناه ان الامام سمس الائمة
 السرخسي بعد ما وافق الفقهاء
 فيما ذكره في المبسوط وغيره قال
 في اصوله ان ما روي الآية
 والآية القصيرة ليست
 بمعجزة وهو قرآن ثبت به
 العلم قطعا وكفى به
 قد روي * قال * وعلى
 ما دل عليه سياتي كلام المصنف
 رحمه الله المراد بما نقل
 مجموع ما نقلناه * اقول يعني
 ان مراد المصنف رحمه الله
 بما نقل مجموع ما نقل مع
 دل عليه سياتي كلامه
 لانه جعل تعريف المجموع
 الشخصي لا المعنى الكلي لانه
 صرح فيما سياتي في موضعها
 بقوله يقرأ من اوله الى
 اخره فاذا اراد بالحدود
 المجموع وجب ان يراد بالحدود

بين اللفظين في قوله هو مردود لعدم دلالة اللفظ نعم يمكن ان يقال المراد
 من الموضع ما هو المتبادر منه وهو وضع اللغة واللفظ قد يمتنع عدم كونها
 من المشترك وتعميم البعض لا يكون حجة على الاطلاق وانما ما قيل من انه
 ليس المراد بهذا تحقيق حقيقة المشترك بل تمييزه من سائر الاقسام وقد
 حصل هذه القدرة في بحث لان المنقول داخل في احد الاقسام الباقية
 ولم يميز المشترك عنه بالقدرة المذكورة قوله والاقرب ان يقال انه قيل
 فيه بحث لانه خرج بالانحياز لبيان اسناد الاخراج الى الاول كانه
 المشرك في المطلق في تعريف المجاز العقلي والاجواب ان ذلك فيما اذا ذكر
 قيد ان يفرد كل منهما بعائدة وبسبب كانه في احدى شي وليس بهما كذلك
 نعم يراد ان يقال ان القيد وان فرقنا ان الغرض الاصل من هو التحقيق يخرج
 المشترك ويخرج عنه لا معنى لخروجه بقيد مستفرد فالوجه ما ذكره
 اعمد قوله لان المشترك بالنسبة الى معانيه المتعددة ليس مستفرد
 واعترضا عليه صاحب الترجيح بان اللفظ المشترك لا يصلح لتلك المعاني
 المتعددة جميعا معانيه عند الاستغناء لها وانما يراد به احدهما وهو مستفرد
 بجميع ما يشتمل المراد منه فهو مستفرد بجميع ما يصلح له فلا يخرج به المشترك
 عن احد واجيب بان اللفظ المشترك ليس بمشترك بالنظر الى احد
 معانيه بل هو بالنسبة الى عام مندرج تحت احد كما ذكره بقوله وانما
 بالنسبة الى افراد معنى واحدة وانما اشتركة بالنظر الى معانيه ثم الصلوح
 بجميعها معانيه بشرط في صورة النفي وقد يكون استغناء الاستغناء بجميع
 ما يصلح له ابتداء وانما يكفي في الجواب بكفاية الصلوح بحسب الدلالة
 وان لم يتحقق بحسب الارادة فليست له قوله والمشارك مستغرق لمعانيه

ايض ذلك ولا لم يطالب احد الحدود ودوجه دلالة الصريح المذكور على ما ذكرناه في الضمير
 في كل من الموضوعين راجع الى القرآن السابق ذكره ولا ضرورة في اخرجها
 من الظاهر وارجاع الاول الى الكلام يتوهم دلالة الكلمات عليه وفي الثاني
 الى التركيب المخصوص كما توهم فتدبر * قال * قلنا ليس معنى كونه حقيقة في البعض
 * اقول كونه في المعنى مستقدا من تلك العبارة ومن ظاهرها بان يقال كونه حقيقة

في بعض باعتبار الطلاق لعدم ارادة النكاح لا بخصوصية فائسده لا ينافي كون حقيقة راتما المتنا في ارادة النكاح بخصوصيته هذا الذي ذكرنا مبني على غستا در الشارح التفرير في المطلق وغيره وفي كلام اوردناه في حواشيس المصنوع لهما اراده فليظن منه فان قيل قول المصنف رحمه الله بين دفتي المصاحف عان عن خصيه فقل وفيه فساد كون التواضع الموقوف هو المقصود لا انها انما كانت فيها ١٦٤

واعتبار التواتر في النقوش دون نظم قلنا المراد ما بين الدفتين ان نظم بقريضة ما نقل والمعنى ما نظم كائنا واصله بين دفتي المصاحف قال * المصنف فلا بد وان يقول * قول تقدير الكلام فلا بد من مجاب وان يقال لا لا لانه الموقوف لا بد له من معطوف عليه فيقدر

ظهير و ترجمه بخول في كل كلام انصوري في تعريف ما ياسبه المصنف بصفته وفي زيادة توجب تمييزا تا كسيد لا يقبل انقيض و معا لسته بنا آ على السند فليكنه هذا لا يقبل * مشه على ذكر ملك فان لم نقف كثيرا لا عراضه لولا ما خسر و مشه

لكه لا يلزم على هذا انه يكون الموضوع فواحد نوعي تسما ثم اوردت للموضوع الكثير كما مستفاد من الشارح ان هذا

التعريف

على سبيل البدل قد يباين منه بان يقع في بحث العام ان تمسني ولا ستواء على سبيل البدل ان يتعاقب علم بحدود شرطه او نورد عدم التعلق بوجده و الاخر لا وان مشك في المشترك في سبيل مشترك الحكم لا يتفاوت الا بوجده من معانيه فلا بد من مشترك في ذلك فليست العام نام اخذ الاستقراء اعلم من ان يكون على سبيل شمولي على ابد التلخيص قوله في بدخله اي على تقدير تفسيره استواء على سبيل بايقا و ان مشترك بالنسبة الى معانيه و بالجملة نسبت مشترك الى قوله ما سببه سكره في افراد مفهومها من غير تفاوت في استواء و عدمه حتى لو نسب مشترك على سبيل البدل بان يقصد الشمول لخرخره لكن بعينه الا نورد حتى لا يتو الحكم و انما الا بورد كما انه متساو لا المتساوي و قد في و لا دون التكرار في الالبات لكن لا يخفى انه يتناول مشترك بالنسبة الى معانيه و بهذا التقدير يندفع الاعتراض على قوله فانها ليستة لا فرد على سبيل البدل قوله يستقراء الاحاد على سبيل البدل بينها بنا على ان العتبة في استواء توجب سبيل البدل شرط الافراد و المستفاد في التكرار مثبتة مفردا و جمعا لان تعلق الحكم فيها انما هو بوجده و عدمه ان كانت مفردة او جماعه جماعه ان كانت جمعا سواء كانا مجتمعين او مفردين عنه و وجه الاندفاع ان اعتبار هذا الشرط انما هو في التفسير المشهور و هذا التفسير لا يتناول جماعه المشترك بالنسبة الى معانيه كما عرفت فليستة قوله قلنا لو سلم اشار الى المنع كما سبقين لان في معنى الوضع الكثير قوله والمراد بالوضع الكثير انه يترجم عليه بان لفظ الجميع في قولنا بجميع الرجال كذا من افراد العام مع انه ليس فيه وضع للكثير شي من المعاني المذكورة ان ليس شي من وحدته

اي نوع من انواع التعريف تمام المحققه في هذه الدية حسب انه في الواقع و غيره ان التعريف على تسهيل قسم براديب حدث تصور م و قسم براديب الالتفات الى تصور جامع ليسم ان مر من يلهي التصور است و هذا هو المراد * قال * ويخرج منسوخ مستلادة من التعريف بقب من تر * اقول لصراقتصاره عليه مع وجوب اخراج سائر الكتب لسماوية و لا عار في

الاهية والقرارات التي في كتابه مستوحاة من كتابه السابق له في
حق القرارات في البينات فلو قال يخرج منسوخ الاستلزام وتظايره بانقل اليك
قواتنا من حسن بخر وارجح الاحاديث النبوية بما نقل ان المراد به بانقل على انه
كلام الله وسائر الكتب الالهية بآيات الاحاديث الالهية والشواذ والممنوع
الاستلزام بنواتر * قال * فان قيل تعريف الامور انما هو المفهوم الكلي
١٦٥

اقول تقرير السؤال ان

الدور بدفع لاس الاصول
لا يعرف الا المفهوم الكلي
معرفته لا يتوقف على معرفة
المصنف ولا معرفة المصنف
على معرفته وانما توقف على
بعض المجمع الشخصي ثم
المصنف وانما توقف على
معرفته لكنه معرفة لا تتوقف
على معرفة المصنف حتى يترجم
الدور لانه معلوم معروف
بهم الناس لا يحتاج اليه
الكشف ورفع الاستباس
وتقرير الجواب ان قولك
وهو معلوم به الناس
باطل ما لا نسلم انه المجموع
الشخصي يوقف بحقيقته بدونه
معرفة معنى الكلي وقد عرفت
ان هذا المعنى الكلي يحتاج
الى التفسير عند الاصول
فاذا توقف معرفة المعنى
الكلي الموقوف على التعريف
فقد توقف المجمع ايضا على
التعريف بالضرورة ولما
ورد على هذا توقف معرفة
المجمع بحقيقته على معرفة
المعنى الكلي انما يصح اذا كان

لغير نفس الموضوع له ولا جزئيا من جزئياته وهو لا جزئيا للمفهوم الموضوع
له بل جزئيا لاصدق عليه بالمفهوم واجيب انه نزل ما صدق عليه
الموضوع له بمنزلة الموضوع له وجزئيا بمنزلة اجزائه كما يدل عليه جملته
الرجح والفرس من قبيل الموضوع للكثير بحسب الاجزاء قوله ينذر في
المشترك انه في لف ونشر لكن اندارج المشترك باعتبار السواء الاول
نقطه واندرج اسم العدد باعتبار الثالث فقط وانما العام فانه راجع
بعضه باعتبار السواء الثاني كالمعرف باللام والجزء الا فرادى وبعضه
باعتبار السواء الثالث كالمجموع والكلمة المجموع * قوله كالاحاد الحاشية
قيل فانه كل واحد من تلك الاحاد يصدر عليه انه واحد من لانه كما
يصدر على كل فرد من افراد الانسان انه انسان فينا سبب تلك الاجزاء
جزئيات مفهوم الانسان المتحدة بحسب ذلك المفهوم وفيه بحث لان كل
واحد من اعضاء زيد يصدر انه عضو من اعضاء زيد فلا تفاوت والظاهر
ما ذكره الترمذي على ما حقق في موضعه من ان اجزاء العدد هي الوحدات
لا غير * قوله وهذا معنى الوضع النوعي لذلك آية لفظ الإشارة الى ما
يتضمنه الكلام كانه قال قد ثبت باستمالاتهم للثمرة المنفية حكم الوضع بانه
كلام وقع نكرة في سياق النفي فالحكم منفي عن كل فرد منها وحكمه هو معنى
الوضع النوعي واعلم ان الوضع بالمعنى الذي شرنا اليه يقتصر بالحقيقة وله معنى
اخر مختص بالمجاز وهو حكم الوضع بان كل معين للدلالة بنفسه على معنى
عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى مستعين لا يتعلو بذلك المعنى
فخلقا مخصوصا والمتبادر من الوضع هو الوضع الشخصي والوضع النوعي
بالمعنى الاول وليكن على ذكر منك * قوله كيف ولم يستعمل الا فيما وضعت

ذلك المعنى الكلي ذاتي للمجمع وهو ليس كذلك لم يصرح بالمنع المذكور بل قال ابتداء
لو سلم معرفة المجموع آية يعني لو سلم ذلك فكلام المصنف رحمه الله مبني على انه
المجمع يحتاج الى التعريف كما سبق تحقيقه والمصنف ما خوذ في تعريفه وقد عرفت ان
معرفة المصنف تتوقف على معرفة المجموع فالدور لازم لا يستدفع الا بما ذكره المصنف
رحمة الله تعالى * قال * اي يميزه بخواصه آية * اقوا ما كان قول المصن

والشخص * اقول انما حكم بكون الشخص اعتبارا لكونه الشخص الذي هو جزؤ
اعتبارا بالامر المركب من الاعتباري وغيره اعتبارا بلا مزية * قال * انا
نقول لو سلم ذلك * اقول اشارة الى منع قوله والكلام في اتحاد الحقيقتي دون
قوله تعريف المركب الاعتباري لفظي لانه مسلم لا يمنع ومقرر لا يندفع * قال *
١٦٧ فحينئذ لا حاجة الى سائر المقدمات * اقول ابي حين اذا كان الكلام

في اتحاد الحقيقتي ولا شك
انه جميع القرائن مركب
اعتباري كلفي ان يقال
انه القرائن لا يتحد لانه
مركب اعتباري وهو لا يتحد
بالوحد الحقيقتي ولا يبقى حاجته
الى ما ارتكبه المصنف
رحمه الله تعالى من التطويل
* قال * وفيه نظر بجواز
ان يذكر معيبا والعرضيات
المشخصة آه * اقول

اورد عليه انه كل عرضي
مشخص في ظرفه تعريفه
يختل في العقل ان يكون
للاخير فلا
يبيزه تبيين
الشخصية
وليس بشيء
لانه ليس
يقارح
في اصل
الاغراض
بل توصيف
العرضيات

بالمشخصة وهو كلام شبيه
ذكره الشارح رحمه الله
لا لزوم بان عدم تجويز ذكر

باعتبار الجزيئات لانا نقول قوله محصورة وقع في سياقه التي هي
اتحاد الشخصين لفظا * قوله او تضمننا هذا ما تشايع او على اصطلاح الوصول
والا فاحاد المائتين جزء لما صدق عليه المائتين لا للموضوع الذي هو المفهوم
الكل * قوله مرفوع صفة لفظ ويجوز ان ان يكون مجرورا كما قبله
صفة لكثير ومعنى استقرار الكثير ان لا يكون شي مما يتناول اللفظ خارجا
عن ذلك الكثير * قوله عندهم يقول باستقرائه نظر الى ظاهر قوله تعالى
لو كان فيها آية الا انه لفسدنا حيث صح الاستثناء وان رد بمنع
كونه الاستثناء بل هي حقيقة بمعنى غير * قوله يدل قرينة على عدم
استقراره ويرد على المصنف ما نقل عن السهم من انه في التقسيم انما هو اعتبار
المعنى المتبادر من الوضع وهو الوضع الشخص والنوع الذي ليس في
المجاز فالمعنى هو اللفظ الدال على المعنى بالقرينة ليس قسامة اللهم
الا ان يقال القرينة اذا دل على خروج بعض افراد الجموع المنكر مثلا فاعلم
ان دلالة على الافراد الباقية ليست بحسب الوضع غاية الامر ان خروج
بعض الافراد منه بالقرينة فالقرينة انما يلاحظ في عدم ارادة الخارج
لاني اولا في الباقية وسبجي في آخر البحث تمت لهذا الكلام * قوله
بل كل عام مقصور آه اعترض عليه بمنع كونه هذا الايجاب الكلي مقتضى عبارة
المصنف لانه مراد من الجموع المنكر الذي يدل القرينة على عدم استقراره بالقرينة
قرينة تخصه العقل لان المخصص ان كان هو العقل فهو في حكم الاستثناء
وبه لا يخرج العام عن كونه مستقفا على ما سياتي واجيب بان ليس
ما سياتي من ان المخصص اذا كان هو العقل فهو في حكم الاستثناء ان العام
مستقفا بعد التخصيص كما في الاستثناء بل ان العام اذا خص منه البعض

العرضيات المشخصة في حد الشخص ان كان عدم وجوب دوام صدقها على
المحدود لا مكانه زوالها ففاسد لانه عدم حد واحد واجب او انه
بزوال الحد وديم لا ذكر الكلام الزام ايراد ان يحق المقام ويظهر المرام
بان الحد الشخص بما يميزه عن غيره بحسب الوجود حكمه لا بما يميزه عن غيره
بحسب العقل فانك اذا قلت في جواب من زيد زيدا الدلالي جاءك اليوم

و قصد به تميز كذا و تميزه بحسب الوجود و لا يستلزم انه يوجب في الخارج
شخصا من موضوعات كما ذكر لا بحسب العقل اذ لا امتناع فيه بالنظر اليه و ذلك
ظاهر و انه خفي على البعض اذ الم يميز بحسب العقل كيف يميز بحسب الوجود من جمیع
ما عداه لا يقال الحق ما يركب عن الاتیات فما يستلزم على ذكر الفوارض المستقصية
لا يكون قد انا نقول الحق عند الاصولية ما يكون جامع و مانع ١٦٨

لا ما ذكرنا من اصطلاح المنطقيين ولستم فاعوار من الشخصيات الذاتيات الشخصيات الشخصية باعوارض انما هي بالنسبة الى الالهية * قال * ظاهر تعريف المجمع الشخصي دون المقدم الكلي * اقول ان من في منه التعريف وتسمية الكلام في الكلام المنعج سورة منه ليس الا اكله ولم يقع اتحد الى الاله سورة من التواتر اي سورة كانت غير مختصة ببعض فلا يصدق على النصف وغيره منه الكلام المتزل لا يجب ان بسورة منه وتثيقه انه ظهور الاله عز وجل في سورة لا وقع بقوله تعالى فاتوا بسورة مكية مثله ونعت السورة في الصورة في سياقة الاثبات وفي المعنى في سياقة النفي فكل الى المقصود كما في قوله انه تزوجت امرأة اذا المراد تعجزهم نظر الى جميع السور فكانت ميرلا بقدره ان على انبياء سورة من سكر القرأه وظاهر من الدراسة

بقريته القدر فهو قطعي في الباقية كما في الاستقنا ولا يورث شجره واما
 فالمراد بالاستقنا ان كان له ما يؤكسب أصله لوضع من غير ما حاطة
 القريته المخصصة فابحج المنكر مع القريته المخصصة عند من يقول
 باستقنا بدونهما يستوز بها ايضاً وان كان الاستقنا بحسب الارادة
 فالظاهر يستوز به قوله وفساوه بين قيل فسادهم مان مطلق الذك
 كان عاماً ثم قامت القريته على فرد جده محمد وانما له عام حقيقة
 بل يسمى عاماً فباعتبارها بالانسان سلم ان معطو يسيب عاماً حقيقة
 فلهذا يميز ان يعطى له على عدم تسميته عاماً مستباحة فباعتبار
 قامت العام الذي خصه منه معطو في نفسه عاماً عاماً لجميع ما يقع
 بعد ان يعطى قامت المخصصة لا يمنع التسمية بحسب دلالة بن كسب
 الارادة نعم يراد على معنى الاستقنا متحقق في جميع مكرهات لانه
 والوضع وانما لم يستوز بحسب الارادة ويؤكسب الاستقنا بحسبها
 لانما سب التسميم بحسب الوضع فليتناق قوله كما ذكرته يميزه قبل جعل
 المشترك قبلها لا ذكر من لا تقاسم ليس كما ينبغي ان يقسم بحسب
 الميزان بغير ما ذكرته في الكتاب من تفسيراتها فانه لانه من قسم
 وتنظم صيغة واحدة وذلك ان صيغة المشترك تدل بالوضع قبل التأويل
 على احد معنوماتها وبعد ان يتغير تلك الدلالة فكان من تقاسم الصيغة
 دلالة بخلاف سائر اقسام الاول فان قلت انظر في هذا التقسيم دلالة
 اللفظ بعينه على معنى بالوضع من غير نظر في ام آخر فلا يستقيم جعل الاول من
 هذا القسم لان دلالة الصيغة بواحدة التقاسم التأويل ايها لا يجوز ان قلنا
 ملاحظة ام آخر في المشترك لا لاجل دلالة اللفظ على معنى بل لتعيين

كل سورة جزء من مستند الاكل القرائن وهذا هو التحقيق بما قيل ان اجتناب
 المنكر اذا كانت الواحدة افاد العموم وان كان في سياق الاثبات
 كما في مرة غير من جردة تنها عن * قال * الا ان يقال المراد بسورة من جنس آية * اقول
 اني يحكم على حذف المضاف وبقدر بما ذكر قال المحقق عصفه ثلثة والديعة رحمته الله
 وانما اراد بسورة من جنس في البلاغة وعلو الطبقة يتناول كل القرآن

المشكر اذا كانت الوحدة افاد العموم وان كان في سياق الاثبات
كأن في مرة غير من جراحة تنها من * قال * الا ان يقال المراد بسورة من جنس آية * اقول
انما يحكم على حذف المضان ويقدر بما ذكر قال المحقق عمنه كلمة والديهم رحمهم الله
وانما المراد بسورة من جنس في البلاغة وعلو الطبقة يتناول من القرآن

والله اعلم
بما كنا
نقوم

١٦٩

فإنه قيل في قوله كما في نسخة قروان أن الصيغة تأتوا في جوهر الكلمة فوجدوا
 قد وضع المعنى الاجتماع ولهذا سميت القراءة قراءة لاجتماع الحروف و
 الكلمات فحملوا على معنى يناسب الاجتماع وهو ان يحضر المجتمع في الرحم
 دون الظاهر في قوله ومعنى كونه من اقسام التنظيم أو انما يضاف الحكم بعد
 التأويل إلى الصيغة كما سبقت من التأويل تعيين المراد لا لاجل دلالة
 اللفظ فانها بالوضع كما كان قبل التأويل وفيه بحث لا نرجح بحسبنا في جعل
 المفسر من المشترك ايضاً قسمين من هذا التقسيم لعدم ظهور فاروق بينهما
 ذلك لما دللنا عليه من اقسام هذا التقسيم وعد ذلك المفسر اقسام
 التقسيم الثابت اللهم الا ان يقال ان الحكم في المفسر يضاف إلى المفسر القطعي لقوته
 بخلاف المفسر الظني في قوله وقيل المراد بغالب الرأي أنه قيل في الجواب عن
 الايراد المذكور وحاصله ان هذا التعريف للمأول الذي هو من اقسام التنظيم
 صيغة دلالة وكونه من تلك الاقسام لا يتحقق الا بتحقق الاشتراك و
 الترجيح بالاجتهاد والتأمل في نفس الصيغة وقد عرفت من الجواب الاول
 ما في هذا الجواب من نوع ضعف ولذا اوردوه بعده بقيل في قوله وكذا
 اذالم يكن مشتركاً أي بمعنى انه انخفي والمجهر والمشكل كما مشترك في انه اذا ازيل
 خفاؤه لم يقطعي يكون مفسراً وبظني يكون مأولاً ولا يكون من اقسام التنظيم
 صيغة دلالة وقيل انها ليست من قبيل المأول مطلقاً كما ان المشترك
 اذا حصل على احد معنيين يقطعي او يخبر واحد وقياس لا يكون مأولاً في قوله
 وكذا اسم الاشارة اورد عليه انه الموصول ايضاً خارج عن الاسم
 فما وجه الاقتصار على المضمر واسم الاشارة وقد يجاب بان الموصول
 من أسماء الاجناس وهو مردود بتصریح النخبة بعدم كونه منها ذكره

في جواب قوله لا شبه لا اراد بجنس
 الملاكل في البلاغة و عتق
 الطبقة لم يتناول التزيف
 الا مقيدار السورة و اقله
 ثلاث آيات لان عتق الطبقة
 مرتبة الاعجاز كما هو المستور
 في الكتب و لا استقرار الا في
 ذلك
 المقيدار و هذا الجواب
 جواب عن وجهي
 في موضع الايراد مع
 واما الثاني
 في جوابي
 الاول انك
 قد عرفت
 لا شبه
 لا يصح
 على مثل
 من و افعل
 من و على
 ريد منه
 لك الثاني
 لك قد
 تحققت
 فيما سبق
 من ذلك
 يسي قرأنا

في عرف الاصوليين قد ثبت والله الهادي الى سواء السبيل
وهو محسبي ونفسم الوكيل * قال * لانا لانهم توقف معرفت
مفهوم السورة على معرفة القرآن * اقول يعني انه الدور
انما يلزم اذا احد القراء في نفس مفهوم السورة وليس كذلك
فانه عبارة عن بعض من كلام الله تعالى قرأنا وغيره مترجما

اول من المستشرقين

فليس تسمي سورة القرآن من سورة غير بل لبيان اسم السورة من جنس في ابدان
 وعلو الطبقة كما ترى تلك النسبة ممنوعة لا بد لابتها من النقل عن يكون
 كلامه مجسدة على مثل اربع الخبر واما كلام صاحب الكشاف ففي بيان نفس الطبيعة
 مجردة بسورة القرآن بدليل عدم صدقه على شئ من سورة الا حطبة القيد الاخير
 لا في تعريف مفهوم السورة وكيف لا والاية الكريمة يدل على خلافه
 ١٢١

في غير القرآن و ايضاً صرح
 صاحب الكشاف فيما قبل
 انه من سورة الانجيل
 سورة الامثال وفيما بعد
 انه سار ما ادعى انترق الى
 ان انبىءه سورة مترجمة
 السورة و لو سلم فهذا
 القدر من الاستعمال اذا
 وجب كفى في تصحيح التوفيق
 برفع الدور ولا يضره كون
 اللفظ ظاهراً في سورة القرآن
 بالقبلة و يطروا انهم يأخذون
 المحدود في بعض الحدود
 فيعبر عن عليه بالدور في دعوى
 بان المراد بالآخوذ في الحد
 معناه اللغوي مع انه اللفظ
 هو المعنى الاصطلاحي واما
 قوله واما الاحتياط
 الى قوله منه الى اخره
 فبالطل محض لان تقدير
 الجنس الى هو على تقدير
 انه لا يكون المحدود لكل القرآن
 بل الكل الى كل القرآن
 كما عرفت * قال * ونورد
 اجابته اي بيان ان
 واحواله المتعلقة باعادة

لا حرم ايضاً التفسير عن معنى الفاعل المفعول بوزن الضارب والمضروب
 تسامح كما لا يخفى واعلم ان بد التوجيه بيني على ان يعتبر وزن المشتق في جاب
 الموضوع له وجزء من معنى الاسم بان يجعل قول المصراع وزن المشتق متعلقاً
 بكانه و بهنا توجيه آخر ادعى حميد الدين الشافعي بسماحه عن المصراع حاصله
 انه يجعل مع متعلقاً بالموضوع حتى يكون مقارنته وزن المشتق مع المشتق
 وجزء من الموضوع له ويزاد بوزن المشتق معناه والمعنى انه الاسم الظاهر
 كانه معناه عين ما وضع له كلاً الامر من المشتق منه ووزن المشتق فصفة
 و هذا صادق على كل صفة فان اشتقت هي منه موضوع المعنى و بهنا
 موضوع المعنى اخر كليات الضارب والعطشان وغيرهما فلا يرد مسخ
 انعكاس التوفيق لكن يرد مسخ اطراد لصدقه على اسماء الزمان والمكان
 والآله ولم يجعلها احد من الصفات ولعل المصراع لم يخالفه القوم في الاصطلاح
 وجعل المذكورات من الصفات فانه لا يتجسس عن مخالفة في مواضع و
 يؤيده تقريرهم بالاستقارة السببية كما يجري في الحروف والافعال
 الصفات فانه الاسماء المذكورة ليست من الحروف والافعال فليزم انه
 يكون من الصفات * قوله ان تشخص معناه فعلم قيل يدخل فيه علم الجنس
 لانه تشخص علم من الخارج والذهني وفيه نظر اذ لو اعتبر التشخص الذميمة
 في اعلام الاجناس لاستلزم عدم اطلاقها على الافراد الخارجية
 والاقرب ان يقال علمية الاعلام الجنسية تعديرية لفروقة الاحكام فلا
 خير في خروجها عن قسم العلم ودخولها في مقابلة كما اشار اليه الفاضل
 الشريف في حواشي المطول * قوله ولا يصح التمثيل بنحو ضارب قيل فيه نظر لوجه
 التمثيل ايضاً اذ جعل علمائهم اتفقوا انهم لكثره العليين به فانه يكون اسم جنس

المعاني آة * اقول قد عرفت فيما سبق ان البحث عبارة عن اثبات العرض
 الذاتي للموضوع و هذا المعنى ظاهر في بيان الاحوال واما بيان الاقسام فانه ايضا
 معنى البحث لان الخصوص والعموم والاستراكة وامثالها من الاعراض الذاتية
 للدليل السمي كما سبقت الاشارة اليه فالتقسيم يتضمن اثباته في الجملة وهو معنى البحث
 بخلاف التعريف اذ ليس فيه شائبة محرم العرض اصلاً فخرج عنه بالضرورة * قال *

وقد يجاب على
 نقد برهان
 به الظاهر على
 المصنف بأنه ليس
 المراد يكون علم
 مستقلاً مستقلاً
 نظر إلى المعنى العلى
 بل إلى المعنى الاصلى
 المستقوى عنه
 باعتبار حال العلم
 في الجملة ولذا
 جواز اللفظة
 دخول الاسم عليه
 مستقلاً
 يعني لا يصح قوله
 وهما المستقلان
 اولاً وقيل اراد
 به التوجس
 لا الاراد
 انه برهان فسلط
 من البرهان
 بمعنى الظاهر
 كالفرد وانما معنى
 الفاعل لا من
 الصدوة ليس
 بذلك لانه يرد
 الترتيب والعيود
 فيعود بمعنى الفاعل
 كما تقيوم بمعنى
 انما يصح
 بذلك لانه البرهان
 يطلب الترتيب والعيود
 فيعود عنه ذلك
 وذلك هو فيها
 يزعم الارب
 مستقلاً

اراد بالبحاث شعبة باقاة المعنى
 كما في المتن
 في ان وسم المعنى
 جميع مباحث
 البحوث
 كذا كنت
 لا كثيرا
 من الاحوال
 ليس باقاة
 وانما تعلق
 بها كاستظهار
 من المباحث
 الا تسمية
 انما شاذ
 نقى
 وجه الشرح
 رخصه
 بان المراد
 بالبحاث
 بيان
 حوال
 استقامة
 بالافادة
 لا بيان
 الافادة
 نفسها
 فلما ورد
 عليه انه
 يقتضى تناول
 اللفظ بجميع
 مباحث
 العربية

مستفاج قوله تارة باعتبار العلم
 والتوفيق الثاني باعتبار حال
 لا عزازة من جهة
 واجب وزمى تم العلم
 فيه غير مستبعد
 كالتعريف الثاني
 وهو الدال على معنى
 اذ لا يعلم منه
 المستقاة
 مما او الحق
 لا يعقل الا باعتبار
 هذه الحقيقة
 لا من جهة
 مناسبة
 انما صاحب
 وانما يذكر
 وبذلك
 تلك المناسبة
 المناسبة
 في هذا
 من المثلثة
 لانه
 وقد يكون
 وكذا
 العربية
 مع عدم
 كان
 قد يكون
 وكذا
 العربية
 مع عدم

مستفاج قوله تارة باعتبار العلم
 والتوفيق الثاني باعتبار حال
 لا عزازة من جهة
 واجب وزمى تم العلم
 فيه غير مستبعد
 كالتعريف الثاني
 وهو الدال على معنى
 اذ لا يعلم منه
 المستقاة
 مما او الحق
 لا يعقل الا باعتبار
 هذه الحقيقة
 لا من جهة
 مناسبة
 انما صاحب
 وانما يذكر
 وبذلك
 تلك المناسبة
 المناسبة
 في هذا
 من المثلثة

كان
 قد يكون
 وكذا
 العربية
 مع عدم

و نحوها بالضرورة ثم لا و رد على هذا التفسير الذي ارتكبه لا يخرج تلك المباحث
 سؤال دفعه لا يقال و حاصله انه اذا كانت الابحاث الى صميم الكتاب
 المفيد و التخصيص يخرج تلك المباحث لانها لا يختص بالكتاب بل تعدد غير لا حاجة
 في اخراجها الى ما ارتكبه من التكليف على التكلف و حاصل جوابه ان التخصيص
 الحقيقي لا يجوز ان يراد بهت و الا لم يكن المباحث الواردة في الباب
 ١٧٤

الاول بل الثاني ايضا
 مباحث الكتاب لانها
 كما لا غراب والبشر وغيرهما
 في تناولها السنة ايضا
 فوجب المصير في اخراجها
 الى التفسير المذكور وهذا
 هو مراد التحرير بالسؤال
 و الجواب لانه ما نسب
 الى بعض الافاضل انه
 قال يعني لم عدلت عما
 يقتضيه ظاهر الاضافات
 من تخصيص المباحث بالكتاب
 و دونه السنة والاجماع
 و عمت بقولك ما لم يزيد
 اختصاره فاجوب بالسنة
 لانه منه لانه المباحث
 لا يختص بالكتاب بل بجم
 و السنة والاجماع لانه
 مع كونه كلاما ظاهرا قاصر
 عن التحقيق فاسد في نفسه
 اما اذا قلنا سوق الكلام
 الخارج رحمه الله تعالى
 ينادى بان مصيره الى مزيد
 التفسير لا التخصيص
 و انما كان فيه مفهوم في
 نفسه و المقصود توجيه
 كلامه فالواجب التكلم على

من ان اسم الجنس موضوع للمفرد المنتشر فيكون المسمى نفس الفرد و ايضا
 سيخرج الشرح بان سمي اللفظ يعنى مفهوم اللفظ و افراده فيقال لكل من
 زيد و عمرو انه مسمى الرجل و على تقديرين اشعار كلام المصير بان المراد
 في المطلقة ليس الفرد غير مستلزم فانه قلت اذا كان المراد بالمسمى الفرد لم يبق
 لقوله اشعاره كلها او بعضها معينا او منكر معنى قلت بما يرا الاقسام
 انما هو بالحيثيات والاعتبارات و اعتبار كون المسمى غير معين مثلا غير اعتبار
 لونه بلا قيد كما ان اعتبار كونه معينا غير اعتبار كونه مفيد فانهم لا يعتبرون
 بتعين الشيء من القيود او المعارف ايضا يوصف عندهم بكونها مطلقة
 و مقيدة و قد يجاب ايضا بان المراد الاصل المسمى و دونه الفرد و انما
 جاز الفردية بالنظر الى امر عارض مثلا في قوله تعالى فخير برقة اريد
 بالبرقة نفس المسمى بمعنى انه خصوصية الفرد ليست ملحوظة اصلا و انما جاز
 من اضافة التحرير اليها فانه لا يقع الا على الفرد كما يقال في العهد الذي
 نحو ادخل السوق انه المراد نفس المسمى و خصوصية من القرنية و انت خبير
 بان هذا المعنى مما يتم في العام و الشكوة على ما لا يخفى و ظ كلام القوم
 انه العهد الذي و الاستغناء من فروع تعريف الحقيقة لكن المصير بقت
 اليه قوله يستعمل في شئ بعينه ليس المراد به التعين الشخصي و الا لم يصدق
 التعريف على غير العلم الشخصي بل المراد التعين بوجه ما و قيد الحقيقة مراد
 اي يستعمل في شئ معين من حيث انه معين و المراد بالشيء المذكور في التعريف
 اعم مما وضع اللفظ المستعمل فيه له كما في الاعلام و مما وضع لا يصدر عليه
 كما في سائر المعارف ثم انه هذا التعريف مبني على ما استشهد به من التعريف
 انه في العلم من المعارف موضوع لمعان كلية لكن غرض الواضع من جعلها

طبق مراسمه و انما سب فلان الاستدارة حينئذ في قوله و هذه نعم الكتاب
 و غير في قوله و كذلك انما هي الى ما صدر عليه بال مزيد اختصار و هو مباحث
 مخصوص و اليوم و الاستدراك و نحو ذلك فيكون عبارة عن المباحث الواردة في الباب
 الاول حينئذ لا يستقيم قوله و كذلك لانه يقتضي تشبيه شئ بنفسي فقدر و استقيم
 * قال * يريد اللفظ الدال على المعنى بالوضع لا بد من وضع معنى * قوله

سنتي المصنف رحمه الله في المنهج في تفسيره بيان ان التقسيم في الشرع قسم للفظ بالنسبة
 الى المعنى ربح تقسيمات فبطل ما قيل في كون التقسيم في الشرع تقسيمات ثم
 ذكر تقسيم النظم وما يتخلو به على خلاف ما فهمتم ثم لا سباق الى ربح ربح مع الكلام
 في اللفظ الدال على الدال على المعنى بالوضع انما يرجع ضمير له الى اللفظ الدال بالوضع
 انما يراد بالمعنى في المعنى المذكور ادلا وهو المعنى بالوضع و م يرجع ١٧٤

لها انما يستعمل في اقراءها انما كانت اشارة الى المعنى الخاصه شايف في حواشي
 المطول انها موضوعية لكونها معنيين فيها وخصها بهذا فلا يابى كونها
 مجازا ولا اشارة لكونها عدم تعدد الاوضاع وكونها فاعلم في التعيين
 حاصل الفرق بين المعرفة والمعرفة ان في اللفظ معرفة اشارة الى ان
 مفهومها معلوم بوجودها بخلاف المعرفة فانها مفهوما و كانت معلومة
 السامع ايضا لكن ليست في اللفظ اشارة الى تلك معلومية وهذا
 يظهر من كون الموقوف بالامارة مع كون الموقوف كما في قوله تعالى
 كما ارسلنا الى فرعون رسولا فخص فرعون الرسول في قوله ولا ياخذ
 سماعه ان التكليم اشارة الى الموقوفة بالامارة في اللفظ اشارة الى
 عدم سماعه في اللفظ اشارة الى كون الموقوفة بالامارة في اللفظ اشارة الى
 على ذلك اشارة الى كون الموقوفة بالامارة في اللفظ اشارة الى كون
 ان غير معلوم عند السامع في عدم سماعه في اللفظ اشارة الى كون
 كل من موقوفة اشارة الى الكلام فيها بان عاينها في اللفظ اشارة الى كون
 لتخالف مع قوله تعالى انما يقول من اذ يحصى في الموضوع في اللفظ اشارة الى كون
 فيها سماع عند الامارة كونه في اللفظ اشارة الى كون اللفظ في اللفظ
 السامع عند استقامته شيئا بعينه من حيث لا يملك فالتقيد بالسماع
 لا فائدة انما لا يملك ما حصل من وضع الموقوفة انما هو اشارة الى كونها
 ما هو معين عند ذلك قال ما وبار المعرفة ما يعرفه مخاطب وعلى ذلك
 ما بعد ان يقال ان اللفظ موقوف على اللفظ اشارة الى كون اللفظ اشارة الى كون
 على مذهب جمهور خلاف ما ذهب اليه واما ثانيا فلان الموضوع له
 المذكور في اللفظ اشارة الى كونها اشارة الى كونها اشارة الى كونها

ضمير فسيح عليه الى المعنى
 الثاني الذي هو عتبة رة
 عن المعنى الموضوع له فيخرج
 المجاز ولا يرد من وجهه لان
 الكلام في اللفظ الدال على المعنى
 بالوضع كما عرفت فبطل ما قيل
 ذكر المعنى باسمه الظاهر وهو
 الضمير لست لا يعود الى خصوص
 المعنى المذكور ادلا فيخرج المجاز
 فان اللفظ المجازي ليس
 موضوعا للمعنى الدال هو عليه
 وكذا يلزم ان يكون المراد
 من ضمير فسيح ليس معنى
 لا خصوصية واحد من المعنى
 المذكورين لانه انما يريد الاقرب
 كما هو ظاهر لعل اشارة صريح
 المجاز ايضا لان ليس
 فيه استظهار اللفظ في الموضوع له
 وانما يريد الابعد خرج الدال
 واما اشارة لان اللفظ لم يستعمل
 في المعنى المذكور عليه اشارة
 فان قيل سئل ان المعنى الثاني
 عبارة عن الاول فلا بد لئلا
 قوله تقسيم اللفظ بالنسبة الى
 معناه انما كان باعتبار
 وضعه له فهو الاول فان
 التقسيم الاول لا يتناول المجاز

و فاكون ضمير من اشارة الى المعنى الثاني الذي هو عتبة رة عن الاول
 فلا بد ان يكون انما كان باعتبار استعماله فهو الثاني في اللفظ اشارة الى كون
 ولا لست على او فانما يذهب التقسيم في اللفظ اشارة الى كون اللفظ اشارة الى كون
 و قيل هما اما لانه ولا شك ان التقسيم للفظ باعتبار استعمال اللفظ في الموضوع له
 يتناول المجاز لئلا يترك في اللفظ اشارة الى كون اللفظ اشارة الى كون

* اقول اعلم ان المفهوم من نقل السامع رحمه الله تعالى هذه العبارات المختلفة من الامام فخر الاسلام ثم قوله بعد ذلك وعدم الالتفات الى العبارات واختلافها من باب السامع لانه اختلاف هذه العبارات حال من ذلك بل شامح فيها كما صرح به شرح كلامه وليس كذلك بل في كل منها فائدة ١٧٥
لو وقع التعبير بغيرها لكانت تلك الفائدة فلحق في هذا المقام ليحصل

في ضمنه ما هو المرام فتقول
وبالله التوفيق
رحمه الله تعالى قد انتخب
في النظم تقريبا بعين نظره
وكم تراه في الاول فلهذا
المفرد والمركب واما الثاني
فلا حاجة للاعتبارات
من ابتداء وضع الواضع
الى انهاءهم الى مع فان
ادارة المعنى باللفظ ايجاز ولا
على قانن الواضع يستدعي
او لا وضع اللفظ للمعنى ثم
دلالة على اي كونه
بحيث يفهم منه المعنى
ثم استعماله ثم فهم المعنى
فللفظ تلك الاعتبارات
الاربعة تقسيمات اربع رتبة
الاولى في فانه منبهة
للمسائل ثم انه لغاية
الاهتمام في فهم الكلام
تعرض اربع مرات بهذه
الاقسام مرة اولى باعتبار
تعلق كل تقسيم بجهة من
الجهات الاربع المذكورة
وثانية باعتبار تعداد
كل تقسيم من التقسيمات
المذكورة وثالثة باعتبار

اللفظ على معناه في مفهومه عند السامع في المعرفة دون التكرار و
السامع المذكور في تعريف المعنى دون انما راجعا فلان التعيين الذي
اشار اليه ويدل عليه باللفظ في المعرفة دون التكرار ما هو حال الاطلاق
كما يفهم من قوله يستعمل في معنى وفي تعريف المعنى دلالة على ذلك
دون تعريف الشئ فنقول الشئ ولا هبرة بحاله الاطلاق محل بحث لكن لا ينبغي
عليك ان دلالة تعريف الشئ على انه المعبر في التعيين وعدمه ان يكون
بحسب الوضع اظهر من دلالة تعريف المعنى على ان قوله وانما قلت للسامع
مما لا يحد بفتح كما ذكره الشئ * قوله ولا يجتمعان في لفظ واحد واللفظ
الواحد في الحقيقة والاعتبار اذ لو اختلف في الاعتبار لكانت بجاز ان يكون
خاصا عاما كالملك واليهان وايضا المعبر اجتماع كحيتيين ولا
اجتماعهما في لفظ واحد مستعمل في التركيب وقد نبه المعنى على هذا
حيث اورد في التمثيل جرت العيون ولم يكتف بذكر العيون وفي مثله
لا يجوز اجتماع حيتي العموم والخصوص فلا يرد ايضا اجتماع ما ادعى
امتناع اجتماعهما فيما اذا كان لفظ موضوعا لكثير غير محصور ولو اوجد
او كثير محصور بوضعين * قوله فيجوز جوابه وهو قوله بعد هذه اورا
في بيان ان موجب العام قطعي المراد بانها هو انما هي النسبة
الى العام بان يتناول بعض افراده لا كلها سواء كان خاصا في نفسه او
عاما يعني ليس المراد بانها هي المعنى المصطلح * قوله والكلام بعد محمل نظر
قال في الحاشية للقطع بان الواقع موقع اجنب للمشارك هو الموضوع
للكثير بان يكون كل واحد من الكثير نفس الموضوع له لا علم من ذلك
على ما هو مقتضى عبارته ولان تفسير الوضع للكثير بما ذكرناه مع تقييد

مفهوم كل قسم منها وذكر ما خذا واربعة باعتبار بيان كل قسم من اقسام
التقسيمات المذكورة وترتيبها ثم ما كان المقصود الاصل في اقسام القسم الرابع
فهم المعنى ما عرفت انه اخر الاعتبارات ولم يحصل للنظم بسببه اسم مخصوص
كما يحصل باقسام السابقة اما الدلالة والاقتضاء فظاهر واما الصارفة
والاستارة فلما سياتي ان العبارات عبارة عن سوق الكلام والرسالة

منها ما لا يؤول الى معنى لم يقصد احداً ولا عبرة عن الاسم من قصد ضبط الكلام
بالدال بالعبارة والدال بالاشارة والدال بالاولا لست والدال بالاختصاص
ناسب ان لا يعتبر في المقسم النظم بل الوقوف ناسب ان يفهم فقط المقسمة
لانها مبرمجة اختصاصاً باقسام يعتبر في مقسمها الوقوف بامرينه هذا لان الرابع
في معرفة وجود الوقوف وفي تقدير اقسام لا يفهم بقوله ١٧٦

الاستدلال بعبارة النص
والاشارة وبدلالة واقتضائه
في تعريف اقسام الاوليه
بقوله الاستدلال بعبارة
والاستدلال بالاشارة
ولا يخبرين بقوله الثابت
بدلالة النص والثابت
باقتضائه النص وفي بيان
احكام اقسام بقوله
الوقوف بعبارة النص
والاشارة ودلالته واقتضائه
والشر في ذلك قد عرفت ان
القسم الرابع لا يحصل للنظم
بسبب اسم مخصوص كما يحصل
في التوقيف فلا يسمى كل قسم
منه باسم على حدة كما
يسمى في غيره

يعني لا شك ان
مثل رتبة المستعمل
في فردة تكررة بالمعنى
الخارج في التقسيم
مع انه مطلق
ايضا والمراد واحد
مشبه

اجزاء الكثير يكونها متفقة الحقيقة مما اخترعناه فصحي الكلام لا دلالة
للفظ عليه ولان الواضع هو احد النوعي لا يقابل الواضع للكثير بل الواضع
بريدج فيه دلالة اذا كان يجمع المنكر واسطة بين العام والخاص
بناء على قرينة عدم الاستغناء لم يكن من اقسام النظم صيغة ولقد كما
ذكره في الاول ولانه لا وجه يجعل الجميع المنكر سببا جمع لفظة موضوعها
لكثير الغير المحصور عند من لا يقول بمجموعه لا يتكلف وهو ان يراد منه
لا دلالة في اللفظ على نفسه عدد اجزاء الكثير وقع فالفرد ايضا كذلك
بمعنى انه لا دلالة فيه على تعيين عدد اجزائيات الكثير ولان من لا لفظا
العموم ما يقع للمخصوص مع القطع بان لا يوضع الا وضعا واحدا فان
كان ذلك الوضع كناية غير محصور لم يكن خاصا او محصور لم يكن عاما
ولان جعل الصفة مقابلا لاسم يكتسب خلاف الاصطلاح دلالة جعل
المطلوب من اقسام الخاص حيث وضع الواحد النوعي وقد جعله قسما للثمة
حيث جعله للمسمى بتأقيد والثمة لبعض من المسمى غير معين لا شك انه
مثل رتبة مطلوبة وتكررة مع انه المراد منها واحد ثم كلامه وفيه بحث
من وجوه الاول انه اذا كان معنى الموضوع للكثير ان يكون كل واحد الكثير
نفس الموضوع له كان ذلك نفس هذا المشترك لا واقعا موقع جنسه الا اذا
قيل بعض الالفاظ موضوعات بوضع واحد لكل واحد من افراد معنى كلتي
كالضمائر واسماء والاشارة وهو غير قابل به ولو سلم فكونه الوضع الكثير
بذلك المعنى واقعا موقع الجنس القريب به يجب ان يكون ما هو علم منه وجا
موقع جنسه البعيد فلا معنى للقطع بعده بقوله لا اعلم من ذلك في السطر الثاني
لكل قسم من تقسيم عال الى النوع يكون الجنس فيها هو العالي الثاني انه

فانما سببه ان يتعرض لاقسام القسم الرابع بوجود الوقوف لانه الوقوف النص
الخاص لا اعتبارات واما الثالث فلا بد ان يكون المقام مقام تقدير النظم
وقد عرفت ان النظم لا يسمى باعتبار الرابع باسم بل بالاستدلال ما كان سببا
موقوف على امر مناسب بالنظم لا بالاستدلال لا يكون الاسم انما كان باعتبار معناه
غير سبب عن تلك اقسام حسب اقتضائ ذلك المقام واما الثالث فلا بد ان

ذلك المقام مقام التعريف فالتاسع ان يعرف كل قسم بما يلائمه وقد عرفت
ان العبارة والاستشارة اقرب الى اللفظ من الدلالة والاقتضار فالتاسع ان
يذكر بالاستدلال المناسب اللفظ والدلالة والاقتضار اقرب الى المعنى
الاويله فالتاسع ان يذكر بالتاسع المناسب للمعنى وانما الرابع فلام ذلك المقام
مقام سبب احكام الاقسام فالتاسع ان يذكر الوقوف على المراد والكون

ملائم لا احكام فظهر ان
اختلاف عبارات لم يشأ
من هذه الالتفات بل يقتضيه
كل منها فائدة بحسب المقام
يذكر كما من وقف على ما ذكرنا
من ذوي الفهم * قال *
وذكر في تفسير ما هو صفة
المعنى كما ان يستلزم
* اقول اي ذكر صفة تفسير
الاقسام الخارجية صفة
التقسيم الرابع ما هو صفة
المعنى كلها لا بالعبارة المذكورة
هو ما بل هي نقل بالمعنى كما يظهر
من النظر في الاصل * قال *
قد ثبت انما هو مختلف يقتضي
اعتبار كليات وخصوصيات
* اقول المراد بالاعتراض
المختلفة مثل التحقير والتفصيل
والظهور والبلادة والزكاة
ونحو ذلك وبالكيفيات
والخصوصيات مثل التكرار
والنفي والذكر والحذف
ونحو ذلك فان رويتم
الى الكيفيات والخصوصيات
مع حسب الاعراض المختلفة
الحادثة على ما ينبغي لا بقدر
ما هو الواقع لاقتضائه ان لا يكون

المعنى اختار ان العام المخصوص منه البعض حقيقة في الباقي فيكون الباقي
معنى وضعا بالضرورة لا كالمأول فلما حجة لقوله ولانه اذا كان الجمع
واسطة لا يكون ان يقال مراد التام كما ان اعتبار رأي المجتهد في قسم المأول
يخرج عن التقسيم بحسب الوضع على زعم المصنف استقط المأول عن درجة
الاختبار لذلك كذا تلك اعتبار قرينة عدم العموم في الواسطة الثالثة انه
لم يجد الصفة مقابلة لاسم المجتهد بخصوصه بل لاسم السامر للعلم واسم
المجتهد وهو موافق لما قال صاحب الكشاف اسم هو اسم صفة الرابع انك
قد عرفت ان مراد المصنف في تسمية تعريف المطلقة هو الفرد وما يربط هذه
الاقسام بالحيثيات والاعتبارات فلا يرد قوله ولانه جعل المطلقة فاعلم
بقوله الثالث في قصر العام فيه بحث وهو ان المذكور في هذا الفصل ان
العام المقصور على البعض حقيقة او مجازا لا على التفصيل الذي يذكره
و هذا الحكم العام كما ان المذكور في الفصل الثاني وهو ان العام حجة قطعية
عندنا وظنية عند المتأخرين وموقوف على البيان عند البعض حكم له ايضا
لا فرق بينهما الا بان هذا الحكم العام الغير المقصور على البعض وذلك المقصور
عليه وهذا هو الباعث على جعلها فصلين لا كون الاول حكما للعام والثاني
غير حكم له اللهم الا ان يبنى كلامه على ما يصحح به في ادلة مباحث الفاظ
العموم من ان التخصيص يدفع العموم فالحكم الثاني للعلم بعد القصر لا يكون
حكما للعام حقيقة وان كان القصر * قوله واثبتنا الى ان مثل لفظ المائدة
اي بقوله ضرورة ان لفظ المائدة انما يصلح بحجريات المائدة * قوله كما ان الرجل
والفرس اللام من الحكاية لا من المحكي والمراد الرجل والفرس المنكرين لانها
المعدودان من اقسام النحاص دون المعروف باللام لاستعماله في العهد وتعريف

السر بليغ لا انه غيب لا يطلع عليه الله تعالى بل الطائفة البشرية فانه
المتكلم بعد حصوله ملكة يقدر بها على تأليف كلام بليغ اذا غلب على ظنه ان
المقام الفلاسفة يقتضي عن خصوصيات مثلا فانه راعا في كلامه يكون كلامه بليغا
وانه حر كشيء منها او زاد عليه لا يكون بليغا وان كان المتكلم بليغا وان
غلب على ظنه ان المقام يقتضي تعريفة الكلام عن الخصوصيات يجب عليه

جيب ولا يخفى انما القدر في كلامه انما ياتي بكلام اوثق به ودية الاغراض متساوية
 لخصوصا سوى القرائن لتدبر واستتم ومقصود المتأرجح من قولهم هو النظم والمعنى
 جميعا دفع التوهم الثاني من قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى * قال * هذا ترتيب
 بقول كما قالوا القرائن هو النظم والمعنى وادادوا به النظم الدال على المعنى
 ١٧٩ وما بينهما من تسمية الاول وسميات فانه قيل القول بالاسم اسم للنظم

الدال على المعنى يذهب
 ايضا قلنا نعم الا انه مشعر
 بعدم كون المعنى ركبا
 اصليا فلا يلزم غير ذلك
 حنيفة
 رضي الله عنه
 والمقصود
 الواحد لا يحسم
 كلامه
 فان قيل
 لا وجه
 لكونه
 ركبا فضلا
 عنه كونه
 اصليا
 لا عرف
 ان معنى
 النظم والمعنى
 الدال على
 المعنى الضمور
 قلنا لا كان
 المقصود من وضع اللفظ انما
 المعنى كانه المعنى هو المقصود
 واللفظ وسيلة اليه فاعتبر
 ركبة اللفظ نظر الى الظاهر
 والمعنى نظر الى الحقيقة والوجهان

لكن الاصوليين يكرهون الوجود الذي وتام حقيقة في حصوله
 الحجب وقد يقال ان الظاهر المراد بعدم جريان العموم في المعاني
 انهم من صفات الالفاظ فلا يوصف به المعاني كما سيظهر في
 في قوله لا اكراه لا شك ان هذا النسب لكونه مراد من نفي جريان
 العموم في المعاني الا ان حمل كلامه على السلام عليه وبهم ايضا جريانه في الخصوص
 بعينه قوله ضرورة ان المحذور ليس بمجموع القسمين فيجب ان يصدق احد
 على كل منهما وانما في هذه الجملة الاولى لم يصدق على شئ منها ضرورة ان
 منها ليس بمجموع الاخرين بل ليس الا احدهما * قوله بدليل انه ذكر كلمة كل
 لانها وضعت لاحاطة الافراد والتعريف للحقيقة فلا يلزم ان يراد بها في المحذور
 وانت خبير بان هذا مبني على الحقيقة المنطقية ومتأرجح الفقهاء قلنا يلتفوا
 الى قولهم فلا يدل ان يراد كلمة كل متأرجح في عبارات الادباء ولا شك
 انهم يفهمون منه المعنى المشترك الصادق على كل فيحصر المقصود
 مع تقريب الى فهمه واسارة الى الضبط ثم ان في ذكر كلمة كل ههنا
 بعد جواز ذكرها في الجملة فائدة وهي ان كلمة لفظة كل صارت عامية
 لا تصا لها ما هو عام وهو وضع فينظم جميع الافراد الذي يتصف بهذه الصفة
 والانتظام قد يكون على سبيل الاجتماع كما في كلمة الجميع وقد يكون على وجه
 النظر او كما في كلمة كل فلان لم يذكرها لتوهم الانتظام الاجتماعي ولزم ان
 يكون انما هو عبارة عن جميع الالفاظ التي وضع كل واحد منها المعنى واحد
 على الافراد لا على كل لفظ منها * قوله وقيل المراد انما هو الوجه في
 الوجهين السابقين اذ ليس فيها اعتبار الوضعين والاشتراك اللفظي
 بخلافه * قوله فيوجب الحكم لشوب العلم له اي يوجب ان يكون ممن يتحقق

المراد من وضع اللفظ انما
 المعنى كانه المعنى هو المقصود
 واللفظ وسيلة اليه فاعتبر
 ركبة اللفظ نظر الى الظاهر
 والمعنى نظر الى الحقيقة والوجهان
 حقيقة على الظاهر اعتبر ركبا اصليا فانه قيل الركبة من في الزيادة كما سبقت
 وسبقت عدم تغير الاسم والرسم بانتفاء فانه من الاجزاء لا يتغير بانتفاء
 اسم الكل ورسمه كالسيد والرجل مثلا من زيد بخلاف الرأف فلا ينفك * قال *
 المصنف مراد من القسم ههنا اللفظ * اقول يعني ان مراد القوم بالنظم في هذا
 المقام هو اللفظ وانما احتج الى بيانه لانه ذكر في المتن النظم في بيان

لا واللفظ في جوابه فرد عليه من حوزة عبارة من يقال في كلامه القربان
 نظرا والاعلى على المعنى قسم النظم آه فردو باسم مراد القوم ههنا بالنظم هو اللفظ
 واختيارهم بالنظم عليه لرعاية الادب في تقسيمه تقسيمه وانما قال ههنا لان النظم قد
 يطلق ويراد به الشعر والمعنى المصدرى واللفظ المراد به كما ذكر في شرح واهترز به
 عن اراهم وانه يرفع توجيه الايراد الى السائل لانه سواد الادب كما حصل ١٨٠

الى استعمال ما كان في اللفظ باقى

كما سيأتى جابسه * قال *

لا يقال بالنظم على ما فسره

الحقوقة آه

وانما القوم يفرقونه * اقول

بهم انما دة وانما دة حاصل

الحكم الشرعى السؤل

كما فرق المصنف ان مراد القوم

ولما قالوا انهم لا بالنظم

به من الحكم الشرعى لا يجوز

ان يكون

اللفظ لانه

الحققون

فانه قلت القراءة

جميع كثره فلا يناسب

ثلاثة قلت قال

في تفسير القاضي

المجموع يستعار بعضها

سوق بعضه كقولهم

كم تركوا في جنات

وعيون و قوله

ثلاثة فرد * مثله

غير محصور

فانهم ارادوا به ههنا

اللفظ مطلقا منه قبل اطلاق

المقيد على المطلق كما في

المشتر بقرينة اطلاقه

على المفرد حيث قسموه الى

صوته فلا يرد من الاجاب يجوز ان لا يكون حكمه مطابقا لواقع

وقيل المراد به بوجوب النظم حكمه بذلك ولاول هو الوجه * قوله ولو

فسر بالحكم الشرعى قيل به بعيد لانه الكلام ههنا في قاعدة النظم المعنى

لا الحكم الشرعى على ما صرح به المصنف في الباب له بك على انه قوله

للام في خاصه الكتاب ينافى ما سبق من ان النماذج المعهودة

في اقبال الاول نعم كتاب واصله ولذا كانت فانها ههنا ان يفرق بينهما الا

ان نظم الكتاب ما كان متواترا متخفا كما كانت مباحث النظم به ايتو وقد

يجاب باسم المراد من الكلام ما فيه لاجل ما و تنبيه في انباء ما عهده السائل

له حاله على ما هو المرام بالاسم بعيد * قوله ففى ثلثة فرد وان قيل

انما في ثلثة فرد و علامته التذكير في مستند هذا عند يقال ثلثة رجال

و ثلث نسوة و كيفية ثلثة و قوله ففى ثلثة فرد قد استعملت العلامة في ثلثة

على اسم المراد بالقر والاطهار قلنا ان كيفية وان كانت ثلثة

فاقره المضاف اليه ثلثة مذكروا لا يستبعد في تسمية شئ واحد باسم

التذكير وانما قيلت كما لبر و الخطبة : الذمب والفتنة فلما اضيف الى

الذكر دوى علامته التذكير كذا في التفسير * قوله كما في قوله تعالى انكح

اشهر معلومات لان المراد بالاشهر انكح عندنا سؤال وذو القعدة و اشهر

ذى الحجة وعند مالك ذو الحجة كما في اشهر انكح ونسب كون هذا الاشهر

اشهر انكح عندنا باعتبار ان كل انكح جائز فيهما ان يرى من الوقوف وطواف

الزيادة وغيرهما لا يجوز في سؤال بل باعتبار ان بعض افعال يعقد به

فيما دون غيرهما كما ان الاقاي اذا قدم مكة فيها وطاف بطواف القدام وسلى

بعد ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو تعد ذلك في رمضان

بعدة ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو تعد ذلك في رمضان

بعدة ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو تعد ذلك في رمضان

بعدة ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو تعد ذلك في رمضان

بعدة ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو تعد ذلك في رمضان

بعدة ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو تعد ذلك في رمضان

بعدة ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو تعد ذلك في رمضان

بعدة ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو تعد ذلك في رمضان

بعدة ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو تعد ذلك في رمضان

بعدة ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو تعد ذلك في رمضان

بعدة ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو تعد ذلك في رمضان

سخاص وانعام والمشارك ونحو ذلك اللهم الا ان يحل اضافة الانعام الى

النظم على كونه لادنى طائفة باسم ايراد الاقسام المتعلقة بالنظم

فحينئذ لا يراد به مطلق اللفظ بل المنظوم * قال * كما ان اللفظ يطلق آه * اقول

مثال السؤال قول المصنف رحمه الله لانه اللفظ في الاصل استقاط شئ من النظم

فحصل منه اللفظ كما يتضمن سواد الادب بالنظر الى الاصل كذلك النظم يتضمن النظر

الى الاصل لانه ايضا يطلق على الشعر الجواب انه اطلاق على الشعر ليس بالنظر
الى الاصل بل بالنظر الى العارض فان حقيقة في جميع الاول في السكت ثم استعمل
في الشعر مجازا بخلاف اللفظ فانه حقيقة في الرمي استدار * قال * لان مبني
النظم على التوسعة او * اقول يعني ان بناء النظم على التوسعة والتسريع
في الصلوة وغيرها اما الصلوة فلقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن
١٨١

اذا عمل على ظاهره واما غير
فما قالوا انه انزل او لا بلغة
فرييس تكمال فصا حياء
فما تعدت على سائر العرب
نزل التخفيف سؤال النبي
فليس السلام وسقط وجوب
رعاية تلك اللفظة حتى
جاز لكل ان يقرأ بالكل فاما
جاز للتسريع مع كمال قدرته
على نفسه ان يقرأ بلفظ غيره
من العرب فغير العرب مع
عجزه واولي * قال *
ورخصة الاسقاط لا يختص
بالفرد * قال * فيه
بحسب لانا لا نسلم كون هذه
الرخصة اسقاط بل رخصة
ترفيه وتخير ولو كان كذلك
لما جاز القيل بالقرعة فان
من احكام رخصة الاسقاط
ان ياتى الفاعل بالقرية
كما في المسافر المتم لا يربح
ولا يسر الخافل للرجل
وهي ليس كذلك اذ
لو قرأ بالسر بجزء وسقط
الفرض به بالاجماع بل
هو اولي

لا يوجب عنه وعرة الخلف بيننا وبينك يظهر فيها اذ الم يصح للمتنوع
ثلاثة ايام في الحج حتى مضى يوم النحر يجوز له ان يصوم ثلثة ايام اخرى في الحج
عنده خلافنا واعلم انه حديث جواز النقض مستند الى الآية المذكورة
لا يرد على ذكر من الكلام بعد تحقيقه لان مبني ما يدكر من التوقيفات انه موجب
الخاص بلا قرينة صارفة عن ظاهره قطعي لا يجوز ابطاله ويتفرع على هذا القول
يجب ان يحكم في الآية على الكيف والايتم بطلان موجب الخاص على لفظ
ثلاثة ايام بالنقصان او بالزيادة بلا قرينة ودليل صارف فلا يرد وجواز ابطال
بالنقصان في شهر لانه بدليل صارف وهو بيانه عدم اياها بشهر من تخصيص
وعشر واعلم ايضا ان بعض الاصوليين بنى هذا البحث على انه اسماء العدد
لا يجوز ان يراد بها غير ما هي موضوعة لها اصلا لا بقرينة ولا بغير فلا يجوز
ان يراد بالثلاثة غير العدد المعهود ووج يكون اندفاع الايراد بقوله تعالى
الحج اشهر معلوما بيننا * قوله واما الزيادة فيلزمكم كانه الظاهر يقول اما
الزيادة فكما في المثال الفلاني لكنه ذكره في صورة الكلام الا لزامي
فكانه قال واما الزيادة فكما اذا اطلقها في تلك الكيفية فان تلك الكيفية
لا تعتبر عندهم فالواجب ثلثة حيض وبعض * قوله بل هو عام اعترض عليه
صاحب الترجيح بان الخاص لا هو قطعي في معناه وكذلك العام قطعي فيما
استظهر فانه انصرف السؤال عنه بوجه اتاه بوجه آخر وقد يجاب بان
الكلام هو ما ليس بمطلان القطعية بل في بطلان موجب اللفظ بالنقصان
عن مدلوله وهو موجود في العدد اذ لا يصح اطلاق الثلثة على اثنين وبعض
بخلاف الجمع المنكر لانه عام عند من لا يشترط الاستفراذ واسطة عند من شرط
وقريفا متفقان على كونه حقيقة في الجملة التي اخرج عنها بعض منها وفيه نظر

بسلامة وقد ذكر هذا
ولا اعتراض في شرح
البيز دوي لمولانا
البحر في البيز
مستند

عن اختلاف * قال * وقد تكلم بكلمة او اكثر * اقول اهي بترجمة
كلمة او اكثر فانه اشتراط عدم التاويل وعدم الاحتمال للمعاني
انما هو في الكلمات القرآنية لان الالفاظ العجمية * قال * فانه
قيل انه كانه المعنى قرأنا يلزم عدم اعتبار النظم في التواتر
* اقول من السؤال قول المصنف رحمه الله تعالى بل اعتبر

المعنى فقط بعد قوله وقد روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لم يجز
 انظم لازما في حق الصلوة بل اعتبر المعنى فقط لا يحلوا الا ان يكون المنظم
 تراعى عند اوله الاول باطل لا يستلزم عدم اعتبار انظم في القرآن وهو
 محال لان انظم كما نفس القرآن بناء على التحقيق او جزاء بناء على التام
 وعلى تقديره يستلزم انقضاء كونه واستلزامه عدم صدق كونه ١٨٢

لا يمتنع بطلان الواجب بالنقصان من فروع بطلان القطعية ولذا قال
 التجريبي في شرح قوله تعالى قوله تعالى ثلثة قروا بيان لتعريفات على ان
 موجب النسخ قطعي ثم انظر الى الاتفاق عند من يجعل اقل الجمع ثلثة
 في ثلثة فما فوقها فثبتا قوله لا يقبل التجريبي فيه بحث لان النجاسة
 التي وقع اطلاقها فيها يلزم ان يكون متجزية ولذا اختلفت بالارادة قوله
 حتى يتأتى له مثل ذلك فيه بحث وهو ان يجوابه وان لم يتأتى
 لك فمحي الا انه لا يستقيم في قول المصنف وان لم يجتنب بحسب ثلثة وبعض
 يجوز ان يقال وجب تكبير الطه الاول بالرائع فوجب تمامه ضرورة
 عدم التجريبي وباجل كلامه هو ان على جواز اطلاق طه اذا كان
 الواجب ثلثة اظهارة غير الطه الذي وقع فيه اطلاقه والمفهوم مما سبق
 عدم جواز الحكم عليه سواء اتفق بالطه بين احد الطه الذي وقع فيه اطلاق
 او لم يكتف به قوله منع التكليف قبل في تقريره المعنى مما جاز له تجريبي
 على ظاهره لكان منع كون الواجب ثلثة اظهارة وبعضنا يحكي برة لان
 ذلك واجب قطعا وكذا منع وجوبها بالسرعة غاية الامر ان وجوب
 ذلك البعض بالضرورة والاقتضاء والمقتضى ايضا ثابت بالسرعة
 كما ثابت بالعبارة والاشارة فالمراد ان لا يتم كون الواجب بغير
 نظر الشارع ثلثة اظهارة وبعضنا حتى يلزم منه بطلان وجوب اظهارة
 بل هذا البعض واجب بالضرورة والاقتضاء ولا يتم ايضا يلزم من
 هذا بطلان موجب النسخ * قوله لكن لا يفيد النسخ لانه لا يقول قبل
 هذا المنع غير مفيد لمن قال بوجوب ثلثة اظهارة كما علمه غير ما وقع فيه
 الطلاق ايضا كما هو مذهب ابن شهاب رحمه الله لانه لزوم معنى ذلك

عليه وهو ايضا محال لان
 قد حقت انه جامع وما منع
 وكذا التام لا يستلزمه
 عدم فرضية القرآن في
 الصلوة لان انظم الا ان
 هو قرآن بالاجماع لم يجز
 فرضا في الصلوة وما اكتفى
 به اذا لم يكن قرآنا يلزم
 ذلك بالضرورة وتقرير الجواب
 انه ثبت ان اول الشق الاول
 والاخر ما من انما يلزم ان
 يعتبر الامام للنظم خلفا وليس
 كذلك لانه اقام العبارة
 الفارسية مقام النقول
 لجعل النظم مرعا منقولا
 في المصاحف تقديره وان لم
 يكن تحقيقا وتحتار بما فيها
 الشق الثاني والادام المذكور
 انما يلزم اذا قلنا جواز
 بقراءة القرآن المحدود
 وليس كذلك بل هو مشعور
 بعضنا والامام حين قوله
 تعالى فاقروا ما تيسر من
 القرآن على وجوب رعاية
 المعنى دون النظم له ليل
 لاح له ولعل ذلك اليه ليل
 انه انظر الى من في الآية

للتجيز بقدرية ذكر التيسر وقد نقل عن بعض الافاضل ان بعض تيسر البعض
 من القرآن انما كان يستلزم كالاية ونحوها مما هو بعض من التمام وبعض
 تركيبي كما المعنى بدونه النظم والتعريف فيكون كل منها جائز القراءة من غير عجز
 لعدم البعض لها * قال * وجبت الحكم في الجواز بالقياس * اقول لا يقال
 الزيادة على الكتاب بالقياس لا يجوز لانها في معنى النسخ لانا نقول الزيادة

انما يلزم ادراك اللفظ قطعاً في مدلوله واهتمامه ليس كذلك لا سيما
 في التفسير على ان المراد بالقرآن الصلوة لا معناه الظاهر والمعنى والله اعلم
 في الصلوة ما يستلزم من الصلوة ولو سلم ان المراد ذلك فهو عام يخص
 البعض وهو ما دون الآية وسياق الآية حينئذ يكون في طلب يجوز تخصيصه
 بخبر الواحد والقياس * قال * قال محمد الاسلام رحمه الله

لان ما قاله ظاهر مخالف
 كتاب الله تعالى * اقول
 فيه نظر لان الرجوع
 ان ثبت عنه ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى خلا
 حاجته الى الاستدلال
 وان ثبت لا يفيد قوله
 حيث وصف المنزل بالعرض
 لانه كما وصفه بذلك
 وصفه بكونه في زبر
 الاول قال الله تعالى
 والله تنزيل رب العالمين
 نزل به روح الانبياء
 على قلبك ليكون منه المنذرين
 بل ان عربي مبيها
 والله تعالى نزل به الاولين
 اولهم بكه لهم آية الله
 يعلمه علماء بني اسرائيل
 ونزلت على بعض الانبياء
 فقر عليهم ما كانوا مؤمنين
 والضمائر كلها راجعة
 الى التزيل بمعنى المنزل
 هو الظاهر من النظم لان
 غيره تعقيد لفظي وهو يحل
 بالفساحة على ما عرف
 في موضع على انه تأويل
 بعض لا يلزم غيره في رفع

البعض باعتبار انه مما وجب بالعدة ولما يجري فيه احكام العدة
 من طلاقه المسكن وجوب الفقه وغيرها ولو كان بالضرورة ليقدر
 بقدر ما في صحيح اصل الاستدلال ويندفع المنع المذكور وقد يجاب
 بمنع لزوم معنى ذلك البعض باعتبار انه مما وجب بالعدة والتمسك
 ببيان بعض الاحكام فيها لا يستقيم الا يرى انه تكميل الحيلة الثانية في
 عدة الامة لانها ثبت ضرورة انه الحيلة لا يقبل التجربة وقد جرت
 تلك الاحكام فيها * قوله يعقيد ابا حنيفة روح فيه بحث لان المراد
 بالمعارضة هنا هو المعارضة بطريق القلب وهو ان يجعل العدة
 بعينها علة لتقييد الحكم بعينه وتقريره ان يقال ان القرآن ممل على
 الحيف بطل موجب التثنية اما بالنقصان عن مدلولها ان اعتبر الحيف
 الذي وقع فيه الطلاق او بالزيادة ان لم يعتبر ودفعه ان يقال لان
 ان الحيف الذي وقع فيه الطلاق ان لم يعتبر كان الواجب ثلثة حيف
 وبعضها بل الواجب بالشرع ليس الا الحيف الثلثة الكاملة كما ذكرته
 الاظهار وانت خبير بان هذا المنع كما يدفع المعارضة المذكورة بدفع
 دليل ابي حنيفة ايضا قاي فائدة له في ذلك واما ما يقال من انه لا يفي
 ايج رحمه الله في دفع تلك المعارضة لانه وان قال بوجوب ثلثة حيف
 كواحد غير الذي وقع فيه الطلاق لكن لا بطريقه الذي وقع فيه غير
 بل بما قرئ انه وجب تكميل الحيف الاول بالاربعة فوجب تمامها
 ضرورة عدم التجربة فيها لا يفيد به لان تعيين الطريق في صحيح المذهب
 لا يتصور ولذا ترا اختلافات في تخرج مسألة فقهية * قوله فانه كما
 لا يتصف وان النهار فيه بحث لان الكلام في الامور المستمرة التي تظل

ما هو الظاهر وقوله بل ان عربي مبيها ليس بقاطع في تعقيد بترجوا
 تعقيد بالسنة ربه والله ستم فيها لتقر الس لا يجوز القراءة بالفارسية وبالنظر
 الى قوله نفي زبر الاولين يجوز واعماله تسليها ولو بوجه اول من اعمال
 احدهما فيقول قوله نفي زبر الاولين على حالة الصلوة لانها حالة السجدة
 والاستغفار بعض خاص مذهب بالرسم ويجعل الاول على نفسه يد تعقيد

بذل من غير حالة الصلوة في قول المراجع لم يثبت نصا بل قصد واحد
 السلام وان كان هو الاصح فالتحقيق بالقرينة انما يبين ان
 اوله والرجوع الثاني وانما قوله لا شبهة كما وصفه بذلك وصفه بكونه
 في ذر الاول والآخر في الضعف لا ناسبا له بل وصفه بكونه في ذر
 الاول والآخر كما لا يخفى في معنى خلاف الظاهر ولا يقال صا ١٩٢

اسماء على اجزائها كاليوم والقعود وانما هما في اليوم من
 القيل لانه اسم مجروح بابين المجمع والغروب فلا يطلق على اولها
 مع قطع عن الوحدة لا يقال المراد من اليوم مفعلة الوقت كما سبق
 لانا لقولهم عدم طلوع يوم الواحد على ان نهايها لانه لا ان يقال
 ذلك الاطلاوة باعتبار قوام الانقطاع والشارع لم يعتبر ذلك في اول
 الطلوع الثالث قوله بجزء الاشارة الى قيل عليه بوزن اطلاقه لولا
 على البعض من الاول ليس بجزء الاشارة الى ان بعضه بل انقسام وقوم
 الاطلاوة قيل ذلك البعض اليه فيجوز اطلاقه فيقسم اليه فيجوز
 لزوم تطويل العدد في اكثر الاحوال فيحصل الموجب وفيه نظر لانه وقوع
 امر في نصف النهار لا يجعل النصف لاثني من يوم واحد واعلم
 كلام السمره هنا بقسم ما ذكره القاضي وصاحب الكشاف في تفسير
 قوله ليلته يوما وبعض يوم حيث قال ان الكهات مات ضحى وبقية ليلته
 بعد ما مات قبل الغروب وقال قبل التعليل الشمس ليلته يوما ثم التفت
 فرأى بقية منها فقال وبعض يوم على الاضرب فان هذا الكلام منها
 يدل على جواز اطلاق اليوم الواحد على بعض منه كما لا يخفى فيه يندفع
 النظر الذي ذكرته الان فيقال قوله الا ان كون الاول من هذا التفسير
 بطريق الظاهر من هذا التفسير والاختلاف ان كان في طريق ثبوت لفظ
 الاطلاوة حيث لم يذكر ظاهرا وانما ثبت بطريق بيان لفظه وانه كما سياتي
 وبعد ما ثبت بان طريقه كان يكون الاطلاوة خاصا في مدلوله بلا حفا والتم
 الا ان يقال ان كان ثبوت بطريقه بيان الضرورة من لا يكون موجب النطق
 والخاص منه ذلك ان يقول قد علم بطريقه بيان ضرورة اذ فعل الزج

الكشاف في قيل ان معانيه
 فيها ثم قال وليس بواضح
 بل الظاهر باختار وهو
 ان ذكره مثبت في الزبر فانه
 وانما كان
 وانما قال في اكثر
 الاحوال اخترازا
 عما اذا خلقت
 في اخر الطلوع بحيث
 فاجاز ان يحضر فان
 هذه الاطلاوة تارة
 الوقوع * مشه
 وبهذا يستدفع
 قول الاستاذ
 المحقق بل عدم كونه
 مشه ظاهرا لا يدل
 على سبيل التشبيه
 والمجاز * مشه
 الا بنبوت
 ذكره فيه
 مشه
 قوله تعالى
 في قوله
 في الزبر
 فان ثابت في روادس
 والحقيقة ليس نفسه الاعمال
 بل ذكرها في صحتها ما ذكر
 بمقوله ولهم سلم في نظر
 ان لا يجوز ان يثبت
 واستقيم * قال * وحقر
 الاسلام رحمه الله

قدم التفسير باعتبار ظهور المعنى وحذفه من اللفظ * اقول يعني لا يجوز
 انه قدم التفسير باعتبار الظهور والحذف على التفسير باعتبار
 الاستعمال نظر الى ان مقتضى التفسير الاول مقدم على مقتضى التفسير الثاني
 لان التصرف في الكلام لو كان تصرف في اللفظ بجعله بحيث يفهم منه المعنى
 وهو معنى جملة موضوعا وتصرف في المعنى بجعله بحيث يفهم منه اللفظ

بالظهور أو الخفاء برأيهما وهو معني جسد موضوعا له ولا شك أن الأول
مقدم على الثاني لمرتب الثاني عليه فالترتيب المنطقي بالأول يكون مقدا
على التقييم المنطقي بالثاني بالضرورة ثم الاستعمال مرتب على ذلك التصرف
المنقسم إلى نوعين ويجوز أن يكون ذلك إشارة إلى التصرف في المعنى أي يديه
قوله حتى كانت لوحظا ولا المعنى ظهورا أو خفاء

في صورة الاقتداء على الذي عبر عنه بالطلاوة في قوله الطلاوة قرآن
لأنه الذي سببه فعدم جعل فعله في تلك الصورة طلافا ترك العمل بلفظ
الطلاوة المذكور صريحا في قوله الطلاوة قرآن فليأثر في قوله المعقب
على لفظ اسم الفاعل من الاعتقاد يقال لكل كلمة اعتقده سقيا أي أو
وأما قول المصنف فقد عقب الطلاوة الاقتداء فهو يرفع الطلاوة ونصب
الاقتداء راسي جاز الطلاوة وعقب الاقتداء * قوله الطلاوة قرآن فليأثر
بمعروف اللام في الطلاوة المعنى الذي يمكن أن يعقبه الرحمة ولا
يجوز كونه المحب وهو * قوله بمعروف أي بما عرف شرعا من الحقيقة
التي هي الأنفا وعليها وكسوتها وحسن معاشرتها ولا يرجعها بقصد تطويل
العدة عليها * قوله وليست مستقيم لان قوله أه قيل فيه بحث لان المط
في هذا التحقيق شيئا من كونه الخلع طلاقا لافسني ووقوع الطلاوة بعد الخلع
وسمي منها لا يتوقف اثباته على تعدد الطلاوة ولا على كونه قوله تعالى
فانه طلقها بياناً للثبات وما ذكره المصنف في استدلال السانعي من قوله
ولا يصير الأولان مع الخلع ثلثة فهو انما يقتضي كون المراد من لفظ المرتين
في الآية بتعدد الطلاوة وقد حمل ذلك القائل ايضاً على هذا ولا يوجب
أن يكون المراد في عبارة المصنف ذلك وكونها على خلاف ظاهرها فالحكم
بعد استقامة هذا القول بناء على ما ذكره ليس كما ينبغي نعم هو من
لفظ قول المصنف فان طلقها بعد المرتين لكنه شئ آخر * قوله قيد للطلاق
قيل انما جال عنه أو صفة له بحذف الموصول مع بعض الصلة وفي الأول
بحث لان الحال من المفعول مقيد بضموم عامله فلا يستقيم لان ذكره أثر
تعالى الطلاوة ليس في حال كونه مرتين فان تلك الحال حال وقوعه

ثم استعمل
اللفظ فيه
فالتقييم
المنطقي
بأن يكون
مواخرا عنه
التقييم
بما بالضرورة
اعلم ان
اللام فخر
الاسلام
قال هكذا
والثاني
في وجود
البيان
بذلك
المنظم
والثبات
في وجود
استعمال
ذلك
المنظم
وجريانه
في باب
البيان
وارادته
البيان

نوعا من نوع يعتبر قبل الاستعمال بالنظر إلى نفس الدلالة وهو المراد
في قوله في وجود البيان نوع يعتبر بعد الاستعمال بالنظر
إليه دون الدلالة وهو المراد في قوله وجريانه في باب
البيان وما قيل المرفوعة اذا اعيدت معرفة يكون الثاني
عنه الأول فليس بجلي كما يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى

لكنه يرد عليه
فلا يراد به
أن يكون الخلع
وهو خلاف
المذهب على ما
سيجي في كلام
الشيخ مع جواب
مش
حيث قال في التلخيص
أشعر في تليفه
بعد تليفه
مش
انما قال لفظ هر
جوارا انه يقال
هذا القول ايضا
بناء على انه
المراد من لفظ المرتين
في الآية تعدد
الطلاوة لا على
انه المراد به
في عبارة المصنف
ذلك * مش
يعني ان السابح
على عدم الاستقامة
بأنه لا يكون في
قوله فانه طلقها
بيانا للثبات
جلي ما هو في كلامه
فتقبله لمناخاة
قول المصنف

و اما المتصنف رحمه الله فقد نشر البيان الاول بظهور المراد لك مع ظاهره
 الاستظهار و كما ورد عليه انه عليه الوقوف على احوال نفس الزيج بكيفية
 الدلالة و فيه نظر اما اولا فلا بد من الدلالة لكونه المقطع حيث يفهم من
 طرقة كانه في الحقيقة منقذ من على الاستعمال المتقدم على الوقوف فكيف
 ينشر الوقوف بتلك الكيفية و اما ثانيا فلا بد من ظهور ١٨٦

و ذكره حال نزول الآية فانما هو بآية في تفسير قوله
 اي انه تعالى ذكر الطلقة الذي يكون مرتين لكن يزعم انه تقرير
 حذف الوصول مع بعض حمله و البصر بكونه لا يجوز في فانه و انما بقوله
 المتقدمة اسم فاعلا المحكي به و بجوابه في خبره لا يكون
 اللام حرف تعريف اذ لا ضرورة في جعله في كدوت شي
 يزعم انما لا بد من البصر بكونه في الجملة في كونه في جملة خبر
 فيه اسم الفاعل بمعنى البصوت و قوله في علمته و منقسم في كلامه حيث
 لا بد من عو قب الامور غيبه فكل و ما علمه و به تقديره بانه لا بد
 فيقال علمت انما يقوم زيد لان انما صفة متوقعة و في باقي العلم
 فان في علمه نمره انما يرب بان و بان انما يقع فيها علمه و في قوله
 ايده معناه كالبيان و متبين و لا تكساف فانه ان وقع فيها ذلك
 يكون في الحقيقة من المتقدمة انما صفة لا فعل سواء كانت و جملة على
 المضارع على انما هي مثل علمت انما يقوم اي انه يقوم و ذلك
 لانه مما شئت ان الحقيقة من متقدمة انما صفة غلط و معنى انما قبل
 الحقيقة فعل التخييف لا بد ان يكون اول امر على انما هي الحقيقة انما صفة
 و التحقيق بان الحقيقة التي فاعلها التحقيق و ان لان انما صفة بدل على
 من ما بعد في غير علوم لكونها للرجاء و الطبع و دلالة نحو علمت على انه
 معلوم فلا يمتنع ان له هنا كلامه ثم ان كلام الشرع في انما صفة
 في ان ختم بالحكام فلا نسب على انما يكون الخطاب في صدر الآية
 اعني قوله تعالى ولا يجر لكم من تأخذ و انما آتيتهم شيئا ثم يقع بان
 على انهم العا العام و لا تأخذ و لا تيان و يجوز صاحب الكساف

فانما طلقها اي
 بعد لم يزل
 بعد شيئا فليس
 آخر لا ما ذكره
 الشرح المسته
 انما كان من نظام
 لا سيما انما يقال
 مراد الشرح
 بيان جعل معنى
 لا بيان المتقدم
 المست
 ولا مجاز في الآية
 لا سيما على ذلك
 اذ لا يبقى وجه
 سقط في المتن في
 يجازي به مسته
 و لم يمت غلط
 ظاهر و اما معني
 فلا نها بجعلها
 ما يد خلاص عليه
 في حكم المصدر
 مسته
 و يمكن ان يقال
 جواز الفهر آ
 و الا بخاري وقوع
 ان المصدر يست
 بعد قول علم غير
 ناول بالظن انما

و لهذا قلت في مرقاة الوصول السان في اعتبار انما
 دلالة عليه و ضوحا و خفاء * قاله لانه
 انما دل على معني واحد فاما على الاقراد آ * اقول اراد
 بالدلالة الدلالة الوضعية بقرينة ما سبق منه كون
 التقدير باعتبار الوضع لا يقال فينبذ في كل قول مترجم
 و يمكن ان يقال

بعض على السبابة في الاول لانه الترجيح في المسئلة ليس
باعتبار الوضع بل باعتبار الجسد وراية غير الواحد
لانا نقول سبابة اسم المسئلة ودم من اقسام الوضع هو في المشترك
الذي ترجح بعض وجوبه بالسبابة في نفس الصيغة بملاحظة
الوضع الاصل وسبابة حقيقة ان شاء الله تعالى * قال *

بمكر ارضي
نواصب القدر
فبني الشارح
تقدير على مذهبها
مسئلة

والاقرب
ما ذكره
المصنف
رحمه الله
تسالي
وهو انه
عبارة
عن الوضع
الى اخره
* اقول *
فان قيل
ثان فائدة

فان قلت الآية
الكريمة تدل
حينئذ على ان
لا رجعة قبل
الطلاق قلت
المعنى فاما
في كل مسئلة
على اسم الفاء
لا يمنع الجواز
فليتأمل * مسئلة

انه يكون الخطأ في صدر الآية لانه واج فيما بعد والمحكم وهو تشويها
النظم على القوادة المشهورة اعني قراءة لا يخاف بالغبية * قوله هو الذي
تقرر فيما سبقت وهو الطلاق واعتبر عليه بانه لم لا يجوز ان يكون قبل
الزوج قبل ان ذلك الا فسد الحكم ووجب اليه التفسير واجب بانه
لالم يكن بدم تقدير فطر الزوج لعدم امكان التخصيص بدونه فتقديره هو
من جنس السبابة الاولى * قوله بالزيادة على الكتاب الزيادة على الكتاب
عبارة عن اثبات امر زائد على ما يفيد الكتاب تابع له غير مستقر كزيادة
جزاء وشرط وحللة وترك العمل بانها صقوى منها في الفساد ولانه ابطار
لا يفيد صريح النظم بخلاف الزيادة * قوله والمعنى لا يحل لكم ان تأخذوا
اي بلا طيب خاطر من فالا ستنا منقطع * قوله فكانت قال فان طلقها
بعد الطلقتين المتين كلتا اهما او احدهما خلع اي على تقدير اخذ الفداء
كما هو الظاهر السبابة فلا يرد انه مقتضى هذه العبارة لزوم كون
الطلقتين واحدهما خلعاً مع انه ليس كذلك لكن فيه بحث من جهتين
الاول انه خلعية احدهما او كليهما يستلزم انه يجوز الرجعة بعد الخلع
عملاً بالفاء في قوله تعالى فامسك بمعروف لان المراد به الرجعة وتقرير
القوم يثبت عليه ولا اقر من ان يتناول الرجعة اللهم الا ان يخص قوله
فامسك بمعروف بصورة عدم اخذ الفداء كما انه قول المصنف المحقق
للرجعة على تقدير عدم الاخذ الثاني انه خلعية كليهما انما يجوز بعد
بوت ملك آخر بنكاح جديد فلم لا يجوز انه يكون تعقيب الطلقة الثانية
للطلقتين كذلك فلا يدل على شرعية الطلاق بعد الخلع كما هو المذهب
لا يقال الطلقة انما ينتج بعد النكاح لا الطلقتين لانا نقول معنى الفاء

ذكر الصيغة والهيئة بدل
الوضع الذي هو احصر من ذلك
قلت بيان موقفه على
مقدمه وهي ان الوضع
كما يأتي في نوعه شخصي و
هو تعقيب اللفظ الذي
بارز المعنى المعبر
و نوعي وهو قد يكون
بشروط قاعدة دالة
على انه كل لفظ يكون
بكتفية كذا فهو متعقب
للدلالة بنفسه على معني
مخصوص يفهم منه بواسطة
تعيينه له كما حكم بان كل
اسم غير اللفظ نحو رجال

ومسلية ومسلات فهو بجميع هذه مستببات ذلك الاسم وكل جمع عرف
باللام او الاضافة الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة كالموضوعات
المتخصصة بل اكثر الحقائق من هذا القبيل كالمشي والجموع والمصرف والمنسوب
وعامة الافعال وسائر المشتقات والمركبات وبأجمل كل ما يكون دلالة
على المعنى بالهيئة وقد يكون بنبوت قاعدة دلالة على انه كل لفظ وضع

المعنى وهو عند التسمية لا نقية عن ذلك المعنى متبعية لا يتصل بها جزئية
 المعنى تعلق بخصوصها وادان غايته بمعنى انه يفهم منه بواسطة التسمية
 لا بواسطة التسمية ومنه يجوز ان يقال ان المعنى الاصلى هو ان يقرر هذا
 لتقوى ان الوضع عند الاطلاق لا يراد به انما كانت مقصورة بالصفة الى الادوية
 مكانه مقلده ان يتوهم عدم ارادة الثاني ايضا لو ذكر الوضع لقصوره ١٨٨

هنا عدم تعلق شئ من جنس الاطلاق لعدم تعلق شئ احصا
 بجواز الترخي كاستبين التعميم لا انه يقال معنى كلام القوم انهم
 التعقيب من غير ترخي وحكم صورة الترخي استنادا من دليل اخر
 ادناه دلالة في الدليل لانه عبارة في قوله وذلك انما الخلق لفظ
 من عبارة انما هذا جواب عن الاشكال الثاني وقوله وانما هو تعقيب
 الفاء جواب عن الاول ولكن انما يعلى كما هو مقتضى الترتيب فليست
 في قوله بل انما على تقدير الخوف لا يحتاج في الاشارة على تقدير
 الاطلاق وهو من قوله قبل الفاء كما اخبر عنه رحمه الله ولكن فيه نكت
 وهو ان قوله بل انما على تقدير الخوف لا يحتاج في الاشارة على تقدير
 الخوف متقيا فيلزم ان يكون فيه جناس ويسمى كذلك فاما قوله
 وانما يحق الصريح ومن هنا قال صاحب المصنف لا انما في ذلك
 بارواه ابو سعيد الخدري وغيره انه عدم قال في الحاشية فلهذا صرح بطلاق
 ما است في العدة في قوله انما هو على تقدير عدم الاخذ قيل عليه ان
 يفيد قوله تعالى الاطلاق مران يكون رجيا او لا فعلى الاول لا يستقيم
 توريده الى الرجعي والباين وعلى الثاني لا يستقيم قول المصنف في ذكر
 الاطلاق المعقب للرجعة باختيار الثاني وان مراد المصنف الاطلاق الثاني
 يمكن ان يعقب الرجعة في قوله نزلت في خلق الاطلاق قبل عاينه سبب الاول
 ان اعتبر لا فاد وجوب تقدير لفظ الخلق في الآية لا الاطلاق فيجوز ان
 يحل على التسمية لما عزم من انما في الاطلاق عنه كما في لفظ الاطلاق فلا يكون
 بيانه الضرورة التي زعمت انه في حكم المخطوط بيان واجب بان دلالة
 بيانه الضرورة على تقدير لفظ الاطلاق اعوى من دلالة سبب النزول

بالنسبة الى الاول وتركت
 دفع للايهام وانما
 قدم الهيئته على المادة مع
 تأخرها عنها في الوجود لما
 عرفت ان اكثر الحكماء يقي
 النسبة على المعنى بالهيئة
 سيما الام والنهي اللذان
 عليهما مدار الاحكام الشرعية
 فلو ذكر الوضع لم يحصل
 هذه القاعدة اللطيفة في
 وجوب الترتيب الثاني بقوله
 في وجوب استعمال ذلك
 النظام
 فانها نزلت في
 ثابت في باب
 به شماس رخص شر
 عمنه كما ان قد
 اعطى زوجته
 جملة على وجه
 العدة او حدة
 فلتا شررت
 انقضت منه
 بها وكان اول
 خلق وقع في الاسلام
 على رأي
 المصنف

والا فقد عرفت انه غير
 عن التقييم الثاني بقوله في وجوه البيان بذلك تنظيم ثم ان
 انما الثاني سكت عن تفسير الوجود في التقييم في الثلاثة
 السابقة بالضرورة في ذلك بعد صحت في الاول ان لا معنى لطرق التنظيم
 صفة في لغة كما لا يخفى فالله انما يفهم الوجود في جميع التقنيات بالجهات
 والاعتبارات ويراد بها الاقسام كما صمد بذلك الاعتبار است وظهر

ذلك اكثر من ان يحصى احبارا * قال * وهذا التعريف شامل للاسماء
 التي دخلت اولها في آية * اقول اجاب عنه بعضهم يمنع ان وضع في
 اللفظ المنقول واللفظ المنقول في اصطلاحهم ليس فيه
 ضرورة في الاسماء الشخصية المنقولة الى العلية بناء على
 تغير الوضع بحسب اللفظ بازاء المعنى اولاد بعضهم
 ١٨٩

على تقدير لفظ الخلع فيجب سبب النزول في حمل الطلاق الذي جعله حكم
 الموقوف على الخلع لان فيه احتمالا للذليلين بقدر الامكان وهو ان يحرر
 ايهما واحد بما ذكرنا ان تقول غاية ما في الباب في اعتبار سبب النزول
 جعل الطلاق اعم من الخلع لانه يقتضي ما تعمم الطلاق او تقدير لفظ الخلع
 لكن بيان الضرورة وفساد التركيب اقتضاها التعميم لان البيان والسبب
 تغايرهما في جميع البان بالقوة فتدبر في قوله وفيه نظر اول لم يقع او حال
 انه يخصم لا يسلم اعلمية الطلاق على ان الخلع لو سلمها لم يصح نزاعه في الامر
 المذكورين في قوله فان قيل الغاية في الآية لمجرد الطلاق اعترض على كل
 الكلام يعني انه ما ذكرتم من التفسير مبني على كونه الغاية في قوله تعالى فان
 حلقها للتعقيب وهذا لا يجوز لاستلزامه الزيادة على الكتاب بل ترك
 العمل بما هو أقوى فسادا من الزيادة على الكتاب ولذا اضر على وجه
 الترتيب بقوله بل ترك العمل بالغاية * قوله قلنا لو سلم فالاجماع وانجبر
 المشهور يعني لان لزوم الزيادة على الكتاب وترك العمل بالغاية على
 تقدير كونها للترتيب وانما يلزم لو كانت الطلقة الثالثة مرتبة بالغاية
 على الاقدار فقط وليس كذلك بل على مطلو الطلاق الذي قد يكون
 على حال وقد لا يكون ولو سلم لزوم احدهما فانما يلزم بالاجماع وانجبر
 المشهور وكل منهما قطعي بجواز الفسخ به وفيه بحث لان الاجماع
 لا يفسخ به كما لا يفسخ وسيأتي في موضعه ان شاء الله تعالى * قوله
 كحديث العميلة وهو ما روي انه النبي عم قال لامرأة رفاعة وقد
 طلقها ثلاثا ثم نكحت بعد الرخصة بن الزبير ثم جاءت تنتمه بالثقة قائلة
 ما وجدته الا كهدبة ثوبه هذا تريد من ان نفوذ في رفاعة فتعالت نعم

بأن المراد
 بالوضع الكثير
 اسم يكون
 من وضع
 واحد
 بالشخص
 او النوع
 او الرتبة
 في المقام
 اللغوي او
 انه لا يخلل
 به الوضعية
 نظر وكلاهما
 فاسد
 اما اولاه
 فلا تضاهة
 اسم لا يكون
 المنقولات
 حذف
 وهو باطل
 بالاتفاق
 كما تقدم
 في موضعه
 واما الثانية
 فعدم
 انقضاء
 منه اللفظ
 وهذا لا يقتضي انه
 لا يكون منسوخا
 قبله قيل وهذا
 المنسوخ يتوجه
 في جميع صور

بل الصواب ان يقال لا نسلم انها ليست من المشتركة وتصرح
 البعض لا يكون من حجة على الاطلاق ولو سلم فالقصد بهن ليس
 تحقيق حقيقة المشتركة حتى يجب رغبة جميع القيود المميزة
 له على الاطلاق بل يتميز عنه باقية الاقسام وهو يحصل بهذه القدرة
 بلا مزينة ولو سلم فالقصد من اطلاق قوله وضعا متقدرا

منه في قوله
لترك العمل بالخاص

مشه
وجبه الاندفاع
ان مجرد الاحتمال
لا يجوز ان لا يكفي
في ثبوت الحكم

مشه
لا يخرج مشترك بالنسبة
الى معانيه المتعددة وجه
يقول مستند بجميع ما يصلح
له لانه غير مستند اليه على
ما يجرى في مباحث المشتهات
لانه لا علم له فيه بحسب
لان خروجه بالاحتمال في
استدلاله صريح الى الاول
كما فعله الشارع في المصنوع
في تعريف المجاز العقلي
وقيل يري قريب ولكن
في جانب البعد واللفظ
لا يصلح ثبات المعاني المتعددة
في معانيها معاني لا يتفق
الاستدلال بها وانما يراد به
انها باقية مستندة بجميع ما يصلح
فما يخرج به المشتهات عن الاستدلال
وليس بشي لانها باله
الى احد ما ليس مشتهات
كما ذكره قبل قوله والاقرب
والكلام فيه وانما اشتراكه
بالنظر الى مقاسم واصله

المشبه باحدهم ثم قوله اخرج ما روي في قوله لا يكون الا وضع
منه في قوله بحيث لا يكون بعضها راجعا الى الاخر فحينئذ
يخرج المنقولات لانه وضع المنقول عنه اصل ووضع المنقول
السبب في علمه قاله ولا قريب من يقاين في التفتيش آه
انقول بعيني انه قوله وضعه وعد تحقيق حقيقة العام ١٩٠

ان قال نعم لا حتى تدرك من عسبانه يا ولى عسبانه ثم قوله
ما يقال التفتيش في الذكر اى في يجوز بعينه فان قيل انما في قوله
تيد اللفظ او قوله وج لا دلالة في الآية على انه عسبانه فحينئذ
خالع في قوله عسبانه لان الدلالة على ان خلع عسبانه بما يفتيه فان
التفتيش وان كان كذا وكان له انما في ان يفتيه انما كان
بما عسبانه من عسبانه فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ
منذ راجع الى ما قلنا في قوله عسبانه فحينئذ فحينئذ فحينئذ
نيسب فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ
تدعيه فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ
فيها على شعية فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ
لا يجوز ان تأخذ في ثبات تعليلات كلها وبعضها مستبها لان
بما اى انما كان ترك حقوق زوجية فيها فلا اسم عليها فيما افند
بما اى اقلت فدا في التعليلات كلها او بعضها فان ترك شرح
انما عسبانه انما عسبانه فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ
على شعية فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ
بلا شبهة فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ
انما اى فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ
في حذفها مع ان والافى كون افند الى فحينئذ فحينئذ فحينئذ
مثل جئتم ان لم يفتى فانما لم يفتى فحينئذ فحينئذ فحينئذ فحينئذ
لا حلال بالافتاء وفيه نظر يجوز ان يكون المعنى اهل لكم بالبرق الافتاء
قوله ولما افند الصحيح بدليل ورود الآية الكريمة في سياق اهل

بجميعها ما ليس بشرط في صورة التفتيش فان قوله غير مستندة بجميع ما يصلح
اعلم من ان يكون هناك ما يصلح له لكنه لا يستفاد وان لا يكون ما يصلح له
استدلالها قالوا في تعريف الحكم بصفة فوجب بحسب تمييز الاستدلال النقيض
ان يثبت في التصورات لانه عدم احتمال النقيض اعلم من ان يوجد اول
قال فان قيل المراد بالاستدلال اعلم من ان يكون على سبيل الشمول

أقول في كل من السؤال والجواب بل في وجوب الثاني أيضا بحث العام
 لأن معنى العموم على سبيل البدل أنه يتصلوا الحكم بكل واحد بشرط الافراد
 وعدم التمسك بواحد آخر فليس امرنا احدى كل واحد والاخر شرط للافراد
 والاول يجسد في المشترك لا يتبع من استبعاد تفسر الحكم بكل واحد من
 معانيه ولو شرط الافراد بل لا يتصلوا الا بواحد منها فقط فلا يصح

فولس في السؤال و
 المسئلة مستوفى لمعانيه
 على سبيل البدل والثاني
 لا يجوز في الشرقة المنبئة
 لأن تفسر الحكم فيها انها
 بواحد واحد واحد وان كانت
 مفردة او جماعة جماعية
 وان كانت مركبة مبداء
 كالتامة صلا مع الافراد
 مفردة عن الشرقة
 في الجواب فحيث دخل
 في حد العام المنكر
 المنبئة أو لا قوله
 في الجواب عن السؤال

الثاني
 فانه
 يستغرق الجواب عما
 الآحاد الثاني * منه
 على سبيل
 البدل وهو صحة النكاح
 فان قيل ولزوم المهر
 بهما صحيح
 في الجمع

المنكر في المفرد على قول من
 جعله موضوعا للجنس
 واما على من جعله موضوعا
 للفرد المنكر فلا لانه الوضع

والحكمة يقال له فلا ينفك الا بتعارفي الطلب فان قلت لا يتنا
 ب معاقبة الامانة بالمال في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم والمطلقة
 لا يجر على المقيد عندنا وايضا الباء لا لصا لا للمحصن فالمنعوم منها مستوفى
 لا بتعار بالمال لا حصرا لمشرعية فيه بحث لا يتجاوز الى غيره قلت يحكم
 المطلقة على المقيد عندنا ايضا اذا اتحد الحكم والحادثة ودخل الاطلاق
 في التقييد على الحكم المثبت كما سيأتي وهو ما ليس كذلك على انهم قالوا
 معنى ما طاب لكم ما احتلركم فيقتضي سببه معرفة الحكم لا يدل على حل
 المفوضة باطلا فلابد من لزوم المال ثم ان تقييد لا يتفاء بالمال
 بداة الباء الا لصاقية المتعلقة بالتحليل فيفيد ان لا يجر بغير مال فالباء
 هي المنشاء لا قاعدة ما ذكر من غير حاجة الى داة انحصار لا يقال مقتضى الآية
 ان لا يكون الا بتعار المنفك عن المال صحيحا لان يكون صحيحا ومستوجبا للثبوت
 ما نفى عنه او سكت عنه ثم ان ابطال موجب الخاص يلزمكم ايض لا نكم قيدتم
 وجوب مهر المثل بالدخول والموت فلم يلتصق وجوب المال بالعقد لانا
 نقول قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تعرضوا
 لهن فرينة دل على حق الطلاق بدونهن سببه فرض المهر وهو مرتب على
 النكاح الشرعي فدل على صحة بلاسمية مهر فوجب حمل ما نحن فيه على ما
 حملناه عليه ثم انه تقييد مهر المثل بالدخول والموت بالنظر الى نفيه في
 الزمة لا الى الوجوب لتحقيقه قبله بالعقد * قوله وكذا الامة اذا زوجها
 اي اذا زوجها سيدا اجنبيا واما اذا زوجها المولى عبده ففيه رواية
 الاولى انه المهر يجب ثم يسقط لعدم الفائدة فيه لانه الزام له عليه والثانية
 انه لا يجب ابتداء قيل ولا يلزم على هذه الرواية ترك العمل بالخاص

تخصيص اللفظ بالمعنى فلو استعمل في فردية لا تنفي التخصيص فينبغي الوضع قلنا
 قد مر في شرح السراج رحمه الله في بحث المشترك انه التخصيص ههنا ليس بتخصيص
 الثبوت بل بتخصيص الالبيات وهذا لا يقتضي انه لا يراد باللفظ الا افراد الواحد
 فليتأمل * فإمر * والمراد بالوضع للكثير * اقول المقصود من هذا الكلام توجيه
 ما ارتكب المصنف من كون كل من العام والمشارك واسماء العدد موضوعا

الكثير والكثير في الكلام في الكثير ليست صفة بل هي صفة كثر فلا تسمى صفة
 لا فيحصل الكثير ويختلص ان يختلص الامام صفة له ويجعل الكثير القسم من الكثير
 في نفسه لا في غيره والوجه في الكثير بحسب جزئيات وسميات في الامام
 بحسب استيفاء في قد اعترف بها نظر فثبت انه تكلفه يقال عشرة مثلاً
 موضوع مفهوم كذا صادق على مجموع تلك الاحاد من حيث هو مجموع ١٩٢

مخرج العبد عن خطاب قوله تعالى يا موالكم لان الاشارة بالثبوت
 وهو ليس بما لك للامان وفيه بحث او ينبغي كذا ان لا يجب العمل
 في كلام العبد مطلقاً والا فلا بد من بيان الفارة بين كونه المرأة امته
 المولى ومن كونه غير امته قوله اليها لفظاً فاعلم ان سب الكلام
 المعنى تقديم شرح هذا على شرح قوله والتكليف ايضاً في سبب المفوضة
 قبل واقعة طاعة الطاعة في الفسخ لا جواز سببه بينه وبين طاعة
 انه حقيقة في المعنى المراء عنها مما لا يخبره من جهة الجواز على انه تركه
 لا احتياجه الى وضع جديد ولا ضرورة عدم كونه في الحقيقة في الزمان
 كل معنى من معانيه بخلاف الجواز والعدة في الكلام بالنسبة الى الجواز
 في قوله حقيقة في القطع والايحاط اي حقيقة في القصد وفي الايجاب
 شرعاً فاسبغاني قال في قوله ما لم يبين ذلك فافهم قد رآه بطريق
 الراي والقياس كما مر في امته على الامم وقد يراد به على انه يمكن
 الاستدلال على المطب بالآية المذكورة استقلاً لا ولو فرض انه لم يبين
 ذلك المفوض والا فليدبر فيه حديث جابر عنه وهو لا يبرئ من كونه
 وراهم من حيث نفى نقصانه كذا في فصول البدائع في قوله وهذا المقتضى
 منه وجه التدقيق انه يقول انه لم يغير ان الفرض المقتضى فاص للتقدير حقيقة
 فيه حتراف عن ورود الاعتراض عليه بان كلامه مخالف لشرح الاشارة
 بل قال في خبر فريض المراءى تقديره بالتابع تبينها على انه لا يمتنع ان
 حقيقة في التقدير بل انما هو به ايضاً التقدير وان كان مجازاً والتكليف
 كونه الكلام حقيقة انما هو باعتبار الاستناد وعلى ما ينبغي ما ذكره
 الفاضل الشريف من ان اثبات الحق على شافعي مع يتوقف على تقديره

عشرة ليست مثل صدق
 الرجل على كل فرد من افراد
 الرجال فلفظ قوله لم يجمع
 وحدث ان الكثير في قوله
 جزء من اجزاء الموضوع له
 مسامكة والافراد جزء من
 اجزاء ما صدق عليه الموضوع
 له لا انما نقول العبد لكونه
 لا يغير الكثير في مفهوم تسمية
 اسماء فوق الواحدة
 من العبد فيكون لفظ
 موضوعاً كما ذكر وصداق
 على ما ذكر

المحدث نفسه لا يثبت في
 مذكور في البداية
 وخصوصية الراوي
 هي التي اخذت
 من فصول البدائع
 في قوله
 من طرف الحقني
 المستند

في الاسم كاحاد الماشية
 في قول فانه كل واحد
 من تلك الاحاد يصدق
 عليه اسم واحد من الماشية

كما يصدق على كل فرد من افراد الانسان انه انسان فبما سبب تلك
 الاجزاء جزئيات مفهوم الانسان المتحدة بحسب ذلك المفهوم
 في قوله كيف ولم يستعمل الا فيما وضعت له بالوضع الشخصي في قوله فان قيل
 لا يثبت في هذا ما سبق من قوله وهذا المعنى الوضع النوعي لانه كل قلب لا لان
 المستعمل فيه نفس الكثرة والمفهوم انما يستفيد من نوعه في سبب التثنية فكل

الوضع قال كل فكرة وقعت في سياق النفي فهو نفي كل فرد فان قيل اذا
 افادت العموم بالوضع النوعي فلا يكون مجازا فانه ايضا موضوع بالوضع
 النوعي قلنا لا لا عرفت انه الوضع النوعي اعم من مختص بالتحقيق والآخر بالمجاز
 وما نحتاج فيه من الاول * قال * لا يضمنها المأنة من الاعاد * اقول حصول
 ١٩٣ هذا الاخر ايضا مبني على التحقيق الذي ذكرنا من عموم صورة النفي فلا

تفصيل * قال * وقوله
 مستوفى مرفوع صفة لفظ
 محسن استغراقه آه
 * اقول يمكن ان يكون
 مرفوعا لصفة كبر كما قيل
 مستوفى استغراق الكثير
 لان يكون مستوفى مما تناوله
 اللفظ خارجا عن ذلك الكثير
 * قال * وعلى هذا التقرير
 * اقول يعني على تقدير
 كونه اجمع المنكرات عند
 من يقول باستغراقه وتخصيص
 الكلام انه بعض العلماء
 لم يستطعوا الاستغراق في
 العموم ولم يقولوا بالاستغراق
 في اجمع المنكرات كما قالوا
 بعمومه وبعضهم شرطوا
 فيه ولم يقولوا به فيه
 وبعضهم شرطوا فيه
 وقالوا به فيه ولا يمكن
 لسانه فليست له * قال *
 فساد بيتها * اقول
 فساد ليس بيتها لان
 المصنف رحمه الله قد
 اختار فيما سيجي انه العام
 الذي اخرج بعض افراده
 بغير استغراق حقيقة في الباقي

احدهما انه معنى الفرض التقدير والاخرى انه الكناية عبارة عن
 الشارح والمصنف تعرض للاخير والاصويون للاولى فلا عدول انتهى لكن
 اورد عليه ان لفظ فرضنا من حيث اشتماله على الاسناد مركب فلا يكون
 خاتما لانه من اقسام المفرد على صريح بي مباحث القراء حيث قال
 النظم بطلوه في هذا المقام على المفرد حيث يقسم الى الخاص العام والخاص
 ونحو ذلك اللهم الا ان يقال كلامه فيما سبقت انما يدل على ان النظم ههنا
 يطلوه على المفرد لانه قسم الى الاقسام المذكورة ولا شك ان من تلك
 ما هو مفرد ولا يدل على انه الاقسام المذكورة مفردة البتة وان المراد
 بالنظم ههنا ليس الا المفرد وقد يتكلف في الجواب بان المراد لفظ فرض
 خاتم من حيث الاسناد * قوله الا انه يتوقف على كون الفرض ههنا
 بمعنى التقدير وانه الايجاب قيل يجب انه يحل الفرض ههنا على التقدير
 وانه الايجاب لان ما في علم الله تعالى ينبغي ان يكون مقدار المهرأة قد علمنا
 نحن من قوله تعالى انه يتفقوا بما موافكم ان اصل المهر الواجب هو المال وفيه
 لانه علمنا لاينا في علمه تلكا ولم لا يجوز انه يكون ما في علم الله تلكا نفس الواجب
 من المهر ومن النفقة والكسوة وغير ذلك من حقوق الزوجية * قوله
 لا مثبتا لكل جديد ولو سلم انها مثبتة لكن بعد وجود المغيث وهو الثالث
 لا قبله فلا يكون ما وما لا دونها والمط ذلك كما لو علف لا يلزم في رجب
 حتى يستشير آباءه فاستشاره قبل رجب لفتحت لو كلمته في رجب قبلها
 حث * قوله يهدم ما دون الثالث حتى اذا ملكها الزوج الاول ملكها
 يحل لا يزول الا بثلث * قوله لا سبب له سوى الزوج فان المستند
 الى السبب الاصل هو المحل الاصل لا يحل بالعود اليه بل هو سبب العود

مطلق والذي اخرج مستقل حقيقة من حيث التناول ومجاز من الاقتصار
 فلا اختار هناك انه العام المخرج عنه بعض افراده حتى لم يبق فيه
 الاستغراق حقيقة في الباقي وظاهر انه انتفاء الاستغراق موجب استغراق العموم
 لانه شرط فيه عنده وجب ههنا الفرض له بدرجته في الواسطة لانه
 موضوع للكثير بوضع واحد ليس بخاص ولا عام نعم سيقدر الشارح رحمه الله

جلیت انقیاض

و اسند لفظ القواطع
على المتن في وجه
آخر نقله صاحب
الهداية في مسند

فصل في
مساواة
الانفس
في القيمة
العلمية
فقد ثبت و
الحق
لا اجتماع
حتى ان القواعد
انما هي
فصل في
لا اجتماع
الحق
او الكلمات
بل القواعد
ايضا
على ما قيل
محمد بن
على معنى
بما سب
الا اجتماع
و هو كيف
المجتمع
في الجسم

فَاَقَالَ مَا لَا دَلِيلَ
 لَا مَكْرَهَ اِنْ تَجَابَبَ
 بِمَا ذَكَرْتُمْ مِنْهَا اِنْ
 الْعَبْرَةُ فِي الْأَشْيَاءِ
 لِلْعَمَلِ فِي الْأَوَّلِ
 الصُّورِ وَفِي ذَٰلِكَ
 وَأَمَّا كَانِ الْأَطَالَا
 تَحْقِيقُ صُورَةٍ
 فَتَحْقِيقُ تَكْمِيلٍ مَعْنَى
 كَالْقَصْدِ مِنْ ثَانٍ
 بِمَعْنَى حَيْثُ وَانْ
 بِمَا نَزَلَ أَقْبَارُ صُورَةٍ
 فَمَعْنَى تَرْجِيَةِ الْقَطْعِ
 الْكَفْظُ هَـ اِنْ مَهْـ
 نَصُورَ اِنْ اِنْ اِنْ
 يَقْطَعُ يَمِينَهُ بِرُتُوعٍ
 عَنْ السَّرَفَةِ فَيَقْبِضُ
 الْأَمْلاكَ مَحْفُوظَةً
 فِي أَيْدِي مَلَائِكَةٍ
 مَسْمُومَةٍ

لا يقال في الحديث
يدل على اسم العيله
والا كانت قائمه
ما ترد اليه صاحبها
انا نقول رد العيله
اي صاحبها لا تسمى عرنا
منته

ما ترد اليه صاحبها
 فانه يقول رد اليها
 الى صاحبها لا تسهي عنها
 منه
 الاسم او لا الى الصفة والعلم واسم الجنس مكان الصفة واسم الاشارة خارجها
 عنه بهذه الاقسام فبـ الاسم باظهار لا خارج المضمرة واد غير اسم الاشارة

بقرينة التقسيم واللازمية ان يراد بالاسم الظاهر ما يقابل المشترك حتى يشملها
ايضا لانه لا اصطلاح فيه فبطل ما قيل من عدم العلامة ان هذا تقسيم الظاهر
في مقابلة المضمرة ثم اخرج عنه اسم الاشارة ايضا والحال ان المضمرة اسم وكذا اسم
الاشارة وبما مضى فانه وبصدد في عليها جهة المعرفة وكل ما هو لا يخرج عن هذا التقسيم
لانه خارج بجميع الاسماء لكونه دائرا بين النقي والاثبات فالمراد بالظاهر
ما يقابل المشترك بعسم يرد
على التارج رحمته الله
تعالى انها كما خرجها عن
الاقسام فقد خرج عنها
الموصولات ايضا في وجه
الاقتصار عليها لا يقال انها
داخل في العام لان المراد
بالعام ما وقع قسما من
الصفة واسم الجنس
والموصول وليس منها
والعقول بحج ان كون القسم
اعتم من المقسم من وجه
كلام ظاهري * قال *
ولنا ان من يقول هذا التقدير
لا يصح الا على صفة آية
* القول

عند القطع والتحقيق كما اشار اليه في الهداية وصرح به النهاية انه عند
فعل السرقة حتى يقع جنابة العبد على حقه تعالى يستحق الجوار منه سبحانه
او لو كان موصوفا بغيره كان مباحا في نفسه فيكون في معنى الجنابة قصور
فيذري حد القطع نعم لا يتقرر دخول العصمة الى الله تعالى عند ورود الجنابة
على المحرم لا بفعل القطع ولعل التارج اراد بالتحويل تفرقه وانما عبر عنه
بنفس التحول مبالغة او الشئ باللم يتقرر لا يعتد بوجوده لكونه في خطر
الزوال لا يقال العصمة او انتقلت ولم يثبت المال حقا لها لك ينبغي ان لا يثبت
خصومه لانا نقول المال لك غير معتبر فيه بعينه بل يظهر السرقة بخصومه
عند الامام ليتمكن من الاستيفاء * قوله كالعصم اذا انفجر اي كالعصم سلم
اذا صار بعد السرقة خمر فانه لا يبقى للعبد بالسرقة منه عصم حقيقي فكم يجب
الضمان رعاية بحقه لا انتقال حقه اليه تعالى * قوله اعتبارات سوء الا
وجوابا اما في المسئلة الاولى فمنها ما قيل ان الزوج ان كان متبنا
تجدد يد وفيما دون الثلث شئ من اكل السابو با وكان ينبغي ان يملك
الزوج الاول اربعا وخمسا من الطلقات ثلثا بهذا الحديث وواحدة
او اثنتين بالاول والازم بطل فاللزوم منك واجب بانه لما ثبت اكل
الحديث بهذا السبب احداث انتفى الاول اقتضاء لعدم الفائدة واما
في المسئلة الثانية فمنها ما قيل لو انتقلت العصمة الى الله تعالى كما في الحكم
يلزم ان ينتفي القطع كما في سرقة الحكم واجب بان انتفاء القطع عن الحكم
لا انتفاء شرطه وهو العصمة قبل السرقة وقد وجد الشرط في المال فوجب الحكم
به * قوله حكم العام آية الذي يدعي عموم حكمه ما ذكره الا فالعجز بالعموم
في العونة لا يلزم تجوز قيام دليل مخصوص مثلا واعلم ان هذا البحث يحتاج

هذا الاعتراض ويؤيده قوله
انما يرد على واستند على مذنب
توجيه التوقف تارة
التارج
كلام المص
رحمته الله
تعالى
لا على ما افاده

عبارة المصنف موافق
لما نقرر عند الجمهور وتحقيقه
موقوف على مقدمة يستقر

عليها رأي التارج وسائر المحققين وهي ان الاسم قد يوضيع لثبات مبهم
باعتبار معنى معناه هو المقصود فيتركب مدلوله من ذات مبهم لم يلاحظ معناه
فخصوصية املازم صفة معينة مقصودة فيصح اطلاقه على كل متصف بتلك
الصفة ومثل يسمى صفة وذلك المعنى المعبر فيه يسمى مصحفا كضارب ومستخرج
وافضل وعطائنه ونحو ذلك ويلزم ذكر موصوف منه لفظا او تقديرا تحيينا

لذات التي قام بها المعنى وقد يوضع له استعينة ولا يلاحظ
 مستحق من المعنى في القاموس بها فتكون اسما لا يشبه بالصفة قطعاً كقوس دال
 ونحوها وقد يوضع لها ولا يلاحظ في الوضع معني له نوح نفسه بها وذلك على قسمين
 الاول ان يكون ذلك المعنى خارجاً عن الموضوع له وسبباً لها فتسمى بالاسم
 الحسني كاسم الله عز وجل على الذات فيه سورة الكهانة اذا جعلت ١٩٦

اسماء ذات الماربع في نفسها
 وبسبب سببها هو وضع

ان يكون المادونه بيان ما وضع له اللفظ العام وان يكون المادونه
 بيان ما يفهم منه عند اطلاقه وقول المعنى العام في ثمة الثابت به ويرى
 في المعنى عقيب بيان حكمه في ص والاسم الذي على هذا حسب الوصفية
 بانه مجهول ومتركة مستعم بالعامية ويستدل لاهم على هذا حسب التفسير بانهم
 معني قصود فينبغي ان يوضع له لفظ كسائر المعاني في المادون لان قولنا
 المعنى فلان عندنا فلان هو وليا فيه شبهة وعندها لا يلاحظ في ان المادون
 الثاني فينبغي ان يبعد قولهم المعنى عن مقتضياتها لا يلاحظ في ان المادون
 يستعمل هو انما هو قوله في جميع قصصه في حكاية ابي يحيى في قصصه في حكاية
 القصص جدم مستعمل وهو من حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية
 بيان ان المادون في المعنى على ان قوله واما في قوله في حكاية في حكاية
 المتوقف وهو ان المادون في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية
 وانه يكون له وهذا المعنى ان لا قرب عطف قوله وانه يكون له على قوله في حكاية
 واما في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية
 في كلام المعنى لانهم صرحوا في كتبهم بالاشارة الى حكاية في حكاية في حكاية
 على التام في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية
 الاصل في الاطلاق حقيقة قبل لا يلزم من ذلك ان يكون في حكاية في حكاية
 موضوعا في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية
 على الواحد من حيث خصوصية حقيقة في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية
 في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية
 الاشارة على زيد من حيث خصوصية حقيقة في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية
 في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية

الاسم
 من مفهوم
 اللفظ الثاني
 ان يكون
 ذلك المعنى
 في حكاية في حكاية
 حقيقة في حكاية
 من حيث خصوصية
 حكاية

لا تشبه استدل
 على اشتراك
 اولاً بكونه حقيقة
 في الواحد كما في حكاية
 حقيقة في حكاية
 فرد بكونه في حكاية
 مجازاً واستدل
 على مجاز في حكاية
 خبر الماشية في حكاية
 وبصرف حكاية
 الحسنة ولو جعل
 على ما ذكر لا يخل
 على الملام والاهم
 في حكاية في حكاية
 لا تشبه مجاز
 على ما كان قاصداً
 في لزوم الاشتراك
 فتأمل في حكاية

كله وربما يشبهان بالصفة والاسم لا يشبهان بالاسم
 مشابهاً لان المعنى المقترن في الوضع داخل في مفهوم كل
 منها واستدل على ان المقصود هو المعنى او الذات بان الاول
 لا يوصف ويوصف به وان في العكس اذا عرفت هذا في علم المصنف رحمه الله
 في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية في حكاية

المصدر مع تأخره عن الذات بالذات مقدما في الذكر والاعتبار على
الذات المبهم التي يدل عليها وزنه المشتق إشارة إلى المقصود الأصلي
في الصفة هو المعنى المصدرى وإنما يلاحظ الذات ضرورة قيام المعنى به
وقد نسب على هذا المصدر من التبعية بأدخال مع على وزنه المشتق الدال على الذات
١٩٧ فانه مع كثير ما يدخل الناجح كما في قوله تعالى ان الله مع الصابرين وغير

ذلك حيث قال الاسم
الظاهر ان كان معناه
معناه بوضع
له المشتق
منه مع
وزنه المشتق
فصفة
فجعله مع
متعلقا
بوضع وزنه
المشتق
سند رجا
تحت الوضع
واراد ما
وضع له
المشتق
منه المعنى
المصدرى
وبما وضع له
وزنه المشتق
الذات
مكان كل
من المعنى
المصدرى
والذات
داخله
لموضع له
فانه قلت في السجل
على العموم الاحوط
اعمال للتبعية
قلت لا سلم ان
امكان الجمع بينهما
فانه دليل التبعية
في صورة الاقرار
بالدرهم يقتضى
انه المقداد اذى
نحو درهم للمقر له

فتبدأ قوله والجواب عن الاول انه قيل عليه انه اثبات اللغة بالاولوية
والترجيح من اورد على استدلال المذهب الثاني واجيب بان الكلام
ههنا في اثبات الاجمال ونفيه ولا نقول له بالوضع بخلاف الاستدلال
الثاني فانه له تعلقا بالوضع قوله فيلزم ثبوت على التقديرين آه فيه
بحث لان ثبوت الكل وان استلزم ثبوت اجزاء لكنه لا يستلزم ثبوت
الحكم للكل بثبوت الحكم لجزء كما هو المأثور بالبيان يجوز ان يثبت لكل اجزائه
مثلا كصوم جميع الايام وللعضد الوجوب كصوم رمضان وكذا يجوز ان
يثبت لكل القوم حكم هذه التسمية ولا يثبت لبعضهم أصلا واكتفى ان الحكم
على الجميع العام ان كان على كل من آحاد مفردة كما يدل عليه كلامه في بحث
الفاظ العموم فالاستلزام مطلقا والآثار قوله والجواب انه اثبات اللغة
بالترجيح قال الفاضل الشريف فيه بحث وهو انما لا يتم ان في استدلال المذهب
الثاني اثبات اللغة بالترجيح بل هو انما ادعى الارادة دون الوضع حيث
قال وعند البعض ثبت الادنى وهو الثلثة في الجمع والواحد في غيره لانه
المتيقن كلام الشريف في هذا حيث قال في توضيح قوله لانه المتيقن لانه
اريد به الاقل فهو عين المراد وان اريد ما فوقه فهو داخل في المراد فيلزم ثبوت
على التقديرين وقد يجاب عن البحث بان المراد بثبوت الادنى في عبارة البعض
ثبوت بحسب الوضع وكذا المراد في عبارة الشريف في ثبوت مواضع مراد الوضع
لان من حكى هذا المذهب واستدل به من الافاضل كالأمدى وابن كحاجب
حكاه بحث متضمن دعوى الوضع وانت خبير بان الظاهر ان قول الشارح
في اول الفصل وعند البلخي والنجاشي الجزم بانخصر كالواحد في الجزم والثلثة
في الجمع والتوقف في ما فوق ذلك تقرير المذهب وعلى هذا التوجيه يسجل

على انك عرفت
انه اكثر كلامه
يدل على انه المراد
ما فهم عند الاطلاق
١٩٨ فانه قلت في السجل
على العموم الاحوط
اعمال للتبعية
قلت لا سلم ان
امكان الجمع بينهما
فانه دليل التبعية
في صورة الاقرار
بالدرهم يقتضى
انه المقداد اذى
نحو درهم للمقر له

لكه الاول بالقصد الاصل والثاني باستيعف فكل من قال ان كان
معناه المعنى المصدرى المقصود بالذات والذات
المقصود باستيعف فخرج الاعلام المشتقة نظر الى المعنى الاصل
لاحر لان المعنى المصدرى ليس جزءا من الموضوع له فيها لكنه
يسمى مقصودا بالذات بل الامر بالعكس فكل الشارح

حزن عن عهد
 الاقرار ولا يزمه
 شئ آخر دليل
 يحكم على المصوم
 يقتضي ان يزمه
 شئ آخر ولا
 يجتمعان كما سيجري
 به الشرع
 في بحث المطلق
 المقيد على انه
 دليل آخر على
 رجحان دليل
 الا حوط بمسند
 ونسوية البحث
 مسته

اجاب الشيخ المنصور
 اننا انما نعلم
 بوجوه اخرى وهو
 ان اصحاب التوقف
 والخصوص راى
 الى انه ليس
 للاستدلال عندهم
 في لغة عبارة
 بغيره لا مفرد
 ولا مركب ومقتضى
 ليلتنا ان مع شدة
 الاحتياج الى العبارة
 عن معنى لا يجوز
 ان لا يكون له
 عبارة بغيره
 مفردة كانت او
 مركبة والذى
 ذكرتموه من خصوص
 الروايع وان لم يكن
 له عبارة بغيره
 مفردة فله عبارة

الى التبع
 ثم رتب
 عليه
 الاخر
 باليس
 على وزن
 الفاعل
 والمفعول
 والشجرة
 تنبأ عن القوة
 ثم انما المص
 ذكر انقسام
 الاسم
 المشبهة
 بعضها
 بالصفة
 حيث قال
 والانا
 اسم لم يله
 كالك
 وقد حسم
 انما لا يوجد
 فيه المعنى
 المصدرى
 الصلا
 او يوجب
 والله لا يدخل

قصر النظر على ظاهره وانه مستوفى ولم يعتبر منه انما
 قارن كعب الى التبع والاعتراف ما روى من التبعات
 والصفات حيث استند الاخر الى اسم الزمان والمكان
 والاول الى وزن المستوفى بغيره بوزن الفاعل والمفعول
 وروى ان هذا مما لا دلالة للفظ عليه الجاء فيه رعد ١٩٨

التوقف فيها فو ذلك فليأتى قوله ولو سلم فالصوم بالكان حوط
 الى انهم ادل ان ليس ما ذكرنا من التبعات اللفظية بالترجيح بل اثبات الاستعمال
 لانهم انما اثبات اللفظ بالترجيح بل ولو سلم فالصوم قد يكون حوطا فيكون
 لوجوب نحو انما كان وما في صورة اذا باهت حوطا للعلم فليكون حكما
 على الصوم احتياطا بل الاحتياط على خصوص قوله فليكون ارجح قيل بحثنا
 دليل التيقن وان لم يكن قويا فلما قلنا من لم يزمه سواء بالادب والاحوط
 فلا بد لكونه راجع من دليل آخر قوله مستند على مذهب الخارعة او على
 الامام في الحصول ان العلم يكون عين الصوم فوضوئه له ضرورى حيث قال
 فانما بعد استقراء اللفظ فدل على ضرورة ان ينفذ كل ركن من ركنه ما دلت
 على استعظام الصوم قوله تعالى في منع بدنية قوله فانما المعاني التي هي
 مقصودة من التتابع قد وسع ما في قوله من حيث قوله انية نظر ان المعنى لا
 اجيب عنه بان لا يستدل بمسند او جمهور منى بربيع من مسائل حاجة
 المطقة للصوم ليرى القصد به ومسا من حاجة في تنبيه عنه من راحة
 المسك انما لا شك ان الاستدلال عن الوضع في قوله بالجار لا يشترط
 في غاية البعد وقد يقال عدم علم من وضع اللفظ المعنى لا يقتضى عدم الوضع
 بعد يكون طريقه مستتب باسم على حدة ولم يغفل الى بعده وانما خبر
 بان هذا الكلام على سند مع من قوله فيقول يتأتى في الصوم فلا يصلح
 ما ذكرنا ليدل على ان هذه اللفظية التي ادعى عدمها موصوفة للصوم وحدها
 ان يكون الموضوع الفا على آخر لم يتقوا لبيان ان اللفظ لا يستدل على وضع
 ان يقال قد ورد من الشارع الخطاب بالاثبات بلما فيها من قرينة معارضة
 او معينة فلو لم يكن صيغة تدل على الصوم وضعها لاصح خطاب بغيره

في الموضوع له او يدخل وكلها لا يكون مقصودا فان شغل لا يمنع
 معناه فاعلم والافاسم جنس وظهر من العلم والاسم
 الجنس المستوفى لا فالعلم الذي ليس بشئ هو الاسم المحض
 الغير المشبه بالصفة كزبد سلا والشتن شبيه بكاره ويدخل
 فيه علم بجنس لا به شخصي العلم من الخارجى والذاتى والاسم الذى

لا متناع الخطاب بالانفهم لا سيما في مقام التكاليف كما في الاول والآخر
على ان سنده الله تعالى جرت في بيان الشرائع والاحكام على اساليب
للمقام العرب فلم يكن الخط والاعمال على العوم الا بقية كما جاز اذا لا عنهما
في سائر تلك العومات فيثبت ان الرافض وشمع الخطا للعلوم يدل عليه
كما وضع السائر المعاني المقصودة في الخطا طلب * قوله اثبات الوجه بالقياس
و لا يجوز نعم يجوز اثباته بجزء الاستعمال بالقرينة وقد جاب عنه
بان هذا ليس باستدلال ولا قياس في الوضع وانما هو لبيان ان
الالفاظ وقعت في الاستعمال على وفو الحكم وانت خبير بان هذا لا يجزى
تقعا في مقام الاستدلال * قوله الاحتجاج بالعمومات ولم ينكر على
المحتجين آخره فكان اجماعا سكو تيانم لا شك ان سنده لا لهم بنى
على وضع اللغة فيتم التوقيف * قوله اي اجمع بينهما وما كان ظاهر
العبارة يفيد ان كلا منها حرام ولم يكن كذلك وجه السائر بان المراد
بتحريمها تحريم اجمع بينهما * قوله فاسرار المعصاة اعترض عليه بان اجمع
عم قنادل اجمع ملكا وتبعوا مشررا * مية ووصية وغير ذلك مع ان
اجمع بهذه الوجوه ليس بمحرم وقد يدفع بان شاع نيا بينهم عد السوذة من
المخصصات السوذة بهما لقدر المحرمات من جهة النكاح المفضي الى الوطى
* قوله في معنى مصدر موقوف قبل المفهوم جمع نكرة في سياقة التقييد حيث
المعنى ان التحريم في معنى نفى الجواز قال المصدر نزلت بعد سورة النساء الطولي
يحتوي ان يراوها سورة البقرة وانما سماء سورة النساء باعتبار ان الآية
المذكورة التي فيها بيان حال النساء المذكورة فيها ويحتمل ان يريد السورة
التي قبلها المذكورة لان سورة بقره ابل ما ينزل بالمدينة وسورة النساء

ليس مشتق هو الاسم المحقق لغير المشتبه بها
المشتق هو المشتبه بها السند اشتباها كاسماء الزمان والمكان
والآلة ولا يخفى ان اسم المراد يكون مستقفا اشتقاقه نظر
الى المعنى السلي بى الى الاصل المنقول عنه المعتبر في حال السليمة
في الجملة ولست اجوز الخاتمة دخول الامام عليه فان رفع
قول النحرير

لا يخفى
ان القسم
لا يكون مستقفا
آه انه اراد
ابن المطهر
كما هو الظاهر
بذا ما تيسر لي
من تقرير مراد
المصنف
وتحقيقه
بعدون الشر
الملك الفتحاح
وحسبه
توقيفه
* قال *
قوله ان

اراد منه
المشتبه
بلا قيد
فمشتق
مشتق بان
امس واه
* اقول
لعل انما
استفاد
به لا شمار

من غير المسمى على الطبيعة النوعية ملاحظة رجوع ضمير انتهى
في المعنى الى المسمى وتولاه في الشرح لان المطلق وضع الواحد النوعي
فليتأمل * قال * ليس كذلك للقطع بان المراد آه * اقول بكم
دفعه بان المقصود الاصل نفس المسمى دون اللفظ وانما جاءت
الف دسيرة التظاير معارضة مثلا في قوله تعالى في تحرير رقبته

طرا الكلام في قوله
حقيقة لغوية
في العموم * مست

على حذف في تحريمها
اي تحريم جميعها
مست

استارة الى دفع
ما يؤهم من ان
السياق لا كان
في تعدد المحرمات
من جهة النكاح
لم يفهم منه منع
الجميع وطأ بلك
اليمينه فدفعه
بان حرمة من
جهة النكاح لا تخصه
الى الوطى فيفهم
منه منع اجمع
في الوطى بلك المية
مست

فيل الظاهر هو
الاول اذا الفعل
لا يد ا على المصدر
الموقوف لكونه بمعونة
الاستناد الى
الخاصية بغير معنى
المصدر المضاف
الى ضميرهم اعنى
جميعهم وانت خير
بان ازا فهم معنى
المصدر الى الضمير

بأنه طريق كما فهم
معنى المصدر الموقوف
باللام او لا فرق
بحسب المعنى يقتضى

قرئت بها في السادسة و سورة المائدة و هي التي عبر عنها بسورة و لسانا
 ' تقدري في الثالثة عشرة ' افتار و صاحب البصائر تقارن نفسه في التقاسم
 ' انبأ بوري من تفسير علي بن حمزة و ' في فصل ' ' انبأ من القريب
 لان لما خرج من المأخر عن النبي صلى الله عليه و آله في قوله ' اي ان و اج
 الذين يتوفون قال صاحب الترتيب ' ' الحمد ' ان يقول الذين يتوفون
 و اج لا يتناول الذين يتوفون على الكون مطلقا لانه قد في الذين
 يتوفون ليس معناه و اج الذين يتوفون و لا كما في معنى ما في و اج
 الذين يتوفون منكم و يزرون و اج و اج في من و لا كما بسبب التكرار لا يتغير
 و اذ كان معناه ' الذين يتوفون منكم و يزرون و اج و اج يتبعون
 و بعد شهر و عشر لا يزم حذف و لا انه يربط بالاحتياج الى تقدير و انست خبير
 بان الآية تحتاج فيها الى حذف بنة لترابط الخبر بالبسته و فان احتاج افتار
 تقدير المضاف و تعرا افتار و كثر في الكلام و قلنا التقدير فيه و لا يتغير
 قد بعدهم لقوت التكرار في الاول و الثاني و بين مذكور في الثاني
 و تفسير القاضي لكن السهم ذكر الاول ' ان سبب ما في في عدد و بيان ما
 لا يتغير و لان فيه قد التقدير مع شيوخ حذف المضاف في الكلام ' قوله
 بمعنى ان العام لا يخرج عنه الا قليلا في حيث و هو ان ' ان المصنوع لا كانت مخصوصة
 و القاعدة ان الفرد الاول ملحق بالاعلى و هذا كما لو الاستواء الناقص
 يلحق الظن و ان لا يلحق منه ت الحكم بالخر في شيء من العمومات بل بعدم
 بونه عفيف يستدل بما ذكر على ان موجب العام ظني و تجوز ان ذلك
 و ان بلا حظ خصوصية العام الذي يدعي عليه متوجبة الظن و ان و ان و ان
 بخصوصية الم يوجد فيه قرينة التخصيص بعد تناقض فيحصل الظن بوجوب الحكم

صحته اراوة
احد هما روى
الافسه ولدا قال
الفاضل الشريف
في حواشر الطول
اسم القصر في
بالامانة والتوفيق
باطام في وجوه
مشه

الاف في المرتبة
السادسة في
سورة التقدر
وبينها اربع سور
مشه

الاف في المرتبة
الثالثة عشر
في سورة النازلة
بينها احد عشر
مشه

ونظيره ان الحكم
باسم كل حيوان
يحرك فلكه الاسطر
عند المضغ فظني
ولا يفيد فيه
ان الحكم في النجاس
بخلافه * مشه

والوقوف على الحق به المودة
والشكر لا تحصر إلا بما قال

عطف لا فاعله المفعول به مقصود به معين عنده السامع من حيث
انه معين في اشارة السبب بذلك الاعتبار و الاستدراك
بمقدورها لتفاد التخط الى المعية من حيث انه و الاستدراك و لا يلاحظ بها تعيينه
لانها معينة في نفسه لكنه به مصاحبة اليقينية و ملاحظة فرق جاتي و مقصد
لان ذلك مقصد من انهم المعاني من افعالها مع ان اللفظ و العلم به

فلا بد ان يكون الثبوت في مقصودنا مما اذا بعضنا علم بعض عند السامع لا قول
باسم على معنى فاما ان يكون ذلك الاعتبار اي كونه المعنى معين عند
السامع متغيرا في ذاته فهو ظاهر اوله لا الاول بسبب معرفة والثاني بكونه
والمصنف رحمه الله تعالى اشار الى هذا التحقيق حيث اراد بالاطلاق
الاستعمال بغير ثبوت ذكر السامع وجعل عند الاطلاق وللسامع قيدين للثبوت

٢٠١

وعدمه

كما اعترف
به السامع
رحمة الله
تعالى
واراد بقوله
اذ لا فرق
بين الموقفة
والمنكورة
في النفي
عند الوضوح
انها لا يفرق
بالثبوت
في المعرفة
وعدمه
في المنكورة
عند الوضوح
لانها

بجميع افراد هذه من ثبوت الترجيح بامرجح وباجملة اختلاف الحكم باختلاف
العنوان فليتناظر قوله فاما من عام الاول قد خص منه البعض قبل هذا المثال لا يخ
اما ان يكون مخصوصا او لا فعلى الاول لا يكون حجة وعلى الثاني يكون من اخصا
واجيب عنه باختيار السبق الاول لانه مخصوص بعدم التخصيص مع انه مخصوص بغيره
العموم بانه لا تخصيص بخلاف سائر الفاظ العموم وهو مردود بان هذا المثال
ايضا مخصوص بالمعنى المتعارف كخروج منزله قوله تعالى انه امر على كل شيء عليم
وقوله تعالى وتسماني السموات والارض عن عمومته وكونه في اجواب ان يقال
انه محمول على البالية والحاق القليل بالعدم فيصير مؤيدا للدليل وان لم
يصلح للاستدلال بالاستقلال قوله وهذا الخلاف احتمال الخاص المجاز
جواب سؤال مقدور وهو ان يقال لانتم انتم احتمال العام التخصيص ينافي
القطع ويفيد الظن لانه لو كان كذلك لكان احتمال الخاص للمجاز ايضا
وليس كذلك لانه قطعي في مدلوله اتفاقا قوله حتى ينشأ عنه احتمال
المجاز في الخاص اي حتى يلزم عن احتمال الخصوص في العام القادح في قطعية
احتمال المجاز في الخاص القادح في قطعية قوله لان عامة خطاب الشرع
اشارة الى ان المضاف محذوف في عبارة المصراعين قوله لان خطابات
الشرع عامة قوله وتكليف المحال اي تكليف لا يطاوع وهو فهم ارادة البعض
فقط بلا قرينة من لفظ يدل على الكل قوله فانه قيل آه حامل السؤال منع
الحلازمة المستفادة من قوله لو جاز ارادة بعض مسمى العام آه وحامل
اجواب الارادة الباطنة لانه لم يعتبر لاختصاصها الى التكليف بالمحال استوى
العلم والعرف القول باعتبار ما في حق احدهما دون الآخر بحكم فاقول السبب
الظاهري الذي هو الصيغة الظاهرة في العموم مقام الباطن وانت خبير

في بالنظر اليه وبقوله لانه
اذ قال جاءني رجل بمكة
انه يكون الرجل معينا لمستكلم
انه يمكن ان يكون كذلك
لكنه الواضح لما لم يعتبر النفي
بالنظر اليه في المعرفة لم يثبت
الى ذلك التخصيص بل بالنظر
الى السامع لانه المقتر

عند الواضح فكان المصنف قال المعرفة ما وضع معتبرا للواضع ثبوت عند
السامع حال الاستعمال والمنكورة ما وضع لشي غير معتبر للواضع ثبوت عند
السامع حال الاستعمال اذ عرفت هذا فاعلم ان تعريف المصنف لهما احدهما انظر
اشاره اما اوله فلا في الموضوع له فيها مذكور فيما اختاره واما الثاني
واما ثانيا فلا شك قد عرفت ان مدار الفرق بين المعرفة والمنكورة ملاحظة حال

سابع واعتبار التقسيمه وانما اعتبارها عند وعبارته المصنف بقسده وادوم
 بالنظر ثم ان قول الشارح فالاعتبار في التقسيمه وعدمه انما ذلك بحسب حاله
 لا يخالف ما ذكر المصنف كما تحققت واما قوله بحاله الاطلاق فلما عرفت ان مداده
 بلاطلا في الاستعمال والشارح معترف بكونه مقبولا لانه ما غرضه ٢٠٩

فيما يستحسنه من التقسيمه
 واما قوله دون الوضع فلما
 عرفت ان المراد له الاسماء
 عند الوضع
 احراز عن مثل
 قوله تعالى
 واعلموا ان الله
 بكل شئ عليم
 مسته
 السبع
 فلما عرفت

بان هذا الجواب مشروط بعينه التخليف بالعلم ثم قد يقع في مثل هذه الصلوة
 الا ان يقال التخليف بالعلم التخليف بالعلم التقديري واما متناحه بدون
 قوله وقد يقال ان في الجواب عن السؤال المذكور وهذا الجواب المحقق
 الاسلام والنظر بوجوه احصاها ككشف وحال الوجه الاول من نظم ان يثبت
 خبر الواحد والقياس لم يثبت في حق العلم حتى وجب العلم بهما واعتبه في حق العلم
 حتى لم يلزم الاعتقاد ولم يلزم جاحدا في ان لا يثبت الارادة السامعه في حق
 العلم ويعتبر في حق العلم فيما نحن فيه بهذا التقدير مستحضر علمه بان لا يخلو بها
 بالارادة الباطنة وكلام الحق الاسلام يثبت عليها برافادتها العلم دون
 العلم لان العلم يثبت بالظن وهذا تخمين في الاول باعتبار طريقه وانما
 الاحتمال في نفسه لان الارادة الباطنة غير معتبرة فيها في حق العلم معتبرة
 في حق العلم وقد يجاب عن النظم المذكور بان ما احتمل فيها ما من ميل بلونه
 غير متواتر وفي متصوفا عليه حتى لو فرض متواترا وانصوحا عليه في الاحتمال
 فلا يلزم من عدم سقوط احتمال ما من غير دليل عليه غير ما من منه وفيه شبهة
 اذ ليس الكلام في لزوم العلم الثاني لاول بل في سقوطه في حق التبع
 لا يستلزم السقوط في حق الاصل كما ان اثر الظنية في صورة التقسيم ساقط
 في حق التبع دون الاصل على ما عرفت من تقرير السابون في قوله
 وذلك في حق العلم دون العلم فيه حيث ان الظن ان الامر بالعكس فانه ترك
 العلم فيها وجب يقتضي باسم ترك العلم فيها وجب يقتضي التخليف او
 التخليف فالاحتياط في جانب العلم له ولا اقل من مساواة بهما لو اعتبر
 الارادة الباطنة التي لا دليل عليها في عدم الاعتبارات به في مداه فانه
 للمجاز حتى لا يلزم الاعتقاد القطعي بهما انما لمداه في العلم

الاستعداد الفرق فكيف لا يكون
 معتبرا واما قوله لانه اذا
 قال جازم في رجل يجهل انما يكون
 ارجل معين للسابع ايضا
 فلانك قد عرفت ان هذا
 الامكان لا يخلو في كونه معرفة
 بل لا بد من اعتبار الوضع
 ذلك التقسيمه ولما حفظه
 اكملته علم الصواب واليه
 المرجع والخاب * قال *
 يريد انما تميز الاقسام المذكورة
 * اقول اعلم ان اكثر ما يكون
 اعتبار الحكيمة في التقسيمات
 لتخصيص التباين والاختلاف
 دون الاجماع والائتلاف
 ولذا قال الشارح رحمه الله
 تقى فيما سبوت فانه قلت

من حق الاقسام التباين والاختلاف وهو مشتق في هذه الاقسام ثم قال الاول
 في جوابه على انه لو جمع الجميع اقبا متقابلة لكفي فيها الاختلاف
 بالحكيمة والاعتبارات والمصنف لما جعل اعتبارها ههنا سببا لرفع توهم الثاني
 بههنا الاقسام على خلاف ما استنبطه الا انما احتاج الشارح الى توجيه الكلام
 في توضيح لزام فقال يريد ان تميز الاقسام المذكورة بحسب الدلائل

لو كان كذلك لنتجت التناقض واستلحق الاجتماع وليس كذلك بل بحسب
 التحيينات والاعتبارات محال بكماله الاجتماع بينهما * فإما * والكلام
 بعد موضع نظر * أقول نفي عنه أنه للقطع بأنه الواقع موقع الجسد المشترك
 هو الموضوع للكثير بأنه يكون كل واحد من الكثير نفس الموضوع له لا أعلم من ذلك
 على ما هي مقتضى عبارة ولا في تفسير الموضوع للكثير بما ذكرنا مع نفي
 جزء أو الكثير يكونها متفقة

الذي هو قول لأن التخصيص شائع أنه في القرب بالمعنى لأن التخصيص في مقام التفسير
 والافتقار إلى المعنى في التفسير ليس هذا * قوله وفيه نظر لأنه مراد التخصيص أنه قال
 الفاضل الشريف بكون تمام هذا الكلام على وجه لا يراد عليه هذا النظر وهو أن
 يقال لا يتم أنه التخصيص في كل عام بل احتمال شائع لأن احتمال كل عام بلا
 أن يكون بخصيص غير مستقر كالاستثناء ونحوه والخصيص مستقر في العقل
 أو كونه العادة أو نقصان بعض الأفراد أو زيادته وأما أنه يكون بكلام
 وهو ما أنه يكون بمراتب أو موصول والاقسام بأسرها سوى كونه موصولاً
 مستقيمة كما ذكره المصنف لأنه لا يفرق بين معتبر بقرينة بقى الكلام الذي يكون
 موصولاً بعد التسليم وقيل ما هو لا أنه يبقى التخصيص الشائع الذي جعله
 دليل الاحتمال انتهى وأنت جدير بأن هذا التوجيه لا يلزم لكلام المصنف فانه على
 انتفاء التخصيص في صورة التراضي بعدم تسميتهم التراضي مخصصاً والشريف
 علقه بفرض عدم اقتراح القرينة فلعلمه إرادته تمام الكلام عن طرف الحقيقة
 لا توجيه كلام المصنف وقد يوجه أيضاً كلام الحقيقة بأنه حاصل توجيهات روح
 عن طرف الشافعي أنه في وقوع القصر على البعض في الأكثر يدل على جوازه في الكل
 فلا قطع فنحن نقول أنه هذا ليس احتمالاً أساسياً عن دليل حتى ينافي القطع لأن
 وقوع القطع في الأكثر عند القرينة لا يصلح دليلاً عليه عند عدمها وهذا كما أن
 وقوع الغلط كثيراً في البديهي لا يستلزم لا ينافي الجزم بها عند عدمها * قوله
 ولا يكون لقوله بلا قرينة معنى لأنه التخصيص لم يدع حسيب التخصيص بلا قرينة حتى
 يفيد منه بل ادعى شيوعه بالتراضن كما صرح به ثم فرغ عليه إيرات شبهة البعض
 في كل عام ولو بلا قرينة وهو ظ * قوله ثم لا يخفى أنه قوله قال الفاضل الشريف
 حصل الشك كلام المصنف على وجه تبارك أي من ظاهره نصار لغواني هذا المقام

الحقيقة
 ما اخترعنا
 تصحيحاً
 الكلام
 ولا دلالة
 للفظ عليه
 أصلاً لأن
 الوضع الواحد
 النوع لا يتأثر
 الوضع للكثير
 بهذا المعنى
 بل مستدرج
 فيه دلالة
 إذا كان
 التجميع
 واسطة
 به العام
 وأشخاص
 بناء على
 قرينة عدم
 الاستدراك
 لم يكن من
 التام
 النظام
 صفة
 ولفظة
 كما ذكره في الأول أقول فيه نظر لما عرفت أن المصنف رحمه الله
 تعالى اختار أن العام المخرج بعض أفراد حقيقة في الباقية
 فيكون الباقية معني وضعية بالضرورة لا كما قال على زعم
 المصنف رحمه الله تعالى ولا نسبه لا وجه يجعل الجميع
 منكرين جعلاً لفظة موضوعاً كثيراً غير محصور عند من يقول
 حصل مقال الشريف
 أن مراد المصنف
 بقوله فلا نسلم
 أنه التخصيص الذي
 يورث التسمية
 في العام شائع
 بلا قرينة التخصيص
 مطلقاً سواء كان
 تميز مستقر أو مستقر
 موصول أو مختار
 لأنه باعتبار كونه
 في العام بلا قرينة
 فليست * مثله
 أي بعد تسليم
 أنه الكلام الموصول
 غير مقترن بقرينة
 مثله
 وأيضا حصل
 المصنف اللفظ
 في التخصيص محاذ
 فلا يستقيم في مورد
 تميم التخصيص
 لأن التخصيص
 بكلام غير مستقر
 وكذا المستقر متراف
 لا يجعل العام
 * مجازاً *
 * مثله *

يعوم لا يتكلف وهو ان يراد اسم لا ولا يستحق المفظ على نفسه عدم اجزاء
الكثير وحيد فالفرد ايضا كذلك بمعنى انه لا ولا يستحق على نفسه
عدد جزئيات الكثير ولا من الفاظ العموم ما تقع للخصوص مع القطع باسمه
لم يوضع الا وضعا واحدا فانه كان ذلك الوضع لكثير غير محصور لم يكن حسب ما دلالة
جعل الصفة مقابلا لاسم الجنس خلاف الاصطلاح اقول فيه ايضا ٢٠٤

نظر لانه لم يجعلها مقابلا

لاسم

انما قال ويكفي

لا في غير ذكره

صرف الكلام عن

ظا هر حيث

جعل قوله

بلا قرينة قيد

العموم لانه الشيوخ

كما هو الظاهر من

كلام المصنف

وحمل قوله ولا

يورث شبهة

على ما صمد فبقي

اصل المراد بلا

تقرض من تعليله

مشة

على تقدير تسليم

ان الكلام الموصول

ليس قرينة

مخصصة * مث

المطلق من اقسام

وضع للواحد النوعي

وقد جعل فيها للذكورة

حيث جعله للمسمى بلا قيد

لا تغفل له تمسك بخلاف اصلا ويمكن توجيهه بان يقال النزاع انما هو في
العام بلا قرينة مخصصة ومثله العام لا يختصم فيكون مخصصا بعقل
او اختصاصا بغير مستقر والا كما هو متقرر انما يختصم في المقدور خلافة
ولا الكلام مستقر متراج عنه فانه ما يقع عندنا لا يختصم نعم يختصم فيكون
مخصصا بكلام مستقر موصول به في الكلام الا انه لم ينقل اليه او قيل
جدا فقول المخالف التخصيص شايع ان راد به ان التخصيص الذي يحتمله
المتنازع فيه شايع فعموم وان راد ان مطلق التخصيص شايع فهو لم يكن
لا يورث شبهة في بقاء المتنازع فيه على عموم لانه لا يختصم اكثر افراده
كما يتناول انما يختصم منه فردا هو في غاية المقدور واصله انما يختصم شايع لكون
النوع الذي يمكن ان يختصم به الفرد المتنازع عليه قليلا ما هو فلا يتم ان كثرة الجنس
يقضي كما في العام المفرد من نوع نادرج حتى يمتد ذلك الجنس وانما يتضح
اذ لم يكن النوع قليلا فظهر ان قوله بلا قرينة له معنى وان لم يرد للمخالف
في الاصطلاح ولا بيان ان التخصيص الذي يورث شبهة في تناول العام
بما بقي بعد التخصيص قليل اما قوله ولا يورث شبهة فهو بيان وتحقيق
لكونه التخصيص بالعقد ونحوه في حكم الاستثناء لانه نفى للشبهة المذكورة
في قوله يورث شبهة ولهذا التكرار والموان هذه التخصيصات التي بعضها في حكم
بعض لا يجعلها ما نحن بصدده لانها يكون مفارقة لما يخصها لا يقال ما ذكرت
انما يدفع احتمال التخصيص عن العام فالذي يدفعه احتمال النسخ عنه اذ يمكن
زول النسخ وان لم ينقل اليه مع بقاء هذا الاحتمال لا يكون قطعا لانا
نقول الكلام فيما يقدح حجة العام من حيث هو واحتمال النسخ ليس كذلك
بانه الاقسام في احتمال النسخ متسادية لا قدام فاحتمال العام النسخ

لبعض المسمى غير مسميه ولا شك ان مثل رقة مطلق ذكورة
مع المراد منها واحد اقول فيه ايضا نظر لانه انما يعرف
بانه الخارج عن التقسيم بعض الانواع الشكوة وهو ما استعمل في الفرد دون تقدير
المسمى ولذا اورد في الموقفة والشكوة بحيث يشتر الاقسام كلها
فليتأمل * قال * كارجل وفسس * اقول اسم فيها للمعد الخارج

والمقصود هو المنكر منها للقطع بانته الموضع الواحد بالشيء والمقصود عدم
اقسام الخطاب ووجه الموقف باللام لاستعماله في الجسد وتوحيده في الجسد
من الاستزادة وغيره * قال * وذكر في الاسلام ان الخطاب لكل لفظ وضع
لمعنى آه * اقول لا يجمع في الاسلام بين مدلول كل واحد من المعاني
مستفهم عنه فاعتذر بعضهم بان المراد بالمعنى مدلول اللفظ فذكر الثاني

من قبيل التخصيص بعد
التقسيم لثبوت ورودها
تختلف لانه تلك التثنية
انما تعبر في الجواهرات
الخطابية والمقام
مقام التعريف وبعضهم
بان المراد بالمعنى مقابل
الشيء والمقصود تعريف
فهي الخاص الحقيقي وهو
خصوص الشيء الاعتباري
وهو غير تنسب على جريان
التخصص في المعاني والسميات
بخلاف العموم فانه لا يجري
في المعاني وروى بان ليس

لا احتمال لخاص المجاز عند عدم القرينة وظاهره غير قاطع فيه انتهى وفي قوله
الا انه لم ينقل اليها وهو قليل جدا مناقشة ظاهرة لان ما لم ينقل كيف يعلم
انه قليل وبكذا الكلام في المطلق ان لم ينقل * قوله وج لا فائدة له
لانه لا يلزم من نفي التخصيص بالمعنى لا تخصيصه بالمعنى العام الذي ادعاه الخصم
على مطلوبه وقد يتكلف في الجواب بان المراد يمنع كونه مخصوصا بالمعنى الآخر منع
حكم التخصيص اعني ايراث السببه والتقدير ولا ثم انه مختص بمورد السببه
في قوله لتأخره متراخيا ظاهر كلامه يوم ان التراخي شرط في النسخ مطلقا ليس
كذلك فان المتأخر اذا كان هو العام لا يشترط في نسخه الخاص التراخي كما سيجي
في قوله وانما قيدنا بالجواز آه كانه اشارة الى انه جزم المصير بكونه ناسخا في
الواقع البتة كما يتبادر من ظاهر عبارته ليس كما ينبغي ويحتمل ان يشير به الى
ان الوجه حمل كلام المصير على حذف المضاف والتقدير مع جواز انه في الواقع
آه ثم التحقيق ان الموجب للحمل على المقارنة ليس هو الجمل المتأخر المتراخي
فقط بل الجمل المتأخر موصولا او متراخيا فالاولى حمل النسخ في عبارته على
معنى تسهيل النسخ والتخصيص مثل منع احدهما حكم الاخر مثلا وهذا وان كان
خلاف الظاهر لكن يظهر به التعريب بخلاف ما ذكره الشافعي * قوله قلنا المراد
بالنسخ هنا آه فيه بحث لان اطلاق الخاص عليه وان صح باعتبار ما ذكره لكن
لا يصلح محلا للخلاف بيننا وبين السامع مع عدم كونه اخصر بهذا المعنى قطعا
عنده فيكون الظن ناسخا لمثله ليس الكلام فيه وغاية ما يمكن ان يقال ان
المراد بجود التفسير التفسير الحقيقي لقوله مثال ذلك على المعنى اللغوي اي
نظير ذلك * قوله فاستثناء اراد به الاستثناء المتصل اذا لا يخرج في
المنقطع * قوله او غيرا نحو جاء في القوم اكثر آه اجاب صاحب الترجيح

المسود
بعدم
جسديا
فهي
يختص باسم
الشيء
للقطع بعموم
لفظ الحركات
والعموم
واسماهما
وذهب
الى ان المراد
بما في المعنى

الواحد لا يتم منه واداب ما ذكر بعض المحققين
الاطلاق اللغوي امره سهل انما التراجع في واحد متعلق لمقتضى
وذلك لا يتصور في الاعيان انما يتصور في المعاني الدائمة
والاصوليون ينكرون وجودها بعضا ان المراد الواحد الذي يطلب
على المتعدد لا يحقوله الا في اللفظ عند من لا يفرق بالوجود بينهما
فانما ما ذكره السامع من ان النسخ هو نسخ الجمل لا نسخ
الاسم مع وصف

الواحد لا يتم منه واداب ما ذكر بعض المحققين
الاطلاق اللغوي امره سهل انما التراجع في واحد متعلق لمقتضى
وذلك لا يتصور في الاعيان انما يتصور في المعاني الدائمة
والاصوليون ينكرون وجودها بعضا ان المراد الواحد الذي يطلب
على المتعدد لا يحقوله الا في اللفظ عند من لا يفرق بالوجود بينهما
فانما ما ذكره السامع من ان النسخ هو نسخ الجمل لا نسخ
الاسم مع وصف

[illegible]

و هذا تعريف لقسم النحاص * اقول هذا الاشارة الى
تعريف فخر الاسلام للنحاص بدليل قوله الاتي
انه اذا كان تعريف لقسم النحاص كما في النواحيث ان يكون
الكلية او ان الادوية او في جميع مجموع النحاص
الحقيقي فيستفاد من قوله كل مطلق وجمع فان ثبت في

النوع والجنس ومعاني الأفعال والكحروف وقيل بالاشارة
الى القسم الثاني من تعريف فخر الاسلام واثير باسمه
لو كان اشارة الى تعريف فخر الاسلام لوجب ان يشير
الى الخاص لا عبادي من العبيد ايضا يحتاج الى تأويل لقوله
هذا لانه ذكر تعريفه على ذلك التقدير ولا يخفى انه

لا منه لا كل في هذا
الكلام حتى يكون
زيدا بعضا منه
نفسه اذا ورد
النقص بمثل جاء
بعض القول للخاص
انظر * منه

معدودا من القول ص * قوله التخصيص قد يطلق آة فعلى هذا ينبغي ان يخص
قول المصنف وهو وجه فيه شبهة بالعام الذي خص به فصول بقرينة ما سبق
قبيل الفصل من ان العام الذي خص به فصوله منسوخة قطعي في الباقي
وعلى هذا ينبغي ما يقال لو ثبت اطلاق التخصيص على ما يتناول النسخ في كلامه
يعتد به من السامع فهو محمول على المعنى اللغوي يؤيده قول الشرح في مباحث
مفهوم المخالفة انه مذهبنا في النسخ لا نسخ التخصيص * الكلام ههنا
في المعنى الاصطلاحي بقرينة قوله الآتي وهو وجه فيه شبهة لان العام في
صورة النسخ قطعي الباقي * قوله من تخصيص الكتاب بالسنة والاجماع آة
اطلاق التخصيص على تخصيص الكتاب بالاجماع لا يقتضي القول بجواز وجوب
انه يكون ذلك الاطلاق في ضمن النفي بان يقال لا يجوز تخصيص الكتاب
بالاجماع فلا يرد عليه انه يفهم منه القول بجواز نسخ الكتاب بالاجماع
مع انه قد تقرر عندهم ان الاجماع في زمن النبي عم ولا نسخ بعده وباجمالة
الاجماع لا يكون ناسخا بحكم الكتاب والسنة في المذهب الصحيح واما قول صاحب
الهداية ان نسخ نكاح المتعة ثبت باجماع الصحابة رضه مع ان النبي عم كان
احده في طرافة غرابا استند على الناس فيها العذوبة فغناه ان الصحابة
اجمعوا على ان نكاح المتعة قد انتسخ وقت النبي عم للاحاديث الواردة
في نهي النبي عم عنه صحح به في النهاية * قوله لان المدرك باحتسار هو ان له
كذا قيل فيه ايضا تسامح لان المدرك باحتسار هو نفسه كذا لانه له كذا لانه
حكم يورث حقيقة بالعقل لا باحتسار * قوله بخلاف المدبر واتم الولد آة
فانه يحل للمولى وطهها قدل على ان الملك فيها كامل دون المكاتبه لان
المولى لا يحل له ان يملك احد المملوكين بالنظر * قوله لان ذلك باعتبار الرق

من سوء الفهم
وقد التذبر
فليست تبرز
قال *
وقيل المراد
ان لفظ
الخاص
مقول
بالاشراك
على معنى
* اقول
هذه احو
التوجيه
الوجوب
الموافق
لاختاره
الفصل
الامدي
في الاحكام
قال واكتو
في ذلك
ان يقال
الخاص
قد يطلق
باعتبارها
الاول هو

اللفظ الواحد الذي لا يصلح مدلوله لاشتراك كثير به فبه
كاسماء الاعلام من زيد وعمر ونحوه الثاني ما خصوصية
بالنسبة الى ما هو اعلم منه وحده انه اللفظ الذي يقال على
مدلوله وعلى غير مدلوله لفظ اخر من جهة واحدة كاللفظ الان فانه
خاص ويقال على مدلوله وعلى غيره كالفرس والكهار لفظ احيد

وهو قوله تعالى
الا على اذن واهم
او ما ملكت ايما منهم
منه

من جهة واحدة * قال * ولو شرع بالحكم الشرعي الى قوله لم يبعد بحسب جهة
 لانه الكلام هنا في افادة انما هو المعنى لا الحكم الشرعي على ما فزع به المصنف رحمه الله
 تعالى فيما سبق وعقد به الباب لذلك والتجيب ان هذا مع غاية وضوح وقرب
 العوض بكلام المصنف كيف حقق على التوجيه واما عبارة القوم في هذا المقام انما انما هو
 يتناول مدلوله قطعا ويقين لا اريد به من الحكم الشرعي ٢٠٨

اي تاتى الكفارة باعتبار التوبة . انما هو ان الواجب له التوبة
 رتبة وهي اسم لذات مرتبة عرفا وانما تب كذا لك . نه عبده . يعني
 عليه درهم . اعلم ان بين الملك و امره مغايرة ما في لوقه ضعف حكمي
 يصير به الشفعة غرضه التملك ولا بد ان يشرح جزاء المظهر الاصل في ذلك
 عبارة عن المظنون انما جزاء المظنون انصرف لما قام به الملك انما جزاء عن
 التوقف ان من قام به وقد وجد الرق به و ملك به كما في النكاح فله
 في دار جيب والمستأمر في داره ما سلم ما انهم حلقه رتبة جيب . كما هم
 ولكن الملك لا يجد عليهم وقد يوجد ملك ولا رتبة كما في النكاح . بهما
 الرق من غير جيب آدم . قد يتبعان كالعبد المستمري كذا في غاية التبيين قوله
 واسترط الملك جواب عما يقال انه اشترط في الكفارة ملك . هو ان
 في المكاتب فيبغى ان لا يصلح توبه للكفارة . قوله . رتبة له قيد به
 لو توبى التعميم لم يرب وانما هو متجرب ويثبت به . قوله . نه عبده بنحو رتبة
 وقالا بثبت لان الكفاية ما يتفك به في تنعم قبل . عام . بعده وهذه الالة
 يتفك بها في العادة . قوله قالت انما بانه حقيقة . نه مذهب كثير من اصحاب
 السافعي واليه يميل الغزالي وكثير من المعتزلة واصحاب الجرح . قوله
 حقيقة ان كان غير مستقر قال في فصل ابداء . وانما ان المؤمنين غير
 المستقر ليس حقيقة عنده ولا يجازا قاله في المعتد . قوله وفيه نظر لان
 ان راداه قد يجاب عنه بمثل اجاب به عن النظر الثاني وتقرير ان الاشتراط
 انما يلزم اذا اريد به الباقي بالوضع الثاني كما ينسب به عبارة المصنف
 وبسبب كذا لك بل بالوضع الاول والاستعمال الاول وعدم ارادة البعض
 المخرج منه غير انظر في معناه بل طار عليه بخلاف المجاز فانه انما يكون استعمال

ففي غاية الحكمة والرحمة
 لانهم لم يفرقوا بين افادته
 المعنى وبين افادته
 الحكم الشرعي كما فرق المصنف
 تعالى بين ذلك القول ووجه
 * قال * واما الزيادة فيزك
 من حمل الرق على التخصيص
 * اقول مقتضى قوله
 السابق ان يقول هو هنا
 واما الزيادة فكما في المثال
 الفلاني فكس ذكره في صورة
 الكلام
 حاصله اختيار
 انه المراد بالوضع
 الشخصي كذا لا بمعنى
 الذي ذكره حتى
 يلزم الاشتراك
 بين المعنى
 غير الوصف الاول
 لا تعبر عنه كم قالوا
 ثلث حيض وبعضها * قال *
 يجب عن الاول بان الكلام
 في انما هو واشهر كذا لك
 بل هو عام او واسطة
 * اقول ان الكلام في انما هو

فلا في قوله تعالى تلكم قروا مستفرج على قوله انما هو حيث
 هو خاص بوجوب الحكم قطعا واما ان اشترط العام او واسطة فلا
 فلا منه جميع منكر وهو عند من لا يشترط الاستثنا او عام وعند من يشترط واعتراض
 عليه بان انما هو قطعي في معناه كذا لك العام قطعي في معناه كذا لك
 العام قطعي فيها انظروا في قوله فان انصرف عنه اسئال من وجه اما من وجه آخر

نفسه بنفسه بالحيثية وحده انتهى تعالى في دفع ما يورد منه المعارضه
 * اقول اراد بالمعارضة المعارضة بطريق القلب وهو جعل الوجود بعينه
 على تقدير الحكم بعينه بان يقال انه القدر الذي يحمل على الحيض بطلان موجب الثلثة
 اما بالخصاصة عن مدلولها من اعتبار الحيض الذي وقع فيه الطلاق واما بالزيجية انه
 لم يعتبر ودفعه انما يقال لا نسلم ان الحيض الذي وقع فيه الطلاق ٢١٠

ان لم يعتبر كان الواجب
 ثلثة حيض و بعضا من
 الواجب بالشرع ليس الا
 الحيض الثلثة والكمال كما
 ذكر في الاطهر وان
 خبر بان لا يفيد بالحيثية
 رغبة الله تعالى ايضا
 في دفع تلك المعارضة
 لانه وان قال بوجوب
 ثلثة حيض كواثر غير الذي
 وقع الطلاق فيه لكنه لا يطرق
 ان الذي وقع فيه غير معتبر
 بزمانه وانما وجب تكميل
 الحيض
 هذا المصريح وان
 كانه مدلولها
 مستدركه هناك
 ان شاء الله تعالى
 الا ان الكلام في
 التماثل بين كلاميه
 المشبه
 الجيب حبه
 ان شي * مشبه
 حيث قال فاللفظ
 لا يعبر بهذا حقيقة
 ولا مجازا * مشبه

المجازية مما يصلح لها لم يوجد عانا اصلا ولا خلا يكون لا سودا والاعتبار
 المذكور عانا قلت المراد من جميع ما يصلح له بالنظر الى الاستعمال فان دفع
 السؤال * قوله وفيه نظر لان ذلك انما هو باعتبار وضعين هذا
 بخلاف ما ذكره في التبيين ان ثبت صريح هناك بان اللفظ الواحد
 بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة ومجازا من جهة واحدة لكن
 باعتبارين كلفظ الدابة في الفرس من جهة اللفظ فليظفر فيه وقد اجاب
 بتجديدهم النظر بان ههنا ايضا وضعين على معنى شخصي للكل ونوعى لما بقي
 وكانه بنى الكلام على انه الاشتراك انما يبرم اذا كان الوضعان من جنس
 واحد وفيه منع على ان تحقق الوضع النوعي الذي يعبر به اللفظ حقيقة
 قد دفعه الله فيما سبق وقد اجاب ايضا بان كون اللفظ الواحد حقيقة
 ومجازا بالنسبة الى المعنى الواحد باعتبار حيتين هو المعنى المشترك
 فلا يخبره الفارق وهو ان ذلك باعتبار وضعين وفيه نظر لان كلام
 المصنف مبني على قياس الجمع بين الحقيقة والمجاز بهذه الطريقة في هذه
 الصورة على الجمع بينهما في صورة اخرى بل على طريقة اثبات الحكم
 المتكاتف بالقاعدة الكلية وعاصمها انه لا يثبت في فصل المجاز الى اللفظ
 بجوده ان يكون حقيقة ومجازا بالنسبة الى المعنى الواحد باعتبار حيتين
 ثبت جوازه على هذا الوجه ههنا ايضا فاذا كانت القاعدة مفيدة
 بان يكون باعتبار وضعين لا يثبت ذلك الحكم فيما لا يكون فيه الوضع
 الواحد لو سلم ان ذلك بطريق القياس فاذا ثبت الفرد انما لا يضر وان لم يكن
 مؤثرا وتأثير تعدد الوضع في جواز الجمع بهذه الطريقة مما لا سبيل الى انكاره
 * قوله واما نفس الموضوع له اذ ردت عليه باختيار ان ذلك المعنى بجمع

ان لم يعتبر كان الواجب
 ثلثة حيض و بعضا من
 الواجب بالشرع ليس الا
 الحيض الثلثة والكمال كما
 ذكر في الاطهر وان
 خبر بان لا يفيد بالحيثية
 رغبة الله تعالى ايضا
 في دفع تلك المعارضة
 لانه وان قال بوجوب
 ثلثة حيض كواثر غير الذي
 وقع الطلاق فيه لكنه لا يطرق
 ان الذي وقع فيه غير معتبر
 بزمانه وانما وجب تكميل
 الحيض
 هذا المصريح وان
 كانه مدلولها
 مستدركه هناك
 ان شاء الله تعالى
 الا ان الكلام في
 التماثل بين كلاميه
 المشبه
 الجيب حبه
 ان شي * مشبه
 حيث قال فاللفظ
 لا يعبر بهذا حقيقة
 ولا مجازا * مشبه

فينبغي ان يفيد الشا نفي ايضا فليتناظر * قال * قلنا
 ونقول الامور المستمرة تحت العهد كما يتوقف على انتهاء يتوقف على
 استظهار آية * اقول للباس ان يقول جواز اطلاق الطهر الواحد على البعض
 من الاول ليس بمجرد الاستهلال الى الحيض بل تضم السبب وقوع الطلاق قبل
 ذلك البعض فيحصل مجوز الاطلاق وتضم السبب التفرغ من لزوم تطويل العهد

الموضوع ومع ذلك هو حقيقة فيه من حيث التناول ولا نعلم ان كل ما هو غير الموضوع له فاللفظ فيه مجاز من جميع الحكييات وان اراد به انه مجاز من بعض الحكييات فلا يفرجوا ان يكون حقيقة من حقيقة اخرى واجيب بان كلام الشارح على انه من باب القوم من ان اللفظ المستعمل في المجاز مطلق وجعلوا الاستعمال في غير الموضوع له اعم من ان يكون في المجاز او في الخارج فالمنع بان لا نسلم انه كل ما هو غير الموضوع له فاللفظ فيه مجاز ان اراد انه مجاز من جميع الحكييات غير متوجه ويؤيده انه ذكر ما ذهب اليه فخر الاسلام من ان اللفظ المستعمل في المجاز صفة قاهرة على طريقة السؤال واجاب عنه ايضا * قوله لا يقابل مطلق المجاز الذي هو غير مطلقا والكل على البعض فان قلت الحقيقة بهما لم يجعل مقابلا لمطلق المجاز بل للمجاز من حيث القصر قلت بل جعل مقابلا له فانه لا جعل حقيقة من حيث التناول فقد جعل مطلقا مجازا من حيثية اخرى استفيد منه انه ليس بمجاز اصلا من حيث التناول فقد جعل مطلقا المجاز مقابلا للحقيقة المذكورة فليست * قوله ولا اشارة اليه في فصل المجاز الاشارة الى جواز كون اللفظ الواحد حقيقة ومجازا على طريقة فخر الاسلام * قوله وقد يجاب بان الباقي انه ليس جوابا آخر عن قول المصنف غير النظر المذكور كما ظن ذلك لا يلزم التفرع الا في بر هو جواب عن النظر الا انه لا يفيد المصنف كما ذكره الفاضل الشريف لانه يبين انه يكون حقيقة مطلقا وكلام المصنف انه حقيقة من جهة مجاز من وجه * قوله وفيه نظر لم يذكر المصنف في بعضه التسخير وجه النظر وفي بعضها لا تتقاضا بالصفة يعني انه الصفة ليست صيغة مخصوصة منصوطة * قوله فلان فلان لم يقل فلان و فلان كما ذكر

فمحصل الموجب لانه قيل اذا أطلق في آخر الظاهر بحث فيهما المحيض لا يحصر التطويل فكتبا يعني حصوله في سائر الاحوال مع كثرتها ولقد ذكركم الكاوة * قال * الا انه كونه الاول من باب ليس بظاهر * اقول انظر الى كونه من باب ليس بظاهر والخلاف انه كما ذكر في طريق ثبوت لفظ الطلاق حيث لم يذكر ظاهرا دائما ثبت بطريق بيان الضرورة كما سيأتي وبعد ما ثبت بان طريق كونه الطلاق خاص في مدلوله بلا خفاء اللهم الا انه يقال اذا كان ثبوت بطريق بيان الضرورة لا يكون من طريق المنطوق والسخا من فلتان بل قال * قال * وليس يستقيم لان قوله والمطلق بيان يترتب عن الآية آه * اقول يعني انه قول المصنف رحمه الله تعالى ثم قال فان ظلمت اي بعد المرتين يقتضي انه يكون في قوله ذكر الطلاق المعقب للرجعة مرتبة بيان تعدد الطلاق ولا شك انه ذكره تعالى تارة بقوله والمطلقات يترتبها بانفسها وايضا بقوله الطلاق مرات لا يدل على التعدد فالصواب انه قوله مرتبة ليس قيد الذكر

الموصول مع بعض الصلة

والاول اصح لفظا لضعف حذف الموصول مع بعض الصلة لكنه اظهر معنى ولعل اختصار الشارح رحمه الله تعالى ذلك لهذا قوله بيان كيفية الطلاق ومثله وعينه يعني بيان ان الم شروع ان يقع مرة بعد اخرى فهو بسبب الكيفية دون الكمية وانه كما بيان الثانية لازما لبيان الاولى لان الطلاق اذا وقع بعد اخرى يكون اثنيهما لا محالة فلا يبا فيه قوله الا انه قلت ان

لا تفسر باللام * قال * انه فصل الزوج هو انه من تقرر فيها سبق
 وهو الطلاق * اقول يعني انه ما فصل الزوج بطلاقه بعد الاقترانه
 سواء كان بلفظ الطلاق او بلفظ طلاق لا فسخ الا الاول فظاهر وانما الثاني فبدلانه
 سبب النزول فان الالبسة كما سيأتي نزول في الخلع فدللت على نسبت طلاقا * قال *
 وهو الذي عبر عنه بغير السلام بترك العمل * افون الزيادة على ٩١٩

شراح مختصر من الحاجب لان له في مقام التقدير ترك العطف
 مجال في هذا المقام لنوع التاكيد * قوله وذكر قسمه لانه في بحث
 لانه انما يقول من حيث انه لو ان كل الموضوع له نوعان ان يكون
 على قول من لا يشترط في العموم الاستزادة ويقول انه موضوع بجميع
 المستثناة وان زاد انه كل المراد فذلك لا يقتضيه كونه حقيقة * قوله
 كان الاستثناء صحيحا يعني فلا يتصور احد منها اسلا * قوله خلاف
 لو قال مما كني حرار الا مما كني حيث جعل الاستثناء وابتدأ الكلام
 انه مستثنى من كل شيء اذ كان بلفظ المستثنى منه * قوله ان
 هو انما لا نساني وانما اذا كان بغير ذلك للفظ فصيح من ان يقول
 نساني عوان الزينب دامت وعمره وبرد حتى لا يخلق الا واحدة
 منهن ولذا لو قال قلت مالي لزبد لانت مالي لا يصح وقارنت
 مالي لزبد لالف وقلت مالي الف صح ولا يستثنى مستثنا وتاخر ان
 يقول بغيره فمضربا اذا قال انت طالبة لانا واحدة * واحدة
 واحدة حيث يقع تحت عند ابيخ وفي رواية عن ابي يوسف في المسئلة
 في امانية مع انه استثنى من كل لا بلفظ المستثنى منه ولكن انما ياب عنه
 بان العطف لا يشترك والمعطوف والمعطوف عليه كلاهما من العبد
 فصار كأنه قال لانا لانا بخلاف ما من المسئلة * قوله كان الاستثناء
 قيل فما قال الحسن يجوز له ان لا يضاف على ابيانية فيقول اني اوصف
 وقية فظهر ان الاستثناء ابيانية كما يكون فيما يصدق المضاف اليه على
 اوصاف صح به في طلب غيره وهما ليس كذلك فالاولى ان يقال
 لاضافة لادني طالبة اي ما عطف الذي هو من افراد عام على ان يكون فيه

النقص عبارة عن اثبات
 امر زائد على ما يفيد الشق
 تابع له غير مستقل كزيادة جزء
 او شرط او علة او ترك
 العذر الخاص القوي منها
 في الف وانه ابطال لما
 يفيد * صريح اللفظ بخلاف
 الزيادة * قال * فكانت
 قال فان طلقها بعد الطلاق
 لتيها كذاهما واحدهما خلق
 * قول فبعد بحث لانه
 مقتضى هذه العبارة لزوم
 كون المطلقين او احدهما
 خلقا وليس كذلك لانه اختلف
 انما هو على تقدير اخذ المال
 فحق الاب رة ان يقال فانه
 قال فان طلقها بعد المطلقين
 يجوز ان يكون كذاهما
 احدهما خلقا واخذاء * قال *
 ويصدق اشكالان
 * اقول اي كما قررنا
 كلام يوتي الى ان يكون المعنى
 فان طلقها بعد المطلقين
 لتيها كذاهما واحدهما خلق
 يصدق اشكالان بيان
 الاول ان الفاء في قوله
 فان فستم يقتضي وجوب

كون الخلع بعد المطلقين لا قبله لوجوب مقتضى قوله ما بعد ما عقيب
 في قديم ما بعد ما خلق * ما عقيب فاستان يوجب كون الخلع عقيب
 المطلقين * بان استاني ان الخلع اذا كان بعد ما عطف على المطلقين لزوم
 ان يكون في الثاني فان اقبل بقاء عدا * ان بعد التمسك رابع باولية
 في انفسه لا ان الخلع في ما جريد با خلع وما قبلها عطفان كمنوع

عرفت من التقرير السابق ان السجل مستدرج تحت الطلقة لا مفادها
 فكيف النقيب والسبب ان يقول ذلك لان السجل ليس بمرتبة على الطلقة
 ووجه اندفاع الساج ان قوله هو مرتبة على الطلقة ممنوع بل المرتبة
 عليه ان على تقدير الخوف لا يحتاج في الاستدلال فانيته ان يدل على السجل المستدرج
 تحت الطلقة وهو لا يقتضي ترتيب السجل عليه والسبب ان يقول

٢١٤

والذكر بعد الفاء
 ثم اقول مستدفع به اشكال
 الخمس ايضا وهو ان السجل لما
 اندرج في ضمن قوله الطلاق
 فانه لا يستقل بافادته
 قوله فان تخلفه لا يفي
 حده وانما فلا جناح عليها
 فيها افادت به لم يفد الفاء
 ترتيب الطلاق على السجل
 مطلقا فلو لم يحصل مطلقا
 وهو الاستدلال بالفاء
 على مشروعية الطلاق بعد
 السجل ووجه اندفاع ما
 اشار اليه بقوله لانه

ليس

بما لا يراد
 عم الطلقة
 فانه الفاء
 اذا افادت
 مشروعية
 الطلاق
 بعد الطلاق
 انما للسجل
 فقد افادت
 مشروعية
 بعد السجل
 بلا مرتبة
 بقا العام
 مطلقا

بما لا يراد
 عم الطلقة
 فانه الفاء
 اذا افادت
 مشروعية
 الطلاق
 بعد الطلاق
 انما للسجل
 فقد افادت
 مشروعية
 بعد السجل
 بلا مرتبة
 بقا العام
 مطلقا

جوزوا انما في الموصوف الى الصفة قوله وفيه نظر لان العقل قد
 يقتضي اخراج بعض مجرول السبب المراد بالمجور من كل الوجوه حتى يرد ان
 اخرج بالسبب معقول لا يعقل وهو قد اوجب عن النظر بان الكلام فيها هو
 من خطابات الشرع لا في مطلق العام المخصوص كيف وليجوز عنه الادلة
 الشرعية والتعميم خلاف الاصل ولا ثم ان العقل قد يقتضي اخراج بعض مجرول
 من خطابات الشرع لانه ادعى تعلية البيان وتهديج اب ايضاً بان القضية
 المذكورة وهي ان المخصوصة بالعقل ينبغي ان يكون قطعاً مهيأة لا كلية
 بل قوله لانه في حكم الاستثناء والعرض ان ما ذكره على الاطلاق لا يبر
 بصحح قوله وغاية توجيهه ان قال افاض الشريفة في التوجيه لا يدفع
 الايراد المذكور في صورة كون المخصوص مجرولاً وقد يقال على تقدير كونه
 المخصوص مجرولاً لا يحتمل سقوط في نفس الاستثناء نظر الى شبهة التام
 فيبقى العام حجة كما كان وسقوط الاحتجاج بالعام نظر الى شبهة الاستثناء
 فلا يسقط الاحتمال بالشك بل يتطرق اليه شبهة وانت خبير بان هذا
 دليل مستقل على عدم سقوط الاحتجاج بالعام المخصوص مطلقاً كما ذكره
 المصنف والكلام فيه انما الكلام في ان الدليل الذي ورد على ممكن شبهة
 يفيد نفى بقاء العام حجة وتوجيه السبب لا يدفع في صورة كون المخصوص
 مجرولاً لا قوله فعلى هذا يكون فيه منع لان المراد بقوله من غير مرجح
 مفيد للقطع في صورة المعلوماتية اذ المرجح هناك ايضا لا يفيد القطع
 لاحتمال خروج بعض آخر بالتعليل كما اعترف بقوله خبر الفقهاء على التفسير
 روى الخالد بن يحيى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي فدخل المسجد اعلى فتردى في بئر
 كان هناك فضحك بعض من خلفه فقال عم الامن ضحك منكم فليعد

لان الترتيب على الاعم يقتضي الترتيب على الاخص بلا محس
 قال * لانه يراد اشكالان * اقول يعني يراد على
 التقدير الذي اندفع به الاشكال لانه اشكالان اخران احدهما انه اذا
 اندرج السجل في قوله الطلاق فانه لا يقتضي ان لا يكون المراد بذلك
 القول هو الطلاق الرجعي بناء على ما سطره انه السجل طلاقاً بانه وقال

في الاول ذكر الطلاق المعقب للرجعة مرتبة على ان مرتبة نسي الطلاق في كمال
 وما فيها النسي يقتضي ان لا يصح التمسك بالابية في ان الخلع طلاق وان
 بمقتضى الصريح لا يجوز في الابية على هذا التقدير هو الطلاق على ما لا يخلع
 لا ينسب بحسب ان يكون بلفظ الخلع على ما هو الاخذ في قوله نفسه واجاب عن الاول
 حاشية شرح اصول فخر الاسلام وارضاء الشارح بان يكون ٩١٤

الصلوة والوضوء فان قلت لا يخفى ان يكون الصلوة التي امر
 النبي صلى الله عليه وسلم بها فريضة او سنة وانما كان ينبغي ان لا يعدي الحكم
 الى الاخرى لا تقر من ان ثبت على خلاف القياس يقتصر على مورد
 قلت بعد تسليم انها كانت احدهما فقط لما كانت لفظة الوضوء والوضوء
 متساوية في نفس الصلوة وانما الاختلاف بالعدد من عدم الحكم بالعادة
 احدهما الى الاخرى بخلاف صلوة الجمعة قوله وكذا خبرنا عن ناسنا او
 قولهم لذي الكلد شرب ناسنا ثم على صوابك فانما عليك شرب ناسنا
 فان قلت به الحديث معارض للكتاب فكيف يعجز به ذلك لا يقتضي
 بقاء الصوم والكتاب منفي لان ما هو به بقوله تعالى وانما اتعيا
 الى الليل هو الصيام الى الليل وهو لا سبيل له الاكل والشرب والجماع
 ايها ولم يبق في النامى لوجود الاكل حقيقة قلت اجاب عنه مولانا خير
 الضرري بان في الكتاب اشارة الى ان النسي موقوف قال الله تعالى
 ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا هذا الحديث مما انزل فيهم به ويحكم الكتاب
 على حاله المعجزين لادلة والقائرين يقول لا يتعين مع من وجوب
 العمل بمقتضى هذا الخبر يترجح خبر الواحد على العام لمخصوص بل ان
 ترجيح خبر الواحد المؤيد بالكتاب عليه والكلام في الاول كما سبق تنبيه
 السبا وفتاوى قوله مع شك في اصله في دلالة فان الصيام
 المخصوص بكلام من غير موصول بالدلالة وان كان قطعي لمن وخبر
 الواحد العام بالتكسر قوله وقد يستدل به رد الاستدلال بان
 القوم لا يدعون وجوب مقارنة المخصوص مطلقا بل مقارنة المخصوص
 الاول والاستدلال المذكور لا يدل على خلافه وقد يجاب بان كلامهم نظ

رجعيا انما هو على تقدير
 عدم اخذ المال اقول فيه
 بحث لان قوله تعالى
 الطلاق مرتان انا ان نسي
 يكون سنة او لا فصل الاول
 لا يستقيم قوله نفسه الى الرجعي
 والبارية وعلى الثاني لا يستقيم
 قول المصنف ذكر الطلاق
 المعقب للرجعة ويكفي
 يقال تخار الشق الثاني
 ونقول معني قول المصنف
 ذكر الطلاق الذي يسكن
 ان يقتضيه الرجعة
 فيكون حاصل الجواب
 لا نسلم ان المراد بقوله
 الطلاق مرتان هو الطلاق
 الرجعي وانما هو على تقدير
 عدم ان اخذ واجابوا عنها
 الشك في ان الآية نزلت
 في المال على ما انما نزلت
 في ناسنا فيسبهم شماس
 رضى وكان قد اعطى زوجته
 جسدا تحت عبء القهر
 به اية حد يفرض على وجه
 الصدق وكان الشور
 منبذ اذ روى انهم
 انت رسول الله صلى الله عليه

وسلم فقالت يا رسول الله لا عيب على ما ثبت في دينها ولا خلق وكلها اكره في الاول
 انكر في الاسلام لقد يقتضي اياه فقال عليه السلام تردى عليه عليه
 حد يثبت فقالت نعم وزاودة فقال عليه السلام انما الزاودة فلا فخلعت
 منه بها ولائها ذلك اول خلع وقع في الاسلام اقول فيه ايضا بحث لان

سبب النزول انه اعتبر افا و جوب تقدير لفظ الخلع في الآية لا الطلاق
 فيجوز ان يحل على الفسخ كما زعموا في اذ النافع عنه كما في لفظ الطلاق
 فلا يكون بيانا للضرورة التي زعمت في حكم المفقود بيانا وبكماله ان يقال
 دلالة ما ذكرنا من بيانه للضرورة على تقدير لفظ الطلاق اقوى من دلالة سبب
 النزول على تقدير لفظ الخلع فيعتبر سبب النزول على حمل الطلاق الذي
 ٢١٥

مجلس في حكم المفقود على
 الخلع لان فيه اعم
 للبيان بقدر الامكان
 وهو اولى من ايمان احدنا
 فليتأمل * قال * وقد
 يجب بان الطلاق على
 مال اعم آه * اقول
 يستحب بحاجب عن الشا
 بان سئلنا ان المفهوم
 الآية هو الطلاق على مال
 لكنه اعم منه الخلع كما
 ذكر ولا شك ان الاعم

يصدق
 على الاخصر
 القائلين يكون
 ويحل عليه
 العام قطعا
 وانما يجوز
 فيما وراء المخصص
 الاعم
 اذا كان المخصص
 معلقا بعدم
 ثم سئل
 قبوله التفسير
 واعتض
 شبه الاستثناء
 من

لا يستلزم اعم من الخلع
 حتى لو سلمها لم يصح نزاعه
 في الامر بالمذكور
 * قال * فان قيل الفاء
 في الآية لجر العطف آه

في الاول فتم ادعى الخلاف فعليه البيان * قوله فالتخصيص بالحقيقة هو
 النص اعم من عليه بان المعتبر لو كان هو النص المتفرع عليه القياس لا يخرج قولهم
 العام الذي لا يخرج بعض ما يتناول لا يخرج بالقياس لان القياس لا يخرج النص
 فان التاميم ليس هو القياس بل النص المنطوق عليه و اجواب ان مرادهم
 بذلك القول ان النص بطحواء المدرك بالقياس والتفصيل لا يخرج النص الاخر
 وهو * قوله لا يخرج الحكم عن محله بخصوص حتى يلزم خروجه عن شبه الاستثناء
 بالكلية ويقضي سقوط الاحتجاج بالعام اذا كان معلوما وبقاء الاحتجاج
 قطعا اذا كان مجهولا وتحققت ان حكم التخصيص هو الدفع لا الرجوع بحج في حقه
 استثناء * قوله وتوفي خطا في كل منهما فان قلت شبه الاستثناء وجه
 اخر غير الشبهة بكماله وهو شرط المقارنة في التخصيص كما في الاستثناء فبان
 ينبغي ان يرجع على شبهة النسخ كما هو مذهب القوي الثالث قلت
 الترجيح بكثرة السند من باب الترجيح بكثرة الدلالة او كل شبهة يدل على حدة
 فلا يجوز الترجيح بها كما في شرح اليزدوي * قال المص وقيل التخصيص
 لان معموله توفيق فيه بان الكلام في التخصيص الاول وهو لكونه
 مفيد المصدر يتوقف عليه ولا يكون معموله قبل التخصيص واجب بان لا
 عند فرض عدم التخصيص وهو الاصل كان معموله وعند وجود التخصيص
 الشك * قوله لا يلزم من نسخ النص بالقياس قد يتوهم منع اللزوم
 يجوز ان يتناول القياس فردا اخر من افراد العام ويندفع بملاحظة
 قول المص ليس نسخ القياس بعض اخر من افراد العام وقوله ليست
 النسخ في بعض اخر قائل * قوله فان قيل فيجب ان لا يصح آه قيل قول
 المص لا يريد بقوله آه معنى غير ايراد هذا السؤال واجواب لان يريد

* اقول هذا السؤال عن اصل الكلام يعني ان ما ذكرتم من التقديم مبني على كون
 الفاء في قوله تعالى فانم طلقا للعقب و لا يجوز الاستثناء
 الزيادة على الكتاب بل ترك العمل بالخاص وذلك لان كونه للتفصيل يقتضي
 وجوب تقدم الاقتداء بالخلق بالطلقة الثالثة وذا يقتضي عدم جواز ما قبله
 فيلزم الزيادة لانه اثبات شرط حقيقة بل ترك العمل بقاؤه فانه طاعة

و قد علمت سابقا ان عزم العمل بالجماع في الفروع الزائدة واليه
 ذكره الشيخ بطريق الاثر ان قلنا لو سلمنا بالاجماع والكثير المشهور
 كحديث العسيلة * قال * يعني لا سلم انما لو كانت للتغيب لزوم الزيادة او ترك
 العمل بالجماع * اقول * والما يلزم هو وجوب تقديم الاقضية واخلع على الطلقة الثالثة
 وليس كذلك فانيته الجواز ولا فساد فيه ولا سلم لزوم احدهما كما
 بالاجماع والكثير المشهور

توضيح ما ذكره * قوله لا جوابا علم اشكال آه عندنا كما ان الشخص
 جهتان جهة استقلاله وجهة عدمه وجهة استقلاله وان اقصى
 صحة التعديل الموجبة بجهته العام المتغيبه بطلان محجته كمن جهة
 عدم استقلاله يقتضي خلاف ذلك وخر الشك في بطلان محجته
 وقد كان قبل الخصم محجته يتعين فلا يبطل بالشك وحاصله انما يلزم
 بطلان محجته العام لو لم يعارضه ما يوجب عدم صحة التعديل وفيه نظر
 لان هذا انما يفيد اذا لم يكن حكم احد المتعارضين مخصوصا وهو صحة
 التعديل من جهة الخصم كما لا يخفى وقد يقال مراد السيد دفع الشبهة
 المذكورة عن كلام القوم بل ارادوا عليهم ودفعها عن تقرير الاستدلال
 بوجه آخر فمعنى كلامه فلرفع الشبهة الواردة على القوم عن الاستدلال
 على اصل المدعى * قوله على ان احتمال التعديل قد فسخ لا يرد على المصن
 كلام الشرائع قصد به لا يرد عليه * قال المصن فلا يبطل العام باحتمال
 التعديل فيل عليه تعديل المستوع عليه في يقتضي ان يكون العام المذكور
 محجة قطعية لان ما يقتضي القياس تخصيصه بخبر وما لا فلا وعلى تقدير
 بقاء العام في الباقي قطعا اوجب بانه لا وجد في الباقي احتمال الخروج
 بالتعديل بهذا اخرى لم يتو قطعا * قوله على وجه البيان ويوم المعارضة
 فان قيل بانه في قوله سابقا فيجوز ان يعارضه القياس وما صحح به
 صاحب الكشف غير من ان حمل الخصم بطريق المعارضة فلا المعارضة
 الشقية هي المعارضة الحقيقية التي هي بمعنى الرفع بالراء والمثبتة هي
 المعارضة الظاهرية انه بمعنى الرفع بالذل فلا اشكال * قوله فان قيل
 فلم لم نجد آه اى وان كان القياس من النص لمخصر في ان كلاما منها

و كل منها قطعي بجواز الشيخ به
 اقول في الاجماع بحث لا فيه
 لا يفسد به كما استدل الشيخ
 كما سيأتي في موضعه ان شاء الله
 نقال في قوله كحديث العسيلة
 فان ذلك الحديث كما سيأتي
 قد ورد في ثلاث طلقات
 حلت علم اخلع * قال *
 لا يقال الترتيب في الذكر
 لا يوجب الترتيب في الحكم
 * اقول يعني لا يقال في
 الجواب عنه قوله فان
 قيل القاء في الآية لجود
 العطف او حاصله لا يلزم
 من استغناء كونه للترتيب
 في الوجود كونه لمحبة
 العطف يجوز كونه للترتيب
 في الذكر وهو لا يوجب في
 الحكم وحاصله الجواب
 ان اللزوم ثابت لان
 مطلو العطف كونه
 التواضع يفيد الترتيب
 في الذكر مخصوص وضع الغاء
 يجب ان يكون للترتيب في
 الوجود * قال * واعلم
 ان البحث مبني على ان يكون

النسب مع احسان اسارة آه * اقول ذكر المتفقون ان تفسير
 النسب مع احسان بالطفة الثالثة قول مرجوح والراجح المشهور
 تفسيره بترك الرجعة وهو القول الفحل والمذهب الجوزل * قال * وحينه
 لا دلالة في الآية على شرعية الطلاق عقب اخلع * اقول انخصر عليه
 لان الآية على كون اخلع طلاقا بانفسه كما لا يخفى * قال * اراد ان يقتضوا الشارة

٩١٧
 القول في تعريف النكاح مع الاستدلال بالارادة في تعريفه لا بد من الاحتياج
 اليها في صحة حذف اللام في قوله لا يشترط في هذا ما في وان كونه المفعول ليس
 فاعلم انما على النظر المعتبر من حيث ان كبر متي وانما لم يجهل احد على حذف اليا
 لانه لا معنى للاجتماع بالاشياء * فالمراد فلا يشترط الا بشيء في
 الطلب وهو النقص الصحيح * اقول هيست ابحاث وكرنا في

رأت الاصول ولا بأس
 بذكرها هيست وكرنا في
 بعض من الفوائد الاول
 ان لا يشترط في ذلك مطلقا
 عن الاصل في قوله
 في قوله لا يشترط في
 والمطلق عندنا لا يشترط
 القيد الثاني ان ابطال
 موجب الشاخص يتركهم ايضا
 لانكم فيه ثم
 وجوب و قد يجاب عنه
 من المشر بان المراد لم يتصور
 باله قول كونه مختصا
 او الموت مطلق لا ابتداء
 فلم يلحق ولا انتهى
 وجوب اي بعد التخصيص
 المال بالعقد والسوق آب
 الثالث عنه * منه

هيست ان قد تم ما يشاء في لم يشرحت العام فلم لا يجوز التخصيص في القياس
 ابتداء عند القائلين بان موجب العام قطعي * قوله موايد بما يشاء في قوله
 المختص في حق العام لا لا * قوله لعدم تناول شيئا من افراده اذ
 الفرع ان هذا العام لم يختص قبل القياس * قوله واللام في القياس
 المتناول لم يزل عليه عدم تناول الاصل يستلزم عدم تناول الفرع فكيف
 يصح ان يقال في الكلام في القياس المتناول به وجوب منع الاستدلال
 الا ترى ان القوم جاء القوم ولم يجرى زيد وعلم عدم مجيئه بانه عند توهم
 الشاخص عن القوم المذكور فلم يجرى زيد لا جله في القياس يقين عدم ثبوت
 المجيئ لكل من هو صديق لعمد من القوم المذكور مع انه الاصل اعني لم يجرى
 زيد لا يتناول فردا آخر وهو قوله * قوله والا لم يتصور كونه مختصا قبل
 عليه عدم تصور عين المدعي فكيف يصح ذكره في مقام الالتزام ويجاب
 ان المدعي عدم الجواز لا عدم التصور او لو لم يكن متصورا لما احتجج الى
 الاستدلال عليه * قوله وان كان مستندا الى اصل لا يتناول شيئا من
 افراد العام اعترض عليه بانه في سببه من ان القياس مظهر في المختص
 بالحقيقة هو النص المثبت للحكم في الاصل واجب بان مراده مما ذكره هيست
 لا يتناول بطريق المنطوق شيئا من افراده وان كان متناولا لبطريقه
 الموافقة حتى صار أصلا فلا ينافي في قوله صح في البعد عنهما خلافا لاجتماع
 لهما لان الفاعل والمفعول الحكم مثبت بقدر دليله والمفسد في كسر
 كونه غير محال للبيع وهو مختص به دون الفسخ فلا يتعدا بخلاف ما اذا لم يتم
 فمن كره احد لانه مجرور مع وجهالة الثمن يفسد البيع وله ان يحل لا يدخل
 تحت العقد أصلا لانه ليس بمال والبيع صفقة واحدة فكان القول في كسر

الاستدلال بان هو انما يشترط في
 اجزا لا يشترط الصحيح بالمال
 لتقتضي هذا ان لا يكون الا بشيء
 المنفك عن المال صحيح لا ان يكون
 صحيحا ومستوجبا لثبوت ما
 انتفى او سكنت عنه ويجاب
 عن الاول ان المطلق يحصل
 على المقيد عندنا ايضا
 او انما الحكم والحادث و دخل الاطلاق والتقييد على الحكم المثبت كاستدلال
 وهيست كذلك وعمد الثاني انما لم يقيد وجوب المهر بما ذكره بل الوجوب
 مستحق قبل العقد وانما المقيد بقدره في الزمته وهو غير الوجوب وعنه
 الثالث ان قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقوا النساء ما لم يمسواهن او تفرضا
 لمن فرضا دل على تحقق الطلاق بدونهن كسبوا فرفض المهر وهو انما يترتب على النكاح

وانما قال بعد
 تسليم الاحتمال
 ان يكون المقصود
 بالبيع بطلان
 البيع في العبد
 المقصود الى آخر
 والعبد المستحق
 لانه لا يحتاج
 الى البيان ان
 ان المصير الى المجهز
 لازم فينبذ ايضاً
 في يراد ان بطلان
 الفاسد اطلاقاً
 لا يخفى على العام
 لكنه لما نصبه
 المصير الى المجهز
 في المصير الى عموم
 او ان يبقى قوله
 يبطل البيع على اطلاق
 وانما ارادة بطلان
 بيع المجموع
 حيث هو مجموع
 يبقى البطلان على
 حقيقة فلا احتمال
 لها لان التخييل
 لا يلزم ان لزوم
 البيع بالحقيقة
 ابتداء وجعل
 ليس ببيع شرط
 لقوله لا يبيع انما
 هو بالنسبة الى
 العبد المقصود ثم
 فاد البيع فيه
 اللازم من التعليل
 لا يلزم بطلان
 البيع المجموع
 ليم الترتيب بالنظر

لانه ليس
 بما لك
 للمسان
 والاشارة
 للمزيد
 لكنه المقصود
 بل ما يحسن
 لا يبيع آه
 قال *
 يفسد
 هذا من لفظ
 كجئت في
 قول المص
 في التا
 كجئت
 بل ما يحسن
 او كجئت
 على ان لا يفسد
 لما يجب
 ان يقرأ
 بصيغة
 المبني
 للمفعول
 قال *
 والب
 لفظ خاص
 * اقول

انتم على فاذ اصبح النكاح بدو من فتمية المهر ولا يجب المال قلت
 فيه رواية في الاول ان السند يجب ثم سقط اذا لا فانه في
 الوجوب لانه الزام له عليه فلا اشكال عليه الثانية
 ان لا يجب ابتداء وهي المشا لا اشكال في ذلك ان العبد
 خارج عن خطاب قوله تعالى ان تبغوا بما مولاكم ٢١٨

شرط البيع في العبد وهو شرط فاسد وبيع يبطل الشرط فاسد
 وفي قول المص يبطل البيع لان عدلهما آه فيه كجئت وهو ان البيع في
 المجهز لا يملك المشتري اصلاً ولو قبضه في المجهز باذن البائع صحاحه او
 دلالة وفي العبد فاسد بملكه المشتري بالقبض باذن فيه ويلزم فيه فيلزم
 الجمع بين الحقيقة والمجاز ويمكن بجواب بعد تسليم ان المراد بطلان البيع في كل
 من العبد واخر في الصورة الاولى والعبد في الصورة الثانية بالمصير الى المجهز
 المجهز بان يجر البطلان على عدم الجواز قوله ثم يدخل كجئت لا يجاب به
 عند الفقهاء عبارة عما تقدم من عدم الاتفاق بين يمينه جاباً بالان لا يجب
 وجود العقد اذا اتصل به الاخر ثم هذا القول متاخر في التوضيح عن الذي بعده
 والظاهر ان التقديم مذهب العلم وقيل تقديم شرحه لما سبقه قوله
 يقع في العبد في بيع فيه بحصة لان اللازم هو البيع بالحصة بقا لانهم
 يدخلون في البيع ثم يخرجون وذلك لان المثل في العقد باعتبار الرق
 والاقوم الموجودين فيهم والذاجاز بيعهم من انفسهم ونقد القضاء ببيع المدة
 مطلقاً واثم الولد الا عند محنة ومجاز بيع المكاتب بغيره اي بغيره في البيع
 الروايتين فاستناع الحكم بغيره كاستحقاقهم انفسهم كاستحقاق الغير
 قوله وفيه نظر لان محله آه قد يجاب عنه بان كون الجمع بين الشيئين في
 الاجاب مقتضياً يجعل قبول العقد في كل واحد شرطاً بقوله في الاخر
 لا ينبغي ان يشك فيه ولا كلام وانما الكلام في كونه شرطاً فاسداً عند علم
 صحة الاجاب فيها والغاية وضوح هذا المصريح به بل اشار الى بطلان الكلام
 في كون الشرط فاسداً او مستغنى بدفع الشك لانه مما يورث الشبهة في الجملة
 قوله على ما سبق تحقيقه في فصل مفهوم الحاجة حيث يذكر في آخر الفصل

المناسب بلام المصنف نفسه ثم شرح به على شرح
 قوله واختلافهما في المفوضة نقل عن السارح
 انه قال انما عدل عما ذكره غيره من ان لا يتفاد لفظ خاص لان
 الذي يبطل في المفوضة ليس بتفاد النساء بل اقترانه
 والتفاد بالمال فلا بد من حرقه الى ما ذكره المصنف رحمه الله

اي يفسل موجب الابطال من حيث كونه متعلقا للباب
* قال * المشهور انه الفرض حقيقة في القطع والايجاب
* اقول يعني انه حقيقة في القطع لفسد وفي الايجاب شرعا * قال *
مع انه الثابت في حقن لفسد بتقدير * اقول هذا شرط بقوله
وعطف فان العطف وحده بلا انضمام عدم التقدير
عند قول المصنف وتبين القوة انه ان شرط الخيار دخل في الحكم فقط لانه ثبت
على خلاف القياس لضرورة دفع الغبن والضرورة تنفع بدخوله في مورد
الحكم بان ينفذ السبب ويتأخر الحكم بحصول الموت بذلك حيث يمكن لصاحب
الخيار فسخ البيع بدون رضا صاحبه وسبب تمام التحقيق في فصله ان
مما اترج * قوله بالخيار في سائر ثلثة ايام الاصل ان الخيار يمنع انعقاد
الحكم اصلا ان كان الخيار لها وان كان الخيار للبائع او المشتري يستنع
الانعقاد في جانب من له الخيار نظر له وانما في جانب من لا خيار له فالعقد
لازم حتى لا يمكن من الفسخ * قوله فلا يكون البيع باحصة ابتداء بل بقاء
والبقاء اسهل من الابتداء فلم من شئ يتجر في البقاء ولا يتجر في الابتداء
الا يرى ان المنكوحه اذا وطئت بشبهة بعيدة له ويبقى مكروهة ولا يجوز
نكاح المعتدة منوطا بالشبهة ابتداء * قوله لزوم العقد اه انما قال لزوم
العقد ولم يذكر لزوم في الاخيرين لان عدم لزوم انما هو بواسطة
الخيار ومحل الخيار في الصورة الثانية معلوم فيبقى ان يلزم العقد في
غير ذلك المخر وانما في الصورتين الاخيرتين فلم يتعين محل الخيار حتى
يلزم العقد في غيره * قوله فيبقى الايجاب متساو لانه اي للمدبر ان يكون
الايجاب في حق الحكم في المدبر بتمتة لعدم كماله في صورة الخيار
* قوله فيحدث جهالة الثمن الفتن والجهالة السكادته اعني الطارية لا يفسد
كأثر * قوله فيكون قبوله شرطا صحيحا لان الشرط لا لم يؤثر في السبب لم
يمنع من الانعقاد كان اشتراط القبول فيما فيه الخيار اشتراط القبول
في البيع وكان من مقتضيات العقد فلم يكن شرطا فاسدا الاصل
ان كل شرط هو من مقتضيات العقد لا يفسد كشرط ابقاء الثمن بخلاف الحق

السد بن فساد
فليتأثر * مشه
٢١٨
المشتق دوم توفيق
الكلام باللام * مشه
٢١٨
في حقيقة
اليه لا يكون
قرينة
على كونه
الفرض
بمعنى
الايجاب
دون التقدير
* قال *
وتقديمه
يعلى
لنظميه
معنى
الايجاب
* اقول
باجواب
عنه قوله
بقريته
تقديمه
يعلى وقوله
وما ملك
ايما هم اه
جواب
عن قوله
وعطف
وما ملك

٢١٨
وهو قوله كما
اذا اشترى عبدا
اه والاستغفار
يدفعه بقوله
وانما اذا صح له
شرط صحيح اي
كما في الصورة المذكورة
مشه
ومحذورة الجواز
في البقاء دون
الابتداء ان
الايجاب لا ينفذ
بدون رضى الموجه
ابتداء وينفذ
بدون رضى بقا
كما استأجر سفينة
بمائة درهم في عشرة
ايام فلم يفسد
فيها الى المقصود
فبقي في البحر ينفذ
الاجارة بدون
رضى صاحب السفينة
وعلى هذا اجارة
الداية اذا تم
مدة الاجارة

اي انهم اه وحاصل انه هذا لفظ فرض يكرر ويراد بالثاني
غير ما اراد بالاول وهو معنى الايجاب فيحصل المقصود بلا لزوم
البيع به حقيقة والمجاز * قال * ولما كان هذا محققا لفا لتصریح
الائمة بان حقيقة اه * اقول يرد على ظاهره انه لو عدل
عنه لما قال خص فرض المهر اي تقديره وجوابه انه عدل

وبقي في البرية
ومنها جواز وقف
المشروع فيها
يكتل القسمة عند
محدث بقاء

في اذا رجع
وقف لبعض
ولا يجوز البدء
ومنها وضع خارج
الا رجع على المسلم
فانتم لا يجوز
استدراك ويجوز
بقضاء كما اذا
استردى الارض
اخر اجتهاد من الكافر
مشهد

في تفسير سورة
هو و في قوله
تعالى ولو
لا يهلك ربنا
مشهد

في آخر آية صاحبها
يوسف * مشهد
لا خير بها

والاصوليون لا قول فلا
عدول فيه وذلك
لان الاصوليين انما ترونها
لكون الغرض حقيقة في معنى
التقدير ولم يقرب المصدر
بل قال يكون لرضنا باعتبار
استتماله على الاستناد وفاقا
في المعنى المذكور مع غايته
وشرح المسند اليه وكم بينهما
فليت من * قال * وتحقيقه
ان استناد الفعل الى الفاعل

في القول يكون الغرض حقيقة في التقدير الى القول يكون
لفظ فرضنا باعتبار استتماله على الاستناد وفاقا في ان مقتضا
المعنى الرابع مع غايته وشرح كونه الاستناد اليه وكم
احتياج الى البيان وهو بيان كونه مجرد الغرض حقيقة في القطع
نفسه ولا يجاب شرعا فظهر ضعف ما قيل انما ثابت ٢٢٠

الحجة
على الشافعي
يتوقف
على مقتضاها
احدهما
ان معنى
التقدير
التقدير
والاخرى
ان الكناية
عبارة
عن الرابع
والمنصف
تقدير
كونه الغرض
لا خير بها

والعبد متي لان كونه ما شاكلم به فلو تحت العقد لعدم المحبة فامكن
استدراك القول من مقتضا العقد فيفسد قوله على ما ذكرنا قبل
الاصواب ان المراد به قوله فيما سبنا في معناها من اللفظ العام لا قوله
فيما سبنا اي لفظ العام مجاز في لباقي لان اللفظ هناك معناه فيجوز
يراد به لفظ العام بمعنى عين التقدير ومنها جميع فلا يتحمل بل يتعين اذ
الصحيح انما بان يرجع ضميره في اللفظ الي العموم والى العام ويراد
اللفظ الذي يصدق على كل منها انه عام وفيه بحث في استمال التقدير
باعتبار الموارد فان لفظ زيد في قوله كذا زيد وقيل زيد وندم زيد
اللفظ متعدد بالشخص وان كانت واحدة بالجنس قوله الاول في اللفظ
العموم اذ ليس فيها ايهام بخلاف المتن مع ان الرابع اضافته الى اللفظ الى
معانيها ولهذا يرجح الرضى تسمية انا وانا بحرف لتبنيه على شبيهها بحرف
الاستفهام قوله اما ان يتناول هذا على حذف المضاف الى وانه
يتناول انا وانا دليل بالمصدر وتناول المصدر باسم الفاعل وتقديره مصداق
الى المبتدأ اي حاله او تقديره المضاف والمضاف اليه مبتدأ انما نيا
قوله كذا لفظ اسم لا دون العشرة في الكساف اللفظ من العشرة الى
العشرة وقيل الى التسعة قوله اسم جماعة الرجال خاصة بدليل قوله وما
ادري وسوف اخال ادري قوم آل محسن نساء * قول بدليل انه يتبع
ويجمع ويؤخذ الضمير العائد الى نفس الاستدلال بالجمع بالصراحيات ووقع
بان الدليل مجموع كونه متني ومجموعا ثم تقض برامح وراما فان وراما حات
واجيب بانه شاذ ذلك ان تجيب بهنا بتمل واجيب به في الاول وهو
ان تقول الدليل مجموع الامور الثلاثة من التثنية والجمع وتوحيد الضمير * قال

اقول فيسب بحث لانه لفظ فرضنا من هذه الحكيمة مركب فلا يكون المعنى
خافا لانه من اقسام المفرد على ما صرح به فيما سبق في باب حيث
القرآن حيث قال هو يطلو في هذا المقام على المفرد حيث يقسم الى الخاص والعام
والشترك ونحو ذلك * قال * وهذا فيسبق منه الا انه يتوقف على كونه الغرض
بهنا بمعنى التقدير ووجه الاجاب * اقول يجب ان يكرر الغرض بهنا على

التقدير دوم لا يجاب لان ما في علم الله تعالى ينبغي ان يكون مقدر المهراد قد علمنا
 منها من قوله تعالى ان تبتغوا ذواتكم انما اصل المهراد واجب هو المال فستدبر
 * قال * تقدير الاول ان لفظ حتى في قوله تعالى آه * اقول اعلم ان
 ان نفى ومحمد ارحمهما الله تعالى قد تقرر دليلها في مسألة الهدم بحيث يتغير الاعتراف
 على دليل الامام الاعظم وابنه يوسف رحمهما الله تعالى اولاً بالمسح
 ٢٢١

وما يتا بالنسبهم وقد اجاب
 عنها اصحابنا لكنهم لم يحدروا
 السؤال والجواب حتى ان
 ات ارجح رحمته الله تعالى
 قد خلط بين السؤالين
 والجوابين فلا علينا ان
 نحرر الكلام اولاً ثم نرسل
 كلام الراجح الى ذلك
 المحرر فنقول وبالله التوفيق
 احسن الصلابة رضوان الله
 تعالى عليهم جميعاً اختلفوا

في الزوج
 الساتر
 هل يهدم
 حكم ما مضى
 من الطلاق
 واحداً
 كما هو القاعدة
 مستند
 استارة الى ان
 جسد السطرط
 محذوف القيم
 فاعله مقاسمه
 كما هو القاعدة
 مستند

المهراد يطلق على اسم الجمع اه ليس المراد باسم الجمع ما هو المتبادر منه اعني
 مثل الركب ونحوه لانه يتناول القوم والربط فلو وجه وجهها تخصيص
 افرادها بالذكر وايضا تفسيره لقوله فاجمع وما في معناه لان ضمير يطلق
 راجع اليها ولو على سبيل البدل والمراد بالجمع فيه صيغة الجمع فينبغي ان يجعل
 في التفسير ايضاً عليها فقوله والقوم والربط على سبيل التيسيل لاسماء الجمع
 المصطلحة والتقدير والقوم والربط مثلاً لقوله ولا يخفى ان الكلام آه يعني
 ان قوله فاجمع وما في معناه آه في الموضع لا المنكر اذ لا عموم له والكلام فيه
 فينبغي ان يجعل قوله فاجمع آه على ما ذكرناه * قوله والا اي وان لم يكن الكلام
 في الموضع بطل قوله على كل عدد معين من الثلاثة فصاعداً الى ما لا نهاية له اذ
 قد سبقوا * قوله كجمع الثقل مثاله كل ما جمع بالواو والنون والالف الياء
 وما جمعه البيت وا فعملتم افعال وافعلت وافعله يعرف لادنى من العدد
 كالفلس والثواب وارغفة وعلمة * قوله يحجب ان لام الى السدس فان لام
 يرت ثلث المال اذ لم يكن للبيت ولد ولا ولد الابن ولا اثنان من الاخوة
 والاخوات ويرث سدس جميع المال اذ كان له احد ما ذكر * قوله حتى ان
 في الميراث لاختين آه فيه نظر لان انتهاء الويل انما يتوهم اذا وجدت صيغة
 الاخوات المذكورة في قضية الميراث مثبتاً لولد لها الشئان واما مجرد ان
 للاختين الثلثين كما للاخوات فلا تقرب له * قوله هو المتبادر الى الفهم آه
 اشار بضمير الفصل المفيد للحصر الى عدم تبادر الاثنين وبذلك يتم الدليل
 لان عدم التبادر الى الفهم من امارات الجواز كما ان المتبادر اليه من اقوى
 امارات الحقيقة * قوله ولانه يصح جاز في زيد وعمر والعالمان آه اشار في
 حواشي العبد الى جوابه بانه قد تقرر عندهم ان الجمع بحرف الجمع كاجمع بلفظ

الزوج الاول عليها يحل لا يزول
 الا بثلث تطلقات او لا فذهب
 بعضهم الى الاول واختاره
 الامام وابو يوسف رحمهما الله
 تعالى وبعضهم الى الثاني
 واختاره محمد وآل نفى
 وزفر رحمهم الله تعالى
 وجه الثاني انه لو دمه

لا ثبت حلا جديداً واللازم باطل فاللزوم مسله اما الملازمة فلان حكم الحرمة
 ويدر مهلا يكون الا باثبات اكل واما بطلان اللازم فلانه لو اثبت لزوم ترك
 العمل بقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره لان حتى خاص في الغاية في انتهاء
 ما قبلها لا في اثبات حكم ما بعده فالزوج الثاني يكون غايته في الحرمة السابقة لا مثبتاً
 كل جديد وانما يثبت اكل بالسبب السابق وهو كونها من بنات ابرم حاله عز المحرمات

والمطلوب ذلك كما رخص لا يلزم في رجب حتى يستبرأ به فاستشاره قبل رجب
 قلت حتى لو كلفه في رجب قبل رجب حتى رخصه نقول في اثبات حقيقة لازم محليته
 الزوج الثاني اي اثبات ان لم يثبت بقوله تعالى حتى تنكح بسكران ما ذكره في استشارة
 حديث العسيرة حيث روي ان امرأته رافعة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان رافعة طلقني
 فلما فتر وجهت بسبب الرجم
 به لا يبر فلم يجد معه الا مثل هذا
 واثبات ذلك في يد رافعة
 تنكحه بالعتق قال عليه السلام
 ان رافعة انما تعود الى رافعة
 فقال نعم فقال عليه السلام
 لا حتى تذوق من عسيرة وبدو
 من عسيرة وبدو
 عبارة في الشتراد وطه
 في التحليل كونه مسوقا له
 فهو كما ثبت به لا بالاية لان
 النكاح فيها بمعنى العقد
 في اختياره المتأخر ولا يقرينه
 اسنادا ولا يهد فانها لا تسمى
 واطمة لا لو طلق كما اختاره
 القدر ما استدل بالاية
 حقيقة فيه والاسناد
 مجازي باعتبار معنى
 التملكه وارثا به اولى
 من ارتكاب مجازي
 لغويهم في النكاح والزوج
 وذلك لاننا لانسم الله
 مجازي في العقد يجوز
 كونه حقيقة شرعية
 وروى فاستدل بالوطى ايها
 ولو باعتبار معنى التملكه
 لا يكاد يستعمل كيف ولو جاز ذلك بجاز الركب في الركوب والضارب
 في المضروب بخلاف الزنا فاستدل اسم التملكه المقرب الى الوطى
 الحرام فارتكابها اولى من ارتكاب به واستشارة الى كونه محققا لانه عليه
 السلام غلبا عدم العود وهو الرجوع الى حاله الاولى بالزوق فاذا وجد الزوق
 انتهى عدم العود فاذا انتهى ثبت العود اذ لا واسطة وهو محل عادت نطقا

الجميع فتألف المودات بمنزلة الجميع وفي صودته وتعلق طيف المودين
 بمنزلة التنية وفي صورتهما قوله لا اثنين فصاعدا حال مفر
 فاعلم اي فذهب الموضوع له صاعدا ونظيره اخذته به راجع فصاعدا
 اي فذهب التمر صاعدا قوله وان كانتا اي من يرت بالافواه وتكلم الآيه
 الكريمة بكذا فان كانتا اثنين فلها الشك في مما ترك وفيه بحث وهو انه
 ان لو حظ في سهم كان مجزئ من يرت بالافواه كما يوجب تفسيره فلا وجه للتشديد
 في الاسم وان لو حظ من حيث هما اثنين فلا فائدة قوله اثنين واما لزوم اي
 تكرار او الجواب ان بخلاف الثاني ويقال فائدة الخبر اعني اثنين بيان الاعتناء
 بجهود التعدد ولا اعتبار بالصغر والكبر قوله ان لا اثنين حكم الاخوات لا يخفى
 ان المفهوم من هذه الآية ان لا اثنين اثنين واما ان لها حكم الاخوات فبني
 على ان ليس للاخوات الا الشك في هذا بدلالة فقر اخرى وهي قوله تعالى
 فان كنت اي البنات ثلثا فوقي اثنين فلهن ثلثا ما ترك حيث دل بصره
 على انه لا فوقي الاثنين من البنات الثنتين مع قرب قرابتهما وهي قرابة
 الجارية فلان يكون لما فوقهما من الاخوات مع بعد قرابتهما وهي قرابة
 المجاورة اولى واذا ثبت بهذه الآية ان نصيب ما فوق الاثنين من الاخوات
 الشك في الآية الاولى ان نصيب الاثنين اي الشك في علم مجموع الاثنين
 ان لا اثنين حكم الاخوات في استحقاق الثنتين قوله فان قلت ثبت
 انه يعلم انه قيل تقرير السؤال على هذا الوجه وكيف فان حظ البنين مع الاب
 هو النصف لا الشك في قوله لكن من اين يعلم حظها ذلك بدونه الابن
 يشوبان حظها بدونه النصف وليس كذلك فالصواب في العبارة ان يقال
 ثبت انه يعلم ان حظ الابن مع الابنة الشك في الشك في علم ان حظها

في المضروب بخلاف الزنا فاستدل اسم التملكه المقرب الى الوطى
 الحرام فارتكابها اولى من ارتكاب به واستشارة الى كونه محققا لانه عليه
 السلام غلبا عدم العود وهو الرجوع الى حاله الاولى بالزوق فاذا وجد الزوق
 انتهى عدم العود فاذا انتهى ثبت العود اذ لا واسطة وهو محل عادت نطقا

ليس من السهل ان يتسبب اليقيني في الاستدلال بالضرورة
 فظهر الفرق بينه وبين الاقضية في الحديث والحديث مشهور
 بخبر الزيادة في الحديث على الكتاب واما الاستدلال على
 مطلوبين باستدلال حديث الاستدلال انهم معني بعبارته
 على مطلوب متفق عليه بينا وبينه وايضا ثبت

المحتملة
 بالضرورة
 حديث العبد
 وهو قوله
 عليه السلام
 لقوله انتم
 المحتمل
 والمحتمل
 فانه
 عبارة
 وثباتها
 حسنة فيها
 لا تسد
 عليه السلام
 ما نص
 لفظة
 واستدلال
 اليه
 مثبت
 للمحتمل
 من
 مثبت
 وهو وانما
 مدلول اللفظ
 لكلام
 لم يبين له
 فليكن ثابتا

وقد يقال في
 تفسير اسحاق
 الوصية بالميراث
 ان الارث فرض
 والوصية نافذة
 وهي بعد الموت
 وكانت الوصية
 نافذة لارث
 كما ان النوازل تنسخ
 النوازل
 ولذا لا يرد الموصي له
 بالوصية ولا يرد عليه
 بالوصية بخلاف الوارث
 منه
 كما في بيع المقايضة
 او استعري الوصية

بذوق الايمان ذلك والذي يدل عليه امر ان احداهما ان المذكور في الاستدلال
 بالاشارة بذو الصورة والثاني ان كلمة منب يدل على ان المذكور ما تقدم
 المستدل وانت غير ان لفظ ذلك اشارة الى الثبوت في قوله فانما يدل
 على ان خط الايمان مع الائمة الثمانية والسؤال ما ظر الى قوله هناك فيكون
 ذلك خط الايمان واما حديث المذكور في الاستدلال لانه لا يبين لان بذو
 الصورة ايض في حكم المذكور واما دعم المستدل لانها ما من قوله تعالى
 للذكر مثل حظ الانثيين فليس فيه كثير من ركازة فليسا قل * قوله نعم تحت
 لها بطريق الاول في حيث لانه المدعى بفتح بدليل النص لا بالاشارة كما
 زعم * قوله الادراك بالقوة كالاختين مع الاب لا يرتان ومع ذلك
 يحتمل الام من الثلث الى السدس * قوله كما روي ابن عباس انه لا يخفى ان
 اجتماع ابن عباس علي عثمان وقبول عثمان عثمان كلامه حيث قرره وعمل
 الى الاجماع على خلاف الظاهر على ان اطلاق الجمع على الاثنين ليس بطريق
 الحقيقة فانه ثمة * قوله من حيث ان كلامها يثبت الملك بطريق الاحتمال
 فيه بحث لان هذا هو قول زفرج واما عندنا فاما لورثة خلافه والوصية
 اثبات ملك جديد وينفع عليها احكام متخالفه فليست في ادائل كتاب
 الوصية من الهداية فلا وجه للاقتصار في الجواب على قول زفرج * قوله
 بطريق اطلاق اسم الكراهة قبل ما كان اطلاق الجمع على المشي محتملا لان يطلق
 على مجموع جزئي المشي وعلى كل جزء منه اور الجواب مشير بقوله بطريق
 اطلاق الكراهة على البعض الى الاحتمال الاول وبقوله او تشبيه الواحد بالكثير الى
 الاحتمال الثاني وفيه بحث لان اطلاق الجمع على كل جزء من المشي منفردها
 الكلام فيه فلا تقرب لذكره بل مراد الشر بيان علاقة اخرى فان تشبيه كل

بالاشارة وفي الجواب عنه قوله ولولم انها تثبت آه
 ان يدسه كما ذواتها بالاشارة الحديث الثاني فانه لا افاد
 بالاشارة كونه الزوج الثاني في اودا للحرمة الغليظة
 افاد كونه اودا للتحقيقة بطريق الاول وهو معني بالاشارة
 فان قيل يلزم اثبات الثابت قلنا انما يلزم لو اجبت في المتنازع

عينا بغيره وادعى
التسليم المستحق
الى احد فاطلع على
حبيب في احد
العينين بعد
موت الموصى
لا يرد * مشه

كجسد
المبيع
غير الاول
او نقول
ان حصل
استحالة
في حصول
العقدية
وهذا الحديث
وان كان
من الاحاد
لكنه
لا يخالف
مقتضى
الكتاب
فيجوز العمل
به فيما
ذكرنا
منه او ان قلت
من التفسير
صورتها
بما هو
يقتضي ان قوله
حتى في قوله تعالى الى قوله
بالا حجة الاصلية اشارة
الى بيان بطلان الاداء ومنع
انبات الزوج الثاني
وقوله فوطئ الزوج الثاني
او اشارة الى تسليم ذلك
وسنخ ثبوت المطلوب وهو ما دون الثالث وقوله وجوابه ان ابن ابي
المراد الى قوله حيث قال لا حتى تزاد في لسانه بحواض من كلام الخصم
بربها من الكلام متفق عليه بيننا وبين الخصم وتوطئة لاثبات حصة الارزاق والجواب
عن بطلان قوله جعل الذوق في اثباتها وجواب عنها وقوله وبقوله
عليه السلام اثبات وجواب ايضا وقوله لفيها دون الثالث يكون الزوج الثاني

فيه على الكل استدا و هو ممنوع بل بكل احد ويزيد وكره اذ
انقضى في ثبوتها بعد ظهوره وبمسببه بعد تسليمه
بغيره اذا اجمع الاصل والزيادة ليس كذلك فانه لا يجب
لا فيه من القاعدة بل في وجه الزيادة لظلال على الثالث شرعا
انقضى ثبوت الثالث انقضى الاول اذا فاعدا فيه ٤٩٤

قلت تمت قلوب يقتضي تنبيه قلوب بطلان قلوب فقط اجمع على الاول
بما زرسل وعلاني في استقارة قوله في اشتغال الجميع فيكون بين السنين
عدم دورانه في الكلام دوران الجميع والشرقية كثره مراتب الجميع فيكون
الحكم الى الجماعة بحسب الوقوع الكثرة بهذا يظهر لشرقي انه يفهم فهم في العرف
من قوله لا اعلم في البلد من فلان انه اعلم من الجميع فلا يعلم النسبية بقوله
دار لغا ما كان متبعا او مترشطا ما فوق الاثنين واما اعلم تحقيق
الار تغا في اجماع التثنية لا دفاع من الغرضين الثالث ولذا جعل
التثنية في الشرح حذافي في الاشارة كافي في الاسئلة التثنية لموسى علم
وسم المسافر وخيار الشرط وغيرها قوله او في اعتقاد صلوة الجماعة في بعض
النسخ صلوة الجماعة في غير الجماعة عند اجمع راجع ومكروه واما التثنية الاولى
فعلى مذهب ابى يوسف في خلافها لان كلام الامام والجماعة شرط في
ادائها فلم يغيره مع الاخر بخلاف سائر الصلوة قوله على تقدير تمامه
اشارة الى ما ذكره المختص وغيره من ان هذا الحديث لم يثبت من جهة
النفرد قوله اذ ليس النزاع في حتمه بل في ان يرفع هذا بان الاستدلال
انما هو باعتبار دلاله قوله يوم الاثنين فما ثبوتها جماعة على انه ما وضع الجماعة
يطلق عليها ولا ينافيه ان ليس النزاع في رفعه قوله فعلى هذا الحاجة الى
ما ذكره المصنف بانما هو على قول من يمسك بجمعة فعلنا ونقول هو صحيح يطلق
على الاثنين كما اوردوه فخر الاسلام لا على تقدير الوفاق الذي ذكره
ابن الحاجب في المنتهى واذا تمسكوا بالجواب ضروري يحتاج اليه وجوب بالاسم
صريح بان عدم الاحتياج على تقدير ان يكون الخلاف المذكور مخصوصا ببعض الجميع
وضايفه حيث قال فعلى هذا الحاجة فالاحتياج على تقدير ان لا يقع فيه قوله

وسنخ ثبوت المطلوب وهو ما دون الثالث وقوله وجوابه ان ابن ابي
المراد الى قوله حيث قال لا حتى تزاد في لسانه بحواض من كلام الخصم
بربها من الكلام متفق عليه بيننا وبين الخصم وتوطئة لاثبات حصة الارزاق والجواب
عن بطلان قوله جعل الذوق في اثباتها وجواب عنها وقوله وبقوله
عليه السلام اثبات وجواب ايضا وقوله لفيها دون الثالث يكون الزوج الثاني

بما في لثبوت المطلوب واستبان ذلك امر قوله وبقوله عليه السلام عطف
على قوله بالحديث المشهور ليس كما ينبغي لانه حديث العهد لا يثبت
استنباط القول بل محليته بالشارع ودرجه ما دونه الثالث بدلالة
ولهذا قال الامام فخر الاسلام وفي ذكر العود دون الانتهاء استارة
الى التخليص وفي حديث اخر العهد المحل والمحل له حيث
عطف

في سياقه
قوله تعالى
والذي يومئذ
بما انزل اليك
مستشهد

بين التثنية والجمع على الاشتراك المعنوي انه قلت قد صرح الشارح في المطلوب
بان قولنا انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربا من قبيل التثنية وصرح ايضا
بان جميع باب التثنية من قبيل المجاز ولو كان مشتركاً معنوايا او لفظيا لم يكن
من قبيل المجاز قلت صرح في حواشي الكشاف بان اعتبار التثنية في انا وانت
فعلنا انما يكون في اعترافه او لاعنه الذي مع التكلم بطريق الخطاب والنجبة
بخلاف ما اذا قيل ابتداء نحن فعلنا مع ان التكلم واحد فانه لم يقر احد بان
من التثنية قوله وابتعد من ذلك امي من القول بالاشتراك اللفظي
على ان يفهم من ظر عبارة المصدر ويجب الحمل عليه في هذا المقام حتى يصح ان يكون
جوابا لكلام الخصم قال الفاضل الشريف وانما كان بعد لانه اثبات اللغة
بالترجيح بل نفى اللغة بترجيح المجاز على المشترك فان كون فعلنا حقيقة في
الجمع مستقو عليه ولو كان حقيقة في التثنية ايضا لزم الاشتراك فوجب ان يكون
مجازا فيها ليرجح انه على المشترك وانت خبير بان هذا تقرير اخر غير ما في التلويح
على انه نفى المجاز لا يستلزم القول بالاشتراك اللفظي بجواز الاشتراك المعنوي
قوله واعلم انهم يفرقوا في هذا المقام امي مقام بيان عموم الجمع المحل باللام
بانه يطلو على التثنية فصاعدا الى ما لا يتناهى مستدلا بان اقل الجمع ثلثة
قوله وانما هو مجمع بجملة آية قبل نصوص الثقات في المنكر واللام ههنا في الجمع
المعروف باللام سواء كان مجمع قلة او كثرة فلا مخالفة اذ لا بعد في انه لا يبقى
بينهما فرق بعد التعريف وفيه نظر لانهم علموا اطلاق الجمع المحل باللام مطلقا
على التثنية فصاعدا بان اقل الجمع ثلثة ولا شك انه المراد بالجمع اواقع في
العقد الجمع المنكر وباتساعه فالخالفه متحقة فليأتك قوله يقر به من لدول
العام قيل المراد بالة بان يكونه الباقي اكثر من النصف والقائل بذلك

قوله
في حديث
آخر على
قوله
وفي ذكر
العود وشار
الى ان
ايضا دال
بالاشارة
هذا من حيث
الملك
الوجه
منه توضيح
المقام
المستند
على كبر
من اوله
الابواب
استدلت عليهم
الاصواب
والية المرجع
والآثار

ام يفرم بالنظر
الى نفس اللفظ
لان المتبادر
من الاشتراك
عند الاطلاق
اللفظي لا المعنوي
مستشهد
ويدل عليه ايضا
جوابه عن
الاقرار الاول
في قوله فيصح
تخصيص الجمع
مستشهد
جوابه عن
اعتراض بعض
المحتج بان
مخصوص باللفظ
ولا يثبت ولا في
معناه * مستشهد
قال * وجوابه انتفاء
الضماني ثبت بقوله تعالى
جزاءه * اقول فيه بحث
لان الايراد من قبل ان فعي

انه لانه كما لم يجمع في نفسه الى منزلة التكليف بل نقول مجتنب قوله عليه السلام
لا غرم على السارق بعد ما قطع يمينه او اثبات حكم سكت عنه النص
بغير الواحد جاز بلا خلاف لا يقال النص جعل القطع جميعا لوجب فاذا انتفى الضمان
الحديث يكون بعضهم وذا لا يجوز بخبر الواحد لانا نقول المناسب للموجبة الضمان
يجعل انتفاءه من الموجب من نفسا والوضع ولو سلم فانه اراد بالنص قول تعالى

فانقطعوا كما استغفرت منه بالاشارة من غير تعليق بالاشارة في الكلام
 فيه وانما يريد قوله تعالى في جزاء كما نزل هذا الكلام في قوله تعالى
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المقصود منه * قال * حكم العام منه
 خاصة الاشارة في قوله تعالى * اقول * الفصل بيان ما يفيد في مسيح
 العموم بالنظر الى الوضع المعنى كما ان الفصل الاول لبيان ما يفيد الخاص ٢٢٦

ابو الحسين البصري وامام الحرمين والكنز صاحب كتابي * قوله تعالى
 الرجال والنساء انما اول ما بقي على حقيقة سواها لان في
 الايات او في النفي وبانانية ما كان مجازا عنه الجنس فلا منافاة بين
 قوله الاول يجوز تخصيصه الى ثلثة وثلاثة في يجوز تخصيصه الى الواحد
 * قوله فيسبر شيئا فيه بحث لانه انما يسبر شيئا * ومن ادخل في الارادة
 ثم اخرج وادوم ما ان لا يخص به بل انما هو فيهم لان يراد بالشيء
 معناه لاغوي * قوله على ما هو احد ومع ذلك في تحقيقه كالمعبر او
 التقدير كالتسوية في لا تزوج النساء لان ما في النساء في حيز النفي فرد
 او اعني لا تزوج امرأة * قوله الاول في جميع ما يكون مستأد في قوله
 يجوز تخصيصه الى ثلثة تغريبا على انها اثنان في جميع وحاصل ان ثلثة
 افلا لا تزوج ثمانية والذي فيه التزاع ليس بعد ثلثة فليست ثلثة
 وايضا التزاع في اراد بالتزاع في ان لا يجمع انسان وثلثة في التزاع في ان
 منهي التخصيص الى كم هو * قوله في لا معنى لهذا التفرع اصلا لان الكلام في
 اقل مرتبة تخصيصه بشي اليها العام لا في اقل مرتبة بشي اليها اجمع فان اجمع
 ليس بعام ولم يعمد دليل على تلازم حكمها فلا تغلقوا لاحدهما بالاخر فلا يكون
 المثبت لاحدهما مثبتا للاخر كما في شرح مختصر الوصول * قوله انما في
 ان حمل اجمع او مستأد الا اعتراض قوله ادما في معناه كالتسوية في لا تزوج
 النساء يجوز تخصيصه الى الواحد وحاصل ذلك ما ذكره السراج في هذا
 الاعتراض يظهر قول الشريف في حواشي الكشاف وما استفيد منها في
 من اجمع المرفوعة باللام انتساب الاحكام الى كل فرد فرد كما في المفردة
 المستزقة بعينها حكم بعينها لا صولييين انما اجمع المرفوعة بوزم اجمع بطريق

بالنظر اليه السبب قال
 لا مدى في الاحكام اختلف
 النساء
 كقولك النساء في معنى
 ما نصت العقل
 في اللغة
 مشه
 مثل لا احب النساء
 اذ لا ضرورة في
 اخراج اجمع فيه
 عن اجمعية وجب
 مجازا صحتها اجمعية
 في لا تزوج النساء
 وفي ما ذكر رت
 على بعض المحتج
 حيث قال في دفع
 المتخالف في المراد
 بالنساء في الاول
 ما اذا وقع في
 الايات والثاني
 ما وقع في النفي
 مشه
 وسيصرح فيما بعد
 ايضا * مشه
 بغير الواحد
 والقياس

* اقول ينبغي ان يحكم هذا على

التخصيص ابتداء لانه التخصيص بها بعد التخصيص بجملام مستقر بوصول جائز
 بالاتفاق كما سيأتي * قال * واخرى بيان ان السبب مشه
 * اقول لا يقال ليس في كلام المصنف رحمه الله ما يشوب الاشراك لانا نقول سببا في
 ان المصنف حاك كلام المتقدمين وقد مر حواشي كتبهم بالاشراك فوجب ان
 يجوز الارادة في عبارته على الناسي من الوضع تحقيقا بمعنى الحكمانية

وسبب له زيادة بيان انه ساء الله تعالى * قال * فان يطلق
على الواحد والاصل في الطلاق الحقيقة * اقول لا يقال يلزم من ذلك
انه يكون مشتركا بجواز انه يكون موضوعا للقدر المشترك بينهما الواحد والكثير
لا نقول قول الباقين في حسمه اية سبب على انه يكون اجماع مجازا في جواب
عن هذا فلا تغفل * قال * والجواب عن الاول انه يحكم به * اقول

* اقول لا يرد عليه انه
اثبات اللفظ في الاولوية
والترجيح مسئلة او هو على
استدلال المذهب الثاني

لا في الكلام
بما في قوله صاحب
اثبات الترجيح * مشه

والنفس ولا تغفل له
بالوضع لا ليس
اقسامه بخلاف الاستدلال
الآية فان متعلق بالوضع
كاسبب * قال * وكان
ابو سفيان و
رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم * اقول بيانه
ان ابا سفيان به حرب
امير مكة حية اراد ان يتصرف
من حرب احد نادى رسول الله
صلى الله تعالى عليه
وسلم فقال يا محمد موعدنا
يوم سمع برفعة العام القابل
فقال صلى الله عليه وسلم
ايها راسد

تعالى كالتراخلة
قلت ادنى على المنقول
المعاد من الوصفية

خرج ابو سفيان مع اهل مكة ثم اتى الله تعالى الرعب في
قلبه فقدم على الخروج فلقى في الطريق نعيم به مسعود والاشجعي
فقال له ابو سفيان اكلت بالمدينة فبسط المؤمنين عن الخروج
للقبال ذلك عهد من الابل فقدم المدينة والمسلمون يتجهزون
للمخرج فقال لهم ايها الناس قد اجمعوا لكم * قال * والجواب

الجمعية وصار للجنس محل بحث لان ثمة الاصول انما قالوا ببطلان الجمعية وكذا
الجماع المعروف مجازا عن الجنس حيث لا يصح الاستغراق لا لانتساب الاحكام الى
كل واحد فليتاثر * قوله ويمكن الجواب عن الاول قيل في الجواب غير مرضي لانه
يقضي كون التخصيص مريلا عموم العام وليس كذلك كيف وقد يتكلمون في
عام خص منه البعوض ان يختص بالقياس ونحو الواحد فلم يكن بعد التخصيص
عاما لم يرد عليه التخصيص والجواب ان ازالة التخصيص للهمم ظ وقولهم انه
يختص بالقياس ونحو الواحد مبني على ما نقله الشرح من ان المجاب في تحت
عموم المكرة الموصوفة من التخصيص قد يطلق على قصر العام على بعض مستماتة
وان لم يكن عاماد قوله وعن الثالث بان الكلام في الصحة لغة رتبة الجواب
بانه مراد المقترض انه بعد لا غيا في عرف اللفظ لانه بعد لا غيا في العرف مطلقا
على انه في الجواب يتضمن تسليم ان التخصيص الى الواحد لغو عرفا وعقلا لكنه
يصح لغة وهو يقتضي عدم وقوعه في كتاب الله تعالى مع انه الكلام في عام
وتخصيصه وقد يجاب عن الثالث بان المخصص لا كان لبيان انه لم يدخل فهو
كما تكلم بما يدل على الواحد ابتداء وهو لا بعد لا غيا لعقلا ولا عرفا ولا لغة
فليتاثر * قوله وتنبه على انه قصر العام آه فيه بحث لانه يستلزم ان يطلق
الجماع على المفرد حقيقة كاسبب من اللفظ في الباقية حقيقة اذا كان قصر
العام على بعض ما يتناول غير مستقر من غير تفرقة بين اجماع والمفرد اللهم الا ان
يدعى انه المستثنى منه المقارن بالمستثنى موضوع للباقي وانت جدير بان هذا
ليس بعد من اطلاق العشرة على الخمسة حقيقة في قولك له على عشرة الاخسة
على انه قد سبق وسبب ان المستثنى منه متناول للكل والاستثناء يمنع دخول
المستثنى في الحكم ولا استبعاد اصلا * قوله انضمت اليه علامة الجماعة التاخر

خرج ابو سفيان مع اهل مكة ثم اتى الله تعالى الرعب في
قلبه فقدم على الخروج فلقى في الطريق نعيم به مسعود والاشجعي
فقال له ابو سفيان اكلت بالمدينة فبسط المؤمنين عن الخروج
للقبال ذلك عهد من الابل فقدم المدينة والمسلمون يتجهزون
للمخرج فقال لهم ايها الناس قد اجمعوا لكم * قال * والجواب

الترجيح * مشه

فعلها ذكره صاحب الكشاف بطلق

الطائفة على الواحد حقيقة * مشه

اي في الاستدلال الاول الذي هو الاستدلال المعقول * مشه

و قد يجاب عنه ان مقتضى ما في جعل الاستدلال والعهد

الذي هو من فروع الترتيب الجنبى لعدم اعتبار الفرد فيها وهو محال

في العهد الخارجى لا جوب اعتبار الفرد فيه * مشه

و يدل عليه ما ذكره من ان مقتضى عدم العهد الذاتى نفسه بطلق لا حتم له في كل موضع * مشه

انما اتبعت اللغة بالترجيح * اقول قيل فبسته تحت وهو لا نسلم انه في الاستدلال الذي يجب ان يتبعه اللغة بالترجيح وهو انما اذعى الارادة دون الوضع حيث قال نعم البعض حيث الادنى وهو التمسك في الجمع والواحد في غيره لانه المتبقي وكلام الشارح يؤيد هذا حيث قال توضيح قوله لانه المتبقي ٢٢٨

لثابت او شبه الثابت اي الترجمة وهي في اللغة ليست لثابت فيكون شبهه وهو الترجمة اذ الجمع فرع الواحد قوله وفي الكشاف اي في اول سورة النور قوله يمكن ان يكون خلقه قبل اعتبار كون الطائفة خلقه امر مجعده عن اللغة فان الطائفتين حول الكعبة تدورون حولها لا اتم يصيرون حولها خلقه والطائفتون في البلاد يدورون حولها من غير ان يصيروا خلقه قوله والخلق ثلثة اواربعة الخ انه ما ذكره في شرح الكشاف في سورة البقرة من ان الطائفة اسم يجمع على بطون بالسنى ويحيط به وقتها اثنان وثلاثة قوله وتقدر الاول انه الموقوف بين ولا معنى في الموقوف باللام بحسب الاستعمال ثم بين معنى اللام الموجودة والمراد بالصفة في قوله قد يكون حصة معينة منها لنفس الشخص لا مع طبع اهل المنطقة وفيه تحت لانه لو تم بدل على ان يجمع المذكر بد من جميع اليوم كبريانه فيه فليست اذ قوله فالحق الذاتى والاستدلال من فروع تعريف الحقيقة اعترض عليه بان تعريف الحقيقة عبارة عن تعريفها من غير اعتبار الوجود فيكون تعريف فرد منها اجمع الافراد من فردها ولو سلم فلم يجعل العهد الخراجى كالذاتى والاستدلال راجعا الى الجنس الجنبى عن الاول بان اعتبار الفرد فيها مستغنى عن الترتيب الخارجى فلا ينافيه عدم اعتباره في نفسه الموقوف باللام وعن الثاني بان ذلك لان سورة الجنبى كافي في جبره شيئا من افراده بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى كذا ذكره الشريف في حواشى المطول قوله ثم الاستدلال وفيه تحت وهو انه يراعى الخلف لا ذكره في المطول حيث قدم ثم تعريف الحقيقة على الاستدلال وعلى ما بينا ويمكن الجواب بان ما ذكره هناك مبنى على مذهب صاحب الكشاف لانه جدد توجيهه

لا نسلم انه في الاستدلال الذي هو الاستدلال المعقول * مشه
اي في الاستدلال الاول الذي هو الاستدلال المعقول * مشه
و قد يجاب عنه ان مقتضى ما في جعل الاستدلال والعهد الذي هو من فروع الترتيب الجنبى لعدم اعتبار الفرد فيها وهو محال في العهد الخارجى لا جوب اعتبار الفرد فيه * مشه
و يدل عليه ما ذكره من ان مقتضى عدم العهد الذاتى نفسه بطلق لا حتم له في كل موضع * مشه

قال انه اراد الاستدلال الا ان قوله هو مراد الوضع وان اراد ما فوقه فلهذا فهو داخل في مراده فيلزم ثبوت الاثر بحسب الوضع على التقديرين اذ على الاول يكون نفس الموضوع له وعلى الثاني جزء منه بخلاف الحق فان كون مراد الوضع مشكوكا في رتبته كما في مراده البعض فلا يتناول الحق اصلا وذلك لانه المصنف والشارح رحمهما الله حاكمان وكل من حكى هذا المذهب لانه

من الافاضل كما لا يخفى وادبره الكتاب وسراج مختصر وغيرهم حكاية بحيث يضمن دعوى
 الموضع قال الامام في الاحكام وذهب ارباب الخصوص الى انه هذه الصيغة حقيقة
 في الخصوص مجاز فيها عداة ثم قال وانما سببه الخصوص فاولها ان تناول اللفظ
 للخصوص متيقنه وتناول له العموم محتمل فحصل حقيقة في التيقنه اولى وذكر لفظ الحقيقة
 في مواضع ثلثة وقال الحق في شرح المختصر قال قوم الصيغة حقيقة
 ٢٢٩

للخصوص وهو في العموم
 مجاز ثم قال وانما ظهوره بان
 هذه الصيغة حقيقة في
 الخصوص قالوا اولاً الى انه قال

فحصل حقيقة
 في الخصوص * مثله
 المتيقنه
 اولى من جعله
 للخصوص * مثله
 المشكوك
 فيه الى
 غير ذلك
 من عبارات
 القضاة
 ولا شك
 انه حقيقة
 تتبع الوضع
 ثم اجابوا
 بما ذكر في
 شرح
 فوجب حمل
 عبارة
 المصنف
 والارجح
 على ما ذكرنا
 فانه المطلق
 ينصرف الى الكامل

في السابق متاخر
 او في الفصل الثاني
 حيث ذكر دليل
 المذهب السائغ
 واغتراض عليه
 فليظهره * مثله

والارجح
 على ما ذكرنا
 فانه المطلق
 ينصرف الى الكامل

كلامه وقد حضر في الفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العموم
 والجنس وما ذكره بهنا مذهب جمهور المحققين * قوله بان الاستغناء
 اهم فائدة اه قيل هذا على تقدير ثبوته لا يفيده الا قبله الظن لكونه مراداً
 فلا يعارض بتيقن البعض على انه اعم فائدة الاستغناء انما يكون لكثرة الاقوال
 ودالا يقتضي رجحانه الا يرى من العام والخاص اذا انقارضا لا يقدم العام
 على الخاص بل الخاص تارة ارجح او مساو واجب بان العام انما يترجم على الخاص
 في صورة التعارض لئلا يلزم ابطال احد القطعيين بالآخر وابطال القطعي
 بالظني على اختلاف المذاهبين وبهنا انما جعل اعمية الفائدة مرجحاً و
 مقينا لاحد محتملي اللفظ ولا يلزم فيه الا بطلان بوجه حكم بين المادتين
 المعينين * قوله اعني لا يجاب والندب والتعريف فاما لو ترددنا في لا يجاب
 انه على كل المكلفين او بعضهم يحكم على الكل احتياطاً وعلى هذا قياس التمسك
 بالآخرة * قوله وان كان البعض يحوط في الاباحة الى الاباحة العارضة
 فاما لو ترددنا فيها انها لكل المكلفين او بعضهم يحكم على البعض احتياطاً واما
 قيدنا الاباحة بالعارضة لانه الاصلية عامته بقاء على انه الاصل في الاشياء
 الاباحة * قوله ومنقوض بتعريف الماهية قال الفاضل الشريف اجيب عنه
 بان البعض متعين باعتبار الحكم فانه لو كان الحكم على الكل كان على البعض فقط
 وايا ما كان كان الحكم على البعض والتيقن في الماهية باعتبار الوجود فانه
 لا يوجد فرد بدون الماهية واما بحسب الحكم فلا يجوز ان يحكم على فرد باعتبار
 خصوصه ولا يلزم منه الحكم على الطبيعة والحقيقة من حيث هي فظهر الفرق
 وانفع الشبهة * قوله وهذا اعم او يعتبر في تعريفها حضورها في الذهن
 فيفيد فائدة زائدة على الماهية * قوله لان دلالة النكرة اه هذا على قول

بحسب المقام ويؤيد ذلك المصنف قال في المآله متصلاً بهذا الكلام في الاستدلال
 على المذهب المختار فلا بد ان يكون لفظ يدل عليه فلما ورد عليه انه مجرور دلالة اللفظ
 عليه لا يكفي في العموم بل لا بد من الوضع لما عرفت انه من اقسام الوضع ذكر الوضع في
 الشرح حيث قال قد وضع الالفاظ تبييناً على انه المراد بالدلالة الوضعية
 لانها المتبادرة عند الاطلاق وقال الشارح يعني بالوضع ليشب كونه عاماتاً

قال * وقيل نظر لانه المعنى الظاهر * اقول بانه وقع بانه الاستدلال
 ليس بغير ظهور المعنى بل به مع ساس الحاجة المطلقة من ارباب الحاجات
 الى التفسير في العلوم والروايات * اما لما ليست كذلك ولا شك ان الاستدلال
 عن الوضع في مستند بالحجج والاستدلال في غاية البعد * قال * على انه
 اجابات الوضع بالقياس * اقول لا يقال اننا قلنا لم يتقبلوا نعم ٩٠

من جعلها موضعاً للفرد المستند واما على قول من جعلها موضعاً للعلم
 الالهي فلا ان كثر الامور بحسب الاستدلال على الافراد دون الطبائع
 فدلالتها على الفردية واما كان دلالة اللفظ عليه اظهر كان عدم افادته
 اظهر فان خفاء الدلالة يستوجب كثرة الافادة * قوله وبالحكمة توقف
 البعد الذي في قوله قال فاضل المحتسب الشريف اعلم ان الناس يختلفون في المعهود
 الذي في بعضهم جعل من قسام البعد الخارجى وقال اذا ذكر بعض افراد بعضهم
 فارجوا ان يكون في المعرفة على ذلك بعضه وان كان على جميع الافراد
 ليس هو وخارجيا * ذهنا فان ذكر او لا ندر فيهما وذكر غير الذي
 قوله تعالى ليس الذكر كما ينبغي فانه ذكر فيهم من قوله ولا تحرفوا فكما في معهود
 ذهنا لا خارجيا وتبعض جعل من قسام الخمس حيث قال في معنى اللام
 الاشارة والتعيين الى خمسة معينة واما الى خمسة كحقيقة فذلك قد يكون
 بحيث لا يقتصر الى اعتبار الافراد وليس معنى توحيد الحقيقة وقد يكون بحيث
 يقتصر اليه وحدها انما يوجد تربية البعض ثم كما في داخل السورة في معنى
 اولادهم لا سقر او وان مذهب المص هو الاول دون الثاني وما ذكره المص
 صحيح فيما قلت والتمس حمل كلام المص على المعنى الثاني وقال ما قال انتهى وقوله
 وان مذهب المص عطف على قوله ان الناس * قوله الاول ان المستثنى منه
 فيه بحيث لان المستثنى من قول المص وصحة الاستثناء على معنى ان الجميع المحلى باللام
 ان لم يكن للبعد معنى الاستثناء وكل ما يقع منه الاستثناء فهو مما يقتل
 الاجابة التي ذكرها ولا ضرورة ان حمل كلامه على ذلك يجوز ان يكون معناه
 ان الجميع المذكور ادخل في الاستثناء فله عام ان لو لم يكن عاما والقرينة
 لا دلالة لبعض الافراد لعدم البعد قرينة كما في التبريد للماهية ثم حيث

الوضع ان اللفظ انفسا
 موضوع المعنى الظاهر بن علمه
 ذلك من الامارات والعلام
 فلم لا يجوز ان يكون هذا ايضا
 من جملة
 اي البعد الخارجي
 على مذهب الجمهور لا انبأنا
 والا فشد جعل بالقياس
 قسما للبعد الخارجى
 على قول هذا البعض
 وهذا ظاهر وكون
 البعد الذي في المعنى
 المذكور قسما
 البعد الخارجي
 بالمعنى المشهور
 يستفاد من المطول
 ايضا فليظهر فيه
 مستند
 الاستدلال بلا قرينة يكون
 دليلا على الوضع دون الاستدلال
 بالهليل العقلي * قال *
 وعرضها الى الجميع بينهما وطا
 * اقول لا كما في ظاهر العبارة
 يغيب ان كلا منها حسام ولم
 يكن كذلك وجهه الثاني
 بان المراد بغيرهما تحريم الجميع

بينها * قال * فاشارة المصنف الى ان تحريم الاختيار وطاعة * اقول * ان لا
 فيه بحث لانه اجمع اذا تم تناول الجميع بالحكم وبيع وشراء وبيعة وصحة
 وغير ذلك ولا ينفذ كون المقام مقام تعداد المحرمات من جهة النكاح لانه لا يفت
 مخصوصا كما سبغ ان شاء الله تعالى * قال * المص فقال ايها مسعود *
 باله ان سورة النساء القصص نزلت بعد سورة النساء الطولي * قال * مسكنا

تحت العبارة في نسخ التوضيح والمذكور في شرح اصول فخر الاسلام
 وغيره كما من شاء بالمتن اي لا غنى عن سورة الفاتحة القصوى يعني سورة
 الطلاق نزلت بعد الآية التي في سورة البقرة فليس هذا يعني انه يحل سورة
 الفاتحة الطويلة في عبادة المصنف على سورة البقرة او يقال الطويل نزلت
 بعد سورة البقرة والمتاخر عن المتاخر متاخر لانه قد اوقف على
 معرفة التاريخ حتى صار

٢٤١

بمعرفة المسائل المتبادرة
 عام الا وقد خص منه البعض
 اعترض عليه بالمتن ان يبقى
 على عمومته انتقض بنفسه
 والا فلا يصلح للاستدلال
 وجوابه انه محمول على
 المباني والحقائق العقلية
 بالعدم فيصلح مؤيد للدليل
 وان لم يصلح للاستدلال
 بالاستقلال * قال *
 فانه قيل لا تكلفنا ان
 نقالي ما ليس بالوسع
 * اقول يعني ينبغي في بقاء
 الامانة القول بوجوب العمل
 بالعموم الظاهر فانه الاطلاع
 على ارادة المتكلم اى مقدار
 من افراد العام لما لم يكن
 في وسع العبد سقط اعتبار
 في حق العمل فليزم العمل بالعموم
 الظاهر لكنها بنيت في حق
 العلم فلم يلزم الاعتقاد
 القطعي وحاصل الجواب
 انه الارادة الباطنية
 لما لم يعتبر انفسا في التكليف
 بالمال استوى العلم والعمل
 فاقول باعتبار ما في حق

والناتج لان استثناء الافراد من الماهية لا يجوز على انه في جوابه
 الاول كما لان استثناؤه كثير غير محصور معتبر في تحقق العام ولم يوجد في الصيغة
 المتضمنة فلم يدل الاستثناء على العموم ح ايضاً اللهم الا ان يقال الدلالة
 على الاختصاص في عدد مفهوم من قيد تلك الصيغة المتضمنة لانه لا
 فلا ينافي في عمومها بقى بها بحث وهو انه يجوز ان يكون صحة الاستثناء
 في المدعى ايضاً لما ذكره تقرير المضاف فلما يدل على عموم الجميع المعروف
 كما هو المدعى الا ان يثبت ان المضاف انما يكتسب العموم من المضاف اليه وهو
 ثم لا يتقاضى باجزاء العشرة وما ينبغي ان يعلم على تقدير جميع في قوله جميع
 اجزاء العشرة لا يرد استثناؤه الاجزاء وتوضيحه لانه مقدور والاستثناء منه
 فانه يلائم السابق لان الموجود في النسخ جمع مضاف الى الموقوفة لاجميع الا انه
 يجعل الجميع عمم من الصيغ فليعلم * قوله لا نقول الصيغة قال الفاضل الشريف
 هذا الجواب لا يجدي نفعاً لان غاية الامر انه يدل على صحة الاستثناء لا على
 انه المستثنى منه جميع الافراد والمطابق فيه نظر لان الغرض من جعل المستثنى
 من افراد المستثنى منه التفرقة بين المحصور وغيره بان في غير المحصور لا بد ان
 يكون المستثنى منه جميع الافراد نعم يرد عليه ان المصداق في صدر الفصل
 الى ان عموم الجميع يتناول الجميع فالاستدلال بصحة الاستثناء على عموم الجميع
 المراد به مجموع الافراد من حيث هو كذلك فلا يستقيم ان يبنى الدليل على انه الحكم
 في الجميع المعروف على الاحاد دون الجميع فليتأمله قوله على الاحاد دون الجميع
 قال في المطول ولهذا صح بلا خلاف جاء في القوم والعلماء الا يزيد او
 الا يزيد ومن مع امتناع قوله جاء في كل جماعة من العلماء الا يزيد على
 على الاستثناء المنصير ولا يخفى انه منافي لما ذكره في هذا الكتاب حيث دل

احدهما دون الاخر تحكم * قال * وقد يقال ان العلم بعمل القلب آه * اقول
 قاله الامام فخر الاسلام في بعض تصانيفه مجيباً عن السؤال المذكور يريد ان السائل
 لما اعترف بعدم اعتبار الارادة الباطنية في حق العمل الذي هو فرع وجب ان يعترف
 بعدم اعتبار ما في حق العلم الذي هو الاصل فالعام كما يوجب العمل وجب ان يوجب
 العلم كما هو المطلوب ورواه المتأخرون بالمتن متقوض بخبر الواحد والقياس

فلم يزم من عدم اعتبار الارادة الباطنة في حق البيع عدم اعتبارها في حق
 الاصل فان كلا منهما يوجب العمل دون العلم وبان عدم اعتبارها في حق البيع
 لا احتياط وهو في العمل دون العلم بان الاصل في قولي من البيع يجوز ان لا يتقوا
 مثبت البيع على اثبات الاصل اقول الكلام دور اما الاول فلا شبه لا يفسق له
 بالارادة الباطنة وكلام الامام مبني عليها بل فادتها العمل دون ٤٤٢

العلم لانه ثبت بالظهور
 ودون الظنية في الاول
 لا احتمال في طريقه وفي
 الثاني لا احتمال في نفسه
 لان الارادة الباطنة
 غير معتدة فيها في حق العمل
 وكذا انما ثبت لا يفسق له
 بالارادة الباطنة كما
 يظهر بالتأخر فيه واما الثاني
 فلا شبه لا احتياط في جانب
 العلم اكثر منه في جانب
 العمل فانه ترك العمل فيما اذا
 وجب يقتضي الاثم وترك
 العمل فيما اذا وجب يقتضي
 التكفير او التغير + قال +
 ويقرر انه لا بد من
 احتمال العام التخصيص مطلق
 الاحتمال + قال العلم
 من محل النزاع بين الفريقين
 هو العام الذي لم يظهر له
 تخصيص فذهب اصحابنا
 الى انه ظني لان كل عام
 يحتمل التخصيص وهو شايع فيه
 فيورث الشبهة في تناوله
 بجميع الافراد فيكون ظنيا
 واصل جواب المسألة
 انه ان اردت التخصيص

ما ذكره هنا على كفاية كون المستثنى من اجزاء المستثنى منه في الاستثناء
 المتصل بخلاف ما ذكره هناك وغاية ما يقال ان الحكم اذا كان
 بالظن الى اجزاء المستثنى منه يعني في الاستثناء المتصل كون المستثنى
 من اجزاء المستثنى منه كما في قوله له على عشرة ايام واحد + قال ان
 تعلم بالنظر ان جزئياته وجب فيه لانه من جزئياته كما نولك جاء في كل
 جماعته فما ذكره في كتابه ناظر الى الغاية في ثبوتها + قوله لا يقطع +
 ليس المقصود ان يظهر ان يقال بل قوله لا يقطع عند قطع القطع
 مما بعد العمل يجوز ان يكون خيرا + بيننا وبيننا اثبات
 بغير موهبة ولا بعد الاستغراق في جزئية + جميع الخيل وجميع
 الثياب ليسوا لشدة الكذب + قوله بنية الثلثة في الجمع المناسب
 السابق ان يقال بنية الجمع في الثلثة وهو خطأ + قوله الا ان يوصى
 العموم ينبغي ان يفهم اليه ان يكون له ارجعها مستعمدا فانه كما يستعمل في كون
 المراد انهم عدم الاستغناء او يشترط عدم العهد + قوله واليمين فيقصد
 يمينه الى ان المكان لشرط صحة الخلف وبذلك يبرح ومعه وعند ابي
 يوسف ليس بشرط وسبجي تفصيل + قوله يقتضي انقسام الاحاد بالاحاد
 وانحصر عليه بان انقسام الاحاد بالاحاد يقتضي ان لا يصح صرف
 صدقتين الى نية واحد ونية نظرفان قوله ان العموم ليسوا ثيابهم بطريق
 الانقسام ولا يقتضي ان لا يصح تخصيص الاحاد بالاحاد انهم يريدون ان لا يجوز
 ان يعدم فقير واحد في الدنيا وليس من المذهب + قوله لا نقول ان العلم
 شارة الى منع كون ما ذكره معنى لاستثناء او المنع من الجمع الموقوف بالام
 الاستغناء والمطلو تصرجه فيما سياتي بان يجمع من صبي العموم + قوله

الذي يحتمل العام مطلق التخصيص اي قصر العام على بعض مستثبات
 سواء كان بغير مقتل او مستعمل موصول او من ارجح سلمنا + انه
 شايع فيه لكنه لان العلم انه يورث الشبهة في تناول العام الذي لم يظهر له
 تخصيص بجميع الافراد غاية ما في الباب ان يكون شيوعه وكثرته من قبل
 ليرة احتمالات الجواز وقد تقرر انه لا جرة بها واليه اشار المصنف لانه لا

بقوله وكثرة احتمالات الجواز لا اعتبار لها وتاميا بقوله فسلم ان
احتمال الجواز الواحد الذي لا قرينة له ساد احتمالات نجات كثره لا قرينة
لها وان اردت به التخصيص الذي يورث الشبهة في العام فلا سلم انه شائع
بالقرينة فانه الذي يشبهه تخصيصا انه كان هو العقل او الحسن او العرف وكونه
بعض الافراد ناقصا او زائدا فهو في حكم الاستثناء ولا يورث شبهة

على ما سيأتي بل كل ما يوجب
واحد منهما عدم دخوله
لا يدخل وما سواه يدخل
وان كان الذي يشبهه
التخصيص هو الكلام فانه كان
متراجعا فلا سلم انه مخصص
في الاصطلاح بل ما نسخ فلا
يورث شبهة والكلام في
التخصيص المورث للشبهة
بقي الكلام في الكلام الموصول
فانه المخصص المورث
المشبهة وذلك فيل لا شيوخ
له ومع قلت محتاج الى
القرينة فانه في الموضع
الذي يورث الشبهة انما
يورثها اذا انضم الى العام
مخصص وهو المراد بالقرينة
والكلام في العام الذي
لم يظهر له مخصص واليه اشار
المصنف بقوله ولا سلم
انه التخصيص الذي يورث
شبهة في العام او فالعام
اذا خص في الواقع ولم ينقل
اين ذلك المخصص لكونه اقرب
فيل فلا يصح الاحتجاج
النزاع وانما يصح اذا كثر
هذا وساع وليس فليس

فالله اعلم قال الفاضل الشريف لا يخفى انه كون الجمع المحتج باللام مستغلا في
معنى الجنب ليس بحاصل وهذا هو المطلب لا ما ذكره من جواز صرف الزكوة الى
فقير واحد وانت جدير بان حاصل كلام الشرح ان على تقدير كونه ما ذكره المقترض
معنى الاستعراق يحصل اصل الموت وهو جواز صرف الزكوة الى فقير واحد والتزويج
الذي يظهر بجمع المطلب مما لا يفتت اليه قال المصنف ولو اوصى بشئ لزيد آية يعني لو لم
يكن الفقير آية جاز ان يجنب بل محمولا على الجمع كما في لزيد الربيع وثلاثة الارباع
ثلاثة من الفقراء وليس كذلك بل يعطى نصفه زيدا ونصفه فقيرا واحدا واكثر
قوله فلما قل ان يقول قال الفاضل الشريف قد يجاب بانه لا فرق على هذا
التقدير بين المعروف والمنكر اعني بين قوله لا تزوج النساء ولا تزوج النساء
فلا يكون حرف اللام معمولا ولنا كونه لاشارة الى حصول المعنى في الذهن
فما لا يفيد بالنظر الى الحكم الشرعي فائدة مقيدة بها واذا عدل عنه اجمع الى الجنب
كان معمولا بعرف اللفظ الى معنى اخر لا لكونه اشارة الى حضور الجنب
كما توهمه فاعترضه قوله لانا نقول تقدير عدم المعهود آية اراد بالمعهود
الذي جعله القوم من فروع الحقيقة لا ما جعله البعض قسما من العهد
الخارجي كما شبه تفصيله يدل عليه منتهى انتفاء العهد الذممي في شئ من التصديق
والعهد الذممي بهذا المعنى كما يدل في المفرد على تعريف الحقيقة والوحدة من خارج
كذلك يدل في الجمع على تعريف الحقيقة والجمعية من خارج فالعهد الذممي
الذي سماه المصنف تعريف الحقيقة ويتناولها سواء اعترف به المصنف واطلق
عليه العهد الذممي او لا وبهذا الاحتمال لم يتم الاستدلال بالامر العقلي على
المطلب وهو لا يندفع ما قبل المصنف لم يقل بالعهد الذممي بهذا المعنى بل جعله
من تعريف الملازمة قوله ولزمته ثلثة دراهم لان الاعداد التي يقع اجمع

فليتأمل اذا عرفت ان نظرات روح رحمة الله تعالى انما يرد على توجيهها
كلام المصنف لا حجة الله تعالى لا على كلام المصنف فانه حمله على التزويد
في الاحتمال و مراد المصنف التزويد في التخصيص وايضا لا ينافي في اطلاق
اسم التخصيص على ما ذكر بل يرد بينه وبين المعنى الاصح وتبين ان كون
اكثر العبارات مقصورا على البعض موزع للشبهة في تناول الحكم بجمع

الآن في عام لم يظهر له مختص فيمنع كونه دليلا على احتمال لا يقتصر على بعض
 بناء على كثره احتمالات الجواز لا يبرهنا لولا اختصاصه من قسمة الدليل
 عليه وايضا لم يبرهنا انه مراد الخصم بالذكرة برفنا دور ذلك الكلام في الشق
 الثاني من الرد ويدل بطلان الاستدلال المسند لظهور انطباق الجواب عليه وتبين
 معني قوله بلا ترديد وايضا اراد بالاختصاص في قوله وانما هو مختص ٢٤٤

هو الكلام باليسبب المختص
 مختصا بالاختصاص المصطلح
 كما سترنا اليه فيحصل
 لفائدة في نفسه بلا مرتبة
 هذا ما يستدعي في هذا المقام
 بعون الله الملك العليم
 * قال * قلت المراد بالكلام
 بهذا الكلام بالنسبة الى عام
 * قول فيه حكمت وهو انه
 ان اراد الجمهور والاختصاص
 على هذا المصطلح فان من انضما
 ما ذكره المصنف في فصل
 بيان عام الخي من حيث قال
 كونه عام في عام والخاص في خاص
 ان لا يكون فيكون المقطوع
 ولو احسن فاقها فانما باليسبب
 وان اراد مصطلح الحق المقصور
 فلا ينافي مع المقام لان الكلام
 بهذا في المقام والخاص
 على هذا المصطلح وهو ظاهر
 وهذا يظهر من قوله الآتي
 فمن حيث انه عام من وجه
 خاص من وجه وكذا قلت
 هو من هذا الوجه يكون عا
 لا خاصا من حيث تناديه
 البعض افراد العام ليس
 لا ينبغي وعامة ما يملكه

ميزانها من السنة التي الحشرة فانه اذا زاد على الحشرة يقال مثلا احد
 عشر يوما بعينه الافراد فالثلاثة معروفة بد من اقل عدد يقع بجميع ميزان
 ولا وجه للزام الاكثر اذ ليس المقام مقام الاحتياط مع حصول التراضي
 من الطرفين بها انما من طرفه فلهذا ينبغي ان يكون المقام انما
 في يوم لا يمكن ان يكون في يد المقلد اما من طرفها فلهذا قوله يقع
 على حشرة عند ان حشرة معروفة بكونها على رءوس المعودة التي
 يقع بجميع ميزانها وانما هي على السنة لما في صورة الدرامم لان مقام
 مقام الاحتياط ونحوه باساوت حدث معروفة فلهذا قوله
 وعلى اسبوع والسنة عنهما من مقام مقام شيئا فلهذا على السنة
 يوم وسنة شبهة لم يكد على ما في اسبوع وسنة من العادة فيذكر
 الايام من اسبوع ولا شبهة في الاحتياط في هذا من اسبوع
 يوم وسنة وسهولان فانه اسبوع وسنة معروفة ان بها خلافا بين
 عنها من بين اسبوع وفيه تحت ان ذكر يقتضي بينهما ما دام على قول من
 الاسبوع يوم والشهر على فانه سنة شبهة في بين اسبوعين بقطعا
 في اصل عام اسبوع وسنة فيشاكل في قوله باعتبار ان الجنس فيه
 تحت لانه في المتوهم مخالف للقاعدة التي ذكرها لان وهي ان الكل
 على الجنس انما هو بعد تقدير المعهود وانما استفاد عدم تقدير الاستفاد
 هنا فان قلت اكل على الاستفاد يقتضي توجه النفي الى التقييد فيستدعي بطلان
 الحكم المنفي بالنظر الى البعض مع انه يظن في الآيات المذكورة قلت لا استدعا
 المذكور ثم كما حققت في حواشي المطول الايري انه قوله تعالى والله لا يحب
 قاتل عارائهم فاجاب العجيب المراد بالآيات المذكورة سلب العموم وهو

يقال المراد مجر التنظير لا التيسر الحقيقي * قال * بل ان كان مالا لا يقتضي
 واخر ارب فالاستثناء * قول اراد بالاستثناء الاستثناء المتصل
 نحو اكرم الناس الا اجهال لان الاخراج انما يتصور فيه * قال * نعم انه لا يخص
 في الاربعة * قول قال بهما احاجب في المتن وقد اهلوا بدل البعض وهو
 مختص بانفاق كالمصنف وذكر سلامة الشيرازي في شرح المختص انه حكم

الاثبات لبعض الافراد كما لا يقتضي السلب عن الكل بل الثبوت في بعض المواد لبعض الافراد والسلب عن الكل في بعضه آخر بدليل آخر مثلا ثبوت ادراك البصر لبعض بقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة والسلب عن الكل في قوله تعالى لا يحب الكافرين ولا يهدي القوم الضالين لكونهم محجوبين والهداية مستلقة بالموصوفين بالصفات الموكدة والحكم اذا تعلق بموصوف صفة تقتضي ان يكون الصفة سببا للحكم فلذلك عم جميع ما فيه الصفة لان معناه عموم السلب * قوله لا يعم الاقوال والادوات اعترض عليه بان الالية سبقت للتدريج وما به التدريج بدوم في الدنيا والآخرة واجيب بان امتناع الزوال فيما يرجع الى الذات والصفات واما ما يرجع الى الافعال فقد يزول والرؤية من هذا القبيل فقد نكلتها الله تعالى في العين وقد لا يخلو * قوله اخبر من الرؤية لانه الرؤية على وجه الاحاطة بجوانب المرئ * قوله فان قيل صحة الاستثناء في جميع الموارد وقد يجاب عنه الاعتراض بمنع توقف صحة الاستثناء على العموم بل انما يتوقف على تعدد المستثنى منه ودخول المستثنى تحته * قوله لو كان استثناء لوجب نصبه لما تقرر في علم النحو عدم جواز الابدال ووجوب نصب المستثنى اذا كان في كلام موجب تام بناء على انه قد سابه المفعول لكونه فضلة يجرى بعد تمام الكلام وفيه بحث لان ههنا نفيها معنويا لانه لو على الانتفاء فان قلت النفي المعنوي غير معتبر في صحة الابدال ولهذا قالوا لا يجوز امتناع القوم على المجرى الا لا بد على ابدل قلت ثم لتصرفهم في جواز البدل في قولك قل رجل يقول هذا لا يزيد على المعنى المتول به الكلام ويمكن

بدل البعض عند عدم الاستثناء فلذا لم يفردوه بالذكر بل تكلموا في الاربعية المشهورة وانما خص بدل البعض بالذكر لعدم التناول في بدل الغلط والاستثناء وعدم الاخراج في بدل الكل * قال * لانا نقول المراد بصدر الكلام * اقول هذا قول على بعض النقاد ويرجى ان يقال لا يقال الى قوله لا بصدره وقوله والمراد بالكلام ان جواب عن قوله ولا للوصف بانجل آه * قال * لا حيا بها الى مرجع الضمير * اقول نقض هذا بقوله نقض الى اصل المتروك البيع وحرث الربوا فان مستغنى مع انه محتاج الى ما قبله ليرجع الضمير * قال * فان قلت لا معنى للقصر الا ثبوت الحكم آه * اقول منشاء السؤال ذكر المص لفظ القصر في اربع مواضع فانه قيل قوله وهذا قول بمفهوم الصفة والشرط وهو خلاف المذهب بدل على اسم القول بمفهوم الاستثناء والغاية ليس خلاف المذهب قلت قالوا في مباحث الاستثناء صرح فخر الاسلام ان كونهم نفي واثبات ثابت بدلالة اللفظ كصدر الكلام الا ان موجب صدر الكلام ثابت قصدا وكون الاستثناء نفي واثبات ثابت

انما اثبت بالاشارة ثابت بنفس الصيغة وان لم يكن الا واحدة * مثله السوق لاجله وقال في تلك المباحث نقلا عن بعض المتأخرين الاستثناء بالغاية حيث قالوا ان موجب صدر الكلام ينتهي بالمستثنى انتهى الاستثناء الاثبات بعدم النفي بالوجود كما ينبغي بالغاية اصل الكلام ولزم من انتهاء الاول اثبات الغاية فعلم ان من علمها من قال بهذا المعنى فيها وهو المستر

اشارة بدليل صحة ولا شك له على عشرة

في اقتضائهم على ما ذكره الصفة والشرط * قال * قلت بمرادهم هل
 انهم يدل على الحكم آية * قول قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون جازيا من باب القصر لانه
 يدل على الحكم في البعض فقط فالحق ما اجاب بقوله وجواب آخر * قال * وهذا
 يخرج الجواب عن احتمال آخر وهو ان يكون الشرط آية * اقول فيه بحث لانه
 هذا شكال عين ما ذكر في السؤال لا فرق بينهما الا في التفسير كما لا يخفى ٢٠٦

انما في البحث فان قدرا لا بد ان هما تكون القضية الشرطية هي
 لو كان فيهما آية الا انه نفسه في الايجاب وان كانا مقدمهما وتامها
 مسفين قد يرد وقوله تعالى لا اله الا الله واقع في هذه الشرطية الموجبة ولا يخفى
 باعتبارها وشرط اعتبار معنى النفي في الاستثناء ان لا يتغير معنى الكلام
 باعتبار معنى نفي ولذا قال سيبويه لو قلت لو كان معنى هذا لا زيد لم يكن
 كنت قد اعلنت لانه يصير في معنى لو كان معناه لا زيد لم يكن لان البديل
 في الاستثناء موجب بخلاف قولك قل رجل يقول ذلك لا زيد على البديل
 اذ لا يتغير معنى الكلام بان تبدل النفي والنفي ان في تقدير ما جازي بل
 يقول ذلك لا زيد وفي الآية الكريمة ما منع من حمل الاستثناء
 على لو حمل الاستثناء لكان معناه لو كان فيهما آية مستثنى عنهم
 نفسه وهذا يقتضي ان لو كان فيهما آية غير مستثنى عنهم الله لم نفسه
 انهم قد ثبت سبحانه من هذا القول واذا حمل على الصفة لم يلزم محذور
 وثبت لولا ان انتفاء الآلة الموصوفة بصفة المخالفة ان كانا باقتفاء
 الموصوف ومحد وقد حصل المثل وكذا ان كانا باقتفاء الوصف اذ
 انتفاء المخالفة يلزم انتفاء التعدد لانه المتعدد ولا يكون عين الواحد
 وقوله وقوله تعالى والساروة والساروة في التفسير آية السرة نظر يجوز
 ان يفهم العموم من ترتيب الحكم على الوصف المشعر بالعلية وكذا في التفسير
 بقوله تعالى الزانية والزانية الآية على ما وقع في بعض الكتب فانه يجوز
 ان يفهم العموم فيه ايضا في تعين الحكم على الوصف ومن تمهيد قاعدة شرعية
 كما ان في ما عرفت جموع ما روي من قوله عم حكلي على الواحد حكلي
 الجماعة ومن تعين المائل وهو الفاء والخصوصية * قوله يلزمها العموم

على طائفة وجميع * قال *
 قلت لتخصيص قد يطلق على ما
 يتناول النسخ آية * اقول
 نسبة تن لان اطلاق
 التخصيص على النسخ لا يوجد
 في عبارة سبويه
 من النسخ بنسبة
 الشيخ ولو وجد حمل على
 معنى النفي والكلام هما
 في الاصطلاح يؤيد قوله
 آية وهو جهة فيه سبويه
 فانسند حكم بذلك مطلقا
 مع ان الكلام الذي نسخ
 مقتضاه قطعي في الباب
 كسبائتي
 يقال لا يثبت وقول
 مقتضاه يجوز
 من كلام لا انتفاء في مباحث
 بانتفاء الظرفية مفسود
 مستفاد في
 فيهما لا باقتفاء ان مذهبنا
 آية لا انتفاء في الترخي
 في الظرفية ان النسخ
 مقتضى ما قلناه لا تخصيص
 انهم لان كل من
 ثبت فيها يلزم من تخصيص
 في ما كذا للباب

في التعليل * مثله * سنة واما جماع وتخصيص بعض الآيات ببعض
 في الفصل نفسه يرسل بمراتبها
 يحكم على ما بعد التخصيص بكلام مستقر موصول يدل عليه ذكر الاجماع فانه بعد
 زمن الرسول عليه السلام والنسخ بعده فالصواب في الجواب ان يقال
 انما تركت المقاراة الكفاية بما ذكر قبل الفصل فانه القرب العهد به مما يوجب

لاكتف بآية * قال * فيه شامح لاس المدرك بان تحت
انه كذا وكذا * اقول فيه ايضا شامح لانه المفهوم
قوله لانه كذا وكذا الحكم بذلك ولا شك انه المدرك له ليس
الا العقل المدرك بان تحت هو كذا وكذا * قال * ولا شبهة له
* اقول فيه به لانه لو نوى التعميم للطلب والحق

في موضع الجواب
عن القيل * مشه

فانه قلنا زيدا
كاتب يستلزم
قوله بعض الانسان
كاتب وكذا قولنا
انزل التوراة
على موسى عليه
السلام يستلزم
قوله انزل انتر
نقل بعض الكتب
على بعض البشر
وهو ايجاب جزئي
على اصطلاح المنطوق
كأوضحه
مشه

صح * قال *
اختار
المصنف
انه اخرج
البعض انه
كانه بغير
مستقل
فصيفة
العام
* اقول
فان المص
شرط
في العموم
الاستزاق
وقد خرج
شرح
اصول
فخر الاسلام
انه من شرط
في العموم
الاستزاق
يجعل العام
مجازا في التبع
بعد التخصيص
قلنا فرق
بين لفظ
العام

وبعد التقديم
يسند رفع استبعاد
صاحب الترجيح
كون الخطابات
اليهود وكذا نعم
القائل ما انزل الله
على نبيه من شيء
مشه

فانها يقتضيان
ذلك صريحا فاندفع
بهذا اعتراض
صاحب الترجيح
بان الايجاب
عبارة عن ايجاب
محكوم به على
محكوم عليه فانه
كانه على افراد
فكله والا فجزئي

خروجه انه قد سبق في صدر التعميم الاول انه كونه عمومها عقليا ضروريا
لا ينافي كونه وضعيا فليرجع اليه * قوله وقد يقصد بالثمرة الواحد بصفة
الوحدة قبل العموم عند قصد نفى الجبر دون الوحدة اذا كانت النفى مقصودا
بحسب المعنى والافق يقصد تأكيد الاثبات وتقديره كما في انه لم اضرب
رجلا فلذا فانه بمنزلة وانته لا ضربت رجلا والتحقيق انه رجلا هو في معنى
النفى وفي سياق الشرط وهو بالاعتبار الاول عام كانه قيل ان صدقت
هذه القضية اعني لم اضرب رجلا فلذا فاقتر * قوله اذا كانت مع ظاهرة
او مقدرة آية قد يراد بالثمرة الواقعة في سياق النفى نفى الجبر مستحالا
نحو ما فيها احد او ديار وهذا ايضا نفى في العموم كالتى مع من ظاهرة او
مقدرة نفى عليه في فصول البديع * قوله باعتبار انه يتعلق آية يريد انه
جوئية القضية باعتبار المال وان كانت شخصية في اللفظ * قوله وقد يقصد
الزام اليهود روى سعد بن جبيرة انه رجلا من اليهود يقال له مالك *
الضيف فاصم النبي عم بمكة فقال عم التبرك بالذي انزل التوراة
على موسى عم اما تجد في التوراة ان الله تعالى ببغض الجبر السمين وكان جبر
سمينا فغضب فقال يا انزل الله تعالى على نبيه من شيء وفي القصة ان
اليهود لا عاثبه على ذلك قال اغضبني محمد عم فقلت له ذلك فقال لواله
وانت اذا غضبت تقول على ستر غير الحق فترعوه عن الجبرية وجعلوا مكانه
كعب بن الاشرف وفيه روايات اخرى * قوله لان الكلية او البعضية
يعني انه الموجبة والسالبة من صفات القضية فلو قال سالية كلية وموجبة
جزئية لا يقتضي انه يكون الكلية في جانب المحكوم عليه صريحا بخلاف الايجاب
والسلب * قوله من اسم لا على المحل ولا يجوز ابدال منه على اللفظ لانه

وصيغ العموم وما ذكره في لفظ العام لانه صيغ العموم
وسياق الاستدلال يادق تحقيق انه سائر الله تعالى * قال *
باستثناء او صفة او شرط او غالبة * اقول زاد ههنا
بعد الاستثناء الامور الثلاثة وزاد فيها سياق في موضعها
بعد لفظ نحو اشارة الى عموم الدليل لكل غير مستقل وعدم

و مشبه السلب
فلا فرق بين
السلب وبين
مشبه
انقصا به على صورة الاستثناء
انقص من مدعا * قال * وفي نظم لانس ان اراد
الوضع الشخصي آية * اقول حاصله انه ان اراد بالوضع للبيان
الوضع الشخصي فممنوع كيف وقد عرج في مباحث الاستثناء
ان الاستثناء منه مشتق وانما الاستثناء
٢٤٨

منع دخول المستثنى في الحكم

من ثالثة القيمة المقدرة ههنا ولا تنفي لتلقي الجنس لانه غلاني لا تنفي لغيره
فدعوت البديل ههنا على اللفظ البديل في حكم تكريم العالم كنت
در خلايا على تعلم وهو متبع لا متبع دخول ما هو موضوع الاستدلال
بجنس وما هو موضوع تلقي الجنس على ما ليس بجنس كذا ذكره ابو علي لكن
التعديل المذكور في نظري في ثلثه ما رجح في الدار لا رجح في فصل فانه لا يجوز
ابداله على ما حفظ اجماعا فالاول في قوله تعالى لانهم انما لم يجز الا بديل على لفظ
اسم "ان" مما له فيها بعد "يقضي" فانه انما بعد ما المنفي ويجوز ان
يقضي في اللفظ فيعزم منها فانه بديل على محل يقتضي الرفع لا اللفظ
لان من دو اصل البند او الخبر في بعض شروط الفصل ما يقتضي هو النصيب
حيث قال يجوز في نصب سعة اسم لا وجه له في قوله "او ان يكون محولا
على محل المنفي لانه محمل النصيب بالنسبة الى الذي هو لا محذور عنها ان وفيه بعد
واقرضه على جعل الاستثناء اعني المستثنى به من اسم لا بان البديل هو المنزوع
بالنسبة الى المتبوع دونه والمنسوب اليه ههنا هو تلقي الوجود فيعزم ان
يكون التقدير سبحانه وتعالى مقصود بتلقي الوجود وهو كمر صريح واجب بان
البديل ههنا هو لفظ الالانه بمعنى غير الاله ثم ظاهره على شر تعالى مجازا
يقوله مع باباء به ولا ينك ان غير شر تعالى مقصود بتلقي الوجود فلا محذور
وهذا الجواب ضعيف لان محلا لا على غير في مثل هذا الموضع ضعيف كما تقدم
في النسخة وايضا قد صرح النسخة بان البديل في باب الاستثناء محال لغيره
لا بان باب من عدم شرط الضمير مع وجوبه في بدل البعض والى
محال فكل المبدأ منه اثباتا ونفيا . اظهر من هذا انه البديل نفس المستثنى
فالصحيح في الجواب ان صدق تعريف البديل عليه باعتبار انه الوجود مثلا

فَقِيلَ كَمَا تَنَادَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ وَالْأَن تَنَادَلَهُ وَحْدَهُ وَهِيَ مُتَغَايِرَةٌ مِّنْهُ
 وَتَسْتَعْمَلُ مَعَ غَيْرِهَا وَضَمُّ لَمْ تَكُنْ لَاسْمٍ أَنَّهُ الْآنَ تَنَادَلَهُ وَحْدَهُ
 الْحَكْمُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ بَعْدَ تَنَادُلِ اللَّفْظِ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ فَذَلِكَ الْغَيْرُ فَارِجٌ عَنْ
 كَلَمٍ وَدَاخِلٌ فِي التَّنَادُلِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي مَبَاحِثِ السُّنَنِ وَسَيُفْرَقُ الشَّارِحُ بِهَذَا
 قَرِيبٌ فَلَا تَقْصُرْ * قَالَ * وَالْأَلْحَاظُ مُسْتَرَكَا * أَتَوَلَّيْتُ يَوْجِدَ هَذَا

في بعض النسخ وهو الموافق للحكام وسه و مع مختصر ٧٠ كاجب وغيرهما
 ووجهه انه اللفظ وهو مجيد في سندا في كماله واحد الا انه في الاول
 مطلقا وفي الثاني مقيد باقتراانه بالاستثناء والتقدير خارج عن المقيد
 فيكون مشتركا لا اتحاد اللفظ وتغابر المعنى والى هذا اشار رحمه الله تعالى
 بقوله في اللفظ ثم ارجاع الفصير اليه في قوله عند اقتراانه
 ٢٤٩

ووجه تركه في بعضها
 انه المطلق مغاير للمقيد
 في الجملة * قال * وقد
 يجاب * اقول اي وجه
 قول المصنف بجواب آخر غير
 النظر المذكور يسع قوله
 والباني غير الموضوع له
 فيكون مجازا فيه ويجوز
 ان يكون جوابا عن النظر
 بسع قوله او غيره فيكون
 مجازا فيه يقيد المصنف
 لانه يدل على كونه حقيقة
 مطلقا ويدعي كونه من وجه
 مجازا من آخر فالاحسن
 ما اخرزناه * قال * اذا
 كانت ارادة استعمال
 تامة * اقول

الاول انه
 يضم الوضع
 الى الاستعمال
 ويقال
 اذا كانت
 ارادة
 بوضع تامة
 واستعمال
 تامة كما وقع
 في عبارة
 اقول لعل
 وجهه ان يقال انما يريد بخصوصية الشخصية
 فلا نسلم ذلك وانما يريد النوعية فسلم وكلها مستقل ايضا
 بخصوص مضبوط كذا لك * قال * كانه الاحسن ان يقول اي اللفظ
 العام * اقول انما قال الاحسن بجواز حمل الاضافة على البلية
 المحقق عنده اللفظ وغيره * قال * وفيه نظر * اقول لعل
 وجهه ان يقال انما يريد بخصوصية الشخصية
 فلا نسلم ذلك وانما يريد النوعية فسلم وكلها مستقل ايضا
 بخصوص مضبوط كذا لك * قال * كانه الاحسن ان يقول اي اللفظ
 العام * اقول انما قال الاحسن بجواز حمل الاضافة على البلية
 المحقق عنده اللفظ وغيره * قال * وفيه نظر * اقول لعل
 وجهه ان يقال انما يريد بخصوصية الشخصية
 فلا نسلم ذلك وانما يريد النوعية فسلم وكلها مستقل ايضا
 بخصوص مضبوط كذا لك * قال * كانه الاحسن ان يقول اي اللفظ
 العام * اقول انما قال الاحسن بجواز حمل الاضافة على البلية

منسوب الى المبدل منه والمبدل معا لكن النسبة الى الاول بالسبب الى
 الثاني بالاجاب وان في هو المنة ونظيره ما ذكره الشريف في نحو شئ المطول
 في توجيه حرف الحكم الى المطبع في كل على مذهب الجمهور * قوله لان هذا قد
 بخطا المشركين اعترض عليه بان اردو خطا ثم في اعتقادهم بنفي الامكان
 يمنع ما فيه من اثبات الشئ ببيته على ما هو الطريقة البرمانية وقد يجاب بان
 الخطاب بكلمة التوجيه عام للبقاء وغيرهم فربما يدل على هذا المعنى غير البليغ
 فالاحوط ما ذكره الشرح * قوله ولان القرينة آية يريد ان المتبادر من نفي تجسر
 نفي الوجود لا نفي الامكان فتقدر المتبادر ارجح فان قلت اذا قد موجود لا يفهم
 نفي الامكان عن غيره قلت ذلك التقى مستند عليه به ليل اخر وليس مقصودا
 ههنا على انه المتروكين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود * قوله
 عن آية رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان حاصل المعنى لا تنبيه على انه لا يعنى غير فانه
 محمل الا على غير انما يجوز ان لا يمكن تبعا لما ذكره غير محصور والى على الجملة والجملة
 اذ لم يتعد الاستثناء فاحكم عليه ضعيف كما تقرر في النحو وههنا ليس كذلك
 * قوله يقيد الايجاب بجزئية آية لا يريد ان ههنا ايجابا وسلبا بالفعل على اصطلاح
 اهل الميزان بل بالتقدير وحمل المعنى واداد بقوله فيجب ان يكون في جانب
 النقيض آية ان شرط البر في اليقين الايجابية انتفاء الايجاب بجزئية حتى لو ضرب
 رجلا فقط بحيث فيلزم السلب الكلي لانه يتحقق السلب بجزئية حتى يرد
 ان السلب الكلي لا يتصور بدون السلب بجزئية وكذا اراد بقوله للخصوص
 والايجاب بجزئية ان البر في اليقين السلبية يحصل الايجاب بجزئية حتى لو حصل
 اكثر منه لم يكن له دخل في البر * قوله ليس الا عموم الشك في موضع النفي فيه
 بحث لان هذا ما يستقيم اذا تعين كونه اليقين في الاثبات المنع وهو ممنوع

المحقق عنده اللفظ وغيره * قال * وفيه نظر * اقول لعل
 وجهه ان يقال انما يريد بخصوصية الشخصية
 فلا نسلم ذلك وانما يريد النوعية فسلم وكلها مستقل ايضا
 بخصوص مضبوط كذا لك * قال * كانه الاحسن ان يقول اي اللفظ
 العام * اقول انما قال الاحسن بجواز حمل الاضافة على البلية

جداول الوصف * قال * لا في لفظ العام على ما يشترطه كلام من قال آة
 قول قول على ما يشترطه لفظ العام المعنى وادرجه قال صاحب المنصف
 فان كلامه في لفظ العام حيث قال فالحاصل ان الاستغناء شرط عند عدم الاجتماع
 عند ما يظهر فائدة الخلاف في العام الذي يخص منه فعند ما يكون بهما
 حقيقة لا نه لم يبق عاقله عند ما يكون لفظا للعدم باعتبار الحقيقة . ٢٤٠

يجوز ان يكون مراد القائل بان قلت كما في فبيد قتل الكافر وغيره بعد
 شكره اللهم لا انه يقال مراد بنبوت كسر المذكور على ما ذكره المحقق ويقال
 ما ذكره باعتبار الغالب ويقال عموم النكرة في مثل لبيد لو فوجها في موضع
 الشرط والعلام فيه قائل * قوله وادرجه لا يقتضيه آة كانه استثناء في مفهوم
 الوصف الى جواب ما يتوهم من ان صفة الشرة لا يكون الا نكرة متلوها فاذا جاز
 عمومها حال كونها صفة دون ان يكون موصوفا في بان نكرة الموصوفة لا
 لا يشترط الموصوفية وحاصل الجواب لستار ليد ان مراد عموم الصفة غير المعنى
 الذي اعتبر في الفاظ العموم لبحوث عنها لكن هذا ما يتم ان لم يكن لعموم
 خاصه الموصوف تنوع عموم الحائز من الصفة كما يدل عليه ظاهر كلام ابي المعين
 على ما في قوله قائله خلاف ما اذا صحت عنه من عليه بان هذا من قبل قوله
 من قوله انتم من كذا وسبب مرجع بانه عام على سبيل البديل وجيب ان البديل
 من عام قطعا وهذا الوصف لا يمتثل لخلاف رجل فانه خاص وهذا الوصف
 لا يجعل عام وبالحقيقة هذا الوصف عام حسب المفهوم خاص حسب الصنف
 والوجود فحين فرغ العام اصطلاحا فغيره عمومه وجن تركه باخاص اعتبر
 جهة خصوصية هذا والاظهر ان يكون المحقق زعمه مثل لبيت رجلا * قوله وقوله (مؤلف)
 قول مؤلف اي رد جميل ومغفرة اي تجاوز عنه الخارج السائل وتبيل المعرفة
 من الله سبحانه بارتد الجليل او عفون السائل بان يتعذر له ويقدر آة فان قلت
 يجب ان لا يتعد آة بقوله صح مع كونه نكرة واختصاصه بالصفة في الصحيح
 في المعلوم المعنى معرفة قلت الصحيح بهما هو الوصف المعنوي ما بين الطرفين
 انها اعم من السؤال او من آة * قوله يجب عموم العلة ليلام
 عموم الحكم فيه يجب لان عموم الحكم انما يقتضي العموم في الشرط ما في عبدة مؤمن

واما اقلها بعض الناس
 ان العام لا يشترط جميع
 الافراد عند عدم اللاحق
 انه له جمعا من الاسماء وهو
 نكرة في الاثبات فينبط ل
 جمعا من المجموع لا الكل
 وليس كذلك فان الشيخ
 قد نص في باب الفاظ العموم
 انه شاعرا لكل ما ينطبق عليه
 الا انه لما يشترط حقيقة
 العموم شاعرا لكل قال جمعا
 من الاسماء * قال * وفيه
 نظر لان

العموم	لا انه يقال
عدم اعتبار	قد يقتضي
الشيء	الخارج به
المسألة لا يديم	محمول آة
تفسير النفي	قوله
لا يقتضي	النظر مدفع
عدم الموصوف	لان مراد
المخصوص	الوصف
كما يشهد به	

عباراته من العام المخصوص
 بالعقل ما هو خطأ بات
 الشرع لا مطلق العام
 المخصوص كيف لا والبحوث
 عنه احوال الالدية

الشرعية والتعظيم خلاف الاصل فلا يرتب الا ضرورة ولا ان لا
 لاقتصر قد يقتضي اخراج بعض مجعول من خطاب الشرع ثم ادعاء تكمليه
 بيان وكذا الحال فيما سوى العقل * بحث * والعدالة وغيرها فان لا العقل
 لا يقتصر الى عمومات خطاب الشرع والعقل لستر في ترك المصنف المتعرض بذلك
 الاكتفاء بالعقل * قال * وقاية توجهه ان يقال ان المراد انه لا يجب آة

أقول لما عرفت السامع بأنه مراد المصنف عدم نبوت عدد معين على سبيل
 القطع ظهر أنه مراد بالمرجع أيضا مرجع يقيد القطع لانه ذكر في دليل
 ذلك فكانت قال انه لكل افراد العام اذا كانت مائة مثلا وعلم انه المائة
 غير مرادة اذ تخصيص افراد معلومة او مجهولة فكل واحد من الاعداد التي دون المائة
 مساوية في اللفظ مجاز فيه فلا يثبت عدد معين على سبيل القطع لانه

٩٤١

ترجيح بلا مرجع يقيد به
 في صورة المجهولية فظاهر
 واما في صورة العلومية
 فظاهر خروج بعض أفراد
 بالتفصيل محتمل واما اعتبار
 دائرة بها كل فرد فانه فرد
 اريد بالعام على القطع يكون
 ترجيح بلا مرجع يقيد به وكذا
 اذا اريد لكل ما بقي بعد التخصيص
 لانه وان ترجح لكسره
 ليس لمرجع يقيد القطع
 فانه في النظر الاول لا
 منع عدم الرجحان في المعلوم
 ملابرة * قال *
 لانه مجموع ما وراء المخصوص
 متساوية * قلت نعم
 لكنه ظن لا قطعاً والكلام
 فيه واما القدر منه
 التقييم جعلناه دليلاً
 حتى لم يكن أيضاً لم يكن دليلاً
 أصلاً وكذا الثاني لان
 الدليل بعد ما يتم يدل
 على انه لا يراد بالعام
 عدد معين قطعاً بل يراد
 ما بقي ظناً كما هو المطلوب
 فظهر انه قول لانه
 ترجيح من غير مرجع غير مختص

ولو سلم فهو استدلال بالمثال يجوز على الحكم الكلي او الاكثر فلا يقتضي
 يجوز ان يكون العموم بهما بخصوص المادة اللهم الا ان يقال ان
 مجرد بيان الوقوع او عدم الاختصاص بموقع الاستثناء او نحوه فيستلزم
 قوله وفي هذا إشارة الى الرد على من زعم انه اجيب عنه بان مراد الزاعم
 ان العموم على سبيل الاطراد في الشكوة الموصوفة مختصة لا ذكره وحق لا يرد
 الرد اذ لا اطراد في مطلقها لا اتفاقاً منه بقوله لا لكن اليوم رجلاً كوفياً ولا
 تزوج اليوم امرأة كوفية واجاب الشيخ اكل الدين في شرح البرز دوي
 عمه بالانتقاض بانه الاصل مطرد الا انه يختلف الحكم في المستثنين كما
 وهو لا يقدح في الاطراد والماض هو انه ليس في وسعه كلام جميع رجال
 الكوفة ولا ترجيح نسائهما عادة وفيه بحث لا فضاء ان لا يكون الشكوة
 الموصوفة في منزل لا اجالس الا رجلاً عالماً عالماً بمنزل العلة المذكورة وهو
 ان ليس في وسعه مجالسة جميع علماء الرجال هذا ويمكن ان يقال في دفع
 النقض بمنزلة ذكر ان العموم فيه ليس بالنظر الى لزوم التكلم بل بالنظر الى
 حصول البر فانه يحصل اذ الكلم احد من اهل الكوفة ايا كان مثلاً وكذا
 العموم في منزل الا رجلاً كوفياً بالنظر الى اباة التكلم لا الى لزومه
 وهذا التوجيه يندفع ما ذكره الشرح من انتقاض العموم في منزل لا اجالس
 رجلاً عالماً وفي منزل لا يجالس الا رجلاً يدخل داره وحمده قبل كل احد فيستلزم
 قوله ان تعلية الحكم بالوصف المشتق فيل تقييد الوصف بالمشتق
 مستدرك او تعليقه بالوصف الذي في معنى المشتق مشعر بما ذكره
 ايضاً ويمكن ان يقال مراده بالمشتق المشتق بحسب المعنى سواء وجد
 الاشتقاق بحسب اللفظ ايضاً لا لكن فيه بحث وهو انه لو صح

بصورة المجهولية وانما قيل بهذا التوجيه لا يرفع الايراد المذكور في صورة
 كون المخصص مجهولاً ليس كما ينبغي * قال * انه دون خبر الواحد
 * اقول ان الف عام بعد التخصيص اذ في خبر الواحد في المراتب لان القياس
 لا يصلح معارضا خبر الواحد حتى رجحوا خبر القمقصة وهو قول صلي الله عليه وسلم
 من ضحك منكم بقمقصة فليصد الصخرة والوضوء جميعاً على القياس

ففي القوم في قوله هو قوله عليه السلام ثم على صوابك فانما ظلمت الله
 وسفأك قوله وذلك ان بيان كونه دون الله الواحد قوله مع شك
 في اصله في دلائله فانما العام الخاص بحدود مستقر موصول قطعي
 الدلالة وانما في قطعي المتبني في غير الواحد العام بالعكس ٤٤٤

قال * وليس بسديد
 لان القياس من ظهور آه
 * اقول فيه بحث لان
 المعبر لو كان هو انما يتفرع
 عليه القياس دون نفسه
 القياس لا يصح في جميع
 العام الذي نسخ ما يشاء
 لا ينسخ بالقياس لان القياس
 لا ينسخ النص فان النسخ
 حيثما ليس هو القياس
 بل النص المتفرع القياس
 نسيم ذلك الاستدلال غير
 صحيح كله لا لما ذكره لان القوم
 لا يدعون مقارنته المخصص
 مطلقا بل مقارنته المخصص
 الاول والاستدلال لا يدل
 على خلافه * قال * لان
 حكمه بانه اثبات الحكم
 * اقول اي حكم المخصص
 بانه اثبات الحكم فيها وراه
 المخصص اي وراه الافراد
 المخرجة وعدم دخول تلك
 الافراد تحت حكم العام كما
 ان الاستثناء كذا كذا لا يرفع
 الحكم عن محل المخصص بعد نبوته
 كما ان النسخ كذا كذا * قال *
 المصنف اذا قيل التخصيص

العموم في قوله جالس راجلا عالما اللهم لا اله الا انت
 الذي ذكرته وانما الجواب الذي قلته لان من شرح اليزدي قد غفلت
 ما فيه والحق ان عموم النكرة الموصوفة بصفة عامة اكثرى لا كذا على ما
 صرح فيها بعد قوله يدل على هذا الاصل اي على ان النكرة الموصوفة
 بصفة عامة عامة ثم لا يخفى ان الدلالة المذكورة انما هي في النكرة
 المستثناة من النفي وكذا البيان المذكور بقوله وقد يقال ويقو به الوجه
 ما اشار اليه شمس الامة نعم تحقيقه لا يختص بعبارة الاستثناء فليعلم
 * قوله ولا يخفى ان هذا البيان آه قيل فيها ذكره حكم كذا والملازم مستبين
 اللتين ذكرهما اذ يجوز ان يراد في الاول لا اجانس لا ينسب رجالا
 وفي الثاني لا اجانس لا راجلا واحدا موصوفا بصفة العلم والجواب عن
 عن الاول ان المستثنى منه اذا لم يكن مذكورا يقدر من جنس المستثنى
 بقدر ما يصح الاستثناء فيكون تقديره لا العلم الا راجلا لا العلم الرجال
 رجلا فلو كان المستثنى عاما يلزم استثناء العلم من الكل وهو فاسد
 فان قلت فليقدر المستثنى منه انسانا ليصح العموم في المستثنى قلت لا يخفى
 المفردة وهو يندفع بما ذكرناه فلا حاجة الى انضامها به من غير كذا
 ذكره صاحب الكشف في حواشيه عليه وعنه ان في ما ذكره الشيخ ابو المعين
 في شرح الجامع الكبير وهو ان الحكم في النكرة الموصوفة مستقلا بصفة دون
 الذات لسقوط اعتبارات الذات بدون الوصف وصيرورتها مقبولة
 الوصف وكانت هي المعبرة والمتى بالذكر دون الذات فاعتبر تميزها
 بوحدة الذات لا يرى ان من قال اذا رايت لي عبدا آتيا قرده لا يتقدم
 العموم لان المتى في مثل هذا الوضع الصفة المقرونة باسم الذات هي يتقدم

فان معول لانه * اقول في العبارة مناقشة لانه الكلام في المخصص فتميز
 الاول وهو كونه مفعولا متوقفا عليه ولا يكون معول لانه
 قبل التخصيص اللهم الا ان يقال المراد اذ عند عدم فرض المخصص الذي
 هو الاصل لان معول لانه وعند وجود المخصص حصل الشك فليتأمل
 قال * قوله على ان احتمال التفسير يصح دفعا آه * اقول فيه بحث وهو

انه مراد المصنف ليس دفع الشبهة عن كلام القوم بل ليسيل قوله ما قالوا
 ويرد عليه بل ايراد عليه ودفعها عنه بقرينة دليل المسئلة فانه
 تقدر دليلها على وجه لا يرد عليه تلك الشبهة فمعنى كلامه فلهذا دفع هذه
 الشبهة الواردة على القوم عنه الاستدلال على اصل المدعى * قال *
 على انه احتمال التفسير * اقول وتقرير انه العام بعد التخصيص

لا يخرج من انه يكون دليل
 ان المخصص انه لم يرد
 فيه علة لا يعلل فيبقى العام
 في الباقي جهة وانما ادركت
 وكل ما يوجد فيه العلة
 يخص قياسا وما لا فلا
 فلا يبطل العام باحتمال
 التفسير لا يقال مقتضى
 ما ذكرت انه يكون جهة
 قطعية لان ما اقتضى
 القياس تخصيصه يخص
 وما لا فلا وعلى التقديرين
 يبقى العام في الباقي
 قطعا لانا نقول ما وجد
 في الباقي احتمال الخروج
 بالتفسير بجهة اخرى بناء
 على ظنية القياس الاول
 لم يبق قطعا * قال * لانه
 عمل المخصص انما هو على وجه
 البيان دون المعارضة
 * اقول انه قيل هذا مخالف
 لما صرح به صاحب الكشاف
 وغيره
 ان عمل
 التخصيص
 بطريق المعارضة
 قلنا مرادهم

فصحت الشكوة بتعمها الا اذا انش على اعتبار التوحد بان قرن به لفظ
 الواحد لان التعم كانه يضرب دلالة وهي ساقطة الاعتبار مع التصريح
 هذا فيما اذا كان المذكور ثمة لا يتعين عند المتكلم والسامع الا عند وجود
 الصفة فاما اذا كانت الذات معينة عند المتكلم غير انها ثمة عند السامع
 لعدم المساهة فان الشكوة بهما لا يتعم عموم الصفة كما اذا قال رايت في
 موضع كذا رجلا كوفيا لان المذكور معين ذاته عنده بالبعد السابق فلم
 يكن صيرورة الذات معتبرة مستقلة بوجود الصفة فلم يصر الاسم الشكوة تابعا
 لها في الاعتبار فلم يتعم بتعمها بل بقي متوحد الى هنا كلامه * قوله الا انه قد
 ينظم اليها قرينة فيبحث لان العموم في الشكوة المذكورة لا استند الى القرينة
 وجيب ان لا يذكر في هذا المقام لانه الكلام في الالفاظ التي تفيد العموم بحسب
 الوضع واما ان الدال بالقرينة موضوع فقد عرف جوابه في الحقيقة فيما مر * قوله
 الى مجرد ايجابية قيل فيبحث لانه الاوصاف التي يذكر في هذا الموضوع و
 يفيد العموم كالعالمية والكوفية ونحوهما ليست ما يفيد ايجابية التي يتضمنها
 الشكوة بل انما يفيد النوعية نعم يفيد نفى ارادة الوحدة لكن لا يلزم منه المقصد
 الى مجرد ايجابية فكان الواجب عليه ان لا يتعرض للمقصد منها الى مجرد ايجابية
 بل نقول كذا الا انه قد ينظم اليها قرينة دالة على انه ليس المقصد منها الى الوحدة
 فلا يخص بعض الافراد الى اخر قال وجوابه انه الوصف اذا افاد نفى اذو الوحدة
 على ما اعترف به في الموصوف مجرد ايجابية نعم مجموع الموصوف والصفة نوع
 لكن المراد هو ايجابية في نفس الموصوف وهذا وجهه * قال المصنف فان قيل الشكوة
 الموصوفة آه قيل بجواب ضعیف لانك قد تحققت فيما مر ان الموصوف بدونه
 الصفة فيما نحن فيه خاص يفهم عنه الوحدة والصفة يدفع احتمالا ويجعلها عاما

قال الصحاح انه
 هذا مع كون
 في غاية الظهور
 كيف ذهبوا
 الوقوف عليه
 العتور * مشه
 قلنا مرادهم
 بالمعارضة الظاهرة بمعنى الدفع و مراد السامع المعارضة الحقيقية
 بمعنى الرفع توصيحه انه المخصص بين ان بعض افراد العام
 غير داخل في الحكم من اول الامر فيكون دافعا لبعض الافراد عنهم
 الدخول في الحكم والناسخ بين ان بعض الافراد خارج عن الحكم
 بعد الدخول فيه فيكون دافعا له نفى الاول معارضة في الجملة

الديهم البخاري و جلال الدين البخاري وغيرهم من المشايخ هم الذين يؤمنون بوجوب
 هذه المذاهب فادركوا كلامه واما مواعيد عليه وليا و جب لمن دونهم تقليد هم وهذا
 كلام الذي ذكره و برهان لا يجد من يتصور معني القياس ويتأثر في معانيها را تم
 بذا من الجرم والاذعان به على ان الاستراط المذكور ثابت لما قال الامام ابو زيد
 المدبولسي في التوقيف و تبعه شمس الائمة وغيره من المحققين لا يجوز عندنا
 ١٤٥

والثمة لوتق في الاخبار عرا الاول عن قيد الوحدة وسمي الثانية
 عليه والمفهوم من الشروح انه الفرق بينهما كونه الاول مجهول لا عينة التكلم
 والسماع والثانية مجهولة عند السامع فقط وذلك لانك اذا استعملت
 الثمة في الاستثناء قلت مثلا اضرب رجلا فلما ان المخاطب لا يعرف الرجل
 قلته لك انت بخلاف ما اذا قلت ضربت رجلا فانك تعرفه قبل الاخبار ولو
 يكون مضر وبالك بخلاف المخاطب انت خير بان هذا لا يطرد في الاخبار في
 نحو ساقرب رجلا ساقربى غلاما ونحو ذلك فلهذا جعل الشر كلام المص
 على الفرق بينهما باعتبار قيد الوحدة في الثانية دون الاول موافقا لما دل عليه
 كلامه في بيان التقسيم حيث جعل المطلق تسيمالا اريد به الفرق وبهذا التقرير
 ينرفع ايضا لا غير فخرج كون مدار الفرق اعتبار قيد الوحدة وادعاء انه
 اعتبار قيد الجهالة لانه رجلا في مثل قولنا رأيت رجلا لا شك انه معين
 في نفسه لكنه مجهول عند السامع بالنسبة الى دلالة اللفظ وفي المطلق
 ليس بمعين حتى يكون مجهولا بل شايخ والفرق بين المعين والمجهول في
 الشايخ قوله و هذا معنى قولهم المطلق قد يقال ليس معنى القول المذكور
 انه الحقيقة لا غير بل انه لا صدق عليه حقيقة من غير التعرض للصفات فان
 الذات يراى به هذا قوله فانه انشاء لا امره فيل فيه تكلف التزام وضع
 فالاسم يقال هو في تقدير ان الله تعالى يقول لكم اذبحوا بقرة * قوله
 و اما في ان يقول انه اجيب بان معنى المطلق هو التعرض بحقيقة الشيء حيث
 هي من غير تعرض لقيد زائد على ما صرح به صاحب الكشف وغيره من
 الاصوليين فلا تعرض فيه لقيد الوحدة واما اجزاء ذبح البقرة الواحدة
 وعتا في الرقبة الواحدة فلتحقق تلك الحقيقة في ضم تلك الواحدة لا لان

تخصيص العام بالقياس
 ابتداء وانما يجوز ببيان
 العموم بالقياس ابتداء
 وانما يجوز ببيان العموم بالقياس
 اذا كان ثبت بخصوص
 به لا يستلزم يجوز رفع الكل
 بها من خبر ثابت بالاجماع
 او بالاستقضا في السلف
 ثم دفع الاشكال في حادثة
 انما من جنس ما دخل تحت
 الخصوص او من جنس ما بقي
 تحت العموم فيعرف ذلك
 بالقياس لانه حكمها في نفسها
 قبل القياس
 غير ثابت
 قطعا
 لظهور دليل
 الخصوص
 واحتمال
 الجاهلية
 في نفسها
 ان يكون
 داخل تحت
 الخصوص
 فليست ملائحة
 ما ذكر في
 الوجه الثاني

لنظر مخالف ما سبق في قوله وليس بسديد لان القياس مظهر لا مثبت فالمختصر
 بالحقيقة هو انما هو مثبت للحكم في الاصل لانا نقول ذلك الكلام في العام والخصوص
 كلام مستقل قبل القياس وهذا الكلام في العام الغير المختص به بل المختص
 حكم بينهما * قال * وكذا اذا اجتمع بين حي و ميت او بين ميتة و ذكوة او بين خلق
 و خمر * اقول ههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو انه قال في الهداية

من جمع بينهما جز وعبد او شاة ذكيت . مستند بطل البيع فيها وذكر في المبسوط
 بقوله الفاد فيها وانما في البيع اطل في الشكر ونحوه . فاما في القبح ونحوه
 البسب اشار صاحب المفتي بقوله في البيع في القبح والفساد . فاما
 اشار البسب في الاثمة في اصوله فيل ففصل في يكون لفظ الفساد في المبسوط
 في حق الشكر مستقارا عن البطلان ولفظ البطلان في البسب في القبح ٢٤٦

الوحدة معتبرة في تحقق الاجزاء واما في تحقق الاجزاء باعتبار عسر
 رقبات دفعة قال صاحب الكشف لامة في ذاتها واحدة ولا تكثر
 فاللفظ الذي عليها من غير تعرض لقيده بالوحدان مع التعرض لكثرته
 وهو اسم العدد وكثرته غير معينة هو العام وهو عدة معينة هو المقتضى
 ولو عدة غير معينة او الشكر في قوله على نعم جعلوا في كنفية بانهم
 منا ففهموا بانفسهم حيث جعلوا من في مشاغل في الاصل ولا فله كذا
 ناء . ولم يجعلوا الشكر في موضع الاثبات لذلك مع انها بمعنى واحد اجاب
 عنه الفاضل انه يجب بالذات في ان الجارية في من دخل سنة فله فله فرد
 او على سبيل البطلان في انهما ههنا فانها متحدة او احد بلين تحقيقه في ضمن
 اي عين كان ولا عموم فيه اصلا واجاب بانه في ففهموا البطلان بان عدة
 فاصحاب من قيد لا ينافي ناء عاما باصله في من دخل في المحسن اليوم
 عدة ففهموا احد قوله مع القطع بان الثاني عين لا دل فيه حيث لان
 في البيت تحت التمامات احدها ان يكون الماد بالقوم في له تسعين بنو فلان
 والثاني ان يكون المراد بالاول بنو فلان والثاني هو قبيلة ساء والثالث
 ان يكون المراد به في الموضوعين المجمع في الاحتمالين الثاني عين الاول وفي
 و مدغية فلا مساع للقطع . قوله الاول لا يثبت فيه بان له بناء على
 على تقدير العمدة . قوله قال الله تعالى ثم تينا موسى الكتاب احبب
 بان مراد صاحب الكشف ايضا ان اصل ما ذكره يعني لاصول على استقانا
 قرينة خارجية وفي الآية الكرية دليل على ان الكتاب الثاني غير الاول فلا
 يرد نقضا على ما ذكره وبهذا التوجيه يندفع النقض بالاثنتين ايضا لان
 عود صارف على ان يكون الماد بالثاني عين الاول وكذا رفع اليد عن الثاني الآية

مستقارا عن الفاد فان افصح
 بذلك الاختلاف الواقع
 من حيث اللفظ اقول في
 تحت لامة جمع بين الحقيقة
 الجاز لان لفظ الفساد
 في عبارة المبسوط يتناول
 معني الفساد والبطلان
 وكذا لفظ البطلان في عبارة
 الهداية فالصواب ان
 يجرى لفظ العبارة في
 عموم الجاز لان في
 عدم الجواز وكذا المراد ببطلان
 البيع في عبارة المصنف
 رحمه الله تعالى . قال
 في من قبل هذا الاستدلال عند
 صحة ما يجاب عنه . اقول
 تقرير ان ان يفسد
 قبول الفقه في كذا واحد
 منها شرط لقبوله في
 الاخر اما هو اذا اشترط فيها
 بل في احدهما فقط فلا اشتراط
 في الاخرى عبدا او ملكا
 او مدبرا او ام ولد حيث يفسد
 العقد في العبد فلو كان
 المجمع بينهما في الاجاب صحيحا
 كان او لا مقتضيا للاشتراط
 لما صح العقد في العبد في

هذه الصورة كما لم يصح في صورة الجمع بين العبد والعبد . تقرير الجواب الثاني
 ان لو لم يجمع بين العبد والعبد في الاجاب مقتضى جعل قبول العقد
 في كل واحد منها شرط لقبوله في الاخر فما لا يفسد في نفسه ففسده مكاورة
 الا انه قد يورث فاستداده او اذا لم يصح الاجاب فيها بان لا يدخل احدهما تحت
 العقد لكونه غير صالح وقد يكون صحيحا وهو اذا صح الاجاب فيها وما ذكره في الصورة

من هذا الباب فاسم البيع في هو لا موقوف وقد دخلوا تحت
العقد نقيض الماسة ولما يتخذ في المكاتب برضاه
في الاصح وفي المذهب بقبض القاض وكذا في اتم اليه عند
حقيقة ولا يوسف رجمها عند الا انهم يستحقون انفسهم
ردوا البيع بدون انفساوه محال هذا عرفت ان دفع

قد يجعل ضمير فيه
في قول تبي
نظ الى الحكاية
ويجب التذكير
لست اقول الحكاية
بان مع الفعل
المستبعد مولانا خسرو

نظر الشايع
لان الجيب
قد رفع المنع
بالاشارة
الى ثبوت
السند
على تقدير
الصحة
والفساد
ولم يصح
به لفاية
وضوحه
بل استعمل
بدفع السند
لانها مما
يورد
شبهة
في الجملة
قال
ما عرفت
في موضعه
من شرط
الخيار
يمنع الملك آه
في قول
قد تقدر
في موضعه

الثانية صارف عن ذلك على انه ربما يدعى اسم الكلام في الموقوف باللام كما
يدل عليه قول المصنف ان اللام للعقد فلا يرد الموقوف بالاضافة * قوله وانما
يجب عنه بان مدلول الكلام الافرادى ليس هو مجموع الافراد ابتداء بين وحد
بعد مع قطع النظر عن انضمام الغير الى البيعة وجميع الافراد فيكون مدلول التكرار
حين اراد ابتداءه وداخله في المراد انتهاء * قوله كقوله تعالى وهو الذي انزل
اليك الكتاب ليس نظم الآية التكريرة على ما ذكره بل وانزلنا عليك الكتاب
باسحق مصداق لما بين يديه من الكتاب * قوله ذات يوم هذا من قبيل اضافية
المسمى الى الاسم اى مدة صاحب هذا الاسم ونظيره لقية ذات يوم مرة وذا
ليلة ونحوهما * قوله وقال فخر الاسلام فيه نظر قال صاحب الكشف بعد
ان يبين وجه النظر وعلى هذا التقدير لا يستقيم قول ابن عباس بن يعلب عنه
واحد يسرين واستبعد الحكم بعد الاستقامة على قوله بانه خير لامة ونسب
المفسر بن سينا وقد تأيد قوله بما نقل عن النبي عم ذلك انه يقول في قوله
لا يستقيم قول ابن عباس بمعنى المصدر ومعنى الكلام انه لا يستقيم انه قال
وعلى تسليم انه بمعنى المفعول الاعراض على المفعول بعد التردد في صحة الحكم
والرواية لا يبعد القبح في ابن عباس رضى بل الظن تقوية جانب عدم
الصحة وانما روى عن النبي عم فبعد تسليم صحة الرواية يحتمل ان يشعروا
بغير الآية هذا وفي قول المصنف ان ابن عباس رضى في قوله تعالى انه مع العسر
يسر الآية ثالثة لانه ان اراد به الجملة الاولى فلا بد ان يقول فان
بالفأ وان اراد ان نية فقوله الآية ليس في موقعه لانها انما يذكر
فيها اذا كان المذكور بعض آية وتعلق الموضع بما سوى المذكور يظهر بها
بعده من البعض لا محذور وهنا ليس كذلك لان المذكور آية مستقلة

عن القبي قال كنت
مغموما بالبادية
فالتقي في ردي
قول من قال اركا
الموت لمن اصبح
مغموما له اروح
فسمعت باللسل
با نفسا من السماء
يقول الا يا ايها
المرء الذي لولم به
بروح وقد اشدت
بيت لم يزل في
فكره سيج اذا اشدت
بك البلوى ففكر
في الم شج ففسر
بها يسر يا ذا الفكرة
فا فرج فخطفت
الا بيات ففرج الله
سجانه همتي * مشه

ففي قوله تعالى
انه مع العسر يسرا
ادون انه يقول
انه بعد العسر يسرا
اشارة الى ان
المؤمنين بما جردوا
فيها يصابون في الدنيا

انه شرط الخيار داخل على الحكم دون السبب لان البيع لا يحتمل
التفسيق والخطر لانه يقضى الى القمار في الاثبات والخيار
ثبت بخلاف القياس نظر فلو دخل على السبب لتعلق حكمه ضرورة
ولو دخل على الحكم انزل سببه فقلنا ان الخطر لا اعمالا للقضية
الكلية بقدر الالة ما من واهى انه الاثبات لا يحتمل التفسيق

فأعدهم بما هم فيه
يسير البيع والعمر
والشراء والعلم
مشبه
هذا لو خلف لا يبيع فباع يشترط الخيار بحيث لا يخلو
فصل في إطلاق الشرط في البيع * قال * على أن يبيع
أو المشتري بالخيار في سالم مائة درهم * أو أن لا يحصل
الخيار ببيع أو نقداً العقد في حق الحكم أصلاً من كان الخيار
للبيع أو المشتري ببيع أو نقداً في جانب من الخيار ٢٨٢

والمؤد ان تعلو بما قبله الآية المستقلة فان قلت قوله الآية
يجوز على أنه بدل من قوله لا منسوب على اختيار الفعل ولا يخرج فيه
كونه ان مع العسر يسيراً يعني به لا من قوله بحيث مقوله لا من تعدد البدل
جائز كما استدل به صاحب الكشاف في أول قسم المؤمن قلت الجواز في
استدلاله صاحب الكشاف هو البدل من البدل وهو هنا بعينه بحسب
المعنى كما لا يخفى وأما البدل الثاني في غير البدل منه الأول ففي جوازها فيها
سوى بدل البدل تردد ولم يذكر في عامة كتب النحو فيها وأما الآية
التي هي أحياناً تقرأ في البحر المحيط عز بعض النحاة أنه لا يجوز لأنه قد
خرج ذلك من غير ما في الآية فيقول قوله الآية بدل مما قبله أو مضافة
مأولة ولا يتعين فيه المعنى المذكور * قوله كونه متباً بالمال الثابت
في العكس فيكون في حكم الموقوف بالاضافة فلا ينافي فيما سبقت ان طرقت
التعريف هو اللام أو الاضافة * قوله شرط مغايرة الشايعين لا يخرج
آية وجه شرط المغايرة أنها ينافي ما يجب التسعة في المال ما عدا وجه
الشرط عدم المغايرة انه يكثر السهو والتغايرة لا فائدة تأكيده الحق
الأول بخلاف تكرير السهو والأول في الأسماء أو ما يؤلف به انتهى الأول
غالباً فيخرج على إنبات من غير * قوله على شرطه المرفوض قيد به لانه على
الخلاف على تخريج الرازي * قوله وتخرج المص * كما أنه احتراز عن
تخرج صاحب الكشاف وفي كنية اللازم على تخرجه خفاء لان الثاني
ليس عين الأول عنده حتى يكون اللازم القابل دخل فيه والمراد من
الأول الاستدراك كما في غايته قوله وإن كان مرفوض بحسب اللفظ وقيل
بأنه شرط في التوفيق والإيهام فلا يتعرف بالاضافة * قوله نحوه المضاف

الملك اسم كناية
ولا قرار وبيع
والشراء والاستدراك
مشبه
لا في جانب
من لا خيار له
لأن
للعقوبات
لازم في جانب حتى لا يتكلم
من الضيق * قال * لوجود
الشرط الفاسد في الأول
* أقول وهو جعل ما ليس
ببيع شرطاً لقبوله البيع
* قال * وفيه نظر
أما أولاً فلأن المعنى تشبيه
الاستثناء آية * أقول الوجه
الأول من النظر ما قرأ في قوله
وآية الأول فلا يشبه الاستثناء
أيضا بوجوب صحته كونه
استثناء متعلق والوجه
الثاني ما قرأ في قوله
وآية أنه في فلا يشبه
الضيق آية كونه قوله فلا يشبه
الأصل في العقود هو
الانقضاء متوجبه إلى
حال الاخيرية * قوله
والجواز متوجبه إلى حال
الثانية يعني قوله وآية
في الثانية وكذا قوله
وآية الاخيرية إلى آخرهما

ليس بصحيح لأن مقتضى العمل بالاشتبهاء هنا انه ثبت الشك في زوال
الأصل الثابت بيقيناً وظاهر انه اليقينية لا يزول بالشك فلا وجه
لقوله والأصل هنا في الصورة الأولى وفي الاخيرية الانقضاء فينبغي ان
يزول بالشك فلا وجه لقوله أولاً فلا يثبت الجواز بالشك وإنما قد ينقضي
بالشك بخلاف آخر والعبد المهرج باستثناء أي بخلاف آخر فيما إذا ضم إلى العبد

والعبد المخرج باستثنائه اذا ضم الى عبده آخر غير مستثنى فانه اي فانه كل واحد منهم ليس بمسبوق اصلا لما عرفت انه خارج عن الحكم * قال * على ما ذكره المصنف * اقول اي بناء على ما سبق من قولنا اي لفظ العام مجاز في الباقي اقول بناء على ما سبق ليس كما ينبغي لان اللفظ هناك مفرد فيجوز ان يراد به لفظ العام ٢٤٩ عن الف ميم و ههنا جميع فلما يحتمل بل متعينا ارادة الصيغ انما بان يرجع

الضمير في الفاظه او الى العام ويراد الالفاظ التي يصدر على كل منها اسم عام فالصواب ان يراد به قول فيما سياتي ومنها اي من الفاظ العام * قال * يعني ان مفهومه جميع الاعادة آه * اقول قال

المصنف في المتن قال صاحب الترمذي اذا كانت الشخصية مما لا يكملها واحد فمعنى انكم يحكم هذه الشخصية اي جماعة منكم فلو كان عبده مثله محمدا عشرة ثم عشرة عتقوا * مثله

وبعضهم حمله على الاغتراف فقال لا يقال انما لم يعتق غير الاول لانه المقصود المولى لم يحصل الا بجملة لانا نقول المقصود معنى مبطن والحكم لا يعتق عليه بل على صريحها

قال صاحب الترمذي اذا كانت الشخصية مما لا يكملها واحد فمعنى انكم يحكم هذه الشخصية اي جماعة منكم فلو كان عبده مثله محمدا عشرة ثم عشرة عتقوا * مثله

وجه الفرق انه ليس للمأمور في الاولى لاحقاق عبده واحد متصف بدخول اليه من عبدة الآخرين لانه يعتق كل عبده عبده وظل الدارقيل لقاؤه يقول لان ان هذا الفرق لا جواز كلمة اي عام بحسب الوضع لم لا يجوز ان يكون كلمة اي من جهة توكلها في الابهام بحيث لا يتعين معناها اي وانه اضيفت الى المعرفة كما صرح به صارت قرينة من العموم حتى صار عمومها عند انحصارها بصفة عامة مطردة بخلاف سائر التكرات الموصوفة بصفة عامة وفيه نظرا قد سبق ان غير اتي من التكرات قد يعبر عنهم بصفة وانه لم يكن شراى في الابهام فلا بد من بيان وجه عدم عموم عبده في المثال المذكور مع تحقو الصفة العامة لاتي فيه ايضا على تقدير ان يكون عموم اتي وضعا اللهم الا ان يقال وجه عدم عموم ما في من التبعية من تأكيد التخصيص الراجع لعلية الدخول للاذن بالاحقاق وتخصيص رادة الواحد من اجمع فقط ولا يلزم من هذا عموم اي من الوصف قائل * قوله ضعيف بكونه ذلك آه قيل عليه الاستدلال ليس بعبه الجواب بالمفرد بل بعدم الصحة لانه كما صرح صاحب الكشف وكذا استدلالهم بعدم جواز حود ضمير اجمع اليه فالظ صلوح الجواب بها ايضا لعدم القول بالفصل * قوله وفي الثاني قطع عن الوصف لا يقال سلمنا ان اتي قطع عن الوصف ولم يتم الا انه تكررة في موضع الشرط ايضا لانا نقول التكررة اذا وقعت في غير الشرط يعبر كالواقع في غير النفي لكن لا يلزم منه ان يعبر اذا كانت بمعنى الشرط وههنا كذلك * قوله بطلوا الحكم على كل منهم الاظهر ان يقول من جميعهم لان الوض ان لا يطبق محمدا واحدا اللهم الا ان يراد الكل الجوهري ويراد من كل من يطبق محمدا وهي الجماعة * قوله لكن ينبغي ان يطبقوا الكل آه هذا مذكور في بعض النسخ وليس المراد منه الاعتراض على ما ذكره فيما اذا

وبتاه المراد بقوله اي يصح اطلاق اسم اجمع ثم اراد الشارح زيادة توضيح له فقال يعني ان مفهومه جميع الافراد يعني ان المعنى الذي وضع له اللفظ العام جميع الافراد سواء كانت تلك الافراد في الواقع ثلثة او اربعة او اكثر ولا غير تلك وخصوصيات في الوضع وليس المراد باطلاق

تشریح علی الاول
 بقوله فانما الطريب
 فانه قد انفصل
 بالاضراب وقام
 بسبه وعلی الثاني
 العام علی السبعة فصا عدا السبه يحتمل ان يراد بسبه السبعة
 فصا عدا لان العام حينئذ يكون موصفا غير راقی علی السبعة اقل
 لان الدلالة عند الاصول بسبه السبب لا سيما ان شارة منة فصا له
 انما تعتبر اذا قارنته الازادة فاذا احتل المقدر عش عانا انما يراد
 خصوصية الاعداد م يلزم موجبا للعموم بل يتاخمه لان ٢٥٠

[illegible]

يقول مع ما في
الفعل والزمان
من التزام حيث
اعتبر في القرب
التيام بالفاعل
والصودر عنه
وهو بهذا الاعتبار
لا يقوم بالمدلول
لذا قال والمتمصل
بالمفعول في القرب
التزام بين
الزمان والفعل
ومعلوم ان الفعل
مستلزم لا يتحقق
بدون الفاعل
والزمان خلاف
المفعول به فان
الفعل يتحقق
بدونه في الجملة
كما ان الفعل اللازم
مستلزم

ولا علم له وفوقه بقوله
ولا يخفى انه الكلام في جميع
المواقف بدلالة ومنه الفصل
انما يجمع المستكر في سائر فقره
وكذا سائر اسماؤه المجموع

فأما الكلام في معارضا وآلا انما وان لم يكن الكلام في المعارف من
الجميع واما لما قيل قوله على نفي . فمعها من الغيبة فمسا عدا
ان ما لا نسا يترك . وقد سبق ان الرهبة اسم لما دون عشرة من الرجال قال
ابن الاثير . فحجبا في الام في السدس . قول فان الام تركت ثلث امار اذا
لم يكن لها لبيت ولد ولا ولد . لا اثنا من الاخوة والاختوات تركت سدس

جميع الالوان الكائن للحيث ولد اء ولد اهلها او انما من من الاخوة والافخوات
* فاما الجواب عن ان في فصولنا اطلاقا على التبع على التبع
مجازا آه * اقوالا كانه اطلاقا على التبع على التبع لا يطلو
على مجموع جزئي المستنى وعلى كل جزء منه باسنة قوله فلو كانا يحتمل ان يطلو
القلوب على مجموع الغلبة وعلى كل قلب منها او ر

ذكر في كتاب
يقال له مقاليق
منه انما بداعيل البعثة
من جهة اللطف وعلى
الجميع من جهة المعنى
تساو له الخ و اح
من احاد المذكور
على سبيل الافراد
و عدم اختصاصه
بواحد دون واحد
نقول اي الرجل
تحدثك تقول زيد
ان كان عند زيد
وعمر وان كان عمر
فاذا انما اتي عبيدي
منه به فهو حرواقي
يدل على البعض من
جملة اللفظ وعلى
الجميع من جهة
المعنى وقد علق
العلق بفعل خاص
وهو الضرب ولم
يصف الضرب الى
ما يوجب عمومه
وهو شئ دخل
تحت العموم ولا
انما ف اليه ما
يوجب عمومه
فتعلق به ضرب خاص
وهو علق واحد
منهم فحصل
ذلك الفعل علق
واحد منهم ولا يفتو
به غيره بخلاف قوله
اي عبيدي ضربك
فهو حد لانه وان

بد في تبيين فلا يكون و عدم قيامه به بمعنى صدور عنه واما الثاني
فلا من احتياج الفعل الى المفعول به لا لا فعل بل لانه مستند ويحقق الفعل
بدونه في الجملة فلا يكون متعلقه به تاما فلا يكون اثره في التبيين بخلاف
الزمان وباجتهاد قد اعتبر في التفرقة بين المفعول به والفاعل والزمان كونه
فخصا وكما باننا ضرورة قد تدعى الفعل فلا يشك بالفاعل فقد انما الامر
انما في ان انت خبير بان مفهوم النكرة بالصفة انما هو كون
الصفة حاية الحكم المنسوب الى النكرة بعمية الصفة لا حكم مقتضى التعلق
انما لم يوصف فاما اعتبار الصفة تمام على الوجه المذكور بحكم على ان السبب
بين ان اتصال الفعل المتعدي بالمفعول سدى من اتصاله وعلقه بالمفعول فيه
واما تحقق الفعل اللازم بدونه المفعول به فلا يقدح في عملية الفعل المتعدي
لحكم المنسوب الى الفاعل او المفعول به و سلكت جدى في تصور الابداع
سلكا اخر يخرج المسئلة وهو ان المتعدي في الصفة المعينة صلوحا لا
يقصد عليها الحكم المرتب و عدم وجود دليل لاء اضرع قصد الوصف
بما انه لازم فان تقيم الوصف بقصد العملية ففى قولك اي عبيدي ضربته
او وطئت وابتكت حمار قطع الاسناد عنه مع امكانه اليه بلا واسطة
شئ اي عبيدي ضربك او وطئ بابتكت دليل لاء اعراض عن قصد الوصف
بذلك او الوصف للفاعل لان العملية المحل لانه السطر وانما لازم وصفه
بالضرر و بية سلكا فانها يجب ضرورة تدعى الفعل لا تحدد فيقدر بقدر
بخلاف مسئلة الاجزاء لا يستند الى الزمان المبني للفاعل ولا المبني
للمفعول كما تقرر في النحو فلم يوجد فيها دليل لاء اعراض والكلام بعد موضع
تأثير قوله ولا امتناع آه نية تحت لانه عدم في شرح المقاصد امتناع

الجواب
من القول
بغير توكيد
اطلاقا على البعض
الى الاحتمال
الاول
و بقوله
او شبه
الواحد
الكثير آه
الى الاحتمال
الثاني
* قال *
و بعد
من ذلك
ما قيل آه
* قوله *
ذلك
استد
الى القول
بالاشتراك
اللفظي كما
يفهم من ظاهر
عبارة
المصنف
رحمة الله

منه انما بداعيل البعثة
من جهة اللطف وعلى
الجميع من جهة المعنى
تساو له الخ و اح
من احاد المذكور
على سبيل الافراد
و عدم اختصاصه
بواحد دون واحد
نقول اي الرجل
تحدثك تقول زيد
ان كان عند زيد
وعمر وان كان عمر
فاذا انما اتي عبيدي
منه به فهو حرواقي
يدل على البعض من
جملة اللفظ وعلى
الجميع من جهة
المعنى وقد علق
العلق بفعل خاص
وهو الضرب ولم
يصف الضرب الى
ما يوجب عمومه
وهو شئ دخل
تحت العموم ولا
انما ف اليه ما
يوجب عمومه
فتعلق به ضرب خاص
وهو علق واحد
منهم فحصل
ذلك الفعل علق
واحد منهم ولا يفتو
به غيره بخلاف قوله
اي عبيدي ضربك
فهو حد لانه وان

تف الى فانت اطلق الاستة اك وهو منصرف الى اللفظي نظا هرا
وانه حتم ان يريد به المعنوي واما كانه بعد لانه اثبات
اللفظة بالترجيح مع مخالفتها لتصریح اللفظة كذا قيل ويرد عليه
انه لب اثبات اللفظة بالترجيح بل نقى اللفظة بترجيح الجب
المرتب فان كونه نحو غلبت حقيقة في الجميع متفق عليه ولو كان

علق العشق لفضل
خاف من و كسبه
خاف ذك
الغصن الى من دخل
تحت العجوم وهم
العبيد فله ذك
الضرب بكسر و
ادعاه تحت
العجوم فيجاء به
حرب عتبه مشه
ما شاء و ما اذره
الفا عا نى حيث لا
بسه ذكر العجز انو
تفصيح قلمته
شكاه نأيرد
لا كان الوصف با
مفهومه اعد انقاع
المبنى للفاعل منفعة
شئى فا و هو محم
و المنفعة الا بتعريف
العوم العتبه المقصود بها
لا الغنية بشها و
الوف مشه
اذ يحصل و حذف
اعتبار
يكفى به فى فا و
العوم كما فى صورة
اليوم فيكون الوصف
حقيقيا اعتبارا
و كونه الفاعل غلة
المحل شئام
او لم يقبه فى اليوم
مشه

[illegible][illegible]

التامر لانه دلالة هذا على الفرد ليست بالوضع كما في المفرد قائل
 * قال * ونفسه نظره وجوه الاول انه اجمع آية * اقول
 ثلثة تجوز تخصيصهم الى الثلثة توفيقا على انها
 اقل اجمع وحاصله ان الثلثة اقل مما لا نزاع لنا فيه والذات
 ٩٥٤ فيه النزاع ليس اقل الثلثة اما الاول فلان الثلثة
 اقل اجمع
 انه التخيير لا ينصور في الاستعمال الا من الفاعل المخاطب سواء اتحد وتعدد
 ولانك انك معدوم في الصورة الاولى وفيه بحث اذ لا يخفى ان قوله
 اي عبيدي ضرب فلا فهو كذا تخيير لفلان ولا خطاب معه * قوله اما اولاه
 قد جاب عنه بان لا مستند لمذكرة في هذا المقام في كتب اصول الفروع
 لما كانت بحيث ينصور فيه التخيير بين الفرق عليه وما يضر التخلف في بعض
 الصور بخصوص المادة كما في الفرق الاول حيث فرق بالوصل والقطع ثم
 بين عدم عتق احد في اقليم محل هذه الحصة فهو حر والحصة مما يطبق حملها وحده
 اذ حملها معا مع ان مقتضى الفرق المذكور عتق الكل لتحقق الوصل وفيه بحث
 لان حاصل الاشكال الاول انه يحكم المذكور مستحق في المثالين المذكورين و
 نحوهما مع انه الضابط لا يطرد فيما ولا ينعكس كما في مثال الحصة ومن
 البين ان الجواب لا يدفعه * قوله وهو اختيار البعض دون البعض الآخر كما
 هو مقتضى التخيير اذ فرقوا بينه وبين الاباحة بان اجمع يمكن في الاباحة دون
 التخيير وبالفرض الثاني يتعين ان الاول لم يقع على الوجه المذكور فلما ترجع
 بالولية وبابحالة شرط اخرية هو الضرب المذكور وفيه هو الضرب المنفرد
 ولم يوجد فيبقى ان لا يوجد اخرى ايضا * قوله ما ذكر في الصورة الاولى
 فيه بحث لانه مقتضى العتق وهو تحقق المفردة بالعلق به العتق متحقق
 في الصورة الاولى لان منفرد وهو التخيير مقتضى عدم اجمع والمانع
 موجود في الصورة الثانية بل مقتضى غير متحقق وهو الضرب المنفرد الذي
 يستدعيه تخيير كما عرفت فعتق كما واحد في الصورة الاولى لا يستلزم
 تحققه في الثانية فاني اترده قوله بل ان ضربوه معا واما اذ ضربوه على
 الترتيب فيبقى ان يرجع الال لان وضع اي ما كان لو احدث في غير مرجح

الغير المحصور
 ولا نزاع
 ان فيه بل
 في العام
 الخصوص
 واما الثاني
 فلان العام
 لما كان
 مجازا جاز
 تخصيصه
 الى الواحد
 فلا يستقيم
 الفسح
 والتفريع
 و من
 الثالث
 قوله يجوز
 تخصيصه
 الى الواحد
 وحاصله
 انه المفرد وما
 في معناه
 لوجاز
 تخصيصه
 الى الواحد
 كما انه يقول

الكبير وفيه اشكال
 لا تقتضيه عدم
 عمومها اليوم
 في قوله لا اقر بها
 الا يربها اقر بها
 فيه تأخر * مثله
 ٩٥٤
 مقتضى لا يفيد
 التخصيص الشخصي
 المراد * مثله
 ٩٥٤
 المولانا خسر وداخذه
 من الترجيح لمقتضى
 كلام المصنف
 محمول على انه التخيير
 المنا في العموم
 يمكن في الصورة
 الثانية دون
 الاولى ولم يأت
 شي يفيد الفرق
 فانه اعتبر في التخيير
 عدم جواز اجمع
 يكون منافي للعموم
 في الصور ثلثة
 وان لم يكن منافي
 له في الثانية
 ايضا * مثله
 قال صاحب التلخيص
 في الجواب عنه
 الاول فاني
 عدم اطراد الفرق
 المذكور والمقصود
 الفرق بين ما بين
 الصور ثلثة ولا يخفى فيه
 مثله
 وتحقق الافراد

ايت كما رتب في السبب والملت كل رتاسة في البتانة ثم تقول
 ايات واحد وذاتية الفواعل وعقلا وحاصل الجواب عن الاول
 انما لا نسلم ان الثلثة اقل اجمع الغير المخصوص بل اقل اجمع قطعا
 وتخفيف الثالث قد عرفت ان العام حقيقة فيما بقي بعد تخصيصه
 من حيث التناول وان كان مجازا من حيث الاختصاص فلا بد من بقاء

لا يغيبه
في صورة التخيير
و لم يقل به احد

بل مطلق
و تصرف
* قلم *

بالاستسنانا و قوله يجوز الى
 انواعه في الجمع ايضاً في القول
 في ذلك بحث لا يستغنى عنه ان
 يقتضيه الجمع على ما في الحقيقة
 لما سبق من ان اللفظ في الجملة
 حقيقة او الظاهر في قوله نعم
 على بعض ما يتبين من لفظه
 مستند من غير غرض في
 الكلام والمطر اللهم انما
 يدعي الاستسنانا من
 قوله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا انزلوا من كل جبل
 انزال ماء يغشى وجهكم
 لعلكم تتبرأون
 في قوله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا انزلوا من كل
 جبل انزال ماء يغشى وجهكم
 لعلكم تتبرأون
 في قوله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا انزلوا من كل
 جبل انزال ماء يغشى وجهكم
 لعلكم تتبرأون

[illegible]

عبد تكليف اذا كان في النقيب جماعية شدة على الالبس سهل المكاييد * قال *
 و تقرير الاول ان المعروف بالعام آه * اتول بين اولاً صفات المعروف
 بالعام بحسب الاستعمال ثم يبين معنى اللام المجردة ان الشارة والشارة
 الى ان متعلقها بحسب الوضع او ان الخصصة بالحقيقة ونفس الحقيقة
 ٢٥٥ ويخرج على الاخير العهد الذهني والاستغراق وله فروع

اخرى ست في علم
 المتباني وتركته ههنا
 لعدم الاعتداد بها في هذا
 القصر واعترض عليه اولاً
 بان تعريف
 الحقيقة
 عبارة
 عن تعريفها
 من غير
 اعتبار
 الافراد
 فكيف يكون
 تعريف
 فرد معين
 او جميع
 الافراد
 من فروعها
 وتامناً
 بان يكون
 الفسر
 لا وجود
 له بدون
 الحقيقة
 لما جعل
 تعريف
 العهد الذهني
 وتعرف
 انتهى * مث

* قوله فيجوز لا يدل على العموم وكذا الافراد لا يدل على الخصوص فيجوز ان يكون
 للفظ * قوله هو الشايع الكثير وكثرة الاستعمال يقتضي مبادرة الفهم
 وهي مبادرة الحقيقة فلا يكون غير حقيقة دفعا لا شراك هناك وهذا لا ينافي
 قول ائمة الزيدية ان اصلها ابتداء الغاية اي دخولها على مبداء المسألة
 لان المبدأ في الحقيقة بعض فلا يخفى عن التبعض ويحتمل ان يكون مراد وان
 اصلها التبعض بعد ابتداء الغاية فلا يعدل عنه الى البيان لا بدليل
 * قوله الى ما هو من الفاظ العموم يعني من فلا يرد ان ما هو من الفاظ العموم
 انما هو مجرد عبيدي ولم يصف اليه النسبة * قوله بقرينة قوله يستفاد ان
 القرينة الاولى قرينة لعموم من في الآية الاولى ووجه كونه قرينة له ان
 الاشب عموم استغفار النبي م لهم جميعا والقرينة الثانية قرينة
 من في الآية الثانية لان معنى الآية والامر اعلم ذلك التفويض الى مستحسن
 الحرب الى قرعة عيونهم وقلة حواسهم ورضا كل من جميعا ومن البين
 ان عيونهم انما تعدد اذا سمى بين الجميع في جواز الايواء لكل واحدة منهم
 فيكون من عاماً * قوله على ان من للبيان هذا التحقيق اكد في المسئلة لا شرح
 الكلام المصمتي يرد انه لا يطاق بؤ المسدوح لتصبح المصوبان من في المثال
 الاول ايضاً للتبعض عند الجرح واما شرح كلام المع فبقوله وبينها فرق فخره
 * قوله وضعفه فلا لك قد عرفت ان من الشرطية عام قطعاً وههنا كذلك
 على ان النسبة كما يقع صفة للمفعول يقع صفة للمفعول وايضاً للمفعول
 وان كان عتقه لكن نسبة عتقه يقع صفة له * قوله فيجوز ان على التبعض قبل
 نقا ان يقول انما يجوز حمل من على التبعض لو جاز وضع لفظ بعض
 في موضعها اذ قد ذكر ابن هشام ان علامتها المكان سد لفظ بعض مستداً

الاستغراق من فروع الحقيقة فلم لم يحصل تعريف العهد الخارجي
 منها وتامناً بان كلام الحقيقة يدل على ان الضميمة الباقية وبها تعريف العهد
 الذهني ان لم يحصل العهد ما يعي الذهني والخارجي و تعريف الاستغراق من فروع
 العهد او الحقيقة ولا يلزم ان يكون من فروع الحقيقة قول الكل فاسداً اما الاول
 فلامن مستاره عدم التفقة به عدم اعتبار الافراد وبها اعتبار عدم الافراد

فلا يلزم على هذا
عشق الكل لا عشق
منه سوى آخرهم
كما زعموا بالاحت
فليتأمل * منه

والأشع من التفرع هو الشان والنايت ههنا هو الأول وهو
عام يتفرع عليه خاص بل الزيد وأما الثاني فلانها جامعها
فرع الحقيقة ليس كونه الفرد لا وجود له بدون الحقيقة حتى يتحقق
في العبد الخارجي بل عدم اعتبار الفرد كما عرفت اتفاقا وهو محال
في العبد الخارجي لوجوب اعتبار الفرد فيه وأما الثالث ٢٥٦

وأيضا معنى
وجوب رعاية
التبويض انه يتحقق
في المعنى التبويض
الا انه يحكم على
معنى فيه التبويض
على سبيل الاحتمال
ولو راجح ولذا
قال الشيخ رحمه الله
التبويض وقوله
والفعل هو آفة
معناه واما
انه الظاهر والمراد
بسه تقوية عدم
تحقق التبويض فاحتمال
بسه انه لا بد
انه يحكم الكلام
على معنى يتحقق
فيه التبويض قطعاً
ويقينا لا ظناً
وتحسب والمحبة
عند التجربة ظنية
لا قطعية على ما
لا يخفى ويؤيده
انه النصوص انما
هو في حق امرأة

فلا بد
ان اراد
بإطلاق الحقيقة
ما نقله
الشيخ رحمه الله
فقال
فلا دلالة
فيه على
ما ذكره
كما لا يخفى
وان اراد به
غيره فلا بد
من بيان
تسليم عليه
ثم بيانه
الشيخ رحمه الله
منه المرجع
بحسب
الاستعمال
هو العهد
الخارجي
ثم الاستزاق
ثم اعتراض
الشيخ رحمه الله

كقوله ابن مسعود رضى عنه حتى تنقضوا بعد ما تجبونه وهو متحقق في الصورين
أما في الأول فلانه يكون التقدير من شأنه بعض عبدي يعتقد وهو متحقق
لان شأنه انما هو ضمير من فلا يجوز استناده الى بعضه فيبقى بلا
رفع وأما الثانية فلانه يكون التقدير من شأنه بعض عبدي يعتقد
ويلزم تعدى شئت الى مفعولين وقد يجاب بان ذلك يصح في
الصورين بطريقه الابدال والاحتواء لا يلزم من عدم العلامة عدم ما
هي علامة له * قوله سقط معنى التبويض بالكلية فيه منافية وهي انه
بما يخالف ما ذكره الآن من ان التبويض متيقن على التقديرين ثم انما
التيقن وان كان يعترض عليه لشر في اواخر البحث الا انه بعد في سبيل
الكلام على تسليم ذلك التيقن * قوله ويمكن الجواب آفة قيل فيه بحث
لان تعلو المشبه بكل على الافراد لا كما في امر باطن لا اطلاع عليه كما
ينبغي انه يجعل الظاهر الترتيب وليلا عليه كما جعل الاخبار عن المحبة وليلا
عليها فيقتضى من سوى آخرهم بلا احتياج الى ما ارتكبه وانت طغيب بان
المناسب يجعل الاخبار عن المحبة وليلا عليها جعل الاخبار عن مشبه كل
على الافراد وليلا عليها لا جعل نفس الترتيب كذلك لانه من قبيل الاتفاق
وما جعلوا الفلذ وليلا في مثله وبالحكمة الترتيب في ذكر المشية لا يلزم
الترتيب في اصل المشية القائمة بالنفس حتى يتحقق تعلوقها بكل على الافراد
وبهذا يدفع ما اوردته على الشمن من انه جوابه لا ينبغي نعم يرد على الشر
انه جوابه لا ينبغي فيما اذا صرح بمشية كل على الافراد بان قال شئت
عنه هذا واعتقه وشئت عنه ذلك واعتقه الى ان يستوعبهم قسماً
* قوله وههنا نظراً قال الفاضل الشريف هذا النظر انما يرد على ما فهمه

نفساً الى على تقديم المصنف رحمه الله تعالى الى العهد الذهني
على الاستزاق بناء على نفيه البعض اولاً بالمعارضة
بانه الاستزاق اعم فائدة من العهد الذهني واكثر استقلاً
في الشرع منه لانه اكثر خطابات الشرع عامة واحوط في اكثر
الاحكام الى الابواب والندب والتحريم والكرهية فانما لو ترددنا

نقطه انه اذا قال
لها الزمان انما ينبغي
ذات طالق ونحوك
سواء فقلت اميت
لعلقت هي صاحبها

لا على ما اوردناه

في الباب انه على كل المكلفين او على البعض يحكم على الاحتياط
 وعلى الاستدباب وغيره واما في البعض احوط في الاباحية
 حتى بما لا يمتنع اليه فاما لو ترددنا فيها انما الحكم
 المكلفين او بعضهم يحكم على البعض احتياطيا وقيدنا الاباحية
 بالعارضة لانه الاحكامية عامة لا تقرر ان الاصل
 ٢٥٧

في الاشياء
 هو الاباحية
 واما
 بالنقض
 بنقض
 اللاحقة

اذ لا يوجد فرد بدو في اللاحقة
 فيكون اللاحقة متينة
 كتويف العينة الذي قد
 جعله متأخر عن الاستقراء
 بناء على عدم افادة فائدة
 على ما يفيد الشكوك وهذا
 اي عدم افادة الفائدة
 الزائدة عليها ممنوع وفيه
 الاستدراك الى حضور ما
 في الذممة وهو منقود
 في الشكوك ولو سلم عدم
 افادة فائدة زائدة عليها
 فيما ذكره من جعل تعريف
 اللاحقة متأخر عن الاستقراء
 بناء على انه لا يفيد
 فائدة جديدة زائدة على
 الشكوك منقود من تعريف
 العينة الذي قد
 افادة الفائدة الزائدة على
 الشكوك منه اظهر
 عدمها في تعريف اللاحقة

لا على ما اراده ثم يقدم ان البعض الذي هو مفهوم لنظام متين وهو
 يدل على ذلك ان فائدة البعض متينة واردة على كل محتلة
 وقع في بعض النسخ بل ان البعض متين واما حصوله فانه القدر المشترك
 بين البعض والبيان حكم بانه متين ومواده كمواد العلم خصوصية
 البعض ورد عليه في تفسير البعض يتفق الحكم بما صدر عليه البعض
 فاسد لان الضمير في قوله المصم ولا يرد راجع الى البعض الذي هو مدلول
 من لانه المذكور سابقا ولا يرد بقوله فانه شبيه الكل مجتمعة فيه فيطرد
 البعض فان شبيه الكل مجتمعة بطلان البعض بالتفسير الذي ذكره
 بل بطلان البعض الذي هو مدلول من وانت خير بان امر الضمير سهل
 يجوز ان يرجع الى اجزاء البعض المجرد اعني البعض المطلق او يحتمل على
 الاستخدام واما التأييد الذي ذكره فليس بشيء لان الكلام فيها سبوتا
 تغلق الستية بالكل والى البعض بمعنى القدر المشترك الصحيح للبعضية
 المجردة وهو موقوف قوله واما البعضية المجردة انما فيه للكل قال السر
 فيما نقل عنه لا تغلق الستية على ذلك حيث احتجوا في التوفيق بين قوله
 تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وقوله تعالى ان تغفر الذنوب جميعا الى ان
 قال يغفر جميع الذنوب لقوم وبعضها لقوم نوح وعم وخطاب الجميع لهذه
 الامة ولم يذهب احد الى ان البعضية لا ينافي واد عليه الشريف بان
 الفاعل الرضخ مخرج بعدم المنافاة حيث قال واذ كانا ايض خطابا لامة
 واحدة فغفر ان بعض الذنوب لا ينافي غفرانها بل عدم غفران بعضها
 ينافي غفرانها جميعا قوله ومنه في غير المعتد اي في ذواتها وقد عمل
 في صفات العقلة كقوله واما ياي والقادر الذي يابا ذره

لان دلالة الشكوك على حصة غير معينة اظهر منه دلالة على نفس الحقيقة
 انما على ان من جعلها من مجموعة الأفراد المنتشر فظاهر واما على قول من جعلها
 موضوعية لنفس الحقيقة فلا ينافي الا الحكم بحسب الاستقراء على الافراد
 دون البصايع وما كان دلالة اللفظ عليه اظهر لانه عدم افادته اظهر فانه
 خفاء الدلالة يستوجب كثرة الافادة وليس هذا اي ولكنها دلالة الشكوك

على حصة غير معينة . ظهر من ذلك ان نفس الامر هو ما هو المعلوم الذي هو في الحقيقة الغير المعينة في المعنى كما في الشك . لم يقوم نفس الحقيقة المعروفة بالثبوت فان قيل يعتبر في المعلوم الذي هو المعنى في ذاته . فيتميز عن الشك في ذاته . فيكون في تريف الماهية حضور ما في ذاته . فيتميز عن الشك في ذاته . قد جعله مستخرجا عن الاستزاد بناء على عدم افادة فائدة زائدة على الشك في ذاته . وبذلك توقف ٢٥٨

في الكسوف وغيره . قوله على انه يعلم العقلاء وغيرهم انه ارادوا به انه يستعمل فيها ولو مجازا في احد ما لم يكن فيه وان ادعى الاستعمال فيها بحسب الحقيقة فلم يدل عليه ما روي انه ما نزل قوله تعالى اياكم وما تعبوا من دون الله مصعب بهم قال عبد الله بن الزبير قد عرفت الملائكة والمسبح اقر الله بعذوبته فقال يوم ما اجهلك بقية قومك ما علمت اسم ما لم يعقل . قوله فان قيل فليقل قوله تعالى فاقروا آية قيل لا غير اخر غير وار ولا في ما يتبعه عبارة عن التفسير المتيسر لا عن تبيين ما يتبعه بصفة الاقراء متعده بما ذكر في نظره الآية وهو قوله تعالى فاقروا فيصير المعنى فاقروا بصفة الاقراء ما نيت . قوله فيجب ان يكون قوله في غير في العبارة انه يقول فالما دون التسمية البعض من التسمية قوله في غير كرسى بهذا وقع في اكثر النسخ الا انه الواقع في القرآن لعظيم وخلف كل شيء وفي موضع آخر الله قال في كل شيء فاقروا تفسير القاضى بخصيص الموجود لانه مصدر شأنا اطلقه بمعنى شأنا زارة وفتح يتناول البارى تعالى كما قال الله تعالى قل اى شئ اكبر شأنا قار الله بمعنى شئ اى شئ وجوده وما شأنا الله وجوده فهو موجود في الجملة وعليه قوله تعالى ان الله على كل شئ قدير ان الله خالق كل شئ فيها على مجموعها بلا مشيئة * قوله ومن وما كرم على سبيل التغليب والالتزام بجن وقومه خاصا واستعارته لمن لا يفيد ذلك لانه المراد بها مجرد استعماله فيتم يعقل كما هو المتبادر من السيادة * قوله وذكر شمس لانه في فتح الاسلام آه قيل في كلامها اشكال وهو انها جعلت كلمة كما خاصة فحلا في صورة الدخول قد ادى على الواحد في توجيه قولها على تقدير الدخول معا والجواب

البدنية وعدم الاستزاد في التفقوا عليه وصرح به المصنف رحمه الله تعالى ايضا فوجب تأخير عن الاستزاد و قد علم عليه والجواب عن النظر ان مراد المصنف ولا يجوز نقله رحمه الله ما يتبعه والالم نفسا يتم الجواب بالعمد ولم يندفع السؤال المقدم وهو ظاهر فاقروا

المحقق من اهل البرية قسما كاتيب مهة العمود الخارجه كما ذكره الشارح رحمه الله في المطول وغيره في غيره وسيعرف به الشارح رحمه الله في بحث الفرد المحلى بالآم قال اياه شام في معنى اللبيب فالعمدية اما ان يكون من مصحوبها معمودا ذكر يا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون

الرسول او معمودا داهية نحو اداهما في الفاء ونحو اذربا يعورث كما في النزاع تحت الشجرة لا ما جعله بعض الادباء قسم من تعريف الجند ومعلوم بقوله وانعدام على التيمم يثبت في فائدة المعارضة والنقض ثم ان المص رحمه الله تعالى في شام و سائر المحققين في رد ما جعله عمدا داهية تحت تعريف الحقيقة وعدم تسميته باسم مستقار

لعدم الاعتدال حيث في المذهبين البصري والحنيفي اما لا يستغنى
 الا افراد وهي التي تختلف كالحقيقة نحو ودخل الانسان ضعيفا و
 اسم الانسان البصري الا الذين آمنوا ولا يستغنى في خصايص الافراد
 وهي التي يعمها كل مجاز نحو زيد الرجل عمي اي الكمال في هذه الصفة ومثله
 ذلك الكتاب او لتزيف الامية وهي التي لا يتغيرها كالحقيقة
 ٢٥٩

ولا مجاز نحو وجعنا من
 النار و قوله يا مولا الله
 النار او لا البس الباب
 وله سدا يقع الحث بالواو
 منها ثم قال وبعضهم يقول
 في هذه انما لتفريق العجم
 فاما الاجناس من موثوق
 في الايمان بشيء بعضها
 بعض ويقسم المحدث
 الى شخصين والفرق
 بين المعروف بالانسان وبين
 اسم الجنس النكرة في
 الفرق بين المقيد والمطلق
 وذلك الالف واللام
 يدان على الحقيقة بقية
 مصورها في الذم والاسم
 النكرة يدل على مطلق الحقيقة
 لا باعتبار قيد فانه في
 هذا ما ذكر بقوله وباجمالة
 توقف العهد الذي آتاه
 ايضا فليت قل * قال *
 لانا نقول الصحيح ان الحكم
 في الجمع المعروف آه * اقول
 فيه بحث لانه المقصود
 قوله انه المراد استثناء
 ما هو من افراد مدلول
 اللفظ آه وهذا الكلام كما

اسم المذموم في كونه النسيان على سبيل البداهة من قبيل العموم لا في اصل
 المسألة فتوجب قوتها على تقدير الدعوى مع ما ذكره المصنف في قوله
 وقد جعل المصنف ذلك من العموم قال في فصول البداهة توفيقا بين
 قول المخصوص والعموم وانه فاما بعارض القيد لا ينافي عموما باصل
 كما في منه دخل في الخمسين يوم وندى قبل كل احد وقال في حاشيته عليه
 والتحقيق انه كما ومن تمامان وصنعنا وقد يخصان بالقيود العارضة
 وقد علمت العلوم الحقيقية ان المخصوص يجب الوجود لا ينافي العموم يجب
 المفهوم حيث قال يقيد الكل بالكل لا يفيد الجزئية بل الوحدة يجب
 الوجود فانه ان يقدح منها عما يجب الاصل والمفهوم وخاصة
 بحسب العارضة والوجود فالقولان من المسامحة كطرائف الاعتبارين
 * قوله للعموم اجزا منها في بحث لا تتعارضه بحيث ذي البدين حيث روي
 كذا ذلك لم يكن بقوله بعض ذلك قد كان ويقول الشاعر قد اصبحت
 ام الحيار تدعى على ذنبا كل لم اصنع * قال في فصول البداهة مرادهم
 واشترط ان لا ينافي المعرفة بوجوب العموم الافراد في اجزائها
 بتقدير جزاء منكر والمفني كل جزاء من اجزاء الزمان ما كمل * قوله
 اول بالنسبة الى المتخالف الذي يقدر دخوله يريد تقييد المتخالف الواقع
 في عبارة المصنف مطلقا ومنهم من ظن ان فيه رد اماني شمس لانه لا يسمي
 حيث قال كل من الداخلين كما انه فرد اسم غيره وادوا منه النسيان
 الذي لم يدخلوا فاجاب بانه لا خلاف بين العبارتين تحقيقا فان من
 قدر دخوله لم يدخله من لم يدخله لم يكن ان يقدر دخوله بعد ذلك لا ينافي
 انه لو دخل واحد ولم يدخل بعده واحد حتى النقص وانت خبير بان مراد

يرى لا يقيد به بن يقيد كونه المستثنى من اجزاء مدلول اللفظ فالصحيح هو
 الجواب الثاني * قال * او يصير المعنى ان كل صدقة لكل فقير * اقول
 يعني ان هذا المعنى فاسد لاقتضائه وجوب موت كل فرد من الصدقة
 لكل فرد من الفقير فلما ورد ان المعنى ليس كذلك بل ان جميع الصدقات
 لجميع الفقراء ولا فساد فيه لانه مقابلة الجوع بالجميع يقتضي انفسا

الا حاد بالاحاد فيكون من مجموع افراد الصدقات لا افراد الفقراء ولا في حد
 نسب لا يثبت لكل فرد من الصدقات لكل فرد من الفقير ونسبه انما باب
 محله بانما لا يشبهه من ذلك المعنى الاستغراقى كيف وسميت فقر واحدا من
 الصدقات لغير فرد من الفقير هذا ليس كذلك ولو سلم ذلك فما مذهبنا من
 وهو جواز صرف الزكوة الى واحد ونسبه بحيث لا اول فلا ن

ان مع مجرد النسبة على وجوب تقدير الفرد في التخييل ليقطع الاوليه
 في كل من العشرة الداخلين معا في غرق بين العشارين فلا ان
 في احديهما التصريح بما وجب اعتباره دون الاخرى في ان لم يكونا كل
 واحد من العشرة الداخلين معا اول بناء على ان التقدير انما يحبر
 وحده بدون النسبة الباقية فصار فردا سابقا باقية بها في قوله
 لم يكن لهم ولا واحد منهم شي لان لم يعتبر كل واحد من العشرة كان يسير
 معه غيره لعدم مقتضى الانا واذا لم يعتبر كذلك لم يوجد الفرد الثاني
 في قوله بل عدم الجسد وهو ان يعلق الحكم بواحد سواء كان مجتبا
 مع غيره او منفردا عنه كما سبق في اول الفصل فاذا قيد بالاوليه
 تعين انه يراد به فرد دخل اول لان الحكم في الفرد السابق ومحل المحتمل
 على الحكم لازم فلا يستحق المخرج النقل في قوله وهذا في المثال
 المذكور لم يتحقق احد دخلاء لان المفروض ان الداخل عشرة فلا
 يستحق واحد منهم نقلا في قوله فلا مشاركة تصح الاستفارة فيه
 بحث من وجوه الاول ان العموم جامع الثاني انما اجمع بتقدير للكل
 كما هو جوابه ولم يعتبر مخالفة في قيد الا افراد والثالث ان العموم من شخص
 لا استحال كالنكرة في سياق النفي قال اجمد المحقق في حواشي فصول
 البدايع وانما ان يقال لا يجوز الاستفارة لكنها لا كانت في لفظ
 بجميع مستفارة مستعملة فيما بينهم بدلالة التشجيع وكونه في قوله
 استفارة من لاكل خلاف مقتضى التشجيع نظرا لانه اذا لم يستعمل يجب
 النقل فيما اذا قيد من دخل هذا الحصن فله كذا دخل عشرة مثلا بخلاف
 الاستفارة لغيره قوله وهو بهذا المعنى لا يتعدد فيه بحث لانه يمكن

انقسام الاحاد بالاحاد
 هو مقتضى ان لا يصح
 صدق
 الى فقير
 واحد
 وانما ثانيا
 فلا
 ان اراد
 بمنع كونه
 ذلك معنى
 الاستفراق
 مع كونه
 معنى
 الاستفراق
 مطلقا

لا ينبغي ان يتوهم
 المحي لفة بالما ذكر
 هو من وجه ما ذكر
 في اواخر الفصول
 حيث ذكر المصنف
 من ان العموم من
 دخل هذا الحصن
 او لا عموم على سبيل
 البدي وفسر
 الشايح العموم
 على سبيل البدي
 في تفسير الحكم
 لكل واحد بغيره
 لا افراد و عدم
 التعلق بواحد
 اصل لان سبق
 ثانيا في بيان معنى

البحر المعروف بالام فسلم لكله قوله لو سلم يدل على تسليم ان يتعدد
 استقامة ما اوعى عدم استقامته بقوله لان
 الاستفراق ليس يستقيم في قوله اذا يصير المعنى آه دليل
 عليه فلهذا المطلوب سبب بالنظر الى الدليل الذي اورد عليه
 الاعتراض واريده فليس يجوز صرف الزكوة الى فقير واحد

ارمهم استقامت الاستغاثي * قال * المصنف رحمه الله تعالى ولو
 اوحي بشيء لزيد وللفقير نصف ماله * اقول يعني انه لو كان
 للجميع لكان لزيد الربع والنصف الارباع ثلثه من الفقير آه وليس كذلك
 بل يعطى نصفه لزيد ونصف فقير واحد او اكثر * قال * ولما قلنا انه يقول
 ٩٦١ لم لا يجوز ان يحمل على ما يصح آه * اقول قال بعض الافاضل قد يجاب

بانه لا فرق
 على هذا
 التقدير
 بين المصنف
 والمنكر
 اعني بين
 من دخل أولا
 واما ما ذكره ههنا
 ففي بيان من دخل
 بلا قيد * مث

لا تزوج النساء ولا تزوج
 نساء فلا يكون حرف اللام
 محمولا واما كونه لا سارة
 الى حضور المعنى في الآية
 فما لا يفيد فائدة مستدا
 بهب واذ اعدل بالجميع
 الى الجنس محمولا لصرف
 اللفظ الى معنى آخر لا يكون
 إشارة الى حضور الجنس
 كما توهمه فاعترضوا بقول
 الجواب مد فوع لان محمل
 كلام الشارع رحمه الله
 منع الملازمة المستفادة
 من قوله ولو لم يحمل
 على هذا المعنى ويؤيد بطلانية
 على ما لا يبطل اللام بالكلية
 لانه من جملة ما يستعمل فيه
 اللام بل هذا أولى لان فيه
 رعاية للمعنى الحقيقي من
 كل وجه وهو معنى الجمعية
 وقد تقرر انه الحقيقي اذا كنت

على سبيل البدل واقتضاه الكل التقيد ولا ينافي ذلك حتى يحتاج الى
 المعنى المجازي * قال المصنف مقتضى عموم ما آخر لئلا يلحقنا تفسير فيه
 يمنع لزوم اللغوية بناء على انه اقل ما في الباب ان يصير محكما في التعميم
 وبدون كل ليس بحكم قوله ان اولاهنا ظرف قال صاحب الترجيح
 يرد عليه انه لم لا يجوز ان يكون حالا من ضمير من دخل فلا يحتاج الى قوله
 انه معنى قولهم الاول اسم للفرد السابق انه الدخول او لا اسم لذلك وجوابه
 انه لو لم يكن ظرفا بمعنى قبل لم يبق لتوينه وجه كما اشار اليه في صدر
 الكتاب حيث شرح قوله حامدا نورا ولا ونايا ولذا قال المصنف في الكلام
 للتحرير والاحت على دخول المحسن فاعترضوا ولا ظرفا * قوله واعلم انهم آه
 فيه بحث من وجوه الاول انه اعتبار ولا لانه النص في كلام الشارع ظاهرا
 اعتبارا في كلام الناس فلا فائدة لو قال رجل لرجل اعط هذا درهمين زيد
 لفقير وصلاحه لم يكن لان يعطيه عمر والكونه اقر منه واصح اللهم الا ان
 يقال كلام الحقيقة فيما خلف فيه كلام الشارع الثاني انه المتو من هذا
 الكلام تشجيع الناس لفتح المحسن لا تشجيعهم مطلقا وفتح المحسن لا يشتر
 بدخول واحد فيكون دخول الجماعة مقصودا والمحقق بدلالة النص يجب
 انه يكون المعنى الداعي الى الحكم فيه مساويا للمنصوص عليه واقوى ودخول
 الجماعة ادخل في المتو من دخول الواحد وعلم من هذا ضعف قوله انما فلما
 استحق الجماعة بالدخول فالواحد والى الثالث انه المفهوم بدلالة النص
 يجب انه لا يبطل المنطوق والا نفرا وبطل حقيقة الجماع * قوله تحرير محمل
 النزاع قال الفاضل الشافعي المشهور اذا حكى حالا بلقط ظاهرة التعميم
 واما نحو صلى في الكعبة فقد جعل سنده اخرى لهذا الفع المذهب لا عموم له

لا يصار الى المجاز ومن البتة انه عدم افادة العهد الدلالي فائدة مستدا
 لا يكون رد اللفظ الكلام فانه قيل مقتضى ما ذكر انه لا يصح وقوعه في الكلام
 وقد اعترف الشارع رحمه الله بطلان المقصود ايراد الاشكال على الاستدلال
 بالدليل العقلي والتنبه على انه المعبر في امثال هذه المباحث ترك الاستدلال
 بالامر العقلي والالتفات بالاستعمال فانه قيل فما التحقيق في هذا المقام قلنا

بمعنى التوبة والمجهول
في التفسير
في التوبة
في التوبة من العزة
في التوبة
في التوبة * مثله

التحقيق انهم لا يراون الحكم في الجمع المذوق المستوفى على الاحاد
الجمعي كما سبق حملوا الجمع المذوق او المذوق للاستغناء في تعريف
الجمعي المتساوي للواحد لانه من التواتر المتقرر ان الحقيقة
او المتيقن صير الى اقرب الجازات الى الحقيقة فليست
فان هذا يتحقق بالتعبير عن معنى * فليست * وهذا ٢٦٢

فان المتساوي
تطابقه في الفعل
مثله

وهذا هو المناسب وقال بعض الفضلاء جزءا من المسئلة او ردها
المعنى هنا ما ذكر في مختصر ابن الجاهل وغيره ان الفعل المتيقن لا عموم له
وهي متفق عليها بين الحقيقة والمتأقينة ومنه في المسئلة التي ذكرها
الشرح بحكاية الحال بالحكاية الفعل بدل على ما ذكرنا في تفسير المعنى وتفسيره
وعدم ذكر الخلاف فيه لاحد ومنه كون مثل قضى بالشفقة من هذا التعبير
غاية انها عنونها بحكاية الفعل ولا مساهمة فيه * قوله مثل نهى عن بيع الغرر
وهو ما يطوى عنك عملة قال في المغرب نهى عن بيع الغرر وهو الخطر الذي
ادري ان يكون ام لا كبيع السمك في الماء والطير في الهواء * قوله ضرورية انه
الواقع لا يكون الا بصفة معينة المراد بالواقع هو الفعل المحكي عنه كما يدل عليه
صريح كلام المعصوم وفيه بحث اذ بعد تعميم الفعل لقول لا ان كان عليه سياقه
لم يتعين اتفاق العموم في المحكي لاحتمال ان يكون الصادر عنه عدم لا يعمموا
بالفرق والشفقة للبحار اللهم لا انه يقال العموم بطريق القطع انما يكون في
الحكاية دون المحكي لاحتمال خصوصه * قوله في الجاهات والازمان
قال صاحب الترجيح في الكلام غير مرضي لانه تخصيص بطريق العموم ظاهر وقوله
" حاجته صلى الله عليه وسلم للعموم للفقير والفرص وجوابه انه عدم عموم الفعل المتيقن
للازمان واخر في المدعى كما صرح به القاضي في شرح مختصر ابن الجاهل
* قوله وليه نظر اما اولاه قال الفاضل الشريف عاقل كلام المصنف ان
ان الراوي في الاول اعني صلى الله عليه وسلم فعلا من افعال جوارحه عدم وليس له
عموم اصلا وفي الثاني نظر لا متضمن للقول فالظاهر انه نظر بعينه فيكون
عاما ولو سلم انه بيان في قضية معينة فالظاهر انهم فهم العموم من كلامه ولو
بقرينة ولذلك استند القضاء على العموم اليه فيكون حجة وحي لا يتوجه

فان المتساوي
تطابقه في الفعل
مثله
فان قلت فيكون
منه نظر احد
في المعنى لا حكاية
فعل قلت
في مساقاة ما يتبع
بمعنى كلامه
من المساقاة فعل
سبيل الالتزام
مثله
او عند من قال
بعد عموم
فعبارة عمومه لازمة
بمعنى من يقول
بعمومه * مثله
فليس من حكاية
الفعل بل من
حكاية العقل
وهي مسئلة اخرى
مثله

ارادة الجنس للضرورة ولا ضرورة ههنا وفي الثاني عليه
انه انما ينصرف الى الجنس اذا امكن حملها على كل الجنس ولم يكن
ههنا لاستحالة ان يكون كل الدراهم في يد اقول يقتض هذا بقوله فلان يركب
التحيز وليس الباب البيض فانه كل واحد منهما منصرف الى الجنس مع استناع
حملة على كل الجنس * فليست * فانيات العموم بهادور * اقول وذلك

لازمة اثبات بها يقتضي توقف عليها اذا الاستدلال انما يصح بوجود الملزوم
على وجود الملازم ووجه العكس والموقوف عليه هو الملزوم والموقوف
هو الملازم كما في طلوع الشمس ووجود النهار فاذا استدلال بصحة الاستدلال على
العموم فقد اعترف بتوقف العموم عليها وقد كانت موقوفه وهو الدور
العموم فقد اعترف بتوقفه في جميع المنكر لا شك في عموم مقتضى النظام
٢٦٣ * تارك * فاختلوا في جميع المنكر لا شك في عموم مقتضى النظام

جميع من المسلمات * اقول
قال صاحب الكشف عامة
الاصول على ان جميع
الفلة اذا كان منكر
ليس بعامة لكونه ظاهرا
في العبرة فاما دورها وانما
اختلفوا في جميع الكثرة اذا كان
منكرا فكان الشك يعني
فخر الاسلام بقوله فهو
صيغة لكل جمع رد قول العام
واختار ان الكل عام
سواء كان جمعا فله كثرة وحاله
انما اجمع المنكر عام عندنا
انما تناول للكل عند عدم وعند
وجوده محمول على اخص
التخصص وهو التثنية
وعند البعض من شرط
الاستدلال في العموم ليس
بعام بل يحتمل على اخص
التخصص وانما انظر العمل
بالعموم وقال في موضع آخر
فما حصل ان الاستدلال
شرط عند هم ولا اجتماع
عندنا ويظهر فائدة الخلاف
في العام الذي خص منه
البعض فعند هم لا يجوز
التمسك بعموم حقيقة

عندنا في تمامية الشر * قوله بلفظ عام قبل هذا النوع لان النزاع فيها
حكاية بلفظ ظاهر العموم فانه اذا كان عام فلا نزاع فيه كما لو قال صلى
جميع الصلوة الفلانة والفرقة الى جميع الجهات في الكعبة * قوله واما انما
انما يجب عنه بان جعله بمنزلة ذلك القول ليس بوقوع حكمه بصفة التمام
ونقل الراوي اياه كذلك بل يفهم العموم بطريقه من الطرق الصحيحة مثل ان
يقضي عم بخص من الراوي مرارا كثيرة بالسفينة لكونه جارا من غير ان يصبر
بصفة العموم فلما راي ترتيب الحكم على الوصف الدال على العلية اخذ
العموم ونقله او يقضي بجاء خصوصه وقد كان يسمع منه عدم حكمي على
الواحد حكمي على الجماعة واخذ العموم ونقله ونحو ذلك من الطرق المتفق
عليها * قوله لاحكامية الفعل كلام الرازي يعني انها لا يجتمعان في زعمك
كما يفهم من جوابك المنفي * قوله فعلى هذا لا يصح بلي في جواب الكائن عليك
كذا حكمي الرضى عن بعضهم جاز استصحابها بعد الارجاب تمسكا بقوله
وقد بعديت بالوصل بيني وبينها بلي اذ من زار القبور لم يبعدهم قال في
شأن انتهى قول فانه قلت وقع في كتب الاحاديث يقتضي ان يجاب
الاستفهام المجرد ففي الصحيح البخاري في كتاب الايمان انه عزم قال الصحابي
رضه ان يرضون ان تكونوا ربيع اهل الجنة قالوا في صحيح مسلم في كتاب الجنة
ايشرك ان يكونوا لك في البر سواء قال بلي وفيه ايضا انه قال ع
انت الذي لقيتني بكه فقال له الجيب بلي قلت قال الشيخ ابو حيان
في شرح التمهيد معترضا على ابن مالك في نقضه قواعد النحو باجاء
في الحديث مما يخالفها لم يبعد لاحد من الله العربية لانه البصريين في
من الكوفيين الاستصحابا بما ورد في كتب الاحاديث على المسائل العربية

لانهم لم يبق عاثا وعندنا يجوز لبقاء العموم باعتبار الجملة ولهذا
ظن بعض الناس انهم لا يتناول جميع الافراد عند عدم مانع
لقوله جميعا من الاسماء وهو مكررة في الاثبات فيتناول جميعا من المجموع
لا الكل وليس كذلك فانه الشيخ قد نص في باب الفاظ العموم انه يتناول
الكل ما ينطلق عليه الا انه لا لم بشرط الحقيقة العموم تناول الكل قال

جميعاً من الاسماء و اقول بمسند ايجل اشكالاً صبيداً و على الامام فخر الاسلام
 و هو الله لا يشترط الاستواء في اليوم و مع هذا القول انقسام قطعي في
 مدلوله الخاص و بين الكلامين تناف و وجه التخلل انك قد عرفت
 ان ليس معنى عدم اشتراط الاستواء ان يكون قائلاً بجواز عدم تساوله
 جميع الافراد حتى تنافي القول بكونه قطعياً بل معناه انه بطلان ٢٦١

لفظ انعام على انعام بعد
 التخصيص حقيقة كما يطلق
 عليه قبله و هو لا ينافي القول
 بقطعية قبل التخصيص - قال -
 فيلزم من انعم الضم و ضرورة
 انه انتفاء فرد مبهم لا يكون
 الا بانتفاء جميع الافراد
 * اقول انه قيل فحيث يكون
 عمومها محققاً لا و ضابط
 قلنا لو وضع كما عرفت ما بقا
 احتم من التخصيص و النوعي
 و قد ثبت عدم استعماله في النكرة
 المنفصلة انه الحكم منفي عنها
 الكثير الغير المحصور و اللفظ استواء
 لكل فرد في حكم النفي و هذا معنى
 النوعي النوعي لذلك فكون
 عمومها عقلياً ضرورياً بمعنى
 انه انتفاء الجنس او فرد مبهم
 منه لا يمكنه الا بانتفاء
 كل فرد ينافي ذلك فانه قيل
 قد صرحوا بانها لم يستعمل
 الايضاً و ضفت له بالوضع
 الشخصي و هو الجنس او
 الفرد قلنا لا ضمير لان المستعمل
 فيه نفس النكرة و العموم
 انما استفيد من وقوعها
 في سياق النفي فانه قيل
 اذا افادة العموم بالوضع النوعي بالانتماء مجازاً فانه ايضا موضوع بالوضع في اطلاق
 النوعي قلنا لا ما عرفت من الوضع فاما احدهما مختص بالحقيقة والاخر
 بالمجاز و ما خفي فيه من الاول - قال - * و قد يقصد بالنكرة الواحد بصفة
 الواحد آه * اقول قد يقصد بها ذلك مع هذا لا يكون عاتية كما
 ان قيل انه لم اضرب رجلاً فظهر ان النكرة في سياق النفي بعد ما لم يقصد بها

وسير ذلك ان الحديث غير متحقق كونه بلفظ النبي عم فانه لم يدون الا
 في القرن الثاني و كانت الرواية يدور الحديث بالمعنى و فيهم لا يجي
 والمولد و من لا يحسن العربية قد غاب في الحديث عن غيرهم و قد من على
 حسب ما سمع من الرواية هذا خلاصة كلام ابو حيان و يؤيد ذلك ما
 الذي يروى على خلاف القاعدة المشهورة ياتى بنفسه من طريق
 اخرى على وفق القاعدة كحديث الصحابي يتعاقبون فيكم ملائكة
 بالليل و ملائكة بالنهار يستدل به ان ذلك تعالى اولاد الله الملائكة البرايا
 و قد ورد هذا الحديث بلفظ على وفق القاعدة فانه جازي في
 مسنده بالقطعة ان من ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و ملائكة بالنها
 * قوله و انتم اعلم بحقيقة الحال نقاء الشريعة انما جنتا منة - فان الاول
 ما هو القاعدة في آخر الابحاث ثمانية في توضيح الكلام و تحقيقه يعني ان
 مدلول الحال امر مبطل قلنا يطالع عليه الانسان بخلاف القول الثالث
 تضعيف الكلام السابق يعني انه الله تعالى علم بحقيقة الحال هذا هو
 كما ذكرنا لا بناء على ما يقال ان الحال انطق من ان المعال ايها الباب
 فوجع اعلم انه حديث ايها الباب ربيع و ارد في حادثة و حديث كما ظهر
 و رد السؤال و اعتبر فيها عموم حتى حكم بظهورية كبرياء و ظهر كبرياء و لم
 يعتبر خصوص السبب حتى يحكم بظهورية كبرياء استفيد من هذا الحديث
 بر من دليل آخر هو قوله تعالى و انزلنا من السماء ماء فلهو و الايجاع
 و الجواب انه لا مانع من تعدد الدليل على انه ظاهر الآية الكريمة في المطر لا غير
 و الايجاع انما يتحقق بعد زمن من السوال عليه السلام و الحكم بالظهورية باب
 في زمنه عم - قوله امرأة اويس بن صامت و سلمة بن ابيخر - قوله

تقديرها في قوله من انزل الكتاب الذي جاء به موسى
 على التوراة ليس على حقيقة بل للتقرير اى حمل النسخة على الافراد بضمونة
 ما دخل عليه كلمة الاستفهام وانما يعلم من ذلك الحكم فيكون تكذيبا لهم في قوله
 ما انزل الله على بشر من شيء فينبغي ان يكون مرادهم السلب الكلي ليكون الايجاب
 الجزئي مناقضا له اذ لا تناقض بينهما في تحرير المقام ان في قوله ٩٦٦

ما انزل الله على بشر من شيء
 انكرتها واقعتها في سياق
 النفي ويظهر تقرير السلب
 والايجاب من النكرتها
 حتى يكون في الآية الكريمة
 وسلبان مستقلان على
 عموم النكرة في سياق
 النفي ببيان ان قوله
 ما انزل الله على بشر من شيء
 حاصله سلبان كليتان
 مستلزامان احدهما لا شيء
 من الكتب السماوية ينزل
 على بعض البشر والاخرى
 لا واحد من البشر بمهبط الوحي
 وقوله من انزل الكتاب
 الذي جاء به موسى اى
 انزل الله التوراة لموسى
 عليه السلام وانتم مقرونون
 به بما هو من على نوع
 البشر حاصله موجبان
 جزئيتان احدهما بعض
 الكتب السماوية تنزل
 على بعض البشر وهي ناقصة
 لا شيء من الكتب السماوية
 ينزل على بعض البشر والاخرى
 بعض البشر بمهبط للوحي
 وهي تناقض لا واحد

الثاني ولادة زمعة كان اوله ذكره ابو يوسف في الامالي وتول
 عليه الولادة انها اسم لام الولد ونسب اسم الولد تنسب من غير دعوة
 الثالث في رواية البخاري هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراس
 وللقاهر الجرجاني ثم لا تمة فهذا قضاء بالملك لعبد لكونه ولده اتم
 ثم اعتقه عليه باقراره بنسبه والدليل عليه قوله عم ابنت زمعة
 اما انت يا سودق فاصحى منه لانه اسم باخ لك وقوله عم الولد للفراس
 لتحقيق نفي النسب عنه عبده لا لانه قد برز زمعة الرابع ان من مذهب
 حنيفة ربح وقيل هو مذهب ابى يوسف انه اقرار الورثة بموت ولد
 الامة بمنزلة الدعوة من الاب وبه الوجوه الاربعة فنرى الى عبد
 العزيز البخاري * قوله لدليل يدل عليه فلو فيها نحن فيه وروى الخطاب
 فلا يجوز تخصيصه بالاجتهاد * قوله نفس معرفة اسباب النزول وفيها
 الثقة بصحتها ومنع تخصيصه بالاجتهاد واتساع علم الشريعة * قوله
 لما سبها اياها قيل هذا الكلام وان كان لا يخفى عن صحة لكن الظاهر
 ايراده لمناسبة المسئلة المتقدمة الباحثة عن حمل اللفظ الذي ورد
 بعد سوال او حادثة على الجواب او عدمه * قوله هو الشايع في حقه
 فيه مسامحة لانه المطلق هو اللفظ والشايع في اجتناب حقيقة هو المعنى
 والمشهور في تعريف المطلق هو المذكور في مختصر ابن كاسب في ما ذكر
 على شايع من جنسه والمراد من احتمالها تخصيص كثر كونها ممكنة الصدق
 على حصص كثيرة من احصاء المندرجة تحت مفهوم كل هذا اللفظ وانما فسر
 الشايع بالخصصة نفي لما ينوهم من طعارة القوم ان المطلق ما يرد به الحقيقة
 من حيث هي وذلك لانه الكلام انما يتناول بالافراد دون المفومات

من البشر بمهبط للوحي فكانت قيس قوله لا شيء من الكتب السماوية
 بمنزل على بعض البشر كاذب تصديق نقيضه وهو بعض الكتب
 السماوية منزل على بعض البشر وكذا قوله لا شيء من البشر بمهبط للوحي
 كاذب تصديق نقيضه وهو بعض البشر بمهبط للوحي فاعلم ان الايجاب السلب
 بالامانة والسالبة كانت حاصله في الكلام تقدير الكثرة في بعض المقامات

قد يكتفي بصفة المادة ، يفوض تصور الى فهم السامع * قال * وانما قال لايجاب
الاجاب دون الموجبة والسالبة آية * اقول يعني انه الموجبة والسالبة
من صفات التقضية فلو ذكرهما لا يقتضي انه يكون الخلية و السخر نسبة في جانب
المحكوم تلبسه صريحا وليس كذلك بخلاف الايجاب والسلب فانها لا يقتضيان
ذلك صريحا ولا يجوز ان يكون الاستثناء مفرقا واقعا موقع الخبر * قال *

بد امر تبط بقوله ثم لا يتحقق
اسم الاستثناء ههنا يدان
من اسم لا على المحل آية
* اقول يعني انه الاستثناء
ههنا لا يجوز ان يكون مفرقا
با يكون الخبر المحذوف
عائنا كوجود او في الوجود
ويكون الاشارة واقعا موقعه
كما وقع الاشارة موقع الفاعل
في نحو ما جاء في الازيد لان
المعنى على نفي الوجود
عنه اسمي الله وهو انما
يحصل اذا جعل الاستثناء
بدلا من اسم لا على المحل
اذ عينة يقع الاستثناء
موقع اسم لا فيكون خبر
لا خبر له فينتفي الوجود عنه
اسمي الله كما هو المطلوب
لا على نفي معارضة الله تعالى
عن كل الله وهو الذي يفيد
الاستثناء المفرغ لانه كما
قام مقام الخبر كانه المقصد
الى نفيه كخبر فيفيد نفي
معارضة تعالى عن كل
الله ولا يحصل به التوحيد
* قال * ولا شك انه الكثرة
في الشرط الملبث خاصه يفيد

وقوله من غير شموله احتمل ان على العام ولا يعين احتمل ان على ما سوى الوجود
الذي من المعارف لانه مطلقة والظا انه لا حاجة الى قوله من غير تعيين
لان المعارف ليس بصفة محتملة كخصم وهذا كله في جوابي شرح المختصر
السراج الاحديث السامع وقائمة نفي الشمول وقد يقال عدم اخراج
المعهود الذي تحكم اذ ليس بمطلق لكونه مقيدا باعتبار حضوره الذي
والالم يكن معرفة وبه التوافق بين المصدر المعروف والمنكر ويفر مثل رتبة
مؤمنة وهو المقيد تقار فالشروع واخر في المطلقة دون المقيد مع
تقيده والاصل بين القسمين التمايز الحقيقي لا الاضافي فالاول الى التفسير
المطلقة بما دل على الذات دون الصفات لا بالتقي ولا بالاثبات
واخره عليه لا بهري بان الدال على الذات هو الدال على الحقيقة كما
في المنهاج وذلك موضع الطبيعة والمطلق موضوع المملة وذلك
مدفوع بان حقيقة اسم الجنس فرد لا بعينه اي لم يعتبر تقيده فاستقاله
في موضوع المملة حقيقة كما عرف في الفرق بينه وبين علم الجنس والذين
سلم فالدار على الذات اعلم من الدال عليه من حيث هو او من حيث
تحقيقه * قوله * المقيد اخرج آية فعلى هذا يتحقق الواسطة في الافاظ
الدالة بين المطلقة والمقيد ويؤيده قول السراج في حواشي شرح
المختصر ان اطلاق المقيد على جميع المعارف والعمومات ليس اصطلاح
شائع * قوله * وضبط الفصل آية قبل الاضبط ان يقال المطلق المقيد
اما انه ورد في الحكم او في غيره والثاني على قسمين لانه اما ان يكونا
في السبب والشرط والاول على اربعة اقسام لانه اما ان يتجدد الحكم
او يتعدد وكل منهما اما حادثة او حادثين فنصار الحكم سنة وكل منهما

الايجاب يجوز آية * اقول لا يريد انه ههنا ايجابا وسلبا بل الفصل على اصطلاح
العلماء انما بل بالانقضاء باعتبار حاصل المعنى كما مر في الآية الكريمة
سواء كان في الخطبة او الشرطية ويريد بقوله يجب ان يكون في جانب
الانقيض العموم والسلب الكلي انه شرط البر في اليمينه الايجابية انتفاء
الايجاب الجزئي فضلا عن الايجاب الكلي حتى لو ضرب رجلا فقط في هذه الصورة

حيث فيلزم السلب الكلي ضرورة وكذا يريد بقوله يجب ان يكون في جانب
 التقيض للتخصيص والايجاب الجزئي انما اليه في السلبية يحصل
 بالايجاب الجزئي حتى لو حصل اكثر منه لم يكن له دخل في اليه ومنه غفل عنها
 الفطور عن المرام وتبع الظن من الفاسدة والاولى ما كان معترضا ان قوله
 ولا شك ان المنكر في الشرط مثبت آه * اقول يتضمن امرين ٢٦٨

احدهما انهما ليسا ايجابا
 وسلبا مصطلحين في علم
 الميزان وليس كذلك فانه
 لا يقع احدهما للرجل على
 الضرب لا يحكم هو ولا لا يستفاد
 بان يقال الرجل ذو ضرب
 او ضارب او مضروب ولا
 بالعكس ولا انتزاع بمثل هذا
 ولا ايجاب ولا سلب شرطيتين
 وما بينهما ان قوله الايجاب
 الجزئي اذا ارتفع يجب
 ان يكون ثابت في طرف
 التقيض السلب الكلي وكذا
 اذا ارتفع

والمراد بالسلب
 ما يتوقف عليه
 وجود الشيء
 لا السلب المحض
 فيقيم العلة والسبب
 مستمرا

قبل هذا مثال
 للقيام واجب
 بان لا منافات
 مشر

على انه صرح بها
 قبل ان التقابل
 بينهما الاقسام
 ليست بحقيقة
 فيجوز كونها
 المطلق والمقيد

اما في الاثبات او النفي فصارتني عشر قسمين * قوله مثل اعتق رتبة
 ولا اعتق رتبة كما قرأ في بحث وهو ان هذا شرح لا يطابق المستروح لان
 المفهوم من قول الشرح ان هذا المثال كالمثال الثاني من قبيل ما يختلف في
 الحكم وحمل المطلق على المقيد والمفهوم من قول الشرح ان الحكم في صورة الاختلاف
 ليس الا فيما يستلزم تقييد احدهما تقييد الاخر بالواسطة كالمثال الثاني
 فان قلت اذا حمل المطلق على المقيد في صورة الايجاب بواسطة فالحكم
 في صورة الايجاب بلا واسطة اولى قلت نعم الا ان يعين المستثنى في الكلام
 المصر صورة الايجاب بلا واسطة فتستف ظاهريا اياه سواء كلام التوضيح
 فالاولى ان يجعل المثال الاول من قبيل ما اتحد فيه الحكم واتحد كحادثه والامثلة
 والتقييد والخلان على الحكم والحكم مثبت وقد صرح المصر بان الحكم فيه يضر
 واجب فانه قلت احد الحكمين في المثال الاول مثبت والاخر منفي
 فقد اختلف الحكم قلت لعله اعتبر ان الحكم فيها الاعتقاد او معنى لا يقتض
 رتبة كما قرأ بعد قوله اعتد رتبة مؤمنة اعتقني رتبة مؤمنة ويؤيده
 انه جعل الحكم باعتبار الاثبات والنفي قسمين ولم يجعل ما ذكر قسمين ثانيا
 * قوله لان الحكم على هذا المعنى آه اراد من الحكم حمل المطلق على المقيد
 ومن هذا المعنى تقيده بقيد ما اراد حمل الكلام على المعنى الذي ذكره
 * قوله ولا يخفى ان هذا آه هذا منقول من شرح مختصر ابن الحاجب للقاضي
 وقد اجاب عنه في حواشيه بان مناقشة في المثال وهذا كما يستلزم
 الاطلاق والتقييد في السبب بقوله عدم ادوا عنه كل حر وعبد وادوا
 عنه كل حر وعبد من المسلمين وكأنه مبني على ان يعبر او لا الاطلاق
 او التقييد ثم يسقط عليه ما يفيد العموم * قوله فان كان فلا حمل عند عام

في الاول
 وعدم جواز تبوت الايجاب الكلي في الثاني فمستوع
 لان السلب الكلي لا يتصور بدون السلب الجزئي
 والايجاب الجزئي لا يثبت الا في الايجاب الكلي وان لم يرد به
 ذلك فلا يتم كلامه اذا قد يكون ارتقاء السلب بالايجاب
 الكلي * فاعلم * وكذا المنكر في الموصوفة بصفة عامة وهي

اصحابنا

التي لا يختص آه * اتول اعلم ان القول بمفهوم الثمرة الموصوفة
 مما قد ح فيه كثير من علمائنا اختلف فيه رحمهم الله كما ذكرنا في
 رحمه الله في مباحث الاستثناء وقال صاحب المكشف واعلم
 ان الوصف من اسباب التخصيص والتقييد في النفي والاثبات
 جميعا فانه قولك رأيت رجلا عالما اخص بالنسبة الى
 ٢٦٩

رأيت رجلا وكلما اراد
 وصف في الكلام اراد
 تخصيص هذا هو موجب اللغة
 ومذهب عامة اهل الاصول
 واذا ثبت هذا عرفنا
 ان هذا الاصل لا يطرد
 في جميع الموارد ثم قال
 وقد كنت في مجلس شيخنا
 مولانا حافظ الدار وكان
 المجلس خاصا بالعلماء
 الخارجه الفضلاء اخذوا
 المهره اذ جرى الكلام في
 هذه المسئلة فقال بعض
 الكبار تقيم الثمرة الموصوفة
 مختص بالاستثناء من النفي
 وبكلمة اي دون ما عداها
 ونسكت بنحو ما ذكرنا من
 المسائل والقطر فلم
 يقابل برده مسموع ولم يجب
 احد جوابا شافيا واقول
 فيه بحث لانه ان اراد
 يكون الوصف من اسباب
 التخصيص والتقييد كونه
 كذلك في الجملة فسلم
 ولكن لا يصح قوله وكلما
 اراد وصف في الكلام
 اراد تخصيص وان اراد

مما بنا وعند بعض اصحابنا جميع اصحاب السلفي الحكم واجب كذا
 في التحقيق * قوله يحكم المطلق على المقيد بالاتفاق ويكون المقيد بياناً
 للمطلق لا نسخاً له تقدم عليه وتأخر عنه وقيل نسخ له انه تأخر المقيد
 كذا في شرح العنصر والمراد بالاتفاق الاتفاق على حمل المطلق
 على المقيد اذ كان كل منهما ما يجب العمل به بالاتفاق على الحكم في المثال
 الذي ذكره كما سيصح به ثم ان كلام العلامة في شرح المختصر يشير
 بان ههنا مذهبنا وهو حمل المقيد على المطلق الا انه لا يمدى ذكرنا لا ينفرد
 خلافاً في حمل المطلق على المقيد * قوله والسففي يوجب عدم اجزائه
 قيل عليه انه يريد بكونه المقيد موجبا لعدم اجزائه ما لا يوجد فيه المقيد
 كونه لا على عدم اجزائه ذلك كما هو اللفظ فهو ليس الا القول بمفهوم
 المخالفة وهو مذهب السافعية وانما يريد به ما هو اعم منه ومن كونه
 ساكناً اجزاء ما لا يوجد فيه المقيد حتى يكون اجزاءه باقيا على عدم الاصل
 فلا ينافيه اجزاءه بالمطلق لانه المطلق كما يوجب اجزاءه ما يوجد فيه المقيد
 يوجب ايضا اجزاءه ما لا يوجد فيه فبح لا ضرورة في حمل المطلق على المقيد
 في صورة اتحاد الحكم والحادثة ايضا الا على مذهب السافعي والجواب
 انه المقيد يدل على عدم اجزاءه المطلق من حيث هو المطلق كله لا بدالة
 اللفظ حتى يلزم القول بمفهوم المخالفة بل بواسطة ايجاب المقيد ويجوز
 تمام تحقيقه في مباحث النسخ * قوله والسففي انما يشترط التتابع آه
 اعترض عليه بانه يحكم المطلق على المقيد عنده وانما وردا في حادثتين
 كما في رتبة كفارة القتل وسائر الكفارات فلم يحكم ههنا على المقيد
 في حادثة اخرى وهو كفارة القتل والظاهر آجاب صاحب الثافي بان يحكم

منه كذلك مطلقا فممنوع اذ قد يكون الوصف بما هو من خواص الجنس فيقيد
 زيادة العموم والشمول كما ذكرناه في قوله تعالى ما من من دابة في الارض
 ولا طائر يطير جناحيها وقد يكون لدفع احتمال ارادة الوحدة فيقيد الشمول كما في
 قولنا لا اجالس الا رجلا عالما فان لم يرد لا اجالس الا رجلا لا احتمال ان يراد به
 الواحد فلما وصف زال ذلك الاحتمال وسببنا في لساننا زيادة تحقيق

ليس يستلزم بل حكمه انما يؤخذ من صدر الكلام لكن لا على الوجه الذي ذكر في صدر
الكلام بل انما كان مقتضاها اخذ في الاستثناء على وجه التقى وبالعكس وفيها ظهر
فيه قد كان من كونه رافيا على وجه التقى فادخل في عموم نفسه وبعد ما استثنى كان
مستثنا فكان ينبغي ان لا يعم فانه اراد بكونه مبيها ما دخل تحت صدر الكلام كونه
عينه بحسب اللفظ فلم يكن لا يفسد وانه اراد كونه عينه بحسب
الحكم فممنوع كيف ومن

جملة احكامه انه في الصدر
منفي وبعد الاستثناء
ليس كذلك و العموم
انما يستفاد من وقوعها
في سياق التقى فظهر ان عمدة
العموم ليست ما ذكره
التأصيل بل انما لا يعم
للتأصيل لا تنافي المخالفة
بين حكمي الكلام فيهما كما
كانت في الاستثناء فقياس
عليها قياس مع الفارق
كما يظهر لمن يظهر فيها انما
الصادق * قال * وتحقيقه
ذلك انه في المسكرة معني

الوحدة
والجنسية
فكل واحد
الا رجلا
واحدة
فبحث بحالة رجلين
الا انه قد ينضم اليها
قرينة دالة على ان المقصد
منها الى مجرد الجنسية
دونه الوحدة * اقول *
فببحث لانه الاوصاف
التي تذكر في هذه المواضع

عن الاعتراض منع الحكم المستفاد من قوله هو ان يعتبره وانما يجب
الذكور غير وعليه ان المراد بالقييد ان كان وجوب القيد فليس ذلك حكم
المقيد على تقدير عدم الحكم وان اراد به اجزاء المقيد فهو مفهوم من
المطلق * قوله ان المعنى هو وجوب القيد معترض عليه ولا بان الوجوب
ليس بصرح به في النصوص وليس عدم اجزاء غير المقيد لا قاعدة القيد
الوجوب الشرعي بل لانه عدم اصلي وثانيا بان ليس المراد بوجوب القيد
الا اجزاء ما يوجد فيه القيد وعدم اجزاء ما ليس فيه على ما هو الظاهر في
اخر من احدى اجزاء المقيد والثاني عدم اجزاء غيره والاصل ما صدر في
المقيد بالنص المطلق فلا يفيد تعديته بل هي في الثاني فقط الى آخر
ذكره المص وان اراد غير ما هو الظاهر فليس حتى تتكلم عليه والتجواب عن
الاول ان الوجوب مراد في مثل تحرير رتبة مؤمنة فهو في حكم المصحح
وعنه الثاني بان معنى وجوب القيد انه لا بد ان يؤدي به وهذا ليس
بحاصل في القيد بالنص المطلق فيفيد تعديته * قوله لا اجزاء المقيد
حتى يرد عليه انه ثابت بالنص المطلق * قوله ولا ثم ان النص المطلق انه
اي حتى يكون اطلاق الحكم شرعي ثابت بالنص المطلق واعتراض عليه
بان المراد بوجوب المطلق ليس الا اجزاء مطلقا سواء كان بذلك
القيود لا ولا شبهة انه يدل على عدم وجوب القيد منع دالة النص
المصر على ذلك لعدم محابرة * قوله وبهذا يندفع اي يكون المعنى
وجوب القيد * قوله تقدير اي باعتبار تعديته القيد الى كفارة اليقين
وان كان القيد ظاهري كفارة القتل فان قلت لانما انه يجمع فيها
مطلقة ومقيدة لان اللازم هو تقييد المطلق الوارد فيه بسبب القياس

وتفصيل العموم كما انما لمية والكوفية ونحوهما ليست بما يفيد الجنسية
التي يتضمنها كلمة بل وانما تفيد النوعية نعم تفيد تقى ارادة الوحدة
لكن لا يلزم من المقصد الى مجرد الجنسية التي يتضمنها الكلمة مثلا اذا
قيل لا اجالس الا رجلا يفهم منه الوحدة فاذا قيل الا رجلا عاليا يفيد
النوعية وانما يفيد مجرد الجنس اذا كان من خواص الجنس كما اذا قال

الارجل من بني آدم كما اذا دفع قوله تعالى وما من دابة الا على راسها ولا طائر يطير بجناحه الا على راسه فكل من عليه اسم لا يتعرض للفحص منها الا مجرد الجنسية بل يقول بهذا الاسم قد ينضم اليها قريضة والى على اسم الفحص منها اي الوحدة فلا يختص بعض الافراد الى آخر ما قال * قال * المصنف فانه قيل الشكوة الموصوفة مقيدة آية * اقول الجواب ضعيف لانك قد تحققت فيما مر مرارا ٢٧٤

ان الموصوف بدو الصفات فيما نحن فيه خاص بغير منه الوحدة والصفية يدفع احتمالا ويجعله عاها فكيف يصح قوله خاص بالصفة الى المطلق الذي لا يكون فيه هذا القيد ومن هذا يعلم ضعف جواب الرابع ايضا على سؤالي كما يظهر من النظر في مقاله اللهم الا ان يقال المراد بالمطلق الذي لا يكون فيه هذا القيد في عبارة المصنف المطلق الواقع في غير صورة الاستثناء وباللفظ الاخر في عبارة الشارح رحمه الله غير ما وقع موصوفا بهما بل وقع مطلقا في عبارة اخرى ولا يخفى انه تكلف والعجب ان هذا مع كونه في غاية الظهور كيف دأبوا على الوقوف عليه والشعور * قال * وهذا كما قالوا في قوله تعالى والذين يبنون قناتا واولات الا حلالا * اقول في التفسير الاطلاق العام والخاص على ما هو عام وخاص من وجه بخلاف ما نقل عن ابي فانه لا يفيد سواد خواص غير من الاطلاق التخصيص على ما ليس بتخصيص على الاطلاق المشهور والهاق العام على ما ليس بهام على ذلك الاصطلاح * قال * ثم لشكوة اذا كانت خاتما فانه وقعت في الانشاء آية * اقول في الشرح لقول المصنف لكننا يكون مطلقا في الانشاء الى اخره لكن الشرع لا يطالبوا بالشرع فانه المفهوم من الشرح

لانه يبقى ذلك على اطلاقه ويجوز مقيد آخر تقديرى قلت اشار في الكشف الى جوابه حيث قال لان مقيدة القيد ان سلمت لا يصلح لابطال الاطلاق لان الرأى لا يصلح مطلقا للنظر به * قوله ولا امتناع في اجتماع النص والقياس في حكم واحد كان الظاهر يقول ولا امتناع في اجتماع النص المطلق والمقيد التقديرى لكن القياس لما كان مسببا لحصول النص التقديرى قام مقامه * قوله على انما نقول في الحديث قيل انما جواب ثان لا يقال وتقريرة انه النص المطلق لو دل على عدم وجوب التقيد لما صح تقيد في صورة لا تتفق وفيه بحث لان تقيدا بهما لا تمر من ثم ترجيح التقيد على المطلق بعد التعارض فلا يلزم منه انكسر فيما لا تعارض فيه وانكسر ان نقول حاسل هذا الجواب هو انه على تقدير تعدية القيد الى كفارة اليقين وصيرورتها كانهما ورواها نصان مطلق ومقيد كما زعم القائل يكون القول بجواز الكافرة بالنص المطلق كما زعمه منا فبالا اتفاق المذكور ان لا يحصل الاجزاء بدو القيد المذكور وعلى هذا التقدير يندفع البحث المذكور لكن يرد عليه انما لا يتم ان مثل هذا لا يجمع بوجوب الحكم اتفاقا فان شرطه استواءهما في الدرجة ولم يوجد الا يرى انه الزيادة على النص لا يجوز بخبر الواحد لاستلزامه ابطال القطع بالذي هو الظني فلما لم يجر ابطاله بالقيد الثابت بخبر واحد فلان لا يجوز بالقيد الثابت بالرأى الذي هو دونه اولى * قوله تقنا قض ما تقدم وتناقض ما اضرا يض وهو قوله فيكونه لاجبات باليه حكم شرعي وهو عدم اجراء الكافرة * قوله وليس من باب مجازاة لانح يكون من القول بالموجب وذلك انما يلزم اذا كان التزامه

وخاص من وجه بخلاف ما نقل عن ابي فانه لا يفيد سواد خواص غير من الاطلاق التخصيص على ما ليس بتخصيص على الاطلاق المشهور والهاق العام على ما ليس بهام على ذلك الاصطلاح * قال * ثم لشكوة اذا كانت خاتما فانه وقعت في الانشاء آية * اقول في الشرح لقول المصنف لكننا يكون مطلقا في الانشاء الى اخره لكن الشرع لا يطالبوا بالشرع فانه المفهوم من الشرح

ان يكون الفرق بين المطلق وبين المنكحة الواقعة في الانجاب عزا المطلق
عن قيد الوحدة واما ان تلك المنكحة والمنكحة من الشروع ان يكون
الفرق بينهما كون المطلق مجهولاً عند المتكلم السامع معاً وكون تلك المنكحة
مجهولة عند السامع فقط وذلك لانك اذا استعملت المنكحة في الانشاء
قلت مثلاً ضرب رجلاً فلما ان الخاطب لا يعرف الرجل فكذلك انفت

بجلافة ما اذا قلت ضربت
رجلاً فانك تعرفه قبل
الانجاب ولو لم يكن مضمناً
بجلافة الخاطب فانه قيل
قد استقاده ان السامع
رحمه الله من قوله
وثبت بها واحد مجهول
حيث ذكر الواحد هو
لا في بيان المطلق قلت
ذكره هو هو لضرورة
وصفه المجهول عند
السامع حتى لو لم يذكر
لحذر فسلم انه اخر اضراسا
رحمه الله بقوله ولما قل
انه يقول
المتأخر
على ما اخذه
من عبارة
المصنف
رحمه الله
نقلاً
لا على ما
قصده
كما لا يخفى
على البصير
المصنف
عنده في نحو
نحوه

غير مضر للمحل بان يكون الخلاف مع التزاهي باقياً في الحكم المو
وهنا ليس كذلك لان المتو على ما دل عليه السابق انه لا يجوز
تعدية عدم اجراء غير المقيد لكونه عدماً اصلياً فاذا سلم ان عدم
مدلول المنص كما لا يثبت فقد سلم كونه حكماً شرعياً فكيف يلزم بطلان
التقييد * قوله وقيل يجوز في النفي دون الايجاب وهو ضعيف
لان النفي يرفع مقتضى الايجاب * قوله واليه مال صاحب
الهداية في باب الوصية حيث قال في اخر باب الوصية لا قارب
وغيره ولو اوصى به الوالي وله موال اعتقهم وموال اعتقوه فالوصية
باطلة لنا ان اجهت مختلفة لان احدهما مولى النعمة والآخر منعم عليه
فصار مشتركا فلا يتطهر لفظ واحد في موضع الايجاب * قوله
فصير حقيقة لكن مجموع المعنيين كواحد منها لا يترجح لهما عليه لان
اللفظ ظاهر في المعنيين وبهذا يمتاز هذا القول عن قول الشافعي
* قال المص لا ان الواضع لم يضعه للجمع او رد عليه انه مصدرة
على المطر واجب بان المراد لظهور ان الواضع لم يضعه للجمع وقوله
والا لم يصح آية تنبيه لا استدلال * قوله مبني على الخلاف في المفرد
بل مبني على اعتبار قيد من جنسه في مفهوم الجمع فانه اعتبره حاله
عمومه في الجمع ايضاً ومن قال بعمومه في الجمع لم يعتبر ذلك التقييد
* قوله واليه اشار بقوله ومن عرف آية قال القاضي الشريف
قد صرح بذلك حيث قال فلما وضع يوجب آية فوجب ان يكون
ومن عرف اشارة الى شيء آخر وانت خبير بان هذا انما يريد اذا
وجد المعترض مجبلاً آخر على ان حمل الكلام على الاعادة في مقام

فانه انشاء لا امر بمنزلة صيغ العقود * قال * على انهم جعلوا
مسك من دخل هذا الحصن او لا فله كذا آية * اقول يرد عليه ان لا سلم انه من هذا
التفسير فانه العبارة ثم مستقرة لكل فرد ولو على سبيل التبدل بخلافها هو
فانما مستقره واحد يكله تحقيقه في ضمنه انما مقصده كونه ولا عموم فيه
اصلاً * قال * وقد يفسد المعنى معرفة مع المفارقة لقوله تعالى

هو الذي انزل عليك الكتاب * اقول هذا وقعت العبارة في النص
ونظم القرآن ليس كذلك بل هو كذا وانزلت اليك الكتاب بحق مصداقا
لابين يد من الكتاب * قال * فتفسير للتفخيم او الافراد آه * اقول
بشيء اذا ثبت التفريق بين السيرين حيث كان الكلام الثاني مستأنفا غير
مكررا ليشاء ال سير بعضا غير البعض الاول وجب ان يراد بالتفخيم ٢٧٦
كما ذهب اليه صاحب الكشاف

و يقصد بالسيرين التفخيم
ما يشتر لهم من الفتوح في
قيام رسول الله صلى الله عليه
وسلم وما يشتر لهم في الام
الاخلاق الراشدين او
يقصد سير الدنيا وسير
الآخرة او يراد بتفخيمه
الافراد كما جوزه الامام
السيوطي حيث قال والسير
مشرك فيجوز ان يراد بالثاني
فرد يغار ما اراد بالاول
وذا ثبت الاتحاد بين السيرين
وجب ان يجعل تعريفه
للمعنى
طهره مولانا عضد
الدين في شرح
المقدمة * مشه
الا استغراق
قال صاحب الكشاف وانما
كان العسر واحدا لانه
لا يخلوا اما ان يكون تعريفه
للمعنى وهو العسر الذي
كانوا فيه فهو هو لان حكمه
حكم زيد في قولك ان مع
زيد مالا وانما ان يكون للجنس
الذي يعلمه كل واحد فهو هو
ايضا * قال * وقال فخر الاسلام وفيه نظر ووجهه آه
اقول قال الامام فخر الاسلام انما هو في المعرفة للمعنى وهو
مذكر سببا ثم يعادوه فيكون للمعنى قال تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا
مضى فرعون الرسول اي هذا الذي ذكرناه فيكون هو الاول وذلك معنى قول
به عباس رضي الله عنه في قوله تعالى فانه مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا

الاغتناء بشأنه المراد ليسر جميعه فكانه قال من عرف هذا الذي
ذكرته ولم يغفل عنه لا يخفى عليه امتناع استعمال اللفظ في المعنيين
* قوله ان كان غيره مستعمل بالثبته الاخيرة * قوله وهذه مفاد
مستأنفا آه قيل لا نزاع في اطلاق التخصيص على كل من المعنيين سواء
كان بالاشتراك المتعارف او كان استعماله في المعنى الثاني بطريق المجاز
الا ان المعنى الاول معتبر في الوضع البتة لانه المناسب بحال الوضع لا فساد
ما في الضمير من يراد افراده فالاصح فيه ان يكون لكل معنى لفظ واحد
يدل عليه ليغنى ذلك المعنى عند اطلاق اللفظ عليه وحيث ينبغي ان يكون
اللفظ مختصا بالمعنى بطلا المعنيين نعم وقع في كلام العرب ترادف
فا بطل التخصيص بالمعنى الاول لكن اصل الوضع يقتضي التخصيصين معا
ومنه يعلم ان الافراد معتبر في المستعمل فيه البتة وان لم يصرح بالاشتراك
ان الملاحظ في الوضع اعتبار عدم الاجتماع لا عدم اعتبار الاجتماع
كما ظن كتوب واحد مشترك بين شخصين يمكن انتفاعهما بالمتفردة
الخاصة الثوبية به بدلا لثوبها او الاما فيلزم من استعماله في المعنيين
اعتبار الافرادين في استعمال واحد واعتبار الاجتماعين المتقابلين
لحافيه وذا غير جائز ولو سلم ان المراد بالتخصيص في تعريف الوضع
التعيين لا القصر لكن تقول هذا ايضا يوجب ان لا يراد باللفظ حقيقة
الا المعنى الواحد لان معنى الاستعمال بطريق الحقيقة ان يكون على قانون
الوضع اي ارادة المعنى لاجل ان الواضع عين ذلك اللفظ له ولا شك
انه لم يوضع احد الواضعين لفظ المشترك لكل واحد من المعنيين بحيث
يكون كل منهما مستعمل احكام ولا يلزم من كون الاستعمالين في كل منهما

ايضا * قال * وقال فخر الاسلام وفيه نظر ووجهه آه
اقول قال الامام فخر الاسلام انما هو في المعرفة للمعنى وهو
مذكر سببا ثم يعادوه فيكون للمعنى قال تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا
مضى فرعون الرسول اي هذا الذي ذكرناه فيكون هو الاول وذلك معنى قول
به عباس رضي الله عنه في قوله تعالى فانه مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا

لن يغلب عسر واحد ليس من لان العسر اعيد معرفة واليسر
اعيد معرفة اي صفة هذا الحكمية عنه وفيه نظر عندنا فذهب
بعض السماع الى ان معناه انما في الاصل المذكور وهو ان المنة
اذا اعيدت تكررة كانت انما نسبة غير الاولى نظر فاستدل
بنفكس كاسيانه من الامثلة وقال صاحب الكشف

والا قال بحسب
الظاهر لان
يعتبر في كل
المشترك والمراد
حقيقة خصوص
الوضع بالنظر الى
خصوص المعنى
واللفظ * مثله

والظاهر
ان ليس
براجع الى
هذا الاصل
فانه مذهب
اهل البصرة
والكوفة
وهو راجع
الى قول ابي
عباس
لن يغلب
عسر يسرين
يعني
لو ثبت
هذا القول
منه
يخرج على
هذا الاصل
ويكون الجمله
حينئذ
مذكورة
على سبيل
الاستيفان
ولكن الصحيح
عند الشيخ
انها
مذكورة

قال القاعا في فيه
نظر لان الجميع
الحقيقة والمجاز
جاءت عند القائلين
بعموم المشترك
فلا يكون حجة
عليهم * مثله

زعم جدى في فصول
البدائع ان
مراد التقوي بالشي
الثاني انه
لا يجوز ان رادتها
حقيقة ومجازا
وعلى هذا لزوم
الجميع ظاهرا
الا انه خلاف
الظاهر من عبارة
كما لا يخفى على
عدم التعرض
للمجاز المحض بعيد
جدا واما عدم
التعرض للمركب
فمذكور * مثله

حقيقة ان يكون استعمال واحد فيهما حقيقة * قوله كما يقال في اياك
تعبد قال الفاضل الشريف فيه بحث لان المستفاد من اياك تعبد
هو التخصيص بمعنى قصر العبادة عليه تعالى ومن ضمير الفضل قصر المسند
على المسند اليه الا ان تغيير عن ذلك يؤهم عليه فيحتاج الى تأويله
بوجه يؤدى الى المؤن ليس من غير خصصت فلاننا بالذكور في البحث
بحث اذ ليس مراد الشرا ان الامثلة من واحد واحد في ان الباء
داخله على المقصور والتخصيص بمعنى التمييز والافراد ولا شبهة في ذلك
كما صرح به في حواشي المطول وليس كلامه في التخصيص المستفاد من اياك
تعبد ومن ضمير الفضل فليتاثر * قوله وهذا هو المراد بتخصيص اللفظ
فيه بحث وهو ان حمل التخصيص على هذا المعنى ينا في بحسب الظن وقوع
التراخي كما ان حمله على المعنى الاول ينا في بحسبه وقوع الاستراك
فانما مرجع بحمله على المعنى الثاني مع انه الاول معنى حقيقي للفظ
التخصيص لا يحتاج حمله عليه الى تأويل بخلاف المعنى الثاني * قوله
فلا يلزم منه اجمع بين الحقيقة والمجاز فيه بحث لانه سيصرح في القسم
الثاني بان التحقيق ان استعمال اللفظ في معنى حقيقي ومعنى مجازي
منفوع على جواز استعمال المشترك في معنيين فكيف يجعل ذلك مقدمة
من دليل بطلان هذا * قوله وفيه نظر لانه ان كان آية قد يجاب عنه
باعتبار الشق الثاني بان يقال ليس بشئ ورا وكل واحد فلو جمع
بينهما وزعم انه مجاز ولا شك ان اللفظ في كل واحد حقيقة يلزم اجمع
بين الحقيقة والمجاز اما وجود الحقيقة فظاهرا والمجاز فعلى زعم من يدعى
ذلك ولا يجب على المصنف اثبات المعنى المجازي وبما جملته المدعى انه

على وجه التكرير للجمله الاولى لتفسير معنى ما في التقوس
وتكليفها في التقوس كما كرر قوله تعالى ويل يومئذ لكذا
اولى لك فاولى ثم اولى لك فاولى وكما كرر المفرد في قوله
و على هذا التقدير لا يستقيم قول ابي عباس ر ضة عنه لن يغلب عسر واحد
يسرين فمذا معني النظر كذا قال صاحب الكشف ونبهه غيره حتى المصنف

والشراح رجعوا الله تعالى و أقول هذا في غاية الجسد لأنه إيه عباس رضي الله
عنه رجع المقربين والى الله أن يجتهد في جسد من الغفلة والقاعدة
و كثره عليه سبي بغير الامة فكيف عليه تأهده الطبق عليها الى العربية
باسمهم وايضا نقل صاحب الكشاف هذا الكلام عنه وعن ابن مسعود رضي الله
عنه ثم قال وقد روي مرفوعا انه صلى الله عليه وسلم خرج ذات
يوم وهو يمشي ويقول

لو استقر المشرق في اكثر من معصية واحد مجازا لزم اجمع الحقيقة
والجواز وهو لا يستدعي الا الملازمة ولا يستدعي صدق المقدم حتى
يتكلف تصويره وبهذا يظهر انه لا احتياج الى التوجيه الذي ادعى انه
وجه قبيح * قوله يعود الاخر اهل البيت يريد به قوله واورده عليه
انه اذا اراد به المجمع آه * قال المصنف فان الصلوة من اقدار رحمة اعلم
انه الجمهور على انه صلوة الله تعالى على النبي وجمبع التظيم والاكراه
فمعنى قولنا اللهم صل على محمد وعظمتك في الدنيا والملاذ ذكره واظهره
دعوته وايضا شريعته وفي الاخرة بتفصيله في ائمة وتضعيف
اجره ومثوبته ونقل البخاري عن ابي العالمة صلوة الله تعالى
على رسوله متناه عليه عند الملائكة واما صلوة على غير النبي وجم
من المؤمنين فتقبل بمعنى الرحمة ويرده ظاهر قوله تعالى اولئك
عليهم صلوات من ربهم ورحمة وان صلوة لا يتناول غير المؤمنين
ورحمه وصحت كل شيء وانه اتفق على جواز الترحم للمؤمنين
واختلف في جواز الصلوة على غير الانبياء وانه لا يقال لمن رحم
فيه ورق عليه وانعم انه صلى عليه دون قوله عدم حكمية علم الله
تعالى من صلى عليك مرة صليت عليه بها عشر ايدل على انه صلوة
على العبد من جنس صلوة الصبد على النبي وجم * حكم ان اجزاء
من جنس العبد وانه المعنى من اتى على رسول الله وجم جزاء الله
من جنس عمله بان يمتحن عليه ويريد تشريفه وتكرمه وانه يسوغ
لكل احد ان يقول ارحمني ولا يسوغ له ان يقول اللهم صل على
وعلى هذا عرف ضعف ما قيل ان اصل الصلوة مطلق الرحمة وقيل

يوم وهو يمشي ويقول
لن يغلب عسيري من
الاسلام مع كونه في العلم
والعمل فليس النظر كيف
يختص على هذا الخط الكبير
فالصواب عندى انه يرجع
ضمير فيه الى الحكاية
لغيره لفظا ومعنى وتذكيره
لكونه الحكاية ما ولا بان
مع الفعل كما سيذكر الشارح
رحم الله ان شاء الله
تعالى فكانه قال وذلك
معنى قول ايه عباس
رضي الله عنه في تفسيره
قوله تعالى فانه مع العبد
يسر انه مع العبد يسر
لن يغلب عسيري ان
صحت هذه الحكاية عنه
لكن في صحتها نظر عندنا
معاشرة الدواة والحفاظ
اما باعتبار اصل الحكاية
لا احتمال انه لا يقع عن اصحابها
او لم يتقبل بالستواتر
والمشهور او باعتبار
ان هذا القول على تقدير
وقوعه لم يكن في تفسيره
تلك الالفة بجواز ان

يكون المبدأ او بيان حال المؤمن الكامل فانت بري في الدنيا تارة صلوة الله
يسر اخرها عباد في الاخرة لا يرى الا يسر ولن يغلب عسره
دار يسر وارثين وهذا الذي ذكرته هو المحمل ايضا لما روي النبي عليه السلام
مرفوعا فانه المشهور عند المالك كحديث اسم المرفوع بالاضيف الى النبي
صلى الله عليه وسلم قوله او فصلوا سواي انما فيه الية صحاح

ادنا بهي او من بعدهما وسواء لا تنصل استاده ام لا قال العواني فعلى هذا يدخل
 المنصل والمرسل والمنقطع والمنفصل * قال * لكن من معناه باللام ان بيت
 في الصك * اقول فيكون الا لف في حكم المعرف بالاضافة الى الصك فلا يخفى
 ما سببه من طريق التعريف هو اللام او الاضافة * قال * بشرط مغايرة
 الشا بين الاخرين اه * اقول وجب اشتراط مغايرتهما ان
 ٢٧٩

المغايرة تناسب التقدير
 في المال وتحققه ووجه
 اشتراط عدم مغايرتهما
 بكثير الشهود المغايرة افادة
 كسب الحق الاول بخلاف
 كبرير الشهود الاول في الاشياء
 اذ لا يؤكده به الحق الاول
 بخلاف
 كبرير الشهود
 الاول في
 الاشياء
 اذ لا يؤكده
 به الحق
 الاول غالبا
 * قال *
 يرونها
 باعتبار
 اصل الوضع
 للخصوص
 والقصد
 الى فرد
 كالمركب
 * اقول
 فان قيل
 قد سبق
 ان الشك
 فيلزم ما ذكره غيبة
 على المحل لان
 المذكور فيه
 سجد اذا انطأ
 وكما ذل فقد
 سجد * مشه
 لا سجد جواب لمرسل
 مشه
 لان المعنى
 في الكلام

مسودة انتر على غير البشع الممنوعة ويرد وجهان الاخيرين
 * قوله فيد بحث لانه ان اراد بالانقياد اه اجيب عنه باسم المراد
 بالانقياد اللابن ولا شك ان اللابن للكفار امثال او امر التكليف
 ونواهيها ولم يوجد وجه والوجهات الامتثال بحكم الكونين وقد يوجد
 وقد يقال هذا المعنى لا يناسب عموم قوله يسجد له من في السموات
 والارض فان الانقياد لم يوجد في من يجمع فيحتاج الى تخصيص العام
 اعني من على انه قيد المطلق ايضا لا يخرج عن تكلف وانت بان قيد
 المطلق لا يخرج عن تكلف ولما قال الشك فالظاهر في الجواب * قوله
 على هو الظاهر كلامه حيث حكم بان الانقياد المراد بالسجدة غير ثابت
 للكفار ولا شك ان المراد به لو كان امتثال حكم الكونين والشك او
 مطلوب الاطاعة الا ان لم يصح بسناده الى الكفار * قوله لان حقيقة
 السجدة وضع السجدة فيه بحث اما اولها فيلزم ان حقيقة السجود
 ليست وضع السجدة بل انضوع مطلقا واطلاقه على وضع السجدة
 على الارض وضع سائر جوانب الرأس لانه في الاول معنى انضوع
 بل لا انضوع اعظم منه بخلاف الثاني وبذلك يندفع ما نقله الفصل
 الشريف حيث قال قبل وضع السجدة معناه العرف واما اللغوي فوضع
 الرأس مطلقا كما ذكر في جمل اللغة واما عدم عده وضع الرأس من
 جانب العقلاء ساجدا فباعتبار العرف لا اللغة واما ثانيا فلان المص
 لم يدع انه حقيقة السجود وضع الرأس بل ادعى انه المراد ولو بطريق
 المجاز حتى يكون معنى واحدا مشتركا في الجميع وتحقيق كلامه ان
 الدليل الاول على عدم جواز الجمع بين معني المشترك فلا بد في هذا

في الشرط كما في النفي لا يقال لم يقع في الشرط بل هو كلمة
 شرط لانا نقول هو في المعنى واقع في الشرط لان معنى ان
 عيب ضربته ان ضربت من عيبه في ثلث اي لا ثبات لانه جواب لمرسل
 وضع المعنى انه موضوع لاثبات الحكم بواحد من الجملة
 والشرط للنفي دلالة اي من جهة دلالة الحال وسوق الكلام لانه المعنى

في مثل ان دخلت الدار فكذلك لا تدخل فانك انت دخلت فكذلك لا وصف فانه ليس
 الا لتعليق اعرابه ولهذا لم يدل على التقي في بسببها كمثل مثل ان دخلت الحصن
 فكذلك الاول بالذات والناحية بالغير ولا شك انما بالذات او بالناحية بالغير
 فيترجح جانب الاثبات على التقي فلا يسمي انما بالسطر وانما توصله كونه للاثبات
 بانته لغرض المهم سواء اثبت او نفى يدفع بانته المراد ايا لغرض الاثبات ٢٨٠

المقام من ان كونه توصلا على المجاز لم يبعد فعلى هذا التوجيه لا توجيه
 لمنع كونه السجود حقيقة في وضع الرأس * قوله مشكل قيل يمكن
 دفع الاشكال بكسر على التقلب على ان المراد بالمراس الطرف الاعلى
 ولا ضرورة الى اثبات حقيقة الرأس * قوله لا ينافي سبب ان يقال المراد
 اجيب بانته خطاب بعارف بانته خفي من اسمائه والا فالمراد مشترك اذا
 المراد بالانقياد في السجود او انقيادها في السجود في السجود اخفي * قوله
 فيه نظر ايضا آية فيه تحت لانه هذا النظر مبني على ان ضمير يستحي لانه في كلامه
 يعود راجع الى السجود وبمعنى وضع الجبهة على الارض كما يدل عليه قوله
 باعتبار ان ليس لهما وجود ولا جهاد وليس كذلك بل راجع الى وضع
 الرأس على الارض وقد عرفت ان مراده بالمراس الطرف الاعلى فيج
 لا يرد هذا النظر * قال المعصني المراء هو حقيقة التسبيح فيه بحث لانه
 عدم سماع التسبيح الحقيقي لا يختص بالمستكرين بل يتناولهم المسلمين
 فلا ينافي سبب ان ينسب اليهم ويدنو بسبب اللهم الا ان يقال عدم
 الاستماع على وجه الاستمرار والعموم يختص بهم ولا يتجاوزهم وهذا
 القيد يكفي لاقتساب اليهم ودفعهم بذلك * قوله لانه معناه التسبيح
 لا يعقوبون بانه الدلالة بانه مبني على ان خطاب لا يعقوبون للمسلمين
 كما صرح به صاحب الكشاف والقاضي وغيرهما وقال صاحب الانتصاب
 لو كان الخطاب للمسلمين لا يضيع بقوله انه كان عليها عقوبة وانما
 تخاطب بالحكم والمخبرة للمؤمنين والظاهر ان الخطاب للمؤمنين وعلمنا
 فتم التسبيح كناية عن عدم العمل ورد بان جعل الخطاب للمؤمنين غير
 صحيح لانه معنى التقرير في قوله عما يقولون علوا كبيرا راجع الى ما وصفه

والكسر والشرط للتقي والمنع
 على ما يظهر من موارد الاستعمال
 * قال * وهذا الفرق مشكل
 من جهة اللفظ لانه اسم اريد
 بالوصف آية * اقول اعترض
 عليه بانته لا يدل على
 اشكال
 وقيل الخطأ ب
 جميع الناس
 بل للمؤمنين
 المستدلين بانوا
 البصائر على وجود
 الصانع وتزيينهم
 عما لا يليق بجناب
 كبريائه فيجوز
 ان يكون المعنى
 والله اعلم من
 سبب الانطباق
 بحسب ثباته
 على ضمير ذاته
 وصفاته وجزيل
 نعماته واتهم
 سمعونه ما يكفه
 ان يسمع من الاصوات
 لكن لا تفقهون
 تسبيحهم باني معنى
 هو وعلى اتقا وجه
 هو بل هو عندكم
 بمنزلة احد
 مشه

مشكلة رعاية الادب في الكلام منقول
 من قد ما في المباح وانما كونه من جهة الاختيار
 عن وروده لا غلظ اصطلاح نحو فانه السبق الاول مبني على النعت
 النحوي وان في على ارجاع الضمير كما اعترف به نفسه والعجب ان
 بالنسبة الى النحويين بظاهر وترك ما هو في غاية الظهور فانه قيل قد تركه

المصنف رحمه الله تعالى ايضاً قلت لفائدة لظهوره لا آية
 انه غير متعلق بال نحو * قال * بخلاف الزمان آية * اقول هذا
 جواب عن قوله لا يرى من يوم * قال * وايضاً المفعول به فضلة آية
 * اقول انه فضلة بخلاف الفاعل ومع ذلك ثبت ضرورة فيقدر بقدر
 فلا يظهر اثره في التعميم لانه فوق الضرورة بخلاف المفعول فيه
 فانه وان كان فضلة

لم يثبت ضرورة اذ قد صرح
 به و قصد وصفه بصفة
 فينبغي ان يحصل باعتبار
 العموم مع ما بين الفعل
 والزمان من الاستلزام
 لكونه جزءاً منه بخلاف
 المفعول منه * قال *
 اما اولاً فلا تنال ضرب
 صفة اضافية * اقول
 الجواب عنه ان معنى
 كونه صفة اضافية
 كونه صفة ذات اضافية
 فيكون قائماً بحمل متعلقاً بحمل
 آخر كالعلم على رأي فانه
 صفة للعالم ومتعلق
 بالمعلوم فلا يكون من قبيل
 الاضافات المختصة
 كالقوب والاجتماع على
 ان الشارح رحمه الله
 قد عذر في شرح المقاصد
 امتناع قيام الاضافات
 المختصة ايضاً بالحيوية
 من الابد依يات التي يقتضي
 فيها بالتنبيه وقد اجاب
 عن اصل الاشكال الفاضل
 الخبير صاحب تلخيص الجامع

المسكون من اتخاذ الملاكمة بناً واما قوله انه كان عليها غفورا
 فكانه تنبيه على انه مستوجب الجحيم هذه انما تصب عليهم الغفارة
 صفاً ولكن صرف ذلك انه كان عليها غفورا بمول ولا يعاجل * قوله
 عن التقيت الاربعة فان قلت كان الظ استقفاً التاء من لفظ
 اربعة لانه الموصوف مؤنث قلت ذكر في شرح اللب ان اعتبار
 بحقوق التاء وعدم كحقها انما يكون بالنظر الى واحد المعدد ولا الى
 لفظ المعدد فانه كان المعدد وجميعاً وواحدة مؤنثاً غير العلم
 حذف التاء منه نحو ثلث قسوة وحميون وانه كان مذكراً ثبت
 التاء سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كما رتبة حمات
 جمع حمام او لم يكن * قوله اما حقيقة او مجاز اراد بالحقيقة مطلقة
 حقيقة المتبادلة للحقيقة المطلقة والمرجى والمنقول اراد بها في قوله
 حقيقة الحقيقة المطلقة حيث عد المرجى والمنقول في مقابلة
 * قوله لانه الاستعمال الصحيح آية فيه بحث لان نفس الاستعمال
 اذا كان هو الوضع لم يكن اللفظ مستعملاً بهذا الاستعمال فيما وضع
 فالظان الوضع فيه هو التبيين السابق الذي قد يتفرع عليه الاستعمال
 ويؤيده ما سياتي من انه يكفي في المرجى مجرد النظر والتعيين من غير
 حاجة الى الاستعمال ويمكن ان يدفع بان معنى كلامه فيكون اللفظ
 مستعملاً فيما وضع له بهذا الوضع لا بالوضع السابق لان الكلام في
 لزوم الاستعمال والظان هذا تقرير كلام المصنف على وفق سبأه ونحوه
 هو الذي ذكره فيما سياتي ذلك انه نصير الى حذف المضاف في عبارة
 الشر والمصاوي دليل وضع جديد فالمرط * قوله فان قيل فاستعمل آية

الكبير بان الفعل المتعدي المبني صفة الفاعل لا المحل اذ الفاعل بمنزلة
 العلة للفعل والمحل بمنزلة الشرط والعلة اولى بالاعتبار من الشرط
 وتبين الشارح رحمه الله في شرحه بان اذا ذكر في معرض تعريف
 الشكوة وتبينها فعل مسند الى الفاعل متعلق بالمفعول وانه لا محالة
 اضافية بينهما فالوصف لا يؤخذ منه قد يكون باعتبار الاضافة الى الفاعل

كما انضار بية وتكون باعتبار الاضافة الى المضروبية فالاولى
 بالاعتبار لكونه باعتبار العلة فيكون الوصف في قوله اني عبيد
 من بية هو انضار بية وهو ليس بصفة التكرار وانما انضار بية من
 الفعل ما هو صفة لها كما انضار بية وحيدة لا يتوجب ما يقال ان الترتيب
 انما يعتبر عند التعارض ولا تعارض هنا لان الفعل كما يتصف به ٢٨٢

التاخر باعتبار الفاعلية
 يتصف به المفعول باعتبار
 المفعولية من غير تناف
 وتداخل ولا يكون اضافة
 التعلق الى المضروبية
 من اضافة الحكم الى الشرط
 مع وجود العلة في شئ
 لان ذلك اضافة الى

صفة
 وكون ذكره
 استطراد
 لا يقدح في ان
 ذكره ههنا
 ليس كما ينبغي
 مشه

قيل انه تجل قد يعلم
 فيه الوضع بالنقل
 الصريح ولا يشترط
 الاستعمال وقد
 يعلم من الاستعمال
 لا بصفة كما
 ذكره ليها مر
 من سياق التقييم
 فكان في الموضوعه
 بالنظر الى مستبه
 مشه

منسأ السؤال قوله فانه اولى باعتبارها وحاصله ان الوضع الاول
 لما كان اولى بالاعتبار كما ان الاول في المنقول من المستعمل في غير ما وضع له
 به قوله مجازا من جهة لوجود العلاقة فيه بحيث لانه وجود العلاقة لا يستلزم
 المجازية بل المستلزم له هو الاستعمال للعلاقة والمنقول ليس كذلك من
 حيث انه منقول واذا استعمل في ان في العلاقة يكون مجازا لا منقولا ولا يكون
 فانه يكفي مجرد النقل والتعيين فذكره في التقييم انما في الذي يعقب الاستعمال
 ليس كما ينبغي والا في ذكره في التقييم الاول كما لم يترك به قوله اني يكون
 العلم بالتعيين كافيا في ذلك في وجوده المعنى في الحرف سيما على القول
 بان معانيها غير مستعملة كما دل عليه سياق كلامه في المطول بحثه وتامل
 فليتا مرق به قوله فان تفن في الحقيقة او قال الفاضل الشريف به الكلام
 مخيف فان اجتماع الاوضاع مطلقا منتف بل ما يستعمل عادة كخلق
 الاوضاع المتعددة مع الفائدة وليس يحول على الغرض والتقدير لانه
 يساوي بين القسمين في التعبير يعني قوله ولا يشترط في الحقيقة وقوله
 ولا في المجاز قيل تقريره اولاً وان اوبهم التساوي لكن تفصيل ما نينا
 حيث قال فانه التفن بايراد كلمة ان الدلالة على التكرار
 الاتفاق مشعر بان الاول تقدير يري لا تحقيقي كالثاني وقد يتكلف في توجيه
 كلام الشرح معنى قوله لا يشترط آه لا يجب ان يستعمل كل صاحب وضع
 في ذلك المعنى حتى لو كانت كذلك كانت حقيقة على الاطلاق كملقط الاثر
 والسماوي ونحوها فانه اكمل اللغة والعرف الخاص تفنوا على ذلك وقوله
 كالصلوة في الدعاء حقيقة لغة ومجاز شرعا هذا هو المشهور وعند صاحب
 الكف في صلي حقيقة لغوية في تحريك الصلوتين مجاز لغوي في الالكان

قال * وانما انساب فان الفعل آه * اقول هذا المخصوص
 رد لقوله وايضا المفعول به فضلة ان قوله فاقضاه بالاقول
 استأى اتصال الفعل بالمفعول به استه من اتصاله بالزمان فينبغي ان
 يحصل العموم باعتبار ان ايضا بل هو الاول في قوله وان المفعول به
 هناك مناقشة في قوله فلا يظهر اثره بالتصميم يعني ان اثره ليست

الخصوصية استقارة في الدعاء تشبيها له بالركوع والساجد في التخصيص
ولم يقول عليه السلام كما ذكره في شرح الكشاف من ان ورود الصلوة
بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل شراعية الصلوة المستحقة على الركوع و
السجود المستقلين على التخصيص وفي كلام من لا يعرف الصلوة بالهيئة
الخصوصية دليل المشهور وايضا الاستقارة من غير كذا * قوله بل
من جهة واحدة ايضاً لكن باعتبارين قال الفاضل الشريفي فيه بحث لان
الكلام في المعنى الواحد وما ذكره من الاعتبارين داخل في الموضوع له
فيقتضي تعدد المعنى وكون احدهما موضوعا له لفة والاخر غير موضوع له
فيها كما في لفظ الدابة فانه حقيقة فيما يدب على الارض مطلقا ومجازا
فيه اذ قيد بخصيصية الفرس وهما معنيان مختلفان في عمومهما وخصوصهما
وما قيل من ان اطلاق الدابة على الفرس بطريق الحقيقة لغناه اطلاقه على
المعنى العام الذي في الفرس لا على خصوصية ففي الجارية تسامح نشاء
منه توهمه * قوله فانه لفظ الصلوة في الشرع فيه بحث لانه لم يقرض
في البيان لما يتقارن جميعا مع انه مذكور في المدعى انه يقال بينهما تقابل فاذا
دخل في احدهما خرج عن الاخر * قوله من حيث انه من افراد ما يدب آه هذا اذا
لم يلاحظ في الاستعمال خصوصية الفرس وح فلا استعمال في المطلق لافيه
فقوله مع كونه مستعملا فيها هو من افراد الموضوع له لا يجده نفقا فلم
يتم الاستعمال فيه في الصورتين كما يقتضيه السياق * قوله والمجاز لفظ
مستعمل في غير ما هو له من حيث انه غير الموضوع رده الشك في المطلق
بان استعمال المجاز في غير الموضوع له بنوع علاقته مع قرينة ما فقه عم ارادة
الموضوع له * قوله كقوله تعالى ليس كمثل شيء وسئل القرية الاصل

ايضا
ضروري
فكأنه ينبغي
انه ينبغي
ولا يظهر
اثره في
التخصيص
فلما ورد
على قوله
فالفاعل
ايضا
ضروريا
دفعه
بقوله
وكونه
ضروريا
لاستغنى
ذلك
الربط ولو
سلم انه
ينبغي
فالفاعل
انه ضروري
فكأنه ينبغي
انه ينبغي
ولا يظهر
اثره في

قال الشارح
وصحبا رطاب
هو ذنابا وبرزخا
وعليه غتم
واقبلها الرجح
في ذنبا وهي
على ذنبا وارتسم
اي استقر بالمجد
الرجح ودعا وارتسم
من الرسوم وهو
انها تم بعينها
وفي الصحاح ارتسم
الرجل كبر ودعا
وقال الاعشى
تقول بتي وقد
قربت من سحلا
يا رب جنب
ابله الاوصاب
والوجلا عليك
مسك الذي صليت
فانمضي حيث
فان اجنب المراء
مسطحها قوله
صليت اي دعوت
يريد قولها يا رب
جنب ابي الاوصاب
منه

التصميم فلما ورد على قوله فالفاعل ايضا ضروري انه كذا
غير فضلة فكيف يكون ضروريا دفعه بقوله وكونه ضروريا
* قال * وظاهر انه لا معنى لتجريد الفاعل في الصورة الاولى
لاننا يعقل انه * اقول فيه بحث لانه انما يستقيم
اذا كان المقصود تجريد الفاعل الواحد بآله مفعوليه وانما

انما استار الى
الاخر ارض لثقة
لانه المطول لا بانه
غير صحيح في نفسه
لان قاعه با حقيقة
في حواشي المطول
بانه المراد من القيد
التبعية التعلو
والاضافة للعهد

فالمعنى حينئذ
السم الكلمة
المستعملة في المتعلق
من حيث هو متعلق
وهو معنى صحيح
مشبه

في نقل تعريف
السكاك للبيان
مشبه

الامر الاصل
في الجواز المعروف
هو المعنى الحقيقي
وغيره المعنى
المجازي والامر
الاصلي في هذه
المجازين الاعراب
الاصلي وغيره
الاعراب الذي
تعدى اليه
مشبه

ادراك المصنوع والتحيز الفاعلين بالتفكير الى مفعول واحد
فلا كما اذا خاطب زيد او عمرو فقال احرب بكر انت
وانت مشير اليهما فالتقدير مراد المصنف رحمه الله تعالى
كما يدل عليه عبارة انت التحيز لا يتصور في الاستعمال الظاهر
المخاطب سواء اتحد او تعدد ولا شك انه معدوم ٢٨٤
في الصورة
الاوست
قال
وهذا الفرق
ايضا مشكل
اما اذا لا
فلا في الصورة
الثانية آه
اقول
تحقيق مراد
المصنف
رحمته
تعالى
موقوف
على مقدمة
وهي ان
القوم فرقوا
بين الاباحه

والتحيز بان المراد فيه احد
الامر بين فلا يملك اجمع بينهما
بجلاف الاباحه وهذا
معنى قول المصنف
رحمته تعالى
في الآخر ومثل هذا الكلام
للتحيز في العرف يعني ليس
للاباحه حتى يجوز اجمع
اذا عرفت هذا فاقول

ادراك المصنوع والتحيز الفاعلين بالتفكير الى مفعول واحد
فلا كما اذا خاطب زيد او عمرو فقال احرب بكر انت
وانت مشير اليهما فالتقدير مراد المصنف رحمه الله تعالى
كما يدل عليه عبارة انت التحيز لا يتصور في الاستعمال الظاهر
المخاطب سواء اتحد او تعدد ولا شك انه معدوم ٢٨٤

في الاول ليس مسئلة متى اذا المتعلقين انهما متعلقان لا متعلقان
متعلقان بالخاف زائدة وفي الثاني واسئل ان القرية لان الجواز لا يستل
عنه طلبا للجواب واما خلق الله تعالى في الجواز الشعور والكلم فهو
وان كان جازيا الا ان ذلك انما يكون عند ضرورة العادة اظهار المعجزة
او الكرامة وليس هذا الكلام في ذلك المقام ويمكن ان يقال لازية
في الاول اصلا بل قصد تعني مسئلة تعالى بطريق برهاني بانه وجوده
مستقطعا فلو كان له مثل لكان ذلك المثل مسئلة هو ذاته تعالى
وتقدم ثبوت مسئلة مستلزم لثبوت مثل مسئلة تعني اللازم قصد الى
تعني اللازم وجاز ان يحمل الكلام على طريقة الكناية فانه اذا تعني المثل
عنه بما كانه تعالى ويكون على اخصر وصفه كان ذلك تعنيا للمثل
عنه تعالى بطريق المباينة كما عرف لا يتجزأ وفيه اعتراض كونه في حواس
المطول مع اشارة الى جوابه ثم فليطلب منه * قوله او التساويه
على ما ذكر في المفتح اي لكونه متساويا للجواز اللغوي المعروف في
كونه متساويا باحدا صلي الى امر غير اصلي وانهما بحث وهو انه لا يمتد
ذكر في الاحكام ان لفظة القرية بعد حذف الالصار مجازا عنه
وان لفظة كثر مستعمل بمعنى مثل وانهم يسمونه مثل ذلك مجازا بالنقص
والزيادة وعلى هذا فالكلمة مستعملة في غير ما وضعت له اما بسبب
النقص او بسبب الزيادة فيما دخلت في المحدود واتخذ * قوله بين
الامر بين اي اشتراط العلاقة واعتبار ارادة معنى غير الموصوع له
كافي المنتخب كما حق * قوله فمرجل من ارجل خطبة او شعر اذا استأها
من غير هبة قبل ذلك * قوله ان لم يكن من افراد المعنى فيه ايماء الى

وبالله التوفيق انما لو احد متكررا ففي الصورة الاولى ان
ان لم يقتض واحد يلزم بطلان الكلام بالمره وان عتق واحد
دوم واحد يلزم الترجيح بلا مرجح اذ لا اولوية للبعض اما اذا ضربوه
مع فظاهر واما اذا ضربوه على الترتيب فلا في الكل واحد من الاول
وغيره لما كان عتقه متعلقا بضربه وقد وجد ولا تحيز في الكلام حتى يمنع

الاجتماع كما في الصورة الثانية لم يكن للاولوية تأثير في الاولوية وعلى
التقدير يتبعه مقتضى الكل لوجود مقتضى وهو مقتضى العتق بالضرب
والاعتقار المانع وهو التخيير وفي الصورة الثانية يتبعها الواحد بالاختيار
المخاطب ضرب لا في الكلام التخيير المخاطب في تعيينه فيحصل الاولوية بالاولوية
٢٨٥ فان ضرب واحد فقط يتبعين وانما ضرب واحد بعد واحد تعيين
الاول لان ما بعد لم يصادف

اذن المولى لان الصادر
منه تخيير مانع من الجمع
فلا يعطى الثاني حكم بل يصير
الاول كما المنفرد وان ضربهم
مع لم يتعين واحد
لا تنفرد الاختيار من
الضارب لكن لما دمج
ضرب واحد في ضم ضرب

المجموع
تقتضي
العتق
بواحد
مبهم للمولى
اختيار
تعيينه
و لظهور
هذا لم له
المصنف
رحمة الله
تعالى
فانه فع بهذا
التفسير
الاشكال
الساكن
لان الصورة
لما كانت

فان بجران المعنى
الاول شرط
عند الصورة
اللفظ حقيقة
في المعنى الثاني
وعند البعض
لا يشرط ذلك

انه مراد المصنف بقوله فتمت ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول
معنى مجازي غير مفرد للموضوع له بقرينة المقابلة والافان المراد من حيث
خصوصية ايض معنى مجازي للكل والاطلاق الكلي عليه من حيث خصوصية
بطريق المجازي قوله من ضرب الاربعة في الاربعة اي ضرب الاربعة من
الوضع الاول في الاربعة من الوضع الثاني * قوله كما المنقول للفقوى
من معنى عرفي آه وكما المنقول للفقوى من المعنى الشرعي
والاصطلاح من الاصطلاح والعرف من العرف وبأجمل المنقول
الشرعي والعرف والاصطلاح من المعنى الثاني * قوله كما المنقول للفقوى
البواني * قوله وان كان المعنى الثاني من افراد المعنى الاول آه ان كان المراد
بهذا شرح كلام المصنف كما يقتضيه السياق فهو شرح لا يطاق بل هو المستروح
لان تقرير المصنف في التفسير الثاني هو ان اللفظ الغالب فيها هو من افراد
المعنى اللغوي انه اطلق عليه لا من حيث خصوصية فهو حقيقة لغوية مجاز
عرفي مثلاً وان اطلق عليه من حيث خصوصية مع رعاية المعنى الاول
في الحكم واما المعنى الثاني ما يدبر مع خصوصية الفرس وتقرير الشر
مبنى على اعتبار معنى عرفي آخر غير ما يدبر مع خصوصية الفرس ويكون
هذا فردا له ايض وهو تقرير صواب في نفس ايض * قال المصنف ومثبت ايض
انه الحقيقة آه هذا البتة انما يظهر اذا اريد من الجهر القلة واما اذا اريد
مفاهم الظاهر هو مذهب ابي حنيفة وح فلا وقد يقال على تقدير كون
المراد من الجهر القلة لا يظهر ذلك البتة ايض لان انتقال المجاز الى
الحقيقة ليس بكثرة الاستعمال بل لعدم الاحتياج الى القرينة وجوابه ان
ذلك عدم كثرة الاستعمال فيحد المأل * قوله بواسطة غرابه اللفظ هذا

صورة التخيير كان الضرب على الترتيب مستلزما لاختيار البعض
وهو الاول غايته انه خالف مقتضى التخيير في الباقي فلا وجه
لقوله انه الكلام فيها اذا لم يقع من المخاطب اختيار البعض
بل ضرب الجميع مع اذ على الترتيب فحينئذ ينبغي ان يقتضى
الاول في صورة الترتيب لوجود الشرط وهو اختيار وهو الاول

بل غلبة الاستعمال
في المعنى الثاني
كما نرى * مثله

هذا انما يدفع
الحالفة بين عد
الحق لقراءة
اللفظ من الصريح
كما هو هنا و هذه من
المجمل المعدود
من الكتاب
لا بين عدة من
الحق لنفس اللفظ
كما هنا لك و هذه
من المكشوف في
نفسه على المعنيين
تأمل * مثله

يعني ما المكشوف
عنه المراد
بواسطة تدكير
القرينة صريح
مع عدم صدق
تقريره عليه
فانهم * مثله

الصريح تفصيل
بمعنى فاعل
من صرح بصرح
صاحبه اذا
خلص والمكشوف
ولما انه مخلوص
عن محتملاته في الوقف
سمي به ومنه سمي
القصص مما لظهوره
وارتفاعه عن سائر
اجنبية * مثله

كل واحد
لما عرفت
من وجود
المقتضي
وانتفاء
الناهي واما
الجواب
عن الاول
فهو ان
الامثلة
المذكورة
في هذا المقام
في كتب
اصحابنا
من الاصول
والفروع
لما كانت
بحيث
يتصور فيها
التخيير بيني
المصنف
رحمه الله
نعم في
الوقوف عليه
ولا يضره
التخلف
في بعض

ويستحق واحد غير مستعمل في صورة ضرب الجميع لوجود
الشروط وهو ضرب واحد ولو في ضمن ضرب الجميع ولا
يكمل بهن عتق كل كما في الاول لوجود التخيير المتعلق بجمع
وكذا الثالث لان الاولية لا تؤثر في الاولوية بهن كما
عرفت نفسي تقرير ضربهم معا اياهم يلزم عتق ٢٨٦

مختلفا لاسيما في التقسيم الثالث من اقسام المجمل ما عتق المراد منه
نفس اللفظ بخلاف لا يدرك الاقسام من المجمل سواء كان في ذلك لزم
المعاني المتساوية الاقدام كما مسترك او لغزاية اللفظ كما لم يرد في اللفظ الا ان
يقال للمجمل الذي في النهاية ما لا يكون متساويا في غزاية اللفظ * قوله
او عن القرينة فيه بحث وهو انما سلمنا ان الاستتار بواسطة هو السامع
عن القرينة ليس في نفسه لكن لان انما الاستتار بواسطة تذكر القرينة ليجاز
في نفسه بل كل منها بواسطة اللهم الا ان يقال ان الاستتار بواسطة تذكر القرينة
لا ينافي الاستتار في نفسه لان معنى الاستتار في نفسه في تلك الصورة
عدم استتاره باعتبار الامور التي ذكرها السمع في غزاية اللفظ و هذا هو
عن الوضع او القرينة او نحو ذلك ويدل عليه الصريح قد يكون من المجاز الباطن
ولا بد فيه من القرينة * قوله مثل المفسر والمحكم وخرجه الصريح ان قلت ذكر
صاحب الكشف انه لا يستتار في تسمية المفسر والمفسر صريحا وقد رأيت
في كثير من الكتب ما يدل عليه ان مورد القضية ههنا يوجب استتار الاستتار
فيه ولا يتحقق ذلك في النص والمفسر في ظهورهما باللفظ لا بالاستعمال البتة
فما ذكره السمع من دخول المفسر مثلا في الصريح يخالفه فاما وجه قلت قد يستتار
ان التقسيم باعتبار ظهور الدلالة وخفاها متاخر عن التقسيم باعتبار الاستتار
عند المصنف ومن تقدم عليه فخر الاسلام فمدار المخالفة في الفرع هو المخالفة
في الاصل بغيره في بحث وهو ان الظاهر من كلام المصنف ان يكون سبب الاستتار
في كناية الحقيقة هو كون المعنى الحقيقي المستعمل فيه مجورا وسبب الظهور
في صريحها كونه غير مجور وسبب الاستتار في كناية المجاز كونه غير غالب
الاستعمال في المعنى المجازي المستعمل فيه كما ان سبب الظهور في صريحه

الصورة بخصوص المادة يؤيده ان مقتضى الصورة الاولى كونه غير
بحسب ظاهر اللفظ كما ان عتق كل من غير الخشبة مصنف
وقد قالوا لا يستحق الجميع ولا واحد منهم ان كان الخشبة
ما يطبق مملوك واحد فلهذا لا يستحق الكل اذا كانت
تلا يطبقه واحد رعايته مخصوصا لمادة واحدة من بعض شراح

المعنى على المصنف رحمه الله اولا بان كلامه يقتضى ان يكون اختيار
 للضارب والذهب انما اختيار للمولى اذا هم جميعا واما بان الخطاب
 موجود في الصور بين الامان في احدهما فاعلا وفي الاخرى مفعولا بخلاف قوله
 انما الاب دىخ اذ لم يوجد منه الخطاب فلا يكون في نظير قوله انى عبيدى
 ٢٨٧ عز بكت واكول الجواب عن الاول انما عدم التفرقة بينهما اختيار
 المولى بعد وجود شرط
 عتق واحد مبهم وخيار

كونه غير غالب الاستعمال فيه ولا شك ان الاستتار والتخفاء
 في المشكل والمجهول لان المراد به المعنى المجهول كيف والمشتك
 المزايم المعاني المتشابهة الاقدام من قبيل الكناية والمجهول ليس
 معناه المراد مهورا وكذا الظهور في المعنى والمحكم ليس لان المراد
 بها المعنى المستعمل ولكن التختار والظهور فيها لاحد آخر تحقق في موضعه
 ان سائر الله تعالى فالحق ان الجهر بسبب الاستتار والكناية كلياً وقد
 ليس سبباً للظهور والعصاة كلياً كما في المشترك المذكور وبهذا يظهر
 ان قول المصنف حقيقة التي لم تبهر صريح ليس بكلى لا تتقاضه بالمجهول المذكور
 بكيفيتها * قوله فلا يخفى ما فيه من التكلف لان النظر في هذا التقييم
 الى الاستعمال لا الى قصد المستعمل فيكون العدة في الكشف المراد
 واستتاره هو استعمال اللفظ دون القصد وبالحكمة المستعمل في العزج
 والكناية الظهور والاستتار في نفس الاحر ولا دخل لقصد المستعمل
 في جعل الواضح في اللفظ مستترا ولا في حكمه * قوله اى لفظ استعمل
 في مقناه الموضوع له فيه بحث لانه قد لا يقصد بالكناية معناه الموضوع
 اصلا كما في قولك لم لا يجادل طويلا ليجادل قصد الى طول قامته واما
 ما اشار اليه من انه يقصد في الكناية تصوير المعنى الاصل في ذل من
 السامع ليتقل منه الى المعنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية
 من حيث التصوير ومن القصد يقى فليس بشئ اذ لا بد في المجاز ايض
 من تصوير المعنى الحقيقي ليقيم المعنى المجازي المشتمل على المناجاة للصحة
 للاستعمال قد عوى كونه الموضوع له مقصودا للتصور في الكناية دون
 المجاز تحكم * قوله كنايةات عند المحققين قبل من هي عند المحققين من

الخطاب
 المحصل
 من تحوير
 المولى بعد
 وقد سبق
 تحقيقها
 ان كان
 على ذكره
 وعنه الثاني
 ان وجود
 الخطاب
 وعدمه
 في الصورة
 الاولى
 نظرا الى
 انما دة
 العموم
 على السواء
 بل المقصود
 اسناد
 الفعل
 الى ضمير
 انى سواء
 بنى للفاعل
 او المفعول
 وهو ثابت في انما الاب دىخ كبريت في انى عبيدى ضرب بكت
 فيكون نظيره بلا حربة * قال * ما لم يوجد قرينة قوله
 العموم وترجع اليها في من شاء في عبيدى العتق انى
 * اقول ليس تحت انا اولا فلا تها هو من الفاظ العموم انما هو مجر وعبيدى ولم
 يضاف اليه النسبة بل مع ملاحظة معنى وهو محل النزاع وقد ذهب المصنف

وهو ثابت في انما الاب دىخ كبريت في انى عبيدى ضرب بكت
 فيكون نظيره بلا حربة * قال * ما لم يوجد قرينة قوله
 العموم وترجع اليها في من شاء في عبيدى العتق انى
 * اقول ليس تحت انا اولا فلا تها هو من الفاظ العموم انما هو مجر وعبيدى ولم
 يضاف اليه النسبة بل مع ملاحظة معنى وهو محل النزاع وقد ذهب المصنف

واعلم انه لا خلاف في ان المعنى الاصلي في الكناية ليس متعلقا للمعنى والاشياء سواء قلت ان اللفظ مستعمل فيه ام لا وهذا يندفع اعتراض السكاك وغيره على صاحب الكناية حيث حمل قرأة المدح في قوله تعالى حكايته عن ذكره عليه السلام استلزام من له ذلك وليا يرتضى عليه الوصفية وردة صاحب المفتاح بان لا يلزم منه انه ذكر باليهوب منه وصفه بهلاك يحيى قبل ذكره عليها السلام وذاك باطل لانه يلزم ان يختلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه المعنى ذكره عليه السلام ماسا له مطلقا من غير تفرقة بين اصول المسؤل ووصفه ثم حمل يرتضى على الاستيفان فلا يلزم دخوله

اشترطية
فان قطعنا
وهنا
كذلك واجزا
فان الضيف
رحمة الله
تعالى
بطريق
التفسير
فان من شاء
وايضا
التسليم
المذكور
باطل لان
عموم العلق
يستلزم
عموم متن
فيكون من
موصوفا
بالسبب
وان لم يكن
موصوفا
بالنقل
انجواب
عن الاول
ان من شاء
جعل العموم

رحمة الله تعالى الى ان من يهتد ايضا للتبويض فلا يصلح ان يكون قرينة واما كناية قوله بقرينة قوله يستفهم الحاشية مخالفة لما سبق ان جميع الضمير لا يدل على العموم الا عند من يقتضي في العموم بانتظام جميع من التسميات * فسر * وضمف ظاهر * اقول لا يمتك قد عرفت ان متن ٢٨٨

المشابه الذي يعتقد حقيقة ولا يستعمل بكيفية ومملوا على ما يكتفي بهائه مستعمل بكيفيتهما وانت خبير بما في مثالهما من اختلاف المحققين نظرا الى اننا نأخذ الى مذهب متأخرى المحققين وكلام القائل ذاب الى مذهب قد ما ثم * قوله وسيل صاحب الكناية في انه غير مملو في حواشي الكشاف بان قوله تعالى بل يراه مبسوطا في السموات مملو في ميسره الرحمن على العرش استوى ونحو ذلك كنيات كما صرح به مع امتناع المعنى الحقيقي قطعنا قال فان اجيب بان ارادة المعنى الحقيقي لا يستلزم تحققه وهو مملو ولا يلزم منه الكذب لان ارادته لا يكون على وجه المقصد اليه اثباتا ونقيا بل يستلزم منه الى الموت قلنا فذلك النظر في حتم لا يجوز النظر عليه يراو ولا يتحقق ويكون كناية * قوله وفي الكناية انما اراد به رد الشريفي في شرح المفتاح بان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصلها في الكناية لم يكن مستعملا كما صرح به صاحب المفتاح فلا يندرج الكناية في حدود الحقيقة اصلا * قوله والتميز العقلي آه فان قلت لو قال المتكلم جاءني زيد مع علمه بانه لم ينجي وحلم المخاطب ايضا انه لم ينجي مع علمه بانه المتكلم عالم به فانه ليس بحقيقة ولا يجاز بل يقدر لغوا مع انه يصدق عليه انه جملة اسند فيها الفعل الى غير ما هو فاعلم عند المتكلم فلا بد من زيادة قيد التأويل قلت لان قيد الملازمة يخرج لانه لا ملازمة بين المجيء وزيد فهذا مثل انبت احريف البقر * قوله ومثله هو في عيشة راضية مذهب التحليل انه لا يجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى يكون بمعنى مرفوعة فهو نظير لابن ونامر وهو مشكل بدخول التاء لان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للبيان

في قوله يؤكد العموم مفاد العموم في قوله من الفاظ الكناية
العموم احدا من سوقي الكلام وملاحظة كونه تائيدا
العموم مقتضيا للبعد واللفظ العام وليس كذلك بل العموم
في الموضوع واحد هو عموم متن والمعنى بالعموم مرتبة يؤكد عموم
من ويرجح كون من للبيان كما في المثال الاول فانه نسبة المستبينة

ان من يؤكده عموم الظاهر ويرجع بيا نسبة من وعلم الثاني
ان القريبة ليست بحسبة الضمير بل ذكر الاستغفار فانه
غير مختص ببعض ولو سلم فلو كانت قريبة لا يقتضي عموم الضمير
بل يكفي عدم اقتضائه على البعض وكذا الحال في قوله تعالى ذلك
الذي انظر اعينهم * قال * ركبها الجواب بان
تعلق النسبة

تحت المسؤل
فكان لم يطلب
تقال برئتي فلا تخش
طلب في عدم
ترتب فرضه
على ما طلبه لا جله
ووجه التام فخرج
ان هذا يجوز ان
يكون من باب
الكتابية فان
الولاية والارث
لازم الوارث واما
معتبر عند الادباء
فيكون ان باب
الطلاق لا لازم
وارادة الملزوم
فكانه فخر به كما
وله ان فلا يلزم
طلب بموت
الولاية والارث
كما اذا قيل يجب له
ولدا ولو لم يوجد
فان المطلوب
هنا ولد حي
القائمة وان لم يكن
نجدا اصله فمضى هذا
لا احتياج اليه بناء
او صغية على الآية
بأن ذكر الملام
تسلحجي عليه السلام
كما ذكره الفاضل
الشريف وغيره
وانما ذكره مولانا
عبد الرحمن ما ذكره
الاحتياج كلام لا ملام
له فانه لا يخرج
بان غرض ذكره عام

لا لتأنيث كعلاقة * قوله من العلاقة والعلاقة بفتح العين يستعمل
في المعاني وبالكسر في المحسوسات وعكس العوج * قوله وضمير ابن الجواب
في ضمير وجه القبط على ما ذكره القاضي في شرحه ان يقال ما ان يكون
بين ذاتين اتصال اول والا والاول المجاورة والكان في اما ان يحصل لذات
اول الاول وصفان بينهما تقدم وتأخر اذ لو اجتمعا لزم خلاف الفرض
فان يستعمل المتقدم للمؤخر فالكون عليه وبالعكس فالاول اليها والاول
امر ان لا اتصال بينهما بالذات ولا ما في محله فانه لم يكن لهما حال مشترك
فيه ذبا علاقة بينهما وذلك انهما سورت محسوسة وهو السلك وغيرهما
وهو السفة هذا ان يكون ضابطه في واحد وهو اطلاق اسم الملزوم على اللازم
او اثنين كما اطلاق اسم اللازم على الملزوم او عكسه اذ لا بد في الجميع
من اعتبار الملزوم على ما صرح به الشرح في شرح التخصيص * قوله واورد
بلفظ التكرار لا يقال فلا هذا القول على معنى التكرار كناه في المزمع لا
نقول ليس كل مسمى يجب ان يكون معنى للفظ اخر اللهم الا ان يستمر الاطلاق
الموضوعة بالا وضايع العامة وفيه تكلف هذا قاله الفاضل الشريف
قوله ويمنع فيها حصوله قال الفاضل الشريف اعلم ان قولك هذا
القبيل قوله من حقيقة وهذا الخبر عصر تاني السنة اما ضيقه كذلك مع
استلزام الحصول في زمان وقوع النسبة فلا يكون الاستماع في ذلك
الزمان ضابطا للحقيقة ولا للجواز نعم يجوز ان يكون شرطا للجواز يجب
الكون اول الاول وفيه بحث لان قولك قلت هذا الحي اسس بجواز
بحسب الكون مع حصول المعنى الحقيقي وهو الحيوة للمسمى المشار اليه
حار اعتبار الحكم وهو القدر على ما ذكره الشريف في مواضع واعتراض به

* اقول
فيه بحث
لان تعلق
النسبة
بكل مطلق
الا فخر
ولما كان
امرا باطنا
لا اطلاق
عليه فانه
لا ينفك
عن
رعاية
الترتيب
ولما عليه
كما جعل
الاخبار
عن المحبة
ولما عليها
فيستحق
هو في اخرهم
بلا احتياج
الي ما انكبه
بقوله فلا بد
من اخرج
البعض ليحقق

تحت المسؤل
فكان لم يطلب
تقال برئتي فلا تخش
طلب في عدم
ترتب فرضه
على ما طلبه لا جله
ووجه التام فخرج
ان هذا يجوز ان
يكون من باب
الكتابية فان
الولاية والارث
لازم الوارث واما
معتبر عند الادباء
فيكون ان باب
الطلاق لا لازم
وارادة الملزوم
فكانه فخر به كما
وله ان فلا يلزم
طلب بموت
الولاية والارث
كما اذا قيل يجب له
ولدا ولو لم يوجد
فان المطلوب
هنا ولد حي
القائمة وان لم يكن
نجدا اصله فمضى هذا
لا احتياج اليه بناء
او صغية على الآية
بأن ذكر الملام
تسلحجي عليه السلام
كما ذكره الفاضل
الشريف وغيره
وانما ذكره مولانا
عبد الرحمن ما ذكره
الاحتياج كلام لا ملام
له فانه لا يخرج
بان غرض ذكره عام

النبض * اقول قبل لا اتفاق النجاة على ذلك حيث احتاجوا
في التوفيق بين قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وبين قوله
تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا الى ان قالوا لا يبعد ان يغفر
جميع الذنوب وبعضها تقوم او خطاب البعض لقرم نوح وخطاب
الجميع لهذه الآية فلم يذهب احد الى ان البعضية لا تقا في الكلية

النبض * اقول قبل لا اتفاق النجاة على ذلك حيث احتاجوا
في التوفيق بين قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وبين قوله
تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا الى ان قالوا لا يبعد ان يغفر
جميع الذنوب وبعضها تقوم او خطاب البعض لقرم نوح وخطاب
الجميع لهذه الآية فلم يذهب احد الى ان البعضية لا تقا في الكلية

ان يكون اوله
 خلفا له ولم يحصل
 في كمن طلب
 تزياد من صد يقه
 لدفع ليدع الحكمة
 ولده في طلب
 ويشترط ان لا يعالج
 به ولده فقي
 هذه الصورة لا فرق
 بين الا عطاء
 وعدمه فقي
 نظر لان الفرق
 المذكور اعلم
 ترتيب فقد ترتيب
 ما يريد عليه من
 رفع الدرجات
 فكيف يتقاسم
 على المشار المذكور
 ويحكم بعدم الفرق
 بين الا عطاء وعدم
 الا عطاء * مشه
 ٢٨٩
 ذكر الحقيقة استنادا
 او لم يدع احد
 انه ذلك الامتناع
 ضابط للحقيقة
 مشه

وفي بحث اول الفاضل الرضى صحح بقسم انما فاة بينهما
 حيث قال ولو كانا ايضا نخطا بالي الله واحسدة ففهم ان بعض
 الا نوب لا ينافي كلها بل عدم غفران بعضهما من بعض ففهم ان كلاهما
 * قال * وهما نظر وهو ان البعض آه * اقول قال
 بعض الفاضل هذا المنظر لا يرد على ما المصنف رحمه الله ٢٩٠
 تعالى انه
 تلو تتبعه
 متيقنا
 بمعنى
 ان تعلق
 الحكم بما
 صدق عليه
 البعض متيقنا
 على تقدير
 التبعض
 والبيان
 فام يرفع
 انه التبعض
 الذي هو
 مفهوم لفظ
 متيقن
 يدل على
 ذلك انه
 قال فإرادة
 البعض
 متيقنة
 وإرادة الكل
 محتملة
 والله وقع في بعض النسخ
 كذا اي البعض متيقنا
 والحاصل انه اخذ القدر
 المشترك بين التبعض و

ان يكون اوله
 خلفا له ولم يحصل
 في كمن طلب
 تزياد من صد يقه
 لدفع ليدع الحكمة
 ولده في طلب
 ويشترط ان لا يعالج
 به ولده فقي
 هذه الصورة لا فرق
 بين الا عطاء
 وعدمه فقي
 نظر لان الفرق
 المذكور اعلم
 ترتيب فقد ترتيب
 ما يريد عليه من
 رفع الدرجات
 فكيف يتقاسم
 على المشار المذكور
 ويحكم بعدم الفرق
 بين الا عطاء وعدم
 الا عطاء * مشه
 ٢٨٩
 ذكر الحقيقة استنادا
 او لم يدع احد
 انه ذلك الامتناع
 ضابط للحقيقة
 مشه

ماي قولهم يوجب امتناع حصول المعنى الحقيقي المسمى في المجاز فليفت
 يجوز ان يجعل الامتناع المذكور شرطا للمجاز بين هذا ذلك انه
 ترفع الاعتراض المذكور عن قولهم بان المجاز في المثال المذكور باعتبار
 الحكم المدلول عليه باسم الاشارة والمعنى الذي هو الكجوة غير حاصل
 للمجاز في زمان اعتبار هذا الحكم عن الاشارة ويمكن ان يرفع
 البحث ايضا بان لما جواز الشرطية لها في بعض المواضع لبعض افرادها
 لا لما مطا فليفت قوله اذا صار ثم امتناع بلا شرب لا بقولنا
 والا كان مجازا * قوله انه معنى جوهر بحروف اشارة الى دفع شبهة
 وهي ان الحديث ليس معناه حقيقيا للعقل بل معنى تقضي وتقرير اجوب
 انه معنى حقيقي بجوهر بحروف وان كان تقضي الجوهري والهيئة
 * قوله ليس المسمى الذي اشتهر بحاية للمجاز مع انه ما ذكره في شرح قوله
 واذا اطلقت لفظا على مسمى من انه هذا اشتهر اطلاق اللفظ على
 المعنى واطلاق اللفظ على افراد ايسر عليه المعنى ليعرف بان المراد
 بالمسمى ما اشتهر اللفظ فيه وان اراد به ما هو اعم منه فانه انما
 الذي لم يستعمل اللفظ فيه * قوله والاحتمال اي في توجيه مجازية اللفظ
 عن الماضي المستقبل وعكس * قوله من باب الاستقارة لانه باب
 المجاز بالاعتبار الكون او الاول * قوله ثم استقارة لفظ احدهما الآخر
 قال الفاضل الشريف فالاستقارة في الفعل على قسمين الاول باعتبار
 المعنى المصدرى مطلقا الثاني باعتبار تقييده بالازمنة فيكون اصل
 المعنى موجودا في الماضي والمعنى ما قيل ان المجاز في الفعل قد يكون بحسب
 الزمان * قوله لا يوجب كونه حقيقة فان قلت لم يقل المصنف حصول

البيان وحكم به لانه متيقن اقول الرد مردود الى تفسير المعنى
 التبعض يتصلق الحكم بما صدق عليه البعض فانه لانه الضمير
 في قول المصنف رحمه الله تعالى ولا لانه راجع الى التبعض الذي هو مدلول
 منه لا لانه المذكور سابقا في نفسه قوله فلم يدع انه التبعض الذي هو مفهوم لفظ
 من حيث ان يؤيد القدر قوله فوجب رعاية المصنف والتبعض وقوله مشه

الكل مجتمعة فيه فيبطل التبعيض فانه مسبة الكل مجتمعة
لا يستلزم بطلان التبعيض الذي هو مدلول من فلا عبارة لنسخه
بخالف السابق والسابق و يجب انه يستدل على دفع النظر
بعبارة فيب النظر ولو سلم انه بعض النسخ بل جميعها كذا لك
واماده يطلق المقضية فيغير صحيح ايضا لان اصل

و لسانه اعتبر
المستعمل في الموضوع
له على ما هو عبارة
المصنف رحمه الله
نقالي بالحقيقة
توضيحا للمقصود
وتبيينها على قيد
الحقيقة و است

المقصود
حصول
على التبعيض
و ظاهر
انه ثبوت
السام
لاستزاده
ثبوت
انحراف
* قال *
لان قوله
نقالي
والله خفي
كل شيء
مخصوصا
* اقول *
هكذا وقعت
العبارة
في بعض
النسخ
وفي بعضها
لان قوله
نقالي
لا اله الا هو
خالق كل
شيء وفي
آخر الله

الماضي لا يستلزم
مستحلا في الموضوع له
من المثال لا ينافيه بل يقو به قلت خلاف المقدور انما يلزم اذا كان اللفظ
مستحلا في الموضوع له بالحقيقة وهو بعينه معنى الحقيقة * قوله الثاني انه
الحصول بالفعل آه قال الفاضل الشراف لعلم مراد المصنف بقوله ان حصوله
بالفعل انه ذلك الاطلاق انه كانه للاحظة حصوله له في بعض الاوقات
فلا اشكال عليه وانت خبير بما فيه من التكلف لعدم مسامحة العبارة
عليه وكذا على ما قيل مراده به انه كانه من شأنه الحصول لظهور انه الحصول
بالفعل حقيقة ليس بشرط وقد يجاب ايضا بان ما ذكر ليس بجواز باعتبار
ما يؤل عند المصنف بل مجاز بالقوة فانه لما قال فارق يقت لم يبق فرق بين
وبين اطلاق المسكر على خمر اريقت ويدفع بالفرق بين الاطلاق قيل
الاراقة والاطلاق بعد * قوله والتحقيق ان العلاقة آه فيه بحث
تصريح فيما بعد بان العلاقة لا يجب صحة الاستقارة بخوار وجود مانع
فلا بد الاتفاق المذكور على ان العلاقة فيما ذكره من الاطلاق ليس هو
اللزوم الذي ينبغي على انه يرد عليه ايضا ما ذكره الفاضل الشراف وهو انه
يلزم من هذا ان لا يكون السببية ايضا علاقة للاتفاق ايضا على امتناع
اطلاق الابن على الاب مع تحقق السببية بينهما * قوله او مسأله المشهور
ان العلاقة في المسأله البدعية هي الصفة الحقيقية والتقديرية وحق
انه عدل علاقة باعتبار انها دليل المحاوره في الخيال في العلاقة في
الحقيقة والا فالصاحبة في الذكر بعد الاستقار والعلاقة يصح الاستقار
فيكون قبله * قوله مثل اطلاق المسفر على سفة الانسان آه لم يرد به

و بالحكمة لا دلالة
في كلام المصنف
رحمه الله تعالى
الا على اشتراط
اللزوم الذي ينبغي
ولا يلزم منه

ربكم خالق كل شيء * قال * وذلك لان الداخل او لا يجب
ان يعتبر اضافته الى الداخل كما في آه * اقول يريد ببيان
وجه تقييد الخلف الواقع في عبارة المصنف رحمه الله تعالى
مطلقا بتقدير دخول فانه ادلوية الاول انما هي بالنسبة الى
الشيء فاذا اختلف الكل ولم يوجد داخل ما لم يوجد الا

منه كذا وجد
 المزدوم الذي
 وجد صحة اطلاق
 اسم المزدوم
 على الملائم اذ
 وجه لا ان يشترط
 في صحة شئ
 اخر * مشه
 يد في صحة
 وقد يجاب عنها
 بان الملائم نسبة
 في صفة ونسبة
 انما رتبة وكونه
 الملقب حقيقة انما
 هو باعتبار النسبة
 الاولى دون الثانية
 وامتناع حصول
 المعنى الحقيقي
 للمسمى في زمان
 وقوع النسبة
 الثانية لا الاولى
 فلا اشكال وفيه
 نظر لان اللفظ
 باعتبار النسبة
 الثانية ايضا
 حقيقة بواسطة
 قوله امس
 وفي السنة الماضية
 فيقول الاشكال
 مشه

غيره يستحق
 النظر التام
 في صورة
 المذموم
 مجتنب
 بعد التقييد
 بانه لا يل
 عموم
 عموم الجنس
 وهو ان يتحقق
 الحكم بكل
 واحد
 سواء كان
 مجتنب
 من غيره
 او من غيره
 عنه
 كما سبق
 في اول
 الفصل
 فاذا قيد
 بالاولية
 تقيدها
 براديه
 فرد دخل

ايضا فلا بد من تقييد المختلف بكونه مقيد في المذموم بعد
 الفتح * تارة * لم يكن لهم * اقول اني لم يكن الحكم منهم ولا لغيرهم
 نقول واحد * تارة * لانه ليس عموم من على سبيل التفراد
 بل عموم الجنس * اقول يعني اني عموم من ليس كعموم كل
 حتى يكون على سبيل التفراد بان يعتبر كل واحد كانه ليس ٢٩٢

اطلاقه عليها من حيث خصوصها والا لم يحتج كونه من اطلاق المقيد
 على المطلق او يكون من اطلاق المقيد بقيد على المقيد بقيد آخر
 بل اراد انك اذا قلت مثلاً رأيت سفراً فيها اذ رأيت سفنة
 انما فيجوز ان يكون من باب الاستقارة وهو ان يحتج ان يكون
 من باب اطلاق المقيد على المطلق بان يتجوز عن قيد كونه سفنة بغيره
 ويكون المراد منه مفهوم السفنة مطلقاً ويكون كونه سفنة مستقارة
 من قرينة خارجية على قياس قولك رأيت رجلاً فيها اذ رأيت
 زيدا فانك لا تريد به خصوصية زيد مثلاً كما في شرح شرايف الفلاح
 وقد يقال سفنة الانسان وانه كانه مقيد من جهة كونه متعلق
 من قيد اللفظ الذي كان في المعنى الحقيقي للسفنة وبهذا انما يرفع
 جعله من باب الاطلاق المقيد على المطلق * قوله قلت كانه قد صدق ما ذكر
 الشرح انما يصح ان كانه بصدد تقييد المجاز لا بصدد اقسام العلاقات
 والا فالعلاقة التي اعتبرت في الاستقارة هي الفاظ في المجاز
 المرسل الكلية والجزئية ولا شك ان التقاير بين اثنين العلاقات
 مثلاً بالذات لا بالاعتبار * قوله باعتبار مجاز * اخل في الطرفين
 او شكلها مثال الاول استقارة التقطيع الموضوع له لازالة
 الاتصال بين الاجسام المترقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة
 وابعاد بعضها عن بعض كما في قوله تعالى وتقطعهم في الارض افعاً
 والجماع ازالة الاجتماع الداخلية في مفهومها ومثال الثاني استقارة
 الانسان للصورة المنقوشة على الجدار * قوله فكيف حصر الجماع
 في الوصفية هذا الحصر مفهوم عن قول المصنف وشرطها ان يكون الوصف

اولاً لانه محكم في الفرد
 السابق وحمل المحتمل على المحكم لازم فلا يستحق المجموع نقلاً واهتماماً
 اي في المثال المذكور لم يتحقق احد دخل اولاً لانه المفروض ان الداخل
 صفة فلا يستحق واحد منهم نقلاً قبل ما قيل ان السند مخالف لآثر في اول الفصل
 ان عموم من دخل هذا الحصر اذ لا عموم على سبيل البديل وفيه السامع الفاضل
 العموم على سبيل البديل بان يتعلق الحكم بكل واحد بشرط التفراد وعدم

التفريق لو اُخذ آخر لانه ما سبق كما سنرى في بيان معنى من دخل اولاً وما ذكره ههنا
 في بيان من دخل بلا تقييد بائلاً فليأتنا * قال * وما يجب التنبه له
 من اولاً ههنا طرف آه * اقول يرجع بيان وجه كونه مستوفياً في صورة الفعل
 التفضيل المنوع عن دخول المستوفين فيقتضيه بانفسه طرف بمعنى قبل ولم يقتر فيه
 ٢٩٤ كونه من اوصاف الداخلين حتى يكون غير منصرف فلما ورد عليه
 ان كونه ظرفاً ينافيه

فولهم ان الاول اسم
 للفرد السابق رده بقوله
 فكان المراد من قولهم الاول
 اسم للفرد السابق ان
 الداخل اولاً مثلاً اسم له
 وانما قال مثلاً لعدم التخصيص
 الادلسية في الداخل لتحقيقه
 في قولنا من جاء اولاً ونحو
 ذلك فظهر بما قرأنا ضعف
 ما قيل لا حاجة الى هذا
 التقدير لانه الداخل اولاً
 يصدق عليه انه اول
 الداخلين فيصير بهذا الاعتبار
 من اوصاف الداخلين
 * قال * تحرير محل النزاع
 * اقول ذكر ان قضية
 مسئلتين الاولى ان الفعل
 المبتدأ لا عموم له وذكرنا
 له صوراً احدى بان لا يضم
 اقسامه وجهات فاذ
 قال الرواى مثلاً ان
 صلي الله عليه وسلم صلي
 داخل الكعبة لم يقسم
 صلواته الا على الفرض فلا
 تقسيمه الا بدليل كما ينبغي
 عمومها في الاقسام ولا يلزم

بيننا فان شرط البينة ليس الا في الجاهل كما تقرر في موضعه * قوله
 هو شكلاهما على ان الشكل داخل في الوصف فلا ينافي كونه الاستعارة
 باعتبار شكلها مع الجاهل مع في الوصف قال الشرح في حواشي شرح
 المختصر اعلم ان الصفة الظاهرة المشتركة فيها اعم من المحسوس والعقل
 كما في استعارة الورد للحد واستعارة الاسد للشجاع ومع يندرج
 فيه الشكل فلا يصح جعله لا مشترك في الشكل قسمياً على حدة * قوله
 وههنا بحث وهو ان اللازم آه اجيب بان المصنف في اول مطلع
 الفصل بين المعنى المجازي والمسمى المجازي بالعموم والتخصيص والمسمى
 المجازي وهو ما صدق عليه المعنى المجازي في الاستعارة وهو لا
 الشجاع مثلاً وانما المعنى اللازم للمعنى الحقيقي وهو الشجاع فاللفظ لم يخل
 في اللازم من حيث هو لازم بل في فرد منه بمقتضى القرينة والمسمية
 هو الثاني والوصف هو الاول ثم المعنى الحقيقي لم يحصل للمسمى المجازي
 وانما كان حاصل المعنى المجازي فان دفع الامران ولا يخفى ما فيه من
 التكلف * قوله فظ انه ليس بمشبه بالاسد قيل هذا من قبيل تخطيط اصطلاح
 العلين فان المصنف على ما ترى ما اعتبر فيه التشبيه فنجاز ان اللازم هو
 الشجاع مطلقاً * قوله وايضا لا يصح آه فيه بحث لانه قد صرح بان
 مقصود المصنف تميز الاقسام بحسب الاعتبار فلا خيرة في حصول المعنى
 الحقيقي للمعنى المجازي ذلك على عدم اعتباره في الاستعارة * قوله
 واذا عرفت ان بني المجاز على اطلاق اسم اللزوم على اللازم آه اعتبار
 اللزوم فيما سوى الثلاثة الاول من انواع المجاز مخرج بها وما فيها
 فلم يصح بها لغاية ظهوره لان المعنى الحقيقي اذا حصل للمعنى المجازي

عليه ما شئتوا عمومه لانه الثانية ان الصواب اذا علم حالاً بلقظ ظاهر العموم
 كما ان يقول نهي عم مع التزم وقضى بالسفوة للجار حيث يتم التزم والجار يعينه
 وهو مكاتبة حال يجر على العموم والمصنف رحمه الله تعالى في اورد الشكل الاول
 من المسئلة الاولى ولا كانت الثانية مستبهة بها اورد بها بطريق الاستحسان
 واجاب عنه بالمنع والتسليم لتقرير الاشكال ان ما روي انه صلي الله عليه وسلم

تضي بالشفقة و نحوه عام مع انه حكايية الفعل لا من القضاة ففعل الله
 و تقرير الجواب لا سلم انه حكايية الفعل بل حكايية القول فان المراد بالفعل
 المنبئ الذي لا عموم له ففعل الجوارح و لو سلم انه حكايية الفعل باعتبار تعميمه لفعل
 اللسان و ان كان في عموم لم يستند من الفعل المحكي الذي كلامنا فيه بل من المعروف
 المقارن له و لا كلام فيه اذا عرفت ظهر لك انه قاع انظار اما اولاً ٢٩٤

فانما لا يخبر بان علم
 بالشفقة للجوارح من حكايية
 الفعل بل من حكايية القول
 و قد عرفت انها مسئلتان مستعلتان
 و انما الثاني فلما عرفت ان
 حكايية الصبي بل بلفظ العام
 انما هي في المسئلة الثانية
 و العموم ثابت فيها و كلامنا
 في الاولى و لا عموم فيها
 فعموم لفظ الجوارح يضر بالمتى
 و انما الثالث فلان جعله
 بمنزلة ذلك لفظه ان صحيح بعد
 ذلك التسليم لا لو قوع
 حكاه
 و الحق انه عدم
 احتياج انقضاء
 الا لزم عن اللزوم
 لا يستلزم احتياج
 اللزوم اليه
 يجوز ان يكون مجرد
 الاستبعاد * مثله
 و قد وقع في الخو
 انه كيف اذا وقع
 بعده كلام تام
 فهو في محض النص
 على الحال و لذا
 يجاب بان حال في
 من كل كيف جاز
 زيد فيقال راكبا
 ام ما شيا بخلاف
 كيف زيد فانه

الفعل او بالقوة و اعتبر هذا حال الجوز لم يبق استبعاد في اللزوم
 بخلاف ما اذا لم يحصل له اصلا فهو محتاج الى البيان * قوله و انما قال
 كما علة مع المعلول في هذه التكمة بحث لانه قال كما علة مع المعلول
 الذي هو علة غائية فعلى هذا القول كالسبب مع السبب الذي هو
 من السبب و قال سبب غائي لاستقام الكلام و لا يرد السبب
 المحضر نقضا للمرام * قوله لان من السبب هو سبب متفرد فيه بحث
 لان لا اصل هونا بمعنى ما ينتقل منه الى الفروع في الجملة كما صرح به و هو حال
 على سبب السبب فلم لا يجوز اطلاقه عليه * قوله و في هذا التسليم
 ما منعه ان يكون انه يتكلم في الجواب بان قول المصنف يكون اجزاء
 اصلا سبب بخلاف الاول من قيل زيد اسد يعني انه اجزاء كالاسد
 في الاحتياج لان كل اصل محتاج اليه فيكون في اجزاء جهة الاصلية لانه
 اصل حقيقة * قوله و اما اطلاق العين على الرقيب آه قيل لانهم كون
 العين في الرقيب مجازا بل هو من قبيل المشترك كما نشر عليه في كتب
 اللغة اللهم الا ان يقال سلنا الا مشترك الا ان الكلام في اطلاق العين
 بمعنى الباصرة على الرقيب * قوله لانا نقول انما يلزم آه قيل انه يقتض
 احتياج العلة التامة الى المعلول لانه لازم لها بذلك المعنى اللهم الا ان
 يراد باللازم الخارج المحمول مع امتناع الاتفكاك و قد يقال المدعى
 انه عدم وجود الشيء بدون الشيء يدل على احتياج الاول الى الثاني
 و كونه فرعاً له اذا لم يكن الاول علة للثاني و لا مضاً يقاله * قال المصنف
 في المعنى المستروع كيف شرع كلمة كيف في موضع الحال من ضمير شرع
 قدم عليه لاقتضائه الصدارة في الاصل و ان نسخ عنه حتى لا يستغنى

عالم و سلم بمحض من الراوي مراراً كثيرة بالشفقة في مثل
 للجوارح كونه جازاً من غير انه يعبر بحقيقة
 لعموم فلما رأى ترتيب الحكم على الوصف الدال على العلية
 اخذ العموم و نقله او يقتضي بضر الجوارح لا خصوصه و قد كان
 سمع منه صلى الله عليه وسلم حكى علم ابو احد حكى علي

الجماعة اخذ العموم وفسله ونحو ذلك من الطرق المتفق عليها
 واما علم الحقيقة احوال * قال * قيل يحتمل امور اثنتي عشرة
 * اقول الاول التيمم كما هو العادة في آخر الابحاث الثاني
 توضيح الكلام السابق وتحقيقه يعني انه مدلول امر مبطل
 فلما يطلع عليه الانسان بخلاف المقال الثالث

٢٩٥

تضعيف

الكلام

الابو

بنار علي

استمر

انه لسان

البحر

افصح

البحر

المقام

* قال *

بعض

* اقول *

قال ابو

الاثير

السباية

هي بئر

معروفة

في المدينة

والحفرة

ضم الباء

واجاز

بعض كسرا

وعلى بعضهم

* قال *

السبب

الاجتماع

* اقول *

في مثل هذا المقام وشرح صفة المعنى المشروع فيه لان الكلام فيه
 العهد الذي هو في حكم النكحة والطلاق في قوله المشروع حذف
 وايضا لا اى المشروع له والمعنى كما لا يصار في المعنى المشروع الذي
 شرحه كيفما يكيفية مخصوصة * قوله لا اجل حصول ملك الرقية يريد
 انه الكلام في الملك لام الاجل والغاية لاصله للوضع * قوله ان
 يطلب الزوج منها الية الاولى انه يقع النكاح بدل الية كما
 في الكشف اذا لا معنى لطلب الزوج من المرأة حقيقة الية * قوله
 واما الية فلا حاجة اليها وفي بعض الفتاوى الية شرط في انقطاع
 النكاح بلفظ الية * قوله بخلاف الطلاق بالفاظ العتق بان قال
 لامرأة حررتك او عتقتك او انت حرة تاويا الطلاق فانه المحمل
 صاحب حقيقة الوصف بالحرية بان يجزى بعبارة حريتها مثلا فيحتاج الى
 الية ليتبين المجاز كذا في الكشف لا يقال هذا صحيح في حررتك
 لان معنى عتقتك لانا نقول معنى معنو وعتقتك مثبت للقوة
 الشرعية والاجاز عن هذا الثبوت وهذا مستحق في الاحرار والتوهم انما
 شاء من تصور ازالة الملك وهي ليست المعنى الحقيقي للاعتاد * قوله
 مستوجب العتقة والمرفية بحث لان الكلام في المصالح المشتركة على
 صرح بالمصير بقوله لو كان وصف تلك المصالح وهي مشتركة بينهما الخ
 وقول المصير كما كان المهر واجبا للزوجة على الزوج يدل على ان المهر
 من المصالح المشتركة * قوله وحرمة المصاهرة او ان قلت حرمة
 المصاهرة لا يثبت فيما اذا اطلق الرجل امرأته بغير الدخول بها في حق
 بنتها حتى حل له نكاحها قلت مذهبنا في الصورة المذكورة لا يثبت

نحو اتي على اتي
 حار هو وجوابه
 صحيح او سليم
 مست

وفي اكثر النسخ

لفظ المعنى

وقع كمررا فيكون

من احاطة الموصوف

اي الصفة * مثله

يؤيد قوله فابيح

عقد شرح لتلك

الار بالار * مثله

ولا يجدر ان يقصد

السبب بهذا

الرد على المصنف

رحمة الله تعالى

فكانت قال

المصالح التي وقع

وقع لفظ النكاح

والمراد به

ليس بأسرا

مشاركة بل بعضها

مشاركة لوجوب

المهر مثلا * مثله

بعض كسرا

وعلى بعضهم

* قال *

السبب

بالاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

نسبة الصدام اى جميع افراده * اذ ان غير ما ورد لا جوده الصدام
 با اذ اى ذلك اخرج بالاجل وورد في الامثلة المذكورة استام بعدم
 المهر يسنه بئر بضاعة * فلما رآه السادة وبطلان قطعي ويطبق
 * قال * ونظرا الى ان الجمل على هذا المعنى * اقول
 ان الجمل المطلق على المقرب على ان يقيد بالاجتماع

منه اعتبار قيد النص المقيد في النص المطلق * قال * وسبق
 في ايراد الاشكال المذكور ليس باعتبار المطلق على المقيد * اقول
 سارة الى قوله في آخره البحث في الاشكال ليس على المطلق على
 المقيد بل ابطال حكم الاطلاق بالقياس الى * قال * ولا يخفى ان هذا
 المقام مع انحصار المطلق مع المقيد * اقول يعني في المثال ٢٩٦

في كونها غرضاً من شرعية النكاح الا يرد على من جهة المصالح المذكورة
 الاجتناب عن السفاح وقد لا يترتب * قوله * قيد نظر بل اجوابه
 قال القاضي الشافعي وجه النظر هو الاحتمال لا يكون قيد المفهوم
 فان المطلق ليس بقيد للحيوان * قوله * وكذا ينبغي بلغة البيع فيه يجب
 لان المكان المعنى الحقيقي شرط عندهما وبيع الحر لا يصح بحال ولا يمكن ان
 يقال المرتدة يجوز سببها فصح البيع فكانت الحر ما يصح بيعه بهذا
 الاعتبار * قوله * ولا ينبغي بلغة الاجارة خلافاً للكرخي لان المستوفى
 النكاح منفعة في الحقيقة وقد سمي مترسباً في العوض اجراً بقوله عز
 من قال فأتوا من اجورهم فذلك دليل على انه بمنزلة الاجارة
 ولكن هذا فاسد لانه الاجارة شرطاً لا ينبغي بلغة الموققة والنكاح
 لا ينبغي الامتداد بينهما مغايرة على سبيل المناقاة كذا في المبسوط
 * قوله * والسبب حكماً مقصوداً منه هذا شرط زائد على ما اعتبره
 البيانيون في علاقة السببية فان مطلق السببية علاقة مستحقة
 للاطلاق من الطرفين عند اعتبار الشرط المذكور لصحة الاطلاق مطلقاً
 يحتاج الى دليل * قوله * لانه يترتب بالاشارة اليه هذا الاصل ذكره محمد
 رح في الجامع الكبير حيث قال اصل الباب انه الصفة في الحاضر لغو وفي
 الغائب معتبر وادى بالحاضر المعين وبالغائب غير المعين على ما ثبت
 الشر وهذه المسئلة سماها الفقهاء اسحاقية ووجه التسمية ان الشيخ
 ابا بكر الاسكاف كان ما يبلغ وكان له بواب يقال له اسحاق فاذا
 اراد تفويض اصحابه هذه المسئلة يدعوه ويقول بل اشتريت بمائة
 درهم فيقول نعم بل العرف ثم يقول بل ملكت ما في درهم فيقول

من قبيل المقام المصطلح
 مع انحصار بالنسبة اليه
 لا مما نجه فيه وانت خير
 بان هذا ايراد ايضا على
 التفسير السابق بقوله
 ادوا عنه كل حر وعبد
 وادوا عنه كل حر وعبد
 من المسلمين فان قيل
 قد سبق انه انكره المنقبة
 لم يشترط الا فيما وضعت له
 بالخصم وهو الفسور
 المنتشر والكره المضاف
 اليها كل انما استفادت
 العموم من كل فيكونا من
 مطلقته والمطلق من اقسام
 انحصار فلم لا يجوز ان يكون
 عنيها ههنا بهذا الاعتبار
 قلت قد سبق ايضا ان
 اللفظ الواحد لا يجوز ان
 يكون عاماً وخاصاً بحيث
 فلما اعتبروا عموم انكرها
 لم يجر اعتبار خصوصها
 بل اجواب انها من قبيل التظهير
 من غير الباب لا التفسير
 والمقصود من ايرادها التنبه
 على ان قيد المقام بامر
 موافق غير مستقل كالصفة

وتحويها لا لم يكن تنقيصاً كما في حكم تقييد المطلق بل المثال لهذا المقام
 اعني المطلق والمقيد المنقبة لا تقتضي ولا تقتضي كافتة فانك
 ستعرف في بحث المقضي انه مثل هذا المنقبي ليس بعالم * قال * وانما
 انها لم يشترط السامع * اقول قال في الكافي لا يلزم ان المطلق يجوز على
 المقيد عنده وادى في عاديته كما في رتبة كفارة القتل وسائر الكفارات

لاستقامت البصار اليه او الكائن اليه عموما واحدا او الكائن المتبدي
 في نفسه فلا يتبادر من ذلك لانه صوم كذا في الظاهر واقتل متبدي
 بالتتابع وصوم المتبدي متبدي بالتتابع * قال * اذا كان البحث عن التقييد
 والاستغناء به يوجب ذلك * اقول لان مقتضى التسمية من حيث
 هي مقتضى * والاوجبت امرنا بما به ذلك الشيء اياه بطريق الاولى
 ٢٩٧

* قال * على ان المعلوم
 من الالبسة ان موجب
 البسة * اقول *
 يعني لا يسمي الا باللبسة
 يدل على ما ذكره من مدلول
 ان موجب البسة * تلك
 التسمية والتقييد بها
 ان تسمى كم جزاء لقوله
 ان تسمى لكم وضمير تد راجع
 الى الالبسة المنهي عن تسمية البسة
 وما هي الا التسمية والتقييد
 بها * اما قوله والالبسة
 المسؤول عنها فاعتبار
 بفتح السؤال بها
 اما بالقرض والتقييد
 او باعتبار النهي * قال *
 ولا يخفى ضعفه بل ضعف
 الاستدلال بهذه الآية *
 * اقول *
 اما ضعفه لان المتبادر
 فلا يسمي فيما يقتضي البيع
 ولا له النص * مجاز * مشعر
 على النهي
 عن السؤال عن المسكوت
 عنه مطلقا بل مدلوله
 النهي عن سؤال اشياء
 يوجب اظهار البسة

واعتبر ما ملكها قط ثم يقول لا صحا به كم ثم يروى انه ملك من الدراهم
 واعتبر على نفسه فسميت اسما فيه * قوله حقيقة حال قيام آه هذا
 يشعر بكونه محلا في اسم الفاعل والمفعول موضوعا لزمان الحال
 فيلزم بطلان تعريف الاسم والفعل طردا وعكسا عاما ان يصار
 الى الفرق بين مذهبى الاربعية والاصول واما ان يقال اعتبار
 زمان الحال فيما ذكرنا فليدبر للموضوع له لا بالجزئية ولا بالتحقيق فافيه
 من التكلف * قوله يعني بهنا بحث وهو ان وضع المسئلة ليس
 في صيغة اسم الفاعل بل في صيغة الماضى المراد به المستقبل فالظان
 معنى انه ملك او اذا اشتريت او وقع منى ملك العبد او شراؤه
 في زمان مستقبل ولا ضرورة في حمله على انه انصف بكونه مالكا ومسيره
 فبنا المسئلة على قضية اطلاق الصفات ليس بظن ولا ظن ان يقال
 ملك الف دينار لا يقال في الوقف الا على ملكه مجتمعا لا متفرقا وهذا
 الفرق ما جرى في الشرع فلذا اختلف حكم المسئلة في الصورتين
 * قوله وقيل بل حقيقة الحقيقة للنافعة والمجاز الحقيقة في حمله ثم
 اختلف انما حقيقة ربح لم يثبت خيار المجلس بعد انقضاء البيع
 بقوله عم المتابعان بالخيار ما لم يتفرقا وحمل التفرق على التفرق
 بالاقوال واجبة اللفظ في ربح وحمله على ما بالابدان * قوله اي
 استفتى المفتي آه نظرا انه لو استفتى احد من فقهاء فقال كانه لفلان
 على الف درهم وقد قضيت له برئت منه دينه ينفيه المفتي بالبراءة
 واذا سمع القاضي منه ذلك فزاده انه هذا التصرف موضوع في الشرع
 اي معتبه فيه لهذا القرض لانه موضوع لمعنى والقرض من وضعه له

وهو اخص من ذلك واما ضعف الاستدلال بها في هذا المطلوب فلان السؤال
 عن تلك الاشياء الذي فهم من الالبسة ليس تقييد المطلق الذي هو المطلوب
 ولا لازماله ليكون النهي عنه مستلزما للنهي اذ رتب تقييد ليس مساواة
 لا خلاص عنها * قال * فاستلوا اهل العلم انكم تفعلون * اقول
 شيا من لطيف دال على المعارضة كانت قال الآية المذكورة وان ذلك

على ما ذكرتم وعندنا آية اخرى تدل على ما ذكرنا ورز الى الشافية اهل
الذكر ففصل الحنفية انما يسلوهم عن هذه المسئلة * قال * وبالحجة هو * القول
اي عدم اكل اولي من ابطال حكم الاطلاق و هذا مر بوط بقوله و قد اكل على المقيد
ابطال الامارات و انما كان له النوع نفسا بما اتصل به * قال * هذا و لكنه الخصم
انما يقول المعصدي هو وجوب القيد آه * اقول فيه بحث لانه وجوبه ٢٩٨

ليس بمصرح به في الخصم
ليكون حكما شرعيا بالوافق
وهو ظاهر
بر يكفي فيها مجرد
تساوية
المقيد في وصف
له زيادة اختصاص
بالاستقار منه
ولا يلزم انتفاء
ذلك من انتفاء
تساوية الغاية
في الوجه الذي
شرع عليه
كما يشتر كلام
الشرع هو عندنا
عدم اصل
كما مر مرارا
فمنع
دلالة
النص
المطلوع على
وجوب
القيد مكابرة محضه
فاذا لم يكن المعصدي هو
الوجوب القيد فقط
لا يندفع ما قال فخير
الاسلام انما على تقدير
صحة هذه القيدية الى اخره لانه انما يندفع اذا كان المعصدي المقيد
هو الوجوب فاذا فلا يلزم من دفع عنه اشكال صواب * هو
ان القيدية اذا صحت لم يبق النص على اطلاقه بل يقيد به يقيد
بفسده القياس فلا يجمع فيه نصان مطلق ومقيد تقديره وانما
لاننا يتوجب اذا كان المعصدي وجوب القيد وليس فليس

ما ذكره * قال المصنف بل بمعنى المشروع كيف شرع قيل عليه اختصاص
الاستقارة في معنى المشروع كيف شرع ثم فانه ذلك غير معلوم من
الفقه وبعض اهل الشرع ينكرونه فلا بد له من دليل حتى يتقرر فيه * قوله
الواجب رعايته عند استقارة الالفاظ قيل فيه بحث لانه جوزه في
المجاز المرسل قيام الفرض من المعنى الحقيقي مقامه حيث قال في جواب
السائل ان الفرض من المعنى الحقيقي آه و اوجب بهما رعايته للمعنى
في الاستقارة وهو تحكم ببحث و اما فلا بد من بيان سبب التخصيص
وقد يجاب بان قوله الواجب رعايته صفة مخصوصة واستارة الى
مناسبة المعنى اللغوي للمعنى الوضع بهما و اذا وجد المناسبة يجب
رعايته للمعنى المناسب عند الاستقارة لكونه امراله مرية خصوصية والافلا
قأمره قوله ولا تسابيه بين المقيد في الوجه الذي شرع عليه قيل كونه
الطلاق رفعا والاعتاق ثباتا لا ينافي استقارة احدهما للآخر فانه
من الاستقارة استقارة احدهما للآخر كما استقارة البصر
للاعيان فتم الان يقال استقارة احدهما للآخر بناء على تسليم
حكم انما يجوز في الحاورات والمقامات الخطابية لاني المسائل
الشرعية * قوله غير معذول بالكلية آه قيل فيه بحث وهو ان هذا
الاقتضاء من تفسير اعتق عبدك عنى بالف فلا يشاء المضي لاقتضائي
من ملاحظة الاخبارية على ما سياتي تحقيقه في فصل الاقتضاء ويؤيد
ان السمينك بقا المعنى الاخبارية في امثال ذلك اللهم الا ان يقال
ان هذا الحكم من طرق المص * قوله اذ لا يفهم من الاعتاق لغة وشرعا آه
لا يخفى ما في هذا الكلام من سوء الترتيب لانه قوله اذ لا يفهم آه محال منع

واما قوله على انما نقول المذهب الى اخره فالظاهر انه جواب عما لا يقال
 وتقديره ان النص المطلق لو دل على عدم وجوب القيد لما صح تقييده في
 صورة الاتفاق وفيه ايضاً بحث لان تقييده فيها لما تر من ترجيح المقيد
 بعد التعارض فلا يلزم منه التحول فيها لا تعارض فيه فتدبر * قال * واليه
 قال صاحب الهنداية في باب الوصية * اقول حيث قال

في اخر باب الوصية
 لا قارب وغيرهم ولو
 وصي لمواليه وله موال
 اعتقهم وموال اعتقوه
 فالوصية باطله لان
 انه ابجسته مختلفة لان
 احدهما مولى النعمة والاخر
 منقسم عليه نصاً مستترا
 فلا ينظمها لفظ واحد في
 موضع الاثبات * قال *
 ضيقة افعل على قصد
 الامر والتهديد * اقول
 فانه الامر يقتضي الطلب
 والتهديد يقتضي عدمه
 فيها تنافي وكذا
 الوجوب يقتضي عدم
 جواز الترتيب والا باحتمال

يقتضي جواز
 * قال * واما حرمته
 وعن الساقبي
 انه ظاهر
 في المصيبة
 * اقول * لان الاول من
 مصباح التلاح
 واما ردا لا منه
 الطلاق واما
 السابق فانه
 ليس فيه تعلق
 بين في الازالة
 في الجملة حتى يورث
 نوع ضعف فيها
 فتدبر * مثله

النقل فيه وقوله بعد هذا فيكون اللفظ مستقلاً لا الى ازالة الملك
 ثم وقوله وكون اثبات القوة انسب باخذ الاستفاد لا يصح
 ويلا على ذلك على تقدير التسليم فلم يثبت المنع النقل بعد هذا بقوله على
 انما لانتم انتم الاعتناق آه جهة فليعلم * قوله انما يورثه الافراد من الفقهاء
 اجاب عنه صاحب السليح بان كل من يفهم ازالة الملك يفهم معنى اثبات
 القوة المخصوصة لان كلاهما العوام يفهم انه صار حراً ومن كونه حراً
 يفهم انه ثبت له ما يختص بالاحرار وهو بعينه اثبات القوة المخصوصة
 وانت خير بان مراد الشرحي موقفة بخصوصه وما ذكر موقفة اجمالية
 لا يفيد في هذا المقام فليست * قوله لا بد من اثباته بنقل او سماع اجيب
 بان النقل المذكور في كتب الفقه المعتمدة كاصول فخر الاسلام والهداية
 والنهاية والكافي وباجمله كون العتق عبارة عن القوة كالمثل السائر
 بين الحقيقة والاشاعة والسارح نفسه نقل عن المرافعة ما يدل على
 ذلك نعم العتق بمعنى التخلص ذكره الجوهري لان ازالة الملك ليست
 نفس بل لازمه ثم لا يخفى ان السلك في ازالة الملك الى باب الافعال يكون
 معناه غالباً اثبات معنى مجرده وهذا متابع ولم يثبت من المنة
 اللفظة ان الاعتناق ازالة الملك فالنقل الى اثبات القوة المخصوصة
 اولى بما سببه تامة اذ لا يمتنع الفرق بينهما الا بالاطلاق والتقييد وكولم
 عدم ثبوت هذا النقل لم يثبت النقل الى ازالة الملك ايضاً وهذا يكفي
 في منع صحة الاستفارة * قوله وللخصم ان يمنع ذلك آه قد يعارض
 ذلك بالآثار الباقية في ازالة القيد كمرجوز الرجعة في الرجعي ووجوب
 النفقة وعدم نكاحها لغيره ونحو ذلك واجواب اسم الآثار المذكورة

اسم حقيقة اسم من يقول بان حقيقته لا يجعل اللفظ ظاهراً
 في المعنيته كما قال الساقبي بل يجعل مجموع المعنيته كواحد
 منها لا ترجيح لها عليه * قال * اذ لا يجوز ان يكون موضوعاً
 * اقول * اي ولا تالت اذ لا يجوز * قال المصنف * لانه الواقع
 لم يفسد للجمهور * اقول فانه قيل هو مصادرة على المطلوب

قلت معناه و لظهور ان الواضع لم يقصد للجمهور و الا لم يصح فيه الاستدلال
 * قال المصنف و من عرف سبب و نوع الاشتراك * قول
 مراده انما هو على الشافعي بان لم يعرف سبب و نوع الاشتراك و لا يجوز
 العموم فكانه قال و من غفل عما حققناه من سبب و نوع الاشتراك و هو
 قصد الواضع المستند لا متناع الاجتماع بين المعنيين حتى عليه ٢٠٠

ينقضي بانقضاء العدة فلا يبقا لها بخلاف حق لولا و قد يجاب بغير
 عن قوله و المخصص انه بان قوة الزوال انما هي بحسب قوة المزال و لا
 عجرة ببقاء الامر في الحال و ظان ملك الرقبة اقوى من ملك المتعة لانه
 يستتبعه بلا عكس فيكون زوال الاول اقوى من زوال الثاني بلا حرجية
 وفيه حجت لان ملك الرقبة انما يستتبع ملك المتعة التي في صفة التمتع
 ان يكون اقوى منه و ترتب عليه ان زوال ملك الرقبة اقوى من زوال
 ملك المتعة الذي في ضمنه و لا نزاع فيه فان لازما ان يمتنع لانه
 الثانية كما ان المزال الاول يستتبع المزال الثاني و ان عكس ان يستتبع
 منه في محل النزاع ازالة ملك المتعة التي يحصل بها النكاح الذي يحصل
 في ضمن ملك الرقبة فما يستتبعه لانه ملك الرقبة ليس هو احد منها
 و هو اضعف لانه قار لهما فليسا له قوله و ان المراد بالانكاح انما هو
 عنه بان المراد باللزوم المستتبع و باللازم الثاني كما مر و سند
 ازالة القيد لا يستتبع ازالة الملك و ازالة الملك يستلزم ازالة
 القيد بالمعنى المراد وفيه حجت لان المراد بالمتبوع ههنا ما مر و لا يتم مال
 و من التابع ما اليه كما مر من اسم اشارة الى هذا و لا شك بان ازالة القيد
 قد ينقل منه الى ازالة الملك في الجملة و لو في بعض المواضع و هذا القدر
 يكفي في المتبوعية * قوله بطريق اطلاق اسم المصيدة في غير الكلام في
 غاية الضعف اذ ليس عنه الا ان الثاني احمدا يعمد مقيدة بانها ازالة
 الملك و الاخرى مقيدة بانها ازالة القيد و ليس ههنا مطلق و يجوز
 ان ازالة ملك الرقبة و اسم كان مقيدا لغيره ان ازالة مطلق الملك
 السائر ملك الرقبة و المتعة مطلق ثم اذا استعمل المقيد في هذا المطلق

المتناع العموم يجب ان
 يكون استنادا الى ما صرح به
 او لا فيصح قول الشارح بالخبر
 و اليه
 اي في الجملة
 لا مطلقا كما في
 الامة المجوسية
 و الاخت من
 المصلحة و ليس
 المراد بالاستتباع
 انما يقتل
 منه الى الآخر
 و الا لم يصح قوله
 بلا عكس فتأمل
 مشه
 كما اذا زوج امة
 من الغير فاستتبع
 بزوال ملك
 المدة لا ملك
 الرقبة * قوله
 و هو مراد
 و خلفه
 مستند
 اشتراك
 في المخصص
 * اقول
 يعني انما هو في تخصيص الشيء بالشيء تارة تدخل على المقصور عليه بطريق
 فيكون المعنى قصر المخصص على المخصص به كما في المثال الاول و اخر
 على المقصور فيكون المعنى قصر المخصص به على المخصص كما في الامثلة الثلاثة
 اباقية فانه معنى الاول قصر العبارة عليك و معنى الثاني قصر المسند
 على المسند اليه و معنى الثالث قصرت الذكر عليه و اليه اشار الشارح

يعني انما هو في تخصيص الشيء بالشيء تارة تدخل على المقصور عليه بطريق
 فيكون المعنى قصر المخصص على المخصص به كما في المثال الاول و اخر
 على المقصور فيكون المعنى قصر المخصص به على المخصص كما في الامثلة الثلاثة
 اباقية فانه معنى الاول قصر العبارة عليك و معنى الثاني قصر المسند
 على المسند اليه و معنى الثالث قصرت الذكر عليه و اليه اشار الشارح

بقوله اي ذكرت وحده فانه يفيد معنى القصر بلا حريية والى غير
من المعنى الاخير للقصر يقوله جعل المخصص منفردا به الاستيلاء الى اخره
اشارة الى انه انما يستفاد منه تلك العبارة بطريق اللزوم فان مرجع
التخصيص الى ملاحظة معنى الافراد والتمييز كما انه قيل في اياك نفسك معناه
يترك وتفرّدك من بينه المعبودين بالعبادة فيكون العبادة مقصورة

عليه تعالى جل ذكره قال
الفصل الشریف في تحقيق
قول السارح التحريم على
طريقه فخصصت فلانا
بالذكر تخصيص سمي بالخير
في قوة تمييز الاضرب فاما
انه يحصل التخصيص مجازا
عن التمييز مشهورا في اللفظ
حتى صار كما انه حقيقة
فبها واما انه يحصل
باب التضمن بشهادة المعنى
فلا حظ للمعنى من معناه
ويكون الباء المذكورة صلة
للمضمّن فظهر ويقدّر للمضمّن
فيه اخرى فيقال في تخصيصك

بالعبادة
مثلا
تميزك بها
مخصصا
اي اياك
فظهر ان
الامثلة
الستة
من داود واحد
والعجب انه
قد نقل

وكيف لا والصح
اقوى من غيره
النفس مع جواز
التشبيه من الطرفين
مشه

عنه هونا
وان كانت
قاصرة اوله
من الجمل على المجاز
مشه
مشه

بطريق المجاز المرسل ثبت فردة الآخر اعني ازالة ملك الرقبة
بواسطة القرينة كما مر في اطلاق المسفر على شقة الانسان فانه يراد
مطلق الشقة مجازا فيكون اطلاقه على شقة الانسان كما عطاوا العالم
على الخاص لام حيث خصصه بل هو مستفاد من مر خارج * قوله ولقال
انه يقول آه قبل هذا الكلام في غاية البعد فيما نحن فيه فان المسائل الفقهية
لا يجري فيها ما يجري في الاستعار والتخيل بل ايراد الكلام لا على
مقتضى اللفظ لفائدة بدعية ونكتة غريبة على انه لو سلم فانما يراد على قوة
كلام المصنف على مراده اذ معنى عبارته كما يدل عليه السياق والسباق فيما
اذا قوئى احد الطرفين لا يجري الا من طرف واحد ويظهر لك من هذا ان
انه التعليل السابق المذكور بقوله لانه يجب في الاستعارة آه انما يمتنع
على ما فهمه لا على ما اراده وجوابه منع انه الاستعارة فيما اذا قوئى
احد الطرفين لا يجري الا في طرف واحد فانه اذا اراد اجمع بين سببين
في امرين غير قصد الى كونه احدهما ناقصا والاخر تاما سواء وجدت
الزيادة والنقصان في نفس الامرام لا فالا حسن ترك التشبيه الى
انهما به ويجوز التشبيه ايضا في كل من الطرفين صرح به في شرح التخصيص
ونجده * قوله كذا في الاسرار فعلى هذه الرواية لا فرق في انعقاد
الاجارة بعد رعاية القيود المذكورة بين اتحد العبد بالتفرقة بالنظر
الى القول الثاني * قوله عملا بحقيقة القاصرة فان البيع القاس
بيع حقيقة لكنه قاصر لرم افادة الملك بدو من القبض * قوله وهو
في البيع اقوى لعدم احتماله الرجوع بدو من رضی المشتري * قوله ولا
في الصاق اقوى لانه قد يكون فيه ازالة ملك الرقبة والمتعة معاً

الاخر اضي على السارح بان المستفاد من اياك نفسك هو التخصيص
بمعنى قصر العبادة عليه تعالى ومن ضمير الفصل قصر المسند
على المسند اليه الا انه التعبير عنه ذلك يوم علمه فيحتاج
الى تأويله بوجه يؤدى الى المقصود فليست من قبيل خصصت
فلانا بالذكر ويعلم من هذا انه ما نسب من الكواشي ليس له

ثم ان حاصل اعتراض السارج على المصنف رحمه الله تعالى انه جعل
تخصيص اللفظ بالمعنى بمعنى قصر اللفظ على المعنى بحيث لا يتجاوز الى معنى
آخر وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون بمعنى قصر المعنى على اللفظ بحيث لا يتجاوز
الى لفظ آخر فلا ينافي ارادة المصنف من لفظ واحد كما هو رأي السارج في نفسه انه
يختار اللفظ هو موضوع لكل واحد من المعنيين مطلقا ويدفع الفساد ١٠٩

المذكور بما ذكر في الشرح
فانه قيل يريد على كلام المصنف
رحمه الله تعالى انه
يقضي انه لا يقع المشترك
اصلا فضلا عن عموم
لتنافيهما التخصيص وعلى
كلام السارج انه يقضي
انه لا يقع المترادف لتناف
بينهما ايضا قلنا يعتبر في كل
من المشترك والمترادف
حيثية خصوص الوضع
بالنظر الى خصوص المعنى
واللفظ فلا يبقى اشكال
* قال * والاوجه ان يقال
* يقول اي في بيان
لزوم الجمع
سمعت من الاستواء
الحق في وقت
القرأة انه * قال *
قال كلا الامر به
اي عدم الجواز السابق
وكونه لوجود على ما نقل
المانع محققا من
منه
يريد به قوله وادرد عليه
انه اذا اريد به المجموع آه
* قال * المصنف رحمه الله تعالى اما الحقيقي فهو الدعاء * اقول *
كله لفظا على الواقعة صلبة للصلاة غير الواقعة صلبة للدعاء
* قال * و هذا جواب حسن لو لم يتعرض فيه آه * اقول * لانه اذا تعرض له
يرد الاعتراض المذكور بقوله وفيه نظر لان ركعة الكلام آه * قال * واذا
اكتفى بالمنع المذكور سلم عن الاعتراض ويوجب الخصم اثبات المقدمة الممنوعة

وليس في الاطلاق الازالة ملك المستفقط قوله * قال *
او غيره لفظ او بمعنى الواو الاستواء انما يكون بين الشيئين لا بين
اثنين * قوله * واعلم انه اذا وجد آه هذا رفع لتوابع المناقاة بين كلامي
المصنف صاحب الكشف فان المصنف جعل انعقاد النكاح بلفظ الهبة بطريق
الاستقارة وصاحب الكشف جعل مجازا ام سلا * قوله * يجوز ان يكون
لما نفع قال الجذور متشابهة في فصول البدائع هذا كلام القوم ولم يحكم
احد حول تحقيق المانع عنه التجوز في مثاله والذي ينجده من تصحيح
الاقوال وتفحص الامثال انه كل حقيقة جرت عادة البلقاء في التجوز
على الانتقال منها الى معنى معين وانما كما عرفت انما هو بالمدح
او ان البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة مصححة كما عرفت
الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور فغير مقبول لانه غير مقبول
حتى يلزم تنجز الواسع والحق البليغ بالقليل لان تعار فهم على خلافه
لمنع الاذمان عن الالتفات لغت هذا الانتقال فيما بينهم فاعبر المانع
في حقه ما نفع مطلقا اما تعرف تعار فهم فتجوز الانتقال عنه الى مجاز
فيه التجوز المقصود في المجاز ويستلزم النقل عند المخالفة * قوله * فان عدم
المانع ليس جزءا من المقضي ولكن سلم انه جزء منه كما هو رأي من
يجعل عدم المانع جزءا من العلة لم يفتقر التمسك المذكور لان معنى
كفاية العلاقة عدم اشتراط وجود النقل وان كان عدم المانع مقبولا
معه فليسا * قوله * حتى شرط في المجاز امكان المعنى الحقيقي قال صاحب
الترجيح فيه بحث وهو انه يلزم ان لا يكون هذا الاصل وهو انه لا يصح
الى المجاز الا عند تقدير الحقيقة صحيحا عندهما وانما يجوز الجمع بينهما

و فيه من القصر ما لا يخفى * قال * فيه بحث لانه ان اراد بالانقياد
 * اقول الجواب انه المراد مطلق الاطاعة لكنه يفيد في كل مادة بما
 يناسبها لفي العقب لا بما مر التكليف وفي غيرهم يحكم التكويني والتشخيصي ذكر
 المصنف رحمه الله تعالى يؤيد ما ذكرنا قوله تعالى ثم قست قلوبكم بعد
 ذلك فهي كالحجارة او اقوى * وانه منها لما يهبط من خشية الله
 ٢٠٢

تعالى فانه تعالى
 ذم الكافرين بعدم انقيادهم
 لما يليق بحالهم من امر التكليف
 ورجح عليهم اسحق بانقيادهم
 لما يليق بحالهم من حكم التكويني
 قال صاحب الكشاف
 انحية مجاز عن الانقياد
 لامر الله تعالى وانها
 لا تمنع على ما يريد فيها
 وقلوبهم هو لا لا تنقاد
 ولا تقبل ما امرت به
 * قال * لان صيغة
 السجود وضع الجبهة

* اقول
 فيه بحث
 لانه حقيقة
 السجود
 ليست
 وضع الجبهة
 بل الخضوع
 مطلقا
 واما وضع
 الجبهة
 فمقتبة
 في سجود
 الصلوة
 اي قوله مكانه
 الاصل * مثله

وانه لا يكون سوى المجاز باعتبار ما كان وباعتبار ما يؤل مجازا
 اذ لا يمكن ان يكون بغير كلا ولا المحل حالا ولا السبب للشيء مسبب
 بل وان لا يكون مجازا عندهما اذ لا يمكن ان يكون الشيء موجودا في هذا
 الزمان باعتبار انه كان موجودا قبل اوسكون موجودا فيما بعد فلا بد
 من معرفة مرادها بالامكان المستروط في صحة المجاز والتقدير المأخوذ
 في جواز ارادة فاعلم ان المراد بالامكان عدم الامتناع مع قطع النظر
 عن الامور الخارجية وبالتقدير الانضمام للامور الخارجية وهو لا يتلوا
 الامتناع بالذات وهذا من الابحاث الواجب ايرادها وتحقيقها
 في هذا العلم انتهى * قوله انه كان صغرمه سنا اي بحيث يولد مثله
 لمثله والافحرج الصغر لا يكفي فيما ذكر وهو مظهر * قوله المشهور في استدل
 واجب عنه بان المتو ان كان هو الحكم لكن ايضا به هذا اللفظ
 هو المتو لا بد منه وفيه تأخر * قال المصنف ايضا بناء على اصل المتفق فيه
 بحث لان كلامه ههنا يدل على انه الاصل عندهما نقم المضى الحقيقي
 وقد سبوا انه ليس الاصل ذلك عند ابي حنيفة فكيف يستقيم ما اشار
 اليه فيما مر من دعوى الاتفاق فيما هو الاصل والتخلف عندهم ولكن
 انه يدفع بما اشار اليه الشرح بقوله وما ذكره آية فائتر * قال المصنف
 يمكن في حق البر كما كان للنبي عمو المتو بيان اما كان البر في حق الخالف
 لا غير من افراد البشر والتقدير يفيد ذلك فلا يرد انه اما كان الاصل
 في غير الخالف متحقق في هذا البني لاكثر سنا منه * قوله واما اذا كان
 فيه ما فارق آية اخر صرح عليه بان هذا مخالف لما في الهداية والنهاية
 وغيرهما من الكتب المشهورة اذ لم يوفق فيها بين مسئلة الكوز على التو

في النهاية سجد بمعنى خضوع ومنه سجود الصلوة وهو وضع
 الجبهة على الارض ولا خضوع اعظم منه ثم لما كان
 في وضع ناصية الرأس معنى الخضوع بخلاف سائر
 جوارحه سمي سجودا ومن وضع سائر الجوارح فليس وضع الجبهة
 معناه العزف واما اللفظي فوضع الرأس مطلقا كما ذكر في مجمل

بانه يقابل
 اعتبار الاصل
 نفس المعنى
 الحقيقي عندنا

محمد با محاصل
 وتوضيح المقصود
 اللغة في ظهور بطلانها بما ذكرنا انفراد على مجرد اللغة لان
 المذكور فيه سجدة اذا نظر من كل وكل ما ذل في نفسه سجدة
 قال * فيه ايضا نظر لان الحكم باستحالة آه * قول مني
 النظر كون السجدة لغة بمعنى وضع اليه من اذ لا جهته لشيء
 مما ذكر وقد عرفت ما فيه بخلاف ما اذا اراد به وضع الرأس لا في الجها ١٤

المذكور وهو ان يقول والله لا شر بين الماء الذي في هذه الكوز فارث
 قبل مضي قدر من الزمان يسع الشرب وبين مسئلة قلبه بعمر
 ذهابا بصرح فيها بان عقاد اليقين وتحقق الحث في المستقلين عند
 الائمة الثلث والجواب ان وضع الرسالة في صورة الحث
 على ما في الهداية في تحقق الازالة بعد زمان يسع الشرب فان
 اليقين يتحقق للبر ويستثنى منه زمان تحققه الا عند خروج كسا
 صرح به في باب اليقين في الدخول والسكنى وفي صورة عدم الحث
 على ما ذكره الشر في تحققها قبل ذلك الزمان فلا مخالفة * قال *
 كونه مستارا اليه وتقرير الشرط آه فان قلت الاشارة في النسب
 المذكور الى الكوز لا الى الماء لان صورة المسئلة لا شر بين الماء الذي في
 هذه الكوز وتقرير الشرط المذكور يقتضي عدم الماء لا عدم الكوز فلا يلزم
 الاتصاف بالوجود والعدم بالنسبة الى الكوز وبالنسبة الى الماء
 قلت لم ير بالاشارة الاشارة الحسية المقارنة لاسم الاشياء
 بل الاشارة التي في المعارف وهي ههنا في اسم الموصول كذا قيل وفيه
 بحث لان كون الموصولات معارف لا يقتضي الا الاشارة الى ما
 يعرفه المخاطب وانه لا يقتضي الوجود فالاولى ان يقال الماء الكائن
 في الكوز حقيقة في الوجود فيه مجاز في غيره لان المصنوع لا يكون الا في
 الموجود * قوله * ذهب بعضهم الى انه آه صورة ما اذا ولدت جارية
 رجل ولد اذ عي انه منه ثبت النسب فعلق الولد فقيل الدعوة كان ملكه
 ما بقا في الولد ولا نسب ثم ادعاه فثبت النسب وهو البتة فعلة
 العلق منها حلة ذات وصفين احدهما الملك والثاني البتة والبتة

والشجر والدواب رؤسا
 كما لمز في السموات ومن
 في الارض قسم يرد النظر
 بالنظر الى بعض المذكورات
 كالشمس والقمر والنجوم
 وان كان السجود بمعنى
 وضع الرأس ايضا
 ويمكن دفعه بالسجدة على
 التقلب فتدبر * قال *
 فاللفظ يستعمل استعمالا
 صحيحا جاريا على التناول * اقول
 كانت اشارة الى رد ما ذكر
 الامدي في الاحكام والامام
 الرازي في الحصول ان الاطلاق
 ليست بحقيقة ولا مجاز
 لان المراد بالوضع وضع اللغة
 او الشرح او العرف وذلك
 لان الوضع العلمي لا وضع
 المعبرة بل اقوالا لانه
 وضع شخص تعينه فيه
 الموضوع له كيف لا يكون
 استعماله في الشخص حقيقة
 في غيره لعلاقة مجازا
 على ان الظاهر انه مستدرج
 تحت الوضع العرفي لان
 العرف لما قبله وسلموه
 وتعارفوه بينهم كان بحث

فسلوه وفاقا وان صدر عن واحد منهم ولهذا قال في حواشي
 شرح المختصر وقد صرح الامدي في الاحكام بان الحقيقة والمجاز
 يشتركان في امتناع اتصاف اسماء الاحكام بهما كريد وعسره وعسره اراد
 الحقيقة والمجاز اللغويين على ما يشعر به احتجاجه والافهم شكل * قال *
 اراد بالحقيقة مطلق الحقيقة المتناهية للحقيقة المطلقة والمجمل

نکته: المنقول لا كما من حقيقة

و. ل. ن. د. ر. م. ح.

ALL INFORMATION CONTAINED HEREIN IS UNCLASSIFIED DATE 08-11-2010 BY 60322 UCBAW/STP/STP

الاربعين والاربعون وهو كذا فان في النفس والروح والاربعون والاربعون
قد اتفقوا على ذلك واما في الاربعة والاربعون والاربعون والاربعون
كل واحد من الاربعة والاربعون فان في الاربعة والاربعون والاربعون
هذا كلام صحيح فان الاربعة والاربعون والاربعون والاربعون
المتأخرة عن الفاعل كذا والاربعون والاربعون والاربعون والاربعون

اسرار اولاً
 الى منه لان
 انتفاد محل
 محلبة المرأة
 حقها ثم يسلم
 بنا على انه
 انتفاد حل
 محلبة الرجل
 فقال له فتأمل
 مش
 طي المذهب
 المرجوح والذي
 ذكره المصنف
 مش
 وباجل ان القول
 بان الاستفارة
 يقع اولى في المعنى
 ويتوسط الوضع
 في اللفظ كما يستعار
 او لا معنى الاسد
 وهو الهيكل المخصوص
 للرجل الشجاع
 ثم نواسطه
 لفظ عليه لفظ
 الاسد لما يحتاج
 اليه من ذهب
 الى الاستفارة
 مجاز على انها
 قال انها مجاز
 لغوي فلا ضرورة
 له الى هذا
 المقال فما ذكره
 المصنف رحمه الله
 من ان الاستفارة
 تقع اولا في المعنى

عليه وعلى ما نحن بصدد به بطريق الاستدراك والتمسك به آه
 * اقول يرد عليه انه الاصولية بعد عرفوا الزيادة
 والنقصان ولم يذكر وان للبحار عند هم معنى اخر كما
 ذكره صاحب المفتاح ونسبه الى السلف وزعم ان الاول
 انه يفسد بالبحار فاللفظ من كلامهم من القرية
 مش
 مستعمل
 في الهم
 مجازاً
 ولم يردوا
 بقولهم انها
 مجاز
 بالتمسك
 ان الامل
 مش
 هناك
 مش
 في نظم
 الكلام
 فانه الاضمار
 يقابل
 المجاز
 عند هم
 بل اردوا
 ان الاصل
 الكلام
 ان يقال
 ان القرية
 فلما حذف
 الاصل
 استعمل
 القرية

فلا يقع بها العترة اذ لم ينو * قوله فان قيل فوجب نبوت اكرمته آه
 يعني اذ العترة السبق الى الفهم وجب ان يثبت اكرمته ههنا لانها
 السابقة الى الفهم * قوله وذلك حقها لا حقه قال صاحب الترجيح
 فيه نظر لانه كما هو حقها كذلك حقه وجوابه بعد تسليم انه حقه ايضاً ان مجرد كونه
 حقها يكفي في عدم تصديقه لتضمنه بطريق الغير ولا ينفذ كونه من الاحوال
 المستركة * قوله ميل الى المذهب المرجوح آه قيل عليه مجرد ادعاء معني
 الحقيقة لا يستلزم الميل الى المذهب المرجوح اذ لا بد فيه من اعتبار
 وضع اللفظ للمعنى لا دعائي قال الفرق بين المذهبين هو اعتبار الوضع
 في الاول وعدمه في الثاني ليكون مجازاً عقلياً او لغوياً ويؤيده انه قال ثم
 بتوسط هذه الاسماء يستعار لفظ الاسد آه فلم كان مراد المذهب
 المرجوح لكان المناسب ان يقول ثم يستعمل لفظ الاسد وقد يجاب بانه
 قال ميل الى المذهب ولم يقل اختيار المذهب المرجوح فيكون فيها ذكره تباً
 المذهب المرجوح من كلامه ولا شك في ذلك على ان ادعاء معني
 حقيقة ليس الادعاء استعمال اللفظ فيها وضع له كما لا يخفى واما قوله
 يستعار لفظ الاسد فلكل كلمة والآ فالمراد منه الاستعمال كما اشار
 اليه * قوله والمذهب المنصور آه سياق كلامه ههنا لا يلائم مسبقاً
 في التخصيص وشرحه لان المفهوم من كلامه ههنا ان الادعاء على المذهب
 المرجوح غير الادعاء على المذهب المنصور وان الاول بطل والمفهوم من
 كلامه ههنا ان الادعاء الذي ذكره رباب المذهب المرجوح حق
 لكن لا يلزمه كون اللفظ حقيقة فيسأل * قوله فبني على انه يجب فيه
 بحث وهو انه المفهوم انما قوضوا للبحار في بيان الاستفارة بما على
 مجازاً في مجاز بالمعنى المتعارف وسببه النقصان ان الم
 وكذلك قوله كسلك مستعمل في معنى المثل مجازاً بسبب
 هذا المجاز هو الزيادة اذ لو قيل ليس منكم شيء لم يكن هناك مجاز
 فتدبر * قال * يعني انه الصريح والكتاب ايضا
 انما الحقيقة آه * اقول يعني كما ان المرئيل والمنقول

من اقوالها * قال * واحترز بقوله في نفسه
 عن استتار المراد في الارجح بوسيلة غريبة اللفظ
 * اقول * انما اف لاسيانية في التقسيم الثالث ان
 المجمل ما شغى المراد منه لنفس اللفظ خفاء لا يترك الا بيانه
 ٤٠٧ منها المجمل سواء كان ذلك لتراحم المعاني المتساوية

الافعال
 كما لم يترك
 او لغزابة
 اللفظ
 كما لم يترك
 * قال *
 وما يقال
 من الاستتار
 والاكشاف
 بحسب
 الاستتار
 بان يستعملوه
 قاصدين
 * اقول *
 القائل
 صاحب
 المكشوف
 وهو ان
 ما اعتبر
 قيد
 الاستتار
 ليتحقق
 اعتبر في
 القسم
 وهو وجود
 استعمال
 ذلك

ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاستغنى عن العمل المحقق
 الشريف في شرح المفاتيح عدم جريان الاستغناء في الاعلام
 بانه مبني الاستغناء على المبالغة في حال الشبه بدعوى انه عيس
 المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به شتهرا بوجه الشبه
 ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها متى اتم اسمائها ينشأ
 عن اوصافها ابناء تاما واما الاشخاص فقلما يشتهر باوصاف
 كذلك والافاذ اعتبر تشبها زيدا بعمرو وفي الشكل والهيئة وقصد
 المبالغة في التشبيه واذا عاين عاين عمرو لكان شبهه به فقلت ايت
 عمرو قال انه استغناء لكونه بملاقاة لمسا به وباجملة المقصود من
 العدول عنه التشبيه الى الاستغناء هو المبالغة في حال المشبه اعني
 وجه شبه عني كانه المشبه يساوي المشبه به في ذلك وذلك يحصل اذا
 جعل المشبه من افراد المشبه به داخل في جنس ان كانه المشبه جنسا او
 جعل عينه ان كان شخصا * قوله ان يجعل معارضة وان يجعل منعا
 مع السند تقرير الاول انه يقال دليكم وهو اتفاق المحققين على ميل
 زيدا سد ليس باستغناء لافيه من دعوى امر مستحيل وان دل على
 ما ذكرتم من كونه اجماعا على انه شرط في الاستغناء ان كان المعنى
 المستغنى كما هو مذهبهم ولكن عندنا ما ينفيه وهو انه اتفاق المحققين
 على انه مثل اكمال ناطقة استغناء مع استحالة المعنى الحقيقي اجماعا
 على انه اكمال المعنى الحقيقي ليس بشرط في المجاز على لاطلاق كما هو
 مذهب الامام وتقرير الثاني نال انم اتفاقهم على عدم جواز الاستغناء
 في خبر المبدء مطلقا وانما يكون كذلك لو لم يتفقوا على ان قولنا اكمال

فيه اشارة
 الى ان المراد
 بالاعلام في هذا
 المقام الاعلام
 الشخصية لا
 الاعلام الشخصية
 مسته

وعلى السارح
 رحمة الله
 اشار اجمالا
 الى ما ذكرناه
 مفصلا بقوله
 والتحقيق انه لا استغناء
 مسته

النظم في القسمين الاخيرين اعني الصريح والمكتوبة كما تحتو
 في الاول اعني الحقيقة والمجاز والارجح انهم انشء ذكره للاحتراز
 محله على التكلف وهو مردود وسبب عدم الاستخراج لان صاحب
 المكشوف فائدة ذلك القيد الاحتراز المذكور لكنه استدل على وجود القيد
 بشرط اشتراك مورد التقسيم به الاقسام حيث قال ثم ما يتقدم القيد

المذكور ايضا يعني الاستدلال عند من قال باستحاطه في الصريح بان يقال
هو ما استتر المراد به بالاستعمال اي يحصل الاستتار بالاستعمال بان يستعملوه
قاصدين للاستتار فانه مقصود عندهم لا غرض صحيحة وان كان معناه
ظاهرا في اللغة كما انه الانكشاف يحصل في الصريح باستعمالهم وان كان خفيا
في اللغة عند من لم يقل باستحاطه في الصريح لا يشترط بهنا ٢٠٨

ناطقة استقارة وليس فليس + قوله امر انه متدافعان اجيب عنه
بان الدافع ليس بين آراء معني الحقيقة ونصب القرينة بربها وادته
ونصبها وان الحق انه الجواب انما يظهر اذا كان المدعى في المذهب المبرجوع
وخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل قسمين مستقار فاد غير مستقار
كما ذكر في المطول واما اذا جعل المعنى الحقيقي مستقارا للمشبه استقارة
الهيكل المنصوص للرجل الشجاع كما ذكر هنا فلا فائدة بـ * قوله فيه بحث لان
الشرط على هذا آية وقد يجاب عنه بان لا سارة في قوله فهذا عين منبها
راجعة الى قوله بل يكون تشبيها لا الى عدم جواز الاستقارة عند
الاستعمال على دعوى امر مستحيل قصد او هو مردود بان كونه تشبيها
ليس مذهبا والالم يكن مجازا كما هو المشهور مع انه مجاز اتفقا
غاية انه لغو عند هما لا يثبت به العلق خلافا على انه سوق الكلام آت
عنه * قوله ويجعل الكلام خلقا عن المشبه آية ليس له ان يكون الكلام خاليا
عن المشبه ان لا يكون له ذكر في الكلام اصلا بل على وجه ينفي عن التشبيه
سواء كان على جهة التحمل نحو زيد اسد او لا كالجمل الماء بديل انهم جعلوا
نحو قوله قد زار ازاره على القمر استقارة كما صرح به في حاشية الكشاف
وغيره مع استماله على ذكر الطرفين * قوله او مقدر اي ينبغي ان يرد عليه
قوله او منو لان المشبه اذا كان مراد في الكلام ولم يكن تقديرا في
على وجه لا يختل نظامه كما في قوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب
فوات ساين شرابه وهذا ملح اجاج الآية خرج الكلام عن الاستقارة
الى التشبيه * قوله من قبيل زيد اسد آية قيل عليه لو كان من ذلك القبيل
لكانه تشبيها فيلزم ان لا يتصف لابن اجيب بان لا يصد وتخفي

فيدخل فيه المشترك والمشكل
وامثالهما وعليه يدل كلام
القاضي الامام فانه قال
كل كلام يحتمل وجوبا يستحق
كفاية ولهذه اليتي
المجانز قبل ان يصير مستقارا
كفاية لاحتمال الحقيقة
وغيره
الجواب لصاحب
الشيخ * مشبه
الا ان
الصحيح هو
الاول
اما اولاه فلا
يقضي ان يقدم
قوله فهذا
مذهبا على قوله
فليس من هذا
دفع للبس
واما ثانيا فلا
المناسب حينئذ
الواد لا انفاء
لان كونه عينا
مذهبا لم يعلم
من سبق وعدم
العلق عند هما
ليس بكونهما
تشبيها بل تعذر
الحقيقة لامر
فما تـ * مشه

الكشاف الى بشرط في الكفاية فكان المعنى
الحقيقي * قال * ذكر المحققون الكلام الكشاف
انه استعمل البس في الجود بالنظر الى من جاز ان يكون له يد سوار وجدت
ادحت او شئت او قطعت او فقدت لنقصانه في الحلفه كتابه محضه
يجوز ارادة ارادة المعنى الاصل في الجملة وبالنظر الى من تزه عن البس

كقوله تعالى بل يداو مبسوطة ان متفرع على الكناية لا متباع تلك
 الارادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثير حتى صار بحيث يفهم منه
 الجود من ان يتصور يداو بسط ثم استعمل ههنا مجازا في معنى الجود وقس
 على ذلك نظائره في قوله تعالى ارحم الراحمين استوي وقوله تعالى
 ٤٠٩ ولا ينظر اليهم فان استواء على الرحمن الجلووس عليه فيمن يتصور منه

ذلك كناية محضه عن
 الملك وقيمن لا يجوز عليه
 مجاز متفرع عليهم
 وعدم
 النظر
 ممن يجوز
 منه
 النظر
 كناية
 محضه
 والى حواسنا
 على المطول حتى
 يظهر ما عليه
 منه

من الاستعارة
 انما يكونه تبعية
 اذا كان في المشتق
 منه
 محضه
 عن عدم
 الاعتداد
 وقيمه
 لا يجوز
 منه
 مجاز
 كذلك
 فتدبر
 * قال *
 ثم في كلامه
 نظمه من
 وجوبه
 الاول
 انه حصول
 المعنى
 * اقول *
 اراد بكلامه
 الثاني * منه

ما اشار اليه بقوله وشرح هذا الكلام آة ومنه النظر
 الاول قوله والا لكان المسمى من افراد الموضوع له فيكون
 اللفظ حقيقة فيه لا يقال مراده ان المعنى الحقيقي اذا حصل للمسمى في زمان
 اعتبار الحكم لم يكن مجازا من هذه الجهة فيكون حقيقة المستعمل لا يخلو عنها
 لانا لقول عدم كونه مجازا من هذه الجهة لا يقتضي كونه حقيقة بجواز ان يكون

تركيب هذا البنى على مقتضى ما ذهب اليه اهل البيان غاية الامر انه
 يقتضي ان لا يفتق الابن فيكونه ترينفا لمذهب ارجح راجح على انه
 بعد هذا رجع قوله بقوله ونحن نقول * قوله دليل قولهم زيد اسد على
 رده المحقق الشريف في حواشي المطول حيث قال هذا الاستدلال
 يسوء بان اسد في اسد على مستعمل في مفهوم مجزى وصالح فلا يتصور
 تحسبه فضلا عن الاستعارة بل يكون من اطلاق اسم الملام على
 اللازم ثم ان استعمال الاسد في معناه الحقيقي لا ينافي تعلقه بالمجازية اذا
 لوحظ مع ذلك المعنى على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه في
 الجملة من الحرة والصلوة هذا من كلامه ومن اراد التفصيل والتوضيح
 فليراجع * قوله لا خلاف في انه يعم آة لا شك ان المجاز موزع
 للمعنيين المجاز بين بوضعين نوعيين فهو بالنظر الى الموضوعين بمنزلة
 المشترك فمن جوزه عموم المتك في معنى انه يجوز هذا ايضا فدعوى
 عدم الخلاف فيما ذكره محض بحث * قوله وقد يستدل بان عموم اللفظ آة
 فيلوجه الاستدلال انه الحقيقة ليس لها دخل في العموم لانه اللفظ المستعمل
 فيها وضع له وكذا المجاز له دخل فيه ولا في نفيه فعلم ان العموم وانحصوس
 انما يتناسا بادلتها وليس لكون اللفظ حقيقة او مجازا دخل فيه وح ين دفع
 حواه وانت خبير بان يجوز انما هو عن الاستدلال على التفرير السابق ولا
 يستقيم فيه التوجيه المذكور اذ لو حمل قوله لا لكونه حقيقة على تحي خطية حقيقة
 لم يصح قوله والا لكان كل حقيقة عامما وان ريد ان ههنا تقرير آخر لا ينافي عليه
 الجواب فليس فوج كما ذكره السد * قوله ولان المتكلم آة التوفيق الدليلين مخفي حتى
 قيل الصواب في العبارة فان المتكلم اولان المتكلم باو واما قيل من ان معناه جعلوا

ما اشار اليه بقوله وشرح هذا الكلام آة ومنه النظر
 الاول قوله والا لكان المسمى من افراد الموضوع له فيكون
 اللفظ حقيقة فيه لا يقال مراده ان المعنى الحقيقي اذا حصل للمسمى في زمان
 اعتبار الحكم لم يكن مجازا من هذه الجهة فيكون حقيقة المستعمل لا يخلو عنها
 لانا لقول عدم كونه مجازا من هذه الجهة لا يقتضي كونه حقيقة بجواز ان يكون

على كلام بعض
 السامعين
 حيث استدلوا
 على عدم عموم
 المجاز بكونه
 ضروريا قياسا
 على استدلالهم
 على عدم عموم
 المقتضى بكونه
 ضروريا في
 قوله تعالى
 على انفسهم
 في كذبهم
 فليأخذوا
 نصيبهم مما
 كذبوا به
 من عذاب
 عظيم
 فانهم لم يجدوا
 في كتابهم
 نصا في ذلك
 فليأخذوا
 نصيبهم مما
 كذبوا به
 من عذاب
 عظيم
 فانهم لم يجدوا
 في كتابهم
 نصا في ذلك
 فليأخذوا
 نصيبهم مما
 كذبوا به
 من عذاب
 عظيم

مجازا من جهة اخرى فحيث لا يكون حقيقة معصية لو قال
 لم يكن مجازا لا لكونه توجيها كما لا يخفى واما الثاني قوله
 وفي الجواز باعتبار ما يؤيد حصوله في الزمان اللاحق ويمكن دفعه
 او لا بان مراد المصنف رحمه الله تعالى بقوله انه حصل له
 بالفعل في الجواز باعتبار ما يؤيد انه كان من شانه
 ١٠

للمتكلم فيه طريقين فحاصله الاجماع بعيد لا يفهم من العبارة فلا يلتفت اليه
 وغاية ما يقال انه محصل الدليل الاول تجوز العدول الى المجاز لاخر
 المذكورة فيما بعد وان المتكلم فاعل مختار فجاز ان يختار احد الطرفين
 وان غرضه عن الاخر المذكورة قوله في ما غوفا ولا مقدور كما صرح جوابه
 فلا يرد جواز ان يكون المقدور ههنا لفظا عاما وقد يقال الفرق المذكور
 غير مفيد فانهم يستدلون في المقتضى بكونه ضروريا على عدم العموم والظاهر
 على هذا الاستدلال واما الاستدلال عليه بان المقتضى لازم عقلي اه
 فهو استدلال آخر وليس سوق استدلال بعينه لتناقضه على عدم
 عموم المجاز على هذا الاستدلال اللهم اننا ان يقال قال قوله كذا في مقتضى
 فانه لازم عقلي اه هو اللفظ بين الضروريتين ولا يلزم من ان احدهما
 دليلا على عدم العموم كون الاخر كذلك فيسار قوله تعالى المراء
 بالوضع اه في الجواز لان اللفظ لا يرد في ما يرد في الجواز والمؤمن
 في ادم ليس بمؤمن في الجواز وقاس بن سفيان فارجع اليه . . .
 بالضرورة المنطقية ضعيف لا سمات بمبارك . . .
 بنعت له فاصار . . .
 ولا محذور فيها . . .
 اشافعية . . .
 المطعوما واما التخصيص بالمطعوم فلما ذكره سنن . . .
 بالاعتناء واعتدلس عليه في فصول الدايغ باسم المصنف ص في كتاب الشافعية
 ان مدعيه ان اللفظ في المعنيين بل حقيقة فيهما كما في المشرك حيث الحق
 المعنى اعماري بالوضع النوعي للعلاقة بالحقيقة كونه مجازا فيهما متما

انه يفرق بينهما الاطلاق قبل الارقنة وبين الاطلاق
 بعد . . . قال قلت فالاستحالة قد تكون
 باعتبار جامع داخل في الطرفين او شاكلهما فكيف مصر الجوامع
 في الصفة . . . اقول انه قيل لم يصرح المصنف بتخصيص الجوامع
 في الوصفية فخذ اين اخذه السامع التحرير قلنا من قوله

وشرطها ان يكون الوصف مينا فانه شرط البينة ليس الا في
 اجماع كما تقرر في موضع فقير السؤال ان المفهوم من عبارة
 حصر اجماع في الوصفية مع الاستقارة قد يكون باعتبار اجماع داخل
 في الطرف كما في استقارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال به الاجسام
 المتزقة بعضها ببعض تفريق اجماعه وابعاد بعضها عن بعض
 في قول تعالى وقطعناهم

ابن الحاجب فكيف ادعى الاتفاق في المجازية في قوله وان كان اللفظ
 بالنظر الى هذا الاستعمال مجازا اذ اعترض عليه جدي في فصول
 البديع ان اللفظ اذا كان مجازا لم يكن بد من القرينة الصارفة عن المعنى
 الحقيقي اما عن نفسه فلا يكون مراد او اما عن وحدته فدل ان وحدته معتبرة
 في الوضع ومعدودة من جملة المعنى الموضوع له فالارادة بدونها ليست
 ارادة للمعنى الحقيقي منفردة وان لم ينافها ارادة المجازي لم يتحقق
 الصرف وقد اعترف به السمع وان ينفها امتناع اجتماعهما ولكن ابن جاب
 باختبار ان القرينة صارفة عن وحدة المعنى الحقيقي بمعنى انها تدل على انه
 ليس بمراد وحدة ولا يلزم من هذا دخول الوحدة في الموضوع له بل المتبادر
 من اضافة الوحدة الى ضمير المعنى الحقيقي ضم وجهها عنه ثم الصرف بواسطة
 القرينة لا المناقاة ارادة المعنى المجازي لا ارادة الحقيقي فاقابل في قوله
 والتحقيق انه فرع آه فيه بحث وان اللزوم بالنسبة الى المعنى المجازي
 ليس بموضوع وصفا معتبرا في الاشتراك ولهذا قال بمنزلة مشترك
 ثم لف عدم جواز اجماع في المشترك ليس بدليل عقلي انتهى يصح التفريق
 بل بحسب اللغة كما صرح به فيحتمل ان لا يثبت اجماع في المشترك في اللغة
 فثبت فيها هو بمنزلة المشترك في قوله لا يقال المعنى الحقيقي جزء آه
 جوابه انه ان سلم اجماع المذكور فلا يقدح فيما نحن فيه اذ ليس كل واحد
 من المعنيين مراد باللفظ بل اراد به معنى واحد يتركب من المعنى الحقيقي
 والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا وليس
 محل النزاع ههنا واما ما ذكره من اجواب ويرد عليه ان المانعين منعوا
 جواز اجماع مطلقا واجواب المذكور يقتضي انه اذا وجد ارتباط بين

في الارض
 اما اجماع
 ازالة
 الاجتماع
 الدخلة
 في مفهومها
 او شكل
 للظن
 في استقارة
 الانسان
 للصورة
 المنقوشة
 على الجدار
 وتفسير
 الجواب
 ان المصنف
 رحمه الله
 تعالى
 لم يحضر
 اجماعه في
 الوصفية
 بل جعل
 اللازم وهو
 ما حصل
 له اجماع
 كما تفرق فيما ذكرنا وصفا
 للمزوم وهو التقطيع وهذا لا ينافي في كون اجماع وهو ازالة الاجتماع ثم جزاء
 من الطرفين وكذا الصور وصفا لاسان مشترك بين المنقوشة
 وهو لا ينافي في كون اجماع شكلا لها على ان الكل داخل في الوصف كما قال السارح
 في حواشي شرح المختصر اعلم ان الصفة الظاهرة المشتركة فيها العلم من المحسوس
 والمنقول كما في استقارة الورد والحد والاستقارة الاسد لتجتمع وحسب مخرج

للمزوم وهو التقطيع وهذا لا ينافي في كون اجماع وهو ازالة الاجتماع ثم جزاء
 من الطرفين وكذا الصور وصفا لاسان مشترك بين المنقوشة
 وهو لا ينافي في كون اجماع شكلا لها على ان الكل داخل في الوصف كما قال السارح
 في حواشي شرح المختصر اعلم ان الصفة الظاهرة المشتركة فيها العلم من المحسوس
 والمنقول كما في استقارة الورد والحد والاستقارة الاسد لتجتمع وحسب مخرج

فيه اسكل فلا يصح جعل الاشتراك في الشكل قسما على حدة و تقرير السؤال
 الثاني انه ما ذكرت يقتضي انه يلزم ان اللازم في مثل في الحكم اسدا هو الرجل
 الشجاع مع انه ليس وصفا للاسد الحقيقي و تقرير جوابه ان اللازم
 ليس الرجل الشجاع بل الشجاع فقط وهو وصف للاسد واما اطلاق على الرجل
 باعتبار انه فرد منه الشجاع فتوجه البحث بان لا يلزم الذي استعمل ٣١٢

فيه لفظ الاسد مجازا انه
 كما في المذكور في السؤال
 لزوم ما ذكر فيه و انه كما في
 المذكور في التجواب لزوم
 امر انه الاول انه يكون المجاز
 باعتبار اطلاق اسم المنسبة به
 على المنسبة لان المنسبة بالاسد
 هو الرجل الشجاع لا الشجاع
 مطلقا الثاني انه لا يصح
 ما ذكر انه المعنى الحقيقي
 لا يحصل للمعنى المجازي
 اصلا ضرورة انه معنى
 الاسد حاصل للشجاع
 في الجملة و جوابه ان
 اللفظ لم يستعمل في اللازم
 من حيث انه لازم
 بل في فرد

قال صاحب التلخيص
 رجحان النبوع
 جهة عدم
 اجمع لا جموعة
 عدم جموع اجمع
 فلا بد على المصنف
 رحمه الله تعالى
 ما قبل ان رجحان
 النبوع عند
 دوران اللفظ
 به المعنى

والكلام فيما اذا
 دلت قرينة على
 ارادة الشجاع
 ايضا * مثله

الحقيقي والمجازي يجعلها معنى واحدا عفا يقصد اليه بارادة واحدة
 في استنباطات الانطاط كما في صور التقلب جاز اجمع بينهما مع
 كون هذه الصور ابيض من المتنازع فيه على دل عليه الاعتراض قلنا
 قوله و بالجملة لم يثبت في اللغة آية واما قولنا التفسير في قوله تعالى
 لعننا عليهم بركات من السماء والارض اي من جميع الجهات وكذا
 في قوله تعالى من بين ايديهم ومن خلفهم فليس جملا على ذكر الجوز ورا
 الكل بل على ذكر المقيد و ارادة المطلق و قد يناقش فيما ذكره بانه
 استقرار النفي وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود * قوله انما
 هو من جهة اللفظ قيل و الحق انه اجمع بينهما كما لا يجوز لغة لا يجوز عملا
 وذلك لان رادتهما جميعا لا يخرجا ان يكون من حيث ان احدهما حقيقة
 والاخر مجازا م لان كان الثاني فليس مما نحن فيه وان كان الاول
 فلا بد من توجه الذهن الى عددهما حقيقة والى الاخر مجازا وكل منهما
 قضية والذهن لا يتوجه في حالة واحدة الى حكيم باتفاق العقلاء
 انما المختلف فيه توجه الذهن الى تصورين * قوله الاول ان المعنى
 الحقيقي متبوع فيه بحيث لان هذا الدليل لا يجري فيما اذا كان اللفظ
 مستمرا كما بين المعنيين اشتراكا لفظيا و يراد به عين احد المعنيين
 ولازم المعنى الاخر دليله * ذلك المعنى متبوعا لهذا اللام فيكونه اخصر
 من الذي التزم لان تخيم العكوي ابيض * قوله فضلا عنه ارادته مع
 المتبوع قد يناقش فيه بان الحاجة منه حوايا ان المعنى المصنف للفعل قد يدخل
 على صفة اسمية ليس فيها فعل اصلا نحو زير قائم ولا يدخل على اسمية
 خبر فاعل فلا يجوز بل زيد قائم * قوله وفي قوا بانها اذارات الفعل

صفة مستمرة ظاهرة في المعنى الحقيقي فمعنى ذكر في خبرها
 للزوم و ارادة اللازم ارادة فرد من ارادة
 وهذا قاله السراج في حواشي شرح المختصر: الصفة المشتركة
 يجب ان يكون ظاهرا في المعنى المتبوع - يتقدم الذاهب منه اليها
 فبهم المعنى الاخر اعني غير المتبوع له باعتبار ثبوت تلك

الصفة له ولا يخفى انه مجرود بغيره لا يوجب الفهم لكونها مشتركة بل لا بد من
قرينة مخصوص مثلا اذا اطلقنا الاسم ينقل من الى السماع لكن لا يفهم
منه الا ان السماع الا بقرينة مثل في احكام مثلا فاذا كان المستعمل فيه
الرجل السماع لم يلزم الا ان المذكور انما قيلت قل * قال * واذا عرفت
انه مبني الجواز على اطلاق اسم الملزوم على اللازم * اقول ان قيل

لم يعرف هذا في الانواع
الامثلة الاول بل فيما
سواها لانه قال بعد
ذكره فلا بد ان تريد معنى
لازما لمعناه الوضعي ان
قلنا عرف اللازم في تلك
الانواع ايضا وعدم
التصريح به لغاية ظهوره
فان المعنى الحقيقي اذا حصل
للمسمى بالفعل او بالقوة وعبر
بذا حال التجوز لم يبق استنباه
في الملزوم بخلاف ما اذا
لم يحصل له اصلا فانه محتاج
الى البيان * قال *
بل يكون اللازم بحيث يحصل
عنه حصول الملزوم في الذوات
في الجملة * اقول يعني
انه يكون اللازم مستأخر
عنه في القصد والاعتبار
حتى كانه يحصل عنه
حصول الملزوم في الذوات
ولا يعتبر حصوله فيه قبل
الملزوم وان كان في الواقع
كذلك * قال * لانا
نقول انما يلزم ذلك لو اراد
باللازم ما يستلزم انفسا
عنه * اقول فيه

في خبر ما تدرت عهودا بالبحر * قوله وحنت الى الالف لما كوفت حانقته
ولم ترض بافراق الاسم بينهما بخلاف اذا لم ترض في خبر ما فانها تسلب
عنها ذاك كذا ذكره في المطول ومن ههنا يعلم انه جواز ارادة التام
بدون المتبوع لا يقتضي جواز ما معه وانته خبر بان هذا الكلام تحصيلي ولا
يفيد امتناعا عقليا * قوله من غير تصور استقرارها وحلوله في المعنى
قيل عليه المستدل ما قال بالحلول حقيقة بل قال بمنزلة المحل فكانه قال كما
لا يتصور حقيقة الحلول لا يتصور ما هو بمنزلة فهذا وجه اقناعي يفيد
الظن وهو يكفي في مثل هذا المقام واجب بان الكلام في الاستدلال اعطاه
وما ذكره لا يفيد * قوله وهذا الايتان في نصب القرينة على ارادة المعنى
المجازي ايضا فيه بحث من وجوه الاول انه المفهوم من كلامه ان وجود
العلاقة كاف لارادة المعنى المجازي من غير شرط قرينة مانعة وفيه
رفع الثقة وجوابه ان رفع الثقة عن الحقايق انما يلزم لو كان المتبوع في ارادة
المعنى المجازي شرط اصل القرينة واما اذا كان شرط القرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له فلا الثاني انه يقتضي ان يتحقق ارادة المعنى المجازي
من غير ان يكون اللفظ مجازا وهو مناف لقوله الموضوع له هو المعنى
الحقيقي وحده فاستعماله في المعنيين استعماله في غير ما وضع له فيكون
مجازا اتفاقا وانت خبر بان السراشار الى محصل هذا السؤال بقوله
فانه قيل ان الثالث انه مراده بالاتصال بالمعنى الحقيقي انه كان ارادة معه
فارادة المعنى المجازي لا معه خارجة عن القسمين وان كان استعماله على
العلاقة لم يترتب التفسير فائدة اي كل معنى مجازي كذلك وجوابه التفسير للتوضيح
على انه فيه دفع توهم انه يراد بالمعنى المجازي المعنى المنسوب الى المجاز اعني

بحث لانه يقتضي احتياج العدة النامية الى المعلول لانه لازم لما يذكر
المعنى اللهم الا ان يراد باللازم الخارج المحمول مع امتناع الانفكاك * قال *
وهذا المعنى مما لا يعتبر في القصد المخصوص * اقول اي الازدواج مع احتمال ان
يكون مع الملك وبدونه * قال * وفيه نظر * اقول وجهه انما لا نسلم
انه هذا المعنى الكلي غير معتبر في القصد المخصوص غاية ان يعتبر معه

شيء آخر ولا ضير فيه فانه الطبيعة الكلية معتبرة في كل جزئي * قال *
 وههنا ليس كذلك * اقول يعني انه السببية والسببية ليست بين ابيات
 القوة الذي هي معنى حقيقي لا عتاق وبين ازالة ملك المنفعة التي هي معنى
 مجازي لا عتاق بل بينهما الفرض عن معناه الحقيقي الذي ازالة ملك الرقبة
 وبه معناه المجازي فيربط به الجواب * قال * لانها لفظان ١٦ *

منقولان عن المعنى اللغوي
 الجواب رعايته آه * اقول
 فيه بحث لانه يجوز
 في المجاز المرسل قيام
 الفرض من المعنى الحقيقي
 مقامه حيث قال في
 جواب السؤال السابق
 انه الفرض من المعنى الحقيقي
 قد يقام مقامه ويجعل
 كانه نفس الموضوع له
 وادجب ههنا رعاية المعنى
 الحقيقي في الاستعارة وهو
 وهو تخلفه نجح والا فلا بد
 من بيان سبب التخصيص
 * قال *

حيث قلت ويمكن على ان لا يتم
 انه يجاب باعتباره انه لا يتأق
 ان القرينة منقول
 مست
 بل هو حقيقة
 لغوية آه

* اقول يعني اننا لانعلم
 انه الى ازالة الملك
 لم لا يجوز انه حقيقة
 لغوية فيها دون ابيات
 القوة الشرعية لما عرفت
 انه انما تؤلفه الافراد
 من الفقهاء لانه

كون اللفظ مجازا وهذا القدر يكفي في دفع اعتراض الاستدراك
 الرابع ان كون اللفظ مجازا لازم لارادة المعنى المجازي سواء اراد
 وحده وهو وظ مع المعنى الحقيقي ما قال من ان الموضوع له هو وحده
 فهو في المجموع مجاز وكل ما هو شرط اللازم شرط الملزوم فيكون القرينة
 المانعة شرطا لارادة المعنى المجازي مطلقا وجوابه انه المراد منع اشتراط
 القرينة المانعة لارادة المعنى المجازي من حيث هي واما اشتراطها
 من حيث استدلالها للمجازية فقد اشار اليه بقوله فان قيل آه
 * قوله قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقي وحده آه فيه بحث لان الوحدة
 اذا دخلت في الوضع يلزم من انتفاؤها ههنا انتفاؤه والا فلا صرف
 لان الصرف ان وجد فلا موضوع له وان لم يوجد فلا مجاز وقد عرفت
 جوابه في صدر البحث * قوله بطريق الملك والعارية مع شرعا اما استعارة
 الراهن ثوب الراهن من الراهن فمجاز وتعرف بالملكية ولذا لا يلزم
 المرتهن ولا يسقط الدين بهلاكه * قوله على انما يجعل اللفظ آه فيه
 بحث لان ذلك الاستدلال ليس مبنيا على كون اللفظ حقيقة
 ومجازا حتى يستقيم ما ذكره بل على ارادة المعنى الحقيقي من اللفظ الذي
 هو بمنزلة الملك له والمجازي الذي بمنزلة العارية فلا تقرب لما ذكره
 * قوله كالملاسة آه قدم هذا الفرع في البيان مع انه سالت الفروع
 في ترتيب المصطلح مناسبة بحث المجاز واعتراض بان تعليل الاصل
 برجحان المتبوع على التابع لا يناسب هذا التفريع لانه يدل على عدم
 جواز ارادة المجاز مع انه المراد في هذا الفرع المعنى المجازي وجيب
 بان معنى قوله لا يراد من اللفظ معناه الحقيقي والمجازي معا ان المعنى

لو كان حقيقة فيه ايضا لكان مستركا وهو خلاف الاصل فتدبر
 * قال * يعني لا يجوز استعارة ازالة القيد لزالة الملك الحقيقي
 انه يجب في الاستعارة آه * اقول هذا التعليل مع كونه فاسدا في
 نفسه لما سيظهر عن قريب غير موافق لما اراد المصنف رحمه الله تعالى فانه مراده
 ازالة الملك لا كانت اقوى من ازالة القيد لم يصح استعارة الثانية

للاولى لانه احد الطرفين اذا كان قويا يتغلبه استغارة الطرف الضعيف
ولا يجوز العكس بخلاف ما اذا كانت الاستغارة مبنية على التثاقب فانها
حينئذ يجوز بهما الطرفين كما سياتى المصنف رحمه الله تعالى عليم انه
هذا الجواب ليس لا بطلان هذا الايراد فانه هذا الايراد حق لانه هذا الايراد انما يقدر
اذا ابيها وجه تعلق معنى الاعتاق بالمبحث وليس فليس + قال +

والنقص

واعلم ان
السؤال انما
يتوهم ورواه
او لم يرجع الضمير
في قوله لان
منهم الى الائمة
الاربعة بل الى
من بعد الصحابة
وهو الظاهر
لا الخلاف في رادة
الوطي ليس بقول
عز الائمة الاربعة
نفسه فدل في
الكشف وغيره
ان الامام الساطع
قال احمل الآية
على المس باليد
والوطي وما اخرج
الوطي من المراءى فلا
مست

ان يمنع
ذلك آه
اقول
يعني له
انه يقول
اولا لا نسلم
انه ازالة
الملك
اقوى من
ازالة
القبيل
كيف
وقد بقي
للملك
اثر هو حق
الاول
ولا يبقى
لقبيل
النكاح اثر
اصلا وكان
قوله

الحق في ايراد المعنى المجازي وبالعكس ولما كان الاول سابقا
في الاعتبار تعرض له بقوله لرجحان المتبوع على التابع واكتفى في الثاني
الذي هو عكس الاول بالافتقار ضمنا وفتح النوعين الاولين على الاول
والثالث على الثاني * قوله وفيه بحث لان منهم آه قيل عليه اختلاف
الساكن لا يمنع الاجماع اللاحق فجاز وقوع الاجماع بعد اختلاف مع العلماء
نقلوه فاحكم عليه اولى واجيب بان احتمال وقوع الاجماع بعد اختلاف
لا يكفي للمستدل على ثبوت المعنى المجازي بالاجماع واما نقل العلماء فتعاضدا
بنقل اختلاف الذي ثبت عندكم * قوله لانا نقول لانهم انهم مثل ذلك
قال في فصول البدائع مسكه صرف عند اختلافين جزما على ان السكوت
فيما عظم به البلوى بيان لا سيما في الصحابة على انه عدم قولهم بعدم علم
* قوله ولانه يتوقف على القرينة الصارفة قيل فيه اعتراف بوجوب قرينة
ما تفسر ارادة المعنى الحقيقي في ارادة المعنى المجازي وقد كان نفاذ اول
وتجواب ان التوقف ههنا يكون لفظ مجاز لا ارادة المعنى المجازي
من حيث هي كذلك وهو المنفي فيما سبقت كما ثبت عليه * قوله ولو سلم
فما راجع عن المبحث اي لو سلم انه غير موقوف على القرينة فخرج عن محل النزاع
لان النزاع في استعمال اللفظ ويراد في اطلاق واحد معناه الحقيقي والمجازي
بان يكون كل منهما متعاقبا الحكم وههنا ليس كذلك اذ اريد المعنى المجازي
غاية انه يتناول المعنى الحقيقي والمجازي الاخر * قوله لان موالي زيد حقيقة
فيه بحث وهو انه اذا خلف لا يكلم مواليه يتناول الاعلى والاسفل فلا تارة
من الفرق واجاب في فصول البدائع بانه لمضى احد هما فيتم في سياق التقى
كهو فيه تأمل * قوله اختصاص معناه بالمضاف اليه فيه بحث لان الاضافة

لا عند الاصول
المحقق * مست
على
بالمحكى القول
بالعدم في كلام
الشيعة * مست

يبقى اشارة
الى انه لقيد
النكاح ايضا
اثر الملك
لا يبقى بل

ينفي بالتضاد العدة كجواز الرجعة بالرجعي ووجوب النفقة
وعدم جواز نكاحها لغيره ونحو ذلك ههنا بحث انا اول فلا نفقة
الزوال انا هي بحسب قوة المزال ولا جبرة بقاء الاثر في المال
وظاهر ان ملك الرجعة اقوى من ملك النفقة لانه يستغنى
بلا عكس فيكون زوال الاول اقوى من زوال الثاني بلا عربة

لانه ليس بنكرة
مضافا الى الموقوفة
ولو سلم فانكره الواقعة

لا يسمي الافراد
المجازية وقد تقرر
المولى المضاف
الى فلان مجاز
في معنق معتق
منه

قد سبق من ان
الاختصاص المذكور
حاصل في العجني
كتاب زيد فلا
حاجة لتخصيص
الحكم المذكور
بإضافة المستور
و ما في معناه

قال في حواشي
قوله بمعنى احدهما
اشارة الى انه
جعل مجازا عنه
معنى احدهما
بقرينة وقوعه
في سياق النفي
فتبين ان الاعلى
والاسفل وذلك
لان المولى متناول
لمعنيهما على البدل
لم يرجح احدهما
ولابد ان يراد احدهما
ولما اظهر العمل به
في سياق النفي
على ايهما منع
كلاهما عمل به
بذلك الطريق
احراز اعني الالفاء
واحتياط في التحريم

انما يرد
على توجيهه
كلام المعص
رحمة الله
تعالى
اذ معني
عبارة
كايذله عليه
السابق
ان الاستقارة
فيما اذا
قوى احد
الطرفين
لا يجري الا
من طرف
واحد
حينئذ
لا يتوجه
الاشكال
فان قيل
بذا ظاهرا
فيما اذا
لم يكن
في الكوز
ماء واما
اذا كان

واما ثانيا فلا سزا المصنف رحمه الله تعالى فاعلم ان المراد
باللزوم التبعية لكنه ينكر وجوده ايضا ههنا كظهوره من زوال
ملك الرقبة لا يمتنع زوال ملك المعقبة بل الامر بالعكس
* قال * ولما قلنا انه يقول قد يكون الاستقارة
مبنية على التشابه آه * اقول فيه بحث لانه

الاختصاص في الالبات لا البتة مثلا اذا قلنا جازني غلام زيد او حق
زيد فعناه جازني الغلام الذي ثبت غلامه لزيد او الذي ثبت معقبة
لزيد فالاختصاص لزيد في المملوكية والمعقبة انما هو في ثباتها لا في بورتها
في نفس الامر ولا ينافي هذا بورتها لغيره فقط اوله و لغيره في نفسه وبه الفرق
بين غلام زيد ولا غلام الا لزيد فالمعنى ههنا ايضا وصيت للذوات
التي اختصت معقبتهم وربما لا يختص به في نفس الامر بمعنى عدم استلزامه
بل يكون اثباتي وتخصيصي فيه شاملا لا بالواسطة وان لم يكن تخصيصه في البتة
كذلك كما لو قيل ليس هذا المولى لزيد فالصواب انه يقال عدم تناول
المولى للمعقن المعقن مثلا بانها مضافة حقيقة في الاول و مجاز فيما
بالواسطة اذ تم بها سيرة وههنا تسبب كذا في فصول البديع . حواشيه
* قوله على ما يتوهم من ظاهر عبارته حيث قال اعلم ان المولى حقيقة في المولى
الاسفل آه فانما يتوهم لان مراده بالمولى هو المضاف لان الكلام فيه بقرينة
قوله لمواليه * قوله لانه اصل في بعض النسخ كذا والظاهر انه سمي - قد اشتهر
الى المعقن اسم فاعل حيث سمي المولى الاعلى * قوله فلو قال الكفار آه رنا
اور وعليه انه الكفار اذا قالوا آمنونا على اولادنا فالمعنى مسوا الكفار
على اولادهم وذلك لان ضمير المتكلم مع الغير عبارة عن الكفار قوله وله
الكفار ايضا فم يصح ما ذكره ابو حنيفة في الاسناد الى الشخص لا في النوع كما
في ما نحن فيه واجيب بان ضمير المتكلم مع الغير ليس عبارة عن كل متكلم
مع كل ما يغيره بل يكون مصاحبا معه حقيقة او حكما لا يرى ان جماعة
من الكفار اذا قالوا اله في قريتهم من المسلمين آمنونا فآمنوهم يختص بتلك
الجماعة حتى لو دخل دار الاسلام غير تلك الجماعة كجاز سببه * قوله

فيه ماء فارق * اقول انما اريد عقيب اليمين
بلا تراج كما يدل عليه الفاء وكذا قال المصنف رحمه الله
تعالى في شرح الوقاية فانه لم يذكر اليوم فالبر انما يجب
عليه اذا فرغ من التكلم لانه موسعا اي يجب يسع وقت
الفرغ لشرب الماء حتى لو لم يسع له بان شرب الماء عقيب اليمين

* قال * وفيه نظر * اقول وجوبه انما لا نسلم انه السابق
 الى الفهم عند تفسيره او ربما يسبق اليه الشفقة كما
 يشهد به العرف * قال * فان قيل فيجب ثبوت الحرمة
 * اقول يعني اذا اعتبر السابق الى الفهم وجب ان يثبت الحرمة
 ٤١٧ ههنا لاننا السابقة الى الفهم * قال * ولا يخفى

واسم الابناء آه الاول ان يقول واسم الاولاد كما يشهد به كلامه
 في خبر الفيل * قوله مجرد صورة الاسم اي صورة اسم الابناء من غير
 تناول معناه وقد يقارن وجه الاحسان ان المقام مقام رادة العموم
 يحقق الدم فيراد الفروع بطريق عموم المجاز والفرق ظ * قوله لكنه اصول
 خلقه وايضا الشفقة على الاولاد اكثر منها على الآباء فدخل الابناء
 في الاستيذان لا يقتضي دخول الاجداد واجداد فيه قيل حاصل الفرق الذي
 ذكره اسم في مسئلة الاجداد واجداد في هذه الصورة يندفع الشبهة
 التي اثبت بها الامام لوجوه المانع من اعتبار التبعية وهو ما رضى
 الاصله الحقيقية وهذا الفرق مشكل بمسئلة المكاتب وهي ان المكاتب
 اذا اشترى باه دخل في كتابته مع انه اصله خلقه واجيب عنه اولاً بانه
 لو لم يحكم بكتابته يلزم مملوكية الابن والله شنيع جداً وانما يابانه ليس
 فيها تخن فيه لانه كلامنا في لفظ الاب بل يقتادى الجدل ظاهر ليثبت له
 الامانة ابتداء بصورة هذا الاسم لان يثبت الامان بطريق السرية
 والكتابة يثبت من جهة الابن بامر حكمتي لا بلفظ يدل عليها ولقائل
 انه يقول انتم انتم اعتبار النسبة بحسب ظاهر الاسم يستلزم حج اعتبار
 التبعية فيشأطر * قوله وعلى هذا يكون حرمة اجادات بالاجماع آه قيل
 هذا غير مرضي لان حرمة نكاح الام اذا ثبت بعلة الاصلية وحرمة ما هو
 اصل الاصل ثابتة بطريق الاول في ثبوتها بالنسبة المحرم لنكاح الامهات
 دلالة وليس هذا المسئلة الامان فان الشفقة الداعية الى الاستيذان
 بالنسبة الى الام اكثر منها بالنسبة الى الجدة فلا ينتظمها الدلالة * قوله
 ليس على حقيقة بل المراد منه الاضطجاع * قوله فان قلت قد صرحوا

فلا حاجة الى
 ان يقال انما يصح
 هذا على مذاهب
 من يجوز الجمع
 بين الحقيقة
 والمجاز في سياق
 معنى الحقيقة
 مع نصب
 القرينة
 لا لغة
 عن ارادة
 احران
 متداخلة
 * اقول
 يريد به
 الرد على
 المصنف
 رحمه الله
 تعالى
 لكنه
 ضعيف
 لانه قد افغ
 ليس به
 ادعاء
 وبين نصب
 القرينة
 بل به
 ارادة وبين نصبها
 * قال * ولان المتكلم في
 ادعاء المعنى طريقه
 احدهما حقيقة والاخر مجاز آه

على ما ذكره الشرح
 والا فالصواب
 صورة اسم
 الاولاد كما قلنا
 مسته
 يجوز ان يكون
 بطريق السرية
 مسته

اقول بهذا وقعت العبارة في النسخ والظاهر ان هذا الكلام اعادة
 لما سبق بطريق اوضح فكان حق العبارة ان يكون هكذا فان المتكلم آه اولاً
 المتكلم بلا اداء * قال * بخلاف المقضي فانه لازم عقلي غير ملفوظ آه * اقول
 اعترض عليه بان اللفظ اعلم من ان يكون ملفوظا او مقفرا بالاجماع النجاة
 فجاز ان يكون المقدر ههنا لفظا عاماً وليس بشئ لانه اذا كان مقتضى كما

أشار إليه الشارع بقوله فانه لازم عقلي فان المتسدر في حكم المفقود
بلا خلاف وانما الخلاف فيما يقتضيه الكلام ضرورة حسنة بلا تقييد في النظم
كما لم يأت في المكان والمفعول * قال * قلنا المراد بالوضع اعم من الشخصي
والنوعي آه * اقول فيه بحث لانه الوضع النوعي المعتد به في الهم ليس بالمعنى
المعتد به في الجواز والاستدلال لعموم الشكوة المنسية ضعيف لانها ١٨

في المبسوط ترتيب السؤال على ما قبل بوجهين الاول انه ذكر سابقا
ان الدخول غير معتبر في معناه الحقيقي وقد سرح في المبسوط والمحيط
بخلافه والثاني انه ذكر ان المعنى الحقيقي مجرور قد صرح فيها بخلافه
* قوله لانه ظاهر قوله يريد ان بين كلام المص والكلام المبسوط والمحيط
مخالفة من حيث ان كلام المص يدل دلالة ظاهرة على ان المعنى العرفي
لوضع القدم الدخول مطلقا وكلاهما يدل على انه الدخول باسما ويمكن
ان يوفق بين كلاميه بان مراد بهما الدخول باسما من افراد معناه
العرفي الذي هو الدخول المطلق ثم ان الحقيقة العرفية لم تنجر بالاعتقالي
هذا الفرد كما تنجر الحقيقة اللغوية بالنظر الى بعض افرادها وهو وضعه بلا
دخول حتى لو وضع بدونه لم يثبت * قوله وكلام المحيط مشعر آه وكذا
كلام اليزدوي حيث قال وكذا اليوم اسم للوقت وليا من النهار
ويمكن ان يرجح كلام المص حيث بان الجواز خير من المشترك * قوله
مثل ليست اليوم ثوبين وركنت الفرس يوما رلا شك ان المبدأ
بقاؤهما فلذا اعتد بهما من الممتد * قوله وهو ما امتد من الطلوع الى الغروب
والظان المراد بطلوع الشمس كما ان الغروب غروبها قط لكن النها الشرعي
ليس ذلك بل ما امتد من طلوع الفجر الى غروب الشمس فالظاهر ان يحكم
على هذا لان الشرع اهلك * قوله لقيام دليل السكني التقدير يفي
على ما انه يثبت بالدخول فيما اذا استأجر له دارا * قال * لم
يمكن لقيام دليل السكني التقدير وهو ان يمكن للاستأجر والمستعير
ضرورة يتقدر بقدر الضرورة فلا يظهر في مقالة يمكن المالك ان لم
انحرف في هذه المسألة على رواية والله اعلم * قوله فقد انفقوا على انه

ليست بجواز كما سبق
انها مستعملة فيما وضعت له
فالصواب في الجواب ما
أشار إليه الشارع
في اول البحث ان العموم
انما يستفاد منه الصيغة
ولا جواز فيها بل التجوز
في المادة
فالنوعى الحقيقية
واللغوية المجردة
يصدق ديانته
ولو نوعى المعنى
فديانته ونصا
لانها حقيقة
مستعملة كذا في
المبسوط واما في
المحيط فنسوى
حقيقتها ديانته
ونصا مطلقا
سواء كانت
مجموعة او مستعملة
كذا في فصول
البدائع * مشد
من جواز
ارادته منفردا عن المعنى
الحقيقي جواز ارادته
في حالة الافراد لعدم

المزاحم وهو المتبوع بخلاف حالة الاجتماع فقوله فضلا ليس كما ينبغي المسمى
ليس بشئ لا منشا العقدة عن معنى التبعية فان مراد الشارع
من التام مع ضعفه اذا جاز ارادته بالاستقلال بواسطة القرينة
فلان يجوز ارادته بالتبعية بها اولى تحقيقا للتابع والمتبوعية * قال *
ورد في المتن من فروع الاصل المذكور خمسة آه * اقول انه قيل لا يصح تفرع

الفرع الثالث على ذلك الاصل لان قول المصنف رحمه الله تعالى لا اله الا هو
 وهو المجاز مراد بالاجماع لا يلزم قوله لرجحان المستوع على التامع لا اله الا هو
 على عدم جواز ارادة المجاز قلنا معنى قوله لا يراد من اللفظ معناه الحقيقي
 والمجازي معاً انه المعنى الحقيقي اذا اراد لا يراد المعنى المجازي وبالعكس لا
 ٢١٩ كانه الاول سابقاً في الاعتبار تعرض له بقوله لرجحان المستوع على التامع

والكسفي في التامع في الذي
 هو عكس الاول بالانقسام
 ضمناً وخرج الفرع
 الاول على الاول
 الثالث على الثاني بهذا
 يجب ان يعلم هذا المقام
 * قال * لا يقال هو
 مخالف لاجماع صحابة آه
 * اقول يعني انه يحل
 على المستوع ويجوز ان يتم
 الجنب مخالف لاجماعهم
 على هذا المجموع المركب
 من القول بالوطني وحل
 يتم الجنب والقول بالمشرك
 وعدم حله وهو يسمى بعدم
 التامع بالنفس ويطبق
 عليه الاجماع المركب
 و تقرير السجواب انك
 ستعرف في مباحث الاجماع
 انه مثل ما ذكرنا ان يكون
 مخالفاً لاجماعهم وروا
 اذ ارفع امر متفق عليه
 وهو ليس كذلك اذ

المعتبرة منه يعلم انه ما ذكره المصنف في شرح الوقاية من حمله في قسمي
 اختلاف المظروف والمضاف اليه على النهار لكونه حقيقة غير صحيح كذا
 في فصول البديع ويمكن ان يقال ما ذكره المصنف اعتراض على القوم يعني
 انهم وان تفقوا على اعتبار الفعل المنفرد لانه ينبغي ان يعتبر طرف الحقيقة
 ترجيحاً بجانبيها * قوله قلت امتداد الاعراض آه اجاب المصنف في شرح
 الوقاية بوجه آخر حيث قال علم ان المراد بالامتداد امتداد يمكن ان يستوعب
 النهار لا مطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك ان
 الكلام ممتد زماناً طويلاً لكن لا يمتد بحيث يستوعب النهار * قوله لا يكون
 مسأله آه الاول اما تكرار حرف واحد فلا عبرة به لان المتلفظ به لا يوصف
 بالتكلم عفا * قوله مثل اركبوا اليوم يا نبيكم العدو وقد قرأ الممتد في الركوب
 بقاءه لا اصل الذي هو الانتقال من الارض على الفرس ولكن التقرينة
 وتب ههنا على انه المراد به الانتقال البقاء لا الانتقال والفرز لا يرفع
 العدد والالبقاء على الفرس بعد الركوب فلذا اورء السؤال ثم اجاب
 * قوله على انه لا امتناع في حمل اليوم آه فيه بحث لان وجوب الركوب مثلاً
 انما هو عند اتيان العدو لا مطلقاً فلو حمل اليوم على بياض النهار لا يكون
 الطرف معياراً عند عدم امتداد مقدار بياض النهار * قوله يعلم كل عينها
 هذا على رواية عنها وذكر في حقايق المنظومة انه لا يثبت باكل عينها
 عند هاتم هذا الم ينسبها واما اذ انوي ان لا ياكلها حباً فلا يثبت باكل
 خبزها وسويقها عندهم كذا في المبسوط * قوله فانه عند هاتم جنس دون
 جنس الحقيقة * قوله قيل عليه كما ان السويق جنس دون جنس الحقيقة لكن الحظر
 مستخدم الحنطة وقد بوجه اختلاف الجنبية بان الدقيق منحنى من الحنطة

عدم القول
 بان المراد
 المستوع
 جواز التيمم
 و لهذا صح
 ما يعنيهما
 متفاضلاً * مثله
 فيه تغليب
 اذ الحنطة
 ليست بمختدة من
 الحنطة * مثله

قولا بعدم ليمتنع مخالفة قوله واما انه يتحقق ارادة الحقيقة
 عطف على قوله اما انه يتحقق ارادة المجاز * قال * ولو
 سلم فخرج عن البحث * اقول يعني لو سلم انه غير موقوف
 على التيمم ههنا لانه خارج عن البحث كما عرفت ان النزاع
 في انه يستعمل اللفظ ويراد في اطلاق واحد معناه الحقيقي والمجازي

حتى لا يقال
لها ان كانت
بالاطلاق يقال
ان كانت المقلب
مش

بانه يكون كل منهما متعلقا بحكم وهما ليس كذلك اذ يراد
المعنى المجازي غايته انه يتناول التحقيق والمجازي الاخر
* قال * بخلاف ما اذا استويهم على الابر والامهات * اقول
اورد عليه انه المكاتب اذا استوي اياه يكون مكاتبا عليه تبعاً
فثبت الا انه ههنا كذلك واجيب بان كلامنا ٢٠ ٢١

في لفظ الاب

الامر الا انه يقال
موقوف على
السمع كما صرح
به في معنى
اللبيب ولا سمع
ههنا * مش

ان يتناول
الجملة ظاهراً
او ان الامام
هل يثبت
بصورة
الاسم
ابتداء
ام لا لا يثبت
الا مان له
من جهة
الاب
بطريق
السراية
والكناية
انما ثبت
بطريق حكم
لا باعتبار
لفظ يدل
عليها
على ما يتوهم
من ظاهراً
كلام المص
رحمة الله
تعالى
* قوله
فان قوله

فان كلامه اسماء
الشهور اشارة
الى وضعه اصلية
قال السجاني ونحو
سعي المحرم لتحرير
القتال لب
لصفر مكة وخلقوا
عن اهلها لانه
الى الحرب والربيع
لا رتبا عنهم فيها
اي قاستهم واجادوا
يحبوا والمساء
ورجب لرجب
الحرب في تعظيمهم
وسبب ان تسبب
القبائل ورمضان
لرمضان انفصال
وسؤال لتسؤل
اذ باب اللقاح
وذى القعدة
للقعود عن الحرب
وذى الحججة
الحججة
مش

الغير المغير اسمها وحقيقتهما بخلاف السويق اذ يغير الكسطة او لا بالظن
اسما وحقيقته ويغير طعمها ونحواتها وطبيعتها ثم اتخذ منه السويق
والجملة مبنى الايمان على العرف والكل السويق لا يعد الكل الكسطة بخلاف
الكل الدقيق وما يتخذ منه * قوله لان المراد رجب بعينه تعيد لكونه رجب
الغير المنصرف معد ولا عن رجب المعروف باللام العبدية ولو لم يعتبر
العدل كان منصرفا اذ ليس فيه ح الا العلمية وفي الحديث ان رجبا
شهر معظم وهذا التعليل ذكره صاحب الكشف ونسبه لشيخه في حديث
وهو ان رجبا علم لان جميع اسماء الشهور من باب الاعلام الجسمية
يدل عليه دلالة قطعية امتناع متعبان ورمضان من الصرف فان
الالف والنون لمزيدتين لا يؤثران في الاسم لمنع الصرف لامع العلمية
وتعريف العلم بمنع ان يكون بالاداة فلا يكون اصله الرجب على انه العدو
من علم الى علم بطريقه وادركه مولانا شمس الدين الاصفهاني في
شرح البدائع للساجاني وقال ان منع الصرف سهو من الناسخ
وايده بانه وقع منونا في كثير من النسخ اليزدوي ويمكن ان يجاب بان
بعض الاعلام قد يدخله في التعريف للمنع الوصلية الاصلية كما
فقر الرجب منه والفرق في ذلك بين علم الجنس وعلم الشخص يحتاج
الى نقل ثم العدول عن علم جنسي الى علم شخصي ليس بعيدا على انه اللام
التي تدخل على الاعلام للمنع معنى الوصلية انه يدخلها بعد اخرها عن
العلمية واطلاقها على المسمين بها او صافا المقصد المذبح او الذم كما
صرح به في شرح اللب للسيد عبد الله فليس ربح فيما ذكر عدول عن علم
الى علم كما ظنه * قوله اي لازمه المتأخر عين فالبا في بموجب زائدة

لفظ المولى حقيقة في المولى الاسفل والمعتق مجاز في
في معتق المعتق وليس كذلك بل المجاز فيه
فه انما هو المولى المضاف الى فلان ونحوه وانما قال بنوهم
من ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى لان مراده بالمولى
هو المضاف لان الكلام فيه بقرينة قوله المولى * قوله

قلت كانه المراد ان صار حقيقة عريضة في الدخول ما سببا آه * قوله فيه بحث آه اذ لا فلا انه معترف بضعفه حيث قال لكها ظاهر قوله وفي العرف صار عبارة آه واما ثانيا فلان قوله بخلاف حقيقة اللغوية الى آخرة يدل على انها مجودة مطلقا وليس كذلك انما يجوز في ضمنه بعض افرادها ٢٢١ وهو اذا وضع القدمين في الدار ويكون با في حده خارجا بل الصواب

في الجواب ان يذكر ههنا ما ذكره في تأويل الدخول حافيا معناه والتحقيق و يقال المراد ان فرد من المعنى الحقيقي العرفي لم يجر الحقيقة اللغوية بالنظر اليه كالتحقق الى بعض افرادها فالتحقق ان لا اصح قد هي حقيقة عريضة في عدم الدخول مطلقا لم تجز في فرد سدا الافراد حقيقة لغوية في عدم وضع القدم مطلقا للشيء مجودة فيما

* قوله للمباح الذي هو صوم رجب اذ بالمباح ما لا وجوب في احد طرفيه والا فالصوم من نيل المندوب لا بالمباح المصطلح * قوله مارية او العسرة روي انه عدم دخل مارية في يوم عايشة رضى الله عنه فاطلعت على ذلك حفصة فعانته فيه فحرم رسول الله ع مارية فزلت وقيل شرب عسلا عند حفصة فتواطت عايشة وسودة وصفيقة فقلن اننا نثم منك رايحة المغاير فحرم الصل فزلت * قوله وقيل معناه آه وقيل معناه انه يمين بواسطة بمعناه وهو الايجاب فانه الايجاب المباح يوجب تحريم ضده وهو اليمين قاله فخر الاسلام وقيل مراده بالايجاب الوجوب مجازا * قوله ودلالة اللفظ على لازم معناه آه مرتبط بتقرير المص وبالقيل معناه فالتظوار وعليها * قوله وفيه نظر لاسبوة نظره انما يرد على ما قرره واما فالتقرير ما في فصول البدائع وهو انه قولهم لا يراى الحقيقة والمجاز معا المراد منه انها لا يراى ان ارادة قصدية واما ارادة لو ازم احتقاي بطريق التسمية للتحقاي وكونها لازما فلينسب بجمع بين الحقيقة والمجاز في الارادة القصدية وهذا معنى قولهم اسم الذات مستخرج جميع الصفات فيعلم في الاحكام بحسب الاعتبار وذلك في السريعات كالوجه بشرط العوض والاقالة يسميان بيالانه من لوازمها وكسرى القريب سمي اعنا قالانه من لوازمه وموجبا فكذا ما نحن فيه مستما ندر اطلق عليه وموجب يمين قصد امعه وبدونه لكن لا اطلاق للصيغة عليها واردة لها بل للزوم والنبعية * قوله فانه لا ينفع بهذا المقال فيه بحث لانه المصم قرر الاشكال بالترويد فيجوز ان يكون الجواب اختيار الشئ الثاني ومنه لا يجمع في الارادة نعم

اذ عرفت عن الدخول مستحيلة فيما قارنته قال * فحينئذ لا يصح حمل اليوم على النهار الممتد بل يجب ان يكون ان يكون المراد باللفظ معناه المجرى زسه

مجازا عن جزء من الزمان * اقول ان قيل ان الحقيقة اذا نصذرت يصار الى اقرب المجازات اليها فكان يجب ان يصار الى جزء من النهار دون مطلق الزمان قلنا ذلك ولا يكون اللفظ اذا لم يدل دليل على ارادة البعيد وقد دل عليها ههنا ما يأتيه مجازا من الاليسه والاستعمال * قال * قلنا امتداد الاعراض انما هو

بجود الامثال الى قوله فلا يتحقق تجدد الامثال * اقول فان الاستدلال
 عبارة عن المتحدات بالتنوع والتخلفات الشخص فلا شك ان افراد الضرب
 والجلوس والركوب ونحو ذلك بخلاف الكلام فانه اذا تجددت الكلمات
 بل الحروف وقد تقرر في موضعه ان كلاما من الحروف نوع من اللفظ فتكون بجانب
 لا متناهية وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من الدليل يقتضيه ٢٢٢ *

الجواب عن السؤال وتعالى
 قيل آه * قال * يعني
 ان ما ذكره المصنف رحمه الله
 تعالى من قوله لان الفعل
 اذا نسب الى ظرف الزمان
 بغيره يقتضي كونه مهيأ له
 بتضمنه الجواب عن قوله
 فانه قلت كما ان اليوم
 ظرف للفعل المتعلق به
 الى آخره وعما قيل سلمنا
 آه اما تضمنه الجواب
 عن الاول فلان اليوم وان
 كان ظرفا للفعل المضاف
 اليه ايضا لكن امتداد
 الظرف بامتداد الفعل
 ليس بمجرد الظرفية بل
 لكونه انتساب الفعل
 اليه بواسطة تقدير
 في دون ذكره وهو منتف
 في المضاف اليه واما
 تضمنه الجواب عنه
 الثاني فلان لزوم
 حكمه على بياض النهار
 في الاول لكونه اول
 من غيره لانه معنى
 حقيقي لا يعدل عنه
 الا عند تفسده وعلى

لو اقتصر على الشئ الاول لم يكن الجواب جوابا عنه ويمكن ان
 يتكلف ويقال لا شك ان المقصود ابطال ما قيل في الجواب
 ان لف من ان اليمين موجب الكلام وذكر الشئ الثاني لتأكيد
 ارادة الشئ الاول كانه قيل ليس اليمين لا موجب الكلام ولا لزوم
 الجمع بين الحقيقة والمجاز فتبين ان يكون موجب كما مرحت به فوجب
 ان يفقد اليمين بلائيه * قوله فلا يمنع الجمع في شئ من اعمه فيقال
 انما ضل الشرف في امره ووبان كلام المعصية مخصوص بالانشاءات
 الشرعية حيث قال لكن في الانشاءات الشرعية يمكن ان يثبت آه
 وقد يقال فيما ذكره نوع تحكم لان المعنى الحقيقي اذا لم يوجد ما يمنع ارادة
 من اللفظ ثبت نفس اللفظ سواء كان خبرا او انشاءا شرعيا او عرفيا
 وقد يجاب بان في الانشاءات الشرعية مزيد قوة فلا تحكم وفيه منع
 * قوله فلا يثبت من غيرنية قيل فيه بحث لانه ينبغي ان يحتاج الشئ الى
 النية في شراء القريب لان اللفظ غالب الاستعمال في الشراء المجرد
 وهو خلاف الاجماع وجوابه ان عتق القريب انما يلزم من دخوله في ملك
 الشاري حتى لو ملك بالارث والهبة عتق عليه بحكم الشرع من غير
 توقف على الارادة ولا كذلك اليمين فظهر الفرق * قوله ومن يدري
 الكلام آه غرابته بوجوه الاول انه يلزم على هذا التقرير ان لا يكون بيننا
 فيما اذا قال نذرت ان اصوم رجب ان نوى النذر واليمين لعدم
 اللفظ الذي يصح به نية اليمين بخلاف التقرير السابق ان الام انما يجي
 للقم اذا كان الموضع موضع تعجب نص عليه في كتب النحوات
 ان القسم ليس بمقصود المعبر بهذه العبارة اصلا وهو خطأ * قوله استعير

مطلق الوقت في الياء لان ارادة النهار لا امتنعت اريد الموعود
 مطلق الان لانه لا لاسية الآية والاستعارة * قال * وله لاسية
 اللفظ على لازم معناه آه * اقول في امر يتبط بقوله المصنف رحمه الله
 تعالى وما ذكره يصل ايضا غير مختص بالخير * قال * وفيه نظر لما سبق
 فيرمز به * اقول من شاء قولهم ودلالة اللفظ على لازم معناه

السرعة لان الغليان سبب سرعة الحركة * قوله لا ريب فيها
 اى لا ابطاء * قوله للتوبيخ والانتكار التوبيخ في الاول على عدم الايمان
 وكذا الانتكار له وفي الثاني على نفس الكفر ثم وجه المناسبة في الاول انه الامر
 بشئ سبب للتوبيخ على عدم فعله والانتكار له وفي الثاني ان التوبيخ
 والانتكار ضد الامر اذ هو شرع الامر به وبما لا نعدمه وبين الضدين
 ملازمة من حيث المتعاقبة واستحالة حملو المحل عنهما فلا يلتفت الى ما قبل
 حمل الامر الاول على التوبيخ غير ظاهر * قوله اذ لا يختص الايمان شرعا
 لم يشأ اى لا يختص وجوبه بذلك فانه خبرى وان كان وجوده
 مختصا به ٢- تارك المهر فاذا قال كل مماوك الى حر لا يقع على المكاتب
 مع انه المكاتب ملوك حقيقة فيكون الملوك حقيقة في المكاتب
 ينافي عدم وقوعه عليه عند ذكره بصيغة عامة يقتضى شمول افراده
 وهى كلمة كل التى لاحاطة الافراد المندرجة تحت مفهوم مدخولها واذ
 كانت تلك الافراد مختلفة غير متساوية بالقياس الى ذلك المفهوم
 وبذا لا يصح انه يقال كل موجود واجب لذاته لا شرعا ولا عرفا ولا لغة
 وكذا لا يصح ان يقال كل موجود قائم بذاته باله جوه التثنية ولو كان دلوية
 بعض الافراد باللفظ موجبا للتخصيص وقرينة مجازية ذلك اللفظ
 يصح احد هذين القولين باحد الوجوه التثنية معلا بالاولية لانه يمكن
 ان يقال الواجب الوجود اولى بالموجودية من الموجود والممكن وكذا الجواهر
 القار اولى بالموجودية من العوض قارا او غير قار كما صرح جوابه في تحقيق
 كونه الوجود مقولا بالتشكيك * قوله وفي الساج آخرة في البيا
 عن الثامن لعدم التبيين فيه بنوع خلاف السوابق * قوله انها الاعمال

لا يكون بطريق المجاز فيكون واردا على المصنف رحمه الله تعالى
 وعلى ما ذكره يصل ايضا فانه قيل لا اول قولهم اجمع بين الحقيقة
 والمجاز بارادة المصنف تحقيق المجازى معا فلياد قول
 المصنف رحمه الله تعالى ودلالة اللفظ على لزامه لا يكون
 مجازا بانها لا تكون دلالة على المعنى المجازى قلنا
 بانه قوله
 وانما المجاز
 هو اللفظ
 الذى
 يستعمل
 ويراد به
 لازم المعنى
 الموسوع له
 والجواب
 عن النظر
 في خبر
 من الجواب
 الثاني
 الذى
 سينقله
 عن صاحب
 الكشف
 بانه يقال
 ما به المعنى
 المجازى
 وهو تحريم
 ترك
 المنذور
 لازم للمعنى
 الحقيقي
 غير موقوف
 على الارادة
 وهو كونه
 ليس معنى
 مجازيا فلا يلزم اجمع الممنوع
 قال * لا الاشكال الوارد على جواب القوم اى
 زعم بعض سراج المعنى ان المصنف رحمه الله تعالى
 اجاب عنه ذلك الاشكال باختيار الشق الثاني فقال لا اجمع
 بينهما في الارادة لانه نوى البسيطة ولم ينو المنذر لكسره

اور و هذا قيل
 قوله الاعمال
 بالنيات وان
 كان في الشرح
 متاخرا لانه المصنف
 رحمه الله
 تعالى ذكره في
 شرح قوله فاما
 انه يكون بعض
 الاخر اذ اولى
 وهو مقدم في
 المتن على قوله
 او لم يكن نحو
 الاعمال بالنيات
 مسته
 ٢٤١
 وجه ذكر الامارة
 مع الدنيا يتحمل
 بوجوبها احدها
 ان سبب ذكر
 الحديث ما روها
 انه رجلا ما جسر
 بزوج امرأة
 يقال لسا
 امر النكيس
 والسابعة انه
 على زيادة الخزي
 من ذلك ومنه
 ٢٤٢
 لفظ دنيا مقصورة
 عبر منوة لانها
 فعلية من الدنو
 وموصوفة بما حذف
 اى الحيوة الدنيا
 ولا يحق ان تقدير
 الحيوة فقط لانها
 سبب الحديث المتعبد

فلا بد ان يقدر
مضاف ايضا الى
زخارف الحيوة
الدنيا قال بها فالك
في كتاب الشواهد
في استغفار دنيا
مسلم اشكال
لانها افضل التفصيل
فكان حقا ان يستعمل
بالا كالبصري الحسن
الا انما جعلت عنها
الوصفية راسا
واجرت مجرى لم يكن
وهنا قيل ويد عليه
قلب الواو يا و
لان لا يجوز القلب
الا في الفعل
الاسمية * مثله
تيل الخبر في السجدة
مخذوف اي فجرة
الى الله ورسوله
مقبوله وفيه ان
لا دلالة عليه
واسم لا تعد يد عدله
بل الخبر قوله فاما ببر
اليه وقال ابن مالك
قد يعاد المبتدأ
جرا ويراد الشهرة
والكمال نحو صلى
صلى ووزر ربها
الان امره فلو تعد
خليلاً وقوله ابا ابو
البحر وشرى شوى
اي حلى الكامل في
خلقه وقار حضوره
غيب وشرى

ثبت النذر بصيغته واليه بارادته لان هذا الكلام
قبيل الانشاء وفي الاثبات يكفه ان يثبت المعنى الحقيقي
والمجازي وان لم يوافق اراد وليس من الصور آة * قال *
يدفع هذا ان الكلام المصنف مخصوص بالانشآت الشرعية التي
يثبت هي مناط لا حكمها يوضع الارجح حيث ٢٢٤
قال لك
في الانشآت
يكفه ان
يثبت
للكلام المعنى
الحقيقي
المجازي
الى اخره
فلا يلزم
سواء ثبت
المعنى
الحقيقي
فيها بقرينة
ثبت
في جميع
صور الظاهر
والانشآت
الشرعية
قال *
والا فقد
نفسه
صاحب
الكشف
مع الجواب
بوجهين
* اقول
كلاهما

بانيات تام الحديث الشريف وانما الامر ما نوى فانه كانت بهجرة
الى الله ورسوله فجرة الى الله ورسوله ومن كانت بهجرة الى دنيا يصيبها
او امرأة تزدوجها فجرة الى ما جبر اليه والظن عندي والله اعلم ان
اللام في قوله وانما الامر على تقدير تفسير النية مقصد التقرب
لا انتفاع كما في قوله تعالى لها ما كسبت وما في نوى مصدرية اي انتفاع
للمرقة تقربه الى شرفي العبادات لا عباداته الخالية عن النية وانما
قوله فجرة الى الله ورسوله فمأول على اقامة السبب مقام المسبب
لاستمرار السبب اي فقد استحق الثواب العظم المستقر للمهاجرين
وعلى هذا قوله فجرة الى ما جبر اليه اي لا يستحق الثواب فلا يلزم اتحاد
سبب والمسبب * قوله وكلاهما بعيدا كما رأنا الاول فقط واما الثاني
فبدلالة اللام الاستغرافية كما في قولهم الكرم في العرب فاذا اجتمعا
فاما ان يحل الكلام على اجنب وكونا مستقلا بافاة انحصر اكمل
على الاستزاق ويكره ان حد القيد من التحصر مؤكدا للافتراق قد يقال استفاد
من الاستغراق انتفاء الحكم لا الحكم بالاختصاص والاول اختصاص
في الاثبات وفي النسبة الذميمة والى في اختصاص في البتوت وفي
النسبة الخارجية وذكرنا لانا في الثانية فلا كبره قوله وانما المراد
بانية قصد الاطاعة اعظم عليه بان هذا التنبه انما يسقيم في العبادات
المرتبة عليها الثواب دون المنهيات المرتبة عليها العقاب وايضا
اذا حمل النية على هذا المعنى لم يأت تطبيقه على ما بعده وتفسيره الى من
كانت بهجرة الى الله ورسوله والى دنيا يصيبها وامرأه تزدوجها فانه
فانه تفصيل للجمل السابق فالصواب ان يفسر النية بتوجه القلب

بالنيات تام الحديث الشريف وانما الامر ما نوى فانه كانت بهجرة
الى الله ورسوله فجرة الى الله ورسوله ومن كانت بهجرة الى دنيا يصيبها
او امرأة تزدوجها فجرة الى ما جبر اليه والظن عندي والله اعلم ان
اللام في قوله وانما الامر على تقدير تفسير النية مقصد التقرب
لا انتفاع كما في قوله تعالى لها ما كسبت وما في نوى مصدرية اي انتفاع
للمرقة تقربه الى شرفي العبادات لا عباداته الخالية عن النية وانما
قوله فجرة الى الله ورسوله فمأول على اقامة السبب مقام المسبب
لاستمرار السبب اي فقد استحق الثواب العظم المستقر للمهاجرين
وعلى هذا قوله فجرة الى ما جبر اليه اي لا يستحق الثواب فلا يلزم اتحاد
سبب والمسبب * قوله وكلاهما بعيدا كما رأنا الاول فقط واما الثاني
فبدلالة اللام الاستغرافية كما في قولهم الكرم في العرب فاذا اجتمعا
فاما ان يحل الكلام على اجنب وكونا مستقلا بافاة انحصر اكمل
على الاستزاق ويكره ان حد القيد من التحصر مؤكدا للافتراق قد يقال استفاد
من الاستغراق انتفاء الحكم لا الحكم بالاختصاص والاول اختصاص
في الاثبات وفي النسبة الذميمة والى في اختصاص في البتوت وفي
النسبة الخارجية وذكرنا لانا في الثانية فلا كبره قوله وانما المراد
بانية قصد الاطاعة اعظم عليه بان هذا التنبه انما يسقيم في العبادات
المرتبة عليها الثواب دون المنهيات المرتبة عليها العقاب وايضا
اذا حمل النية على هذا المعنى لم يأت تطبيقه على ما بعده وتفسيره الى من
كانت بهجرة الى الله ورسوله والى دنيا يصيبها وامرأه تزدوجها فانه
فانه تفصيل للجمل السابق فالصواب ان يفسر النية بتوجه القلب

اختيار للشق الاول تقرير الاول ان استعمال هذه
الصفة غلب في النذر المجرى فصارت اليمية
كالحقيقة المبحورة فلم يثبت بلانية وتقرير الثاني ما مر انه ما هو
المعنى المجازي ولا يتوقف على الارادة ليس معنى مجازيا فان
الشرع لم يجعله يمين الا عند القصص بخلاف سري القريب

المستعملون رزني فصاحت
و بلا غم و قد تبار
بلا شرط و البحر
مستعمل و لك فيقال
من قصد في قصد تصدق

ای من عندہ بخاج
 حاجتہ و حصولہ
 نفیبتہ و منہ
 قولہ علیہ السلام
 فہجرتم الی اشر
 و رسولہ ای فقد
 باجر الی من عرف
 بخاج ہجرتہ و وصول
 نفیبتہ * مشہ
 ۴۹۱
 فانہا کلمۃ مفیدہ
 لا یحصر بحسب الوضع
 لا لان الایات
 المذکورہ و ما نفی ما علما
 انہ کلام ان و ما
 النافیۃ یقتضی
 صور الکلام فیما فیما
 و لا لانہ ان المفیدہ
 لتاکید فارست
 و المذکورہ فصارت
 المجدوع تاکید
 علی تاکید التاکید
 و ہو معنی احصر
 لانہ من باب الہام
 العکس فانہ احصر
 تاکید علی تاکید

ولا يلزم من انه كل
ما كيد على تأكيد حصص
والا كان و الله
انه زيد القائم حصرا
ولم يتغير به احد
منهم

فيما هو المقصود وهو عموم المشترك بل لا بد ان يكون التوابع مراد بالاتفاق
ليحقق عموم بمعنى ارادة معينة وهو ممنوع غاية عدم التوابع اتفاقا
وهو لا يقتضي كون مراد بالاتفاق * قال * واما ثالثا فلان عدم بقاء الاعمال
على عموم مشترك الا لزام آه * اقول يعني انكم وان اردتم عليها لكونها لا اردتم
بالحكم التوابع والعقاب لزم تخصيص الاعمال بماله ذلك * قال * بل هو ٢٢٦

٢٢٥	فلا بد على تقدير	لا اثر الشئ	موضوع
٢٢٥	ارادة التخصيص	ولا لزم	موضوع
٢٢٥	الشيء اذا اريد	اقول	موضوع
٢٢٥	حد هو يلزم ان	فيه بحث	موضوع
٢٢٥	لا يادون الاخر	لان	موضوع
٢٢٥	مشبه	لانه موضوعا	موضوع
٢٢٥	تدعياب عنه	مشتركا	موضوع
٢٢٥	بأنه موافقة	لفظيا	موضوع
٢٢٥	الحكم للذليل	لان الصفة	موضوع
٢٢٥	يصلح المارة لانه	والفاد	موضوع
٢٢٥	يراد	بمعنى	موضوع
٢٢٥	هذا القدر يكفي	سقوط	موضوع
٢٢٥	مرجحا	القضاء	موضوع
٢٢٥	و بالكلية المراد	لازم له	موضوع
٢٢٥	عموم التكديف	موضوع	موضوع
٢٢٥	بأن يكون مقتضا	التوابع	موضوع
٢٢٥	توابع العمل	والعقاب	موضوع
٢٢٥	ما يردن الا بالنية	كما هو مذهب	موضوع
٢٢٥	وهذا معنى صحيح	اهل الحق	موضوع
٢٢٥	على عموم بخلاف	قال	موضوع
٢٢٥	قولنا صحة	الا انه	موضوع
٢٢٥	العمل يكون الا	اذا اضر	موضوع
٢٢٥	بالنية	على ذلك	موضوع
٢٢٥	فرق بينهما		موضوع

الى افرادة * قوله محمله السافعي على النوع الثاني فيه بحث وهو ان تخصيص
تقدير الصحة بالنية فنية وتقدير التوابع بالتحقيق وبناءا على شرط النية
وعدمه في الموضوع والغسل عليها كما ذكرنا مما لا حاجة اليها بل مبني على شرط
السافعية كونها من العبادات ولا يضرهم تقدير التوابع وبمعنى عدم اشتراط
التحقيق عدم كونها منها ولا يضرهم تقدير الصحة فلو كان من العبادات وعند
التحقيق ايضا لشرط النية وان كان القدر التوابع اذا كان من غير العبادات
عند السافعية ايضا لا شرط النية فليتنا * قوله اما اوله فلاننا لانه قيل
مراد المستدل ان كون التوابع بالنية متفق عليه * اقول التوابع بها مختلف
فيه محمل اللفظ على المتفق عليه اولى من محله على المختلف فيه درة بان حمل
الاتفاق على كون التوابع بالنية كما ذهب اليه القائل جعل في
الاتفاق دليل على اوله به ارادة التوابع من حكم * ان ذلك لا فائدة
ليس اتفاقا على ثبوت عدل وحين على ما اراد عليه بارة الحق وان لم
التوابع انما هو التوابع لكون التوابع بالنية * قوله واما ثانيا فانه مما
عنه بالاشارة اليه فيما سبق من انه يستلزم ان لا يكون له * السافعي ان
الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة ولا ضرورة مع اقامة احكامه * رتبة
او عازا او انت غير بان هذا ما يجده اذ بين رتبها للمجمل على ان
قوله واما ثالثا فلان انه اجيب عنه بان حكم معنى التوابع بها الابدية
من كان كل عمل متابع به بالنية ولا يلزم انعكاسه عليها ولا عدم العموم
وانما ما يتوهم من النية من الاعمال التي يباب بها ولا يحتاج الى نية اخرى والا
يتسلسل فمدنوع بان هذا التخصيص ضروري بخلاف التخصيص اللازم على ما
السافعي راج * قوله لو كان الصحة عبارة عن ترتيب الفرض فيه مناقضة

* اقول قالوا لا باعتبار ان هذا اللفظ يوجب التفرقة والا لا شرط * ان الحكم
الدوام بل لانه لا دام على هذا ولا يفرق بين مقتضى مطلوبة متعاقبة
فيقرن القاضي دفع العظم * قال * ولهذا يصح شري ابنه وبنته * اقول
اي لكونه غير مناف للملك يصح شرهما حتى يملكهما بالسري ثم يبطل الملك للعسوة
بخلاف نكاح المحارم حيث لا يصح اصلا ولا يترتب عليه حكم قطعا * قال * اورد

البيان في نوع الاستفارة آية * اقول يعني اسم الكلام وان كان في مطلق
المجاز لكنه اورد البيان في قسم من التوضيح لا ان الداعي مختص
بذلك القسم اما المحسنات البديعية من المقابلة والمطابقة فيلبيان
المحسنات البديعية ههنا بالمطابقة والمقابلة ليس كما ينبغي لاسم كلام المص
رحمة الله تعالى في الدواعي اللفظية وهو المعنوية وليست
٢٢٧

بشيء اسم الدواعي اللفظية
يجوز اسم يتناول المحسنات
المعنوية فانك اذا قلت
اتخذت للاستبصار ادهم
حصل الطباق بحسب لفظ
الادهم ولو قلت قد
انما الطباق قال المص
رحمة الله تعالى قلنا لما
كانت القرينة مذكورة آية
* اقول قوله لما كانت
القرينة مذكورة ارفع
الاختلال بالفهم ونفع لقوله
المجاز يخلد قوله ثم
اذا كان المستفاد منه
دفع لقوله كيف يكون
دلالة لفظ المجاز او ضح
* قال * انه اراد
بالمعنى ما يقصده باللفظ
* اقول يعني قوله
في اجواب شهر المحوسات
المتضمنة بالمعنى المطلوب
* قال * فيكون اخص
ما هو مصطلح الحاجة * اقول
ناهم
يريدون
باسم
البحسن
المقام ليس
بنارقي كما لا يخفى
مش

وهو اسم الصحة لو كانت مستلزمة لترتب الثواب من غير ان يكون
عبارة عنه لا يستلزم انتفاؤه انتفاؤها لا يستلزم نفي لازم نفي الملزوم
* قوله اما لو كانت الصحة عبارة آية ظاهر السياق يدل على انه الاولين
مقابلان لكون الصحة عبارة عن ترتيب الغرض والاخرين مقابلان لكون
الغرض الثواب ويمكن ان يجعل الاولان ايضا مقابلين لكونها عبارة عن
ترتيب الغرض يؤيده ما قيل لا خلاف بين المتكلمين والفقهاء في تفسير صحة
العبادات انما الخلاف في تعيين الامر المطهر ههنا فجعله المتكلمون آية
من امر السمع وهي بعينها ترتيب الامر المطهر الذي هو الغرض والفقهاء
رفع وجوب القضاء * قوله بل موضوع الامر الشئ فيه بحيث لا اذا كان
موضوعا لذلك كان مستترا لفظيا لان الصحة هو الفضا وبمضى سقوط
القضاء وعدمه لازم له سرها بخلاف الثواب والعقاب كما هو من وجوب
اهل الحق وجوابه انه ليس المراد باللزوم العقلي بل الترتيب
في الجملة ولو بمقتضى الوعيد او الوعد لما ينافي منه سبب الالحاق * قوله
ولا شك ان الملازمة آية فيه منع لام فصومئة الثواب مثلا لما ليس
للمعنى الحقيقي لكونه لازما في الجملة فالادى ان يتركب هذه المقدمة في وجه
النظر وكفى ما فيها * قوله وعلى الكروع عند قال في الهداية ان كل من
التبويض عند ههنا كما صرح المصنف في شرح الوقاية وهو المناسب لانه
الشارب الكرع لم يكن ابتداء الشرب من البئر واما اذا جعلت التبويض
فيكون المعنى لا شرب من مائه والمنع متحقق في الكروع فيجوز ان الام يجتان
الى الفرق بين هذه وبين مسألة من شارب من عبدة عتقه فهو حر حيث حل
من هناك على التبويض كما * قوله بطريق استعمال المقيد في المطلق او الكل

ما يقابل العلم * قال * لا يقال فيلزم تقديم الفصل على المسح
* اقول اراد على ما يفهم من قوله قصد الا فصل بحسب الحال لا يوجب ان
تقر في الكلام متقدمة يعني اسم المفهوم كما سبق اسم الافعال اذا تعددت
في الكلام بحسب تقديم بعضها على بعض ويدل عليه تقديم الفصل على المسح
في آية الوضوء لانها مستقلة وحاصل الجواب استقلالهما وتقدمهما لان المسح

رابع الى الفصل فهو في الحقيقة * قال * ولا يخفى ضعف الوجهين
 * اقول يعني الجواب والمعارضة اما ضعف الاول فلان كون الوظيفة
 فيكون المسح رخصة اسقاط لا اسقاط يوجب اتحاد المسح والفعل وارتفاع
 التسمية بينهما وذلك ظاهر واما ضعف الثاني فلان لا يدفع السؤال الوارد
 على ما سبقت * قال * والجواب القاطع لاصل السؤال منع دلالة ٢٢٨

الفاء الجزائية على
 لزوم آه * اقول فيه
 بحث اما فلان خارج
 عن قانون المسطرة لانه
 حاصل السؤال لا يمنع قوله
 من غير دليل وذكر الالة
 بطريق استند واما تائب
 فلان ان اراد بكونه
 من تراخي وجوب الاقتصار
 فليس ذلك مراد القائل
 بسبب منفس والالزام
 اشتراط الالزام وهو مذموم
 مالك رحمه الله تعالى
 فان حكم المعطوف على مدلوله

الفاء
 الكلام التام في حكم
 حسن على الوجه ومخالف
 لا قول والرابع بالاصح به
 مسته
 فخر الاسلام
 حب قال

المعطوف بالفاء بترافعي
 المعطوف عليه بزمان
 ان اطف وان اراد
 به عدم تعلق زمان طويل
 بينه حب بقية مترافعا
 في العرب ايضا فالمنع مكابرة
 ليف قد قال المصنف

في الجزاء فان الخصومة جواب بطريق الدفع فان اعتبر جوابا مقيدا
 بانه على طريق الدفع فهو مقيد يستعمل في مطلق الجواب وان اعتبر انه
 جواب ودفع اعني انه عبارة عن مجموع الامرين فهو كل يستعمل
 في الجزاء وهو مسطر الجواب * قوله في مجلس القاضي شارة الى مذموم
 البصيح روح فان ابا يوسف يجوز اقراره مطلقا اعلم ان الوكيل في الخصومة
 على ما في الزخيرة على نعم اوجه الاول انه يوكله بالخصومة ولا يتقرر
 شيء اخر فيه ويرد كيلا بالانكار بالاجماع وبالاقرار يصير عند علمائنا
 الثلثة الثاني ان يوكله بالخصومة غير جائز الاقرار فيصير كيلا بالانكار
 فقط عند محمد روح وعند ابي يوسف روح يصير كيلا بالانكار والاقرار
 وببطل الاستثناء الثالث ان يوكله بالخصومة غير جائز الانكار فيصير
 كيلا بالاقرار فقط في ظاهر الرواية وعند ابي يوسف يصير كيلا بالاقرار
 والانكار وببطل الاستثناء الرابع انه يوكله بالخصومة جائز الاقرار
 فيصير كيلا بالانكار والاقرار عندنا خلافا لثاني النسخة ان يوكله
 بالخصومة غير جائز الانكار والاقرار اختلف فيه فقيل يجوز وقيل لا يجوز
 * قوله عندنا ما يعرف المدعى محققا فيكون مجورا شرعا فيلزمهم الشرائع
 المراد بالخصومة المجردة شرعا هو انكار الوكيل بحق المدعى محققا كان
 المدعى وغير محقق ولو كان كذلك كان الواجب على الوكيل بالوكالة
 احدهما وهو الاقرار اذا كان محققا والانكار اذا كان غير محقق وليس
 كذلك بل هو مخير بالوكالة فيهما وايضا لو اقر وهو يعرف انه غير محقق
 ينبغي ان لا ينفذ اقراره لانه مجور شرعا بل المراد بها المجادلة والخصومة
 لا ما ذكر فانها هي المنهية شرعا واما الاقرار وهو غير محقق فامر مبطل

رحمه الله تعالى الى الفاء للتخصيص فلو ان دخل في الجزاء * قال فخر
 الاسلام لا ترمى ان العرب تستعمل الفاء في الجزاء لانه مترتب
 بالحقا فليست بل * قال * واما اكل فلو ان الاختلاف المذكور مبني على انه
 في الاجزائية بالسرط عند * على سبيل التقاطع * اقول لفظ
 في غير واقعة موقعه لان الامامين لا يخالفونه في الترتيب

للفظي وانما موقعه بعد قوله كذا لك في قوله كاسر وقومها ايضا كذا لك
 * قال * ثم التغير انما يؤثر اذا كان متصلا فلهذا لا يثبت فيها اذا وقع الاعتاد
 او الاجازة متغيرا متراجعا مع سكوت * اقول في بحث لان المتبادر
 من قوله متغيرا متراجعا مع سكوت انه لا يكون نفس السكوت فاصلا وليس كذا لك
 ٢٢٩ بل صريح في شدة وجع الجماع الكبير والمختص به في صورة السكوت

يعتق الاول ونصف
 الثاني وثالث الثالث
 مجانا لان زعمه معتبر في
 حق الغرم عليه لا في حق
 النقص للعتق الثابت
 * قال * لا على قول بتقدير
 مثله على ما ذكره المصنف
 رحمه الله تعالى
 يعرف باتا م * اقول
 انه يقتضي انه يكون مقابل
 الشيء مفسر له * قال *
 اما فلان عطف الخبر على الانشاء
 وبالعكس شائع عند اختلاف
 الاغراض * اقول هذا مخالف
 لما ذكره في المطول في بحث
 وهو محسوس ونفس الوكيل
 * قال * وانت جبر
 بان ليس لا بشار على
 فائبة لا ثبات
 القوت * اقول لم ينظر
 ليس الامر بالاثبات كما
 قال في الصورة التي بعده
 مع انه الواو في ايضا
 صورة الامر لان المقصود
 به ليس الامر بالاثبات
 بل تخصيص البتة له
 بخلاف ما بعده من الصور

لا يجعل في التوكيد وقبول الوكالة له اعتبار وان استحق الثواب والعقاب
 باظهار الحق وستره لانه ليس له في الكلام دليل وقد يجاب بان مراد
 السمع بالخصوص هو المنازعة التي يقضي اليها الفيل وذلك غالبا
 ينشأ من الانكار ولذا قال والانكار آفة * قوله ولا يصح الانكار اصلا
 لانك قلت القرينة فائدة على ان المعنى الحقيقي وهو الجواب مع الانكار غير
 مراد * قوله عما دلت عليه القرينة وهو مطلق الجواب المتداول للمأثور ولانكار
 * قوله كما هو الواجب اي في المجاوزة * قوله وفي التفاهم عند البعض قال
 مسأله ما وراة النهر هذا قول الجرح ورجح الاول قولها بدليل انه لو حلف
 لا يا سحما والكل حكم الادمي واكتفى ببحث عنده لان التفاهم يقع عليها
 وعندهما لا بحث لانه لا تعاط فيه * قوله حيث قالوا آفة اعترض عليه
 الفاضل السمرقندي بان زيادة الفائدة في المجاز دليل مستقل على رجحان
 سواء كانت اخلفية في الحكم او في التكلم فلا معنى لبناء احد الاختلافين
 على الآخر واجب يمنع كونه دليلا مستقلا بلا اعتبار اخلفية في الحكم اذ
 لو ثبت ان اخلفية بينهما في التكلم لم يكن ترجيح المجاز لعموم حكمه ولو ثبت
 ان اخلفية في الحكم امكن * قوله فعندهما لما كانت اخلفية آفة فيه بحث وهو
 انه اعتبار اخلفية في الحكم برجحان المجاز باعتبار الحكم مما يتدافعان لان
 حليفة حكم المجاز دليل مرجوحية فلا يمكن ترجيحه بخلفية اللهم الا ان يقال
 قول الجرح في هذه المسئلة لما كان بناء على اختيار خلفية المجاز باعتبار
 التكلم فتقولها مبني على تعق اخلفية بهذه الاعتبار لا على ثبوت اخلفية
 باعتبار الحكم * قوله لا يثبت التحريم يعني ما ذكره المصنف بقوله فلان التحريم
 الذي يثبت بهذا منافع ملك النكاح فلا يكون حقا من حقوقه ولا يثبت

* قال * قلت لا جعل ثم بمنزلة السكوت فلا وجه لتقدير الواو آفة * اقول
 لم يعطف قوله لا وجه لاثبات الشرية على قوله لا وجه لتقدير الواو
 بر وسط بينهما قوله ولا جعل هذا في حكم المنقطع عما قبله لان انتفاء وجه اثبات
 الشرية فيما ذكر انما يترتب على جعل هذا في حكم المنقطع دون خصوص جعل ثم بمنزلة
 السكوت فلو عطف عليه نفهم هذا * قال * التعليل المذكور يخص الانشاء * اقول

لا اختصاص له به لان حاصل كلام المصنف رجب بقوله تعالى في سورة النور
 وما من راجع الى الحكم فقط لرم ان يكون في الانثاء ايض كذا لم يدرم تخلف
 الحكم عن الحكم في الانثاء وهو بطلان لانه جاد معني بلفظ يقارن في قوله
 فوجب ان يرجع الى الحكم مطلقا لا في نسخة دور * ثم * المصنف رحمه الله
 تعالى في الآية لا يحتمل التدارك لانه الماد بالتدارك للذهب والانساء

لا يحتمل الذهب * اقول فيه
 بحيث لا نستطيع ان لا نشاء
 لا يحتمل الكذب لكنه يحتمل
 الغلط والتدارك لا يجب
 ان يكون تدارك الكذب
 بل قد يكون تدارك الغلط
 وليس الاستعمل التحريم
 لفظ الغلط مكان الكذب
 وقال في حق الاسلام واثما
 الانثاء فلا يحتمل تدارك
 الغلط فالصواب ان يقال
 الشرط عدم قبول الانثاء
 والتدارك والابطال
 ان الغلط الانثاء في اذا
 صدر لا يتخلف عنه موجب
 لما رقت انه ايجاد معني
 بلفظ يقارن في الوجود
 فبعد ما وجد المعنى لا يمكن
 رفعه وابطاله بخلاف
 الاخبار يجوز تخلف مدلوله
 في قوله * قال * المصنف
 رحمه الله تعالى وقال
 ز : مع استياد ورجوع الى
 ارجع * اقول *
 قال : بما حسب الكسف قالوا
 يصح في الاقرار اذا غاب
 عن مجلس القاضي متى يمكن

التحريم لم يثبت المعنى الحقيقي لانه حرمة زمة له ومنتاع لازم
 يستلزم امتناع للزوم لمن فيه سائبة جعل لا سائبا في الفروع
 * قوله الا انه اذا اخذته لا باعتبار ان هذا اللفظ يوجب التوقف
 اذ لو كان كذلك لما شرط الدم واللعن لانه ما دام على هذه الآية
 فينبغي مقلومه متعلقه في حق القاضي بهما انما لا يعلم * قوله منب
 مما يحتمل الكذب * الرجوع السير في الكسف الى ان الرجوع علم
 النسب انما يصح قبل قبول الآخر * قال المصنف خلاف الحق
 فانه لا يحتمل الكذب * الرجوع ذكر قوام الدين في شرح الهداية
 وبقاؤ الرأى في شرح القدوري انه لا قال احيدد هذا بنى ثم ادعى
 انه قال كرهته بصدق ولا يعنى * قوله ما اوردوه المصنف ثم بالقيح
 قيل يمكن ترجيح الكلام الذي نقله المصنف لا يكون له رد فيه فبقي * هو
 ان يقال قوله وهذا انما ان ثبت في حق النسب او في حق التحريم ما نفع
 اخلو لا ما نفع اجمع حتى يلزم القبح في الردية نعمنا وان اثبات النسب
 المستلزم للتحريم ان كان النسب فلا يجوز لان الشرع يلزم به وان كان
 للتحريم الذي هو مدلول التزام للفظ فلا يمكن لانه مناف نقول المصنف
 فان لم يثبت النسب لا يمكن ثبوت التحريم بطريق الاستلزام اندفع بما
 قلنا انه ليس مانعة اجمع * قوله وهذا منسبة آية الامارة المذكورة
 ممنوعة بل غرض المصنف اجتماع الجواز والدلالة الالزامية في صورة الثاء
 وانظر * دلالة الالزام في الاوامر * قوله لانها دلالة اللفظ على تمام
 ما وضع له بالنوع قال الفاضل الشريفي هذا انما يصح على قول من نشر
 الوضع كجرح تخصيص اللفظ بازاء المعنى فيج يوجب في الجواز الوضع النوعي

للقاضي تصديق المقر له فاما اذا قال ذلك في مجلس القضاء فقد علم القاضي الدلالة
 بكذبه لانه علم انه لم يجر بينهما مبة وقبض ولا بيع والكذب لا حكم له
 فما يصح اقراره في هذه الصورة * قال * وحيث فلا حاجة الى ما يقال
 ان النفي هنا تأكيد الالابات آية * اقول اعلم ان المقر اذا بدأ بالاقرار ثم نفى بان
 قال بعد الحكم هذه الدار لمزيد ما كانت لي قضا في المقر له ويضمن قيمتها للمقتضى عليه

اتفاقا وانما اذا اريد بالمنفي فذلك عندنا وعلمنا ان قراره الدار ترد على المقضي عليه لان قولنا ما كانت له قط كاف في نقض القضاء وقوله لكنها لفلان كلام مبني مقطوع عما قبله انه ليس ببيان مغير ليتوقف اول الكلام عليه ويصير كشي واحد فيكون قرارا بالملك بغير بعد ما انتفى ملكه وما د الى المقضي عنه فلا يصح ان لا قرار ٢٢١ وان صدقته المقر له كما لو فصل الاقرار عن النفي واجاب مما يجب الكشف

اولا بما حاصله ما ذكره الشارح بقوله لانه لا يصلح الاستدراك بالنفي وهو بيان تقييد الازالة اخرى د لا كان هذا الجواب ضعيفا او منع عدم كونه ببيان تفسير مكابرة محضه فان القول بكونه الدار لزيد لا يفتر سلب العام عن نفسه كما لا يخفى على المتأمل المنصف اجاب بوجهين المذكورين هما مدارهما على منع كون قولنا لكنها لفلان كلاما مبني مقطوعا عما قبله بعد تسليم عدم المغيرية فلما لم قال لانتم انه كلام مبني مقطوع عما قبله قولنا ليس ببيان مغير قلنا لا يلزم من عدم كونه مغيرا كونه كلاما مبني مقطوعا عما قبله وانما يكون ذلك لو اردت بما قبله معناه اللغوي الظاهر واعتبر مستقلا وليس كذلك بل هو لتأكيد الالتماس عفا وما ذكرناه كيد الشيء كما حكم حكم ذلك الشيء

والدلالة المطابقة وانما لو قسم الوضع بتخصيص اللفظ بازاء المعنى بنفسه من غير اعتبار مرزاة عليه وهذا اقرب الى التبريد الذي اخذ فيه قبيد اولنا لا يكون في الجواز الوضع النوعي ولا الشخصي والدلالة المطابقة قوله في نوع الاستقارة قيل ليس كذلك بل المراد هو الاستقارة اللغوية فيجوز في جميع انواع الجواز وانت خير بان قوله المستفاد منه هو السبيل المخصوص والمستفاد له هو الانسان الشجاع والمستفاد هو لفظ الاسد والعلاقة هي الشجاعة صريح في الاستقارة المصطلح عليها قوله وانما يقابل الوجود المستعمل لا العذب بل عذوبة اللفظ هي السلاسة التي تقابلها الركابة قوله فيجب ان يجعل من قيله قيل الاحتياج الى ذلك لان ما ذكره السراج اذ اخرج لترك الحقيقة لانه من تمامه الا ان الاول فانه قال في المتن الداعي الى الجواز اقتضاء لفظه بالعذوبة وهذا محتمل لان لا يكون في لفظ الحقيقة عذوبة وهو الركاب او يكون فيه عذوبة ولكن يكون العذوبة التي اخص بها الجواز اكثر والى هذا اشار في الشرح ويؤيده انه وقع في بعض النسخ او لفظ الجواز بدل الداعي على انه ان اراد اقتضاء وجوب العذوبة في جميع الالفاظ الركابة فاللزوم غير مسلم وان اراد في بعضها فيجوز المقضي كيف والعذب قد سمي كيدا بالنظر الى عذب منه قوله استاء ابرو من الصيف اي استاء المبع في برده من الصيف في حرة قوله من المتابعة والمطابقة قال الفاضل الشريف ببيان المحسنات البديعية بالمطابقة والمقابلة ليس كما ينبغي لان كلام الفصح في الدواعي اللفظية وهما المعنوية واجيبان الدواعي اللفظية يجوز ان يتناول المحسنات المعنوية فانك اذا قلت اتخذت

ولا يكون له حكم نفسه لكنه لا كما اننا كيد الاقرار كما في مؤخرنا من الاقرار معنى اما لاننا كيد ابرو يكون بعد المذكور وانما لاننا المقصود تصحيح اقراره ولا يصح في هذه الصورة الا بجعل الاقرار مقبلا والكلام يحتمل التقديم والتأخير كيف والتعب باب واسع ولا يحتمل الالفاء فوجب القول بشرط الاضطرار فظهر انه محتاج اليه بل لا تعد بل عليه * قال * بخلاف ما اذا قال

واجبة النكاح كلها اجيزة بما فيها * اقول شاعرت به رخص من قبل اني
قال في الذي ذكرنا ان عدم الاتقان بما هو على طابق النكاح * * * فاقى ردا
بجائع وكتب الاصول والموافق لا يقتضيه الدليل * * * هم صاحب المذهب
والا قبل لا اجيز النكاح بانه كله اجيزة بما فيها * كان كلاما غير مستقيم لا يثبت من غير
الاثبات بعينه * حين اعترض عليه بعض الافاضل بان المعنى في الكلام * * *

لا شبهة في انهم حصل الطباق بحسب الاية لفظ الادام * * * ثلث ثمة
لغات الطباق وفيه ان مقابلة اللفظ بالمعنى آتية عنه الان برهان وعي
اللفظية ما يورث اللفظ حسنا عرفيا وبالبدعي المعنى ما يورث المعنى
حسنا ذاتيا بنية ايراد مثله ما له دخل في بلاغة * * * قال المنونان
المزوم بمعنى على وجود لازم قبل عليه الترجيح بان الدعوة في صورة
المجاز بينة دون الحقيقة غير صحيحة * * * لان اللفظ المزوم معناه واما
ما بنا فلانه لو فتح هذا لكان ينبغي ان يتأكد هذا المعنى عند تقديره * * * شبه
المزوم * * * واللازم بطر بالتوافق وقد يجاب عن الثاني بان المزوم واحد
لا غير * قوله فعلى هذا الحاجة انه فيه بحث لان تمام المراد قد يكون المعنى
المو بطريق في غاية الوضوح ثم الكلام في ان المعنى الى الاول عن حقيقة
المجاز فلا من من يكون مطابقة تمام المراد بالنسبة الى حقيقة يحتاج الى
اثبات كون بعض المجازات * * * دلالة من حقيقة يتوهم التقاطع
اثبات كون المجازات اوضح دلالة من البعض لانه قول وان اراد آه
قال الفاضل الشريف بخلاف السبق لثاني كما يدان عليه قول المص ويؤان شهر
لمحسوسا لمستفظة بالمعنى الفا من الاستقارة فاسم لمط من الاستقارة
ليس اثبات المعنى اجماع للمستقارة على ابلغ وجه ولا يلزم من كون المجاز
اوضح دلالة عليه ان يكون هو المعنى المجازي فان اللفظ قاسم لمجاز في
معنى ويكون المطم منه معنى آخر ويكون دلالة المجاز على ذلك المعنى
الاخر اوضح من دلالة اللفظ الذي هو حقيقة في ذلك المعنى المجازي ليس
الاستقارة ببعيد فان اللفظ في بادى النظر ان يكون اللفظ الموضوع لمعنى اوضح
دلالة عليه وعلى احواله المطلوبة منه من لفظ آخر يستعمل فيه مجازا واما التقييد

المقيد راجع الى المقيد
والا يلزم البحث في ذكر المقيد
اذا بالمشع بل هو راجع الى الذات
المقيدة دون مجسود
المقيد واما يلزم البحث
لو لم يقيد الاحتراز عن مقيد
آخر وانت خير بان معنى
نفي المقيد باعتبار المقيد
بمعنى
فانه اور ومن
استلزم المعنى
المعنوية التعظيم
والحققة وغير ذلك
مما لا دخل في بلاغة
الكلام ولم يتوض
شئ عما هو من
المحسوسات البديعية
المعنوية * * * مشه
نقيد
سوى هذا وكون النقي جدا
الى المقيد مما يشهد به
نقل الامة العربية
واستعمال الفصحى فلا وجه
لمعنى على انما نقول من
الاثبات لا نسلم ان
قوله لا اجيزه بالامة
كله اجيزة بما فيها يقيد

نقي فغير اثباته بعينه ليكون غير مستقيم بل هو نقي مقيد واثباته بان
مقيد آخر * * * قال * * * ولا يخفى ان الاول لا يجزى في مثل اعترضت هذا
* اقول يكمل ان يقال المقصود من الوجه الاول الاستقار بان التخيير لو كان به
للاول والاخيرين في صور الاثبات كلها لزم ان يكون ذلك في هذا آخر وهذا
فيلزم ترك الاول فلم تقرب به لئلا يلزم ذلك على انه لا يجب جريانه في ذلك

بحوز اني يختص بامثال تلك الصورة ويستفاد حكم اعتقت هذا و هذا و هذا و هذه علة
 عامة مستتر كـ بينهما و هي افادة الامام فخر الاسلام و نقله الى روح بقوله لا يـ سوق
 الكلام لا يجاب العسق في احد الاولين آة و اما مسئلة اليهم فالتقاسيم فيها
 ايضاً ما ذكره هو قول زرارة لـ انهم اختاروا الجواب الذي ذكره لا و كذا ايضاً في سـ روح
 ٢٢٢ الجاهل البير ان السات بكلمة او هنا لـ مرة في موضع التقى فـ واجب الصوم
 على طريق الافراد فكان تقدير

يكون المشبه مقبولاً والمثبه به محذوراً فلان هذا المثال اظهر دلالة على الحق
 حيث ابرز المقول في صورة المحسوس * قوله هو الحق في شرح
 المفتاح الحق ان الحقيقة هي ما هيته باعتبار تحته و ثبوتها في نفسها من غير
 تعلم باعتبار المعبر ولا خفاء في ان القيام و الحركة كذلك بخلاف القائم
 والمحرك * قوله و في الافعال والصفات المستتقة منها اعترض عليه بان
 الموصوف بوجه شبه نفس المشبه والمثبه به وهو لا يختلف باختلاف التفسير
 فقدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية بشئ لفظاً لا يقدح في اضافة فيجوز
 ان يستعار لنا طلق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق و تصافها بالمتكلم
 وان لم يصلح لفظاً لهما للموصوفية اجيب بان المقبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ
 حتى اقبل لفت صما عن تحير كان المستعار منه مفهوم الصم تبعاً لمفهوم
 الصم لا و اتهم فيصير في صحة موصوفية و عدها اللفظ الدال عليه اذ به
 يعلم انه من الحقائق ام من تأليفات العقل كذا في شرح المفتاح * قوله و لنا
 فيه كلام آة اراد به قوله هناك و هنا نظروا و ان هذا الدليل بعديليم صحة
 غير متناول لاسماء الزمان و المكان و الآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام
 واسع مجلس فسيح و منبت طيب و غير ذلك و لا يقع اوصاف البتة و هم ايضاً
 قد خصصوا ما يشق من الفعل بالصفات المستتقة و هذه ليست بصفات
 بالاتفاق * قوله بل يجرى في الحروف لانها وابط و آتات الملاحظة فلا
 يكون موصوفة ايضاً و هنا بحث و هو ان معنى الحرف لا يصلح باعتبار العلاقة
 المطلقة فلا يجرى فيها المجاز المرسل ايضاً فلم يعتبر و اقسام التبعي في المرسل ايضاً
 اللهم الا ان يقال ما وجد مجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقة التشبيه فلذلك لم يكثر و
 الاقسام و اكتفوا بالاستقارة البنية لكثرتها * قوله و الالكات اسماء لا حرفاً

صدد
 الكلام
 لا الكلام
 ولا يـ
 و الجمع
 في التقى
 بوجوب
 الاشياء
 في الحث
 و التفرق
 بوجوب
 الاقتران
 بقوله
 و امـ و الكلم
 فلانا و فلانا
 لا يـ
 لا يتكلفها
 او يقول
 و امـ لا الكلم
 فلانا و لا فلانا
 فايها كلمته
 و يجب
 ان يـ
 فلذلك صار
 الجواب
 ما ذكرنا
 ما يـ
 و نحوها * مشه
 و قد ضعف صاحب الكشف كلام الامام السرخسي حيث قال بعد ما نقله و لا يخلو
 هذا الكلام عن اشتباه . لا اعتماد على كلام الشيخ * قال * و نقل ان يقول

* قال * و مقتضى كلام الامام السرخسي آة * اقول يعني
 ان مقتضى قوله و هذا الاختلاف مسئلة اليهم فانما الخبر يصلح الاثبات
 او يكون التحير في مشر اعتقت هذا و هذا و هذا و هذا الاول والاخير
 و قد ضعف صاحب الكشف كلام الامام السرخسي حيث قال بعد ما نقله و لا يخلو
 هذا الكلام عن اشتباه . لا اعتماد على كلام الشيخ * قال * و نقل ان يقول

في متجه فيه في المنجرحه ولا حزر والفرق بالواو وعدمه لا يجري نقضاً وليس
 يستثنى لانه قياس ما نجه فيه على الالبته الكريمة قياس مع الفارق لانه
 الاول والاخر لكونهما متقابلين جعلهما الواو التي بينهما في حكم صفة واحدة وكذا
 الظاهر والبطلان وانما الواو الوسطى التي في والظاهر فقد جرت
 ٤٤٥ فيها المتقابلين المتباينين وبها المتقابلين الالبته عني

وتبيين الكلام لا يخرج عن تصف * قوله للعلية العلية قال الفاضل
 الشريف لا الى انه يقول للفعل لان البحث في رتب المعلول على الفعل
 دون الفاعل * قوله ان كان المعلول مرتباً بما نطق قال صاحب الترتيب
 فيه ما فيه او العقبة اما المتكلم باللام او اللام المستفاد من العقبة فكيف
 يكون المعلول متقبلاً حتى يكون المعنى ظاهراً على الرفع بل العقبة بارز
 عن جعل شئ عقبة الشئ الاول فتعقب العلة المعلول جعل المعلول عقبة
 العلة حيث يجعلها ذات عقبة وكانه وهم على العكس فوقع فيها وقع
 فجوابه انه ما ذكره غفول عن اصل اللغة فانك تقول زيدا بغيره واذا جاء
 عمر وعلى عقبة ثم قد يرد الى المفعول الثاني بالباء فتقول عقبة الشئ جعلته
 الشئ على عقبة صرح به في المطول وما نحن فيه من الاول كما اشار اليه بقوله
 نقالي عقبة امي جئت على عقبة فلا اسكال * قوله واللام انما تدل الى
 قال الفاضل الشريف هذا يقتضي موضوعه للعلية التي هي اعم من الفرضية
 لا الخصوصية الفرضية لكونها مستعملة فيما ليس بفرض وح لم يصح استعارتها
 من الفرضية لترتب العداوة على الالتقاط كما ذكره لسم الفاضل وكذا الفرضية
 مندرجة تحت العلية وفرد من افرادها لا يجدها نقضاً لان اللفظ انما يستعار
 مما هو موضوع له لانه افراده فان نعم انه توجيهه مبني على كونه اللام موضوعاً
 خصوصية الفرضية واستعمالها في غير ما اما مجازاً او اشتراكاً لانه ذكر الاول
 المصروف والبناء على انه اللام تدخل في العلة الغائية او مبني على ذلك لعدم نتيجة
 قوله واذا كان معلولاً باعتبار قد خول اللام عليه باعتبار العلية لا باعتبار
 المعلولية على قول المصنف ان اللام الداخلة على الفرض داخلة على المعلول لكن
 صحة قوله فرع ثبوت الاشتراك ولم يثبت * قوله انحصر ما اطلق عليه النحاة

او اقبل
 في العالم
 والقادر
 والجميع
 والبصيرة
 لا يشأني
 ذلك وما
 نجه فيه
 من هذا
 العقبة بل
 ومن الآية
 الكريمة
 فان جعل
 المتعدد
 في حكم
 الواحد
 فيها ليس
 بواحدة
 الواو بل
 بمبني
 في نفس
 ذلك
 المتعدد
 وهو مفقود
 فيما نحن فيه
 فلا وجه
 فيه لا حيلة
 صورة
 ومعنى فلا وجه لان يصير هذا في معنى هذا وانما التنظير
 كما يسمع من المسئلة فابعد من الاول لان حلوها مضى مستخدم في معنى
 قطعاً معاً من قارين هذا ما نحن فيه * قال * وعلى الوجه
 ان لا نسلم انه قول وهذا ليس بغيره * اقول اجيب
 اي فرع اشتراك
 الامر به خصوصية

في متجه فيه في المنجرحه ولا حزر والفرق بالواو وعدمه لا يجري نقضاً وليس يستثنى لانه قياس ما نجه فيه على الالبته الكريمة قياس مع الفارق لانه الاول والاخر لكونهما متقابلين جعلهما الواو التي بينهما في حكم صفة واحدة وكذا الظاهر والبطلان وانما الواو الوسطى التي في والظاهر فقد جرت ٤٤٥ فيها المتقابلين المتباينين وبها المتقابلين الالبته عني

الفرضية والعلة
المطلقة حتى
يكون ونحوها
على المفعول
جهة ان
علة مطلقا
شبه

بانه مفترية الثالثة يتوقف على عطف على است في مثبت
وفي النزاع ففيه مصادرة بخلاف الثاني فانه معطوف
على الاول ومفترية قطعية ولا يتحقق خارج عن قانون التفسير
بانه المقترض يمنع عدم مفترية الثالثة وبيتين التفسير بطريق
على وجه لا يستتبه على التناظر صحة فلا وجه للمناقشة ٢٢٦

فيه بهذا
الاسلوب
وقيل لا يتحقق

انه هذا المسنع مكابرة لانك
اذا قلت جاز في زيد فقد
اثبت المجيء لزيد ثم قو لك
وعنه وليس الا اثبات
مجيء زيد على حاله بلا تفاوت
ولا دخل له في المقصود لان
الكلام تام حسن بدونه
فيكون ذكره ضارعا
واما قوله فانه اذا
لم يكن هذا التفسير كان له
ان تحت رالت في وحده
فان خارج عن معنى الواو
ولا اعتبار لمثل هذه التغيرات
والا لزم ان يكون منطلق
مغير الزيد لانك اذا قلت
زيد فلان ان تقول وانه
ما لم يفتل الا بزيد واذا تضمنت
السم منطلق ليس لك
ذلك ولا يتحقق ان هذه
هو المكابرة فان المثال
لا يطابق الممثل للقطع بوجود
بوجود التغير

فالظاهر ان يقال في الثاني
ان الواو بمنزلة دون الاول

فانهم يريدون باسم الجنب ما يقابل العلم قوله قدمت الحاء او انما جرت
العادة بذلك لانها تنقسم الى حقيقة ومجاز باعتبار معنيها اشارة فيها
وضعت له واخرى في غيره قوله لاني الثاني منه اجمع بين حقيقة والمجاز فيه
بحث وهو ان هذا اجمع يلزم على الوجه الاول ايضا لان المغلب معنى حقيقي
للفظ والمغلب عليه معنى مجازي فيلزم في صورة التقلب اجمع بين حقيقة
والمجاز لا يقال الكل معنى مجازي اذا اللفظ لم يوضع له لانا نقول في يلزم انه الواو
ايجع في شيء من المواضع ببيان هذه العلة في كل صورة جمع ويكون ان يجاب بما
اشار اليه الفاضل الشريف في حاشية الك في من انه في سورة التقلب
انما يلزم اذا اراد كل من المعنيين باللفظ وفي صورة التقلب اراد بمعنى وجه
تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع
مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع الاحوال الحقيقية والمجازية بجواز ان لا يكون
هناك ارتباط بينهما معنى واحدا فاقصد اليه بارادة واحدة في استعمال
اللفظ انتهى وفي تأنيده فيما نحن فيه تأمل لانه ان لم يوجد الارتباط المذكور
فيه لم يصح اطلاق اسم المغلب على المجموع وان وجد صحة ارادة المجموع بطريق
اطلاق اسم الجزء على الكل فلا جمع والقول بتحقيق الارتباط باعتبار علاقة
دون علاقة بنفس الهم الا ان يلزم ان ارادة الكل فيما نحن فيه بطريق اطلاق
اسم الجزء عليه وجه اخر لم يذكره السهمنا وان لم يلزم فيه ايضا اجمع بين
الحقيقة والمجاز كما لا يلزم في اكمال على عموم المجاز ولذا قال ولاول وجه
قوله الواو لمطلق العطف قدم حرف العطف على سائر ما كونهما اكثر وقوا
وقدم الواو على غيرهما لان دلالتها على مجرد الاشتراك ودلالة سائر ما على
زائد عليه كالنقيض والترضي ونحوهما وكانت الواو من سائر حرف

المفرد من المركب لان الثالث اذا لم يعطف بالواو كان التحجير بين الاول والعطف
كما فهم مما سبق والثاني فاذا عطف الثالث على الثاني كانت التحجير
من كلا بين الاول والاخير بلا حيزية واما قوله فان الثالث اذا لم يكن
فقد بر الى آخره فما لا ينبغي ان يلتفت اليه كما ذكره جازي استرني قوله تعالى
يوم يأتي بعض آيات ربك آيات كلامه ههنا صريح في انه مراد

صاحب الكفاية في الآيات في سياق النفي فكانه الواجب انه يفيد عموم النفي
الا ان القريضة هي لزوم التكرار وكنت على انه المراد نفي العموم وكلامه في
شرح الكفاية صريح في انه مراد ان او فيها ليست في سياق النفي بل
دخلت في النفي على الفعل المتني فتفيد نفي العموم بصرح بلا احتياج
الى القريضة حيث قال الى صر ان العموم انما يلزم اذا عطف احد

٢٢٧

الا مراد على الاخير ما
ثم سقط عليه النفي مثل
لم تكن آمنت او عملت
لا اذا عطف باو نفي امر
على نفي امر كما تقول لم تكن
آمنت او لم تكن كسبت
وهي قد تفسر الاول
للزوم التكرار فتفيد
المسا في تخصيصه ان العموم
انما هو في نفي العطف
باو لا في عطف النفي فقوله
او كسبت عطف على آمنت
بالنظر الى الظاهر وانما في
التحقيق كسبت خبر لم تكن
المحذوف على معنى لم تكن
آمنت كسبت هذا كلامه
هناك والصواب ما قال
هنا انما او لا فلا عطف
كسبت على آمنت لا ينافي
كونه كسبت خبر لم تكن المحذوف
حتى يكون الاول بناء على
ظاهر المسألة بناء على
التحقيق فانه كسبت مع كونه
خبر لم تكن المحذوف معطوف
على آمنت ولم تكن المقدر
معطوف على ما لم تكن المذكور
عطف المفردات على

بمنزلة المطلق من المقيد والمطلق مقدم على المقيد * قوله وتشرىكها في
النبوت لان مثل قولنا قام زيد وقعد عمر بدون الواو يحتمل الاضراب
والرجوع عن الاول ولا يفيد ثبوتها ولا عطف الجملة الثانية على الاولى
بالواو زال الاحتمال نفي على ذلك الشيخ عبد القاهر * قوله او في ذات
نحو قام وقعد زيد فيه بحث وهو انه هذا المثال ينبغي ان يكون من قبيل
الاشتراك في النبوت بناء على انه من عطف الجملة على الجملة لانه من باب
التنازع وفاعل احد الفعلين مضمرة فان قلت جعله من قبيل الاشتراك
في الذات من جهة المعنى قلت فح يلزم جعل الكل زيد وشرب من قبيل
الاشتراك في الذات النبوت وهو خلاف ما صرح به المحققون * قوله ولا
على الترتيب عدم دلالة الواو على الترتيب والمقارنة اذا كان في كلام
موجب وانما في غير موجب نحو ما قام زيد وعمر فهو في الظاهر لا محالين
اي لم يقوما لا وقتا واحدا ولا مع الترتيب * قوله كما نقر عزم مالك ونسب
الى ابي يوسف ومحمد وانما قال في الاول نقر وفي الثاني نسب لان الاول
منقول والثاني مستخرج من بعض المسائل المنقولة عنهما وكذا الكلام في قوله
نقر عن الشافعي * قوله تسامحا لانه النون بعد الالف ليس بكلمة فضلا عن
الاسمية ولا نه الاتحاد اصطلاحا انه يصير شيئا واحدا وهما ليس
كذلك * قوله فلو كان الواو للترتيب آه وايضا لو كان للترتيب لزم التناقص
في آيتي البقرة والاعراف حيث جاء في احديهما وتولوا حطة مقدما وفي
الاخرى وادخلوا الباب مقدما مع اتحاد القضية امر او مورا وزمانا
* قوله يحتمل ان يكون لسلب التعليل قال بعض الافاضل من نسب الشافعي
الى انه فهم الترتيب في الموضوع الواو فقد غلط وانما اخذ الترتيب من السنة ومن

المفردات وانما ثانيا فلان ادني مثل لم تكن آمنت ادني لم تكن كسبت ايض
يفيد عموم النفي لانه مدخول او يعتبر في البيها ويجعل او واقعة في سياق
النفي حكما ولذا قال في تلخيص السجاء الكبير لو قال والله لا ادخل هذا الدار ولا ادخل
هذه قد خل احد بهما حنت ولو قال لا ادخلن هذه او لا ادخلن هذه قد خل احد بهما بترلاق
المراد تكملة فتختص بالاثبات ونقسم الافراد في النفي وليس انما او كقصورا

وآية التكفير * قال * فلو قال وابتدأ داخل هذه الدار وادخل فخل فخل
 ما نصب كان وبتني حتى آه * اقول قال صاحب المشف - تبعه النجاشي
 قال اصحابنا اذا قال وابتدأ داخل هذه الدار وادخل فخل فخل فخل فخل
 المسئلة بتني حتى فخلت بدخول الاول وادخل فخل فخل فخل فخل فخل فخل
 كما لم يكن بين النقي والاثبات ازدواج بقدر العطف والكلام يقتضيه ٢٢٨

الغاية لانه تحريم فله كذا
 الحقيقة وحملت على لغاية
 مجازا كذا ذكر في عامة شروح
 النجاشي الا ان تعذر العطف
 باعتبار النقي والاثبات
 غير مسلم عند النجاشي فان النقي
 يعطف على الاثبات وبالعكس
 يقال جاز في زيد وما جاز في
 عمرو وما رأيت عمرو
 كذا رأيت خبير اقول فيه
 بحث لان تقييد نصذر
 العطف بانتفاء الازدواج
 بين والاثبات لم يذكر في شروح
 من الشروح المشهورة فضلا
 عن عامة الشروح كيف
 وقد ذكر في التحرير وشرح
 الهاشمي وغيرهما من المشاهير
 انه اذا دخلت بين الكلامين
 ليس بينهما ازدواج بان
 كانا احدهما نصب والآخر
 اثباتا فان صلح المذكور اخر
 غايبة للمذكور اذا حملت
 عليها لمباينة بين التخيير
 والغاية وكانت بمعنى
 حتى كما في قوله تعالى
 ليس لك من الامر شيء
 او يتوب عليهم او يعذبهم

سياق العطف وتأنيده وذلك لان الله تعالى ذكره جوهرا وزنه فقول
 كروا وس وذكرا لا يدعي ١٠٠ ما انفصل كما رجل وادخل محسب ما بين متولين
 وتطوع التظية عن التظير فلو لا ان حكمة في ذلك تنبيه على الترتيب لكان احسن
 بالبدل ان يقال وايدكم ورجلكم وامسحوا برؤوسكم كما يقال رأيت زيدا
 وعمروا ودخلت الحمام ولا يقال رأيت زيدا ودخلت الحمام ورأيت عمروا
 ولو قيل ذلك لكان جهة في الكلام ومن حسن ان تقييدا وتعليل ما ذكره
 من التحمل على سلب التعليل بل على انه ليس يلزم من توجه النقي الى التقييد
 ثبوت اصل الفعل فانه توجه الى التقييد في هذا الوجه مع انتفاء اصل الفعل
 قوله فيجب ان يكون غسل الوجه آه اعترض عليه بان الدل على الوجوب
 في هذه الآية ليس الا امر وهو لم يدخل على الغاء بل الغاء دخلت عليه فوجه
 الصريح تقييد وجوب غسل الوجه على القيام الى الصلوة وهو لا يستلزم
 تقييده عليه والاجواب ان مدلول الغاء على ما رتمة هو تقييد غسل الوجه
 بطريق الوجوب والفرق ظاهرا قوله وح يلزم ان يعقب آه فيه منع بل
 اللازم ان يعقب القيام الى الصلوة لجميع الفسلين * قوله لا يقال فيلزم
 تقديم الفصل على المسح آه يريد على ما فهم من كلامه سابقا انه اذا تعدت
 الافعال في الكلام يجب تقديم بعضها على البعض * قوله لا ناقول ^{ظيفة} قوله
 في الرأس الفصل فيه بحث اما اول فلانه يمكن المناقشة في كون الوطيفة
 في الرأس الفصل واما ثانيا فلانه لو سلم لم يعد لان الرابع بين الحكم المتقل
 اليه لا المتقل عنه والكلام بالنسبة الى الحكم المبين * قوله ولا يخفى ضعف
 هذين الوجهين اما الاول فلما عرفت ولورود الاعتراض على زعمه وان اقيم
 فاغسلوا بدل فامسحوا لان التعدد المذكور كاف في وجوب الترتيب

وان لم تصلح غايبة صلت على التخيير وهو حقيقة من غير ازدواج وانما بان
 بينها وانت خبير بان هذا الكلام بقدر افاد عدم تقييد التقييد
 بما ذكر كما هو المعطوف افاد تجويز العطف مع انتفاء الازدواج كما هو خلاف
 نقل عنهم لانه التخيير الذي هو المعنى الحقيقي لا يكون الا في العطف وقد قالوا
 بعد سلب الازدواج وان لم يصلح غايبة حمل على الغايبة وهو التخيير ٢٢٩

ثم ازدواج هذا قد وقع في فصول البداية في تقدير المسئلة
من الاول ما لا يقف الناظر فيه الا بهفوة واخلال * قال *

قد خول البحث لا يصلح منتهى له * اقول اي للثبات بان ينقطع
بدخولها وهو باطل لانه الثبات عليه ضرر يزاد ويتقوى فكيف
الانتهاء والانعطاع * قال * وقد يقال انه المصدر
اعني لا يتاخر

وايضا المشهور
انه اذا السطرية
مضافة الى
شرطها والعامل
فيها هو الجراء
فلا بد ان يتحقق
مضمون الجراء
زمان وقوع
الشرط وعلى
تقدير الترجي
لا يكون مضمون
الجراء متحققا
زمان تحققه
في القول بان
زمان الشرط
وقت متسع
ينافى القول
بالتراضي اللهم
الا ان يصار
فيما ذهب اليه
ابن اسحاق
من انه العامل
في اذا هو الشرط
او انه حرف
كما يشعر به
كلام فخر الاسلام
فليتأمل * مشه

واما ثانيا فلان عدم الدليل ليس دليلا على العدم ولو سلم تحقق الدليل على
العدم فما يدل على وجوب تقديم غسل الوجه على زعم المستدل سابقا في الذكر
فيخرج به الدليل المعارض * قوله والجواب القاطع لاصل السؤال انه
قيل هذا خارج عن قانون المناظرة لان حاصل السؤال منع قوله من غير
دليل وذكر الآية بطريق السند وايضا ان اراد بقوله من غير تراخي ترجيح
وجواب الاتصال فليس ذلك مراد القائل ليفيد منه والالزام اشتراط
الاول كما هو مذهب مالك فان حكم المعطوف على مدخول الفاء حكمه وان
اراد به عدم تخلل زمان طويل بينهما بحيث يعد مترجيا في العرف ايضا فليمنع
مكابرة كيف وقد قال المصنف الفاء للتعقيب ولذا دخل في الجراء * قوله
فقال عليه السلام ابدوا بما بدأ الله تعالى فيه بحيث وهو ان هذا الحديث
يدل على وجوب الترتيب في الوضوء ايضا لان الامر للوجوب لا يقال وجوب
مختص بمجوده وهو الصفاء والمروءة لانا نقول لاصل ان العبرة لعموم
اللفظ لا بخصوص السبب * قوله لو قال لغير المدخول بما قيد بعدم المدخول
لان في المدخول يقع الترتيب اتفاقا لان صريح الطلاق فيها يكون رجعا
ويلزمها العدة فيصا داف الاخير المحل والما في غير المحل المدخول بها فهو
يفيد البيوتة ولا عدة لها فلا ايضا فان المحل * قوله لما اتفقوا على وقوع
الواحدة آية الاتفاق على الواحدة في الاول يدل على نفى المقارنة وعلى
وقوع الترتيب في الثاني يدل على نفى الترتيب * قوله بالشرط عنده على
سبيل التعاقب قيل لفظه عنده غير واقعة موقعة لان الاما من يخالفان
في الترتيب اللفظي وانما موقعة بعد قوله كان وقوعها ايضا في قوله كان
وقوعها كذلك وجوابه انه التعليل عندهما جملة لا على سبيل التعاقب

لا يستلزم
الاستدلال
* اقول
فيه بحيث
لانه يحتمل
الاستدلال
بجحد
الامثال
ولهذا قال
وما ذكره
المصنف
رحمه الله
اقرب
* قال *
وقال فخر
الاسلام
اذا اتاه
فلم يقصد
ثم نقدا
من بعد
غير مترج
فقد تكرر
* اقول
قال فخر
الاسلام
واما الفاء

و اما ثانيا فلان عدم الدليل ليس دليلا على العدم ولو سلم تحقق الدليل على
العدم فما يدل على وجوب تقديم غسل الوجه على زعم المستدل سابقا في الذكر
فيخرج به الدليل المعارض * قوله والجواب القاطع لاصل السؤال انه
قيل هذا خارج عن قانون المناظرة لان حاصل السؤال منع قوله من غير
دليل وذكر الآية بطريق السند وايضا ان اراد بقوله من غير تراخي ترجيح
وجواب الاتصال فليس ذلك مراد القائل ليفيد منه والالزام اشتراط
الاول كما هو مذهب مالك فان حكم المعطوف على مدخول الفاء حكمه وان
اراد به عدم تخلل زمان طويل بينهما بحيث يعد مترجيا في العرف ايضا فليمنع
مكابرة كيف وقد قال المصنف الفاء للتعقيب ولذا دخل في الجراء * قوله
فقال عليه السلام ابدوا بما بدأ الله تعالى فيه بحيث وهو ان هذا الحديث
يدل على وجوب الترتيب في الوضوء ايضا لان الامر للوجوب لا يقال وجوب
مختص بمجوده وهو الصفاء والمروءة لانا نقول لاصل ان العبرة لعموم
اللفظ لا بخصوص السبب * قوله لو قال لغير المدخول بما قيد بعدم المدخول
لان في المدخول يقع الترتيب اتفاقا لان صريح الطلاق فيها يكون رجعا
ويلزمها العدة فيصا داف الاخير المحل والما في غير المحل المدخول بها فهو
يفيد البيوتة ولا عدة لها فلا ايضا فان المحل * قوله لما اتفقوا على وقوع
الواحدة آية الاتفاق على الواحدة في الاول يدل على نفى المقارنة وعلى
وقوع الترتيب في الثاني يدل على نفى الترتيب * قوله بالشرط عنده على
سبيل التعاقب قيل لفظه عنده غير واقعة موقعة لان الاما من يخالفان
في الترتيب اللفظي وانما موقعة بعد قوله كان وقوعها ايضا في قوله كان
وقوعها كذلك وجوابه انه التعليل عندهما جملة لا على سبيل التعاقب

فانه للوصول والتعقيب حتى انه المعطوف بالفاء مترجيا
عن المعطوف عليه بزمان وان لطف هذا موجب الذي وضع
فظهر انه التراضي بمعنى تخلل زمان لطيف غير مناف للتعقيب
بل المناف له التراضي بمعنى تخلل زمان طويل بحيث يستد
في العرف تراخي وبهذا يظهر انه من الابرار الففلة عما قصده فخر الاسلام

اللهم الا ان يمنع
عموم اللفظ لانه
التقدير ابدوا
في الصورة المذكورة
بما بدأ تعالى
بقرينة السؤال
فليتأمل * مشه

أرادوا من اسجود بها المذكور بها ليس به مستدبر + قال * مع انه
 محذور اسجود به من غير وجه * اول * فب جت لانه يفسر
 به غير وجه فلهذا لا بد من وجه في كونه الشريف لبيان ان وجهه لا يفسر به
 وجهه بان لا يفسر به وجهه * اما في قوله ذكر في الهدى و غيره من مسائل
 في حق وجهه * اول * فب جت لانه يفسر به مستدبر + قال * مع انه

بالحق كونه مستدبر * اول * فب جت لانه يفسر به مستدبر + قال * مع انه
 نقى وجهه * اول * فب جت لانه يفسر به مستدبر + قال * مع انه
 لعل وجهه في المسار
 الاله في الاول فعلى
 سبيل الشبه والمجاز
 * قال *
 وجه التحمل انه فظهر انه
 ما يفهم من العبارة ما ذكره
 ولا انه يلزم المفسر
 سائبة الاقوية من انه انظر
 في قوله وان كان يتناول
 تعلق الاخر المصدر
 في التمسك لفظة
 مشه
 * اقول *
 في مخالفة
 ما قال في بحث الاقتصار
 في حق من قال ان المصدر
 في الاصل ليس بعام اذ
 لا دلالة في الفصل على
 الفرد بل على مجزى الماهية
 مع مقابلة الزمان
 فلا يكون عاما فلا يقبل
 التخصيص بخلاف المصدر
 في قوله الماهية فانه عام
 اتفاقا حيث قال وفيه
 نظر لانه المصدر للتاكيد
 والاكيد تقوية الاول
 من غير زيادة فهو ايضا لا يدل الا على الماهية وليس هو اية لا يتنى
 ولا يتبع بخلاف ما يكون للسوء او المرة وايضا ذكر في الجاه مع انه يقال
 في خرجت فبدي حرد ونوى السفر خاصة صدق في ديانته ووجهه بان ذكر الفعل
 في المصدر وهو مذكور في موضع اتفق فيهم وسبيل التخصيص * قال * وأشار
 في المبسوط الى الجواب او * قال * انما هو ان وجهه لا يفسر به على تقدير

من غير زيادة فهو ايضا لا يدل الا على الماهية وليس هو اية لا يتنى
 ولا يتبع بخلاف ما يكون للسوء او المرة وايضا ذكر في الجاه مع انه يقال
 في خرجت فبدي حرد ونوى السفر خاصة صدق في ديانته ووجهه بان ذكر الفعل
 في المصدر وهو مذكور في موضع اتفق فيهم وسبيل التخصيص * قال * وأشار
 في المبسوط الى الجواب او * قال * انما هو ان وجهه لا يفسر به على تقدير

تسليم انما هو من ترك بعض المقدرات وهو الباء و ذكر بعضها وهو خروجا حتى
 اذا قدر هذا لا يخرج الا خروجا بانه آذن لك لا بمعنى اختلال اصلا بل اسجواب انهم
 صرحوا بان لا جرة بكثرة الادلة بل بقوتها حتى لو كان في جانب آية وفي
 جانب آية اخرى في جانب حديث وفي آخر حديثا لا يترك الآية الواحدة
 ٢٢١ ولا الحديث الواحد ولا يقال تعارضت الآيات فبقت الاصل سائلة
 عن المعارض وكذا الحال

يحصل التعليق لاستقلالها ولا شك في كون الكلام على سبيل التعاقب
 والترتيب صريحا بخلاف الناقصة فان الترتيب فيها ضمنى فاذا
 اعتبر ضمنى فالصريح اولى فاجواب انه اذا انتفى الواسطة يكون كل
 واحد من التعليق مستقلا ويكون التقدير في ازمته المتعلق في ازمته
 التعليل بخلاف ما اذا تحقق الواسطة لان التعليق الثاني في ح يكون بواسطة
 الاول ولا تعد فيه حكما ولا حقيقة لانه يمكن ان يتعلق اجزية
 كثيرة بشرط متحد فيتعلق طائفة وطائفة وطائفة بعين الشرط الاول
 لا بتقدير شرط آخر حتى يصير كقوله ان دخلت لدار فانت طالق فكنا
 كما زعم ابو يوسف ومحمد رحم واذ كان تعليق الثاني والثالث
 الاول كان الوقوع ايضا بعينه قوله بخلاف ما اذا ذكره بانفساء
 هذا ايضا على الخلاف فيما ذكره الكرخي والاصح انه وقوع الواحدة بالآخر
 اتفاقا في كذا في الهداية * قوله فلا يقبل وصف الترتيب قياسا عليه ان اراد
 نفس الطلاق لا يقبل الترتيب في الحال فلا كلام فيه اذا طلاق
 في الحال حتى يتصف بالترتيب لكنه غير مفيد وان اراد ان ذكره
 الطلاق لا يقبل فهو م فانه قوله لا بحال التعليق يدل على انه في التعيين
 ترتيبا ثم الترتيب في الايقاع يستلزم الترتيب الوقوع ثبت المدعى
 واجواب انه الترتيب في ذكر الطلاق غير الترتيب في الايقاع اذ ليس
 زمان التعليق زمان الايقاع والمستلزم للترتيب في الوقوع هو الثاني
 * قوله لا يخرج عن ميل الى رجحانه انما يكون كذلك لو لم يتعرض لرجحان مذاهب
 حنيفة بعد الصفحتين في قوله وقد يدخل بين المجتهدين حيث رجح مذهبه محمد
 بالفرقة بينه وبين المكرار الذي جعلنا مفيدا عماله ونسبه لزعم ايها قال

في الحديث * قال *
 فقد ثبت بالسنة المشهورة
 آة * اقول ان قيل
 لا دلالة في الحديث على
 الاستيعاب قلت يدل
 عليه لفظ الوجه
 والزراريم لانها اسمان
 للمجموع فلو لم يحل على الكل
 لزعم ارادة البعض بطريق
 المجاز بلا قرينة * قال *
 وبانه التيمم خلف الوضوء
 وفيه الاستيعاب * اقول
 احتمس بان الحلف لا يلزم
 انه يكون على هيئة الاصل
 فانه المسح
 على الحف
 خلف على
 الفصل
 الاستيعاب
 دون الوقوع
 في الفصل
 دون المسح
 جوابه
 جيب من
 تقدير نسخ
 السلام

حيث قال دلالة الكتاب لا يستلزم حمله من الاصل
 وكل متخلف بل انما هو ما كان فانه سببا في
 التيمم مستبعد فلهذا * اقول ان المسمى على المسمى مقام فساد
 الاعضاء الاربعية في التيمم وكذا تنصيفه في علي بن
 الباقي على ما كان من مصلوكة * * * * *
 الا واحدة على

احتساب الثمانية
يقع ثمانية فلا يقع
النزاع على الواحدة
بالشك لان الاصل
عدم الطلاق
مشه

وكان الاستيعاب في الاصل سرياً فيبقى في خلاف ذلك
لوجود التخصيف بخلاف مسح الخف والتخفيف اذا لا تنقص
في ذلك مع انه التحفيف مطلوب . علم العلم انه يتبعه آخر
هذا المصراع انه سوف يأتي كما قد ترا ولا يخفى انه استغناء هذا
المصراع بهما في غاية اللطف ونهاية الحكمة ٣٤٢

فانه قوله
فعلم المرء

ينقص

بيان سبب

للمت علم

المعلم

في الظاهر

وايراد

مسار للجملة

اشارة الى ما فيه
من نوع محمل
لان هذا الاعتبار
لا يصير دليلاً
على ذلك المقصد
كما لا يخفى * مشه

المعرضة بالفاء في
المتيقن للما يرد الاعتراض
بعدم جواز الاعتراض بالفاء
* قال * ويخالف هذا
ما روي ابراهيم به محبت
رحمها الله تعالى * اقول
يكفي دفع المخالفة بان كون
الاصل عدم اقتضاء الاستيعاب
لا ينافي الاستيعاب بعراض
فانه التفويض كما كان مما يمتد
في نفسه ويستوجب التردى
والفكر من المفوض اليه
اقتضى مدة مديدة فاذا انقضى
مدة محدودة لا ترجع لبعض
اجائها على بعض بالنظر الى
التفويض اقتضى استيعابها
بالضرورة سواء ذكرت كلمة
في ادلا بخلاف الطلاق

شمس الائمة ما قاله ابو جريح 'قرب من ابحاث حقيقه الائمة لان
اللفظ يصير ملماً عند وجه الشرط . ثبت من قوله ان ثبت
الواسطة ذكر انك عند وجود الشرط وقوله ما بيننا ، المتوقع على في المقصد
قوله اولو ان باذنه ينقض نكاحها لانه لا يتحقق بزواج الائمة على
اكثره لان كليهما . قس نكاحها لانه لانه لا يتحقق بزواج الائمة على
فان الثانية لا يلحقها لاجازة بعد غنائها الى ليد يلزم تزوج الائمة
على احواله . قوله وان قيد به فخر الاسلام آية حيث . وان قيل
الحكم ما ذكره بنى على تقييد المسئلة بالقيود المذكورة فلو جاز التقييد بنسبها
على جعل الحكم ذلك يلزم انقلاب الاصل فريما . الفاعل . يلزم ان
يقال معنى قوله جعل الحكم آية ارادة جعلها احكاماً . قوله في حق القياس
في لفظه العقدة في حق كثره . ثم . جواز القسم يضم قوله تعالى . الائمة
عقدة النكاح . قوله بطلان نكاح الائمة حتى لا يلحقه لاجازة فيه حيث . و
ان نكاح العنقولي لا توقف على قبول النكاح فان الله . ما بطلان نكاح
الائمة لاحتمال ان يقبل الزوج نكاحها دون نكاح المقتنة فلا يلزم تزوج
الائمة على احواله اللهم الا ان يقال اعتناق الاولى دليل على قصد ابطال
المولى نكاح الثانية وانه سبيل من ذلك قبل قبول الزوج كما سذكره
فيما اذا كان نكاحها في عقد بين والتمس من كلام الائمة في في شرح
البدائع ان بطلان نكاح الائمة ليس مبني على ذلك . ذلك قال في
التعليق . ذلك لان عقدى لاهي بطلان محالية الثانية . بطلان محالية
لا يفي محالية الثانية للمحلية المردقة . لاجل الائمة في محالية احواله
توقف نكاح الائمة . ان كزوج امته حاشا امته فانم تزوج سيرة

فانه ليس كذلك كما لا يخفى * قال * فان قيل اقتضت ضرورة النكاح
سماطه بجميع الممكنات . اقول اذا قال انت طالق في قدرة الله
اقتضت ادائاً في الاول . اقتضت ما في العلم ذكر في الكافي . والناحية انه
لا يقع كانه السيرة . قال صاحب الهداية في شرح الزيارات . اذا قال انت
طالق في خمسة امته . اقول . اريد في رضاء او في محبة او في امره

او في اذنه او في حكمه او في قدرته لا يقع الطلاق اصلا الا في علم الله تعالى
فانه يقع الطلاق فيه في الحال فانه كلمة في الظرف حقيقة الا اذا عذر حملها
على الظرفية بان صحبت الافعال فيحمل على التعليل المناسبة بينهما من حيث الاتصال
والمقارنة غير انهما يصح حملها على التعليل اذا كان الفعل مما يصح وصفه
بالوجود وبضده ليكون في معنى الشرط فيكون تعليفا والمشيئة والارادة
٤٤٤ والرضا والمحبته مما يصح

وصفه الله تعالى به
وبضده فانه يصح
انه يقال شاء الله ولم يشأ
كذا مكانه اضافة الطلاق
اليها تعليفا والتعليل بها
بحقيقة الشرط ابطال
الاجاب فكذا هذا العلم
فلا يصح وصفه الله تعالى
بضده لان علمه محيط
بجميع الاشياء فكأنه التعليل
بـ تحقيقا وتخييرا فيقع الطلاق
في الحال اذا عرفت هذا فاعلم
انه القدرة تستعمل تارة بمعنى
الصفة القدرية وتارة

بمعنى
التقدير
ولذا اقرأ
قوله تعالى
فقد رآه
فنفسم
انما دروسه
بالتخفيف
والتشديد
وكذا قوله
تعالى
قد رآه
من الفسار
بضده
فما نظر الى
فيقع الطلاق
يكون التعليل
بها تارة
بمعنى الاول
بمعنى الثاني
بمعنى الثالث
بمعنى الرابع
بمعنى الخامس
بمعنى السادس
بمعنى السابع
بمعنى الثامن
بمعنى التاسع
بمعنى العاشر
بمعنى الحادي عشر
بمعنى الثاني عشر
بمعنى الثالث عشر
بمعنى الرابع عشر
بمعنى الخامس عشر
بمعنى السادس عشر
بمعنى السابع عشر
بمعنى الثامن عشر
بمعنى التاسع عشر
بمعنى العشرون

نكاحا نافذا او موقوفا ابطال نكاح الامة قطعاً فعلى هذا قول الشارح
فيما اذا كان مولى الامتين متعدد الامة لا تضاييف في التوقف محل نظر
فلينأمل قوله وتوقف نكاح المعتقة على اجازة الزوج الاجازة وبعد
الاجازة بطل خيارها لان العقد قد تم واتصل به حكمه والرضا منها موجود
عند العقد كذا في الجامع قوله وان كان لكل امته مولى آه الظاهر كلامه
انه اذا كان النكاحان في عقد واحد وكان لكل امته مولى على حدة فاعتقت
الامتان كانه النكاحان على حالهما فاختلف حكم هذه المسئلة بالعقد
الواحد وبالعقدين فقول المص فان هذه المسئلة يختلف بالعقد الواحد
وبالعقدين على تقدير ان يكون لكل امته الامتين مولى آخر لكن وجه الفرق
غيره لا يقال معنى اختلاف الحكم بالعقد والعقدين لان العقد اذا كان
واحدا والمولى واحد يكون حكمه مغايرا لما اذا كان العقد متعدد ومع تعدد
المولى لانا نقول مدار الاختلاف تعدد المولى فلا حاجة الى التقييد بوجوه
العقد فظاهر ولم يذكر الشرح في صورة تعدد الاعناق الامتين معاً نظراً
حكمه قوله فايتهما اجاز جاز ويبطال نكاح الاخرى حتى لا يلحقها الاجازة
وان عقت جمال الجارية لان المجاز اصل العقد وهو عقد الامة فاذا اجاز
احد النكاح او لا وتم ذلك النكاح صارت كحرة فالاجازة اللاحقة يكون
اجازة عقد الامة على حرة وحالة الاجازة كحالة الانشاء فلا يصح قوله
واحد بهما لا يملك الاجازة آه يعني ولا يملك الا بطل الشئ فلا يملك الاجازة
والرد وهذا ظاهر قوله وان اجاز بهما آه ينبغي ان يكون من اجازتهما اجازة
المعتقة الاولى عقيب اعناقهما واما اجازتهما معا بعد اعناقهما على الثقاب
فالتعليل لا يلا يحكم لا يخفى قال المص اخير بعقدين وفي عقد واحد لا يبطل

من الفسار
بضده
فما نظر الى
فيقع الطلاق
يكون التعليل
بها تارة
بمعنى الاول
بمعنى الثاني
بمعنى الثالث
بمعنى الرابع
بمعنى الخامس
بمعنى السادس
بمعنى السابع
بمعنى الثامن
بمعنى التاسع
بمعنى العاشر
بمعنى الحادي عشر
بمعنى الثاني عشر
بمعنى الثالث عشر
بمعنى الرابع عشر
بمعنى الخامس عشر
بمعنى السادس عشر
بمعنى السابع عشر
بمعنى الثامن عشر
بمعنى التاسع عشر
بمعنى العشرون

انه يعلم هذا المقام حتى يتخلص عنه الشبهة * قال * وجوابه ظاهر عند علماء
 اهل المعاني آه * اقول * وجواب ظاهر اذا كان الاستدلال بمجرد استعماله
 فيما ليس بقطعي بخلاف ما اذا قيل ان اداني البيت قد جازمت المضارع ودخل الفاء
 في جوابها ودخلت على امر متروك وهو احصاينة اختصاصه في البيت وهذه علامة
 انه دخا صيتها فيكون بمعنى انه كاذب اليه شمس الامة وسائر ٤٤٢

علماء الاصول واما ردّه بانه
 القول بالتنزيل انما هو عينه عدم
 الحقيقة والاصل تحقيقها
 فمردود لانه تحقق الحقيقة
 انما يكون اصلا اذا لم يتلزم
 خلاف الاصل كالاستدراك
 كما ثبت في موضوعه وههنا
 انه تحققت يلزم استراكه
 به الطرف والسر الذي
 هو معني ان * قال *
 وتاخر انه يقول انه يكون
 معقبا ومبجرا على مال
 وبدون سند آه * اقول
 يمكنه انه يدفع بان المبراد
 بكيفية كيفية شرعية
 بمعنى الموقوف على خطاب
 الشارع ولا كيفية له
 بهذا المعنى فانه كونه معلقا
 ومبجرا على مال وبدون سند الى
 غير ذلك لا يتوقف على خطاب
 الشارع بل الفعل مستقل
 به وكم بخلاف الرجعة
 والبيونة وكونه
 واحدا واثنيهما وملافا لهما
 امور لا مجال للعقل يدركه
 على من له انصاف * قال *
 وتطابق في انت طالق كيف

بحال * قوله قلت نعم آه لا يقال فالتواضع على انما لزوم من الانشائية
 لانه العطف فحصل المخلص على التوهم لانا نقول الانشائية يقتضي ثبات
 الحكم لهما في التثنية واما في العطف فتقتضيا بنبوت الحكم في العطف
 عليه قبل العطف واما يقع واحدة في غير المدخول بها اذا قال انت طالق
 وطالق فلما كان المعلق في حكم التثنية يعلم ان الواو يفيد المعية والقيام
 فاجتنب الى الجواب * قوله وقد يشاؤني فيم الجدة آه فيه بحث لانه لو
 كان قيمة الواو في كل خرج من التثنية فلا يكون ما ذكره وليلا على اشتراك
 التساوي انما يظهر اشتراط حكم التساوي كما يحكم جميع العبيد وهو عتق كل الاول
 ونصف الثاني وثلث الباقي * قوله بل بطل الموقوف آه وذلك لانه
 لا ينبغي محله لنكاح في مقابلة الحركة حال توقف نكاح الامة فانه لو تزوج
 امة نكاحا موقوفا ثم تزوج حرة بطل نكاح الامة اصلا وذلك لان حال
 الموقوف حال انضمام الامة الى الحركة والنكاح الموقوف معتبر بابتداء
 النكاح لانه غير لازم فكان في حق من يزوج حرة بمنزلة غير المنعقد والامة
 ليست بمحل الابتداء للنكاح منقضة ولذا يبطل نكاح الثانية بعد ما
 اعتقت الاولى قبل الفراغ من التكلم بعتقها كذا في التحقيق * قوله
 وعند هاتين من بدأة الى شفو لا يغير الى الرق لان عتق البعض عتق
 الكل عند هاتين البعض حر مدقون بغير شهادته خلافا لابي حنيفة
 فان عنده ادان عتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر ويسعى في بقية
 قيمة المولا ويكون كما الكاتب في عتق قبل شهادته * قوله ولماذا
 لم يثبت آه بل يعق الاول ونصف الثاني وثلث الثالث مجازا لان
 زعمه معتبر في حق الزوم محبة لاني حق النقص للعتق الثابت * قوله

سنت وبقى الميعبة آه * اقول فيه كاليه ان كيف سنت لا يتغير
 قبله لا قبله ومغيزله بلا عريسة فكيف يعطى لا قبله حكم قبله وعلل هو السيرة
 لا اختاره الا ما كان * قال * ولا يخفى انه فيه ضرب مكلف او لقائل انه يقول
 انه اراد ان يفهم ما تيسر آه * اقول اعلم انه اطلاق الواقع بالفتاوى الكتابية بابين عندنا
 وعند السافعي لا يقع بها الا رجعي لانها كذا يات عن الطحاوي فيكون الواقع بها رجعي

كما في الصريح لانه الكناية لا تقيد الا بما يفيد المكنى عنه و اجاب مسألتنا
 باننا انما نرجح رحمه الله تعالى لانه يرد عليه اعتراضه بل اجاب
 انها ليست كنايةات عن الطلاق فان نسبة الكناية الى الطلاق كقولهم كنايةات
 الطلاق او الكنايةات عن الطلاق مجازية لانها ليست كنايةا عن معنى صريح الطلاق
 بل عن اللفظ بطريق الطلاق وانه كانت تلك اللفظة في انفسها كنايةات

حقيقية لا مستندة الى مرادها

لا بتقدير مثله لانه خلاف الاصل فايدته يظهر فيها اذا كان قال لها كلما
 جعلت بطلائك فانت طالق ثم قال لها ان دخلت الدار فانت
 طالق و طالق كان عينا واحدة حتى لا يقع الاطلاق واحدة ولو كان
 كما لمعاد لو قعت طاقتان وكذا لو قال لامرأة انت طالق اذ دخلت
 هذه الدار وان دخلت من الدار الاخرى متعلق بدخول الدار الثانية
 تلك التطبيقية لا تطبيقية اخرى حتى لو دخلت الدارين لا تطلق الا واحدة
 ولو اقتضى الاعادة لطلقت فنتين * قوله يعرف بالتأمل لان قوله
 لا بتقدير مثله مفسر لقوله بعينه فاذا جعل و بتقديره معطوفا على لا بتقدير
 مثله كما في هذا ايضا مفسر لقوله بعينه فيلزم ان يكون مقابلا للشيء مفسر
 له وقد يوجه كلام المص بان المراد من قوله بعينه العينية بحسب الاطلاق
 اعني المجزئ المطلق في جاز في زيد وعمرو مثلا ومن امتناع الاتحاد الامتناع
 بحسب التقيد فان مجزئ زيد غير مجزئ عمرو وان اشتركا في كونها مجزئتين
 يكون قوله لا بتقدير مثله و بتقديره نفسا لقوله بعينه فلا محذور تأمل
 * قوله ولما اجمعا على انه من عطف المقدرات اجاب عنه في فصول
 البديع بان كونه من عطف المقدرات لفظا لا ينافي في تقدير التمثل لرعاية المعنى
 و التقدير نوعان احدهما تصحيح اللفظ او المعنى و الثانيها توضيح المعنى
 كما قال عبد القاهر في تقدير كلام بين المضاف والمضاف اليه وهذه من
 الثاني وبأجملها لما كان المجزئ متعدد في الخارج بخلاف دخول الدار فانه
 متحد مفهوم ما و خارجا اراد المص اظهار الفعل بتقديره في الاول حكما
 لا حقيقة * قوله وقد عرفت ذلك في مسئلة الوضوء حيث قال ثم تعدد
 الافعال بحسب المحال لا يوجب انه يفدر في الكلام متعددة * قوله لما صح

ولما اقلت في حرفة الوصول ونسبة الكناية الى الطلاق مجازية لانها كانت اللفظة كنايةات حقيقية

في حرفة الوصول ونسبة الكناية الى الطلاق مجازية لانها كانت اللفظة كنايةات حقيقية

على سبيل منع التخلو و ومنه منع
 اجمع فان احتمال استأويل والتخصيص بما يجتمعان في العسام قوله والا اي لم يفسر
 بما بل اعتبر التخصيص والتأويل معا في النص بشي من اخص نصوص لان اخص لا يحتمل
 التخصيص * قال * وسيجي من كلام المص ما يدل على هذا * اقول ابي على كونه الاقسام
 متباينة حيث قال في الاعتراض على كلام القوم المفسر قابل للتمنع والحكم غير قابل له
 * قال * ابي صريح الوضوح و دون الضمير العائد الى الظهور لانه الوضوح فوق الظهور

* اقول فيه بحث لانه الزيادة لا قبلت يكون سوق الكلام له استواء ذكر
 الظهور والوضوح فالوجه انه يقتصر على الدليل الثاني * قال * قوله بان سبوت الكلام
 له على انه زيادة الوضوح له آه * اقول ذهاب بعض الاستدلاليين الى انه ازدياد
 وضوح النص على الظاهر بجود السوق فانك اذا قلت رأيت فلانا حين جاءني القوم
 كان قوله جاءني القوم ظاهرا في مجي القوم لكونه غير مقصود بالسوق ٢٤٦

ولو قيل استدل جاءني
 القوم كان نصا في مجي القوم
 لكونه مقصودا بالسوق
 وبعضهم الى ان ازدياده
 عليه بان يفهم منه معنى
 لم يفهم من الظاهر به ليل
 قطعي يفهم السبب سببا او
 سببا قايلا على انه قصه
 المتكلم ذلك المعنى بالسوق
 كما تفرقة بين البيع والربوا
 لم يفهم من ظاهر الكلام بل سببا
 وهو قوله تعالى ربك
 بانهم قالوا انما البيع مثل الربوا
 عرف

اذ لا يظهر التفاوت ان الغرض
 من المصيبة * مثله اثبات
 التفرقة

بينهما وان تقدير الكلام وحلته
 البيع وحرم الربوا فاني يتأمل انه
 ولم يعرف هذا يدونه تلك
 التفرقة فاختر المصنف
 الاول وان اختار صاحب
 الكشف الثاني * قال *
 اي ثبت قطعا ويقين
 * اقول لا وجه لذكر اليقين
 في شرح قول المصنف رحمه الله
 والكلام يوجب الحكم لانه انظر

والنص يفيد انه القطع دون اليقين وقد صرح به المصنف رحمه الله في قوله
 في آخر هذه المباحث قيل التقسيم الرابع قد بر * قال * واكتفى
 انه كلاما منها قد يفيد القطع الى قوله كما يقصده دليل * اقول فيه بحث لما سبق
 في بحث الخاص لانه الاحتمال اذا كان تاسيا عن الدليل كانت الدلالة ظنية
 فلا يكون اللفظ نصا بل ولا ظاهرا والكلام فيها بل الحق انه كلاما منها ما بقي على حاله يفيد

ايمانه وصلوته وصيامه اجيب عنه بان الواجب في العبادات الخمسة
 والانا به فيها كمال الاختيار ليمتاز عن العادة والانه الله لم يوجبها
 البلوغ الذي لا يحصل كمال الاختيار والعقل لا معه ثانيا اما الايمان
 والثواب فيكفي فيها اختيارا وتوسيعا لمخاطباته * قوله ليجعل حتى لا يتلوا
 يرو عليه بان الشارع انا به والاختيار الحكيم له والعبادة اماية لتطهير
 المال وسد خلل الفقراء لا لابتلاء فقط * ما لا يدرك كله لا يدرك ثلثه
 * قال المحقق واذا كانت معطوفة على اجزاء يكون في قوة المفرد فيه
 بحث وهو انه يدل على انه كونه في قوة المفرد فرع عطفا على اجزاء
 والمفهوم من كلام المتن عكسه فالشرح لا يطابق المشروح اللهم الا ان يجعل
 كونه في قوة المفرد في كل من الموضعين بمعنى اخر ويجعل احد المعنيين صلا
 لعطفا على اجزاء والاخر فرعها وفيه تأمل * قوله بدليل افراد الكاف
 بل بان حكاية احوال القائمة لا يصلح جزاء وزجر من المحكام وتأويل قوله
 اولئك هم الفاسقون ويستقون خلاف الحق فلا يفسار اليه بلا ضرورة
 وعلى هذا يندفع الوجه الثاني من بحثه * قوله سابع عند اختلاف الامة اخر
 بهذا انه اراده في المطول على قول الخطيب وهو حجب كلام الزام لا رد
 لذلك التركيب مطلقا وقد وقع نظيره في القرآن العظيم وهو قوله عز
 من قائل وما دهم جهنم وبئس المصير وقد حققناه في حواشي المطول
 * قوله جائز في خطاب الجماعة آه على تأويلها باجمع او القيد وفيه بحث
 وهو ان هذا ناقض لما ذكره في بحث التفاضل من المطول في قوله تعالى
 ثم عفو عناكم من بعد ذلك لم يتأق الكلام لا للمخاطب الاول حيث لم يقل
 من بعد ذلك وقد يتوهم التوقف بينهما بان مراده مما ذكره في التلويح انه

والنص يفيد انه القطع دون اليقين وقد صرح به المصنف رحمه الله في قوله
 في آخر هذه المباحث قيل التقسيم الرابع قد بر * قال * واكتفى
 انه كلاما منها قد يفيد القطع الى قوله كما يقصده دليل * اقول فيه بحث لما سبق
 في بحث الخاص لانه الاحتمال اذا كان تاسيا عن الدليل كانت الدلالة ظنية
 فلا يكون اللفظ نصا بل ولا ظاهرا والكلام فيها بل الحق انه كلاما منها ما بقي على حاله يفيد

القطع وانما يغيب بان كان احتمال غير المراد مما يعضده دليل لا يفسد القطع فتدبر
 * قال * اي المراد من اللفظ آه * اقول ارجع ضمير قوله واذا خفي الى المراد
 وضمير تنبيه الى اللفظ المتعارف عند الاصوليين انه انما خفي ما خفي مراده لعل ارض
 فيه الصيغة ففي مقابلته يجب ان يكون المشكل ما خفي مراده لا العارض بل انفس
 ويدل عليه ما ذكره من السؤال والجواب فمن ارجع الضمير الى المراد
 فقد بعد عن المراد

يجوز افراد كاف الخطاب في كلام خواطب فيه اجماعة ولكن بان يكون
 المقصد بكاف الخطاب كل من يتلقى الكلام لانه اجماعة المخاطبة في الكلام
 فردا فقط وفيه نظر لانه يزعم انه يخاطب انسان في كلام واحد من غير تنبيه او
 جمع وعطف وقد صرح في المطول في بحث التغليب ببطلانه * قوله
 على انه التحقيق آه اخره مع كونه مبنيا على منع ما سبق على التسليم لان مبناه
 على اخذ * التقدير * قوله ولو سلم ان الدين آه قيل تجيب : اول وجوه
 بحسنه ان الاصل عطف الخبر على الخبر والاشارة على الاشارة كما علم ولا يعدل عنه
 ما امكن وعن الثاني انه الاصل ان لا يخاطب اجماعة بكاف الخطاب المفردة
 وبالعكس فلا يصار اليه عند الامكان بل عند الضرورة وعدم وجدان
 محل اخر كما في قوله تعالى ثم عفو عنا عنكم من بعد ذلك وعن الثالث والرابع
 انه صورة اجماع معتبرة في مناسبة العطف وفي سائر المقاصد لمحمية
 في علم المعاني كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى انتم يكونون الالة
 وكما علم في مسئلة انت طالق وانت مريضة فالدين يرمون في مذهب
 مبتدأ صورة ومعنى وفي مذهب صورة فاعتبار ذلك اولى وجوب
 التاويل في الاشارة الواقعة خبر مبتدأ ثم كما في كيف زيد مع انه الاصل رعاية
 صورة الاشارة المقدرة في انشائه معنى والتاويل في انت اخر لرعاية اكمل
 اللفظي لا التحصيل المعنى وقد يجاب عن الرابع بان كون الذي يرمون مبتدأ
 يؤيد ما قبله اعني قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الالة وما بعده غنى
 اولئك هم الفا سقوان اذ قد يتحقق المناسبة بين المعطوف والمعطوف
 عليه وانه ان النصب هو المختار في اصل التركيب لا ينافي عروض امر
 في مادة مخصوصة به يصير الرفع مختارا * قول المصنف الغاء للعصيب

* قال * فان قيل
 معني
 انظر
 معني
 اقول
 بعد ما ذكر
 انه الصيغة
 المذكورة
 في الكسنة
 تلطف
 والمبالغة
 في الظاهر
 ظهر ان غفاء
 المراد منها
 لنفس
 الصيغة
 لا العارض
 فغير انها
 من قبيل
 المتكلم
 لا الخفي فلا
 حاجة الى
 السؤال

و في النظر و ارد
 على ما ذكره في
 المطول كما بينا
 في حواشينا عليه
 مست
 قائم جدى ربه
 قصه السد اربع
 مست
 قائم الواد ظاهرة
 في العطف المناسبة
 استعملها
 ويحتاج الى بيان
 خبر ربيته وانشائية
 ويكون الاول خبرية
 صورة ارجح العطف
 فيقع التسلط في
 الاذانومي اذا
 الحال يصدق
 وبان لا تضار
 فيقول بالمرض
 والصلوة * مشه
 المنع مدفوع بما
 حققه الشريف
 في حواشي المطول
 مست
 بعضهم باعتبار الكم وهم الخفية او جواظا لظاهرة وجه
 كالكم والالف مما لا صرح فيه بعضهم باعتبار الكيف وهم المالكية
 حتى اوجبوا ذلك فليأت * قال * وتبيننا بالحروف المقطعات آه * اقول

فإن ألف مثلا ليس بحرف بل اسم موضوع تحريف أو سطر من قبل مثلا ولا العلم ٥٠٠
 بحرف آخر منه مثلا إلى غير ذلك وإنما قال بألف ولفظا من قبل بالذات
 المعطوفات حتى لا يحتاج إلى هذا التكليف لأنها المسطحة في كتب النجوم والمتعارف
 عندهم أخذ من قول عليه السلام من تراهم فاعزها كتاب الله فله سنة وحسنه
 بعشر أمثالها لا أقول ألم حذف ألف حرف ولا م حرف ويهم حرف ٥٢٨

وأما ما يدخل في اجزاء اعترض عليه بان أقول العادة على أنجر والله
 اجزاء عقيب الشرط والفاء للعقب فان استفيد كونه للعقب من
 ذلك الدخول لزم له ورود عجاب ان استفاد منه ذلك الدخول العلم
 بكونه للعقب بنفس اللون فلا بد من كافي في بيان أن نيا بان
 اجزاء لا يقتضي للعقب فكيف يستدل به على أنه للعقب لا يرى أن
 الهام ايق راج قال بية القوم مع الامام مع ٥٠٠ وقوله مع اذ البه الامام
 فكبر والابري ان قوله اذ اقرني اقران فاستموا وانتموا واد استماع
 انقصات مع القادة لا بعد ما ويجوز ان لا شك في ان وجهه وقرآن
 معاني بوجود الشرط وحقه في غاية والحق فيقتضي سبق فان لم يوجد الزمان
 فلا بد من الداعي فالتعقيب في مثله يوم يلين زمانيا كان انيا محقق ولا
 ينافيه الحية الزمانية التي فيها اختلاف وانما انما كانت التعقيب لزم في
 قول امري القيس سقط الا وهي بين الدخول في ما نوال بين على غير
 مستند والابجور نفق وجوابه ان محمول على بين وسط الدخول فوسط
 حوله وله سطر له اجزاء او نقول له واحد من الدخول وهو على سطر على منازل
 مخصوصة فجار دخول بين عبيها اعشار منازلها ويون المعنى من بين منازل
 الدخول فله قول لم يتحقق من اني على ان هذا احد امي لم يتحقق من الافعال
 الحسنة الافعل واحد الا في خارج ثبوت من القاع فعا اض كما دل عليه
 قوله والاره آه لا يحصل آه فالتامح ساء على عام ثبوت الفعل الحسنة المستند
 قوله والا فالسعي آه قيل ليس المراد في قولهم سقاء ناره مطلق السقي
 كما والمراد في قولهم سقاء ناره ان سقاء ناره مطلق السقي لا حتى لو سقي به
 فبقيا سقاء سقاء ناره مطلق السقي لا ناره لم ينفذ العبارة قوله وان اردت

* تارة * وايضا يحتمل
 ان يكون يقولون حالا
 المعطوف فقط اعني الرسخون
 لعدم الالباس * اقول
 لا كان الفاعل بموجب الوقف
 مستدلا بموجب اخر ايضا
 وهو ان لو لم يجب لعطف
 قوله تعالى والراسخون
 على الله
 فيكون
 يقولون
 امنا حالا
 بمعنى
 فاعلم
 ذلك وهو
 غير جائز
 لانه اما
 حاله المجمع
 فيلزم
 ان يكون
 الله قاطلا
 آمنا
 كما لا يخفى
 وهو ظاهر
 المطلقان
 او غيره
 الراسخين
 وقد يقال لم يتحقق
 من الفاعل فعل
 آخر الا ان
 بواسطة انضمامه
 والشرب بقدر الذي
 صار اراه
 فلا تسامح اذ يكفي
 للعلة والمطلوب
 هذه المعايير الاعتبارية
 مع الاتحاد في الوجود
 بالذات * مثله
 بمعنى ان ارتحاب
 التسامح بالحكم بان
 المصلول عن العلة
 في الوجود ساء
 على ما ذكرنا لم يوجد
 الايجاد في الواقع
 منته

نقط فيلزم تخصيص المعطوف بالكمال دون المعطوف عليه جلال الزينة
 وهو قاعدة العينية اشار السراج الى جوابه
 باختيار التمسك الثاني بناء على ما تقدم في قواعد العينية ايضا من
 جواز تخصيص المعطوف بالكمال حيث لا الباس لما في قوله تعالى
 ووهبنا له استحقاق يعقوب ناطقة اي حال كونه يعقوب ناطقة
 ذكره جدي في فصول
 البديع وقال في حواشيه
 ظنه انه التفتا في

نفسه انه ولد ابراهيم عليه السلام انما يعقوب وروى اسحق
 * قال في ترجمة هذا البحث بالمسئلة ليست كما ينبغي والاشبه
 ان الحق ان شاء الله * اقول فبعد بحث لان هذا البحث من مسائل
 علم الكلام او قد تقرر في كتبه ان الدلائل العقلية لا يفيد اليقينة
 ٢٤٩ عند المتكلمة وجمهور الاساعرة والحق انها قد تفتت

جد النافية ببحث او لا احتياج في آية الجدل الى تقدير الارادة لان
 الكثر الجدل فعل زائد على الكثر الجدل فتحقق فيه التعقيب اللهم الا ان
 يقال كثرة الجدل ايض من الجدل فتباد لها قوله تعالى قد جادلنا فاكهت
 جد لنا فلا بد من تقدير الارادة * قوله ليس بالبشارة وفي بعض النسخ
 ليس الامر بالاثبات كما في اخواته قيل وجه الاولوية انه الموهبها يحصل
 البشارة لا الامر بها * قوله وانما هو علة غائية للاخبار بذلك فيه بحث
 وهو ان ليس الامر بالامور المذكورة علة غائية للاخبار بل نفس تلك
 الامور الا يرى ان الباعث على الاخبار بكونه العبادة حقا له مثلا هو
 انه يعبد والا ان يؤمر بالعبادة * قوله وايض العلة الغائية قال الفاعل
 الشريف هذا صحيح في العلة الفاعلية في الفعل فالغاية علة لذاته لا لعلته
 والواقع بعد الفاعل هو الفعل كما لا يخبر مثلا لا لعلته الفاعلية التي هي
 الخبر فلهذا الاعتراض مدفوع * قوله فالاقرب ما ذكره القوم انه اعتد عليه
 صاحب التحقيق بان ما الذي ذكره في عامة الكتب ليس بصحيح لان فاعل
 العلة لا يختص بماله دوام يقال ففعال لا اتصل فقد طلعت الشمس واظفر
 فقد غربت الشمس ولا يخفى ان هذا قد خرج الامام وارجع فقد دخل
 ولا شك ان المألوع والذوب والذخول مما لا دوام لها
 اجاب عنه جدي في فصول البديع بان العلة في الحكم دائمة حكما وفعله
 في خواشي ليست قلنا لها دوام حكمي لان مراد من قول لا اتصل فقد طلعت
 الشمس من تلاكها انهي عن التسوية لنسب الوقت فاما ان يريد فقد فسر
 الوقت انقصي فسادا ولا معنى للنهي ح او يريد النهي ما دام فساد
 الوقت باقيا وهو الحق فلهذا دوام اثره بلفظه بدل على دوامه وهو

فما عرض بان
 ليس سببا
 وظني انه مراد
 السارج ليس
 نفى السببية اذ
 يكفي فيها الاقضاء
 في الجملة وان خلف
 في بعض المواضع
 كيف وقد اعترف
 بها في السؤال
 حيث قال لا شك
 في انه الحج وحمله
 على انه لو كانا
 لكانتا في وجودهما
 خلاف الظاهر
 بل منع الايجاد
 في الوجود وقوله
 تامج في ذلك
 اي بالحكم في اليجاد
 في الوجود والا
 في الحكم بالعلية
 وذكر التخلف
 سند له فلا يرد
 القيل قائل
 منه

العربية
 على ما ذكر في مختصرها المحجب
 نجف يبعد ان يكون
 امة انشا على ما ذكر وجوابه
 عنه بل الصواب ان يكون
 ما ذكر السارج بقوله
 والاسبب اه بيان وجه

تفتت المصنعي البهي الاول بهذه المسئلة بنوع تغيير بان يقال وانما عقبه
 بها لانها كما نعت به عليه مع الجواب وانما اعلم بالصواب * قال
 وفيه نظر لاننا لا نسلم انه انكار للمؤثرات * اقول فيه اشكال لان
 الاحتمال في الخبر على وجهين احدهما احتمال حكمه انه لا يطابق الواقع والى الثاني
 احتمال كل من طرفيه بغير ما يتبادر منه والتواتر انما يدفع الاحتمال الاول

اخره متنازع فيه و دونه الثاني المتنازع فيه و حمله اسم الاحتمال السند
 به سبب الاول و ذلك لانهم اذا نقلوا مثلاً ان بقدر وجود فهم السبب مع
 منتهى ما هو المتبادر من ظاهره فان راو من البعد او المدو وجود معنى غير
 المتبادر في لزم الكذب لانه المتبادر علامة التحقيق و عدمه علامة الجواز
 فاما استعمال اللفظ في غير المتبادر بلاء بة يلزم الكذب و بها التجوز . . .

المراد بالردام الحكمي و كذا لما في غير هذه الاشكال الخفية ان ما قبل
 الفاء لما كانت عملة غائية و مقصده و امين الاخبار بما بعد الفاء
 للمتكلم فقد ظنه ان مقصده و ان ترتب ما قبل الفاء على ما بين و فلما
 به ان يريد معنى يصلح ان يمتد الى ان يرتب عملية الى يرمى له لو
 قال ان بعد انما كالتفوت انما يتبع و انما يكون ان سمعنا جميعاً
 فليلاً ما + قوله فان لو اد للحال ذاك عملة تحقيقها غير مدين ان عطف
 الجملة التجزئة على الجملة الانشائية لا يجوز لكان لا لقطعها بينهما
 فاذا انفرد العطف استغنى للحال + قوله من باب القلب رد بان
 اعتبار القلب انما هو في الخطايات و في كلام البلغاء و المتكلم
 به في المقام الاستدلالي و ما قد يصدر عنه لقوام سخي + قوله او هي
 حال مقدرة رد بان الحال المقدرة قليل فلا يعتبر في المقام الانشائي
 + قوله او الجملة الكالية آه رد بان اقامة الجملة الحالية مقام جواب
 امر غير مرغوب و مطرد + قوله او الحال و مصف آه رد بان الحال على
 تقدير كونه و مصفا انما هو و مصف للمؤدق الذي هو ذو الحال لا دار
 فلا يقتضي تأخر الحكية عن الاداء + قال المصنف ثم للتعقيب مع التراضي
 و ما قوله تعالى فاني غفار لمن تاب و آمن و عمل صالحا ثم استدعى
 و الاستدعاء اما قبل الايمان و معه او لا يسمو الاركان مع عدم
 الاستدعاء و كذلك العمل الصالح فالمراد بالاستدعاء و الله اعلم بما
 انبات الاستدعاء و الدوام عليه او زيادته لما قال الله تعالى و الذين
 استندوا زادهم هدى و كل من الدوام و الزيادة انما يكون بعد الايمان
 بزمان + قوله ثم الاتصال بصورة فاف آه فيه بيت و هو انه قد تقدم

ما تقدم في مدونة الكذب انما المتبادر
 يتاثر في الكذب بنصب القرينة
 و بوجه و المفروض ههنا
 انفس و القرينة فيلزم
 فيلزم الكذب بالضرورة
 الا ان ان كلام المصنف
 رتبة الله تعالى الى
 قوله و في كلام بعض
 الاصل ليه ان معنى
 المسوق له ههنا آه
 + قال و يريد على كل
 من الخلاص به بحث اما على
 الاول فانه اذا ربط ما ذكره
 في الظاهر

فانه قلت قصد
 التفسير للحال
 على ما عليها و جعلها
 في معنى جواب
 الامر بان الحالية
 انما في لازمها
 و تأخير و المفارقة
 كيف يحكم عليه
 ثابت اما اذا كان
 ما لا مقدرة و ظاهر
 و اما اذا لم يعتبر
 ذلك فلان المصنف
 بلا مهلة عرف
 بعد متنازعا عرفاً
 منه

الناس بالاسماء مقصور اصلاً و هو باطل الله اذا قال
 لانه ان خواص و المزايا التي بها يتم البلاء و يظهر
 لا يجوز ما ثبت بالاسماء كما صرح به الامام شمس المنة
 و قد تقرر في كتب المعاني ان خواص يجب ان يكون مقصودة
 للمتكلم حتى ان لا يكون مقصودة اصلاً لا يقصد به قطعاً

ليس المقصود التثبت من
 منه انما ذكرنا جواب
 منه . . .

على انه كثير من الاحكام يثبت بالاشارة والاقول بثبوت الحكم الشرعي بما لم يقصد به
 الشارع ذلك الحكم ظاهر الفساد وتوهمكم من شئ ثبت ولا يقصد ليس
 في مثل هذا المقام فليست من عمل انه مختار ههنا ما اختار المصنف رحمه الله وفي النص
 ما اختاره بعض الاصوليين وصاحب الكشف وقد سبق بيانه * قال * الثالث
 ٥١ انه الثابت بدلالة النص آه * اقول قال اعرابي لرسول الله صلى الله عليه

وسلم بكت واهكت
 فقال عليه السلام ما ذا
 صنعت فقال واهكت
 امرأتى في نهار رمضان
 معك فقال عليه السلام
 اعتق رقبة فقال لا املك
 الا رقبتي هذه فقال عليه السلام

صم شهرين
 متتابعين
 فقال بل
 جاءني حاجتي
 الا في الصوم
 فقال عليه
 الصلوة وهو لم يحصل
 السلام من الله بيل نعم
 اطعم
 ردت رجوع التراضي
 ستيها
 الى الحكم كليا يحصل
 فقال لا اجد
 هذا بسلب جزئي
 فاراد بمعنى
 النظم
 في صورة الاستثناء
 مسته

معنى قوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم
 اعتق رقبة صم شهرين متتابعين
 اطعم ستيها
 وبالعدة هتكت حرمة الصوم
 وبالمنطوق افساد الصوم

انه اذا قال اعتق ابني هذا وسكت ثم قال وهذا يعتق كل الاول ونصف
 الثاني فقد ثبت الشركة فيما تم به المعنى مع عدم الاتصال بصورة فانه
 قيل بوجود الاتصال المعنوي هناك وكفايته في اثبات الشركة فيقتل
 بكفايته ههنا ايضا وقد ائبته ثم قيل بدلالة ثم فلا حاجة الى قوله ثم الاتصال
 آه وايضا لا وجد فيه الاتصال صورة ومعنى كالتبيين من تقريرنا لم يبق
 لقوله ثم الاتصال صورة كاف في صحة العطف وجه ويمكن ان يقال
 المسئلة في اعتق ابني هذا مبنية على عدم التراضي والالم يتوقف على الميزة
 * قوله يخص الانشاء يمكن ان يمنع الاختصاص بان حاصل كلام المصنف
 ان التراضي لو كان راجعا الى الحكم فقط لزم ان يكون في الانشاء ايضا
 كذلك اذا قائل بالفصل فيلزم تخلف الحكم عن التكلم في الانشاء وهو
 بطلانه اتحاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود فوجب ان يرجع الى التكلم
 مطلقا لئلا يلزم هذا المحذور وفي قول المصنف ان التراضي في الحكم مع عدمه
 في التكلم ممنوع بحث وهو ان احد الوقال لامرأة انت طالق عدالكان
 التكلم في الحال والحكم انما يتحقق في الغد مع كونه انشاء فان قلت التكلم
 مترسخ تقدير كما في التعليق قلت ذكر صاحب الكفاية في بيان الصلح
 في الدين فرقابين التعليق والتقيدان التقيد بوقت بمنزلة الاضافة
 الى ذلك الوقت والاضافات اسباب في احوال بخلاف التعليق حتى
 ان من خلف لا يطلو امرأة فاضافة الطلاق الى الغد وقال انت طالق
 غدا يحسن في يمينه ولو علق طلاقه لمجي الغد فقال انت طالق اذا جاء
 الغد لا يحسن ولو اعتبر التكلم مترسخا تقديرا في صورة التقيد لما حسن
 في الحال فليست من قوله يكون الاخذ في كلام آخر من غير رجوع وابطال

بإجماع وقوله كوجوب الكفارة آه مسال للثابت بدلالة النص فان عليه
 وجوب الكفارة في اجماع لما كانت عند التبت ووجدت في الاكل والشرب حكمنا
 بوجوبها فيها ولا لم يظهر هذا عند السافعي لم يحكم به واجيب عنه بان كون
 المسئلة بحيث لا يفهم كثير ممن ذكر انه الحكم في المنطوق لا جملها ممنوع بل غير المفهوم انما
 هو ثبوت الحكم بها في غير المنطوق مستل من اجنابة في قصة الاعراب مفهوم

صدر الآية
 ألم تنزل الكتاب
 لا ريب فيه
 من رب العالمين
 أم يقولون اقتراب
 الآية * مثله

بالوقوع

لم يجب
 فسد
 * قال
 * قوله
 * قوله
 * قوله

اللوحة
 عند
 الايام
 رحمها الله
 تعالى
 لكونها
 في معنى
 الزنا لانها

تضاد الشهوة في محل محرم
 مستهي دون الامام لانها
 ليس في معناه اذ ليس
 فيه اضاعة الولد
 واستتباء الانتساب
 بل يعذر بالاحراق بالنار
 في رواية وهدم الجدار
 في رواية والتكليس من
 مكانه مالى باتباع الاحجار

في رواية رضى الله عنه
 لا بالتفاسي * اقول فانما قوله
 رضى الله عنه كسوتهن شارة الى انقراض الاب
 النقطة على الاب بناء على هذه النسبة ان يكون الولد منسوباً اليه ولا يشترط

لا استتباء وانما الاستتباء في انه يتعلق بحكم اعني وجوب الكفارة
 بنفس الجناية على الصوم او بالجناية المقيدة بالوقوع اقول
 به بحث لان الاستتباء في غير المنوق انما يشترطه الاستتباء في المنطوق
 فان وجوب الكفارة على الاعرابية انه الاعرابية كما في مجموع وقسام
 الصوم لزم وجوبها في الاكل والشرب وان كان ٢٥٢

هذا الم يذكر بطريق الحكاية نحو قوله تعالى بل افتراه بل هو شاعر
 وهما بحث وهو ان ما ذكره منقوض بقوله تعالى ام يقولون افتراه
 بل هو الحق فان فيه الابطال وليس بطريق الحكاية ويمكن ان يدفع
 بان ابطال الاول حصوله في الاخرة لا في الدنيا لان ام هي المنقطة الحاشية
 بمعنى جزاء الاخرة فيكون هو الحق لا في الدنيا لان ام هي المنقطة الحاشية
 لا يملك ابطال الاول والرجوع عنه اساراً بالعطف التفسيرى الى ان الرجوع
 هو المراد بابطال الاول فلا ينافي ما اختاره او لام انه ليس معنى التدارك
 اسم الكلام الاول بل هو قوله ثم تدارك ذلك الاسود لا المتفاد حتى يرد انه
 لا يملك ابطال الاول اذ ليس هو في الحقيقة ابطال الايل اثبات امر اخر معه
 بخلاف ما اذا اختلف الجحسان * قال المصنف لان المراد بالتدارك تدارك
 الكذب رده جدي في فصول البديع بان يرد تدارك الغلط والغلط انهم
 وعقل المسئلة بانه كما يتلفظ يوجد مدلوله فلا يمكن اعدامه حين هو موجود
 * قوله وفيه نظر اذ لا دليل آه اجاب عنه جدي في فصول البديع بانه
 يقتضى اقامة الثاني مقام الاول الذي ابطر اتصاله بالشرط بلا واسطة
 ولما لم يكن في دسعه ابطال الاول وجب تقدير شرط آخر ليحتمل بقصده
 اذ لو لم يقدر لا اتصال بواسطة وليس بمقصود له ما كلف بمبين عكس الواو
 على قول ابي ج فانه لتقرير الاول فيقتضى الاتصال بذلك الشرط بقوله
 لكننا نقول لانهم قالوا فاضل الله يف ولقائنا انه يقول هذا المنع لم يقع
 موقعه لانه لم يرد في كلامه من الا سلام انه لم يرد بالاصل الاول
 واقامة الثاني مقامه في جهة تفتية ثمانية احدهما الاتصاف بذلك الشرط
 بلا واسطة والثاني ابطال الاول وليس في - وابطال الاول في اصل

في رواية رضى الله عنه
 لا بالتفاسي * اقول فانما قوله
 رضى الله عنه كسوتهن شارة الى انقراض الاب
 النقطة على الاب بناء على هذه النسبة ان يكون الولد منسوباً اليه ولا يشترط

احد في هذه النسبة فكذلك في حكمها بمنزلة نفقة الصبي
حيث يجب على المولى بلا مشاركة احد فيهما لا اختصاصه بنسبة
الملك اليه اقول يؤيد هذا المعنى تقديم قوله وعلى المولى قوله
فانه في المقام الخطابي يفيد التخصيص فتدبر * قال *
٢٥٤ واستفنا ابرار رضاع عن التقدير * اقول فان

ورده صاحب
الترجيح بان
اذا بطل الوحدة
لم يتعلق الثاني
بغيره هذا الشرط
لا تفصا له عنه
فلا بد ان يقدر
مشله * مشله

كلامه ان معني بل موقوف على الابطال لان الاتصال بذلك الشرط
ابتداء موقوف عليه فلا بد والمنع * قوله كيف وقد اجمعتوا آه روي
بان هذا التقرير للتوضيح لا للتصحيح للفظ * قوله لانا نقول انما قصده آه يرد
عليه بان مراد فخر الاسلام انه اذا ابطال المعطوف عليه كان لم يكن
فكان المعطوف عليه متصلا بلا واسطة حكما فاذا لم يعتبر ابطاله لكونه
رجوعا ينبغي ان يعتبر قصده الاتصال بلا واسطة لانه عليه لانه ففيه
تفصيل الزامي لا تحقيقي * قوله اي لتدرك اشار الى عدم الفرق بين
الاستدراك والتدراك في الاصطلاح رد لما زعم البعض ان التدراك
انما هو باعتبار غلط المتكلم في الكلام والاستدراك باعتبار توهم
السامع وانه يأتي بعد الاثبات والتقي والاستدراك لا يكون الا
التقي * قوله وفي المفتاح انه يقال آه فليكن على ما ذكر في المفتاح لقصر
القلب وعلى ما ذكره المحققون من النجاة لقصر الافراد وقد يلغف بين
الكلامين فانه مراد النجاة انتفاء المجي عن عمر وبعد نفقة عن زيد و مراد هنا
المفتاح توهم مجي زيد و عمر في صدر الكلام والتوهمان على الوجه
المذكور يمكن اجتماعهما وفيه بحث لانه المفروض لما كان اعتقاد المتألم
الملازمة بين المتعاطفين بحث توهم من انتفاء المجي عن احدهما
انتفاؤه عن الاخر فاما ان يعتقد مجيها او عدم مجيها فلا يأتى التصور
المذكور كما لا يخفى * قوله فهو لا يحتمل النفي اي نفى ما بعده لان موجب
الاستدراك بلكن اثبات ما بعده يدل على هذا قوله فيجب ان يكون
ما قبلها منفيا ليحصل المغايرة كما لا يخفى * قوله وفيه اخبار ان احدهما
نفي والاخر اثبات لكن النفي ليس من احكام لكن بل مثبت ذلك بدليل

في قوله
تعالى
فانه انما
لكم فأتوا
اجورهم
بالمعروف
واسارة
الى امر اجرة
الرضاع
اذ كانت
طفا
وكسوة
لا يحتاج
الى بيان
التقدير
بالكسب
والوزن
فانه تعالى
اوجب
اجرة
الرضاع
مع ايجاله
بدليل
انه قال
بالمعروف
وانما يقال
هذا فيما اذا
كانت
الاولى واقامة
الثاني مقامه
كان مقتضيا
اتصال الثاني
بذلك الاول
بلا واسطة تعلق
الاول به في ذلك
لان كلمة بل ابطال
تعلقه به ويخرج
عن صلاحية كونه
واسطة ولم يرد
فخر الاسلام بشرط
ابطال الاول ام
الشرط بط لا يصلح
انه يكون شرطا للثاني
براز اذ ابطال كونه
شرطا للاول بمقتضى
كلمة بل و افراز كونه
متعلقا بالشرط المذكور
بلا واسطة تعلق
الاول به و اذا انتفى
كونه الاول واسطة

كان مجهولة الصفة والتقدير كما قال صلى الله عليه وسلم لهند خذ
من مال ابى سفيان ما يكفيك وذلك بالمعروف * قال *
ولست اخفي اقل مدة الحمل آه * اقول فانه في قوله نفى
وحمله ونفصا له فلو ان شرا و قوله وفصا له في عاميه اشار الى
اقل مدة الحمل ستة اشهر لانها الباقية من العايله * قال * وتحقيق

هذا فيما اذا
كانت
الاولى واقامة
الثاني مقامه
كان مقتضيا
اتصال الثاني
بذلك الاول
بلا واسطة تعلق
الاول به و اذا انتفى
كونه الاول واسطة

لثاني في تعلقه
 بالشرط المذكور
 على ما يقتضيه
 كلمة بل كان ذلك
 الكلام في حكم تعليقه
 وليس فيه تقدير
 الشرط وله كان
 من عطف المفرد
 ومعنى كلام السامع
 عما كونه مرادهم من
 الثاني جعل بشرط
 آخر كما هو ظاهر كلامه
 وهم يدل منه على انه
 قوله وهو تعليق
 الواحدة بالشرط
 في انه القصد بطلان
 الواحدة لا بطلان الشرط
 وهذا قرينة دالة على
 انه اراد بقوله
 جعل بشرط حكم
 لا حقيقة * مثله
 فان قلت لو لم يحل
 على التحويل والحوار
 يلزم الفاد كونه لعدم
 وذا لا يجوز في الكلام
 العاقل قلت لقوله
 كونه لعدم فائدة
 سوى الاحتمال
 وهي ان شاء الله
 لكونه * مثله
 فقد عرفت ضعفه
 فاجوب عن السؤال
 هو الذي يحكم بان
 لا حاجة اليه
 مثله

ذلك آه * اقول يريد اسم المصنف حسب اصطلاح
 وبكلامه على اصطلاح المنطقيين * قال * فحق طلاق
 الفقراء عليهم مع كونهم ذوي ديار وادان بركة سارة الى
 زوال ملكهم آه * اقول فيه جيب لانه زوال الملك انما فهم من
 قوله تعالى اخرجوا من ديارهم واموالهم المقصود ٢٥٤
 من الفقراء
 هو عدم
 ملكهم وسيأتي
 له زيادة
 تحقيق
 انه سائر
 تعالى
 قال *
 وفيه نظر
 لان الثابت
 بالاشارة آه
 اقول *
 تحقيق
 المقام
 انه زوال
 ملكهم ثابت
 بالاشارة
 لكه بالاشارة
 قوله
 تعالى
 للفقراء
 بل بالاشارة
 قوله تعالى
 اخرجوا
 من ديارهم
 واموالهم
 فان زوال

وهو التقى الموجود فيه من حيث قوله فيكون متعلق بجواز فانه لما كان يرد
 في تصرف الموقوف الان قدوة به الملة له لانه دفعه انهم يمكن له فقط او ان
 يشبه ما هو غير حاصل له الان بانهم يحسدون له فانه لما اقال المتعلق
 الف درهم، دية حيث يشبه على انه لا على ما يجب بجواز الاحتفاظ
 بقوله ولا قرينة على اذ لا راد اخر مما زاده فانه لم يرد * يستلزم
 قرينة لذلك فيجوز ان يكون معاداة وان شبه انه كان له ثمنه لم يكن
 لي قط بل كان لعدم قوله تعالى زيد باع بكذا اراد ان صاحب كسوف
 قالوا انما يصح هذا الاقرار اذا جاءه مجلس القاضي ثم ثبت انما يثبت
 تصدق الموقوف اذ قال ذلك في مجلس القاضي علم القاضي بانه شبه
 لانه علم انه لم يحز منها مائة وقبض وبيع * الكذب لاحكم له فلا يصح
 اقراره في هذه الصورة * قوله وهو بيان بقوله ان قيل هذا فيه بيان
 القول بكونه الدار لزيد لا بغیر السبب العام عن كماله لا يغني على
 المتأمل المصنف * قوله وج لا حاجة آه اني حين ثبت انه الاسند ان
 بيان تغير المتعلق لا حاجة في جواب ما يقال انه الموقوف لا غنى الملك عن نفسه
 من الاصل كما استدل به اقرار الملك اليه للاثر فيكون مردودا كما في
 المنفصل * قوله وذلك بالتقديم والتأخير باعتبار تقدم الاقرار وتأخر
 التقى اذ الكلام يحتمل التقديم والتأخير * حاجة في هذا الوجه الى ملاحظة
 كون النفي تأكيد بخلاف الوجه الثاني واللفظ وحده قوله وقد تلفظنا
 بالاثبات لزيد فيضم فيه ضمنا هذه الدار مني على ضماني العقار وذا عند
 محمد والثاني ما عند ابي حنيفة والى يوسف في قوله لا غير فلا ضمنا
 لان غصب العقار غير متصور عندهما وقيل انما في لانه ضمنا بالقول
 ملكهم عن اموالهم وان كان مد لولا ملاحظة قبالة لكنه لم يسبق الى
 فيكون مشير الى ذلك ثم لما لم يتم الكلام الا بالضمرة
 وكان الصلة مما يجب ان يعلم قبل التكلم باعتبار ادلال ملكهم ثم طلوع
 عليهم الفقراء * اشير به الى عدم ملكهم نظير ان الثابت بالاشارة
 لازم من غير حسب مد لوان الكلام فيسأل * قال * لكه المحض

ان يقول امرأتني قال بالصيام بعد الاتقي رآه * اقول الجواب عن الاول ان
 لان اسم للركه لا للشرط لكان المقارن بالشرط فاذا خسر الركه بمقتضى
 كلمة ثم تأخر الشرط بالضرورة وعنه الثاني اما تعليل الكلام ونقول ينبغي ان يوجد
 الامساك الذي هو الصوم الشرعي بعد جزء من اجزاء من النهار ٢٥٥
 بمقتضى كلمة ثم ولكه لا يكون الامساك صوتا شرعيا

بدون النية
 فلا بد منها
 في اول جزء
 من النهار
 حقيقة بان
 يتصل به
 او حكمها
 ان يحصل في
 الليل ويجعل
 ما فيه الام
 او يقارن
 بالكر النهار
 ويقام
 الاكثر مقام
 الكلفند بمر
 * قال *
 بخلاف
 حديث
 العسيف
 * اقول *
 العسيف
 الاجير
 روى عن
 ابن عمر
 وزيد
 خالد
 رجليه
 المراد من اتساء الكلام
 انتظامه سهو وسق
 الشئ اذا جمعه بقلب
 الواو في او سق تارة
 فادغمت فيها
 كما في اتفق
 مشه

والعقار مما يضمنه كافي سوم البيع والري من والبيع الفاسد وقال سمر
 الائمة الا انه ابلغها بالاقرار المغير فيضمنه عند الكل كالضمان بالشهادة
 الباطلة وكلام السارح يميل الى هذا قوله واثبت الغصب فاستحق
 الكلام فان قيل مقتضى صحة الاقرار فيما ذكرتم انه اذا شهد احد الشاهدين
 بانه على زيد الغائب الغصب وشهد الاخر على عليه الغائب القرض
 ان يقبل شهادتهما لانه لاتفاق وب في ثبوت الحكم عنده تعدد السبب اذا كان
 مما ثبت به الحكم لكن لا يقبل شهادتهما لاتفاق لاختلاف السبب فوجب
 انه لا يقبل الاقرار ايضا قلنا الفرق ظان المدعى منكرا لاحد الشاهدين
 ضرورة انه يدعى ما الغصب او القرض فسقط احد الشاهدين عن حيز
 الاعتبار فلا يثبت اصل المدعى اذ لا يمكن ثبوته الا بقول من كذبه المدعى
 فتكذيبه كره اصل ثبوت المال بخلاف مسئلة الاقرار فان كون المقر له
 للمقر ليس في اصل الثبوت بل في الجهة ولا يضره ذلك فافترقا * قوله
 وانما يكون مستعلا لو قال آه نقل عنه انه قال هذا الذي ذكرنا من انه عدم
 الاتساق انما هو على تقدير اطلاق النكاح هو الموافق لرواية الجوامع
 وكتب الاصول والمطابق لما يقتضيه الدليل ونوهم صاحب الكشف
 انه اذ قيل لا يجوز لنكاح بائة لكن اجيزه بما بين كان كلاما غير متسق لما
 فيه من نفى فعل واثباته بعينه وحين اعترض عليه بعض الافاضل بانه نفى
 في الكلام المتبدي راجع الى القيد والابترام العبد اجاب بالمنع بل هو
 راجع الى الذات المقيدة دون مجرد القيد وانما يلزم العبد لو لم يقيد
 الاخر اذ عن مقيد اخر وانت خير بان معنى نفى القيد نفى المقيد باعتبار
 القيد بمعنى انه لا يدل على نفى نسبه على الاطلاق بل بما يدعى دلالة على

احتصا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احدهما افض بيننا
 بكتاب الله تعالى وقال الاخر اجل يا رسول الله فافض بيننا
 بكتاب الله واذن اليه ان التكلم فقال ان ابني كان عسيفا علي هذا
 فزني بامرأته فاجبروني ان على ابني الرجم فافترسه منه بائة سائة
 وبجارية لي ثم اتيت اهل الصلح فاجبروني ان على ابني مائة

و تقذيب عام واما ارجعهم على امرات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اما الذي نفسي بيده لا تقطيع بينكم كتاب الله تعالى انا نعلم ان جارتك فرد
 عليك واما انك فعله جلد مائة و تقذيب عام واما انت يا انيس فاعذ على امرأة
 هذا فان اعترفت فارجعها فانما انت فرجها قال * والى يربها انظره الا باحة
 يكون صغيرة آه * اقول يربها انه اذا كان صغيرة لم ينجح استقصاءه ٤٥٦

الى الكفارة لانها تزول
 بالصلوة الخمس و الجحفة
 و صوم رمضان و سياتي
 * قال * خص منه البعض
 كالشرك بالشر بدليل قطعي
 هو الكتاب و الاجماع * اقول
 اراد بالكتاب قوله تعالى
 ان الله لا يغفر ان يشرك به
 و هو متبجح اما اول فلا
 الشرك انما يخص اذ لم يتناول
 المحرمات للايمان واما ثانيا
 فلا نه المخصص الاول يجب
 ان يكون موصولا ليصح
 التخصيص بنجر الواحد والقياس
 كما سبق حتى لو كان المخصص
 الاول مترادفا للاحد
 في العرف بل تاسخا و ظاهرا
 ان الآيتين المقارنتين
 و ان الاجماع مترادف عن الآية
 المذكورة لانه لا يكون
 الا بعد الرسول عليه
 الصلوة والسلام و يمكن
 ان يجاب عن الكتاب بما
 سبق ان التاريخ او جعل
 حمل على المقارنة فتدبر
 * قال * وفيه نظر
 لان المصدر ههنا للتاكيد

ثبوت الاصل مقيد بقية آه و ما معنى قوله بقية اشارة الى من قيد آخر
 سوى هذا و كون النفي راجعا الى القيد كما يشهد به نظرية الامة العينية
 و استظهار الفصحى فلا وجه لمنعه على انما نقول من اشارة الامة ان قوله
 لا اجيزه بانه لكن اجيزه بآتين يفيد نفي فعلا و اشارة الى ان يكون غير متيقن
 بل هو نفي المقيد و انبات مقيد آخر قوله فهو يفيد ثبوت الحكم لاحد اما
 فيه بحث و هو انه هذا التفسير لا يستقيم فيما اذا دخل على المحكوم به خوفا
 قائم او قاعدا فانه يفيد ثبوت الحكم باحدهما لا لاحدهما و لو اعتبر الحكم
 القمعي و هو الحكم بالمحمولية لاحدهما لم يخرج الى ذكر الشق الاول اصلا و
 يكون افادتهما حصول مضمون واحد مدخولها كلياً و اعتبار الحكم القمعي
 في بعض المواضع دون بعض الحكم * قوله قد قرأ ذلك بان وضع الكلام آه
 فيه شائبة اثبات اللغة بالرأى * قوله وانا اواياكم الآية المذكورة في موضع
 اللبيب ان الشاهد في الاول ووجه التفسير غيبي و هو انما بحث و هو
 ان السكاكي جعل هذه الآية من قبيل اسمع ثخا بلين الحق على وجه لا يزيد
 غضبهم و هو ترك تخصيص طائفة بالهدى و طائفة اخرى بالضلال
 ليتفكروا في انفسهم فيؤدبهم النظر الصحيح الى ان يقرؤا انهم هم الكائنون
 في ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو الشك في الايمان لان
 الموصوف باجهل المركب لا يتأتى منه النظر الموصوف بالعلم اليقيني
 صرح به في المواقف و غيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط نظر
 فلما اراد النبي عموما انهم عن ورطة الجهل المكب هو ما يداهمهم الى طريق
 الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصلي الى الحق * قوله لا يتبادر الذهن
 اليه عند الاطلاق لانه موضوع له و كون التبادر اشارة الى تحقيق

* اقول جوابه انما سلمنا ان المصدر موصوع لكنه يحتمل غيره لا يستلزم
 حتى انه يصرف منه اليه باللسان كما لا يستلزم ان قوله تعالى
 ان نظن الا ظنا فلو لم يحتمل التمسك به لا يوجب الاستثنا و هذا هو المحمل لا ذكره اجماع
 فانه كما انه محتمل مصدر في قوله فانه خلاق انما هو انهم يصعدون قضا
 ذكر المصدر ههنا دليل على انهم قائلون بالاستثنا و انما حصل ان المصدر المذكور

في سياق التقييد العموم قطعا فاذا كان تأكيده المصدر
الضمي حلا يفتقر على العموم والا يلزم منه صحة حمل الضمني على العموم
ابتداء بلا قرينة قضا او بادلة قد برهنا هو التحقيق لكذا بينا
لا ما قال في فصول البدائع انه لا الكروا ان الكلت لتقي نفس الحقيقة
فلا يحتمل اثبات بعض افرادها للمنافاة الظاهرة فلو نوى

اراد به انه لا يكون
المقصود بذكره انها
الشك فهو موانع
اراد به انه لا يكون
المقصود منه ايجاد
الشك فهو مسلم

لا يستلزم الحقيقة * قوله وما ذكره اعني انه وضع الكلام رد في حواشي
فصول البدائع بان الكلام الذي يستعمل فيه او كلام وضع لافهام
مفهوماته اجزائه . كل كلام وضع لافهام لا يكون المتوهم كذا الشك
بالشك كما يحصل من عدم التعيين وعدم قيام التعيين فالشك مع
او يحصل من عدم دلالة على التعيين لا لوضعه لذلك فيكون حاصله
منه اما ان الشك والشك قد يجبر عنهما بلقط وضع لهما نحو شكك
وشكك الامام في تقي للزوم من حيث يقصد بهما افهام وجود معناه
لان يقصد بهما اتحادهما والمتني بهما هو الثاني لا الاول مع ان فقيه
بين الشك والشك في انه قصد لافهام ينافيهما بعيد لانه اذا كان
الشك والشك لازم لاظهار الشك فقد نافي الشك فان مناطي لازم
مناف للزوم في قوله التقي بهما هو الثاني لا الاول منع ط * قوله فيجب
ان يجعل امرية ثابتة او يجعل هذا الكلام انشاء كانه قال انشاء كبريتة
احد ازمنة لا لغا كذا في شرح اليزودي * قوله فيكون في حكم الانشاء وانما
لم يقر فيكون انشاء لئلا يتوهم انه انشاء من كل وجه فانه ليس كذلك بل
انشاء من وجه اخبار من وجه اخر كما ذكره المص * قوله ايها تعرف صحة
والقياس انه لا يصح هذا التوكيل بجهالة الامور ويصح استحسانا متوسع فيها
واجتهالة مستدركة غير مفضية الى النزاع ما لو قال بيع هذا الفصيل
لا قياس لان جهالة التوكيل به دون جهالة التوكيل بجهالة المتوهم والمقر له
والاصح نه بهما ينضم قياسا لان التوكيل بالبيع كالباع فلا يصح مع جهالة
البيع واستحسانا لان اجتهالة مستدركة قد يحتاج الى هذا التخيير لا يمنع
الاستئصال كالكفارة * قوله وادعى بامروءه في بعض النسخ بالباء الموحدة

ما يكون
فقد نوى
ما لا يحتمل
اللفظ بخلاف
لا آكل شيئا
او لا اكل الكلا
اذ قد قصد به
عدم التعيين
لا هو معيه
عند التكلم
فاذا افسده
ببببب
ينسبه فقد
عليه احد
تحتل به
ونظيره
الفرق
بها قراءة
لا ريب
فيه بالفتح
والرفع
على ما علم
فيما قرأ
من الفرق
لواضع
بها اجته

المسوى لغة مستشر تصاوير الورة المقيد بالاسهام وذلك
لاقتضائه فساد ما ذكر في الجامع و يقتضا لا وجه لتطير بالقرائنه
لان عدم هذا التخصيص في قراءة لكون اللفظ نصا في العموم والاستواء
وعدم احتماله في لفعل المنفي لا تنفي العموم والاستواء فكلم بينهما
* قال * وفيه نظر للقطع بان لا يقصد بهذا الصيغ

ما ذكره
ما يكون
فقد نوى
ما لا يحتمل
اللفظ بخلاف
لا آكل شيئا
او لا اكل الكلا
اذ قد قصد به
عدم التعيين
لا هو معيه
عند التكلم
فاذا افسده
ببببب
ينسبه فقد
عليه احد
تحتل به
ونظيره
الفرق
بها قراءة
لا ريب
فيه بالفتح
والرفع
على ما علم
فيما قرأ
من الفرق
لواضع
بها اجته

وجبة الاخبار
في غير موضعها
فلو كان تحت
حرة دامة واما
محسوسا من قال
احديها طائفة متناهية
ثم انما تحت الام
ثم من الزوج
في المصنف فانها
يقيم حرة غليظة
ويعبر الزوج فارا
حتى يرتدي
فانما الاظهر
في حق السمكة
لعدم التهمة
والاشارة في حق
الارث المكان
التهمة اذ حقا
يعلق باله في
موضع هو
باب بيان يريد بطار
حقها * ثم

اقول فبما تحت لان قصد النسبة انما رتبة
خير حقيقة والمصنف رحمه الله لا يدعي
بل انها اشارة على حقيقة لكها
اللعوبة لا حقة سراج الهداية في اوائل كتاب البيوع وغيره
الا لكان فانها اعلام حقيقة لكها ربما يقبض فيها المسمى ٣٥٨

المقصود والاول المهملة وفي بعضها اباءة هلال بن عويم السلامي
بالباء امة المصنوعة راء المصحح وهو يسمي قوله وعنهما يتخير
الصلب قال الفاضل الشريف المحقق هذا ما ذكر في المصنف وهو مخالف
لما في الهداية حيث قال فيه وعند محمد قبل او يسلب ولم يقطع ابو يوسف
مع ابن حنيفة وذكر في الكفاية ان قوا ابن يوسف مثل قول محمد في عامة
الروايات انتهى وما ذكر في الاسرار يوافق ما في المصنف وقال فيه وهو
الاصح عندنا وما في المنظومة يوافق ما في الهداية * قوله وفيه ثبت ان
ايجاب القنوة قال الفاضل الشريف ايجاب بان القن لا يتعلق بالمفهوم
العام ولم يقل به احد من الفقهاء بل ما يتعلق به القن هو الذات المبهمة
وهو الفرد المنتشر في الجنس بين الافراد والذات المبهمة من حيث انها
دائرة بين الصدد والذات لا يصلح محلا للجنس فيظهر قوله وصار لغوا من
الكلام * هذا معنى كلام المصنف لان وضعه لاحد هما الذي هو عام من العل
قوله فانما الحكم يصلح لاثنتين المراد بانما الحكم فانهم يطلقون الحكم على
المسند * قوله وقول الشافعي نحن بما عندنا البيت يريد ان قوله راض
خبرنا من خبر نحن محذوف وهو راضون * هذا مبني على انه تقدير الموصوف
خلاف الظاهر والافيجوز كونه خبر الاول بتقدير موصوف مفرد للفظ مجموع
المعنى اي قوم راض كما صرح بمثله في شرح المفتاح في قوله وقليلا وقد تكلف
بعضهم في البيت فزعم انه محسن للمعظم تقف وانما راض خبره * فيه نظر لان
المحفوظ في مثله وجوب المطابقة نحو قوله وانما نحن بخبري ونيت ونحن
الوارثون * اما قول الشافعي والمسجدان وبيت عامرة لنا وزعيم
والاركان والستر محمول على الكذف والاصح اعاده فحذفت الواو

الاول من كونه الطلاق
الثابت من قبيل الزوج
ثابتا بالانقضاء او يضم اليه
يا في ما ذكر في اجواب الاول
فانما يريد الاول لم يحصر
المقصود وهو دفع المعارضة
فلا يكون جوابا وانما يريد
الثاني لم يكن جوابا مستقلا
بل يكون عيها وما يرد على الاول يرد عليه ايضا * قال * يعني يلزم
الامر ان في كل من القولي * اقول تفسير كلام المصنف بهذا ايضا في
قوله والمصنف خصص الكفر بالاول والتكذيب بالثاني اللهم الا ان يقال التفسير مبني على
اعتبار صدور المفسر من القوم بقى معنا بحث وهو انك قد عرفت ان من جملة شرط
مفهوم المخالفة ان لا يظهر او لويسة المسكوت عنه من المنطوق بالحكم ولا مساواة

الاول من كونه الطلاق
الثابت من قبيل الزوج
ثابتا بالانقضاء او يضم اليه
يا في ما ذكر في اجواب الاول
فانما يريد الاول لم يحصر
المقصود وهو دفع المعارضة
فلا يكون جوابا وانما يريد
الثاني لم يكن جوابا مستقلا
بل يكون عيها وما يرد على الاول يرد عليه ايضا * قال * يعني يلزم
الامر ان في كل من القولي * اقول تفسير كلام المصنف بهذا ايضا في
قوله والمصنف خصص الكفر بالاول والتكذيب بالثاني اللهم الا ان يقال التفسير مبني على
اعتبار صدور المفسر من القوم بقى معنا بحث وهو انك قد عرفت ان من جملة شرط
مفهوم المخالفة ان لا يظهر او لويسة المسكوت عنه من المنطوق بالحكم ولا مساواة

في الحكم وهذا الشرط مفقود في القولين اما في الاول فلو جرد المساواة بهما رسول
 صلى الله عليه وسلم وبهما سائر الرسل صلوات الله عليهم جميعا في نفس الرسالة
 وان كان له فضل عليهم من جهة اخرى واما الثاني فلا تساوي الوجود في الواجب اولى
 من الوجود في الممتنع وهو ظاهر فليست اولى * قال * المصنف ومنه تخصيص
 ٢٥٩ بالوصف * اقول ليس المراد بالوصف النعت الخوي بل التعرض

لنقيد في الذات بحيث

يفيد تعليل الاشتراك

سواء كان نعتا نحو يا نحو

في القسم الساتمة زكوة

او غيره من المستحق نحو لي

الواحد ظلم وفي سائمت

القسم زكوة او ظرف الزمان

والمكان فانه المخصوص بالكون

في مكان او زمان موصوف

بالاستقرار فيها ولا المراد

بالخصيص التخصيص بالثبوت

الذي هو المقصد بل بعض

الشروع وتعليل الاشتراك

على ما ذكره اسرار

لكل المفهوم منه تقرير

المحقق من شرح مختصر

ابن الحاجب انه المراد به

التخصيص بالاثبات والذكر

* قال * الرابع انه تعليل

الحكم بالشيء آه * اقول

لم يتراض بجواب الكف

بجواب المصنف وان رده

ايضا كما سيأتي * قال *

قلت لانه ظهور الاول

او المساواة وان شرط

عدمه في المفهوم الا انه

ليس موجب للتخصيص

لما

ظاهرا في ظهورهما

في قوله لان موجب ما

يكو سببا باعنا لا ينافي

الصفة * قال * ذكر

ليس كذلك بل هو امر

يشترط عدمه بعد الاثبات

بالصفة * اقول مراده ان

صاحب الكشاف ان معنى

زيادة في الارض آه * اقول

مراده ان

اجتزاء لقوله اذا ما شاء وضوا من سواهم ولا يأتونهم احد ضرارا
 في قوله بمقتضى كلام شمس الائمة لان التعليل الذي ذكره في هذا
 وفي اعبد لا يجزئ في نحو اعتقت هذا وقد يقال التعليل المذكور
 انه كان ينتمى بمسائل الصورة المذكورة الا ان حكم مثل اعتقت
 في قوله لا يأتونهم من علة عامة مشتركة بينهما وهي ما قال فخر الاسلام
 نقله الرباح بعدله لان سوق الكلام لا يجاب القلق في احد الاولين
 واما مسئلة اليقين فالقياس فيها ايضا ما ذكره وهو قول زفر ولكنهم
 اختاروا الجواب الذي ذكره في شروح اجماع الكبير * قوله
 اقول ان يقول آه اجاب عنه في فصول البدائع بان الظاهر
 في قوله لا يجتمعان في احد شقي التمييز وقال في حاشية لوقا
 هذا قوله في آخره الظاهر قصد الارتفاع وفي الثالث في الحال لان افراد
 الخبر بالذكر تقدير امارة افراده بالحكم المستقل لا تشريكه كما في مسئلة
 ان قلت الدار قات طالق ورايب طالق لا يتعلق الثاني
 بالشرط لافراد خبره بالذكر وليس هذا قياس عطف المقدر على عطف
 المذكور بل قياس عطف المقدر على المقدر على عطف المقطوع على المقطوع
 فان نسبة المقطوع الى المقطوع عليه نسبة واحدة اذا كان كلاهما
 مقطوعين او مقدرين وقال الفاضل الشريفي اجيب بان المقطوع
 في هذه الوجه هو مجموع والثالث بعد عطف الثالث على الثاني بالواو
 فلذلك لم يحكم على شيء منهما بما حكم على الاول بل على المجموع من حيث هو وهذا
 ما صرح به صاحب الكشاف في بيان معنى الواو في قوله هو الاول
 والاخر والظاهر والباطن حيث قال واما الواو الوسطى فنعتا

* اقول لان موجب ما

يكو سببا باعنا لا ينافي

الصفة * قال * ذكر

ليس كذلك بل هو امر

يشترط عدمه بعد الاثبات

بالصفة * اقول مراده ان

صاحب الكشاف ان معنى

زيادة في الارض آه * اقول

مراده ان

ذوات الارضية السبع وجميع طيور الآفاق على السوا أو ليدل على الاستدلال
 الحقيقي فيزيد زيادة التعميم والاحاطة * قال * يعني انه سمى الجنس
 حامل لمعنى الجسمية والواحدة آة * اقول فيه بحث لانه الفرد ليس بمحمول
 اسلالم لا تقرر انه الشكوة المنقضية اذا كان مع من الاستغناء
 لفظا او تفهيرا لا يحتمل الفرد فكيف يصح حمل كلام صاحب ٢٠

الدلالة على انه اجماع بين جميع الصنفين الاوليين وجميع الصنفين
 الاخرين فانه جعل المقدد في حكم الواحد بواسطة الواو فيجب ان
 يلاحظ فيما نحن فيه جهة الوحدة المدوية دون التعدد الصوري كما وج
 بضمه معنى هذا وهذا في معنى هذا ولا شك ان هذا يقتضي خبرا مطابقا
 في التسمية واحد وحده كما ذهب اليه ارجح ونظيره ما سمع من ائمة النحو
 انهم يقولون في كل واحد من مرض انهم صمد المبدأ ليس في شيء منهما ولا يزم
 اشتراكهم في المجموع من حيث هو مجموع وان اردت ان تبصر عن ذلك
 المجموع باقلا واحد قلست مر فانهم اعتبروا المتعصية صورة المتحد حكما غير انه
 في الخبر وما نحن فيه في الخبر عنه ولا ضرر والفرق بالواو وعدمه لا يجدي
 نقالا لدلالة الواو على ما يؤكد له الاتحاد وهو الجمعية * قوله وعلى الوجه
 الثاني لانهم ان قوله آة اجاب في فصول الابداع بان مخيرة الثالث
 يتوقف على عطفه على الثاني معينا وفيه النزاع فيه مصادرة على
 المطب بخلاف الثاني فانه معطوف على الاول ومفصلة قطعا وقال الفاضل
 الشريف مجيبا عن الاعتراض لا ينبغي ان هذا المنع مكابرة لانه اذا قلت
 جاءني زيد فقد اثبت المجيء لزيد ثم قولك وعمر ليس الا اثبات
 المجيء لعمر ومجئ زيد على حاله بلا تفاوت واما قوله فانه اذا لم يكن هذا
 التشريك كان له ان يختار الثاني وحده فامر خارج عن معنى الواو
 ولا اعتبار بمبدأ هذه المغيرات . الا لزم ان يكون منطلق مفرا لزيد لانك
 اذا قلت زيد فلان اقول الله ما تملط الا بزيد وان اضممت اليه
 منطلق ليس بأك ذلك وكذلك كائنات الاول انتهى وقد رجع بان
 المثال لا يبطا او المسمى للمعلق بوجوده في الثاني لان ذلك المثال على

المفتاح
 عليه العجب
 انه يحتمل
 الوصف
 على دفع
 احتمال الفرد
 ويستبعد
 حمل المص
 آية على دفع
 احتمال
 التخصيص
 المطبق
 مع انه
 المحتمل لكلام
 الكشف
 كما عرفت
 والتحقيق
 ان مراد
 السجدة
 واحد فانه
 مراد صاحب
 المفتاح
 بالجسمية
 ليس من
 حيث اما
 بها بل بها
 من تحققها

بمعنى لا بد ان يصير
 جهة واحدة
 مناسبة تناسب
 مع تدابره
 هي تعلق
 استحياء به بجموع
 الاخرى وعدم
 استعداد كل منها
 باختيار لا شك
 انها في الاعداد
 كجهة التقابل
 في الآية الكريمة
 بخلاف ما اذا لم
 يوجد ولم يفصل
 كما اذا قال هو
 القائل او القادر
 والسميع والبصير
 فاضمحمل ما يتوهم
 انه الآية ليست
 على هذا المنوال
 بل ما نحن فيه
 من قبيل هذا
 المثال كذا قيل
 منه

يريد منع مفير
 الثالث وادله
 سند له فلا صادقا
 منه

في ضمن جميع الافراد بلا تخصيص ببعضها لانه قابل بان
 مثل هذه الشكوة تقيد الاستغناء قطعا بلا احتمال
 فرد فيكون التقيد بالذي قال به بالنظر الى رفع توهم الاستغناء العرفي كما ذهب
 اليه صاحب الكشاف فليتأمل * قال * لا ذكر في اصول ابها احجاب
 الى قوله ما يقتضي تخصيصه بالذكر * اقول فيه بحث لانه عدم ظهور

از کتاب

فیه استحوذ
بجمله
فیه

والا فيحتاج الى البیان
الحکم الخاص واعتبرا للحق
يستنزع ذلك فيه قوله
المراد دفع الخوف كما اذا

ذهب جمهور شرح مختصر ٧٢٠ ساجب الى اع
يكون الحكم في السكوت عنه معلوما له وفي المدكور
وتبعهم المصنف حيث قال او علم المتكلم بان السامع يحكم
في جانب المتكلم اذ لا اختصاص للمفهوم بكلام السامع
او خوف بفتح المتكلم عن ذكر حال السكوت عنه

بأنه من ترك الصلوة المفروضة في أول الوقت بغير ترك الصلوة
في أول الوقت * قال * ما عرفت * أقول أراد بـ قوله * ذلك بان
كأنه لا يطلق على ما له ثلاث الصفات وعلى غيره فيجب بالوصف آه * قال *
وإنما استدلنا به لا نزاع لهم في أن المفهوم ظني * قول قيل هذا ممنوع لأنه في الظني
لكنه لا يعطى قطعي ليس بشئ لأنه منشاءه عدم تصحيح كنههم ٢٦٢

* قال * فيه نظر لأنه
عدم الاعتناء بظاهر لا خفاء
فيه * أقول يعني أنه
الاستدلال ليس بمحمّل ليصح بناء
على صلاحية التخصيص
عليه فالصواب ما ذكره بقوله
وعندنا هو عدم اصلي
الحكم شرعي فلا يصلح مخصصا
* قال * التحقيق في جملة الشرطية
آه * أقول اعترض عليه
الفاضل الشريف في حواش
المطول وقد أجبتنا عنه ثم
بما لا مزيد عليه فمن اراده فليراجع
نفسه * قال * فانه قيل
هذا ليس من التعليق بالشرط
آه * أقول يعني أنه يجوز
أن يفهم تعجيل الكفارة
إلى ما قبل الحنث ليس مما
يحقق فيه إذا لا يفي
بالشرط فيه فكيف يصح
قوله بناء على هذا الأصل
والتقدير الذي ذكره في الجواب
الثاني مناسب لمذهب
الشافعي والمناسب لمذهبنا
ما ذكره صاحب الكشف
لأنه التقدير أنه حنث ففعل
أطعم عشرة مساكين

بالأحد ههنا الواحد بالمعنى الثاني بقية بيته قوله إلا أنه لا يصح في الإيجاب
تفصيله حيث لأنه ما تضمنه ما ذكره أولا من أنه لا يجوز أن يحتمل أحد ههنا
على معنى الثاني * أن ذلك ظاهرا لا محالة لأن يقال مبني منه أو لا وقوعه
في الإيجاب وقد استدل ههنا أنهم إلى ذلك بقوله إلا أنه لا يصح في الإيجاب
تأمل قوله كما ذكره المصنف حيث قال في قوله تعالى ولا تطع منهم أبا أو
نفسا إلا أن تقدره لا تطع أحد منهم * قوله إلا أنه لا يصح في الإيجاب
قال الفاضل الشريف لأن مراده أن الواحد على مسئلة الجامع لا يكون
بالمعنى الأول لأنه خاص حقيقة * معنى فلا يعلم كما بل يتعين أن يكون
بالمعنى الثاني إلا أنه لا يصح في الإيجاب بدون كلمة كل وقد قالوا أن
أول واحد السنين والمختار عندنا ما استدل به الشريف وهو أن يعتبر
أول واحد منك بالمعنى الأول وكونه خاصا إذا كان معرفة كالمسئلة
الجامع إذ قد عرفت أنه لا يصح أحد على المعنى الثاني لا اختصاصه بـ
العقول لا لوقوعه في الإيجاب في قولهم أو لأحد السنين لا احتمال أن يرا
لفظه مراد منه معناه كانه قيد أو مرادف لا حد ولا كلام في جواز
استعماله في الإيجاب ح فليست المراد قوله تنبيه على الجواب عن مسئلة
اليامين وهي التي ذكرها سابقا حيث قال إذا حلف لا يكلم هذا أو
هذا فانه يحث بالاولين أو بالآخرين جميعا لا بالثاني وحده أو
لثالث وحده * قوله اعلم أن أو إذا استعملت في النفي آه أراد
بإستعمال أو في النفي ذكرها في صورة النفي أو اجتماعها معه لأن وقوعها
في سياق النفي بان يستحب النفي على العطف بأو فحاصل كلامه أن
إذا اجتمع مع النفي في مثل ما جاء في زيد أو عمرو فالظالم المتبادر توجه

بتلك اليمين والملاحظة ما يخفى هذا التقدير ذهبوا إلى أنه سبب الكفارة النفي
حقيقة هو الحنث كما أنه مدخول حرف الشرط كذلك في سائر
التعليقات * قال * بناء على هذا الأصل متعلق بقوله يجوز تعجيل الكفارة آه * أقول
أنما تعلقه به فلأنه صريح عبارة المصنف رحمه الله يفيد ذلك حيث عدّه أيضا
من فروع هذا الأصل وأما عدم تعلقه بقوله فانه اليمين سبب آه فلا أنه ليس

ببني على هذا الاصل بل على انه الموافق للنص فانه يقال اضافة
 الى اليمين بقوله عز اسمه ذلك كفارة ايما تكلم و للوف حيث يقال كفارة اليمين
 والاضافة دليل السببية * قال * واعلم انه المذكور في اصول الشافعية
 انه نفس الوجوب آه * اقول اعلم انه المصريح به الله نسب الى الشافعي
 ٣٦٤ امر به احد هما انه لا يفرق بين نفس الوجوب ووجوب الاداء
 في الواجب اليه في

النفي الى العطف باو فح يعتبر شمول العدم مطلقا الا اذا قامت قرينة
 على انه لا يقع احد التبيين فح يعتبر النفي او لا ثم عطف احد التبيين
 على الاخر فيفيد نفي العموم كما في الآية الكريمة على ما ذكر جارا من العلماء
 وهذا بعينه ما ذكره في شرح الكشاف حيث قال احاصل انه العموم انما
 يلزم اذا عطف احد الامرين على الاخر باو ثم سقط عليه النفي لم يكن
 امتا او عملت لا اذا عطف باو نفي امر على نفي امر كما تقول لم يكن امتا
 او لم يكن كسبت وهما تعدد الاول للزوم التكرار فتعين الثاني
 فانه قد وقع بهذا التقرير ما يتوهم من ان كلامه ههنا مخالف لكلامه في شرح
 الكشاف فانه كلامه ههنا صريح في ان مراد الكشاف انما هو في الآية
 في سياق النفي فكان الواجب ان يفيد عموم النفي لانه القرينة وهو لزوم
 التكرار ولت على ان المراد نفي العموم وكلامه في شرح الكشاف في ان
 مراده فيها ليست في سياق النفي بل دخلت في التقدير على الفعل
 المنفي فيفيد نفي العموم تصريحه بلا احتياج الى القرينة * قوله انه يدل
 على عدم الفرق آه يريد به مذهب الاعتزال قال في فصول البديع
 وجوابه من وجوه الاول انه المراد لا يتحقق فيه الايمان لمن لم يقدم الايمان
 ولا كسب الخير في ايمان ذلك اليوم لمن لم يقدمه ففيه لف استغنى
 عنه ذكره بذكر النشر الثاني انه المراد بكسب الخير الاخلاص اي
 لا ينفع الكافر ايمانه ولا المناق اخلاصه الثالث ولئن سلم فيكون
 كقوله تعالى لا تأخذوا سنة الاثوم ويراد بنحو المبالغة في نفي الشيء
 بنفيه ونفي لزومه ويسمى تدنيا من وجه وترقيما من وجه لا يقال
 الامر لا يخصر بل لا اقام فيه ففيه إشارة الى فائدة اخرى والله اعلم

مطلقا بل بمعنى اقتضائه اليمين الى الكفارة وترتب الكفارة عليه وكون الحث
 شرطا وبتنفي ان يكون مراد المصنف رحمه الله ايضا ذلك وانما المتبادر
 منه ظاهر عبارته نفي السببية مطلقا وقوله في ذلك طريقا من احد هما ما نقل
 صاحب الكشاف عنه الامام البرزنجي حيث قال نحو لا ننكر ان اليمين سبب للكفارة
 ولكننا نقول هي سبب لها بعد الحث وقوات البر بطريق الانقلاب فانه اليمين

مطلقا بل بمعنى اقتضائه اليمين الى الكفارة وترتب الكفارة عليه وكون الحث
 شرطا وبتنفي ان يكون مراد المصنف رحمه الله ايضا ذلك وانما المتبادر
 منه ظاهر عبارته نفي السببية مطلقا وقوله في ذلك طريقا من احد هما ما نقل
 صاحب الكشاف عنه الامام البرزنجي حيث قال نحو لا ننكر ان اليمين سبب للكفارة
 ولكننا نقول هي سبب لها بعد الحث وقوات البر بطريق الانقلاب فانه اليمين

كانت سبباً للبر قلما كانت الكفارة خلفاً عن البر انقلب سببية اليها للبر الى
 سببيتها للكفارة والكفارة مضافة الى تلك اليها لا الى اليها قبل ان تحت وبانها
 ما نقل عنه الاسير انا لا نسلم ان اليها فيما مر من سبب لا يجاب الكفارة ولكن خلف
 اي حكر كونه الكفارة خلفاً عن البر لا اصلاً واحذف يجوز ان يبقى بعده تقطاع الصلة
 وهي اليها لانه الصلة علة لا يجاب الاصل وهو البر لا للبقا ٣٦٤

انه لو كان قدم احد الامرين وهو الايمان المجرد او هو مع كسب لنفعه
 * قوله فهو تنقي المجموع وفي القسم بعلامته السمر قندي مستأيد بلخ كانوا
 يتفقون فيمن حلف ان كلمت فلانا و فلانا فامرأة طالق فكلم احدهما
 حنت وهذا لا يدل على خلاف الروايتين في مثل لا يكلم فلانا و فلانا او
 لا فرق بين الشرط والنفى فيطرد كلام المصنف على ذلك الرواية * قوله
 ومثله اكثر من ان يحصى لما استسمر ان يقال الرواية في هذه المسئلة
 مختلفة كما يدل عليه ما نقله من الصلة او قد بقوله اكثر من ان يحصى وورد
 على هذا التركيب ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلاً عليه او ليس
 مشاركاً لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب عنه السارح في شرح
 الفتح بان كلمة من متعلقة بفعل تضمنه اسم التفصيل اي متباعدة
 في الكثرة من الاحصاء ورتبه الفاضل الشريف بان من اذا لم يكن
 تفصيلية فقد استعمل التفصيل بدون الاشياء الثلاثة ولا شك ان
 التفصيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان
 يحصى لانه هو ساحة في العبارة اعتماداً على ظهور المراد ويمكن
 ان يوجه جواب السارح ايضاً بان من التفصيلية محذوفة كقوله تعالى
 يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من خلافها * قوله في طلب احد الامرين
 مع جواز الجمع بينهما وبسبب اباحة فيه تحت لان هذا وكذا قوله فيما
 سياتي لم يكن اثباتاً للمأمور به امر الاباحة يدل على ان في الاباحة
 طلباً وتكليفاً وقد صرحوا بان لا تكليف في الاباحة ولا طلب وان
 تعد الاباحة من الاحكام التعليلية لان فيه سلب التكليف ففیه ملا حظته
 التكليف عدما * قوله بخلاف ما اذا جمع آه قال الفاضل الشريف

والحلف وهو الكفارة بحلفه
 في البقا الا يرمى ان ملك
 اليها لا يثبت ابتداء
 بغير بيع ويبقى بعد انقطاع
 البيع بهلاك المبيع او ببيع
 من انسان آخر وكذا المهر يبقى
 بعد انقطاع النكاح بالطلاق
 وهذا هو الذي قصده السارح
 رحمه الله بقوله وعلى الثاني
 لم لا يجوز آه لكن في غاية
 الالتفات فظهر ان ما ذكره من
 الاعتراضية على الوجوب
 هما اللذان ذكرهما السارح
 كحقيقة في توجيه ما ورد
 على ظاهر من قبل الشافعية
 فلا يكون له وجه وورد
 وتقرى ان هذا من السارح
 النجدي في غايته الاستبعاد
 واما النظر الاخر فوجه ان
 المقير عليه يجب ان يكون
 اضافياً
 قل مراد السارح وهو
 في صورة الامر ليس كذلك
 قسمته لا حقيقة لانا لا نسلم
 ان سبب
 الكفارة

هو الاحرام والصوم لم لا يجوز
 ان يكون السبب اجنبية عليها لانه يرد عما به ان المقصود ليس
 القياس عليها بل مجرد التمسك للتوضيح فيكونا من المتعارفين فاما
 فائدة في المنع واعلم ان لثبوت الاحكام باسبابها اربع طرق الاول الاقتصار
 كثبوت الاحكام بالتصرفات الاثباتية بلا تحمل مانع الثانية التبيين وهو تبين
 في مانع الحكر ان الحكم كانه ثابت من قبل كثبوت حكم يحضر تمام ثلثة ايام الثالثة

الاستناد وهو ان يثبت الحكم بعد زوال المانع مضافا الى السبب السابق
 كقوت الملك للقاصب بعد الضمان مستندا الى القصب السابق الرابعة
 الانقلاب وهو تبدل الحكم الى اخر كتبدل حكم البرق اليه بعد ان كثر الى الكفارة
 * قال * الظاهر ان الضمير للحكم الشرعي الا انه انما انما من اقسام اللفظ
 المفيد لمطلق الحكم * اقول فيه بحث لان من الظاهر المكشوف ان المراد

باللفظ هيست لفظ القرآن
 لما قال المصنف

في اوائل
 الكتاب من حيث انه
 و نورد ما مور به وهو
 ابجاث المراد من قول
 يعني ابجاث ان يرح في الاثبات
 القرآن بالامور به
 في بابها

الاول في
 المعنى باختصاص لكل
 والثاني للاستدراك بعد
 في افادته النفي والعطف عنه
 الحكم الشرعي بان يكون ما بعده
 فكانه قال جزأ مما قبله او
 اللفظ التوآني بما يلقاه وغير ذلك

المقيد
 للحكم الشرعي
 اما خبرا
 وان شاء
 ولذا قال
 بعده
 واخبار
 الشرع أكد
 * قال *
 والمراد بقوله
 افعلا ما يكون

مستقفا من المصدر على طريقة اشتقاق افعلا من الفعل * اقول
 لم يرد بالطريقة خصوص هذه الطريقة لفاد به بر نوع هذه الطريقة وهو طريقة
 اشتقاق الفعل من المصدر مطلقا * قال * ثم لا تزداد في اسم الامر بطلق ان
 * اقول * يشدق مع قوله الآتي لانه يشدق بآخر والتميز * قال * بعض سراج
 المعنى المراد من القول محض المصدر في المقتول كما خيل ذلك في بعض الاول

يريد عليه انه اذا اجمع بين محصل الكفارة يكون اثباتا بالامور به امر بحر
 صورة ايضا لصدق الامور به صورة على كل واحد منها وقد يجاب
 بان الامور به في الخبر احدى الامور بالاجمع فالاثبات بالاجمع لم يكن اثباتا
 بالامور الا باعتبار اشتراكه على الامور به فالوجوب يسقط بالاثبات
 الاول والاثبات الثاني يكون بحكم الاباحة الاصلية * قوله * اذ ليس فعله
 مضارع اه اعترض عليه بان تعد ان المنصوب في الكلام لا يمتنع
 العطف لان العطف في الجمل لا يوجب الاشتراك في الاعراب الا يرمي الى
 قوله لانه عن خلق وتأتي بمثله جار عليك اذا فعلته عظيم فان ما في منصوب
 باضمار ان بعد الواو لم يسبق مثله وقد يجاب بمنع كون الواو للعطف ولا
 يخفى انه كلام على السند ويجوز ان يكون ما نفيه هذا الاختلاف من خواص
 كلمة او اذ قد تقرر في قواعدهم ان بعض الحروف من الاختصاص ليس
 لبعض * قوله * اذ لا امتناع في عطف المبتدأ ان قلت فما وجه ما ذكره
 صاحب الكشاف والقاضي وغيرهما في قوله تعالى لم تشرح لك صدرك
 اه من انه ما اول بالمبتدأ لانه الاستفهام انكارى وانكار النفي اثبات
 ولهذا صح عطف قوله ووضعنا عليه قلت وجهه انه لو لم يؤل به لزم عطف
 الاخبار على الانشاء فيما لا محل له من الاعراب وهذا لا يجوز اتفاقا وليس
 مدار التأويل عدم صحة عطف المبتدأ على المنقضي * قوله * حنت والافلا في
 قلت صور لا يثبت وهي دخولها وعدم دخولها ودخول الثانية دون
 الاولى وفي واحدة يثبت وهي المذكورة في الشرح * قوله * ولا حاجة
 الى ما ذهب اليه صاحب الكشاف اختاره هو كون الواو للعطف في
 نحو اشقي الكشاف فخلاته حيث قال ثم فانه قيل لم لا يجعل ادعاطفة

مستقفا من المصدر على طريقة اشتقاق افعلا من الفعل * اقول
 لم يرد بالطريقة خصوص هذه الطريقة لفاد به بر نوع هذه الطريقة وهو طريقة
 اشتقاق الفعل من المصدر مطلقا * قال * ثم لا تزداد في اسم الامر بطلق ان
 * اقول * يشدق مع قوله الآتي لانه يشدق بآخر والتميز * قال * بعض سراج
 المعنى المراد من القول محض المصدر في المقتول كما خيل ذلك في بعض الاول

لاستلزام تلك صيغة الامر ويندفع ايضا بان القوم جعلوا الامر والنهي قسمين
 الخاص والخصوص والعموم من اوصاف اللفظ وبانهم جعلوا هاتين اقسام الكتاب
 فسر الكتاب باللفظ * قال * اللهم الا ان يراد غير كلف عن الفعل الذي شئت
 منه صيغة الاقتضآ * اقول يعني انه الكلف قد يستفاد من جوهر اللفظ نحو الكلف
 وقد يستفاد منه الصيغة نحو لا تضرب والمادة الكلف الذي انشيف اليه ٢٦٦

لتقرضوا ولم يتسوهن ويكون المعنى ما لم يكن المسيس ولا فرض المهر
 لا تقرران او في سياق النفي فييد العموم جيب بان العطف يؤتم
 تقديره عادة حرف النفي اي ولم يتقرضوا فيضد انه شرط عدم وجوب
 المهر احد النقيضين لا النفي احد الامرين انفي نفي كل واحد كذا لك ثم اعترض
 عليه بان محمل الواهم واللفظ سواء جعلاها ناصية او عطفة وهو
 بحاله وكما لا اهم في تقدير كونها ناصية فكذا في تقدير كونها عطفة
 على النفي المجزوم بلم واجاب بان مجزوم في سياق النفي مما فيه نوع
 خفاء حتى ذهبوا في نحو ولا تطع منهم آثما او كفورا الى تأويلات
 وقد امكن ههنا وجه شائع للاستنباط فيه فحمل الكلام عليه على انه سياتر
 وان طلقتموهن من قبل ان يتسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف
 ما فرضتم نسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل
 المسيس لان يوجد او الى انه يوجد تسمية المهر اي فاذا كان ذلك
 حتى حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف ما لو قيل
 لا مهر ما لم يوجد شيء من الامرين فان المناسب ان يقال فان وجد
 هذا الحكم كذا او ذاك فكذا قوله سواء كان جزءا منها او يسير الى ما
 ذكره من انه مدخول حتى الجارة يجب ان يكون جزءا غيرا مما قبله
 او ما يلا في اخر جزء منه وذلك لان الفعل المعدى تحت الفرض الوضعي
 فيه ان يقتضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى يؤدي تليه وذلك الوجه
 انما يتحقق بذكر اخر جزء من الشيء او ما يلا في اخره ثم كون مدحوليها
 اخر جزءا بحسب الضعف نحو قدم الناس حتى المساة او القوة
 نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام وجب احسن نحو قرأت القرآن

غير في تعريف الامر هو الثاني
 دون الاول * قال * لانا
 نقول فحيث يكون قيد الاستقلال
 مستدركا * اقول وايضا
 لا فائدة في اعتبار ما يتبادر
 منها عند الاطلاق لانه
 المطلب مطلقا وهو متناول
 للسند بل الراجعة ايضا
 * قال * فانه حقيقة
 في الانسان والفرس
 * اقول انما يكون حقيقة
 فيها اذا اراد به كل منهما
 لا بخصوصه حتى لو اراد بخصوصه
 كانه مجازا فيها كما مرارا ان
 ذكر المقام واردة بخصوصه
 مجاز ولا بخصوصه حقيقة
 * قال * للقطع بان
 فعل فعلا ولم يصدر عنه
 صيغة افعل يصح فالقوة
 ان يقال انه لم يأمر * اقول
 انه قيل انه اراد بقوله
 لم يأمر انه لم يستعمل صيغة
 الامر فسلم لكنه لا يقيد
 انه لا يلزم منه ان لا يكون
 الفعل امرا مطلقا وان
 اراد انه لم يستعمل ولم يصدر
 عنه ما يسمى امرا متنوعا

براول المسئلة وعيها محل النزاع قلنا المراد الاول ويلزم منه ان لا يكون حتى سورة
 الفعل امرا لانه لا كان حقيقة في القول وفاقا صحيح نصه على
 الفعل انتفي عنه علامة حقيقة ووجد علامة المجاز ولا وجه لارادة الثاني
 اذ لا عموم للمشارك ولو في صورة النفي فستبر * قال * برزائفة عليها اقول
 ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١

بالنهي فانه ايضا يستعمل لمعان آة * اقول فيه بحث لانه عبارة التقييد بهذا
 لو وجب التوقف هو من الوجوب في النهي لان استعماله في معان و لا النهي
 امر بالانتهاء فلا يبقى لفرق بين افعل ولا تفعل وقد صرح نفسه في التوضيح بان قوله
 ولان النهي عطف على قوله لا استعماله في معان فيكون بان ذلك لا يقتضي واحد
 ٣٦٧ ثم لا يخفى انه هذه الشرطية قياس استثنائية يستثنى منه تقييد الناهي

ذكرت على سبيل المعارضة
 وقوله لا استعماله في بيان
 للملازمة وكذا ما عطف
 عليه وقوله فلا يبقى الفرق
 بين افعل ولا تفعل بيان
 لبطلان الثاني فكأنه
 قال لا وجه للقول بالتوقف
 في الامر كما هو مدعى من سترج
 اذ لو وجب التوقف فيه
 لوجب في النفي ايضاً والثاني
 باطل فكذا المقدم اما الملازمة
 فلوجوبها الاول ان علة
 التوقف في الامر ان كان
 استعماله في معان فهي
 بعضها موجودة في النهي
 والثاني ان النهي صورة
 امر بالانتهاء معنى
 فيكون حكمه ايضا لان
 العبرة بالمعاني لا بالصورة
 واما بطلان الثاني فلا يستلزمه
 انه يبقى فرق بين افعل ولا
 تفعل وهو بهي البطلان
 فكله انه حمل الشارح قول
 المصنف رحمه الله تعالى
 لو وجب التوقف هو من
 الوجوب في النهي لاستعماله
 في معان على نقص الدليل

حتى سورة الناس وبحسب الدخول في العمل نحو اكلت السمكة حتى راسها
 * قوله فالاكثر على ان ما بعد ما داخل فيما قبلها اي اكثر النجاة على ان
 ما بعد ما داخل في حكم ما قبلها ففي اكلت السمكة حتى راسها وغيب الباري
 حتى الصباح اكل السمكة ويتم الصباح وهذا مذهب الشيخ عبد القادر
 وصاحب الكشاف وعمامة المتأخرين وفي التحقيق اكثر النجاة على ان
 ما بعد حتى ليس داخل فيما قبلها لان الاصل في الغاية ان لا يكون داخل
 في المقيد ويؤيده قوله تعالى هي حتى مطلع الفجر فان البطل على تقدير التوقف
 على سلام او سلام الملازمة على تقدير عدم الوقوف ينشئ عند طلوع
 الفجر * قوله وفي القاطعة آة قيد بالعاطفة لتحقيق الاختلاف في الجارة
 فالاكثر من على عدم الوجوب خلا فالسيرة في مع جماعة فلم يجز ومنت
 الباري حتى الصباح كالم يجز وانصا ويشكل قولهم بقوله تعالى
 حتى مطلع الفجر وانما لم يدخل حتى العاطفة على ما يلا في آخره ومنه الشيء
 كما جعله الجارة لان اصلها ان يكون جارة لكثرة استعمالها جارة فلما
 استعملت عاطفة على خلاف اصلها استعملت في اظهر معنيها واما قولهم
 ضربني السات حتى عبيدهم فانما يصح العطف فيه مع المعطوف ليس
 جزاً من المعطوف عليه لان العبيد صارت بالاختلاط مع السات
 كما سجد منه واحد يث في اعجبني الجارية حتى حد يثها وان لم يكن جزءاً
 منها لكنه كاجزاء واما قوله القى الصحيفة كي تخفف رجله والراد حتى نقله
 القار بما نه يجوز عطف فعله على الصحيفة عند من قال انه عطف عليها
 وان لم يكن جزءاً منها لان شان القار الصحيفة يدل بالالتزام على
 ما يكون فعله جزءاً منه فكانه قال القى جميع ما معه حتى فعله لانه اذا القى

وصحله قوله ولان النهي امر بالانتهاء على المعارضة بعد ما راي قوله عطف
 على قوله لا استعماله في معان مما لا ينبغي انه يصدر مثله فليأت * قال *
 وهو ممنوع * اقول اي كونه امره في الآية عاتماً ممنوع بل هو مطلق ما يقتضيه
 الا بعض الاوامر ولا نزاع في كون بعضها للوجوب * قال * بقرينة السياق
 * اقول يعني قوله تعالى انه نصبهم فتنة او يعذبهم عذاب اليم * قال * وام

تعالى امرهم اعبد معرفه فيكون عيلا الاول قوله اما بمعنى المصدر
 وهو طلب الفعل على سبيل الاستفاد او بمعنى نفس الصيغة وهي مخيرة
 عن امرهم بالنظر الى المعنى المصدرى ظاهرا اما بالنظر الى الصيغة فبمعنى نفى تمكنهم
 عن ردها قوله سواء جعل امرا نصبا على المصدر فيكون مفعولا مطلقا او على
 التمييز لانه الحكم استفاد من قوله قضى من الابهام لاحتمال القول والفعل ٧٠

بان مراد صاحب الكشف ابداء المناسبة بين السببية والغائية
 في الجملة حتى يحكم عند تغذر الغائية على السببية ولهذا قيد قوله
 ينهى بوجوده بذكره بقوله عادة ولم يذكر الشر ذلك القيد وهذا
 لا يستدعي انه يوجد في كل مثال حقيقة الانتهاء كما ان المناسبة التي
 ذكرها الشارع بقوله لان جزء الشيء وسببه يكون مقصودا منه بمنزلة
 الغاية من المبدأ لا شك انها غير جارية في كل صورة الغاية كما في حتى
 مطلع الفجر * قوله لعدم تحقق الضرب الى الغاية المذكورة قالوا هذا
 اذا لم يقرب على الحقيقة عرف واما اذا غلب ترك الحقيقة ويعتبر
 العرف كما لو قال انه لم يضربك حتى اقلبك او حتى تموت فهذا المحمول
 على الضرب السند به باعتبار العرف * قوله وما ذكره المصدر قرب لان لا يتأخر
 يحتمل الامتداد بتجدد الامثال واما الجملة مراد القائل بالاثبات لا يتأخر بالخصوص
 وهو لا يحتمل الامتداد و مراد المصدر جنس الاثبات وهو اقرب لان الظاهر
 ان مراد القائل جنس الاثبات * قوله لانه احسان بدني يعني اذا كان
 على وجه التعظيم والزيادة لا على وجه التحقير والانه * قوله وفيه سحت
 لان المذكور هو اجيب عنه بان المراد ما سبق كون حتى بمعنى كي في الجملة
 لانها متساويان في المفهوم بلا فرق وقد صرح فخر الاسلام باعتبار
 المجازاة في مفهوم حتى السببية والاصح اسلمت حتى ادخل الجنة
 فلما اشتهر بين المسلمين من ان دخول المسلم الجنة مرتبة على ادخال الله
 تعالى اياه بلفظه وفضله ففعل الشخص لم يصرفه عن فعل بل بذكر
 الدخول المطاوع لا دخال الله تعالى وهو لم يفعل ونحن لاندعي امتناع
 كون بعض افعال الشخص سببا لبعضها البعض بل كون بعض افعال

كما مراد على احتمالين وعلى
 المصدر بمعنى امر بمعنى
 اسم الفاعل بمعنى امر ٧٠
 واما التفسير بقوله كما تقول
 جاءني زيد راكبا فاعجبني
 وكوبه فلم يظهر لي مطابقة
 للسرا وليس الركوب
 به بمعنى اراكب كما
 لا يخفى فليست امر * قال *
 اي ما منعك من السجود على
 زيادة لا او ما دعاك الى
 ترك السجود آه * اقول
 لا يخفى ما في كل من الوجوه
 من التكليف الظاهر فالجواب
 انه يقدر
 له وجوه من اسعد الاول
 عدم قرب ما بعد الفاء
 على ما ذكره قبله
 الثاني فرض انما
 الحسد بلا لانه عليه
 الثالث التزام وجود
 الاثبات في الوتيرة
 والاصل عدمه
 كذا في خواص
 فصول البديع
 مسر
 * قال *

ولا لم يتوقف التكويم على القوم * اقول هذا جواب عما يقال انه ما ذكرته يستلزم الشخص
 الامر بالمعصوم وذلك لا يصح لعدم شرطه وهو القوم ولهذا اليوم الصبي
 والمجنون من قضاها ان المعصوم سواء حاله منها وتقرير الجواب ان التوقف على القوم
 هو خطاب السالكين لا خطاب الكواكب اذ المتصور من الوجوه لا يتوقف
 على القوم لانه ورا الفعل ليتوقف عليه على ان خطاب التكليف ايضا متعلق بالمعصوم

لا يعمى اسم الفعل يطلب منه حال عدمه فانه المحال بل يعمى اسم
الشخص الذي سيوجد ما مور به ذلك حال وجوده وصلاحيته للخطاب
ومعنى كونه الصبي والمجنون غير ما مور به انهما غير ما مور به بعد
الفعل عنهما حال الصبي والجنون وهو لا يتنا في كونها ما مور به حال زوال
٢٧١ في الاصل * قال * وبعضهم على اسم الكلام في

الشخص جزء البعض افعال نفسه * قوله * وقال فخر الاسلام آة قال في
فصول البديع محله عندى التنبية على عدم وجوب الوصل المحسنى جواز
التأخير بقدر لا بعد تراخيا عرفا قال وحله على طغيان العلم لسقوط اليوم
بعيد وعلى عدم التراخي عن الاتيان وقتا اخر بعد * قوله * بآيات اللفظ
ليس بمستقيم اجيب عنه بان تقدير الكلام ان لم يكن منى اتيان فقدوة
مراعى في المعنى لا بحسب اللفظ كما توهمه مثل ذلك في قولهم ما اتيان في ثنا
بالنصب ام لا يكون منك اتيان فحدث فكما ان الفاء ثمة متعين للعطف
ولا يصح لفظ المنصوب معطوفا على لفظ المرفوع بل اكتفى بالعطف بحسب المعنى
فكذا همنا ويمكن ان يجاب عنه ايضا بما ذكره ابجبري في شرح الساطعي
من انه بعض العرب قد يجرى المعقل في الجزم مجرى الصحيح ومعناه ان الضمة
قبل الجازم حذفت استغناء لافها دخل الجازم ملط عليها اما تقدير
كثيرا او اعيدت يحذف وعليه قول قيس بن زهير الم يا نيك و
الآباء ما تمنى بآيات اليا مع انه مجزوم وعليه قوله تعالى انه من يتقى
ويصبر بآيات ياتى يتقى على رواية قبل وقوله تعالى لا تخف وركا
ولا تخشى على قراءة حمزة بآيات ياتى تخشى مع انه معطوف على المجزوم
على وجه نقول الفقهاء حتى اتقدى منه هذا القيل * قوله * وبطلان الحكم
عطف تفسيرى ام بطلان الحكم بالحنث على تقدير ترك التقدي عنده
* قوله * فافى بقوله سما عا قيل يحتمل ان يكون تعرضه له وايراده في كسبه
السريعة لبياض الاحكام لما صدر عنه العوام بناء على ما تقارنوا بينهم
ونظائر كثيرة ذكرت في الهداية وغيره في مسائل الطلاق وغيرها
* قوله * بالمجاز الانسب نسب قيل فيه سائبة التناقض بينه وبين قوله

في الازل
لا يسمى
خطا با
* اقول
قال صاحب
الكشف
وهو يسمى
الامر للمحدوم
في الازل امر
وخطا با
الحق انه
يسمى امر
لان الامر
هو الطلب
وهو موجود
في الازل
ولا يسمى
خطا با عرفا
فانه يصح
من ان نقول
امرنا النبي
صلى الله
عليه وسلم
بكذا ولا يصح
انه نقول
خاطبنا بكذا
* قال *

قال صاحب الترجيح
هذا الكلام انما
نشأ منه من غير نظر
الى قوله وليس
هذا نظير في كلام
الرب اضره
استغارة ولكنه
ليس فيه بحث
يؤيد في انه يجعل
اعراب ما بعده
لما عراب ما قبله
مثل سائر الحروف
العاطفة * مشه
على اسم المقوم
قوله انه لم اترك
اليوم ولا بعد
وجوب اتصال السقوط
بالآتيان في اليوم
ولا يفيد في البر
اقصال التقدي
بأخذ اليوم او
وقع الاتيان في
وسطه مثلا تأخر
مشه
على انه يجوز ان يكون
التقدي منصوبا
بضمائه ان كان جازما
مشه بعينه الفاء
نحو انه لم يكن فان التقدي
بالفاء صرح به
ابن مالك والحنث
انكروا في انتم بالفاء
فاجازوا بالنصب
بعدهما واستدلوا
بقراءة المحسن ومنه

انه اعتبار جانب الامر * اقول لفظ الامر على صيغة اسم الفاعل
وهو المصدر * قال * فانه قلت فعلى هذا يكون الامر حقيقة آة
* اقول منشاؤه قوله اعتبار جانب الامر يوجب وجود الامر موربه
حقيقة * قال * فانه قلت الكلام في مدلول صيغة الامر
بحسب اللفظة * اقول منشاؤه قوله نعم بحسب اللفظة

بکفر و کفر به خدا
و ما جبراً الى الله
و رسول الله محمد
الموت و زاد بعضهم
او و غیره فیما یتمیز فی
بعضی القاء فیجوز
و سایر بعضی حکم القاء
مسئله

الایجاب
 بعضی الاثر
 و طلب
 او او نه
 جزا و بانچه
 الایجاب
 بعضی الطلب
 و احکم
 باستحقاق
 الذم و اعتنا
 واره و بعض
 الاوله
 الادل علی
 الاول الذلیل
 الرابع
 و بعض الاخر
 الاوله
 الباقیه
 قال *
 و القائل
 انه يقول
 انتم انتم
 سیده الامر
 ان قد
 هذا ایراد
 علی قوله
 معنی

فانه قيل قد سبوا اسم الكلام ههنا في مدلول فيضه الام بحسب
الشرع حتى ان العصف رحمه الله جعل في الباب ثمانية فوا
الكلام في مدلول فيضه الام بحسب اللفظ قلنا معناه اسم الكلام بالنظر
الى الالية الترميمية في ذلك لا بالنظر الى المقام * قال * والاول
تدل بعضها على الاول وبعضها على الثالث * اقول راو بالاول ٥٧٢

الاستغناء عن الطلب وهو الفصل الرابع من كتابه في بيان
عنه باسمه المتبادر من نحو قوله تعالى انزل به الكتاب والطلب القريب
وارادته لا يخلو عنه فلهذا يسمى به المتبادر بالانحصار في قوله اعترفت به في
حيث قال لا تقاها في اللفظ واللفظ هو اسم خبره يد طلب الفعل مع العلم
بطلبه من غير اشتراط هذا القدر بل هو باسمه في اللفظ لا في اللفظ

الأمور به ولا يضر الخلف لما منع ولهذا لم يتخلف الإرادة عنه امر الله تعالى التكوين
وتخلف تارة وتأخر معلقها أخرى في أمره التكليفي بحكمة التكليف فلم يوجد فرق
بين امر الله تعالى وأوامر العباد في نفس مدلول اللفظ بل في إرادة الله
تعالى تقتضي إلى الوجود دون إرادة العبد ثم من الظاهر المكشوف أنه أهل
اللفظ لا يفهمونه من ضرب استحقاق تاركه القصاب بالنار

وإنما هو من جهة الشرع
ولهذا ميز المص رحمه الله
بين ما يفيد الأمر بحسب
اللفظ وبين ما يفيد بحسب

الشرع
فأورد كلاما
في باب فإذا
استعمل
أهل اللفظ
الأمر وأراد

الخصوص
كان استعمل
العام
بخصوصه

فكون
بجاء فطعا
تكيف يصح
قوله ولا

بأن أوامر
الشرع

مجازات لغوية وأما قوله
وأيضا لو كان أمر كآه
فايراد على قوله نعم لمع
أنه لطلب وجود لفعل
بلا حيلة قوله السابق
وهو المعنى يقول له احذر
فتحدث عقيب هذا القول لكان

المراد الكلام اللازم في القائل بذات امره تعالى واجب عنه بمنع الملازمة
بأنها إنما يصح لو كان أمر كهم لطلب وجود الحادثة في الأزل وإرادة كونه في
فالمعنى يقول له احذر في الوقت الظاهر فيحدث فيه من غير تخلف وتراخ عنه ذلك
لوقت فيصير الترتيب المبني عن الآلة الكريمة ويندفع قوله وأيضا إذا كان
أزليا آه وليس بشئ لأنه مكتوبه الأشياء إذا كان بالكلام اللازم المستعقب لشئها

فيه خلاف في الوسائل تفرعا على كونها للأصاق مع أنه لا نسب
لتقديم الاصاق ذكره بفتح له أو لا قلت لأنه لو حمل على ذلك لزم
عدم ذكر فرع الاستقانة إذ الفروع التي ذكرت بعد هذا شروع
الاصاق فيحمل على أنه قدم ذكر الاصاق لعمومه وكثرة وآخر فروعها
لاحتياجها إلى نوع بسط قوله يكون سلبا كون الصورة الأولى بعبارة
والثانية سلبا باعتبار وضع المسئلة فإن المبيع في الأول حاضرا بخلاف
الثم بدلالة الإشارة في المبيع والتكثير في الثم وفي الصورة الثانية
بالعكس وهي صورة السلم قوله في حقه وصفته المناسبة في الفظة
أن يكون كل منهما فاعلا أو مفعولا أو ظرفا أو حالا أو نحو ذلك وأما المناسبة
في الجنس فقد فسرت بصحة إطلاق المستثنى منه على المستثنى وليس بشئ
أذ ليس المقدر في ما كسوت الأجنبة شيئا مع صحة إطلاقه على أجنبة بل
لبأسا كذا ذكره الشرح في بعض تصانيفه فالمعتبر بجنس القريب
وعلى هذا الأصل قول محمد في إجماع أنه لو قال إن كان في الدار آلا زيدا
فبعد حذر المستثنى منه بنو آدم حتى لو كان في الدار صبي أو امرأة
يحتمل وإن كان فيها ثوب لا يحتمل ولو قال لا صار كان المستثنى
أحيوانه فلو كان فيها حيوان غير إكهار يحتمل ولو كان فيها ثوب
لا يحتمل وعلى هذا القياس قوله والشكوة في سياق التقي نعم هذا تقرير
لكلام المص على وقوف مراده والافسح فرض عليه في بحث مقتضى المص
في مثله للتأكيد والتأكيد تقوية مدلول الأول من غير زيادة فهو لا يدل
إلا على ما لا يهية لا نعم قوله فإذا اخرج ههنا بعض آه أراد بالبعض
بجميع آخر جات المصنعة بالأذن لا سبق في بحث العام من أن الشكوة

المراد الكلام اللازم في القائل بذات امره تعالى واجب عنه بمنع الملازمة
بأنها إنما يصح لو كان أمر كهم لطلب وجود الحادثة في الأزل وإرادة كونه في
فالمعنى يقول له احذر في الوقت الظاهر فيحدث فيه من غير تخلف وتراخ عنه ذلك
لوقت فيصير الترتيب المبني عن الآلة الكريمة ويندفع قوله وأيضا إذا كان
أزليا آه وليس بشئ لأنه مكتوبه الأشياء إذا كان بالكلام اللازم المستعقب لشئها

كما يدل عليه قاء فيكون كانه هناك ترتيبا من احدهما ترتيب الكون المستفاد من قوله فيكون على الاحد والاخر ترتيب القول بكلمة كنه المستفاد من قوله انه يقول له ركه على الارادة والكلام الخارج الخير في الترتيب الثاني فانه ضمير لو كان راجع الي امر كنه والكلام الجيب في الترتيب الاول فتبين ما بينهما * قال * ولما ذكرنا انه يقول لا لائل المذكورة انما هي في الامر المطلق آه * اقول جوابه ٣٧٤

انه ان اراد انه الورد بعد الخطر فربما على انه المقصود رفع التحريم بالادنى وهو الاباحة فمنوع كيف والاباحة انما وردت في صورة واحدة ولا يجب عنه باسم المثال يجوز ان لا يصح القاعدة الكلية كما سياتي والوجوب ورد في اكثر من عدد صور كما ذكر في الكشاف وان اراد انه قرينة على انه المقصود رفع التحريم مطلقا سواء كان بالاباحة او السدب او الوجوب فمنوع ايضا كيف وكل

وانما ان هذا الجمع عليه بل يتم ام لا فهو بحث آخر سند كره في بحث الاختلاف الوجوب كما مر فاذا لم يصلح لانه يكون قرينة كانه الامر مطلقا ولم يرد الاشكال * قال * واعلم انه المشهور في كتب الاصول آه

* اقول قال فخر الاسلام منهم من قال بالسدب والاباحة لقوله تعالى واذا حملتم فاصطادوا وقال صاحب الكشاف انما جمع الشيخ بين السدب والاباحة وان لم يوجد القول بالسدب في عامة الكتب وانما المذكور فيها الاباحة فقط لانه قد قيل في قوله تعالى فاذا قضيت الصاوة فانتبهوا في الارض وابتغوا هنم حصل ان السدب امر بحتي قيل في كتب العقود في هذه الساعة في الظاهر

الموصوفة نعم وانما لم يصرح به ههنا اعتمادا على ذلك السابق فلا يرد انه لا يلزم من بقاء الخروج الغير الملتصق بالاذن على حكم النفي عموم الخروج المستثنى يجوز ان يراد به خروج واحد مخصص بالاذن واعتراض عليه بانه كلام غير موافق لكلام القوم لان المستثنى عندهم ليس بخارج بعد الدخول بل الاستثناء لبيان انه لم يدخل وانت خبير بانه مناقضة في العبارة والمقصود هو انه اذا لم يدخل بعض منها في حكم النفي يعني بعباده على حكمه * قوله لا اتيك الا ركبها فلا يحتاج الى ما ذكره ابن الحارث في توجيهه من انه مبني على المبالغة وتزويل ما سوى الركوب بهتزة لعدم حتى لا يلزم المحال * قوله وليس كما ينبغي لانه غير مطابق لما اجمع عليه جمهور الاصوليين من انه العموم في المصدر المذكور او المقدر لا في المتضمن في الفعل * قوله لقائل انه يقول آه اوجب عنه بان التقدير خلاف الاصل في العام فلا يصح له الا الضرورة ولا ضرورة ههنا وعورض بان المصير الى الجاذ في كلمة الامع امكان كحقيقة خلاف الاصل ايضا * قوله فانه محتمل لا يعرف له استعمال قيل عليه لا اختلاف فيه على تقدير ابيات فالصواب ان يجاب بانه ترجيح بكثرة الالة ولا غيرة بها بل بقوتها الا يرى انه لو كان في جباية وفي آخر آيات لا يترك الآية الواحدة ولا يقال تعارضت الآيات فبقيت الآية الاخرى سالمة عن المعارض واجيب بان مراد صاحب المبسوط انه مثله التركيب لم يسمع الا ان فيه قضا واهم جهة المعنى وفيه تأخر * قوله المسح هو الممسح بياطن الكف فيه بعد لان الباطن المسح بشرط اجماعه ولا الكف ولا مجرد المسح ظاهره المسح طرف من شعره لا يسمى مسحا بل الاقرب ما قاله المصنف في شرح الوقاية من ان المسح امرار اليدان

منهم من قال بالسدب والاباحة لقوله تعالى واذا حملتم فاصطادوا وقال صاحب الكشاف انما جمع الشيخ بين السدب والاباحة وان لم يوجد القول بالسدب في عامة الكتب وانما المذكور فيها الاباحة فقط لانه قد قيل في قوله تعالى فاذا قضيت الصاوة فانتبهوا في الارض وابتغوا هنم حصل ان السدب امر بحتي قيل في كتب العقود في هذه الساعة في الظاهر

ان هذا الاختلاف ليس في صيغة الامر لوجهين اتم نقل عن الشارع رحمه الله
قال فان قيل سلمنا ان جواز الفعل ثبت بالامر لكه لا سلم ان جواز الفعل جزء
من الوجوب بل لكه ان يكون لازما قلنا جواز الفعل جنس للوجوب والندب
والاباحية ثم حرمة الترك فصل للوجوب وجواز الترك مع مساواة الطرفين
ولا يله . فصل لا باحية وجواز الترك مع اولوية الفعل فصل للندب فانه الفصل

ان كان بحيث يعاقب به

في الاضرة فهو حرام وان لم

يعاقب به فانه ينقسم

على هذه الافاق فقدم

المعاقبة على الفعل عبارة

عن جواز الفعل فهو داخل

في مفهوم هذه الاحكام فيكون

جزء المفهوم الوجوب * قال *

او كونه بحيث يثاب

فاعله ويعاقب او يستحق

العقاب تاركه * اقول حق

العبارة ان يكون كذا او كونه

بحيث يثاب فاعله ويعاقب

تاركه او يستحق الثواب فاعله

ويستحق العقاب تاركه فيكون

الاول اسادة الى مذهب

المعتزلة والثاني الى مذهب

اهل الحق في ثواب المطيع

وعقاب العاصي غير واجب

عندنا خلافا لهم الا عبر بهذا

اشارة الى ان المطيع عندنا

يثاب بمقتضى الوعد وان لم يحجب

عليه والعاصي جازا ان يعاقب

بجواز العقوبة فانه قيل فقد صرحوا

بإستعمال الامر في الندب

والاباحية الى اخر الجواب

حاصل السؤال ان ما اذكر كونه

من خلاف الظاهر مبني على ان يكون صيغة الامر المستعملة في الندب والاباحية

مجازا من قبيل استعمال الكل في الجوز وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون اسقارة

في تمام الندب والاباحية بتام استراكتها في جواز الفعل وحاصل الجواب منع

السند المسادى بانها كانت كالاسد المستعمل في الانسان السباع ويعلم كونه

انسانا بالقرينة لا من حيث ان لفظ الاسد يدل على ذاتيات الانسان فاذا كان

قلت يلزم منه ان لا يتأدى صيغة المسح بوضع الاصابع الثلاثة او
الاربعة من غير مذهب وقد صرحوا بجوازه قلت لما كان المحل قابلا لتحقيق
الامر اقيم الاصابة مقامه محصل المقصود بها وهذا كما انه يسقط فرض
المسح اذا رسل الماء في الوضوء من وسط رأسه على وجهه كما صرح به في
الغنية * قوله بينة النبي عم بمقدار الناصية لا روى مغيرة بن شعبة
ان النبي عم اناس باطلة قوم قبال وتوضاء ومسح على ناصية وخفية
فان قلت حديث المغيرة كما يدل على تعيين الناصية مع ان المذهب
مطلو الربيع اجيب بان الحديث لو حمل على تعيين المحل يكون نسخا للكتاب
ولو حمل على تعيين المقدار يكون بيانا وخبر الواحد صاح البيان لا يفتى
كما تقرر في فتا هذا * قوله وهو الرابع قيل تقدير الربع لمنبت الناصية
كما هو المشهور مبني على ما ذكره الامام محمد بن ان الرأس منبسط وقوله
ومنبت الناصية والا فالرأس ازيد من ستة عشر اصبعاً كيف يكون
الناصية المقدرة بربع اصابع ربع الرأس بحسب المقدار وقيل المراد
بالربع في المشهور ما يعم الربع الحقيقي والتقريبي * قوله فصا رجلا من
النبي عم آه ان كان حديث الناصية مقارنا لاول وضوء النبي عم
فالامر وان كان متأخر عنه كان العمل بالقرينة مع الربع في ضمن
مسح الكل قيل ان كان المقدار المخصوص معلوما وما يقال ان المجمل ما
لا يمكن العمل به قبل البيان معناه ما لا يمكن العمل به باعتبار خصوصية مسح
ربع الرأس كما ان غير ممكن العمل به باعتبار ان الربع بخصوصه فرض ان
امكن تحصيله في ضمن الاستيعاب * قوله مبني على جواب الترتيب
فيه بحث لانه المفهوم من الكفاية ان مراد الحقيقة ان المقدار المذكور حاصل

الاهيات الحقيقية وان كان متصورا في غير ما فيها نحلها واما قوله وباجملة لا يخفى على المتأمل المصنف انه يريد عليه ايضا انه اراد بقوله لا انه مدلول كل منهما جواز الفصل مع جواز الترك ان الجواز بينهما ليسا بمدلوليه حقيقة للصيغة فتملكه لا يفيد وان اراد انها ليسا بمدلوليه مجازيه ممنوع لا بد له من دليل فانه غير محل النزاع بل الظاهر انه مدلول الفعل عند قصد الاباحة بالتقنية جواز الفصل من جواز الترك ومدلول

لا تفصل جواز الترك مع جواز الفصل * قال * عموم الفصل شمول افراده آه * اقول يعني انه يقوم باعتبار الافراد والتكرار باعتبار الزمان مثلا العموم في الطلاق ان يقع الثلث دفعة والتكرار ان يقع مرة بعد اخرى * قال * وفي اكثر الكتب انه البطل هو سر آه رضي الله عنه آه * اقول هذا اعتراض على المصنف رحمه الله بان ما لا يرد الى الاقرع من قوله العائنا

هذا ام لا بد
انما هو قول
الابري ان حكم
سراية
قار في حجة
الوداع
من غير

ان يصد عنه النبي عليه السلام امر بالسج برائا لسؤاله من نفسه الحج والملاينة ما فعله كانت قال الحج الذي وجب علينا ونحوه الان فلا يسون

بأفعاله الهذا العام ام لا بد
واما قول الاقرع وهو الكل عام يارسد الله بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فهو المنفرد بالامر والوارد بعده فاضمحله ما توهم انه له تعلقا بالامر وهو قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فانه امر في صورة الخبر * قال * والمعنى لو قلت نعم لتقرير الوجوب لكل عام على ما هو المستفاد من الامر اقول يعني انه الاستدلال هو ما ليس لغوا البطل العموم كما يشوبه قوله الكل عام

لا خلف والفرق ان البطل مشروع مع امكان المبدل منه وشرط المصير الى الخلف تغذر الاصل فكان البطل بمنزلة وظيفة ابتدائية سرع في التحفيف فلا يلزم مراعات صفة المبدل منه * قال المصنف لا يقبل انما يسمى التباين باختلاف هو التدرج بين الارين والمراد ان المتزوج فيه الذي هو يصد وان يقع وان لا يقع قوله من جانب المرأة قيد بل لا من جانب الزوج عين كما صرح به فخر الاسلام ولهذا اذا قال ابتداء طلقك قلنا على الف لم يكمن الرجوع قبل قبولها ولا يقصر على مجل * قوله وتحفية ذلك ان ثبوت العوض آه فيه بحث وهو انهم قالوا انه يرجع في استحقاق نصف الهبة بنصف العوض لانه استحقاق نصف العوض قالوا في توجيه ذلك ان كل جزء من اجزاء العوض موطر عنه جميع الهبة فاذا بقي من العوض شيء لا يرجع فعلم ان كل جزء من العوض ليس في مقابلة جزء من العوض ويكون ان يقال باذکر من التعقيق انما هو في المبادلات المتقابلة ان الجانبين فان البعض منقسم على البعض فيما تحتو المقابلة والعوض الهبة في حق الواهب ليس على سبيل المقابلة لان الموهوب له ذلك الموهوب ابتداء من غير ان يقابل شي فلم يتبر في مقابلة قوله وثبوت المشروط والشرط آه فيه بحث لانه اذا قال لنسونه ان كلت كل واحدة منكن فان طو الق تم كلم واحدة منهم يقع الطلاق على تلك الواحدة فقد انقسم اجزاء الشرط على اجزاء المسرور وان يكون ان يحجب عنه بعد تسليم وقوع الطلاق حينئذ على تلك الواحدة بان ذلك التكرار الشرط في الحقيقة فان كلمة كل يفيد العموم * قوله لزم تقدم جزء من المشروط على الشرط مثلا لو طلقها واحدة في صورة

واما قول الاقرع وهو الكل عام يارسد الله بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فهو المنفرد بالامر والوارد بعده فاضمحله ما توهم انه له تعلقا بالامر وهو قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فانه امر في صورة الخبر * قال * والمعنى لو قلت نعم لتقرير الوجوب لكل عام على ما هو المستفاد من الامر اقول يعني انه الاستدلال هو ما ليس لغوا البطل العموم كما يشوبه قوله الكل عام

بارسول الله كما هو المناسب للاستدلال السابق بقوله عليه السلام لو قلت نعم
 لوجب وجهه ان ضمير لوجب راجع الى تقرر الوجوب لا الوجوب نفسه لا ان
 ثبت بالنصوص القطعية لا يتوقف على قوله عليه السلام نعم ولقوله صلى الله عليه وسلم
 ولما استطعتم فلو لم يكن الوجوب مستقفاً من الامر لما صح هذا تقرير الجواب بالاسم
 من معناه ذلك بل معناه لشكر الوجوب بتكرار الوقت لصبر ورثة سببا حيث ٥٧٨

لانه صاحب الشرع ومنفرد
 اليه نصب الشرايع فتكون نفس
 الوجوب بالوقت ووجوب
 الاداء بالامر كما في قوله تعالى
 اقم الصلوة لدلوك الشمس و
 احاصل ان الشكر مستند الى
 السبب دون الامر كما زعم
 الخصم فاضمحل ما قيل فيه كلام
 لان ما ثبت بالوقت غير ثابت
 بالامر وكلام الخصم فيما ثبت
 بالامر لا فان قيل اضافة
 الحج الى البيت في قوله تعالى
 وسجد على الناس حج البيت يدل
 على سببية البيت فكيف يصح
 للرسول

وانما قال الظاهر
 لا حضار ان يكون قوله
 للتبيين او للتبويض
 فانما قول المصنف
 رحمه الله تعالى
 من مسائلها فيكون
 من كلام المصنف
 رحمه الله مثالا
 مشه

ويكفي ان يجاب
 عن هذا بان صحة
 وقوع المرافق
 موقع مرادفة لما
 هو اذا لم يمنع
 مانع من ذلك
 الاستعمال هو

الشرط لزم تقدم جزء من المشروط وهو المطلقة الواحدة الكاشفة
 في مقابلة ثلث الالف على الشرط الذي هو الالف وهذا مبني على انه مجموع
 الالف شرط بالنسبة الى كل جزء من اجزاء المشروط ولا تقدم اجزاء لا يستلزم
 تقدم الكل من حيث هو كل فلا يلزم ما ذكره من فوت المعاقبة * قوله تعنت بما
 يجب ثلث الالف ويكون الطلاق بائنا * قوله وعنده لا يجب شيء ويكون
 الطلاق رجعيا * قوله يجب ما يخصها من الالف اي يوزع الالف على مهر المثل لها
 فان كان على السواء فالواجب نصف الالف وعلى هذا القياس كذا نقل عنه
 * قوله لا يلزمها ببعض الظل والقائل ان يقول هذه الفائدة قائمة في مسئلة
 الفرة ايض حيث لا يلزمها شيء بطلاقها وحدها اذا صلحنا على الشرط اذ يكون
 الشرط المجموع ولم يوجد ايض بقاء الفرة في نكاح زوجها من اضر الاستبراء
 عندها من وبعضها اليهن على ما يري في زماننا اللهم لان يراد انه لا فائدة لها
 معتبرة في الشرع * قوله واما من فقد يكون آية الظاهر عبارة المصير الى قوله
 فقد وابتداء كلام السارح من قوله يكون ويبعد ان يكون ابتداء كلام السارح من
 قوله فقد على ان يكون الفاء فاء جواب لما لان اما من كلام المصير وقد ير مثله
 في الشرح بعيد ويحتمل ان يعتبر ابتداء كلام السارح من قوله فقد على ان يكون
 الفاء فاء الجواب فليست * قوله او التبويض او غيرهما ذكر ابن هشام في
 معنى اللبيب ثم خمسة عشرة معنى من حملتها المجاوزة التي هي معنى غير واحد
 في مثل قولهم زيد افضل من عمرو وقد ذهب سيبويه الى انها لا ابتداء لارتقاء
 في نحو افضل منه وابتداء للاخطاط في نحو اشرف منه وزعم ابن مالك انها للمجاوزة
 كانه قيل جاوز زيد عمرو في الفضل قال وهذا في مما ذكره سيبويه فلا يقع
 بعد الى وفيه بحث اذ لو كان للمجاوزة نص في موضعها عجز وما ذكره ليس

سؤال الا تفرع * اقول فانه يفيد الاحتمال بالازم
 وان لم يفد القطع على ما * قال * لانه مطلق الامر
 المطلق * اقول اراد بالمطلق الادل المطلق عنه قيد يوجب الشكر
 وبالثنائي المطلق عنه جميع القيد فكما انه قال لانه مطلق الامر
 عنه قيد يوجب تكرره تكرار المصدر كما للشرط والوصف فتدبر

ولا تظهـر المطلق الاول زائدا * قال * والمجرد عن قرينة التكرار والمرة * اقول
قرينة التكرار ما يوجب تكرره تكرر مصدر الامر اما صرحا نحو مرات مثلا والتراما بان
تصلو بالسبب كما في قوله وان كنتم جنبا فاطهروا وقوله تعالى
اقم الصلوة لذكرك الشئ بخلاف الشرط او القيد وان تكرر شئ منها
٢٧٩ لا يوجب التكرار على ما سبق لكه هذا اذا تكرر الحكم
تكرر السبب

مانع فان فعل
التفصيل لا يجتمع
من حروف الجر
الاسمه * مشه

تأخر في شرح الرضي
وتعرف من الابتدائية
بانها يحسن في مقابلتها
او ما يفيد فائدتها
او ما يصدق بدلها
نحو قولك اعوذ
بانته من الشيطان
الرجيم لانه معنى
اعوذ بكه التجني اليه
قابلا للهوت
افادت معنى
الاستهارة واذا قصد
بجزء مجرد كونه المجرد بها
موضعا لفصل
الشئ وخرج منه
لا كونه مبتدأ
شئ مبتدأ جاز
ان يقع موقعه
عن لانها مجرد
التجاوز تقول
انفصلت منه
وعنه ونهيت
من كذا او عن كذا
مشه

بأنه لا يفوت
المحل حتى
اذا فأت
لم يصح تكرر
الحكم وان
تكرر السبب
كما اذا قطع
اليهم
في السرة
كاسبائه
في آخره
الفصل
قال *
وظاهر
عبارة
المصنف آه
اقول *
اراد بها
قوله
لا يحتمل
التكرار
الا اذا كان
معلقا
بشرط
او مقيدا
بوصف

بلازم اذا لا يلزم لكل مبتدأ منتهى * قوله الا ان وضعتما للتبعض وتو عليه
الا صغى في شرح البدائع بان معنى التبعض لا يتصور في قولك
خرجت من البصرة لانه اذا فارقها فارق جميع نواحيها ولا يتصور
ان يكون خارجا من بعضها دون بعض آخر ولا في قوله تعالى فاجنبوا
الرجس من الاوثان ذليل المراد بالامر الاجتناب من بعضه وجوانه انه
لا يلزم من كون لفظ حقيقة في معنى صحة معناه الحقيقي في جميع المواد
فالصواب في الرد ما ذكره الساج * قوله اطلاقا لا اسم الجوز على الكل
قال صاحب الترجيح فيه نظر لان نهاية الشئ ما ينتهي به والشئ انما ينتهي
بفضده فكيف يكون جزءا منه حتى يطلق الجوز على الكل ثم قال مرادهم
بابتداء الغاية غاية الابداء وانتهاء الغاية غاية الانتهاء اذ
البدائية لها غاية وكذا الانتهاء وجوابه منع ان الشئ انما ينتهي بفضده
بل ينتهي بجزئه الاخير على ان كون ضد الشئ جزءا منه لا دليل على بطلانه
اذ الممتنع ان تصاف الشئ بالضدين معاني حالة واحدة من جهة واحدة
واما اجتماعهما في الوجود اجتماع الكل مع الجزء فلا فادح فيه الا يرى ان
السواد والبياض ضد البلغة مع ان كلا منهما جزء منها وحمل عبارتهم
على القلب بعد تسليم صحة بعيد وعلى هذا الحاجة الى ان يقال طلاق
الغاية على المسافة مجاز في المرتبتين حيث اطلق الغاية اولا على آخر
جزء من الشئ المجاوزية بينه وبين النهاية ثم اطلق اسم آخر الجزء على
الكل والتوجيه الخالي عن شائبة النقص ان يقال انه الغاية مستعملة
في معناها الحقيقي وهي جنس والابتداء والانتهاء فردان له فكانا اضافتهما
اليه اضافة الفرد الى الجنس ولا محذور فيه اذ لا يلزم منه انقضاء الغاية

فانه المتيب در من ظاهر الاستثناء من النقي هو الالبات فيكون النقي
يحتمل التكرار اذا كان معلقا بشرط او مقيدا بوصف لكه الصحيح عندنا ان
الاستثناء من النقي ليس بآيات بل هو مطلقا تكلم باليد في بعد الشئ فيكون المستثنى من النقي
في حكم المسكوت عنه * قال * قلنا ليس بعيد آه * اقول له جواب اخر وهو انهم
يفسونه الشرط والقيد بالسبب حتى قال الامام في المحصول من قال بالتكرار عنه به

انه يغيبه قياس ومن ثقب التكرار عن به ان اللفظ لا يغيبه * قال * رعا
 انه يقول لا نسلم انه المفرد آه * اقول ايرد على قوله المفرد لا يضع على العدد
 وهو لا ينافي انه يقع عليه بعد اقترانه بالقرينة الامام ونحوه * قال * كل
 اسم فاعل دل على المصدر لفته * اقول قوله دل على المصدر صفة اسم فاعل
 واحتراز عن اسم الفاعل اذا حصل علما كالحادث والقاسم فانه لا يدل ٣٨٠

كل اسم فاعل دل على مصدره
 الى قوله وبه يحصل الربط
 فيصح الكلام * اقول رده على
 صاحب الكشف حيث قال
 الضمير المستكن في لم يحتمل انه
 جعل راجعا الى كل اسم فاعل
 كما هو مقتضى الكلام لم يبق له
 مقتضى بالمقصود وهو ثقب
 القطع
 و توضيح الجواب
 انه الفاء خلاف
 الاصل فلا يصار
 اليه الا عند نقده
 وحيث يصح الكلام
 بدون الالف
 لا يحصل عليه
 من نوع
 خلل اذا جاز
 لانه ان يكون محكوما به على
 المبتدأ وهو اسم ان ههنا
 وعلى تقدير كونه راجعا
 الى المصدر ان يخلو كذلك
 ووجه الرد * قال *
 كيف وجوز الترك مجع عليه
 وهو لا ينافي الوجوب * اقول
 فيه بحيث لان جواز الترك
 لا ينافي نفس الوجوب
 وانما ينافي وجوب الاداء وسيا في الفرق بينهما يدل عليه انه الوجوب ثابت فلا يرد
 في اول الوقت لانه وجود سببه مع جواز الترك فيه بالاجماع * قال *
 وذهب بعض المحققين * اقول اراد به المحقق عضد الملة واليه * قال * ولم
 بالثابت بالامر ما علم بموته بالامر لا ما ثبت وجوبه به * اقول اعلم ان ههنا
 ثمة امور احدها نفس الوجوب وهو عبارة عن اشتغال الذممة وثابت بالسبب

وانما يلزم له كما انما ضافتهما اليه اضافة الاجزاء الى الكل كما توهمه
 واؤيده قوله الائمة في مسئلة هل من درهم الى عشرة هل يدخلان الغاية
 ام لا * قوله وعنده قوله واني يوسف ايضاً في رواية كذا في فصول
 البديع * قوله لان التاجيل والتوقف او معنى التوقف انما يكون في
 ثبوت في الحال ونيتي بالوقت المذكور * معنى التاجيل ان لا يكون ثابت
 في الحال كالتاجيل مطالبة الثمن في مضي الشئ * قوله لم يلفظ الوصف
 اشار الى جوابه ولا نقوله واحتراز عن الالف واليه اشار المصدر ايضا
 بقوله فيبطل قوله الى شهر * قوله لان الطلاق لا يقبله لا يرد على هذا
 دخلت الدار فانت طالق اذ ليس مضاه انت طالق وقت دخولك
 الدار على التوقيت بالمعنى المذكور فانه تعلتوا الفرق بين التوقيت
 ظنم لوقعت التعلت في صورة التوقيت صح دون العكس قول ولا
 يتبادر عند المسم قال في فصول البديع اخراج القائمة بنفسها ممن
 التفصيل لا تحصل له اما نقلا من اصول فخر الاسلام وغيره واما عقلا
 لان كون الشك في الدخول واخر وجب يشملها لعدم التفصيل انتهى فان
 اوجب باننا لو قلنا بالدخول في صورة القيام بنفسها وتناول المصدر
 للمعنى ذكر انما اذ الدخول ثابت بدون ذكرها وليس لها دورا حتى
 يذكر لا سقاطه لذكر الغاية ههنا اول الخرج من تناول المصدر على
 الدخول قلنا منغضم بعدم دخول صاحب البستان في البيع بغيره مثل
 ذلك الدليل فيه كما لا يخفى على انه يمكن ان يكون ذكر الغاية لرفع ارادة
 بعض ما سوى الرأس من السكة مثلا مجازا وهذا المعنى ذكر لفظ يدفع
 احتمال التجوز عن الذي قبله سمي في اصطلاح الاصول بيان التقدير

وانما ينافي وجوب الاداء وسيا في الفرق بينهما يدل عليه انه الوجوب ثابت فلا يرد
 في اول الوقت لانه وجود سببه مع جواز الترك فيه بالاجماع * قال *
 وذهب بعض المحققين * اقول اراد به المحقق عضد الملة واليه * قال * ولم
 بالثابت بالامر ما علم بموته بالامر لا ما ثبت وجوبه به * اقول اعلم ان ههنا
 ثمة امور احدها نفس الوجوب وهو عبارة عن اشتغال الذممة وثابت بالسبب

فلا يريد ان صرف اللفظ الى حقيقة لا يحتاج الى دليل بل المحتاج ارادة
مفعول المجازي في قوله اي موجوده قبل التلسم آه الفرق في تحقيق هذا
المعنى بين الرأس والرقن والدمعز كما يشعر به سياق كلامه محل تأمل
راو قال غير مفتقرة في النهاية الى التكملة بان يحكم قوله موجوده قبل
التكملة الى الوجود بـ صف الغاية كما يقتضيه سوق كلامه لكان
اظهر قاطعاً قوله اذا تأملها المراد به خزانة ذلك لان الى يدل
على الانتهاء مطلقاً والنهاية يطين على ما ينتهي به الشيء فيخرج عنه
لانه جزء منه وعلى ما ينتهي عنده فلا يدرى خزانة حكمه فكونها قاطعة بنفسها
لا ينافي في الدخول بطريق آخر بنية لان الكل يستتبع الجزء * قوله وان لم يتناولها
كالصيام آه لا يشك في هذا الشئ بقول تعالى سبحان الذي اسرى عبداً ليلاً
من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى فان مطلق الاسراء لا يتناول مع دخوله
في المغيا لانه دخول من المسجد الاقصى شئت بالاحاديث المشهورة
لا بموجب هذا الكلام * قوله فيجزم الوصال وهو انه يصوم يومين من
غير ان يفطر بالليل وذلك لانه امر بالصيام المنتهي بالليل وذلك بطريق
ضد وهو الا فطار قال السراج في شرح الكفاية ومبناه على انه
الليل غاية الصيام والى متعلوه وهو طلالا لا يجاب وفيه حجة لانه
الصوم الشرعي هو الامساك المقارن انية وانتهاءه قد يكون بانتهاء
النية لا بانتهاء الامساك فلا دليل على ما ذكره ويمكن ان يقال المراد
بالصوم ههنا تقسيم الامساك واستمراره في النية ثبت بقوله عم الاعمال
بالنيات فالنية وما يدا حفظ في نفسه التناول من مضاه ايتوايه تاما بجميع الشرائط
فالنية نفس الصيام فيكون دليلاً على اذكري قاطعاً * قوله واعلم ان

كالوقت للصلوة وما يبرأ وجوب الاداء وهو لزوم تفرغ الذمسة وما ثبت
يتوجب الامر وسبب في تمام تحقيق الفرق بينهما وما لهما ما قلتم وجه بالامر وهو فعل
الصلوة مثلاً وكما لا يمكن تسمية نفس الوجوب كذلك لا يمكن تسمية وجوب الاداء
فكان المناسب بل الانسب نظر الى احتمال العبارة اعني الثابت
بالامر انه معرض لوجوب الاداء ايضا لكنه اقتصر على
التعرض له
اذ لم يذهب
الى تسليم
وجوب
الاداء احد
بخلاف نفس
الوجوب
حيث جوزه
صاحب
الكشف
واراد الخبر
بقوله
وعلى هذا
الحاجة
الى ما يقال آه
الرد وجه
الرد ظاهر
قال *
وبعضهم قيد
الواجب
بان يكون
من عند
من وجب
عليه
* اقول
ذكر هذا
القبه

الواضي الامام ابو زيد وشمس الائمة ومعناه ان يكون حقاله
لا في ذلك وقادر على صرفه الى ما يريد ان في المعاملات فكصرف الى
دينه فانه خالص حقوقه ان يصرفه الى ما يريد بخلاف صرف
دراهم انبراله دينه وان في العبادات فلما لكل فانه خالص
حق وهو قادر على فصله وتركه فاذا صرفه الى نفسه

ونظيره التاكيد
لرفع توهم المجاز
معه المؤكد
كجاء في زيد
معه

بأنه نوى القضاء بدل الفعل جاز بخلاف ظهر اليوم فانه خالص لغة نقلي ليس للبعد فيه اختيار صرفه الى غيره بنية تبديله به قوله لا يصح مع قوة المماثلة اما بين الظهور والظاهر والظاهر لا يشترط الاستحسان في الفرعية بخلاف الفرض والنقل * قال * فالتأنيب بالامر لا يكون الا واجب او مندوب او لمذا قال فخر الاسلام آه * اقول فينبغي ان الاستبعاد بكلام فخر الاسلام ٤٨٢

لا يلزم المحصر المستفاد من قوله لا يكون الا واجب او مندوب لانه في كلامه ضم الاباحية الى السند بفتاى ذلك المحصر * قال * يعني انه الاداء والقضاء آه * اقول يريد ان معنى كلام فخر الاسلام هو الذي ذكره لا ما ذكره صاحب الكشف كاشيانه وحاصله ان يكون الشيء من اقسام الامور لا يقتضي صحة الاداء عليه كالمباح فان من يجعله مأمورا به لا يطلق الاداء ولماذا قال ولم يتوخى المباح اذ ليس في العرف اطلاق الاداء عليه وهما بحث وهو ان المتبادر من الاستثناء بقوله الا ما ذكره صاحب الكشف آه ان يكون صاحب الكشف فحوز الا ان يطلق الاداء على المباح وليس كذلك وكذا المتبادر من قوله وذلك لانه توهم انه معنى كلام فخر الاسلام الى اخره انه مراد صاحب الكشف بانه مراد فخر الاسلام وتبين كذلك بل مراده

ينفعه مصرع بيت آخره ان سيق ياتي كل ما قدرا وفي ايراد ههنا لطف فانه في الظاهر بيان سبب البحث على العلم وفي التحقيق مراد مثال للجملة المعترضة بالفاء للتلايورد والاعتراض بعدم جواز الاعتراض بالفاء * قوله وترك هو المختار اجيب عنه بان المذهب المختار الذي ذكره هو المذهب الرابع بعينه اذ حاصله ان لا يدل على الدخول ولا على عدمه بل كل منهما يدور مع الدليل غاية انه اعتبر الدليل من نفس اللفظ وهو تناول الصدر وعدمه لان لادلة الخارجة غير مضبوطة ثم كون تناول الصدر وعدمه قاعدة في الدخول والخروج ليس على سبيل القطع اذ ربما ثبت الخروج مع التناول والدخول مع عدمه لوجود دليل اقوى بل بمعنى الظهور فالدخول في من اوله الى اخره وعدم الدخول الى باب القياس اذ لا يزيد عدم قرابة بقرينة مقام الافتقار في الاول والتحصر في الثاني وانت نجبر بان القائل بالمذهب المختار لم يحصر دليل الدخول وعدمه في تناول الصدر وعدمه كافي للمذهب الرابع بل اطلق الدليل فادعاء كون المذهب الرابع بعينه لا يخلو عن بعد وان ايدى عدم تحصيل المذهب في الكتب المشهورة * قوله فكيف يعارضه القول بعدم الدخول اجيب عنه بان نقله من المذهب المختار يدل على كونها ضعيفين لما لفته كل منهما اياه والضعيف جدا جاز ان يعارض الضعيف في الجملة اذ لا يلزم اشتراط المساواة بين المتعارضين كيف وقد صرحوا بان شرط التعارض ان يكون الدليلان متساويين في القوة او متقاربان ظاهرا وصرحوا بان القيد الاخير يدرج تعارض المتواتر المشهور اللهم الا ان يمنع التواتر ايضا * قوله الثالث ان ما ذكره آه اجاب عنه

الا اعتراض عليه في نقله مذهب ماله جعل المباح ايضا مأمورا به هاجر بانه يقتضي اطلاق الاداء على المباح لانه مدار اطلاقه على الشيء كونه مأمورا به بمعنى ما ورد به امر فمن قصر الامر على الوجوب قصر اطلاق الاداء على الواجب ومن عممه الى الذنب جعل المندوب اداء ومن عممه الى الاباحية ايضا يلزم انه يسمى المباح اداء الا شراك عملة الشمية مع انه خلاف الاجماع ولا يخفى

على المنصف الجدير بان هذا لا يندفع بما قال الخويزي واما قوله اطلعناك على انه المراد بالامر آه فيها لا يفسد ولا يضر صاحب الكسف كما استرنا اليه وباجملة كلامه ههنا لا يخلو عن الاختلال والاضطراب واما علم بحقيقة الحال والاصواب * قال * ففي عبارة اكثر المشايخ تصريح آه * اقول كما فكر السبب بالنصر ايده بتصريح بعض المشايخ ٢٨٤ به فانه ما يعلم به بثبوت الحكم هو النصر لا الوقت ونحوه قوله والى

هذا يشير كلام المنصف رحمه الله يعني قوله لا ينص قوله وعند بعض اصحابنا عطف على قوله فعند البعض سبب جديد * قال * اي دليله الدال عليه * اقول انما نشر السبب بالدليل لتلايتهم انه المراد به الوقت اذ يتأخر ما سبق * قال * ولما لم يجر علم انه سبب جديد هو التقويت * اقول لفظ التقويت يشعر بان لا يكون الفوات موجبا للقضاء عند هذا البعض وقد صرحوا ايضا بان موجب له كالتقويت * قال * وظاهر هذا التقرير يشعر آه * اقول يعني انه ظاهره مخالف لا سبب في ادل البحث انه المراد بالسبب ههنا ما يعلم به بثبوت الحكم لا ما يثبت به الوجوب كالوقت والنذر ونحوهما فنصرف عن الظاهر ونفك للمخالفه لغيره على قوله والسبب الجديد هو قياس المنذور آه او لا انه مخالف لا سبب

صاحب الترجيح بان الرأس انما لا يدخل في السمكة في حق الاكل لانه لا يؤكل عادة وانت جدير بان لا يسمن ولا يغني من جوع او المراد بمبلة السمكة ما يتناولها الصدر ويكون غاية قبل التكلم لاني خصوصية الاكل حتى لو قال مسحت السمكة الى رأسها لكان الكلام بجاله * قال المنصور وما ذكرنا في الليل والمراقب يناسب هذا فيه بحث وهو انه يرد عليه قوله تعالى ولا تقربوا من حتى يطهرن لان قوله تعالى ولا تقربوا من الا بد فذكر الغاية لا سقوط ما وراها فيلزم ان يكون الغاية داخل على القاعدة التي متبناها مع انه يحل قربانها قبل الاظهار واجواب انه الغاية ههنا لا يتناولها المصداق لان عدم القربان باعتبار الحيض فكان محدود من اول الحيض الى زمان لا تقطع فلا يدخل كذا في سراج الدراية * قوله اولانه صار مجملا آه بيانه انه لما استنبه حال هذه الغاية باعتبار ان بعض الغايات يدخل ويكمن البعض مع بعضها لا يدخل كما في هذا مجملا في كتاب الله تعالى فينبهه بنبه عم بفعله حيث توخاه وادامه على حرافقه * قوله متناولا للغاية كالمبدء الاظهر انه يقال بعد قوله للغاية ولما بعد لان مجرد التناول لا يفيد كونها لا سقوط ما وراها لاحتمال ان لا يكون لها ما وراها ذلك انه نقول قوله كالمبدء لما قبله ففقد ذلك المعنى * قوله متعلقا بقوله غسلوا وعاية له رده العراقي بان ما قبل الغاية لا بد انه يتكرر قبل الوصول اليها فنقول ضربته الى ان مات ويمتد قبله الى ان مات وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول الى المراقب لان اليد شاملة لرأس الاطراف والمناكب وما بينهما قال والاصواب تعلق الى باسقوا محذوفنا ويكفي انه يجاب بعد تسليم لزوم ما ذكره بان المراد بالقبل الغاية الحدث الواقع قبلها وبكره تكرره بنفسه بان يقع مرتين

من قوله فعند البعض سبب جديد اي نصر مبتدأ مغاير للنصر الوارد بوجوب الاداء لظهور انه القياس ليس بنصر واما نيا انه السبب الجديد اذا لاس القياس والنصر المذكور لكان هذا عيها مذهب الجمهور لا سبق انه القياس مظهر لا مثبت وانه النصر لا علام بغير آه الواجب دلائل انهم يصرحون بان القياس لا يصلح لانه يكون سببا جديدا قال فخر الاسلام فصار بعضهم بنصر مقصود لانه القومينة عرفت قربة بوقتها فاذا لانت عندها

فلا يعرف لها مشر إلا ببعض فكيف يكون مثلاً بالقياس وقد ذهب وصف فصل
الوقت وكذا الحار في قوله وكونه هو التقوية كناية عن وجوبه بالقياس
قال * وفي لفظ فخر الاسلام إشارة خفية الى هذا المعنى * اقول يعني
انه كونه هو التقوية كناية عن وجوبه بالقياس لانه قال ويتفرع عما
الاصل مسئلة النذر بالاعتكاف في شهر رمضان اذا اسام ولم يقانف ٢٨٤

انه يقضي اعتكافه ولا يجوز
في شهر رمضان اخر قالوا
لانه القضاء انما وجب
ابتداء بالتقوية لا بالنذر
والتقوية سبب مطلق عن
الوقت فكان كالتنذر المطلق
لكننا نقول انما وجب القضاء
في هذا القياس على ما قلنا
لا ينص مقصود في هذا الباب
و اراد بالنصر المقصود في هذا
الباب التقوية لانه
المذكور سابقا في استدلال
الخصم وليس ذلك على حقيقة
بالمراد به القياس الذي
هو في حكم النص وفيه بحث
لانه لو كان إشارة الى ذلك
لكان غير

وحاصل كل ما
ان الواحد
جزء من الحارض
الذي هو العدد
لا من المردض
الذي هو العدد
مشبه

او اكثر في محل واحد كضربت زيد الى انما مات او مكررة حسب اجزائه
بان يقع واحدة في محل ذي اجزاء متصلة كسرت من البصرة الى الكوفة
لان في كل جزء من المسافة مسير قوله الى المرافق من قبيل الماشي
قوله والفاضل الامام بهما ثبت واجب منه بان مراد القوم انه
لم يذكر الى المرافق لا فادى اجاب غسما للجمهور مع ذكره افادى اجاب غسما
بعضه وهو من الكف الى المرفق فكان سقط ما اوجب في اقدم اجاب
واسقاط بهذا الاعتبار لان فيه اجابا واستقاما فنية كما ذكرنا في
تطائري كلامهم واجاب عنه صاحب الترمذي بان المراد من اجاب غسما
بهما لا اسقاط لانه لا اسقاط عن الحكم بعد استحبابه عليه حتى يلزم
لا يثبت بنصر واحد وانما المراد اسقاطه عن ان سحب عليه علم المصدر
وذلك معنى توقف اول الكلام على اخره اذا كان في ما غير اوله حتى
يثبت بالكلام حكم واحد وهو حاصل من جميع الكلام مع الآية قال
في فصول البدائع هذا عقيدتنا و وضع له مجموع الفيد والمفيد وسفنا نوحي
باعتبار معارف مفردة لانه اعتبار كل منها مستقرا فلا وجه لثبته لثبتي
قوله من باب استنباه المعروض بالعامية اريد بالعامية العدد وبالمدى
المعدود والاطهر ان يقال من باب استنباه اريد بالعامية انما
بالآخر وهو لا تمنية او احد للموضي بالآخر قوله لا يقال اراد
عنه انه قال وجه السؤال ان لا نريد بانواع الاعداد التامة الا انما يدل
والعامة مشاع حتى يتوجه منع دخول الواحد الذي هو الاول فيه ويظهر
ذلك في قولنا من عشرين الى ثلثين بل يعني ان المعدود الواحد جزء من
معدود فوقه كالاثنتين ولا يخفى في ان النذر من درهما جزء من واحد

بالقياس على ما قلنا ونحقيق
بطلان ما قاله صاحب الكشف

فيه إشارة الى ان التقوية كنص مقصود عندهم في هذا الباب
وهو النذر وفيه ايض بحث اما اوله فلا توصف النص بالمقصود
في هذا الباب يدل على ان المراد به لفظ يدل بمرجه على وجوب قضاء هذا النذر
الفاث ظاهر ان التقوية ليس كذلك لانه مع انه ليس بلفظ ليس له اختصاص
بهذا الباب واما ثانيا فلا ندر باب في المذهب اذا ارادوا بالنص ما يكون طريقا

الى موقف المماثلة حيث قالوا فلا يعرف لها مثل الا بالنظر و نقول ان يكون القياس
 كما انهم مع كونهم طريقا معقولا الى الموقفة حيث قالوا فكيف يكون مثلا بالقياس
 وقد ذهب وصف فضل الوقت كيف انه يكون التقوية الذي لا يتصور كون
 طريقا اليها اصلا كنقص مقصود في هذا الباب عندهم فالصواب ان النظر محمول على ظاهره
 فانه انما يخصم اذا ادعى او لا انه القضاء لا يكون الا بنقص مقصود ثم ذكر ههنا
 ٤٨٥

ان القضاء انما وجب ابتداء
 بالتقوية و قد علبه فخر
 الاسلام
 باسم ما ذكرتم
 ههنا مخالف
 لما ادعيتم
 سابقا
 لظهور انه
 التقوية
 ليس بنقص
 مقصود
 في هذا الباب
 فكانه قال
 لنا نقول
 انما وجب
 القضاء
 في هذا
 بالقياس
 على ما قلنا
 لا بنقص مقصود
 كما ذكرتم
 او لا فانما التقوية ليس بنقص
 فضلا عما انه يكون مقصودا
 في هذا الباب ولا شبه له
 في افاودة الموقفة والتجب
 انه هذا مع انهم مكشوف
 واضح كيف خفي على من صاحب
 الكسف والساج * قال * فقولنا يقتضي صوما مبني على استراط الصوم في الاحتكا
 الواجب آه * اقول اعلم ان النذر انما يصح اذا كان المستزور قربة وماي يكون
 من جنس واجب لله تعالى في الشرع لانه ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى كالصوم
 والصدقة والنجس والصدقة والنجس فعلى هذا كان ينبغي ان لا يصلح النذر
 في ما في الدنيا من جنس واجب الا ان الله سبحانه وتعالى يحكم بالصوم باعتباره

وعشرين درهما وثبوت الكل يستلزم ثبوت الجزء وتقرير الجواب
 انه هذا الاستلزام المطلق هو انه يكون ثبوت محدود فوق الواحد كالتين
 مثلا موجبا لثبوت محدود آخر بناء على انه الواحد جزء من الاثنين
 فانما اذا قلنا له على من واحد الى اربعة فلا نزاع في ثبوت الاثنين وانما
 النزاع في انه هل يستلزم انضمام واحد اخر اليه حتى يصير الواجب ثلثة
 ولو لم يكن ذلك بمجرّد كون المحدود الواحد جزءا من المحدود الذي
 فوقه لزم انه يكون الواجب في له على من واحد الى عشرة اربعة واربعة
 لانه يلزم من ثبوت الاثنين ضم واحد اليه ومن ثبوت الثلثة ضم الاثنين
 وهكذا ويكون ذلك بمنزلة له على اثنان وثلثة واربعة الى عشرة * قوله
 كانه اللازم له بعة واربعةين هذا اذا لم ينضم اليه الواحد واذا ضم كان
 اللازم خمسة واربعةين بل لو ضم الى الثلثة الاثنان والواحد والى
 الاربعة الثلثة والاثنان والواحد كما يقتضيه ما ذكر كانه اللازم اكثر
 قيل يمكنه منع الملازمة بان في الاقرار بالمالين اذا كان في مجلس واحد
 يلزم مال واحد بالاتفاق ويدخل الاقل في الاكثر فكيف اذا كان بلفظ
 واحد فاذا كان في ذمة رجل تسعة دراهم يمكنه ان يقول على كل واحد
 من الدراهم ما بين الواحد والعشرة نعم اذا اعتبر العوارض مستقلة لا متداخلة
 يلزم ذلك ولكن لا ضرورة الى اعتبارها كذلك * قوله وهذا كما يقال
 انه كون الاب في الدار آه قيل في كلام صاحب الكسف ما يصلح للفرق
 باسمه يقال لما وقع طلاقا موصوفا بوصف الثانوية ولا يتحقق ذلك
 الوصف الا بوقوع الاول اذ ليس للطلاق وصف الاولية والثانوية
 الا بالوقوع وجب بوقوع الاول وكذا في الدراهم اذا لا يكون الدراهم

الكسف والساج * قال * فقولنا يقتضي صوما مبني على استراط الصوم في الاحتكا
 الواجب آه * اقول اعلم ان النذر انما يصح اذا كان المستزور قربة وماي يكون
 من جنس واجب لله تعالى في الشرع لانه ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى كالصوم
 والصدقة والنجس والصدقة والنجس فعلى هذا كان ينبغي ان لا يصلح النذر
 في ما في الدنيا من جنس واجب الا ان الله سبحانه وتعالى يحكم بالصوم باعتباره

ان الصوم شرط له بالحديث وكان التزام الاختلاف التزام الصوم والله تعالى
 به جنسه واجب فظهر ان الصوم الواجب بالاختلاف يجب ان يكون مما يلتزم
 بالسنة وهو الصوم المستقر دون صوم رمضان لانه فرض مستقر لا مدخل للسنة
 فيه ولذا قال ويكون مما يلتزم بالسنة اي يكون تلك الشرائط بمقتضى ان يصلم
 هذا المقام * قال * وفي قوله و ثواب الثقة للشيخ تسامح * اقول ٤٨٦

يصدق التسامح بقوله
 ا ب ب الى قوله العامة اه
 فان الاتفاق سبب للثواب
 ذكر السبب وادارة السبب
 شائع زايغ في الكلام حتى جاز
 استعماله في التوقيفات
 والمجاز لا سيما اذا تضمنها
 كلمة لطيفة وهي ههنا
 الاشارة الى ما ذكره فلا يكون
 فيه تسامح اصلا * قال *
 لانه المعنى المؤثر في ايجاب
 الفدية كما تعجز مثلا مشكوك
 لا معلوم * اقول يعني ان
 النص الوارد في الصوم وهو
 قوله تعالى وعلى الفريضة
 يطيقونه فدية طعام مسكين
 جزم ان يكون معللا بالتعجز
 فلا يصح معه القياس
 فان معناه لا يطيقونه كذا
 فشره ابا عباس رضى الله
 تعالى عنه وحذف جازر عند
 عدم اللبس ويعضده قراءة
 حفص لا يطيقونه باثبات
 لا ولا يحتمل
 اشارة الى انه
 لو لم يحتمل على ذلك
 لكان عدم الظهور
 اولى اذ لا يجوز
 التحيار فيما فوق
 التمسك عند
 ابن حنيفة رحمه الله
 مشه

في الذمة ثابتة الا اذا وجب الاول بخلاف الاب فان وصف الابوة
 ثابت فيه مع قطع النظر عن كون انه في الدار * قوله وقد عرفت ما فيه
 من انه من باب استنباط العارض بالمعروض وهذا ما يرد عليها
 اذا كانت ما ذهب اليه مبنيا على ما ذكره واما اذا كان مبنيا على الوفاء
 والعادة بناء على مثل هذا الكلام اذ ذكر في الوفاء به الكل كما تقول
 لغيرك خذ من مالي من درهم الى مائة كان له اخذ المائة فلا يبرأ الجواب
 عن قولنا ان مثل هذا الكلام يذكر في العادة ويراد به الاقل من الاكثر
 والاكثر من الاقل فانهم يقولون سني من سنتين الى سبعين ويريدون
 به ان ستة اكثر من سنتين واقل من سبعين فاذا قال انت طالق
 من واحدة الى ثلث يجب ان يكون اكثر من واحدة واقل من ثلث
 وادارة الكل فيما طريقه الا باحة كما ذكر لانه قد جرت التوسعة في الاباح
 دون غيرها اذ الاصل في الطلاح هو الخطر كذا في الهداية * قوله وعند زفر
 فان قيل فعلى قول زفر راجح اذا قال انت طالق من واحدة الى واحدة
 ينبغي ان لا يقع شيء لانه ليس بين كحديثي شيء قلنا قد قال بعض المتأخرين
 ينبغي ان يكون كذا على قياس مذهبه والاصح انه يقع تطليقة واحدة
 لانه آخر كلامه لغوا باعتبار انه جعل الشيء الواحد حدا ومحد واذ ذلك لا يتصور
 فاذا قال آخر كلامه تبقي قوله انت طالق كذا في اجماع الصنفين لانه
 السرخسي * قوله وقد حاجبه الاصمعي في الكافي حاج ابو حنيفة زفر راجح
 حيث قال كم شئت فقال شئ ما بين سنتين الى سبعين فقال له
 انت اذن ابن تسع سنين فتجوز زفر راجح * قوله عند الاطلاق الى التاميد
 في المستثنين الاخرين فظ لان الاصل في التقى الاستمرار واما في التحيار

التفصيل فانه بناء على الحكم على المستوفى وان كان مشروعا بعلمية
 المبدأ له لكنه كل علة منصوصة لا يجب ان يكون متفردا
 ليصح معها القياس بجواز ان يكون قاصرة كما تقر في موضع
 فانه بالفدية نظر الى الاحتمال الاول احتياطا في باب العبادة لا عملا
 بالقياس فيما لا يجوز فيه والدليل عليه انهم لم يحكموا باجراء الفدية

النفيل فانه بناء على الحكم على المستوفى وان كان مشروعا بعلمية
 المبدأ له لكنه كل علة منصوصة لا يجب ان يكون متفردا
 ليصح معها القياس بجواز ان يكون قاصرة كما تقر في موضع
 فانه بالفدية نظر الى الاحتمال الاول احتياطا في باب العبادة لا عملا
 بالقياس فيما لا يجوز فيه والدليل عليه انهم لم يحكموا باجراء الفدية

من الصلوة بل حكموا بسرف الصوم حتى قال رحمه الله في الزيادة ان يجزئ منه شيء البتة
ولو كان ثانيا بالقياس لا ايجب اليه التحليل كما في سائر الاجتهادات فاضمحل
ما قيل ان المعنى المؤثر في ايجاب القديسة معلوم من النص الوارد فيه فانه مناه
وعلى الذرية لا يطبقونه بالاجماع وبناء الحكم على الوصف يشتر بالعلمية فيثبت
الواجب في الصلوة ايضا * قال * الا ان الشرع جعله عن الواجب
لا ذكر * اقول يعني قوله

ليس بظن وان حمل على انه باعتبار اللغة لانه مثبت لا يفيد العموم
والظاهر دخول الغد ليس لكون الجواز ممتد بل للعرف بقي فيه بحث
وهو انه اذا منقضى لا ذكره في لا يخرج الا باذنه من ان قوله
لا اكل ليس بعام وجوابه ان معني ذلك القوم على ما سياتي
في بحث الاقتضاء انه ليس بعام يمكن تخصيصه بل هو يتناول جميع
الاكلات بحيث لا يخرج بجوز ان يخرج عنه اكل ما * قوله ورمضان
في الاجل وعدم التكلم وفيه بحث وهو ان هذا على رواية الحسن كما
صرح به المصنف واما على ظاهر الرواية فلا يدخل فلا بد له من الوقوف على
هذه الرواية ويمكن ان يجاب بان مبني الايمان على الوقوف ولهذا
لو حلف لا يكلم الى عشرة ايام يدخل اليوم العاشر في مستثناه من القاعدة
المذكورة * قوله وعندهما لا يدخل آية فيه بحث وهو انه المرافق ينبغي
ان يدخل على اصلهما فلم قال لا بالدخول في المرافق وعلى ان خيار الشرط
ولكن ان يجاب عنه بان الاصل عندهما وان كان خروج الغاية لان
شأنها ان ينتهي الحكم عندهما الا ان المرافق دخلت بحديث تعليم الوضوء
الذي لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به * قوله وانما وقع في ذلك اى في
جعل مسئلة الاجل مسئلة برأسها وجعل حكمها مثل حكم مسئلة اليقين
* قوله فيقتضي الاستيعاب ومن هنا قال مولانا حافظ الدين قدس
سره في قوله تعالى انما ننصر رسلنا والذين آمنوا معه في الحجوة الدنيا
ويوم يقوم الاشهاد انه تعالى ذكر نصرته الرسول والمؤمنين في الدنيا
مقرونة بحرف في ونصرتم في الآخرة غير مقرونة بها لان نصرته تعالى
ايامهم في الآخرة مستوعبة بجميع الاوقات دائمة لانها ارجأ واما نصرته

لا يترك * اقول يعني قوله
ليس بظن وان حمل على انه باعتبار اللغة لانه مثبت لا يفيد العموم
والظاهر دخول الغد ليس لكون الجواز ممتد بل للعرف بقي فيه بحث
وهو انه اذا منقضى لا ذكره في لا يخرج الا باذنه من ان قوله
لا اكل ليس بعام وجوابه ان معني ذلك القوم على ما سياتي
في بحث الاقتضاء انه ليس بعام يمكن تخصيصه بل هو يتناول جميع
الاكلات بحيث لا يخرج بجوز ان يخرج عنه اكل ما * قوله ورمضان
في الاجل وعدم التكلم وفيه بحث وهو ان هذا على رواية الحسن كما
صرح به المصنف واما على ظاهر الرواية فلا يدخل فلا بد له من الوقوف على
هذه الرواية ويمكن ان يجاب بان مبني الايمان على الوقوف ولهذا
لو حلف لا يكلم الى عشرة ايام يدخل اليوم العاشر في مستثناه من القاعدة
المذكورة * قوله وعندهما لا يدخل آية فيه بحث وهو انه المرافق ينبغي
ان يدخل على اصلهما فلم قال لا بالدخول في المرافق وعلى ان خيار الشرط
ولكن ان يجاب عنه بان الاصل عندهما وان كان خروج الغاية لان
شأنها ان ينتهي الحكم عندهما الا ان المرافق دخلت بحديث تعليم الوضوء
الذي لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به * قوله وانما وقع في ذلك اى في
جعل مسئلة الاجل مسئلة برأسها وجعل حكمها مثل حكم مسئلة اليقين
* قوله فيقتضي الاستيعاب ومن هنا قال مولانا حافظ الدين قدس
سره في قوله تعالى انما ننصر رسلنا والذين آمنوا معه في الحجوة الدنيا
ويوم يقوم الاشهاد انه تعالى ذكر نصرته الرسول والمؤمنين في الدنيا
مقرونة بحرف في ونصرتم في الآخرة غير مقرونة بها لان نصرته تعالى
ايامهم في الآخرة مستوعبة بجميع الاوقات دائمة لانها ارجأ واما نصرته

والدنيا وصف في الذمة لا يقبله قلنا قد تقرر ان بعض الاعراض قد يكون في نظر
الرب في حكم الجواهر كالملك حيث ينظر من الملك الى آخره سببية الجزء الاول من الوقت
حيث ينتقل الى ما بعده على انه المعترض ايضا قد اتركب مسئلة التحليف حيث قال العبد
اعلم من انه لا يكون بحسب الحقيقة او اعتبار الشارح فالحاصل من كلامه ان اعتبار يحتاج الى تكميل
ما يكون الاحتمال اعتبار شراح الشخيرة كما سيظهر ان شاء الله تعالى . اما النظر الثاني

قال على ظاهر المصنف * قال * ولما لم يقل لم لا يجوز ان يكون آة * اقوال
 يعني ان ما ذكره المصنف من الدليل العقول ليس بتمام لورود المنع عليه بان لا
 ان الشيء الذي يحكم الشرع بما ذكر هو الشيء مع وصف المالكية لم لا يجوز ان يكون آة
 الشيء بقيد الملوكية و ظاهر ان القيد خارج عن المقيد فاما ان يقيد وصفه
 وتبدل الوصف لا يوجب تبدل الذات * قال المصنف * ولا يضمن الشاهد بعفو الوالي لانه
 اذا قضى القاضي به ثم جمع

* اقول قال في الشرح * اذا
 تفرع اضر على قواسم وما
 لا يقبل له مثل لا يقبل الا
 بنصر فيه بحث لانه اذا كان
 تفرع على قوله * لا يضمن
 بالمال المتقوم واما الجواب
 فكما حق البشارة ان يزار
 اذ كان مكانه الواو في قوله
 لا يضمن ولما كانت في مكانة
 الوصول فاما بعضهم
 * قال * عام المصنف * اقوال
 وهو قول ابي حامد واخيه
 بمسئل ما عرفت في المصنف
 * قال * وقد عرفت ان
 تعس المصنف من مودعات
 الامر آة * اقوال * في
 الشيخ الاشعري ومن يوجب
 الى ان الله من القبح موجب
 الامر والنهي وانما هما واحد
 بهما الشرع والعقل افهم الخطاب
 ومنا اعني الماتريدية من
 وافهم وذهب المقتزلة الى
 انها ملول الله تعالى والنهي
 كما تباين في العقل قبلها واما
 العقل والشرع في البوض ومنا
 من والتميم في ايجاب مودعات

الشيء الثاني طعن التقدير السابق قوله ويخالف ما روي برائهم
 عن محمد قال الشريف ما مر من الفرق في اثبات الظرف وحذفه
 مذهب ابن حنيفة راجع ويخالف صاحباه لعدم الفرق بينهما على ما صرح به
 فخر الاسلام وغيره وعلى هذا المخالفة فيما روي برائهم عن محمد لما به على
 مذهبهم وانما وقع في هذا حيث اطلق المصنف ولم يتعرض لذلك الخلاف انتهى
 وذكر في فصول البدائع ان ما روي برائهم عن محمد بناء على ان المراد به عرفا
 فانضرب مدة التقويم في التحجير دون مطلق الوصول بخلاف الاطلاق ولما
 استوعب مع في قريب منه ما يؤول الى كون الاصل عدم اقتضاء الاستيفاء
 لا ينافي الاستيفاء بعبارة انما في المودعات لما كان مما يمتد في نفسه ويستوعب
 الترددية والظفر في المودعات في مدة مدبرة فاذا اقلعت مدة محدود
 لا ترجع لبعض اجزاها على بعض بالنظر الى التقويم اقضى استيفاءها بالضرورة
 سواء ذكرت ثالثة في الاجل في المودعات فانه ليس كذلك كما لا يخفى
 بقوله في المضاف انما في المودعات في المودعات ولما كان كل منهما خلاف
 المصنف في حقه وبغيره في المصنف ان لا يوجب اقتضاء قوله
 فزوجه لا يملكه لان المودعات لا يملكه الا انما في حق النكاح * قوله فلما
 يكون انت طاق في علم الله تعالى فيه بحيث لا علم الله تعالى يتقوى
 بجميع الممكنات على ما هو عليه لان العلم تابع للعلوم كما تقرر عندنا فالعلم
 بقيام زيد انما يتحقق بعد قيامه ومن هنا نفى الحكماء العلم بالجزئيات
 للزوم تغيره عند تغير المعلوم وجيب بان التغير انما يلزم في نفس
 العلم لا في نفسه فعلى هذا ينبغي ان يكون انت طالق في علم الله تعالى
 ان قصد انت طالق ان علم الله تعالى تعليقا ولا يقع في الحال لان العلم

وقيل له لو لم فيها ادرك العقل حسنة وقبحه نالا كما في اصل العبادات والعدل والاحسان
 وكما كفر وترك العبادات والعظم ونحوها وموجبها في غير ما ذكرنا كالحكام الشرعية
 والمنقول عن الميراث وقيل له لو لم مطلقا سواء كان لدرج او غيره فانه تعالى حكيم لا يامر
 الا بما حسن ولا ينهى الا عما هو قبيح قال تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان والامر
 في القرب وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى قال الامام ابو زيد في التقويم المجوز في

ان يجب علينا ايجاد الامور به شدة تعالى الاحسن عند الله تعالى على الحقيقة
فان القبح في الحكم اسم لما ينبغي ان يعدم والله تعالى هو الحكم الذي لا سيف له
وقول الرب لا اله الا الله رحيم لا يامر بالفحشاء اسارة الى هذا المذهب * قال *
او بفعل قبله * اقول ان اريد بنبوت الحكم بفعل قبل الامر دلالة لفعل عليه كما
يقال في الحكم ثابت بالكتاب او نحوه ويراد به دلالة عليه كما في مذهبنا * ٩٠ *

وان اريد به وجوبه بفعل
كما في مذهب المعتزلة * قال *
كل من احسنه والقبح يطلو على
ثلاثة معان ليس المراد احسن
فيها لا اله الا الله معاني احسن
قال في الموقف احسن والقبح
يقال للمعاني ثلثة الاول صفة
الكمال والنقص الثاني ملائمة
العرض ومنافرته وقد يعبر
بعضها بالمصلحة والمفسدة الثالث
تعاو المذم والاصواب والذم
والعقاب وقال في مختصرها
الحاجب ويطلق ثلثة امور
امانة الموافقة العرض
ومخالفتها

واما قال سببه
لان التصورات التصديقية
لا يطلق على
علم الله تعالى
مست

تقديم جميع الممكنات
لما نسبة ما ذكره
في المشية والا
فصل الله تعالى
ينطلق بجميع
المفومات سواء
كانت ممكنة او
مستحبة * مشه

بوتوع الطلاق موقوف على وقوعه فلو قيل بوقوعه لتحقيق العلم فان
علم الله تعالى سبحانه بطلانها كما يحتمل معنيين علمه تعالى بان طلاقها واقع
وعلمه سبحانه وتعالى بامية طلاقها والاول سببه بالعلم المقصد يعني
والثاني بالعلم التصوري واذ احمل العلم على المعنى الاول يكون تعلقا
ولا يقع الطلاق في الحال واذ احمل على المعنى الثاني يقع فاذا قال
تصدت المعنى الاول لا يصدق لانه لا تحقق له قلت احمل على المعنى
الاول هو الظاهر وايضا يلزم ان يصدق بينه وبين الله تعالى ولم يذكره
الا ان يقال عدم الذكر لظهوره قوله لم يكن هذا المعنى في معلوم الله
تعالى فيه بحث اذ قد ذكره الاول ان علم الله سبحانه يتعلق بجميع الممكنات
فعلى تقدير عدم وقوع الطلاق كيف لا يكون المعنى المذكور في معلوم الله
تعالى مع انه من جملة الممكنات ان قلت مراده لم يكن وقوع الطلاق
في علم الله تعالى بل عدمه قلت فيجوز عدم التحقيق والالزام من
عدم كونه قوله انت طائفة علم الله تعالى تعلقا * قوله لا حاجة
الى جعل العلم بمعنى المعلوم بل لا وجه وجوبها له لان فيه ارتكاب مجاز
بين كون المصدر بمعنى المفعول واستعماله فيما ليس بطرف حقيقة
وفيما ذكره التجوز في استعماله فقط * قوله فينبغي ان يقع وفي رواية
الكافي انه يقع * قوله واجب بانها بمعنى تقدير الله فيه بحث لان
المسئلة ما اذا قال الرجل لامرأة انت طائفة قدره الله تعالى
فاجواب انها لا يطلو لانها بمعنى تقدير الله تعالى خلاف الظاهر اذا
قال نويت ذلك ينبغي ان لا يصدق قضاء لان كنفه له
فأما * قوله وفيه نظر اذ لا ترجيح آه اجيب بان وجه الترجيح

والقبح انما يطلو ثلثة امور اضافية لا ذاتية فلا يظهر ان الاول
وجبه صحة * قال * نص الرب على علمه دليله
* اقول اي على مدح او ذم ليدل الاول مثل قوله تعالى في حق اهل قبا
رجال نجيبون اذ يظهر وانما الله تعالى وقدس مدحهم لتكامل الاستحسان باستعمال
الآية بعد الاشارة الى انما في مثل قوله تعالى ويبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات انهم لهم

جنات تجري من تحتها الانهار وغير ذلك من الايات فانه تعالى نصر على مجازاة المؤمنين العاقلين بالجنة والمجازاة بها لا يكون الا بفعل مدوح * قال * يعني ان العدة في اثبات ذلك امران الى قوله وليس المراد ان مذهب الاسعوي انه * اقول لما اولهم قول المقر وهذا بناء على امرهم انه اثبات مذهب الاسعوي

٩١ موقوف على الامرهم جميعا اراد دفعه بان مراده انه

و ما يتوهم في الجواب
من انه يكفي في المؤ
تصديق المقدور
على اثر القدرة
وان كانه اعم
من دهم مخصص
مش

فلا يقع الطلاق
في انت طالق
في قدرة الله تعالى
بمعنى انما قدرة الله
تعالى * مش

ما قلت قد عرف
في مسئلة انت طالق
واحدة انه لا يعتبر
بان باب الواحد
عند عامة المشايخ
لان العوام لا يميزون
بين وجود الاعراب
كما صرح به في البداية
فينبغي ان لا يعتبر
عدم الفاء في الجواب
فيجعل تخليف ايضا
قلت فيه حينئذ
تحقيقا على الفاء
لا تخليف فلا يصح
مدعيه قضاء
مش

والنفس يتبع ذلك
يستلزم الالف
مش

ان الاول اقرب الى الحقيقة وجميع لان استعمال القدرة في المقدور
غير مستلزم بخلاف العلم في المعلوم واما حذف المضاف فتابع رابع
مطلقا كذا في فصول البديع * قوله ولو سلم فقولنا ان قيل يكران يقال
لانهم انما القدرة هي المقدورات لانها انما هي الممكنات الوجودية
اذ لا يكون المعدوم اثر القدرة وان كان مقدورا فيصح التعليق بها كما
اذ كانت بمعنى التقدير وهذا يصلح ايضا موحيا بحذف المضاف لان
هو الاثر الموجود لا مطلق المقدور * قوله هذا هو اجمال الكلام اطلاقا
للزوم على اللازم فان المعلو عالم بعلم وقوه ابد لا ينفو فاستعمل اللفظ
* قوله في انه يكون يمينا فيبحث به من خلف لا يخلف بالطلاق ولا تعلقه
بشي * قوله لعدم حرف الجزاء وهي الفاء مع وجوبها اذ وقعت اجملة
الاسمية جزاء وفيه اشارة الى انه لو قال ان شاء الله فانت طالق بالفاء
لا يطلق اجمالا والقوى بدو الفاء على عدم الوقوع كما ذكره قاضيها
* قوله لم يقع الا تلك الواحدة فيه بحث لانه كان ينبغي ان يقع انسان
في هذه الصورة احديهما المجر والماض المعلو بالسمية لان الجزاء تابع للشرط
ويمكن ان يقال المجر هو ما علق على السمية فان سبب تميزه هو سمية الله
اذ لو لم يتاخر لم يميز هو ابد * قوله ذكر في النوازل استيناف تأييد للجواب
المذكور عن النكتة لان قوله لو صلح لبطرأة حين ذلك الجواب وفي
بعض النسخ بالواو والاول اظهر * قوله ولو لم يقيد باليوم فيه بحث اذ
لا دخل للتقيد باليوم في اختلاف الحكم كما يشعر به كلامه بل مراده ان متعلق
السمية وعدمها واحد في المسئلة الاولى وهو الطلاق واحدة ومختلفة
في الثانية لان متعلق السمية الطلاق واحد ومتعلق عدمها مطلق الطلاق

الحسنة لا ينسب الى افعال الله عند الاسعوي غير صحيح لان الحسنة
معاني مستفدة وافعاله تعالى وان لم يتصف ببعضها لا ينع يتصف
ببعض الاخر * قال * واما بمعنى كونه الفعل متعلقا بالمدح والاصواب
والله تعالى منزله عنده * اقول فيه بحث لانه ان اراد يكون متعلقا
متعلقا بالمدح والاصواب كونه متعلقا لها معا كما ان كان بعده مخصوصا

بأفعال العباد فلا وجه للتخصيص وإن أراد كونها متولفاً لكلاً واحداً منه بلا نفر أو كائناً
 صحيحاً في حق الثواب ووجه المدح ولهذا قال الفاضل الشريفي في شرح قول المواقف
 الثالث تعلو المدح والثواب والذم والعقاب ثم إن أفعال العباد وإن أراد ما يشتمل
 أفعالاً تنسب إلى الكسبي بتعلو المدح والذم وترى الثواب والعقاب * قال *
 وكونه المباح داخل في تفسير المحبة عندهم محل نظر آه * أقول فيه نظر لا * ٤٩٤

أو الطلاق متين حتى لو قال أنت طالق اليوم واحدة إن شاء الله
 وانت طالق متين وإن لم يشأ الله تعالى أي طلاقاً متعلقاً أو طلاقاً
 متيناً لم يقع شيء بما ذكره ولو لم يقيد اليوم فاعتبر اتحاد المعلو لمسية
 وعدمها وهو الطلاق واحدة ولم يطلقها الزوج واحدة فالقياس
 أنه يقع ثمانية عند موت أحدهما كما أشار إليه في المستفي ويمكن أن يقال
 لم كيف بقوله ولو لم يقيد بوصول وقال فقال آه أي إلى معنى الأمر
 ليس مطلوب الطلاق * قوله وهذا المخالف لما في النوازل لا إشارة إلى
 قوله ولو لم يقيد اليوم في الميمينية آه ووجه المخالفة أنه كلام النوازل
 في صورة عدم التقييد باليوم يدل على عدم وقوع المعلو بالسيرط
 الثاني أصلاً وكلام المستفي يدل على وقوعه قبل الموت * وفي
 المستفي لم يرد أي لم يفد ذكر الطلاق مقدماً على الشرط الثاني حيث لم
 يقل وانت طالق لمّا لم يشأ الله تعالى قال وإن لم يشأ الله تعالى
 فانت طالق ثمانية قوله بعضها ثم دلت على أنه من آياته واحدة
 وهي أن مجمع الحروف مناسبة أسماء قديريه من آياته * إذا
 التعليل لصاحب الكسف وفيه بحث إذ يلزم منه أنه إذا قال خير
 الموطوء أنت طالق وطالوت يقع ثمانية لأنه في وسعة القرآن مع
 أنه الواو للجمعية لا ينافي القراءة بخلاف قبل فانه ينافي القراءة والآو
 تقليل حافظ الدين لوح وهو من القبلية صفة للثانية فاقضى بقاها
 في الماضي وإيقاع الأولى في الحال والإيقاع في الماضي إيقاع في الحال
 فيقعة ثمانية ويقع ثمانية * قوله لأنها لا تبين بالاول فيه بحث وهو أنه إذا
 الديلانما يتم إذا كانت القبلية مقتضية وجود شيتين يكون أحدهما

منه أدخل في تفسيره لم يقتره
 بما أمر به المدح والثواب
 بل بما لا يفرج في فعله لا يقال
 مراده بتفسير المحبة عندهم
 تفسيره المختص بهم وهو ما أمر به
 لا أقول فينبذ لوجه أقوله
 ولا أنه ليس متعلق المدح والثواب
 لأنه أيضاً غير مختص بهم وأما المص
 فأنما أدخله به بجعله المباح
 كما موراه به مجازاً كما أنه المنذور
 كذلك عندنا وهذا لا ينافي
 اتفاقهم على أنه ليس بما موربه
 بالامر المطلوب الذي هو حقيقة
 في الوجوب والشر في ارتكابه
 هذا المجاز جعل عبه والصح
 مثلاً ولا لأحكام المحبة أي
 الواجب والمنذور وب
 المباح والحرام والمنذور
 أو بقيا على حقيقتها لم ينافي ولا
 الواجب والحرام وكان الثلثة
 الباقية واسطة بينهما مع أنه
 المنذور والمنكروه داخلان
 في تعريف الحكم بقيد الاقتضاء
 والمباح بقيد التحريم كما ترى أول
 الكتاب لا اتفاقهم على أنه ليس
 بما موربه أنه قبل قد قرر أنه
 الكسبي فأنكر يكون ما موراه

وواجباً فكيف يصح الاتفاق قلنا لم يعتبر خلافه لأنه مكابرة محضه مبني على شبهة باطل
 ضعيفة كما تقرر في موضعه * قال * يشتمل المباح وفعل البارى * أقول على
 التوافق كما يشتملها يشتمل أيضاً فعل غير المكلف من الصيانة والمجانبة واليوأيم كما يشتمل كلا
 منها تعريف المحبة بالانحراج في فعله * قال * ما يكون للقادر العالم حاله أنه يفضل
 * أقول بأعبارة عن الفعل وضمير بحاله راجع إلى ما لا العالم * قال * أي الذي أنشأ

فعل وان شارك * اقول سياتي في التعريف ليس كما ينبغي : الاول الى ان يقال
 انشاء فعل وان لم يشاء لم يكن * قال * قد لا يكون حسنا بل قبيحا * اقول يعني انشاء
 في نفسه مع قطع النظر عن خصوصية الفاعل كالمسألة وشرب الخمر * قال * فانه لم يقيد
 اذ لو اعتبر خصوصية لم يوصف بالخبث والقبح * قال * فانه لم يقيد
 ٩٤ * لا تنقض التعريف جمعا ومثلا * اقول اي لو قيل الخمر

واذا اقالوا اذا
 قال انت طاهر
 قيل دخولك الدار
 او قيل قد دم فلاح
 طلقت في الحمار
 دخلت الدار او
 لم يدخل قدم فلاح
 او لم يقدم ذكره
 الاصفهان في شرح
 البدائع * مثله

او للفاعل
 ان يفعله
 والقبح ما
 ليس له
 ان يفعله
 يخرج
 اما فداي
 لمذكورة
 عن تعريف
 القبح ودخل
 في تعريف
 الحسنة
 فيجوز ان
 قال *
 فيكون
 التفسير
 * اقول
 يعني
 تفسير
 القبح
 * قال *
 وهو بعيد
 * اقول
 لانه طلاق
 لفظ محرم
 على المكروه

يعني صحة الكفير
 لا يتوقف على المسبب
 ومثله قوله تعالى
 يا مناولها انزلنا
 مصداقا لما مدكم
 من قبل ان نطعم
 وجوها فان صحة
 الايمان لا يتوقف
 على الطمأنينة
 ان دفع اعتراض
 الاصفهان في شرح
 البدائع بان الفوق
 تحكم * مثله

يشبه الى الجواب
 على قولهم ههنا
 او الصواب بكان
 الحضور بناء على ما
 ذكرته * مثله

سابقا في الوجود على الاخر وليس كذلك قاله محمد ربح في الزوائد
 وقال لا يري الى قوله تعالى فخر رتبة من قبل ان يناسا والى قوله
 عز وجل قبل ان ينقد كلمات ربتي والى قول النبي خللوا اصابكم قبل ان
 يتخللها نار جهنم اللهم الا ان يقال مدلول اللفظ في جميع ما ذكر وجود
 البعد وهو القبل والانتفاء الدليل خارجي يؤيد انه القبل والعبد
 اضافيا يتوقف كل منهما على الاخر تعقلا وتحققا * قوله له على درهم
 قبل درهم ذكر في فصول البدائع ان هذا لا يصح بل لزوم الدرهمين فيما سوى
 هذه الصورة وقد نقله المحللين في شرح البرزخي عن المبتدئ ط
 اشار اليه صاحب الكشف ايضا ولم يذكر فيه خلافا وعلمه الجدة في شرح
 فصول البدائع كما اسررت اليه الان من ان القبل لا يقتضي وجود البعد
 وذكر في الحواشي انه هذا في الاقرار لا في الطلاق فانه يقع طلاقا في
 طاعة واحدة قبل واحدة للمدخل بها لانه لو لم يقع الثانية لزوم الفاء
 قوله قبل واحدة لاحتمال ان يقصد بذكر التثنية رعاية سنة التوقيف
 وعلى انها مستند الى ان ينهي المحل باخرى ان كانت امة واخرين ان
 كانت حرة لان المراد بمثله عرفا واحدة قبل واحدة او قهرا كذلك او
 وقعت اياها كما انه يقع مثل وقوع الاول وانما يفهم ذلك لكونها
 في يده كالاول بخلاف لفلان على درهم قبل درهم لان الاقرار خبر
 يقتضي تحقق الخبر به او لا لا من قبله هذا وقد عرفت امكان دفع التعليل
 فلتذكر * قال المصنف وعند المحضرة لعل هذا على حذف المضاف ان
 جعلت اللام صلة الوضع المقدر الى المكان المحضرة ولان المحضرة مصدر
 وعند ظرف لامصدر وحذف المضاف متابع ثم المراد من المحضرة انهم من

شنيع بامى تفسيره احسن * قال * وههنا بجان آه * اقول منشا
 البحث الاول قول المصنف على الثاني لا واسطة بينهما ومشا الثاني
 قوله وكلا تفسير القبح متساويان لا يتناولان الا الحرام والمكروه
 * قال * ظاهر هذا الكلام مشعر آه * اقول انما قال ظاهر هذا
 الكلام لانه يظهر فيما سبقت من مراده انه كلامه الامري لا المجعول عمدة في اثبات مذهبه

«سو قوف عليه فهو ليس باعترض على المصوب بل ببيان مراده وايضا المتبادر من ظاهر
قول المصوب لا ثبات الاصيليه انه يكون ايراد الدليليه لا ثبات الاصيليه فان قول
الشراح و ذكر منصوب معطوف على الحكم في قوله بان الحكم لكانه اذا نظر في قول المصوب
اوردت على مذهبه دليليه علم انه ذكر الدليليه لا ثبات المذهب و يترتب ثبات
الاصيليه ومعنى قول الشراح نعم هذا المعنى لازم آية فقوله لا ثبات الاصيليه ٩٤ *

عنه ليجتمع قوله اوردت على
مذهب دليليه فتدبر
قال * وهو باطل لانه
يلزم اثبات الحكم لا المحل
الفعل له
فهم من هذا انه
يكون ظاهرا للمعاني
الاعيان * مثله
لا يؤول الى
بال ايضا
لوما بها نحو الصبر
عند الصدقة
الاولى وحبك
عند طلوع الشمس
مثله
و قد نقله

المعقوف في شرحه و لم يبين انه
مراده بالحكم ما اذا او بينه
الخير في حواسيه بقوله اعني
كونه المعنى قائما به و تبعه
من بعده و في بيانه بحث لانه
الحكم بهذا المعنى غير المصطلح عليه
و غير مناسب للمقام و لا ظاهر
الفساد بل المراد به المصطلح عليه
وهو الوجوب و نحوه مما هو من
جزئيات الحق و القبح والمعنى
لانه يقضي الى اثبات

المحضور انكسرت نحو فلما راه مستقر اعنده و المعنى نحو قال لذي عنده علم
من الكتاب و كسر فا عند اكثر من ضمها و فتحها و لا يقع الا ظرافة و مجرورة
بمن و قول العامة ذهبت الى عنده ظن و اما قول بعض المولدين كل عند
لك عندى لا يساوى نصف عند و مثله يقولون بذ عنده ما غير جائز و من
انتم حتى يكون لكم عند فقال بحري نه نحن و ليس كذا لك بل كل كلمة ذكرت
مراد بها لفظها فتسابع انه يتصرف تصرف الاسماء و ان يعرب و يحكي
اصلها و لكن اكثر لكاية صرح به الرضى فان قلت ذكر في معنى اللبيب
و المفصل انك تقول عندي مال و ان كان غائبا و لا تقول لذي مال
الا اذا كان حاضرا فيفهم انه عندي ليعصور قات الظان انه اعني فيه المحذور
المعقوف و ذكره قول الجدي قوله و لا يدل على اللزوم ذكر في المسوط انه
في اصل الوضع لا قريب فيجمل القوب من يده فيكون امانة و ختم العز
من و منه فيكون دينا فلا يثبت الا الاول و هو الوديعه و قوله ظاهر
كلام آية حيث قال بعد قوله باب حروف ا و من هذا الجحش اسماء
الظروف ثم قال و من ذلك حرف الشرط و قوله و هو في كسرهم لاوقات
و الاحوال * قوله في امر على خطر الوجود اى بالنظر الى حاله في نفسه و فرض
الكلام بقوله لا على لسان من يجوز عليه الشك و التردد فلا يلزم امتناع
توحيها في كلام الله تعالى بنا على انه ليس بالنظر الى علم الله تعالى العلم
بالوجود و عدمه * قوله فلا ميراث لعدم العدة * قوله لا يتصور الرجوع
و لذا قال في النوادر لا يطلو * قوله قبيل الموت اى زمان لا يسع لصيغة
النظير و يسع للوقوع فيقع الطلاق و لا ميراث له لان الفرقه من قبله
* قوله كرهية اى حرب و مقابلة * قوله استغن ما هناك ركب بالغنى

الوجوب و نحوه لمحل الفعل اعني زيد امثلا لا للفعل فيلزم انه يكون زيد و احب
او حرا او غير ذلك و فاده ظاهر و انما قلنا يقضي الى ذلك لانه اى اصل قبا منها
معا بالجوهر الى آخره و بهذا يظهر اندفاع الوجه الاول من وجوه الضعف الانية لانا
نحار اول الستى الاول قوله فما ذكرتم لا يدل على امتناعه قلنا يدل عليه انه يقضي الى
انه يتصرف الفاعل بالوجوب و نحوه كما يتصرف الجسم بالسرعة و البطء بتوسط انصافه

بالحركة فانه صفة الحال في جميع الصور المتنازع فيها بيننا وبين الفلاسفة صفة
 المحل لانه حاصل قياها معا بالمحل وثانيا ان في قوله فالقيام بهذا المعنى لم يلزم قولنا لان
 المحل لا يجوز ان يكون صفة للفعل ثانيا له ولا يكون تابعا له في التحيز بل تابعا للجوهر الذي
 يقوم به لانه القيام بهذا المعنى يقتضي الاتصاف كما في جميع الصور المتنازع فيها فيقتضي
 الى اتصاف الفاعل بالوجوب ونحوه ايضا كما سبق فيلزم قيامه بما انصف به
 ٢٩٥

حقيقة وهو الفعل وان كان
 ذلك ايضا باطلا قوله اذ هما
 معا حيث الجوهري اي في حيز
 الجوهري تبع له اي للجوهري قوله
 وايضا معنى قيامه به اي
 قيام العرض الاول في حيز العرض
 الثاني وحيث ذلك العرض الثاني
 اي حيز ذلك العرض الثاني
 هو حيز الجوهري الذي هو محل
 العرض الاول فها معا في حيز
 الجوهري * قال * ولا يخفى
 انه لاجته للتخصيص بفعل البيع
 الحق لانه لان المحل لا يقع
 بدون علمته * اتول الجواب
 انما هو الاول فانه ان اراد
 التخصيص بالثبوت فمستوعب بل ذكر

البيع للتبديل
 ويعلم منه
 حال الحكم
 وان اراد
 التخصيص
 بالاثبات
 فليس لك
 وجوب
 ان الكلام
 كما لا يام به حنيفة
 رحمه الله ومن تبعه
 وقوله ثقات المقام
 اي ثقات في الامور
 الشرعية فكيف
 في الامور اللغوية
 مسته

ما مصدرية اي استغنيت عنه اغنا ربك اياك وبالفعل متعلقا بوجه
 الفعلين والاقرب تعلقه بالاول وتجهل ان يكون باجيم على ما ذكره
 ويحتمل ان يكون باحدا المهمله اي تكلف المسئلة * قوله قد كنت قدما
 البيت قدما نصب على الظرفية اي في الزمان السابقة وتر يا خبر
 فان اي كثير المال من اترى الرجل كثرت امواله وسمو لا تا كيد له ويجوز
 ان يكون بمعنى ذائرة اي كثرة على ما ذكره السارج وسمول خبر آخر
 وكذا ما بعده وعنه بكسر العين من عطف من احكام يعف عفا وعفافة
 اي كف وعفافة بضم العين بقية اللبن في الضرع وكذا العفة بالضم كذا
 في الصحاح * قوله بدليل استعماله فيما ليس بقطعي لا يخفى انه الاستدلال
 اذا كان بغير استعماله فيما ليس بقطعي كان ظاهرا لانه فاع اذا غاية
 ما لزم منه اشتراك في الاستعمال بينهما ولا يلزم اتحارهما في اكرمية
 كيف وقد يستعمل ان في القطع كاستعماله اذ فيه فلم لا يحكم بان اسم
 كذا فان اجيب بانه على سبيل تنزيل المقطوع منزلة المشكوك فلكنة
 اجيب بمثل في العكس والاقرب في الاستدلال ما قيل ان اذا
 في البيت قد جازمت المضارع ودخلت الفاء في جوابها ودخلت
 على امر متروك وهذه علامة ان وخصيتها وجواب هذا الظاهر ايضا مما
 ذكر فليأت قوله وجوابه ظ قال في فصول البدائع هذا الجواب ليس
 بشي لانه القول بالتنزيل عند عدم الحقيقة والاصل تحقيقها وارتيف
 النظر كذا والنقله ثقات المقام والقول به لوجود التثنية من ايهام
 العكس اي طريق ان اذا مشترك بين الوقت والشرط وقوله كذا
 مفعول مظهر اي نقلا مخصوصا موافقا للذكور ومعنى كونه من ايهام

كذلك فيما نقله عن المحققين وظاهر ان اعتباره في البيع الى من اعتبره في الحكم واما
 عن ان في ثبانه وجه الحاجة اي ما ذكره ان الاختيار اي يطبق على فعل واجب بتعلق الارادة
 حتى ان القوم قالوا الوجوب بالارادة لا ينافي الاختيار كما سيأتي فلما ورد على قوله ان لم يكن
 مستكنا من تركه ففعله اضطراري انما هي التمكن من الترك لا يقتضي الاضطرارية بجواز ان يكون
 ذلك سبب لتعلق الاختيار ونحوه بانه لا يجوز لنا نقل الكلام الى ذلك الاختيار ونحوه لانه

أي التجميع الذي
يتأهل للبر والرفع
بالذات. بعضهم
والخطاب المذرع
بالذات المعجزة
وهو الذي أمته
السرف من أبيه
وقد اشتراه من حنظلة
السرف من بآلة
مش

وحظلة الكرم قبيلة
في تيم يقال لهم
منظلة الأكرمون
أبوهم حظلة به
كانت به عمر به تيم
صحيح
قبيلة من قبيل به
عيلان وهو في
الأصل اسم امرأة
صحيح

كتب به مشام في
باب السابع من
مفني اللبيب
قول النحويون إذا
ظرف لا يستقبل
من الزمان بأنه
توهم أنه إذا ظرف
مطروفة الزمان
مش

والا كما أنه مشام. فليست آية مؤيد لما ذكرنا. وأما عن الثالث فبما أن
الشيء الثاني في قوله لا يبيح كونه اتفاقاً قلنا لا نسلم قوله إلا بما لا يتفق
من وجوده. قلنا أي هيئاً موجودة لا من الكلام في فاعل التبيين
والتردد في أنه متعلق من الترك أي عدم الفعل من أول الأمر أم لا
وفاعل التبيين على ما سبقت له بلا مزية فاذ التكملة من الترتيب ٢٩٦
بالمتن
المذكور لزوم
أن يسد
عنه التبيين
نارة ولا يصح
لمنه أخرى
مع تساوي
أحاديث
منه غير تحدد
أمر الفاعل
فيما اتفقا
وحيثما
بلا مرجع أيضاً
بالمتن
تدبر
تأكل *
الرابع أنا
نحو راسد
يحتاج إلى
مرجع الخ
* قول
هذا الاعتراض
تحقيقه و
البوابة
الزمانية
أدلم يوف
منها وجه

والا كما أنه مشام. فليست آية مؤيد لما ذكرنا. وأما عن الثالث فبما أن
الشيء الثاني في قوله لا يبيح كونه اتفاقاً قلنا لا نسلم قوله إلا بما لا يتفق
من وجوده. قلنا أي هيئاً موجودة لا من الكلام في فاعل التبيين
والتردد في أنه متعلق من الترك أي عدم الفعل من أول الأمر أم لا
وفاعل التبيين على ما سبقت له بلا مزية فاذ التكملة من الترتيب ٢٩٦

الفلس هو أن كل معزول عنه فله كنهه ما أن كل ما فيه كنهه معزول
عن وضعه في قوله والاصل تحقيقها نظراً لأن حقيقة أن يكون مسلماً إذا
م يستلزم خلاف الأصل وهو الاشتراك أو قد؟ معوا على أن المجازية
الاشتراك فإدراك أن يستلزم ذلك القول من البين. يقتصر على الفعل
من السقاة. ينارض نقل كلمة المعاني بذلك. قوله أيضاً في الآية
فعلية وإنما دخلت على الاسم في ثبوته قوله تعالى إذا السماء انشقت. أنه
فاعل فعل محذوف على سريضة التفسير. أما قوله إذا بما على به فليكن له
ولزمها ذلك المذرع فالتقدير إذا كان با على وقيل حنظلة فاعل
استقرى با على فاعل المحذوف تفسيره العالم في حنظلة ويرددان فيه
حذف المصدر والمفعول ما يسهل أن الظرف يدعى على المصدر فانه مفعول
قوله على أنه يدل من الليل لا يخفى أنه على أيدية وضع عنه الظرفية أيضاً
وبلونه بعد في الوقت المنسوب محلاً على أنه فاعل به كالميل وفي قوله
لمجر والظرفية مسامحة والمفعول به يستعمل المجر والوقت من اعتباراً فليكن
خلافاً في البدلية. قوله انشقت عني الأبهام للنازم للشرط كأنه أراد أن
الأبهام ليس بلازم له والأفلا بهام في قوله إذا ضربت ضربت تحقرو
كما في مني تخرج اخرج * قوله لا يقال آية قال صاحب الترجيح السؤال وما
يرتب عليه مبني على أنه إذا عند البصر بين للظرف فقط حقيقة وليس
كذلك بل المنقول عنهم إذا ظرف لا يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط
فلا يكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز * قوله ليس لم يتعلل إلا في معنى الظرف
لا يقال قد صرح في قوله وقد يستعمل للشرط بأنه من غير أن يتعلل إلا في معنى
وقد يستعمل للظرف المتضمن بمعنى الشرط. أي عليه قوله مجر والظرفية أي على

الفساد بعينه ولم يطلع على حقيقة الحال بل علم أنه هناك حلاً على الإجماع * تأكل * عن تفسر
سواء يجب به الفعل أو لا يجب آية * قول أي يجب بالاختيار أو لا يجب به
بإسناد إلى على اختلاف الرأيين كما سيأتي * تأكل * وأما أصله من معنى الاختيار
استواراً لظرفية بالنظر إلى القدرة * أقول في العبارة مسأله لانه معنى الاختيار ليس
ما ذكره. فهو معتبر في معناه لما قال في شرح المقاصد معنى الاختيار المقصد والارادة

مع ما عظم ما لا طرف الاخر مكانه المختار ينظر الى الله فيها ويميل الى احدهما والمريد ينظر الى
الطرف الذي يريد * قال * وقد يجاب عن الاول بان المعنوم ضرورة هو موجود القدرة
لا تأثيرا * اقول يعني ان الفرق الضروري وجود القدرة في الافعال التي سموا اختيارية
وعدمها في الضرورية لا تأثيرا هناك وذلك لا ينافي كون تلك الافعال اضطرارية انما ينافي
97 * تأثيرا فليس استدلالا في مقابلة الضرورة * قال * وعنه الثاني بان مرجح

فأعلية قديم فلا يحتاج الى مرجح
متحد آة * اقول يعني ان
مرجح فأعلية البارئ تعالى
هو تعلق ارادة في الازل
بحدوث ذلك الفعل في وقته
هو قديم فلا يحتاج الى مرجح
لأنه علة الاحتياج عندنا
احداث دون الامكان
وصفاته تعالى وان كانت
ممكنة ليست بحادث وحاصلة
خصيص المرجح في قولنا ترجيح فعله
يتعلق الى مرجح بالمرجح الحادث
بأن المرجح القديم المتعلق بالمرجح
بالفعل الحادث لا يحتاج الى مرجح
آخر وفيه بحث لأنه في القدرة
من التعلق لا يكتفي في وجود الفعل
في ذلك الوقت بل يحتاج الى
تعلق عايات للقدرة بترتب
عليه حدوثه كما تقرر في الكتب
الكلاسية قال الفاضل
الشريف ونحوه نقول مع تعلق
ارادته القديم ان الفعل
لازم الصدور بحيث لا يمكنه
الترك كانه اضطراريا وان
كانه جائزا وجوده وعدمه
فاما ان يقتصر الى مرجح اول الثاني
فيكون اتفاقا وعلى الاول يعود

عن تضمن الشرط * قوله لكن تضمنت معنى الشرط قال في فصول البديع
فيه بحث لان جاز تضمنها عند الابهام كما صرح به الخاوة فذلك انتفاء
لازمه يتقضى لا يقال تعيين الوقت في اذا غير مناف غايته ان يكون اذا
اكر متي اكر متي بمنزلة ان اكر متي وقت الصباح اكر متي لانا نقول
ذلك تعيين الشرط في الوقت حكم بينهما ولكن ان يرفع بان يلقى في تضمن
اعتبار معنى الشرط في الجملة وهو مقدار ما يوجد فيه تقييد حصول مضمونه
جملة بمضمونه جملة ولا يلزم اعتبار كمال الشرط المستلزم للابهام وباجمله
معنى الشرط في مجموع الكلام كما اشار اليه الشارح لا من نفسه اذا
ولان استدل الابهام فيه * قوله ومضاه ما ذكرنا جملة على هذا لان المختار
ان لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز سواء وجدت التناقض ام لا قوله من
عموم المجاز ان العموم على الوجه الذي اوردوه باعتبار شمول الكل لا جزاء
والتعارف ان عدم المجاز باعتبار شمول النظم لا جزئيات * قوله من جهة
انه قد يستعمل آة قد صرح المحققون من الخاوة بان اذا خرج من الاستقبال
ويكون للماضي والحال وسئلوا الاول بامتله من جابها قوله تعالى واذا
رأوا تجارة اولها انقضوا اليها والمضار اشار بقوله من جهة انه قد يستعمل
لا استمرار الى جوابه وبهذا الجواب اشار اليه قاضي خير الدين شارح التسهيل
حيث قال المراد من ذلك حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم ودينهم
والمعنى حال اولهم انهم اذا راوا تجارة اولها كانوا منهم ما ذكره فقيه بحث
لان هؤلاء الخبث عندهم من الصحابة الذين هم خير الفرق بشهادة الصادق
المصدوق ولا يليق بهم مثل هذا الفعل الذي اتخذوه عادة من احوال الدنيا
القبضية * قوله متي بان لا غشوة غشوة غشوة اذا استدللت عليها

التقسيم بان ذلك المرجح لازم ولا اقول فيه بحث لانا نختار انه مع ذلك المرجح لازم فانه
المراد بالمرجح التعلق بالحادث على ما تقرر ان الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار بل بحقيقة
فانه قيل اذا كان تعلق الارادة حادما احتاج الى مرجح لا متناع وقوع الحادث بل المكمل
بالمرجح قلنا انها تتعلق بالمراد لذاتها بلا افتقار الى مرجح لانها صفة شأنها التخصيص
الترجيح ولو للمساوي بل المرجوح فانه القادر من انشاء فعل وان لم يشأ لم يفعل قال

في شرح المواقف وهذا اول مما قيل هو الذي انشا ان يفعل فصل وانشا ان لا يفعل
لم يفعل لان اسناد العدم الى مشية القادر يقتضي حدوده كما في الوجود فيلزم ان لا يكون
عدم العالم ازلنا والعجب انه بعد ما قال بهنا هذا قال بعده في بحث الارادة في شرح قول
المواقف وجوب الشيء بالاختيار لا ينافي الاختيار وبهنا بحث وهو ان ارادة احد
الضدين ان كانت مغايرة لارادة الاخر وكانت كل واحدة منهما لذاتها ٢٩٨

متعلقة باحدنا على التخييل ثم
ان يقال ان الزم احدي الارادتين
ذات المرید لم يكن له الارادة
المتعلقة بالجانب الاخر بل لا
عن الارادة الاولى فلا قدرة
بمعنى صحة الفعل والترك واذا
لم يلزم جاز تحت الارادة وحدها
وان لم يكن مغايرة لهما بل تعلق
ارادة واحدة تارة بهذا وتارة
بذلك فانه كما تعلقها باحدنا
لذاتها لم يتصور تعلقها بالاخر
ويلزم الايجاب وما ذكره
ان الوجوب المترتب على الاختيار
لا ينافيه انما يصح في القدرة بمعنى
ان شأنا فعل وان لم يشأ لم
يفعل وذلك
غير دليل الشرط
المختص ليس مجرد
الاستعمال بل فضل
الثبات المؤيد به
مشية
اذ معناها الوقت
مع القطع اتفاقا
مشية
لو كانت متعلقا به لذات الفاعل
ومعنى تعلقها لذاتها عدم اقتدارها الى مرجح خارجي لانها صفة شأنها الترجيح كما
عرفت والتحقيق ان رجحان الفعل لذات الارادة لا يقتضي ايجاب الفاعل بالذات
ولا ينافي مقدورة الطرفين وانما يقتضي رجحان لذات الفاعل كما ان رجحان الوجود
بالذات الخارجية قال لا يقتضي وجوب الوجود بالذات ولا ينافي مكانه في نفسه
وانما يقتضي رجحان لذات الفاعل بهذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه مما استنبه على اقوام

ببصر ضعيف والمعنى متى تأت قال انك مستدل على ضوابط تارة ببصر
ضعيف تجده تارة تو قد لا خير موقد * قوله والعجب انهم العجب
راجع الى مذهب الكونية او بعض البصرية واما جمهورهم فلم يجعلوا اذا
للشرط المحض ولم يسقطوا منه معنى الطرف وفي كلام صاحب الكشف
ما يدفع هذا العجب حيث قال وتلك اذا كانت بمعنى الوقت انما
يستعمل في الامر الكائن والمنسطر الذي لا ريب فيه بما دة او شرعا نحو
محي القدي والقيام الى الصلوة فلم يصير كلمة اذا ههنا اي في قوله فاذا
تصبت خضاضة تخصي الشرط وتقي معنى الوقت لما جاز استعمالها
في الامر المتروك بخلاف متى فانها لا تستعمل في الامور الكائنة لا محالة استعمالها
للشرط لا يدل على سقوط معنى الوقت عنها فان قيل ينبغي ان يجعل على متى
حتى يبقى الوقت فيها معتبرا وان يجوز بها كما في متى قلنا لو فعلنا
ذلك للزم منه ترك خاصة وهو الدخول في الامور الكائنة اذا
كان بمعنى الوقت كما ذكرنا انتهى كلامه وقد يجاب بقوله بان لما كان
تخصها للشرط على خلاف الاصل يلزم من اتيانه في متى باجرام السابغ
كثرة خلاف الاصل فابواعنه وجعلوا للطرف المتضمن للشرط ويلزم منه
اتيانه في اذا باجرام المتبادر تحليل خلاف الاصل فابواعنه مع امكان
القول بالطرف المتضمن للشرط فيه ايضا * قوله فعند ههنا اذا مثل متى
وعنده مثل ان هذا الم يكن الشرط او الوقت فاذا نوى فكما نوى
* قوله فانه قيل طلق آية هذا السؤال معارضة وحاصل الجواب التقصير
التفصيلي اعني منع المقدمة وهي وقوع الشك في تعلقه بما ذكره الجلسر
سبب تقييده بالجلسر * قوله ان الاصل عدم الطلاق فلا يقع بالشك

ومعنى تعلقها لذاتها عدم اقتدارها الى مرجح خارجي لانها صفة شأنها الترجيح كما
عرفت والتحقيق ان رجحان الفعل لذات الارادة لا يقتضي ايجاب الفاعل بالذات
ولا ينافي مقدورة الطرفين وانما يقتضي رجحان لذات الفاعل كما ان رجحان الوجود
بالذات الخارجية قال لا يقتضي وجوب الوجود بالذات ولا ينافي مكانه في نفسه
وانما يقتضي رجحان لذات الفاعل بهذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه مما استنبه على اقوام

* قال * وعنه الثالث بان وجود الاختيار آه * اقول يعني انه وجود الاختيار كاني
عندنا في المحسوس والقياس الشرعي وان لم يكن له تأثير في الفعل وكون الفعل غير مختار بمعنى انتفاء
تأثير الاختيار فيه لا ينافي وجود الاختيار فيه وعندكم لو لا استعمال العبد بايجاد الفعل بقدرته
واختياره لفقد التكليف عقلا وثبت ما ينافي ذلك فلا يثبت المحسوس والقياس عقلا * قال * وعن
الرابع انه اذا كان ما يجب الفعل عنده آه * اقول يعني انه ما يجب الفعل

عنده وهو الاختيار اذا كان
من الله تعالى ضرورة انه اختيار
العبد ليس باختياره والالتزم
التسبيل استقباله العبد به
فلا حسن ولا قبح عقلا * قال *
المقدمة الاولى ان كثير من
المصادر * اقول انما قال
انه كثير من المصادر لان بعضها
ليس كذلك كمصدر مات ونحو
ذلك مما لا يوجد فيه يقع
الفاعل لانه ليس باختياره واما
لفظ الفعل فلا يطلق غالبا الا على
فعل حقيقي موقوع الفاعل ويصدر
عنه ولذا قال بعده فلنلفظ
الفعل وكثير من صيغ المصادر
* قال * كاحداث الحركة
وايجادها في ذات الموقوع بانه
تحرك * اقول الباري بانه
السببية متعلو بقوله احداث
والضمير راجع الى الموقوع والمحدث
وقوله لا كما يقع عطف على
كاحداث وكذا قوله وكما يقع
قوله في ذاته اي ذات موقوع
القيام والعود قوله ويكون

وضعا
كما لقيام
اي يكون
نحو كيف انت
صحيح ام سليم
مستقيم

بضم هذه المقدمة التي هي مبنى الفرق توهم المعارضة بانه دفع الشك
في وقوع الطلاق في المستقبل لان احتمال كون المعنى متى اوردت الشك
فيه فينبغي ان لا يقع فيه بل في الحال وذلك لان وقوع الطلاق في الحال
يستدعي وقوعه في الاستقبال يحكم الاستصحاب فلا يبقى لتلك المقدمة
امر مع انها مبنى الاستدلال والافعال الشك في الطرفين فلا يتجبه
بترجيح احدهما بخلاف ما اذا قيل بوقوعه عند الموت لا قبله فانه ينافي
ذلك الاصل * قوله انما يثبت على خلاف الاصل فيقول الاصل هو معنى
التغير بالمجلس لانه ليس في هذا الكلام ما يدل على الزمان ولكن لما لم
يكن وقوعه الا فيه اتي الى تقدير الزمان ولما كان تقريره ضرورة
لم يكن له عموم بجميع الازمنة والمجلس اثر في تخصيصه بزمانية مخصوص
بزمان المجلس * قوله الا انها يدل على احوال ليست في يد العبد قال ضا
الترجيح فيه ما فيه لانه يقال كيف قرأت القرآن في الصلوة والمراد
جهر ام خفاء وبما في يد العبد وكيف صليت ويراد معذلة اركانها
ام مقصود في التعديل ولا شك في كونها من كيفيات في يد العبد انتهى
وانت خير بجزاز انه يجعل مثل هذين المثالين من قبيل المجاز اذا ثبت
الاصل بنقل اللغات * قوله والكهولة والشيخوخة هذه الكهولة من
خمسة وثمانين واربعين الى ستين والشيخوخة بعد ما * قوله الا اذا
ضمت ما كما صنعوا هكذا في اذنا وحشما وفيما كانا قبل دخولنا عليهما من
الاسماء الاضافية فلما ارادوا نقلها من الاضافة الى المجازاة مبهما
ادخلوا عليهما ما لا يذيان بالفعل كذا في التقليد * قول المصنف ان استغنا
والا يطلب الاظهر لاتظام الكلام انه يقال كيف سؤال عن الحال

من مقوله الوضع * قال * او غير ذلك كالحالة التي يكون للتحرك
ما دام متوسطا بين المبدأ والمنتهى فيه بحث لانه جعل الحركة بهذا المعنى
بها من غير الكيفيات وجعلها في شرح المقاصد منها حيث قال لفظ الحركة يطلق على معنيين
احدهما كيفية بها يكون للجسم في وسط بين المبدأ والمنتهى واعلم انه اخرج والمصنف
ذكر ايهما معنيين للحركة احدهما موجود في الخارج والاخر معدوم ولها معنى ثالث

منه لورثه انساب الكلام فهو الام المتصل بعدد من المتحرك من المبداء فانما يتبعها
 بهذا المعنى ايضا بعدد من لانه المتحرك ما لم يتصل الى المنتهى لم يوجد كانهما واذ انما
 فقد انقطعت وبطلت بر في الاذان لانه المتحرك نسبة الى المكان الذي تركه واني
 المكان الذي ادر له فاذا ارشمت في الخيال صورة كونه في المكان الاول ثم ارشمت قبل
 زوالها عن الخيال صورة كونه في المكان الذي فقد اجتمعت الصورتان في الخيال

وحينئذ يشترط الام بالصورة
 سها على انما شئ واحد * تبارك *
 او يكون ارتفاع الارتفاع عين الارتفاع
 قول
 جبهه خصيصه زائدة ما
 لا يدان بالانظر انما
 اذا دخلت على اذ
 مثلا يوردها ايها ما
 فيما سبب المجازاة
 لانه كلامه اذ حيث
 يضاف الى العمل
 فاشتهج الى كونه ما
 لانه انما سها مجازاة
 محتملة على انما في
 المجازاة والفعل
 بدلا غير متضاف
 الى شئ نجيب
 يكون الفعل بعد اذ
 حيث ايضا كذلك
 ولا ذاك الا بالالف
 ش
 انما يتعلق الكيفية
 بصدر الكلام
 مش
 يتناول ما يتعلق بعلة العلة
 كما لا يقع مثلا ههنا فانه التسلسل لا يستحيل في نفس العلة الفاعلية كذلك
 فيما يتعلق بالاشتراك في العلة قوله . يمتنع انهما ذه الى ارتفاع قديم جواب
 سؤال ال . قدر وهو ظاهر قوله لا يتصور ارتفاع بالمعنى المصدرى من غير شئ انما الارتفاع
 ملزوم للوقوع . يمتنع انهما الملزوم عن الارتفاع * قال المصنف * ثم ان لم يوجد جملة
 ما يتوقف عليه وجوده * انما قوله في قوله بعد وانه واحد تلك جملة يجب وجوده

فان استقام فيها والافان استقام المعنى المجازى ان ينج مقادير
 الكيفية بصدر الكلام يحل عليه والاللب كانت حركية شئت
 واما سياق الكلام المعرفية ان قوله فان استقام . لا يطلب منه
 قوله انت طالع كيف شئت . ما استقام فيه السه اتم الحال ولا في انه
 يسر للسؤال عن الحال كما صرح به في المخرج . جملة الاستقامة على ما ذكره
 يحتاج الى انه يراد بها الاستقامة باعتبار المعنى المجازى المذكور وفيه
 تخلف . قوله لقان ان يقول انه اجيب عنه بان اللبنيات في الامتياز
 لاني الفسق اذ هو وصف شرعي ثبت في المحل بكيفية مخصوصة غير متغيرة
 بعد الوقوع بخلاف طلاق فانه يخلف بعد الوقوع او يصير مثلاً ما بنا
 بمعنى القدة بعد ان يكون رجعي وهو مد فوع بان ليس تصور
 اثبات الكيفية للعق بعد الوقوع كيف وقد صرح فيه بجملة من تصور
 انه بعد ان يتقار الكيفية بالنسبة الى الفسق . وجبا عدم صحة تعلل
 الكيفية بصدر الكلام وبطلان التعويض عند الكل ولم يقيد بكونه عند
 الفسق . ولا شك انما انتفاء الكيفية . طلقا يوجب عدم صحة
 فاقين وبطلان التعويض عند الفسق . لان عند لا يتعلق الاصل
 بالية . يقع بعد وقوعه لاسية بعدم الكيفية بعد الوقوع وانما عند
 فيه . ان يتعلق الكيفية بصدر الكلام ولا يبطل التعويض لانه عند
 زيادة الاصل في المشية ايضا وموت الكيفية وان لم يكن بعد الوقوع
 يكفي لصحة تعللها بصدر الكلام بموتها من الاصل ويؤيد هذا ايراد كلام
 المبسوط في قوله فاعلم انه وبهذا التفريع يندفع ايضا ما يقال في الجواب
 من انه المنة في كفيات . يصح خبير العبد بالنسبة اليه فانه لا شك انه

عدنا والا لمكة عدمه يدل على انه المراد بالوجود في امثال هذه المواضع يقتضي العدم
 حيث لا يكون بينهما واسطة لا ضد ولا تصور الواسطة وهو مخالف لما سياتي في المقدمة
 الثالثة من اثبات الواسطة فكيف يتصور اثبات المطلوب بالمقدمة المتخالفتين
 * قال * لم يمتنع وجود المكنة بل المكنة بالامكان العام * اقول انما قيد الامكان ههنا
 ٤٠١ وفيما سياتي بالعام لئلا يدل هوذا الواجب وفيما سياتي للمتنع فانه سياتي منها
 غير مختص بالامكان انما هو

فانه الضرورة مما سلبت في
 الاول عن جانب العدم فانه
 متساو ولا للواجب والممكن الخاص
 ولا سلبت في الثاني عن جانب
 الوجود كما هو متساو ولا للمتنع
 والممكن الخاص ولو اطلقه لنادر
 منه الممكن بالامكان الخاص
 فانه قيل انه اردتم بالرجحان
 بلا مرجح الى آخر الجواب
 * اقول في كل من السائل
 والجواب بحث اما في السؤال
 فلاما ذكره سابقا من بيان
 الرجحان بلا مرجح بقوله وهو
 وجود الممكن تارة وعدمه اخرى
 على ما ذكره
 في الشق
 الثاني
 من السؤال
 فكيف
 يصح التردد
 بينه وبين
 غيره واما
 في الجواب
 فلانه بعد
 ذلك البيان
 من الواحدة * مثله
 كيف يصح

يختار التحجير بالامال على انه ممم ولو سلم فلما يتأتى هذا الجواب فيما اذا قال
 انت حر كيف شئت غير التحجير بالامال مع انه احكم عام هذا قد عذر في
 فصول البدائع اصل المسئلة بان قوله انت حر كيف شئت تفويض
 بخلاف الحرية بعد وقوع اصلها ولا مباح لك فليغو كما في انت طالق
 كيف شئت في غير المدخول بها ولا يخفى انه قريب من الجواب السابق
 وقد عرفت انه انما يتم على اصله في حقيقته مع * قوله فليعلم ان بطلان آه
 قال صاحب النزج لا يتم دلالة كلام المبسوط على هذا بل لا يدل الا على
 استراط مشية اصل الحرية عندهما ولا يلزم من بطلان الكيفية
 بطلان مشية الاصل عندهما واما عند ابي حنيفة مع فاما المشية فانعلقت
 الا بكيفية الصدر فاذا بطلت الكيفية بطلت المشية ايضا لانها
 ما تعلقت الا بها وقد عرفت انه فاع من التقرير السابقة * قوله
 وبطلت في انت طالق كيف شئت وبقي الكيفية آه فيه بحث وهو
 انه كيف شئت قيد ما قبله ومغير له بلا حرية فكيف يعطى ما قبله حكم
 قبله قيل لعل هذا هو السر فيما اختاره الامامان والجواب بان القيد
 المستفاد من كلمة كيف لا يتخير الاصل لانها انما يدل على تفويض الاحوال
 والصفات دون الاصل كما برة اذ لا شك انه لو لم يذكر كلمة كيف
 في قوله انت طالق كيف شئت لمدخول بها يقع الطلاق الرجعي وبعد
 ذكره لا يتعين ذلك وهو * قول المصنف ان لم ينو الزوج وانتهى
 ههنا سؤال مشهور وهو ان العقول ان لا يحتاج الى نية الزوج لانه
 فوض الامر اليها وجب ان يستقل باثبات ما فوض اليها اعتبار السائر
 التفويضات فالظاهر ما روي عن ابي بكر الرازي والطحاوي من ان نية

انما يختار الشق الاول فانه مغاير وانت خير بان هذا انما من ذكر قوله السابق
 وهو وجود الممكن تارة الى اخره حتى لو كان تركه لم يرد ذلك * قال * والحق
 انه اعتبار عقلي * اقول به بحث وهو الاعتباري بطلت تارة على ما يعتبره العقل ولا يكون
 الخارج ظرفا لوجوده ولا له صبغته يقع وصفا لوجوده في الخارج كما في قولنا زيد اعشى
 عرفت فاعلم انه كونه سببا اعتباريا لا ينافي كونه متوقفا على لوجه الممكن

كف وقد صرحوا بان وجود الشيء موقوف على ارتفاع المانع حتى جعله بعضهم جزءاً من الشر
التمام وقد قال الشرح رحمه الله تعالى في مباحث المقدمة الثالثة ولا شك انه انعدم المانع
وخلو في حلة الكاوت والحق انه التثبت في كونه وجوداً للممكن مبنياً على الابد مثل التثبت
في الاوليات في الاستبعاد * قال * فانه قيل لم لا يكفي في وقوع الممكن ان لو كانت آه
* اقول هذا منع لقوله في الدليل وكلاهما محال كانه قال لانهم استحالتهما بل بخلاف
الشيء الثاني ولا يلزم الرجحان

بلا ترجح وانما يلزم لو صح قوله
من غير زيادة او نقصان
يرجح الوجود او العدم وهو
ممنوع لم لا يجوز
اي ممنوع بالانتهى
بها التسوية والعدد
مستثناة
مرجح من غير
انه ينتهي الى

مرتبة الوجوب فلا وجه لا تغل
عن الفا ضل الشرف ان السؤال
بعد كفاية الاولوية
بعد اقامة البرهان على وجوب
الوجود عند تحقق جميع ما يتوقف
عليه الوجود وغير موجه * قال *
يعني انها مع كونها اولية آه
* اقول اعترض عليه انه الكلام
في وجوب الممكن عند وجود
الجميع المذكور لاني لا احتياج
الى علة تامة مطلقاً والثاني
هو الاول في دونه الاول لوقوع
الاستدلال عليه من الفرقية
بحيث بعد عدم التسيهات
* قال * واعترض احكاماً عليه آه
* اقول الجواب انهم
بالاحتياط ههنا تعاقب وهو
حادث ولا ينقل اليه الكلام

الزوج ليست بشرط ولها انه يجعل الطلاق بانها او ثلثا في قول الشيخ
رح قال صاحب النهاية ناقلاً عن الفوائد الطهرية وقد راجعت الفحول
في جواب هذا الاشكال فما فرغ سمعني جوابه فيجب التمسك على ذكره طحاوي
واجاب عنه الشيخ المحل الدين في شرح البرزوي بالفرق بين هذا التفويض
وعامة التفويضات لان المفهوم ههنا ممنوع بين التسوية واعد رخصتها
الى النية لتعيين احد هما بخلاف قوله وصار تعلية الوصف تعينة لاصل فيه
بحث من وجهين الاول ما سلمنا انه تعلية الاصل لتعيين الثاني لكن كما
من الاصل والوصف ههنا اصل من جهة ثانية من اخص كما بينه فانما يلزم
من تعلية الوصف تعلية الاصل لو كان يلزم من تعلية احد المسلمين
تعلية الاصل الاخر فلا بد من بيان الملازمة اللهم الا انه يقال كما كان كل
منها اصلاً وتابعاً من وجهين صار بمنزلة المتصايعين اذا علق
احدهما بشئ لا بد ان يتعلل الاخر به ضرورة انه تابع له الثاني ما ذكره
المحل الدين في شرح البرزوي وهو انه الاستواء من جهة الواجب كون
تعلية احد المستويين تعلية للاخر لزم انتفاء الفاسد على مذهبنا
واللازم بطلان الاحكام عنه ما يتقسم الى جائز وفاسد وباطل بيان
الملازمة انه الربط مثلاً وسائر البينات الفاسدة مشروطة باصلها
غير مشروطة بوضعها بالاتفاق وهي مما لا يقبل الاشارة مشأف لو كان
ما ذكرتم صحيحاً لكان الاصل فيه مثل الوصف والوصف غير مشروعة فيكون
باطلاً لا فاسداً لو كان الوصف مثلاً الاصل فلو لم يربوا جائزاً
لا فاسد ليس كذلك بالاجماع * قوله واما ثانياً آه قد يجاب عنه
بالامكان بدنه اذ كانت حجة استقامت من ادعاءها بالبرهان

ما سبق فلا يلزم التسلسل او قدم المثلول * قال * فصلا عنه ان يكون محتاجاً
* قول كلمة ومنه واقعة موقعها لانه ضمير يكون راجع الى الوجوب لا الفعلة
والا لوجب ان يقال محتاجاً اليه وايضاً الكلام في كونه الوجوب محتاجاً اليه لا الفعلة
والجواب ان اراد بالسبب الاحتياج لا يخفى ما في هذا الجواب من استطراد والتكليف
والا فكيف يثبت الاستمرار والوصف اما ان قلنا بعد صحت الوجوب مما يحتاج

ايه وجود الحكم لم يصح استثناءه من جميع ما يتوقف عليه الحكم واما ثانيا فلا يصح تخصيص
 لا يجري بالاحكام العقلية كما تقرر في موضع فكيف يصح قوله سوى الوجوب واما
 ثالثا فلا يصح القول بترتيب الوجوب على العلة الناقصة مكابرة محضة لظهور انها لا يكون ثامنة
 وقوله وهي جملة ما يتوقف عليه آية عليه محل النزاع واما رابعا فلا بد بعد ما صرح بان الوجوب
 هو تأكيد الوجود فكيف يصح قوله اخره سايقا على الوجود بالذات بمعنى الاحتياج
 اليه فانه مؤكدا للشي لا يكون

سابقا عليه اصلا فتدبر بل
 الصواب في الجواب انه اعتراض
 المصنف مبني على انه يكون
 الوجوب السابق لصفة الوجود
 وليس كذلك بل صفة للصدور
 كما هو المستظهر في الكتب المشهورة
 وقد قال الخبير بهنا في تقريره
 كلامهم انه وجود وكل شيء ممكن
 محفوظ بوجوده سابق وهو
 وجوب صدوره على العلة
 وقال في شرح المقاصد الممكنة
 يجب صدوره على العلة
 ثم يوجد وهذا وجوب سابق
 والعجب انه بعد ما قال بهنا لانه
 لم يخرج عنه حد الشاوي ولم
 ينسأ الى حد الوجوب وقد قال
 في شرح المقاصد ثم يوجد
 كيف خفي عليه الصواب في
 الجواب والعجب منه انه
 قال في اخر هذا البحث وايضا
 لا خفاء في انه يصح ان يقال
 وجب صدوره فوجد صدوره
 ان يقال وجد فوجب صدوره
 اللهم الله الصواب واليه
 المرجع والمآب * قال
 وهذا يندفع ما يقال * اقول

تعلق الاخر بها بجواز ان يتعلو احدهما بها ودون الاخر مثلا اذا قال
 الزوج او قصت طلاقك ونوضت كيفية امي كونه رجعيا وباينا
 الى مستينك فالكيفية متعلو لمستها دون الطلاق وانما ينشأ هذا التوهم
 من ايها متعلو قول المص فاذ اتعلو احدهما بعدم الانكحار وليس كذلك
 بل هو متعلو بقوله بل هما سواء في الاصلية والفرعية ومبني المساواة استيعاب
 قيام العرض بالعرض وانت خبير بان التفرع اذ اتعلو بقوله بل هما سواء لزم ثبوت
 اللغوية في قوله لكن لا انفكاك آية قاطعة قوله واما رابعا هذه الاعراض
 انما هو على قول المص لكن لا انفكاك آية لكن قول الساجد واما ما ظنه المص
 من ابتناء ذلك على قيام العرض بالعرض مقتصر عليه لا يخرج عن كلف
 ثم انه انما يتوهم وروده لو تعلق في قول المص فاذ اتعلو آية بقوله لكن
 لا انفكاك واما اذ اتعلو بقوله بل هما سواء وفي بعض نسخ الشرح بعد
 الاعتراض الرابع كذا ودفعه ان الطلاق لا لم يوجد بدونه كيفية ما وقد
 تعلق جميع الكيفيات النسبية لزم تعلقه بها ضرورة * قوله قد سبق تفسير
 الصريح وهو ما ظهر المراد منه والكنائية وهي المستمر المراد منها ولا يفهم لا بقرينة
 وكلمتها اعم من ان يكون حقيقة او مجازا * قوله يعني انه الحكم الشرعي فيه
 بحث وهو انه الحكم المذكور للصريح انما يظهر في النسبة الذين جدهم وهذا من
 لمن جده وهي الطلاق والعقاق والرجعة لاني اجمع حتى ان السبع بالتجنية
 اذ ثبت باتفاقها او بالنسبة لصدق مدعيه قضا * قوله واحتاجت
 الى النسبة آية يعني انها وان كانت صريحة الا انها ساهت الكناية من حيث
 ابهام المحل فاحتاجت الى النسبة لذلك وبهذا اندفع ما يتوهم من ان هذه
 الالفاظ بالمر كبر ما بارب حقيقة كانت صريحة ينبغي ان لا يحتاج الى النسبة

ما ذكره سند المنع وانه بر المنع والسند انما تخار انه وقت حدوث ليس من جملتها قوله كما ان
 حدوث زيد في ذلك الوقت رجحانا من غير مرجح قلنا لان لم لا يجوز ان يكون من جملة ما يتوقف
 عليه الوجود الارادة القدسية التي من شأنها ترجيح ما شاء وتقرير الدفع انه لا ارادة القدسية
 من حيث كونها قديمة لا يجوز ان يسند اليها وجود زيدا والارادة قدسية وهو ظاهر وانما اعت
 تعلقها بوجود زيد في وقت مخصوص قلنا ذلك الوقت انما كان من جملة ما يتوقف عليه

الجملة والا كان حدث فيه رجحانا بلا مرجح لا سلم انه ليس به الجملة الموقوف بها
 * قال * وان كان شيئا منها معدوما آه * اقول ان قيل تخار هذا الشئ قوله فعدمه
 يكون لعدم شي من علته القائمة قلنا نعم لكن ذلك الشئ يتعلق ارادة الحادث في وقت
 مسبقه فلا يلزم من عدمه انتفاء الواجب قلنا ذلك الشئ ليس موجودا محض من قيل
 الحال وكما سنا في عدمه ولهذا قال فيلزم الواجب فانه الاختيار الذي من قيل ١٠١

كما هو حكم الصريح * قوله حتى يلزم كون الواقع به رجحانيا كما قال الشئ
 اذ لا يقع بالفاظ الكناية عنده الا الرجعي في اقول يلزم ان يجاب عنه اصل
 السؤال اعني لزوم كون الواقع بالفاظ الكناية رجحانيا بعد تسليم الكناية
 حقيقة في هذه الالفاظ بان يمنع انه المراد المستمرة هو الطلاق حتى يلزم
 ان يكون رجحانيا بل بينونة وحصل النكاح ولا ثم انها يتعين للطلاق رجحانيا
 * قوله الا بما استمر منه المراد فمذه الالفاظ على في التفسير كنايةات
 مصطلحة عندهم فيبقى اصل السؤال ويندفع الجواب * قوله وانما يستمر
 آه حتى ينفع السؤال المذكور اعني لزوم وقوع الرجعي بها بان للزوم اعني
 البينونة مرادة فلهذا يقع البان * قوله فلا يتأخر ذلك آه البينونة
 واقعة قطعاً وجواز ارادتها لا يستلزم * قوله لا يقال للزوم
 حاصل انه يجب في الكناية المصطلحة كون المعنى الحقيقي لازماً وملتزماً وكلا
 الامرين منتف فلا يكون كناية مصطلحا عليها * قوله وهما بحث يكن
 ان يجاب عنه بان يقال ابتداء البان كما يكون كناية عن الطلاق للزوم
 للبينونة لا عن مطلق الطلاق فيلزم البينونة لاستتباعها لما قبلت به
 الطلاق بصفة البينونة * قوله وانما لو سلم اشارة الى المنع بناء على
 مذهب البعض وهو الانتفاء جواز ارادة المعنى الحقيقي كما سبق * قوله
 ولا يرجع اليه الصدق والكذب قيل عليه فلا منافى في النساء ولا احتمال
 للصدق والكذب فيه لعدم رجوعها الى الموضوع له في النساء لا يدل
 على عدم ارادة فيه وجوابه ظان ان رجحان جعل عدم رجوع الصدق
 والكذب اليه في النساء دليلاً على عدم كون المعنى الحقيقي مقصداً فيه
 بل معنى كلامه انه عدم كون الموضوع له مقصوداً في مطلق الكناية محققاً

الحال اذا لم يدر في جملة ما يتوقف
 وجود الحادث كان الصادر
 عن العاقل بطريق الارجاب
 والصادر عنه بطريق الارجاب
 لازم له وعدم اللازم يستلزم
 عدم الملزوم * قال * وقد يقال
 في تقريره * اقول اني في تقرير
 كلام المصنف في ابطال القسم
 الاول ابتداء لانه لا يلزم قوله
 لا يخفى انه لا معنى لقوله آه
 فانه معناه اذا كان هذا تقرير
 الكلام المصنف فلا يبقى حينئذ
 لقوله وهي مستندة الى الوجوب
 معنى فانه المفهوم منه انكر
 باستنادها الى الواجب ثم التزم
 في كون بعضها معدوما او لا المفهوم
 من هذا التقرير الترديد ابتداء
 في استنادها الى الواجب وايضا
 المفهوم من هذا التقرير انه عدم
 انتفاء الممكنات الى الواجب
 يستلزم انتفاء وهو باطل
 لاحتمال التسلسل فلا بد من ابطاله
 يلزم ذلك ومقتضى تقرير
 المصنف انه الممكنات بعد ما
 استندت الى الواجب يستلزم
 عدم شي منها انتفاء فستبان
 ما بينهما * قال * واما الثالث

فلا تعلق له بالحادث آه * اقول حاصل هذا الكلام الى قوله لا يقال لم لا يجوز ان وجود
 الحادث لو توقف على عدم شي بعد تحقق جملة ما يتوقف عليه من الموجودات
 يلزم قدم الحادث على تقدير ان يكون ذلك عدم عدما سابقا او انتفاء الواجب على تقدير
 ان يكون ذلك عدم لاحقا ولم يكن لزوال عدم مدخل في زوال جزء من علة ذلك الحادث
 وخلاف الموضوع على تقدير ان يكون عدم لاحقا وكان لزوال عدم مدخل في زوال ذلك

الجزء الاول مستفاد من قوله اما الاول فلانه عدمه الثاني بقوله آة و الثاني منه قوله لانا
 الاول فلان انعدام ذلك الجزء آة و الثالث من قوله و اما الثاني و هو انه يكون زوال النعم آة
 * قال * اذ لو توقف على عدم شئ آة * اقول نقل عن الفاضل الشريف ابنه قال فاعلم
 انه يقول لم لا يجوز ان يتوقف على امر اعتباري مستمر عدمه كما لا يجاد و ما في معناه من الابقاع
 ١٠٥ و تعلو الارادة و نحوها فلا يكون هناك سبب و لاحق فلا يستقيم التردد بينهما و يكون
 المعبر في العلة نفس ذلك

الامر الاعتباري لا عدمه
 المستمر كما سيعلم ذلك من كلام
 المصنف في جواب السؤال
 وفيه بحث لانه الكلام هو
 في عدم محض لموجود محض و ما
 ذكر من الابقاع و نحوه ليس بموجود
 و لا معدوم يدل عليه قول المصنف
 هو ما فحسب انه لم يدخل في تلك
 الجملة امور لا موجودة ولا معدومة
 فهي اما موجودات محضة او
 معدومات محضة و اما موجودات
 مع معدومات و قول الشيخ
 فيها بعد لا وجود لا يقع و لا
 للاختيار كما لا عدم لها و اما كلام
 المصنف في جواب السؤال
 فهو حجة عليه لانه كما سيظهر
 من تقرير الشيخ في التحرير ذلك
 الجواب والله اعلم بالصواب
 * قال * قديم اذني * اقول
 انما فسه بالازلي لان القديم
 في الاصطلاح موجود لا اول له
 فلا يوصف به المعدوم بخلاف
 الازلي فانه في الاصطلاح لا اول له
 مطلقا * قال * فان قيل
 ثبت ان عدم الذي آة
 * اقول متشابه قوله فيلزم

عندهم مسطور في الكتب و لا لا يرجع الصدق والكذب في الاخبار
 و هذا الكلام صحيح لا غير عليه * قوله و خط كلامه آة لانه صرح بقوله لانا
 اعتدني استثناء من قوله فيقول و هو متفوع ظاهر على قوله فيراد بالبدل
 معناه آة و انما قال ظاهر الاحتمال كونه متفوعا على قوله و تبين بموجب
 الكلام لانه ليس بظ * قوله قد يكون لازما متقدما و اما قوله فيما تقدم
 المراد باللازم ما هو بمنزلة تابع الشئ فمعناه التابع بحسب الصدق و لا ينافي
 المتقدم بحسب الوجود * قوله لان طلاق غير المدخول بها لا يوجب العدة فيه
 بحث لانه الكناية لا يتوقف على جواز المعنى الحقيقي بل يصح حيث يمنع
 كما مر منه تحقيقه * قوله واجيب بان الشرط آة هذا الجواب يصلح جوابا
 عن طرف عامة الفقهاء المكلفين في اطلاق اسم السبب على السبب
 بالاختصاص المذكور لا عن بعضهم القائلين بالقاعدة التي ذكرها المصنف
 في بحث المجاز و لا محذور اذ ليس في كلام الشيخ ما يدل على انه الجواب
 يتم على جميع الاقوال و قد اجيب ايضا بان المراد من السبب العلة مطلقا
 كما يقال النكاح سبب للحمل و الطلاق علة لوجوب العدة شرعا كما ان سبب
 الفقهاء و المدخول شرط فلا بد و تخلف الحكم عنه في غير المدخول بها و مستقفا
 الحكم للعلة يجوز مطلقا * قوله مختص بالطلاق لا يوجد في غيره فوجب
 الاختصاص المجوز للاستفارة بهذا الجواب حافظ الدين و صاحب
 كشف المنار و هذا هو على مذهب الامام ابي حنيفة رح حيث جعل المجاز
 خلفا عن الحقيقة في التكلم اما على مذهب صاحب جمل خلفا عنه في الحكم
 فلا يتم اذ هذا الكلام لا يتفق بحكم الاصل اذ لا يتصور وجوب العدة قبل
 المدخول فلا يصلح ان يكون خلفا عنه كما في بين العروس فانها لم يتفق

قديم زيد الحوادث يعني لانه لزوم قدمه و انما يلزم لو كان جميع الموجودات التي يتوقف
 عليها وجوده قديمة و هو ممنوع لم لا يجوز ان يكون بعضها حادما قبيل وجود زيد فيكون جزءا
 خير العلة و حاصل جوابه ان جميع تلك الموجودات يجب ان يكون قديمة لاستنادها الى
 الواجب خليف يبعث ان يكون بعضها حادما و ذلك لانه الحوادث قبيل وجود زيد لم يكن
 معدوما قبله الا لعدم شئ من علته القائمة و انما جزا ان الواجب كما سبق فلما لم يجر ان يكون

آخ في قوله ان
الوضوح، انما قال
هنا حجة الزيادة
الزيادة المذكورة
في موضعها * مثله

حجة الالاف ان
الزيادة اذا كانت
على المعنى الذي دلرت
ثم يصح ان يقال ان الزيادة
الظهور لان الزيادة
بمعنى المعنى لا بحقوق
فيل الزيادة وذلك
في الوضوح لا الظهور
واما جواز حمل
الزيادة حيث على
معنى آخر فلا يقدح
فيما ذكرته قائل
مثله

فان قلت الزيادة
فيما سوى النص بالمعنى
الثاني قلت باس
لانه لا اراد اراد
الوضوح لكونه مذكورا
في عبارة القوم
اورد الزيادة
وعلى المعنى
الاول ولا مجال
تخلها عليه فيما سوى
النص فحل على ما يتخلله
نعم قال في النص

ثم ان حصل الوضوح
لم يوجب الى ما ذكره لكنه
نفسه الطريق
فلا يرد اعتراضا
على انه يجوز ان يكون

مسيوبا لعدم تعصيه بالضرورة القدم * قال * فان قيل الكلام
انما هو على تقدير حدوث آية * اقول في الاستدلال اني قول المصنف
فيكون بعضها حادنا فح انما لم يدع آية * قال * مما يتوقف عليه حمدا
وبقاء آية * اقول في المبني على ان يكون علة لوجود مغاير المسئلة
البقاء على ما قال في شرح المقاصد ان ما يصيد وجود الشيء ١٠٦

الايجاب بحكم الاصل وهو البئر لم يصدق لايجاب بخلاف عنه وهو الكفارة
وكما في عبد البر سنا قال في الشئ كذا في شرح البديع للاصفهاني * قوله
مرنوعة او منصوبة او موقوفة * هو الصحيح عليه عامة المستخرج
وقيل انما يقع الطلاق اذا قال واحدة بالنصب حتى يكون نفي بمصدر
محذوف وانما اذا قال واحدة بارفع لا يقع شيء وان نوقا ان لم يقر
واحدة يحتاج الى النية كذا في الكافي * قوله * قد شلوا للخطاة يعني شلوا
بالايات المذكورة مع كونها مسوقة لايجاب معنى يقصد بها فلو كان عددا
السوق شرطا في الظاهر لا يصح تسليم هذه الايات * قوله اي حد بها على
سبيل منع الخلو ولو التفتي باحتمال التأويل لكفى * قوله فلا يكون شيء من
اخاص نصا لانه اخاص لا يعمم لتخصيصه ايضا اصلا * قوله ما يدعى على هذا
اي على كون الاقسام متباينة حيث قال في الاعتراض على كلام القدم
المفسر قابل للنسخ والحكم غير قابل له * قوله لان الوضوح فوق الظهور
اعتراض عليه بانه لا يجوز ان يكون المراد بالوضوح ههنا ما فوق الظهور
والا يلزم ان يوجد واسطة بين الظاهر والنص لم يسم شي من الاشياء وهو
ما وضع المراد به ولم يرد بان سبق الكلام لاجله واجوب ان الزيادة ههنا
هي الزيادة التي في قولهم زاد الدينار على درهم لا التي في قولهم زاد الدرهم
كذا سمعت من الاستاذ وهذا يدفع ايضا الاعتراض بان الزيادة لا قيد
يكون سورة الكلام له استوى ذكر الوضوح والظهور * قوله دال على ان
زيادة الوضوح آية رده صاحب الكشف حيث قال ليس ازدياد وضوح
النص على الظاهر بحد السورة كما ظنوا * وليس بين قوله تعالى فأنكحوا الايامي
منكم مع كونه مسوقا في اطلاق النكاح وبين قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم

القصية آية * اقول توجيهه ان المراد بعدم الموقوف عليه ما كونه
في قوله من غير ان يبقى موقوفا على عدم شيء عدم الذي يقيد
بالاستقلال من جملة ما يتوقف عليه وجود الاحداث كما لوجودات وهو
لا يوجب عدم ترك علة التامة من الموجودات المستقلة والمعدودات
انما يوجب تلك الموجودات بحيث لا تعد امر مستقلا بجواز ان يتركب

من الفرقية ويكون وجود الموجودات مستلزما لعدم له مدخل في العلية
فبالنظر الى سببية عدم وعدم استغلا له في توقف الغير عليه صحيح قوله
من غير انه يبقى موقوفاً وبالنظر الى انه لازم للموجود بحيث لو انتفى انتفى
الموجود له مدخل في العلية صحيح انه بعد من جملة العلة القائمة هذا غاية
ما يتكلف في توجيه كلامه لكنه بعد غير صحيح لانه الدليل الذي دل

ايراد الزيادة
في الاول للمساكلة
مستث

كالفرقة بين البيع
والربو لم يفهم
خط الكلام بل سياق
الكلام وهو قوله
ذلك بانهم قالوا انها
البيع مثل الربو
عرف انه الغرض
اثبات الفرق بينهما
وانه تقدير الكلام
واخر انه بيع وحر
الربو ما لم يتما يلا
ولم يعرف هذا المعنى
به ذلك القرينة
بان قبله انه اخرج
البيع وحر الربو الكذا
في الكشف * مشته

فانه قلت ثبت
انه التكرار لم يفهم
حينئذ من جهة النص
لكل لازم من جهة
الظاهر لانه النص
فيه ظهور وزيادة
قلنا جواز النكاح
اهتم في المقصود
الاصل من جواز
العدد والتكرار
فيه تحلل من الاعتبار

اد لا يفيد
التوكيد ورفع
التجوز كانه شرح
البيع للاصفهان
فتاخر * مشته

على عدم
توقف الحادث
على عدم شئ
بعد لزوم
وجوده عند
وجود جميع
الموجودات
التي يقتصر
هو اليها يدل
بعينه على عدم
جواز استلزام
ذلك الموجود
للعدم الذي
له دخل
في العلية
بان يقال
ذلك لعدم
انه كان زائدا
لزوم قدم
الحادث
وانه كان
لاحقا بان كان
عدم عسرو
مستلزاما
الا بدو
شئ مما
يتوقف عليه

مع كونه غير مسوق فيه فرق في فهم المراد للسامع وان كان يجوز ان يثبت
لاحد بما بالسوق قوة يصلح للترجيح عند التعارض بل لازد بانه يفهم
منه معنى لم يفهم من اللفظ بقرينة نطقية تنظم اليه سببا قايما على
انه قصد المتكلم ذلك المعنى بالسوق وفيه بحث اما اول فلان قرينة السور
يمنع احتمال المسوق له فيرد ادبه المسوق له وضوحا وانما ثانيا فلان القرينة
لا يختص بالنطقية فلها حالية وانما ثالثا فلان ما ازداد وضوحا بانفهام
معنى آخر وهو تمام المراد لا مفهوم اللفظ كما هو الظاهر من تعريف النص * قوله من
اوله الشئ صرقة انه كان التاويل من الاول بمعنى الانصراف فالتضعيف
للقديية وان كان من الايالة والصرف فهو للتكثير وكلام السامع ط في الاول
* قوله ولذا يحرم التفسير برأيه فيه اشارة الى معنى قوله عدم من فتر ان
بما برأيه فليقتبوا مقعده من النار فلا حاجة الى ما اركبه بعض السلف
من انكار حجة الجبر لا وجد وانما ظاهره مخالفا لما عليه عمل الامة وقيل
التفسير بالرأي انما يحكم المراد على ما يراى بعقله بالتاويل فيه دون ان يتخصص
عن ذلك بالعرض على ما ظهر تأويله بالرفع وبالتواتر وقال قوم ذلك في
المستأببه الذي ليس للناس حاجة الى معرفته ما فيه فيكون تفسيره نازلا
منزلة المخلوق فيه * قوله اذ ليس الامر للوجوب حتى يكون الآية ظاهرا في
وجوب النكاح لاني حله * قوله متأخرة عن تلك آية فيه بحث اذ الظاهر ان
المذكورة ط في حل النكاح سواء كانت متأخرة عن تلك الآية ام لا اما
على الاول قط واما على الثاني فلانه لو كان نضافيه لزوم التكرار في الآية
الثانية لانها مسوقة ايضاح لبيان حل النكاح الا انه يوجد فيها قيد
زائد يكون مسوقة لاجله فليتامل * قوله فالمسأل الاول للنفسر هو قوله تعالى

وجوده او بقاؤه الى اخر الدليل فالصواب في الاعتراض على المصنف
انه ينال في ثبوت القضية بانه المراد بالوجود في قوله وجد جميع
الموجودات انه كان الوجود المحض ليحقق الواسطة بينه لم يصح المقدمة
التي هي بيننا اصل المدعى فيؤدي الى ابطال الاصل بالرفع وايضا يلزم
انه لا يتوقف وجود الحادث بعد وجود جميع على عدم المانع ولا شك

ان لم يقدّمه وخلافه عملة الحوادث كما سيصح به التّأرجح وانه كما ان يقبض العدم ليكون
الموجود بمعنى المتحقق الخارج والمعدوم بمعنى غير المتحقق فيه انتهى الواسطة بينهما فمما لفت
الفتنة المقدمة باعتبار اخر لانه مبني المقدمة على ثبوت الواسطة ولزم ان لا يتوقف
وجود الحوادث على شئ من الابقاع والايجاد وتعلق الارادة ونحو ذلك لانها ليست
بوجود في الخارج كما سيصح به التّأرجح وايضا يلزم اللازم الاول وهو عدم ٢٠٨

التوقف على عدم الابقاع نعم ههنا
قضية لا مزية في ثبوتها وهي
قولنا كلما اجتمع جميع ما يتوقف عليه
وجود الحوادث
شلا يتوهم انه مطلق
التركيب ملتزم فينا
في اصل الاستدلال
بل التزم هو هنا
اذا وصل لم يكن
باخذ المكررين كما يتو
الكلام * مثله
لا يقال بانه انما يكون
قوله قطعاً ويقين
على التوزيع فانه
قوله يفيد احاطة
الاجزاء فيكون من
قبيل مقابلة الجميع
بالجميع لانا نقول حكم
كلام المصنف
يفيد ايجاب الجميع
للحكم وليس المراد
الا ايجاب كل واحد
منه * مثله

فسجد الملائكة كلهم اجمعون فيه بحث وهو ان اللام في الملائكة يحتمل المقصد
وتعظيم هؤلاء اليهودين الذين منهم المبيس عليه اللغنة كما قال طائفة
انهم غير الكرويين فمع هذا الاحتمال يصح تفسيره وعدم قرينة العدم مع انه
الاصغر عند الاصوليين * قوله وان شرط ان يكون ذلك آفة لقائل
ان يقول المراد هو الامر الثالث وهو عدم قبول النسخ اما باعتبار لفظه دال
على الدوام واما من حيث مفهومه فيظهر الفرق بين الايتين وذلك لانه
مفهوم قوله تعالى ان شر كل نفس اعلم لا يقبل الكذب والغلط وان قطعنا
النظر عن كونه اخباراً لله تعالى لقيام البرهان العقلي على صحته بخلاف قوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم فانه اذا قطع النظر عن كونه اخباراً لله تعالى لا يجزم العقل
بثبوته اللهم الا ان يقال في المعنى انما لا يفهم من اللفظ * قوله من غير نظر
الى قوله تعالى فسجد آة لا يقال اذا قطع النظر عن قوله فسجد لا يكون الباقي
مفسر اضرة انه يستعمل على الظ والنص ايضاً ومبني اعتراض المصنف على بيان
الاقسام لانا نقول المفسر هو الملائكة مقيد بقوله اجمعون كما ان النص
مقيد بقوله كلهم مع كونه ظاهراً في نفسه وهذا بمنزلة قوله فانكم وما طاعتكم
الاية فانه ظاهراً في نفسه نص باعتبار قيده * قوله والحكم لا يقال الحكم لذاته
كيف يكون محكماً لغيره الا يري ان الواجب لذاته لا يكون واجباً لغيره لانا
نقول لا امتناع في تعدد العمل الشرعية واجتماعها على معلول واحد كما
سيأتي في القياس ان شاء الله تعالى * قوله امي شئبة قطعاً ويقيناً قيل
لا وجه لذكر التقييد في شرح قول المصنف والحكم لا يوجب كما سيصح به في اخر هذه
المباحث قيل التقسيم الرابع من ان الظ والنص يفيدان القطع دون اليقين
واجواب ان المراد باليقين ههنا معنى القطع والطائفة التي توجب اليقين

لا يتوقف
عليها اثبات
المطلوب يجوز ان يقال ابتداء لا يجوز ان يتركب عملة الحوادث ايها الذي
من الموجودات والحيات لانه الموجودات المحض
مسندة اليه اذ يجب عدم المعدوم ان كان سابقاً لكانه اذ لا فيلزم
ازلية الحوادث * ان كان لاحقاً فانه كانه عدمه ومثلاً آة * قال *
وانما بينهما ان قوله وان ثبت القضية المذكورة الى قوله مما لا دخل له

انما سيح اثبات
الحكايا والقصص
في الخارج كما صح
بانه هو
مذهب الاقبيه
مثله
مثله

علا ولا دخل له في اثبات المطلوب * اقول لانه المطلوب انه علة الحوادث لا يجوز ان يكون
 موجودات مع معدومات واذا ثبتت تلك القضية بالوجه المذكور المطلوب بلا توقف على
 النتيجة الى عكس القضية * قال * ويكفي تقريره بوجه آخر آه * اقول يعني يكفي تقرير
 الدليل على الاستلزام المذكور بوجه آخر ليكون لقوله واذا ثبتت القضية آه دخلا في اثبات المط
 ٤٠٩ وحاصله انه يطوى ذكر الدليل على ثبوت القضية ويذكر ابتداء عكسها وما يلزم الحكم
 وفيه بحث لانه القضية ليست

ايضا وهي التي ليس فيها احتمال فاش عن دليل يدل على استعمال اليقين
 لهذا المعنى ضياع كلامه في الفصل الذي عقد لبيان حكم العام * قوله
 وعند البعض حكم اللفظ آه قيل لا مخالفة بين ما ذكره المصوبين وما ذكره هذا
 البعض اذ معنى قول المصراة الكل يوجب الحكم انه يوجب العمل لانه
 يحصل القطع واليقين بان المراد هو هذا وثبتت الحكم المنفي فيما نقل
 عن البعض معناه ثبوت ان الحكم هو هذا لا وجوب الحكم اي العمل * قوله
 جمع بين الدليلين يحل اللفظ آه فيه بحث اذ لا شك ان المراد بالجمع
 بين الدليلين الجمع بينهما بحمل كل منهما على مضافي احتمله في الجملة لا بالعمل
 باللفظ والنص من حيث انهما ظ ونص متسا لان كون الكلام ظا غير ليس
 بالنسبة الى الاحتمال الذي حمل اللفظ عليه عند تقديم النص بل بالنسبة الى
 المعنى الذي ظهر كونه مرادافا فاذ قدم اللفظ على النص متسا بانما يتبع الظاهر
 على اللفظ واول النص على النص لكانت جمع بينهما بالمعنى الذي ذكره وان
 لم يتحقق فيه العمل بالنص من حيث انه نص لا يقال العكس اذ في لقوة النص
 لانا نقول نرجع الى الدليل الاول اعني قوله لانه العمل بالوضح والاقوى
 اولى واخرى * قوله اما لنفس اللفظ جعل ضمير لنفسه الى اللفظ بعد ما
 جعل ضمير حقي الى المراد لان المتعارف عند الاصويين وهو المذكور في
 اصول فخر الاسلام ان الخفي ما خفي مراده لعارض غير الصيغة ففي مقابلة
 يجب ان يكون المشكل ما خفي مراده لعارض بل لنفس الصيغة فانفع اعتبار
 صاحب الترجيح بوجوب رجوع الضمير الى المراد * قوله فهذه الاقسام متباينة
 بلا خلاف تبين الثلثة الاخيرة ظ حيث اعتبر في التأخر نفى ما ثبت للمقدم في
 ادرك عقلا ونظرا متسا مشكلا لا محملا واما تبين الخفي مع التلثة فبان جدير

بضرورة فانه لم يذكر ما يدل
 على ثبوتها لم يصح ذكر العكس
 لانها بعد ثبوتها يستلزم العكس
 لا قبله وان ذكر كانه ذكر العكس
 عينا لا دخلا في اثبات المط
 كما ذكر الآسن * قال * فانه
 قلت لم لا يجوز ان يكون آه
 * اقول هذا سند لمنع بوجه
 الى قوله في اول البحث تحيئة
 انه لم يكن بعض تلك الموجودات
 معدوما في شئ من الازمنة
 لزوم قدم زيد الحوادث فكلما
 قال لاسلم انه بعض تلك الموجودات
 لو لم يكن معدوما في شئ من الازمنة
 لزوم عدم زيد الحوادث لم
 لا يجوز ان يكون ذلك البعض
 فاعلا بالاختيار يوجد الحوادث
 اي وقت شئت ولا يلزم قدم
 الحوادث ثم الفردية هذا السؤال
 الذي اشار اليه بقوله في اول
 البحث وبهذا يندفع ما يقال لم
 لا يجوز ان يكون آه انه من
 هذا ما ذكرنا منه قوله وان
 لم يكن من جملة ما كان حدوث زيدا
 وايضا السؤال في الاول بنفس
 الارادة القديمة وفي هذا بذات

المتأخر حكم بينهما تظهر بطلان ما نقل عن الفاضل الشريف انه هذا السؤال ليس معارضة ولا
 نقضا ولا تعلولا بما سبوت من الدليل على ابطال الاقسام التلثة كيف وقد صرح بما مضى بعدم
 وروده على الدليل المذكور حيث قال وبهذا يندفع ما يقال لم لا يجوز ان يكون من جملة ما يتوقف
 عليه الارادة التي من شأنها ترجيح ما شاء منى شاء فتدبر فاستقم * قال * قلت الكلام انما
 هو على تقدير وجوب المعلول آه * اقول فيه بحث لانا تحتار السئس الثاني من الترديد قوله

اسفل الكلام الى ذلك البسم الذي لم يوجد بان عدمه آية قلنا ان كان المعلوم هو الاحتمال
 وخوله لم يصح قوله سم عدمه لا بد ان يكون عند عدم شئ من الموجودات التي يقتضها ايها
 لانه ذلك انما هو في الموجودات المحضة وسياقنا ان الاختيار والخولة ليس بموجود ولا معدوم
 فالصواب في الجواب ان يقال كلامنا في الموجودات المحضة بحيث لا يدخل في جملة ما يتوقف
 وجوده على حادث ام ليس بموجود ولا معدوم والفاعل بالاختيار دام كان موجودا ١٠

محضا لكم لا كان لاختياره مدخل

في وجود الحادث لزم ان يدخل

في تلك الجملة

مر ليس بموجود

ولا معدوم

وهو خلاف

المفروض

حتى لو ثبت

ثبت المظ

لا قال في

ابتداء الكلام

لو لم يكن

في جملة

ما يتوقف

عليه وجود

الحادث

امر ليس

بموجود

ولا معدوم

لكانت اما

موجودات

محضة

الى ان قال

والاقسام

بالطه باسرها

اما الاول

قال *

فيها انتفاء الخفاء لعارض وان لم يصح به فاللفظ الذي غنى المراد منه
 لعارض ونفس اللفظ حق لا غير قوله اذا دخل في شكاله تبا استعمل كذا
 اعترى عن وطنه فاختلط بالشكاله من الناس فيطلب موقفه ثم يتأمل
 في شكاله فيستوقف عليه خلاف الخفي فانه لم يدخل في شكاله بل وكبر على الخفي
 فاد اطلب ووجد عرف من غيرنا قوله لانه في مقابلة ما ذكر في البرد وما
 ان الخفي ضد الظاهر فيكون المراد بالتقابل التضاد وعرضه عليه ان اجتماع
 الصدين على موضع واحد وهما قد اجتماعا فان السار وظهرا وضع له
 خفي في حق الطرار والنباش وعن هذا ب بعضهم وجعلوا المقابل بينهما تقابل
 التضاد والجواب ان اسم الضد في اصطلاح الفقهاء يطلق على كل من
 المتقابلين صرح به في التحقيق قول المصنف كاية السرقة آية فانه معنى السارق
 ما اخذ مال الغير على سبيل الخفية وهو غني في حق الطرار والنباش لا نفسه
 بل لعارض قيل هو تغاير الاسامي فانه دليل على تغاير المعاني واعتبره عليه
 باننا لانم ذلك فانه ليسا واسد اسمان متغايران ولا تغاير في المعنى فلم يجوز
 ان يكون السار والنباش كذلك اجاب الشيخ المكلر الدين في شرح البرد وما
 بان ذلك يستلزم الترادف وهو خلاف الاصل سلطنا ذلك لكن المراد بالتقابل
 هو التغاير في الاستعمال وليس واسد لا يتغايران فيه بخلاف السارق و
 النباش وروى هذا الجواب بقوله عم سار واما انما كسار واما نار وانه
 عايشه رضى واجيب بان الكلام في الاستعمال الحقيقي ولا يلام ذلك فيها ذكرتم
 * قوله لان التطه آية السارة الى ان اطهر واني قوله تعالى وان سم جبا فاطهروا
 امر من باب التفعّل واصله تطهروا قلبت الواو تاء والتاء طاء فادغم واني
 بمزة الوصل * قوله قلنا لانم انه معلوم شرعا قال الاصفهاني في شرح البديع

والظان ان الجواب
 التلخيص هو الذي
 اشار اليه المصنف
 بقوله لا خصوصا
 باسم آخر فالظاهر
 ان الفاء داخله
 على المقصور عليه
 والمعنى ان النباش
 والطرار مقصوران
 على حرفي الهمزة
 ايها الى اسم السار
 فاستبه الامران
 اختصاصا لتقصا
 او لزيادة فيهما
 فاعلم فوجد الاختصاص
 في الطرار لزيادة
 محي بال دخول تحت
 آية السرقة لانه
 آيات حكم النص
 من الطه الى الابد
 ووجد الاختصاص
 في النباش ولتقصا
 في معنى السرقة فحكم
 بعد الدخول اذ لا يلزم
 حنوت الحكم في الاعلى
 تبوة في الادنى سيما يدرك
 بالبيانات كذا في شرح
 البديع لا اصفهاني
 مشه

وضعت هذا الكلام غني عن البيان * اقول وذلك لان سدة في قوله
 المناسبة بين العلة والمعلول ليس لها معنى محصل ولو سلم قلنا
 ان العلة تقتضيها وان عدتها تستلزم كونها صورا رجحانا بلا مرجح بمعنى
 الوجود بلا موجود وان وجودها علة لكون وجود العلة مستلزما لوجود المعلول
 حتى لو انتقضت انتفى الاستلزام * قال * وتلك الامور ممكنة فيجب

سنادها الى علة لا محالة * اقول فيه بحث لان ما يستند الى العلة انما وجود الحكم كما قرر
في المقدمة الثانية وذكر في الكتب الكلامية فهذه الامور اذا لم يكن موجودا ولا معدومة
فيكف يصح استنادها الى العلة فيجب القول بعدم الواسطة وبانها موجودة فانه قيل اما هي
موجودة عند المتكلمين فاستند الى العلة ما هي هذه الامور قلنا الكلام ليس في ما هيها بل في
الاستصحاب بحسب خصوص المراد وغاية ما يمكن ان يقال انما يكون بالحالة يحصلون
٢١١

النبوت اعلم من الوجود ويصفونها
بالنبوت دون الوجود والمستند
الى العلة في سائر الممكنات
وجودها وفي الاحوال نبوتها
لكن لم اجد في كلامهم التصريح
بهذه التفرقة * قال * فاستدل
بجواز ان يتوقف على امور آه
* اقول ايراد على السور الثاني
يعني لانهم ان تلك الامور اذا
لم يكن متيقنة في شئ من الازمنة
لزم قدم الحادث بجواز ان يتوقف
الحادث على امور سواها موجودة
وقت الحادث و تقرير الجواب
ان الكلام في تلك الامور كالقلام
في هذا الحادث بان يقال تلك
الامور مستندة الى الواجب
بواسطة
التي لا يتوقف
في شئ من
الازمنة
ويشترط قدمها فلا يتصور وجودها
وقت الحادث واكتفى بالسؤال
انما كانت العلة على معنى
الايقاع فانه جزء غير من العلة
الامة حيث لا يتحقق الا بعد
تحقق جميع ما يتوقف عليه
وجود الحادث ويلزمه الوقوع

في تقرير الجواب سلمنا ان التطهر معلوم لغة وسرعا لكن الاشكال
في متعلق التطهر وهو كونه داخل الاتق والفهم من ظاهر البديهة او باطنه
وبحج والطلب لم يظهر وهو شأن المشكل لا يخفى وما ذكره التطهر لان المشكل
هو اللفظ قلنا * قوله والاختلاف فيه باق بعد قيل عليه لاختلاف في البناء
ايض باولان با يوسف من علمائنا وما لكان السافعي يقطعون البناء
والتحقيق الذي ذكره جار فيه ايض فوجب ان يكون مشكلا ايض وقد يجاب بان
قوله كيف والاختلاف فيه باق سند لقوله لانهم انهم معلوم سرعا فما ذكره
كلام على السند وفيه نظر لان ما لا اعتراض بالمعارضة بالمثل اى لانهم ان معنى
السار ومعلوم سرعا قبل الطلب كيف والاختلاف فيه باق بعد ولا يخفى
انه لا يندفع بالجواب المذكور واكتفى ان قد آية السرقة من امثلة الخفي
ليس بظ لان الخفي على ما فسر وه هو الذي يشبهه من غير الصيغة وبيان بجود
الطلب من غير فكر وهما لا يتحقق معناه الا بعد الطلب والاجتهاد في ان
معنى السرقة في الطراد اكثر وفي البناء قلنا في هذا المثال مناسب لتمثيل
المشكل كذا في شرح البديع لا صغها في * قوله عطف على قوله لغرض صرح
بالمعطوف عليه مع انه المص صرح به ايض اياها الى ما في كلامه من التسامح
لان المعطوف عليه نفس قوله لغرض لا قوله والمشكل لا لغرض كما دل عليه
كلام المص وتعلم ان المص من العطف المعنى اللغوي اعني مجرد العطف بحسب
المعنى والمراد للمعنى الاصطلاحي * قوله واكواب اى بارق بلا عرو
جمع كواب كذا في تفسير القاضي * قوله فاستقار القوارير اية فيه بحث لان
قوله تعالى كانت قوارير مثل كانه زيدا سدا وهو شبيه بليغ عند جميع
المحققين لا استقارة صرح به في المطول والجواب ان كانت تامة لانا قصه

كما مر فلا حاجة الى الجواب المذكور * قال * لزم قدمها ضرورة قدم الوسائط * اقول
اعترض عليه بانه لا يلزم من قدم الوسائط قدم تلك الامور وانما يلزم لو كانت استناد تلك
الامور الى الوسائط ايض بالوجوب وهو مستوع بجواز ان يكون على سبيل الصحة والجواز فالصواب
ان يقال لان الكلام بعد اثبات الاختيار بالنظر الى الموجودات فانه من جملة الامور
الا موجودة والا معدومة فظهر ان جعل قوله لكان على سبيل الوجوب قيد الاستناد

الموجودات الى الواجب متعلقا بقوله المستندة اليه صحيح ولا وجه لما قيل انه يجل
 عن المصنف فانه لو جاز استناد الموجودات الى الواجب ابتداء على سبيل
 الصحة والجواز لطلب المقدمة الثانية ونفت الثالثة على امور لا موجودة ولا معدومة
 لاثبات الامور على تقدير كون كل ممكن محتاج في وجوده الى مؤثر يوجب محله عن القول
 بالموجب بالذات ولو لا تلك الامور لم يكن نفى الموجب بالذات الا بالترام ٤١٢

وقوارير حال والمعنى كونت حال كونها جامعة بين صفات الزجاجة
 وتصفيتها وبياض الفضة ولينها وقد سار اليه السمع قوله كالمطلع
 هو من يسرع في الجرع عند اصابتها المكونه وفي المنع عند اصابتها السخيرة
 قوله اسماء بحروف يجب ان يقطع آه انه جعل قوله يجب صفة لاسماء على معنى
 ان تلك الاسماء كل واحد منها مذكور على حده بلا تعلل لها بالآخرى فالأمر
 وان جعل صفة بحروف يكون تسمية الاسماء بالمقطعات من قبيل تسمية الذل
 باسم المدلول قوله وتسميتها بالحروف المقطعات مجاز ليس مراده ان تسمية
 المصطلح بذلك مجازا والمذكور في كلام المصنف كالمقطعات فاعلم مراده كالكلمات
 المقطعة بل مراده ان تسميتها بذلك كما وقع في كلام المتقدمين من قبيل المجاز
 لانها داخله في حد الاسم ولا عتوار ما يختص به من التعريف والتكثير والجمع و
 التصغير ونحو ذلك عليها فهي اسماء وبه صرح الخليل وابو علي وماروي بن مسعود
 رحمه الله عم قال من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة وحسنة بعشر مثا ليس
 اقول لم حرف الف حرف ولام حرف وميم حرف فالمراد منه غير المعنى الذي اصطلح
 عليه فانه تخصيص بحرف به عرف متجدد بل المعنى اللغوي قوله والوجه مجاز
 من الرضا وانما جعلوه مجاز عنه لان اثر الرضا يظهر في الوجه فاليها بالمشا
 قوله فيتعينون بالتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغائهم الدنيا في غفلون بظواهر
 او بتأويل باطل طلب ان يفتنوا الناس من دينهم بالتشكيك والتلبس ومنا
 الحكم بالمشابه وطلب ان يأولوه على ما يشعرون به قوله وفيه نظر جيب
 بان الالوية تقديره كذلك لينا سبب ما الذين في قلوبهم زيغ او لم يعهد
 ما القوان بدوم احتها وفيه انه مبني على كونه اما ههنا تفصيلا ولا دليل
 عليه وباسم الناس ما جهال او علماء لا حظ للجهال فيها فيه خفاء والعلماء ما

المحال وذلك لان المصنف رحمه الله
 انما يقول به بعد اثبات المقدمات
 والمصنف غافل عنه ثم جعله
 القائل قوله لكن لا على سبيل
 الوجوب متعلقا بقوله منقطة
 بناء على انه الافتقار الى الشيء
 يوجب الاستناد اليه وهو خطأ
 لانه يتخالف تصريح قوله وح
 اما ان يجب على ما سياتي في توضيحه
 انه سائر الله تعالى قال *
 واذ قد انقضت تلك الامور
 الى الواجب قصد ورأى عنه آه
 * اقول الظاهر انه شرح لقول
 المصنف وحينه اما ان يجب آه

فانه اما قد يأتى
 لغير التفصيل نحو ما
 زيد فنطلق على ما
 اختاره ابيه هشام
 في معنى اللبب والرضى
 نعم ذكر بعضهم انه
 لا يقال ما زيد فنطلق
 الا اذا وقع تردد
 في تخصيصه لساها
 احد هما الى ذلك
 فهي على التفصيل
 والتقدير اما غيره
 فليس كذلك وقال
 ابنه الساجب في شرح
 المفصل لا يلزم انه
 يذكر لانه انما
 مستندة بل قد يذكر

آخره غير واجب ومع ذلك وقعها الفاعل فانه التمييز بالحركة
 نصر قاطع في التعميم ان اردت الصور على مراد المصنف
 على الكمال فاستمع ما انتهى اليك من المقال فاقول وبالله التوفيق حاصل قوله
 ثبت توقف الموجودات سبحانه على قوله ثم الحركة انه لا امور التي
 توقف عليها الموجودات الحادثة ان تست جميعها الى الواجب استنادا

بالذات باولئذ بعضها اليه بالذات وبعضها بواسطة
الموجودات المستندة اليه بالاجاب بل بالاختيار لانه المتكلم بعد اثباته
كما عرفت وعلى التقديرين اما ان يستند تلك الامور الى ما يستند اليه واجبا
لانه او ممكنا بطريق الاجاب او لا لا سبيل الى ان يستند جميعها اليه بالذات
بطريق الاجاب لاستندهم قدم الحوادث او انتفاء الواجب

راسخون وهم الذين لا زيج في قلوبهم واما زايغون فاذا تبين حال
الرايغين بانهم يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله علم حال
الراسخين بعدم الابتغاء والتوقف فالتفتي بذكر الاول بيار الاجاب زايغون
انهم ما خطم منها وعللهم حظه ونصيب منها ام لا فورد قوله تعالى والراسخون
في العلم يقولون انا متابعوا بما عن هذا السؤال لا بياننا كمالهم حتى يكون قرينة
لقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيكون الاليق ان يثار والراسخون
في العلم قوله صالحة لا ابتداء آه فيه بحث لانه على تقدير ان يجعل قوله
يقولون كلاما مستدرا يجب الوصل لان الفصل يورثهم خلاف الموت وكل ما يورثهم
خلاف الموت يجب وصله مع كمال الانقطاع فتح عدمه اولي وانما قلنا يورثهم
خلاف الموت لانه يورثهم انه خبر والراسخون وهو خلاف الموت على ذلك المذهب
العلم لان يقال لا ايهام على تقدير الفصل لان الاصل في الواو العطف
وعطف والراسخون على الله ينفي ان يكون يقولون خبر والراسخون على ما
لا يخفى فلا يجب التوصل على هذا التقدير فليساخر * قوله الى اعتبار حذف المبتدأ
فيه بحث لانه الانسب ان يكون آما به كل من عنده بنا اي علمنا او لم نعلم
قول من لا يعلم تأويل المتشابه اذا انسب بحال من يعلمه ان يقولوا تأويله
كذا وكذا بعد الايمان به واذا كان كذلك فالانسب والله اعلم ان
يقولوا بعد قوله في العلم وغير الراسخين اعني العلماء الغير الرايغين حتى
يكون التقدير كذا ولا يعلم تأويله الا الله والراسخون وغير الراسخين يقولون
آه قسبت على تقدير الوقف على قوله والراسخون في العلم الاحتياج الى حذف
المبتدأ * قوله حالا من المعطوف فقط آه فيه بحث ما اوله فلان الوقف
على قوله والراسخون يدل على عدم اكمال لانه على تقدير كونه حالا متصل

لها قسم اخر ولا ينافي
ذلك ان يكون للتفصيل
فكذا في نفس المتكلم
فيذكر القسم ويترك
الكان * مثله

والله اشار
بقوله ولا يلزم
استناد
تلك الامور
الى الواجب
الى قوله
ولا يلزم ولا
الى ان يستند
اليه بعضها
بالذات
وبعضها
بالواسطة
بطريق الاجاب
ايضا
بالتزام التمسك
فيها او كونه
اضافة
الاضافة
عين الاول
اذ لا يخفى ما
فيها

التعسف
والتمكف بل الصواب ان يكون
ذلك الاستناد بطريق الاختيار
لانه والله اشار بقوله ولا يلزم
الى قوله ثم انحر كة * قال *

او فعل بالاختيار لكان فصله
اقول الجواب عنه انه انما
اراد وجواز الترك ابتداء فلان لم يرد عدم المكلف مع وجود علته التامة كيف وسه جملتها
تعلق الارادة بالحادث في وقت معين كما مر مرارا وتكرارا في الكتب الكلامية وان ارادوا
جواز الترك بعد تعلقها المذكور فلا يلزم ان لا يكون له اختيار لكان فعله جائز الترك كيف وقد
استبعد انه ح يكون واجبا وان كان بالغير ولا يلزم من حدوثه تسلسل التعلقات ولا قيام

كذا دلت بذات الله تعالى اما الاول فلانها تتعاقب بالمرأ لذاتها من غير انتقار الى مرجع آخر
 كما مر مراراً انها صفة شأنها التخصيص والترجيح ، لو لمسا دى بل المروج ، اما الثاني فلانه التعلق
 امر اعتبارى ليس بوجوده في الخارج ولا صفة حقيقية للواجب يقوم به تعالى فلا يلزم
 حدوثه قيام الحوادث بذات الله تعالى فاذا ثبت انه تعالى فاعلم بالاختيار ثبت بالضرورة
 كونه غير موجب بالذات بلا حاجة الى ما ذكره المصنف من التعللات واذا ثبت ٤١٤

فالوقف دليل الانقطاع ويمكن ان يقال لو وقف على والراستخون
 يجعلون يقولون ابتداءية لاحالا على ان الوقف ام تقضى توقفي لمناطة
 على الانقطاع فقط واما ثانيا فلانه اذا جسد حالاً من المعطوف يلزم
 ان يكون قولهم هذا شرط لعدم علم ما سوى الله وسواهم ان عشر استثناء
 حكماً بالباقي بعد الشيا بعلم وعلم الله تعالى ان اعتبر انه يقتضى ثبات علم
 المسقى عن المستثنى منه المستثنى لان الاحوال شرط كما مر وفساد المعنى على التقدير
 ظ قوله وفيه نظر لان حاصله ان الكلام السابق صريح في ان السلف من بعده
 في المتساوية وان التكلم فيه انما هو طريق الكلف وليس كذلك بل تأويل
 كما مر في القرن الاول والثاني * قوله وهذا يدل على ما مع نزاع الفقيين
 وقد يدفع البعض بان القائلين بالتوقف يفسرون المتساوية في الآية الكريمة
 بما لا سبيل اليه للمخلوق والمحكم كما يقابله ويستدل على ابتناء لم يبين على
 اختلاف التفسيرين بان الوقف على التوقيفية عدم علم الراستخون وعدم
 الوقف عليه يقتضى علمهما واما متناهيان مع انهما من سبعة التي من شرطها
 التواتر والاجواب ان الوقف من قبيل الاداء وقد عرفت انه لا يلزم التواتر فيه
 * قوله بالمسئلة ليس كما ينبغي قيل بل هو كما ينبغي بناء على ان البحث من
 مسائل علم الكلام اذ قد تقرر في كتبه ان لدلائل العقلية لا يعيد اليقين عند المعزلة
 وجمهور الاساطرة والحق انها قد يعيده بقوانين فيكون من المبادى الكلاسيكية
 لا اصول الفقه فينبغي ان يقد من مسائلها وينسب اليها الاول بها لانها
 كالاعتقاد عليه مع اجواب * قوله ولا ينبغي ان لا يقتضى احسب عنه بان عدم
 المحار يتوقف عليه لانه يجب ان يعلم اولاً ان معناه الحقيقي ما هو وانه
 يتوقف على امر لا معرفته المعنى المتوهم له يتوقف على الاستقراء قوله

التعلق بالحوادث لا رادة أصح
 قوله ولا يخلص عن ذلك لانه
 عدم ملاحظة ذلك التعلق فانه جزء
 آخر من لعله انما اذا وجدت
 وجود المعلول واذا فقد امتنع
 فلا وجه لقوله بل يجوز عدمه مع
 وجود جميع ما يتوقف عليه فانه ذلك
 التعلق اذا حصل امتنع عدمه ولا
 لقوله . الا يقع بحسب جملة عند
 تحقق علته التامة لان ذلك
 التعلق اذا وجد وجب الا يقع
 والا امتنع واما قوله اذ لا يلزم
 من عدمه وجوبه اذ فيه وعليه
 انه لا يلزم من عدم لزوم المحال
 المخصوص عدم رزده مطلقاً
 وبعينه يلزم محال آخر وهو حصول
 الامر بلا مؤثر في الكون بلا كون
 فانه تلك
 قال ائمة في تفسير
 الفاتحة الشريفة
 التواتر فيها هو
 قبيل الاداء وهو ما
 لا يتغير جوهر الكلمة
 طالما في نفسه وغيرها
 ما ساطع قد علم
 ان اصول الفقه
 شتى * مثله

الامور ممكنة فيجب استنادها الى علمه * قال * واما ترجيح احد على تقدير
 متساوية او ترجيح المروج ثباته واقع * اقول لم يرد بان ترجيح ههنا بالاجابة
 لما في ما قبله بل اعم منه وهو اثبات الرجحان كما ذكره فيما سياتى اذ لو اراده لم يلزم لقوله
 . انما ثبت رجحان زائد على ما له من رجحان منه لظهور امتناع ان يوجد شئ واحد باكثر من
 . جود واحد فلا يحتاج الى قوله فيكون كل ترجيح آه فقد بر قيل فيه بحث وهو انه ان اراد به التساوي

بالنسبة الى ذات الشيء مع قطع النظر عن الخارج فلا نزاع في جواز الترجيح باعتبار حصول
 المخرج الخارجى وانضمامه اليه وان اراد به التساوى بالنسبة الى الفاعل المختار الحكيم لا يتركب
 فعلا الا بعد تعلو راع وغرضه فلا يكون ترجيح ترجيح المساوى بل ترجيحاً للراعى وما ذكره من لزوم
 اثبات الثابت او الشئ على هذا التقدير مما اقول من اداه عدم ملاحظة السؤال الاول الا انه مع جواز
 اذ يظهر بعد ما ان معنى وقوع ترجيح المساوى المروجح انه يكون الترجيح بالآخره الا
 للمساوى والمروجح مع تحقار السبق

الاول قوله فلا نزاع في جواز الترجيح
 انه قلنا نعم اذا بقيت العبارة على
 ظاهرها وما اذا اريد بها ما ذكر فيكون
 فيه الف نزاع وايضا يظهر بعد ما ان لزوم
 اثبات الثابت او الشئ انما هو في بطلان
 انحصار الترجيح في ترجيح المخرج وما
 ذكره في الشئ الثاني مبني على انه
 يكون المراد ما يفهم من ظ العبارة فاي
 هذا ذلك * قال * لولا الترجيح
 لما وجد المحل أصلاً * اقول قال في شرح
 المقاصد المحمود على انه هذا الحكم ضرورى
 بعد تخصيص معنى الموهوم والمحمول غير
 انه يقتضى الى برهان فانه معنى المحل
 ما لا يقتضى ذاته وجوده ولا عدمه
 ومعنى الاحتياج انه كلامه وجوده
 وعدمه يكون لذاته بل لا يخرج
 فانه قيل يحتمل ان يكون لذاته
 ولا لا يخرج بل لمجرد الاتفاق
 قلنا هذا مما يظهر بطلانه بانه
 التقات ولهذا يحكم بعدم لايانه
 منه النظر

والاستدلال
 م

على تقدير ثبوته استدارة الى عدم تعيين التقديم لاحتمال ان يكون الذين ظلموا بدلا
 من واسر او فاعلاله والواو للايدان ابتداء با فاعله جمع او فاعله على لزوم
 او نصبا عليه * قوله وتوسيط هذا الكلام انه يمكن ان يقال مراد السمر من
 التوسيط في الشرح التنبية على انه ذكر القديم كقوله في المتن وانما ذكر التأخير
 بعده في المتن لكونها قد تعلقت في كلام القوم * قوله ولا يتصور اخراقتها منع
 ذلك بان تقديم شئ على شئ انما يلزمه تأخير الشئ الثاني لا تأخير نفسه بل تأخير
 فعلم ان التقديم انما يكون بدو التأخير وقد يجاب ايضا بان لغرض قد يتعلق
 بالقديم فيكون هو المحل المقصود ون التأخير وقد يعكس كما هو المقرر في فن
 البيان وان كانا متلازمين فنبه المصير بالتوسيط على هذه النكته * قوله
 وفيه نظر لاننا نم آه فيه بحث لان عدم قطعية المراد اذا كان لاجل احتمال ارادة
 غير المعنى المتوالت لا يدفعه وجزم العقل بامتناع اجتماعهم على الكذب لا يجب
 قطعية الارادة وباجل في الخبر احتمالا لان احتمال حكمه ان يطابق الواقع واحتمال
 كل من طرفيه غير ما يتبادر منه والتواتر انما يدفع الاحتمال الاول الغير المتنازع
 فيه دون الثاني المتنازع فيه وقد يجاب بان لاحتمال الثاني مستلزم للاول
 لانهم اذا اقبلوا متلازمين بفقد موجود فهم السامع منه ما هو المتبادر من
 ظاهره فان ارادوا من بغداد او الموجود ومعنى غير المتبادر لزوم الكذب لان
 المتبادر علامة الحقيقة وعدمه علامة المجاز فاذا استعمل اللفظ في غير المتبادر
 بلا قرينة يلزم الكذب لان المجاز انما يفارقه بنصب القرينة كما نقرر في موضعه
 والمفروض منها انتفاء ما فيلزم الكذب بالضرورة

قد تم جلد الاول من حاشية التلويح

حسن جلبي حرره وخطه



